مبادئ الإقتصاد السياسي

مبادئ الإقتصاد السياسي

تاريخ علم الإقتصاد السياسي - الاقتصاد السياسي والرأسمالية

دكتور

محمد دويدار

أستاذ الاقتصاد السياسي

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

طبعة معدلة

١٩٩٨

دار الجامعة الجديدة للنشر

٣٨ شارع سوتير - الأزاريطة

الإسكندرية ☎ ٤٨٢٨٠٩٩

للمـؤلـف

أولا – الكتب :

* نماذج الإنتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكي "باللغة الفرنسية" مطبوعات العالم الثالث، الجزائر، طبعتان ١٩٦٤، ١٩٨٧.

* مشكلات التخطيط الإقتصادي، محاضرات أُلقيت على طلبة السنة الرابعة بكلية الإقتصاد والعلوم السياسي "جامعة القاهرة، وكلية التجارة، جامعة الإسكندرية" ١٩٦٦.

* مشكلات التخطيط الإشتراكي، دراسة في تطور الإقتصاد المصري، المكتب المصري الحديث الإسكندرية، الطبعتان الأولى والثانية ١٩٦٧

* دراسات في الإقتصاد المالي، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، ١٩٦٨ الطبعة الثالثة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٩

* مبادئ الإقتصاد السياسي، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية ١٩٧٢، الطبعة الثالثة دار الجامعات المصرية بالإسكندرية ١٩٧٨ – الطبعة الرابعة، منشأة المعارف بالإسكندرية. الطبعة الخامسة معدلة، دار المختار، الإسكندرية ١٩٨٦.

* دروس في الإقتصاد النقدي، الجزء الأول، التعريف بالنقود، المكتب المصري الحديث الإسكندرية، ١٩٧٣ – الطبعة الرابعة، دار الجامعات المصرية – الإسكندرية ١٩٨٠.

* الإقتصاد السياسي علم اجتماعي "باللغة الفرنسية، فرانسوا ماسبيرو، باريس ١٩٧٤، مترجم للغات الإيطالية، الأسبانية، البرتغالية، الطبعة السابعة باريس ١٩٨٣.

* استراتيجيات التنمية والبيئة في افريقيا "باللغة الإنجليزية" برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، ١٩٧٧.

* استراتيجية التطوير العربى والنظام الإقتصادى الدولى الجديد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٨.

* الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية، ١٩٨٠.

* الفقر فى ريف العالم الثالث، مع آخرين، "باللغة الإنجليزية" نيودلهى، ١٩٨٠.

* استراتيجية الإعتماد على الذات، نحو منهجية جديدة للتطوير العربى ابتداء من الحاجات الإجتماعية، مع آخرين، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨١.

* الإقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨١، "جائزة الدولة التشجيعية".

* الإتجاه الريعى للإقتصاد المصرى، ١٩٥٠ - ١٩٨٠، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٣.

* الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨٣.

* دراسات فى الإقتصاد النقدى وتطور الإقتصاد العالمى، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٤.

* الاقتصاد الدولى، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ١٩٩٧.

* الاقتصاد المصرى فى نهاية القرن، تحت الطبع.

* التعليم والثقافة فى العالم العربى، تحت الطبع.

* المنهج فى العلوم الاجتماعية، تحت الطبع.

* الاوضاع الاجتماعية للمرأة فى المجتمع المصرى (دراسة حالة)، تحت الطبع.

ثانياً - أهـم المقـالات :

١- التطور الاقتصادى فـى مصـر منـذ ١٩٥٢ "باللغـة الفرنسـية"، مجلـة العـالم الثالث، بـاريس، الجـزء الخـامس، العـدد ١٨، يونيـو ١٩٦٤، ص ٢٥٥ - ٢٧٢.

٢- أزمة الدولار أم ازمة الاقتصاد الرأسمالى "باللغة الفرنسية". الجزائر، ابريل ١٩٦٨ - مجلة الحقوق، جامعة الاسكندرية، السنة ١٥، العدد ٢، ١٩٧٠، ص ٢٥ - ٤٤.

٣- نظرية باران وسويزى فى الرأسمالية الاحتكارية "باللغة الفرنسية، منشـورة فى مؤلف "الإمبرالية"، الشركة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر ١٩٧٠. "باللغة البرتغالية" قـراءات فـى الإمبراليـة اليـوم، م. الفز 'محـرر'، مركـز دراسات التبعية، المعهد العالى للإقتصاد، لشبونة، البرتغـال، ١٩٧٦، ص ١٧٥ - ٢٠٧.

٤- من الفكر الإقتصادى العربى فى القرن الرابع عشر "باللغة الفرنسية"، مجلـة الحقوق جامعة الإسكندرية، السنة ١٥، ١٩٧٠، العدد ٢. ص ٤٥ - ٦٤.

٥- التغلغل الرأسمالى والتفاوت الإقليمى فى افريقيـا "باللغـة الإنجليزيـة"، مجلـة الحقـوق، جامعـة الإسـكندرية السـنة ١٦، العـددان ١، ٢، ١٩٧١، ص ١- ٨١

٦- اسـتراتيجية احـلال الـواردات، اسـتراتيجية للنمـو فـى ظـل التبعيـة "باللغـة الإنجليزية"، مصر المعاصرة، العدد رقم ٣٥٤، أكتوبـر ١٩٧٣، ص ٥ - ٣١ - باللغة الفرنسية" مجلة "النقد الإشتراكى" بـاريس، العـدد ١٦، ينـاير، فبراير ١٩٧٤، ص ٣٧ -٥٢.

٧- أزمـة الطاقـة، أزمـة النقد أم أزمـة الإقتصـاد الرأسـمالى الدولـى؟ مصـر المعاصرة، السنة ٦٤ العدد ٣٥٨، ١٩٧٤، ص ٥ - ٣١.

٨- العلاقة بين المحاسبة القومية والأنظمة المحاسبية الأخرى، "باللغة الفرنسية" مصر المعاصرة، السنة ٦٤، العدد ٣٥٨، أكتوبر ١٩٧٤، ص ٥ - ٥٢.

٩- النمو الإقتصادى فى العالم التابع "باللغة الإنجليزية"، فى كتاب أ. والرشتين "محرر"، التفاوت على الصعيد العالمى، كتب بلاك روز، مونتريال، ١٩٧٥، ص ٤٨ - ٧١ - "باللغة الفرنسية" فى كتاب "التفاوت بين الدول فى النظام العالمى، الجذور والآفاق"، مركز كيبيك للعلاقات الدولية - جامعة لافى، كندا، ١٩٧٥.

١٠-أزمة الإقتصاد الرأسمالى الدولى واستراتيجية ممكنة لرأس المال فى مواجهة بعض الدول المتخلفة، "باللغة الفرنسية"، أعمال مؤتمر اقتصادى العالم الثالث، الجزائر، فبراير ١٩٧٦ - "باللغة الأسبانية" مجلة ايكونوميكا، معهد البحوث الإقتصادية، جامعة اكوادور المركزية، العدد ٦ ديسمبر ١٩٧٦، ص ١٥٧ - ١٩٩، "باللغة البرتغالية" م. الفز "محرر"، قراءات فى الإمبرالية اليوم، مركز دراسات التبعية، المعهد العالى للإقتصاد، لشبونة، البرتغال، ١٩٧٦، ص ١٧٥ - ٢٠٧.

١١- منهجية دراسة جيوبولتيكا البحر الأبيض، "باللغة الفرنسية"، المعهد الزراعى لبلدان البحر الأبيض، مونبلييه، نوفمبر ١٩٧٥ - "باللغة العربية"، فى كتاب المؤلف، الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية، ١٩٨٠، ص ٣٢ - ٦٠.

١٢- تأشيرة لدخول القرية المصرية، مصر المعاصرة، السنة ٦٤ العدد ٣٥٩ يوليو ١٩٧٧ ص ٨٥ - ١١٦.

١٣- الاستراتيجيات البديلة للتنمية والبيئة فى افريقيا "باللغة الإنجليزية"، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبى، ١٩٧٧.

١٤- نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربى، مصر المعاصر، السنة ٦٩، العدد ٣٧٣ ابريل ١٩٧٨، ص ٢٥-٩٦.

١٥- التكون التاريخى للتخلف الإقتصادى فى مصر، مصر المعاصر، القاهرة، السنة ٦٩، العدد ٣٧٣، يوليو ١٩٧٨، ص ٥ - ٣٨.

١٦- حول طبيعة النظام الضريبى المصرى، مصر المعاصرة، السنة، ٧٠، العدد ٣٧٦، ابريل ١٩٧٩، ص ٢٧ - ٤٦.

١٧- الإقتصاد العربى وتعميق التخلف الإقتصادى، مصر المعاصرة، السنة السبعون، العدد ٣٧٧، يوليو، ١٩٧٩، ص ٥ - ٢٨.

١٨- الإصلاح الزراعى فى مصر "باللغة الإنجليزية"، مصر المعاصرة العدد ٣٧٨، أكتوبر ١٩٧٩، ص ٣١ - ٥٢.

١٩- فكرة التخلف وما يرتبط بها من فكرة للتطور "باللغة الفرنسية"، فى، الإقتصاديات والمجتمعات، دورية معهد العلوم الإقتصادية التطبيقية، باريس، العدد ١٧ (٢) فبراير ١٩٨٣، ص ٢٨٩ - ٢٩٨.

٢٠- سياسة الإنفتاح الإقتصادى والبناء الصناعى فى مصر "باللغة الفرنسية" مصر المعاصر، العدد ٣٩٧، يوليو ١٩٨٤.

٢١- استراتيجيات التنمية وحلول مشكلات ميزان المدفوعات فى افريقيا "باللغة الإنجليزية"، مصر المعاصر، العدد ٣٩٨، أكتوبر ١٩٨٤، ص ٨١ - ١١٨. منشورة كذلك فى "مشكلات ميزان المدفوعات فى البلدان الأفريقية "باللغة الإنجليزية"، مطبوعات المركز الأفريقى للدراسات النقدية، جمعية البنوك المركزية الأفريقية، داكار ١٩٨٢، ص ٢٩٦ - ٣٤٤.

٢٢- الإتجاه الريعى للدولة فى مصر، مصر المعاصر، السنة ٧٦، العدد ٤٠١، يوليو، ص ٦٥- ٩١، نشرت كذلك فى سلسلة قضايا فكرية، القاهرة، الكتاب الثانى، يناير ١٩٨٦.

٢٣- المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالى فى مصر، سلسلة قضايا فكرية القاهرة، الكتاب الثالث والرابع، أكتوبر ١٩٨٦.

٢٤- العلاقة بين الإقتصاد المصرى وصندوق النقد الدولى، مصـر المعـاصرة، العدد ٤١٢/٤١١، يناير/ ابريل ١٩٨٨.

٢٥- شركات توظيف الأموال فى الإقتصاد المصرى، مصر المعاصرة، العدد رقـم ٤١٦/٤١٥، ينـاير/ ابريـل ١٩٨٩، ص ٥ - ٣٣، نشرت كذلك فـى سلسلة قضايا فكرية "القاهرة"، الكتاب الثامن، أكتوبر ١٩٨٩، ص ١٣٩ - ١٥٤.

٢٦- التضخم فى الاقتصاد الرأسمالى، مع اشارة خاصة للاقتصاديات النفطيـة، دراسات معهد التخطيط، طرابلس، ١٩٩١.

٢٧- النظام التعليمى فى العالم العربى، التربية المعاصرة، السنة الثالثـة عشـر، الاسكندرية، ١٩٩٦.

٢٨- الوضع الراهن للعالم العربـى فـى الاطـار الدولـى الحـالى، مؤتمـر اتحـاد المحامين العرب، سوسه (تونس) مـايو ١٩٩٧ - مجلـة سـطور، القـاهرة، مايو ١٩٩٧.

٢٩- الدلالة الثقافية للنظام التعليمى فى مصر بين نظام القيم السلعى ونظام القيم البناء. مجلة سطور، القاهرة، يونيو ١٩٩٧.

تقديم

موضوع دراستنا هو أحد العلوم الاجتماعية ، أي أحد العلوم التي تنشغل بالنشاط الانساني في المجتمع . ذلك هو علم الاقتصاد السياسي الذي ينشغل بأحد الأنشطة الاجتماعية ، بالنشاط الاقتصادي .

لتكوين فكرة سريعة عن النشاط الاقتصادي يمكنك البدء من الرحلة اليومية التي تقطعها منذ الاستيقاظ في الصباح الي أن تصل الي قاعة الدرس . فلاعداد نفسك تحتاج الي العديد من المواد التي تستخدمها في الاغتسال . ولتناول طعام الافطار تستعمل أدوات لتجهيزه وتستعمل أدوات أخري عند تناول الطعام الذي يتكون من مواد غذائية بعضها زراعي وبعضها تم تحويله .ثم انك تستعمل بعض الملابس . وفي الطريق الي قاعة الدرس قد تستعمل احدي وسائل المواصلات . ثم انك تصل الي قاعة الدرس وتجدها قائمة ، ومجهزة بما هو لازم لتلقي العلم . خلال هذه الرحلة تستعمل الكثير من الأدوات وتؤدي لك الخدمات ، كخدمة المواصلات وخدمة التعليم .

ابتداء من رحلتك هذه نستطيع أن نتتبع رحلات أفراد ومجموعات أخري في المجتمع ، انما رحلات تتمثل في جهود أثمرت الأدوات والخدمات التي استعنت بها في رحلتك اليومية . فابتداء من مادة غذائية تتناولها في طعام الافطار ، كالخبز مثلا . تستطيع أن تتصور رحلة الخباز الذي قام بتحويل الدقيق الي خبز ، كما تستطيع أن تتصور رحلة الفلاح الذي يمارس سلسلة من العمليات تنتهي بالحصول علي كمية من القمح . وابتداء من الحلة التي ترتديها تستطيع أن تتصور رحلات العديد من الأفراد والمجموعات التي قامت بتحويل الصوف الي خيوط ، بصبغ الخيوط ، بتحويلها الي نسيج ، بتجهيز هذا النسيج ، ثم بتحويله أخيرا الي حلة . كل هذه رحلات يومية ، ولكنها تثمر ما تقوم أنت باستعماله في رحلتك اليومية . هذه الرحلات أنما تمثل نشاطات يقوم بها أفراد المجتمع لانتاج ما هو لازم لمعيشتهم ، وهي تكون في مجموعها النشاط الاقتصادي . وهو نشاط كما نري محوره الانتاج وتوزيع الناتج ، ليس بالنسبة لك فقط وانما بالنسبة للمجتمع ، لا في داخله فحسب وانما كذلك في علاقاته بالمجتمعات الأخري المكونة لأجزاء المجتمع العالمي .

هذا النشاط الاقتصادي هو جزء من واقع المجتمع ، جزء من حياته مرتبط تمام الارتباط بالأجزاء الأخري . فالفلاح المنتج للقمح (ممارسا بذلك نشاطا اقتصاديا) هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطا اجتماعيا في داخل أسرته أو في علاقته بالأسر الأخري ، هو نفس الفرد

الذي يمارس نشاطا سياسيا في حالة انتمائه الي حزب سياسي ، هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطا فنيا (ان كان يستطيع أن يعزف الناي مثلا علي شاطيء الترعة وهو عائد في العشية) . فالفرد ذاته ، وانما في انتمائه الي فئة أو طبقة اجتماعية ، هو الذي يمارس ، جماعيا مختلف أوجه النشاط الاجتماعي .

هذا النشاط الاقتصادي حاول الانسان أن يكتشف أسراره ، أن يعرفه،أن يكون أفكارا خاصة به ، بطبيعته ، بالكيفية التي يسير بها ، بنتائجه ، وباستمراره من فترة لأخري . وهو في محاولته كشف أسرار النشاط الاقتصادي انما يبذل جهدا آخر يتمثل في نشاط فكري ، نشاط يبذله اتباعا لسبل معينة ، توصله الي هدفه ، الي الأفكار الاقتصادية ، الي النظريات الاقتصادية . هذه النظريات اذا توافرت فيها شروط معينة تكون علمية وتمثل جزءا من العلم ، علم الاقتصاد السياسي ، محل اهتمامنا .

ومن الطبيعي أن تبدأ دراستنا للاقتصاد السياسي بجزء أول يهدف الي تقديمه ، أي تقديم الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي . ويكون هذا التقديم بتعريفه وبالتعرف علي علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخري ، والتعرف علي هذا العلم في تكونه التاريخي وفي انشغاله بالأشكال الاجتماعية المختلفة للنشاط الاقتصادي .

من دراستنا في هذا الجزء الأول سنري أنه لا توجد نظرية اقتصادية تفسر النشاط الاقتصادي لكل المجتمعات ولكل الأزمنة ، وذلك لاختلاف الشكل الاجتماعي وقوي الانتاج المستخدمة في النشاط الاقتصادي من مجتمع لآخر ومن فترة تاريخية لأخري . ابتداء من هذه الفكرة نفرق بين مجموعة النظريات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الرأسمالي ومجموعة النظريات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الاشتراكي .

وعليه نتعرض في جزء ثان للاقتصاد السياسي والرأسمالية ، وهويحتوي علي دراسة للنظريات التي تشرح سلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة ، المشروع (الوحدة الانتاجية) أو المستهلك ، أو ما يسمي بالتحليل الوحدي . كما يحتوي علي دراسة للنظريات التي تشرح أداء الاقتصاد القومي في مجموعه ، أو ما يسمي بالتحليل الجمعي . وهي دراسة تستوجب التعرف علي النقد الذي يمكن أن يوجه لكل هذه النظريات ، كما تكتمل بالتعرف علي الجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالي .

اذا ما تحدد الخط العام لدراستنا لزم قبل أن نبدأ فيها أن نعي ملاحظتين منهجيتين : الأولي تهدف الي تحديد الاطار العام لهذه الدراسة ، والثانية تقصد الي ابراز بعض التوجيهات المنهجية التي تسهل مهمة البادىء في دراسة الاقتصاد السياسي .

فبالنسبة للاطار العام تفترض دراستنا هذه أن الاقتصاد القومي اقتصاد مغلق ، أي أننا سنفترض أنه اقتصاد لا يؤثر في العالم الخارجي ولا يتأثر به . بعبارة أخري سنجرد في هذه الدراسة من تأثير العلاقات الاقتصادية الخارجية . فالأمر يتعلق بحالة تصور نظري لاقتصاد في حالة عزله عن بقية أجزاء المجتمع العالمي . وهو أمر لا يمثل حقيقة الواقع خاصة في المجتمع العالمي ليومنا هذا ، ولكنها حيلة منهجية يقصد منها التعرف أولا علي طبيعة وأداء الاقتصاد علي افتراض أنه في حالة عزلة ، في مرحلة أولية ، ثم التعرف بعد ذلك علي أثر ادخال العلاقات الاقتصادية مع الخارج علي النتائج التي نستخلصها في المرحلة الأولي من مراحل التحليل ، في هذه الدراسة نقتصر علي المرحلة الأولي . كما أن دراستنا هذه تجرد من الظواهر النقدية . أي أنها تخرج من اطارها المشكلات التي تثيرها طبيعة النقود ووظائفها وأثرها علي النشاط الاقتصادي .

وتتعلق الملاحظة الثانية بتوجيهات تخص الطريقة التي يمكن اتباعها في دراسة الاقتصاد السياسي . هذه الطريقة تفرضها طبيعة العلم الذي نقوم بدراسته . فهو شأنه في ذلك شأن كل العلوم ، علم تراكمي بمعني أنه يبني نفسه علي أساس من نفسه : فالافكار التي تتبلور وتتحدد في مرحلة أولي تمثل أساس الأفكار التي تتبلور وتتحدد في مرحلة ثانية ، وعلي أساس هذه الأخيرة نبني نظريات أخري ؛ وهكذا . ازاء ذلك لا يكون أمامنا من سبيل الا استيعاب الموضوعات المختلفة موضوعا بعد موضوع دون تخطي أي من النقاط التي نتعرض لها . اذ لا ينجم عن هذا التخطي الا الصعوبات ، نصادفها عندما نحاول في مرحلة تالية دراسة موضوع يرتكز علي الموضوع الذي تخطيناه . يتعين اذن أن نستوعب كل فكرة نتعرض لها .

ولكي يمكن أن نستوعب لابد أن نحاول دائما فهم كل فكرة لا أن نحفظها عن ظهر قلب . اذ فيما عدا ما يخص المصطلحات الفنية يمثل الحفظ عن ظهر قلب أقصر سبيل الي التهلكة في دراسة علم كعلم الاقتصاد السياسي . ولفهم الأفكار لابد من دراستها نقطة

بنقطة . فقراءة كتاب في الاقتصاد السياسي كما نقرأ قصة بوليسية لابد وأن تؤدي بنا الي لا شيء .

والدراسة لا تعني دراسة ما يرد بهذا الكتاب ، أو بغيره ، فحسب ، بل لابد من القراءة والاطلاع والقيام ببعض عمل البحث . وهنا يلزم لمن يريد أن تكون معرفته الاقتصادية معقولة ألا يقتصر علي المراجع العربية ، وانما عليه أن يرجع الي المراجع الأجنبية . لتسهيل ذلك حرصنا علي أن نعطي للمصطلحات الاقتصادية مقابلها باللغتين الانجليزية والفرنسية وأن نلحق بالكتاب قائمة بالمراجع مقسمة حسب أجزائه .

علي أن هدف الدراسة يتعين ألا يقتصر علي مجرد الاستيعاب البسيط بل يجب أن يتعداه الي الاستيعاب الناقد ، الناقد للمنهج وللأفكار . وللتوصل الي هذا الاستيعاب الناقد لابد أن يكون لنا منهج ناقد يدفع بروحنا الي أن تكون دائما ناقدة ويحمينا من وثنية الفكر أيا كان مصدره .

في دراستنا هذه نستخدم في التحليل الاقتصادي بعض الأدوات الفكرية التي تبلورت في مجال فروع أخري للمعرفة . اذ نستخدم أدوات رياضية واحصائية كما نستخدم أفكارا ديموجرافية (خاصة بالسكان) . وبخصوص الأدوات الرياضية نسارع بالقول بأن دراسة الاقتصاد السياسي لا تستلزم ممن يقوم بها أن يكون متخصصا في الرياضيات . فاكثر فروع المعرفة الاقتصادية استخداما للأدوات الرياضية لا يتطلب معرفة رياضية تزيد علي تلك التي يتحصل عليها من يتم دراسته الثانوية . ويكفي لفهم الأفكار الواردة في دراستنا هذه أن تكون لدينا معرفة بعدد من الأدوات الرياضية : فكرة الدالة والعلاقات الدالية ، والمعادلات الآنية والتعبير البياني عنها ، المماس والمشتقة والتعبير البياني عنها ، المصفوفات . كما يلزم أن نكون علي دراية باللغة الاحصائية العادية . وكلها أدوات يمكن للقاريء أن يسلح نفسه بها بجهده الفردي دون كثير عناء .

محمد دويدار

الجزء الاول

الاقتصاد السياسي علم اجتماعي

• لضمان استيعاب هذا الجزء الأول نوصي القارىء بقراءته مرتين. مرة في البداية ومرة عند الانتهاء من قراءة الكتاب بأكمله. فاذا ما عمل القارىء بهذه الوصية تمكن من التوصل الى الأسباب التي دفعتنا لأن نقترح عليه مثل هذا السبيل.

تمهيد

يتحدد كل علم بموضوعه[١] ومنهجه[٢] في تفاعلها العضوي. وتحديد معالم هذا المنهج وذلك الموضوع انما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في أثنائها العلم محل الاهتمام: فيتبلور موضوعه وترسم مناهجه ويأخذ محتواه (أي الأفكار المستخلصة) شكل الصياغة العلمية.

والاقتصاد السياسي، محل اهتمامنا، لا يمثل استثناءا علي ذلك. فهو في حالته الراهنة أي في وقت دراستنا هذه، علم من العلوم الاجتماعية. وحالته الراهنة هذه تمثل نتيجة عملية تاريخية تكون في خلالها موضوع ومنهج العلم ومجموعة الأفكار، أي النظريات، المكونة له.

لكي نتعرف علي هذا العلم لا يكفي اذن أن نعرفه بالحالة التي يوجد عليها اليوم. بل يلزم أن نتتبع العملية التاريخية لميلاده وتطوره. من هذا التتبع نجد أن الاقتصاد السياسي كعلم انما ينشغل بالطرق المختلفة، أي الأشكال الاجتماعية المختلفة، لانتاج وتوزيع ما يلزم لمعيشة أفراد المجتمع ماديا وثقافيا، أو ما يسمي اصطلاحا بطرق الانتاج[٣].

وعليه نقدم هذا الجزء الأول الذي يهدف الي التعريف بالاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي، في أبواب ثلاثة:

في باب أول نبين طبيعة المعرفة محل دراستنا. ويكون ذلك بتعريف الاقتصاد السياسي كعلم بالحالة التي يوجد عليها في يومنا هذا.

في باب ثان نعطي موجزا لتاريخ الاقتصاد السياسي، أي لتاريخ عملية تكون وتطور المعرفة محل دراستنا. اذ لكي ينضبط فهمنا لحاضر هذه المعرفة يتعين أن يمتد اهتمامنا ليغطي نشأتها وتطورها في الماضي.

وفي الباب الثالث ننتهي الي أن الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي هو في الواقع علم طرق الانتاج، أي علم الأشكال الاجتماعية التاريخية للانتاج والتوزيع.

---

(١) object; object. (٢) Method: method e (٣) Modes of production

الباب الأول

الاقتصاد السياسي كعلم

يوجد الأصل اللغوي لاصطلاح « الاقتصاد السياسي » Political economy; Économie Politque في الكلمات الاغريقية "Oikos" "politikos", "nomos"، التي تعني علي التوالي « منزل » ، « قانون » و « اجتماعي » .

ولم يدخل مكونا هذا الاصطلاح ، أي كلمتي « اقتصاد » و « سياسي » في الاستعمال دفعة واحدة . فاصطلاح « الاقتصاد » يأتينا من أرسطوطاليس ، الذي قصد باستعماله « علم قوانين الاقتصاد المنزلي » أو « قوانين الذمة المالية المنزلية » . ولم يستعمل اصطلاح « الاقتصاد السياسي » الا في بداية القرن السابع عشر ، وهو ما تحقق في فرنسا علي يد أنطوان دي مونكريتيان الذي نشر في عام ١٦١٥ كتابا بعنوان « مطول في الاقتصاد السياسي »[١] قاصدا بصفة « السياسي » أن الأمر يتعلق « بقوانين اقتصاد الدولة »[٢] .

وتبع ذلك انتشار استعمال الاصطلاح « الاقتصاد السياسي » للتعبير عن فرع للمعرفة النظرية لم يكف منذ ذلك الوقت عن التطور . هذا الفرع هو الذي يسمونه حاليا في العالم الأنجلوسكسوني « الاقتصاد »[٣] Economics .

---

(١) والواقع ان ذلك يمثل الفضل الوحيد لانطوان دي مونكريتيان Antoyne de Montchrétien (اقتصادي فرنسي ، ١٥٧٥ - ١٦٢١) . أما عن كتابه فان شومبيتر يصفه بأنه « حقير الشأن .. وفاقد لكل اصالة » ص ١٦٨ من كتابه History of Economic Analysis

(٢) أما في انجلترا فقد بدأ استخدام اصطلاح « الاقتصاد السياسي » تحت التأثير الفرنسي . فقد استعمل W. Petty (١٦٢٣ - ١٦٨٧) هذا الاصطلاح وان لم يكن قد عنون به أيا من كتبه . في معرض الكلام عن مصدر القيمة يقول بتي أن « هذا ينتهي بي الي النظر في أهم مسألة في الاقتصاد السياسي ، أي مسألة اقامة معادلة أو مساواة بين الأرض والعمل » . انظر ذلك في كتابه Political Anatomy of Irland ص ٢٠٤ . وكان جيمس ستيوارت James Stewart أول من استخدم الاصطلاح في انجلترا في عنونة كتابه الذي ظهر في عام ١٧٦٧ بعنوان « بحث في مبادىء الاقتصاد السياسي » . انظر شومبيتر ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص١٧٦ . واستعمل كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) نفس الاصطلاح في كتاباته . ويستعمله الاقتصاديون الماركسيون الي الآن . انظر علي سبيل المثال :

M. Dobb, Political Economy and Capitalism, Routledge and K. Paul, London, 1940.

(٣)منذ أن عنون الفريد مارشال Alfred Marshall (وهو اقتصادي اكاديمي انجليزي ، ١٨٤٣ - ١٩٢٤) كتابا أصدره في ١٨٩٠ بمبادىء الاقتصاد Principles of Economics ، بدا اصطلاح « الاقتصاد » Economics ينتشر في البلدان الانجلو سكسونية ليحل محل اصطلاح الاقتصاد السياسي الذي ظل يستعمل حتي وليام استانلي جيفونس W.S. Jevons (اقتصادي انجليزي ، ١٨٣٥ - ١٨٨٢) الذي عنون كتابه الذي نشر في ١٨٧١ بنظرية الاقتصاد السياسي The Theory of Political Economy أنظر شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٢١ - ٢٢ . وكذلك أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسي ، ص١٥ - ١٦ .

الآن وبعد ما يزيد علي نصف قرن بدأ هذا الاصطلاح L'Economique في الانتشار في فرنسا .

ويري روبرتسون D.H. Robertson (وهو اقتصادي اكاديمي انجليزي معاصر) ان الاصطلاح الجديد Economics يأتينا =

هذا فيما يتعلق بالأصل اللغوي لاصطلاح «الاقتصاد السياسي»، فماذا عن تعريف الاقتصاد السياسي من الناحية الابستمولوجية(٤)؟ من وجهة النظر هذه يمكن تعريف الاقتصاد السياسي بأنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بوساطة الأشياء المادية والخدمات. وهي العلاقات التي تتعلق بانتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الانسان في المجتمع، أي

= بشيئين جديدين:

ـ أن النهاية ics تشير الي أن دراستنا تأمل في أن تكون علما مثل الطبيعة Physics ، والديناميكا Dynamics ... الخ.

ـ ان عدم استعمال صفة «السياسي Political» ، توضح لنا أننا نهتم في النهاية بالفرد وليس بالدولة. أنظر ص ١٦ من الجزء الأول من «محاضرات في المبادىء الاقتصادية Lectures on Economic Principles . سنري أن موضوع علم الاقتصاد السياسي يتعلق بكل نشاط اقتصادي للمجتمع، سواء أكان نشاطا فرديا أم عاما.

والواقع ان أي فرع من فروع المعرفة يكتسب الصبغة العلمية لا بما نريده له ولا بما يوضع في نهاية الاصطلاح المعبر عنه. وانما هو يكتسب هذه الصبغة بعلمية المنهج الذي يستخدم في استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر محل الاهتمام.

(٤) يرجع ادخال اصطلاح الابستمولوجيا epistemology; epistemologie الي الفيلسوف الاسكتلندي J.F. Ferrier في كتابه Institutes Metaphysics (١٨٥٤)، حيث قسم الفلسفة الي:

ـ الأونتولوجي ontology (أو الفلسفة الأولي عند أرسطو طاليس) قاصدا بها فلسفة الوجود بصفة عامة (يرجع استخدام اصطلاح ontology الي الفيلسوف الألماني Rudolf Goclenius ، ١٦١٣).

ـ والابستمولوجيا، أو نظرية المعرفة، الخاصة بقدرة الانسان علي معرفة الواقع. وبمصادر ومناهج وأشكال هذه المعرفة.

في هذا التقسيم تتمثل نقطة البدء لنظرية المعرفة (الابستمولوجيا) في الموقف الذي يتخذه الباحث من القضية الأساسية في الفلسفة. أي قضية العلاقة بين الوعي والوجود، بين الفكر والمادة، أولا فيما يتعلق بأولوية أحدهما علي الآخر، وثانيا بالنسبة لكيفية ربط معرفة الكون بالكون نفسه.

يتضح من هذا التقسيم أن اصطلاح الابستمولوجيا يرادف اصطلاح «نظرية المعرفة». وهو ما ظل سائدا في الفكر الانجليزي.

أما في الفكر الفرنسي، حيث لم يستخدم الاصطلاح الا في مرحلة لاحقة، فالاتجاه السائد هو نحو التمييز بين اصطلاح (الابستمولوجيا) الذي يقصد به اعطاء «فلسفة العلوم» معني أكثر انضباطا، وبين «نظرية المعرفة». فلفلسفة العلوم موضوع أساسي: متي تصبح المعرفة والنظرية علما؟ أي البحث في شروط نشأة العلوم وتطورها. والابستمولوجيا يعبر بها عن فلسفة العلوم هذه وانما بمعني اكثر انضباطا، فلا يقصد بها الدراسه القاصرة علي المناهج العلمية، ولا تلك التي لا تعدو الدراسة التركيبية للقوانين العلمية، وانما الدراسة الناقدة لمبادىء وافتراضات ونتائج العلم المختلفة، دراسة تهدف الي تحديد أصلها المنطقي وقيمتها وأهميتها الموضوعية (عليه يكون موضوع الابستمولوجيا هو المعرفة النظرية المكونة لمختلف العلوم بمختلف موضوعاتها).

أما نظرية المعرفة فهي دراسة للعلاقة بين من يستخلص المعرفة the subject: le sujet وموضوع المعرفة the object: l'object ، العلاقة بينهما في عملية استخلاص المعرفة مما يمكننا من التعرف علي طبيعة المعرفة الانسانية. علي ميكانزم استخلاصها، وعلي أهميتها وحدودها. علي هذا النحو يتم التمييز بين الابستمولوجيا ونظرية المعرفة وتمثل الأولي بالنسبة للثانية المقدمة والمساعد الذي لا غني عنها حيث أنها تدرس المعرفة دراسة تفصيلية وبعد أن يتم استخلاصها a posteriori أنظر في ذلك:

- A. Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie. P.U.F. 1962, p. 293–294.
- G. Bachelard, La formation de l'esprit scientifique. Librairie Philosophique J. Vrin, Paris, 1967.
- P. Bourdieu et autres, le M'etier de sociologue. livre 1. Mouton & Bordas, Paris, 1969, p. 25 – 31.

M. Rosenthal & P. Yudin (eds.) , a. dictionary of philosophy, progress publishers, moscow , 1967, p144

لكي يكتمل تعريفنا هذا، ومن ثم يصبح أكثر وضوحا ، يتعين علينا :

اولا - ان نحدد موضوع الاقتصاد السياسى، أى مجموع الظواهر التى يمكن ملاحظتها والتى تمثل المعرفة المتعلقة بها موضوع البحث الاقتصادى .

- ان نبرز ثانيا المناهج المستخدمة فى اكتساب المعرفة، أى الطرق المحددة التى تتبع بانتظام للوصول الى اهداف البحث الاقتصادى (٦).

- وان نبين ثالثا علاقة الاقتصاد السياسى بغيره من العلوم الاجتماعية .

تعريفنا للاقتصاد السياسى لا يكتمل اذن ،ولا ينضبط الا اذا عالجنا هذه الموضوعات الثلاث ، وهو ما سنقوم به فى الفصول الثلاثة المكونة لهذا الباب .

الفصل الأول

موضوع الاقتصاد السياسي

موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للانسان في المجتمع ، أي النشاط الخاص بانتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع . هذا النشاط يتبدى في شكل علاقة مزدوجة : علاقة بين الانسان والطبيعة وعلاقة بين الانسان والانسان . لنري هذه العلاقة المزدوجة بشيء من التفصيل .

عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والطبيعة :

من أميز ما يفرق الانسان عن غيره من الكائنات أنه كائن يجد نفسه في موقف مواجهة للطبيعة . فالكائنات الأخري تمثل جزءا من الطبيعة مستكينة لها تعيش علي ما تعطيه وتنقرض ان لم تعطها واذا ما فشلت في أن تكيف نفسها وفقا للظروف الطبيعية في تغيرها المستمر . اما الانسان **فكائن مضاد للطبيعة**[١] لا يستكين لها ولا يعتمد عليها بلا تفاعل من جانبه .

والانسان ككائن مضاد للطبيعة له **حاجات**[٢] لا يمكن اشباعها من ذاته ، وانما لكي يتم ذلك يتعين عليه أن يتوجه الي الطبيعة . للانسان حاجات تدفعه الي الحركة في عالمه الخارجي لاشباعها . فهي حاجات موجهة تمثل في الانسان أصل كل حركة أو دناميزم .

لاشباع هذه الحاجات يضطر الانسان الي بذل **جهده** ، قواه ، في سبيل الحصول من الطبيعة ـ بحالتها الطبيعية أو بعد تحويلها ـ علي ما يشبع حاجاته ، ما يحفظ وجوده . فدوره في مواجهة الطبيعة ليس سلبيا ان هي أعطته عاش وان بخلت عليه مات ، بل هو يبذل جهدا مستمرا يقصد منه السيطرة علي قوي الطبيعة وجعلها أكثر ملاءمة لحياته[٣] .

المجهود الذي يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الأخري في **أنه مجهود واع . أي عمل** . فالانسان كائن مفكر . فهو يعي تضاده مع الطبيعة ، تضاد يتبلور عند العمل . اذ

---

(١) Opposed to Nature: opposé à la Nature

(٢) Wants: besoins الحاجة اقتصاديا هو شعور بحرمان ووعي بوسيلة القضاء عليه وسعي لتحقيق هذه الوسيلة .

(٣) هذا القول يستبعد الحاجات التي تمدنا الطبيعة مباشرة بوسائل اشباعها دون أن يستلزم الأمر بذل جهد انساني ، كالهواء اللازم للتنفس مثلا . وسائل اشباع هذه الحاجات لا يهتم بها الاقتصاد السياسي اذ هي ليست موضوعا لجهد انساني

هو لا يأخذها كما هي وانما يعمل عليها ليجعل منها المشبع لحاجاته . وهو واع عندما يقوم ببذل جهده ، بعمله ، اذ هو يتصور مقدما النتيجة التي سيوصله اليها جهده والكيفية التي يبذل بها هذا الجهد . فهو يدرك مقدما غايته من بذل الجهد ، ويتبع لتحقيق هذه الغاية الوسيلة المناسبة . فالعنكبوت مثلا ينسج نسيجا قد يعجز أمهر نساج عن أن يقوم بمثله . وانما الفرق بين مجهود العنكبوت ومجهود النساج يتمثل في أن الأول يبذل جهده علي نحو غريزي دون وعي ، أي دون أي تصور مقدم لما هو مقدم عليه . أما النساج فيتصور مقدما النتيجة التي يراد الوصول اليها : عدد معين من أمتار نسيج معين ، له متانة معينة ولون معين ، الي آخر ما يحدد مواصفاته . ثم هو بعد ذلك يتبع الوسيلة المناسبة لتحقيق هذه النتيجة . بذل جهده في ظل شروط معينه من الانتاج استخداما لفن انتاجي معين (عن طريق استخدام النول اليدوي أو النول الآلي مثلا) . كذلك الشخص المقدم علي بناء منزل له ، فهو يتصور مقدما الكيفية التي سيكون عليها المنزل : كيفية تقسيم المساحة الي غرف ، عدد الغرف ، مساحة كل غرفة ، الكيفية التي تتوفر بها الاضاءة والتهوية لكل غرفة ، كيفية اتصال الغرف بعضها ببعض ، عدد طبقات المنزل ، الي غير ذلك . هذا التصور المقدم لنتيجة نشاط البناء الذي سيقوم به قد يسجل علي ورق في صورة رسم للمنزل المراد بناؤه . فاذا ما تحدد الهدف بحث الانسان عن الوسيلة أو مجموعة الوسائل اللازم اتباعها لبناء المنزل[٤] .

فالانسان اذن لاشباع حاجاته الموجهة - للابقاء علي كيانه ووجوده . في تطورهما - مضطر الي أن يقوم بعمل ، موضوعه الطبيعة - بمختلف صورها - يستخلص منها ما يشبع هذه الحاجات . أي ينتج المواد اللازمة لبقائه . وهو علي هذا النحو يتميز عن الكائنات الأخري بأنه الكائن الوحيد الذي يقوم بانتاج ما هو لازم لاشباع حاجاته . وهو لا يقوم بذلك مرة واحدة أو مرات تعد وانما بصفة مستمرة متكررة ، فالأمر يتعلق اذا بعملية انتاج مستمرة عبر الزمن[٥] .

عندما لا تكفي أعضاؤه وقواه الأولية لاشباع حاجاته المتطورة يستخدم الانسان ما يعتبر امتدادا لأعضائه[٦] ، يقوم باستخدام بعض الأشياء من الطبيعة - أولا كما هي وبعد تحويلها في مرحلة تالية - كامتداد وتمكين لقواه وأطرافه الأصلية . كما اذا استخدم الانسان عصا

---

(٤) هذه الخصيصة التي يتميز بها عمل الانسان كمجهود واع يتعين أن نستبقيها في ذاكرتنا اذ ستمثل نقطة البدء في تحديد مفهوم التخطيط علي أساس أن الخطة هي عبارة عن تحديد هدف يراد تحقيقه في فترة معينة مستقبلة ثم تحديد الوسيلة أو مجموعة الوسائل المحققة لهذا الهدف . في هذا المعني يقول أرسطو طاليس أن « الانسان حيوان مخطط »

"Man is a planning animal"

(٥) Production process: processus de production.

(٦) Implements.

كامتداد لذراعه ليتمكن من اقتطاف بعض ثمار الأشجار اللازمة لاشباع حاجته الي الطعام . وفي مرحلة ثانية يتوصل الانسان الي انتاج أشياء تمكنه من انتاج ما يعد امتدادا لقواه وأعضائه ، أي أدوات(٧) . كقيامه بانتاج أداة حادة يستخدمها في قطع بعض فروع الشجر لتهذيبها واستخدامها كامتداد لذراعه للحصول علي ثمار الأشجار . تلك هي **أدوات العمل** (التي تزداد تنوعا وتعقدا مع تعدد وتطور النشاط الانتاجي للانسان) ينتجها الانسان من الطبيعة لتكمل وتزيد من قواه . فكأنه جعل من الطبيعة بعض قواه . عن طريق استخدامه لهذه الأدوات يزيد عمله اتقانا وتزيد سيطرته علي قوي الطبيعة . وهو ما يتحقق كذلك بزيادة معرفته لأسرار هذه القوي .

فجوهر عملية الانتاج اذن هو علاقته بين الانسان والطبيعة ، **عمل** الانسان لتحويل قوي الطبيعة الي ما يمكنه من اشباع حاجاته ، يتم ذلك باستخدام الانسان - في أثناء بذله لجهوده - لأدوات عمل من صنعه في سبيل تحويل الأشياء **موضوع العمل** الي منتجات صالحة لاشباع حاجاته . **هذه العملية هي عملية تفاعل نشط ذو تأثير متبادل بين الانسان والطبيعة** . عن طريق عمله يحول الانسان قوي الطبيعة ، يخضعها لسيطرته فيجعلها أقل بدائية (طبيعية) وأكثر انسانية . في نفس الوقت هو يخلق منها أدوات لانتاجه ، أدوات لعمله ، عن طريقها يزيد اتقان عمله ، اتقان مجهوده الواعي . فكأنه خلق بذلك من الطبيعة شيئا منه هو ، فتحويل الطبيعة تحويل لنفسه ، لامكانياته ، وتوسيع لآفاقه . في توسيعه لهذه الآفاق يصطدم بقوي طبيعية جديدة يعمل دائما لاخضاعها لتمكنه من اشباع حاجاته التي تصبح بدورها متطورة ومتغيرة . وهكذا **فالعلاقة بين الانسان والطبيعة مثيرة للتغير والحركة** .

عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والانسان :

غير أن الانسان لا يقوم بصراعه هذا مع الطبيعة ، لا يعيش هذا التفاعل المتبادل ، وحده ، بل في جماعة ، في مجتمع . فالانسان **حيوان اجتماعي**(٨) . فهو لا يستطيع في الواقع أن يحفظ وجوده الا من **خلال** عمل الآخرين ، فافراد المجتمع يكمل أحدهم الآخر . ومن ثم نجد أن **عملية الانتاج هي بطبيعتها عملية اجتماعية** . عملية العمل الاجتماعي في محاولته المستمرة للحصول من الطبيعة علي المواد اللازمة لاشباع حاجات الجماعة وأفرادها . عمل

(٧) tools: a tool is an implement for making implements.

ومن هنا جاء تعريف بعض المفكرين للانسان كحيوان يصنع الأدوات :

"Man is a tool-making animal" وهو التعريف الذي أعطاه المفكر الامريكي B Franklin . ١٧٠٦ - ١٧٩٠

(٨) Man is a social animal: l'homme est un animal social

أفراد الجماعة كل مع الآخر يمثل التعاون بينهم ، وعمل كل منهم للآخر يتم في صورة تقسيم **العمل**[٩] الذي بفضله يتخصص الأفراد في أنواع معينة من العمل .

فيما عدا التقسيم البدائي للعمل بين الجنسين (عمل المرأة في مكان الاقامة وعمل الرجل في النشاطات التي تستلزم البعد عن هذا المكان) والذي يمكن التعرف عليه في كل مراحل التطور الاقتصادي للبشرية ، تقسيم العمل رهين بتحقيق مستوي معين من تطور القوي الانتاجية (بما يتبع ذلك من معرفة فنية) ، أي مستوي معين من انتاجية العمل يمكنه من خلق فائض في المواد الاستهلاكية يسمح لبعض أفراد الجماعة بالتخصص في القيام ببعض النشاطات الاقتصادية كل الوقت وعلي سبيل الاستقلال[١٠] .

يترتب علي قيام عملية الانتاج علي التعاون بين أفراد الجماعة وعلي تقسيم العمل بينهم ، أن عمل كل فرد ليس ألا جزءا من العمل المشترك لكل أفراد الجماعة . فهو جزء من العمل الاجتماعي . ومع اضطراد نمو اقتصاد الجماعة الذي يصاحب الاتساع المستمر في حجم الجماعة (العائلة ، القبيلة ، الأمة .. الخ) وتعقيد تركيب هذا الاقتصاد تزيد درجة تقسيم العمل بين أفراد الجماعة مع ما يتبع ذلك من تعدد في علاقات الاعتماد المتبادل بين الأجزاء المختلفة للعمل الاجتماعي الممثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية .

---

(٩) Division of Labour; division de travail

(١٠) في جماعة تعيش علي جمع الثمار مثلا يكرس كل وقت أعضاء الجماعة لضمان الحصول علي ما هو لازم لابقائهم علي قيد الحياة . وقد لا تنجح الجماعة حتي بعملها كل الوقت في ضمان ذلك . في هذه الحالة لا يكون في وسع من يتمتع بموهبة خاصة في انتاج ناتج معين (وليكن أداة صيد مثلا) أن يخصص وقتا لتنمية هذه الموهبة . اذ كل وقته لازم للحصول علي وسائل المعيشة له ولبقية أفراد الجماعة . أما اذا استطاعت الجماعة ، بفضل اكتشاف النشاط الزراعي مثلا ، أن تنتج في خلال ستة شهور كمية من المواد تكفي لاستهلاكها طوال سنة كاملة استطاع من يتمتع من أفرادها بموهبة خاصة (في انتاج أداة زراعية مثلا) أن ينمي هذه الموهبة خلال الستة شهور التي لا يباشر فيها أفراد الجماعة نشاطهم الزراعي

في حالة هذه الجماعة الأخيرة نستطيع أن نتصور أن يتخصص عدد من أفراد الجماعة في العمل الزراعي طوال السنة (اذا ما سمحت الظروف المناخية بذلك بطبيعة الحال) منتجين بذلك مواد استهلاكية لكل أفراد الجماعة . الأمر الذي يعطي العدد الآخر من أفرادها فرصة التخصص في انتاج الأدوات الزراعية كل وقتهم . هنا يقال ان مستوي انتاجية العمل الزراعي يسمح بتحقيق فائض من المواد الاستهلاكية يمثل وجوده الشرط اللازم للتقسيم الاجتماعي للعمل .

وقد تعددت مظاهر تقسيم العمل مع تطور النشاط الاقتصادي للانسان . فيمكن تمييز :

- تقسيم العمل بين الجنسين .
- تقسيم العمل بين عمل يدوي وعمل ذهني .
- تقسيم العمل وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي بين عمل زراعي وعمل صناعي وعمل في الخدمات .
- تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية ، وعلي الأخص ابتداء من المشروع الرأسمالي .

ــ التقسيم الدولى للعمل الذى يتمثل فى تخصص بين المجتمعات ــ كأعضاء للمجتمع العالمى ــ فى بعض أنواع النشاط الاقتصادى . نمط تقسيم العمل الدولى ــ شأنه شأن اى ظاهرة اجتماعية ــ لايمكن أن يكون ثابتا لا يتغير ، اذ لابد ان يتغير مع تطور الاقتصاديات المكونة للاقتصاد العالمى . هذه المظاهر المختلفة لتقسيم العمل تتاح لنا فرصة التعرف عليها من قرب كلما تقدمنا فى الدراسات الاقتصادية ، انظر فى هذه المظاهر :

M. Weber. The Theory of Social and Economic Organisation. Translated by A.M. Henderson & T. Parsons. The Free Press. Glencoe, Illinois. 1947. p. 218 ff.

علي هذا النحو يبين أن الانتاج لا يتمثل فقط في العلاقة بين الانسان والطبيعة وانما هو في ذات الوقت علاقة بين الانسان والانسان . الأمر هنا يتعلق بمجموعة العلاقات بين أفراد المجتمع في صراعهم مع الطبيعة ، في العلاقات المتعددة التي تنشأ بينهم ممثلة العلاقات الاقتصادية ، أي العلاقات الاجتماعية التي تتم بوساطة الأشياء المادية والخدمات . ومن ثم يمكن القول أن العملية الاقتصادية هي عملية انتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي (مجموع السلع والخدمات المنتجة) في دورانها حول العمل الاجتماعي ، حول المجهود الواعي الذي تقوم به الجماعة بقصد ان تستخلص من الطبيعة المواد الصالحة لاشباع الحاجات مستعينة في ذلك بأدوات الأنتاج وبخبرتها الفنية في تراكمها المستمر . الغاية النهائية في هذه العملية هو اشباع الحاجات عن طريق بذل المجهود الذي يتبلور في منتجات قابلة لاشباع تلك الحاجات .

واختصارا يمكن القول أن شروط عملية الانتاج ، أيا كان نوع المجتمع الذي تمارس فيه ، تتمثل في :

ـ القوة العاملة[١١] ، أي مجموع الأفراد الذين يسهمون في النشاط الاقتصادي ، مزودين بخبرة فنية مكتسبه من خلال التجربة الاجتماعيه ومتوارثة عبر الأجيال .

ـ أدوات العمل[١٢] ، التي تزيد من القدرة المنتجة للقوة العاملة ، أي من انتاجية العمل (مثال ذلك الآلة التي يستخدمها العامل المنتج للمنسوجات) .

ـ موضوع العمل[١٣] ، أي المواد التي يجري تحويلها بواسطة العمل مستخدما لأدوات العمل (مثال ذلك الخيوط والقوة المحركة المستخدمة في انتاج المنسوجات) .

وتمثل هاتين الأخيرتين ، أدوات العمل والمواد موضوع العمل ، ما يسمي اصطلاحا **بوسائل الانتاج**[١٤] :

---

(١١) Labour force; force de travail

(١٢) Instruments of labour: instruments de travail

(١٣) object of labour; object de travail.

(١٤) Means of production: moyens de production.

من هذا نري أن المجتمع يستخدم في أثناء العملية الاقتصادية الموارد الموجودة تحت تصرفه : وذلك بقصد اشباع حاجات أفراده . وقد جرت العادة بين الاقتصاديين علي تقسيم هذه الموارد الي طوائف ثلاثة :

ـ الموارد البشرية human resources; ressources humaines ، أي القوة العاملة بقدراتها الجثمانية والذهنية ، بمعرفتها وبتكوينها الفني . هذه الموارد عادة تسمي بالعمل Labour; travail ونحن لا نعتبر القوة العاملة من قبيل الموارد اذا هي المحرك الرئيسي لكل العملية الانتاجية .

ـ هبات الطبيعة ، الأرض ، المراعي ، الغابات ، البحار ، ما يحتضنه باطن الأرض ، الظروف المناخية ، التضاريس المواتية ، الي غير ذلك مما يسمي بالموارد الطبيعية ، أو بالطبيعة .

natural resources. ressources naturelles. Nature: La Nature

تلك هي شروط عملية الانتاج ، بصرف النظر عن الشكل الاجتماعي الذي تأخذه ، التي تهدف في نهاية الأمر الي اشباع حاجات أفراد المجتمع .

غير أن مزيد من التدقيق يبين لنا أن هدف النشاط الاقتصادي لم يكن في مختلف مراحل تطوره الاشباع **المباشر** لحاجات من يقومون بالانتاج .

من وجهة النظر هذه يمكن أن نميز نظريا بين نوعين من الانتاج يعرفها تاريخ النشاط الاقتصادي للانسان . الانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين (أو ما يسمي أحيانا بالانتاج الطبيعي)(١٥) ، وانتاج المبادلة(١٦) أو الانتاج السلعي (١٧) .

في مرحلة تاريخية (١٨) أولي كان **الانتاج يتم بقصد الاشباع المباشر للحاجات** الانسانية في داخل الوحدة الانتاجية (عائلة ، قبيلة ، أو حتي مجتمع أكبر) . مثال ذلك الانتاج الزراعي الذي تقوم به عائلة فلاح لاشباع حاجاتها . في هذه المرحلة كان **الانتاج والناتج**(١٩) ـ العمل وناتج العمل ـ متلازمين في الواقع وفي ضمير ووعي المنتجين . كان المنتج يعيش علي ناتج عمله ، **يعيش علي المنتجات** . هنا تتحقق العملية الاقتصادية ، التي أثير انطلاقها بحاجات المنتجين ، بانتاج منتجات ووضعها تحت تصرف المنتجين أنفسهم لكي يتم استهلاكها أو استخدامها في عملية انتاج جديدة بواسطتهم

في مرحلة تالية مرتبطة بوجود فائض اقتصادي(٢٠) أي بقدرة المنتجين علي انتاج ما يزيد علي ما هو لازم لاشباع حاجاتهم في ظل الظروف الفنية والاجتماعية للانتاج (ووجود هذا الفائض يتوقف علي بلوغ مستوي معين من تطور قوي الانتاج ، من انتاجية العمل) **ظهر**

= ـ الموارد المادية : الآلات ، المباني ، المواد الأولية ، أو بصفة عامة كل ما يتجه الانسان بهدف استخدامه في الانتاج (الأمر هنا يتعلق بمنتجات لا توجه **للاستهلاك النهائي** final consumption: consommation finale ، الذي هو اهلاك واستخدام للمنتجات في اشباع الحاجات) .

ويطلق الاقتصاديون علي هذه الطوائف الثلاثة من الموارد اصطلاح **المواد الاقتصادية** .
economic resources; ressources economiques

(١٥) subsistence production (natural production): production de biens de subsistance (production naturelle).

(١٦) Exchange production: production pour l'echange.

(١٧) Commodity production: production marchande.

(١٨) الكلام عن مراحل تاريخية متعددة لا يعني امكان وضع حد فاصل بينها وانما يعني غلبة ظاهرة معينة أو مجموعة معينة من الظواهر تعطي لمرحلة معينة خصائصها الجوهرية ، وسيادة نوع معين من الانتاج في مرحلة تاريخية لا يعني غياب أنواع الانتاج السابقة عليه عن تلك المرحلة . في ظل الانتاج الرأسمالي ـ وهو الشكل الأكثر عمومية لاقتصاد المبادلة ، كما سنري فيما بعد ـ نجد وحدات انتاجية يتم فيها الانتاج بقصد الاشباع المباشر حتي في أكثر المجتمعات الرأسمالية تقدما من الناحية الاقتصادية . هذا القول يصدق على التكوينات الاجتماعية المختلفة . (انظر الباب الثالث من هذا الجزء الأول) .

(١٩) product; produit.

(٢٠) سنتناول فكرة الفائض الاقتصادي بدراسة تجعلها أكثر انضباطا فيما بعد .

الانتاج بقصد المبادلة . ظهر أول ما ظهر عند وجود حرفيين يقومون ببعض الحرف الي جانب الانتاج الزراعي أو يقومون بحرفهم كل الوقت (هذا مشروط بانتاج فائض زراعي يعيش عليه من يعملون في الحرف الصناعية) . هنا بدأ المنتج يعيش لا علي ناتج عمله وانما علي عمله الذي يكرسه لانتاج **السلع**(٢١) ، أي المنتجات الموجهة للمبادلة المباشرة (أي المقايضة)(٢٢) في مرحلة أولي ، ثم المبادلة بواسطة **النقود**(٢٣) في مرحلة تالية . عن طريق المبادلة يستطيع المنتج الحصول علي السلع اللازمة لاستهلاكه . فانتاج المبادلة يفترض اذن :

- أن هناك تقسيما اجتماعيا للعمل .
- ان الانتاج يقوم به الأفراد علي وجه الاستقلال .
- أن الانتاج يتم بقصد المبادلة .
- أن الناتج - الذي يصبح سلعة - يكون نافعا للآخرين ، أي يمثل **قيمة استعمال اجتماعية**(٢٤) .

أيا ما كان الأمر فلعملية الانتاج ، سواء أكان الانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين أو كان انتاج **مبادلة** ، شروط تتمثل في القوة العاملة ذات التكوين الفني المعين وفي توفر وسائل الانتاج . هذه القوة العاملة تعمل في جو من المعرفة التكنولوجية يستلزم منها تأهيلا ومعرفة فنية تتفق ونوع ومستوي أدوات العمل التي تستخدمها ، وبصفة أعم نوع ومستوي وسائل الانتاج . هذه القوة العاملة التي تعمل في وسط تكنولوجي معين ووسائل الانتاج التي تستخدمها تمثل اصطلاحا ما يسمي **بقوي الانتاج**(٢٥) الموجودة في المجتمع .

(٢١) علي هذا النحو يتضح الفرق بين الناتج والسلعة commodity; marchandise فالسلع هي دائما منتجات ولكنها منتجات أنتجت للمبادلة . أما المنتجات فليست سلعا دائما . هذا ويراعي أنه اذا كان المنتج يتخلي عن جزء من انتاجه عن غير طريق المبادلة (كما في حالة الفلاح الذي تلزمه علاقته الاقتصادية بأن يتخلي عن جزء من المنتجات عينا) فان الانتاج لا يعتبر انتاج مبادلة وانما هو انتاج لاشباع الحاجات اشباعا مباشرا .

(٢٢) Barter; troc.

(٢٣) Money; monnaie.

(٢٤) use-value: valeur d'usage هذا ويفرق في انتاج المبادلة بين انتاج المبادلة **البسيط** أو الصغير Simple Commodity Production; pettie Production marchande وانتاج المبادلة الرأسمالي . في الأول يقوم المنتج (الذي عادة ما يمثل وحدة انتاجية صغيرة تمتلك وسائل انتاج محدودة) ببيع السلع التي ينتجها في السوق ويستخدم الايراد المتحصل من بيعها لشراء سلع يقوم هو باستعمالها اما في اشباع حاجاته النهائية (في الاستهلاك) أو في الانتاج . هنا تتمثل عملية المبادلة في التخلي عن سلعة في مقابل النقود ثم التخلي عن النقود في مقابل سلعة أخري ، أو ما يعبر عنه : سلعة - نقود - سلعة . أما انتاج المبادلة الرأسمالي فيتم من خلال دورة رأس المال المنتج التي تتم علي مراحل ثلاث : في مرحلة أولي يقوم الرأسمالي باستخدام رأس المال النقدي في شراء القدرة علي العمل ووسائل الانتاج . في المرحلة الثانية ، مرحلة الانتاج ، تستخدم هذه السلع المشتراة لانتاج السلعة التي يقوم الرأسمالي بانتاجها . وفي مرحلة ثالثة يسعي الي بيعها في السوق ليحصل علي المقابل النقدي الذي يتضمن الربح . وعليه يكون رأس المال النقدي الذي يحصل عليه في المرحلة الثالثة أكبر من رأس المال النقدي الذي تخلي عنه في المرحلة الأولي . هنا تتمثل عملية المبادلة في التخلي عن النقود في مقابل سلع ، ثم التخلي عن السلع في مقابل النقود : نقود - سلعة - نقود (أكبر) .

(٢٥) Productive Forces; Forces Productives

وقد سبق أن رأينا أن عملية الانتاج تتمثل في الصراع الجماعي لأفراد المجتمع ضد قوي الطبيعة ، فتنشأ بينهم **علاقات** انتاج أو روابط ، **هي روابط اجتماعية** . **اذ تثور بين أفراد المجتمع (أو فئاته أو طبقاته)** . **وهي اقتصادية اذ تتم بواسطة الأشياء المادية والخدمات** . **وتتم في أثناء الانتاج بوساطة وسائل الانتاج** . **فهي الروابط التي تحدد موقف كل فرد (أو فئة أو طبقة) في مواجهة الآخر** ازاء وسائل الانتاج (**ما اذا كان مسيطرا عليها بفضل الملكية أو مبعدا عنها**) . **هذه الروابط** تتوافق هي الأخري مع **مستوي تطور قوي الانتاج الموجودة في المجتمع** ، **التي تكون معها** شكلا اجتماعيا لعملية **الانتاج** (**والتوزيع**) **يميز مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع الانساني** . بمعني آخر يلتحم مستوي معين لتطور قوي الانتاج مع نمط معين لروابط الانتاج ليكونا شكلا اجتماعيا متميزا للانتاج يسود المجتمع خلال حقبة من حقبات التاريخ ، هذا الشكل المعين هو الذي يسمي **بطريقة الانتاج أو بأسلوب الانتاج** .

طرق الانتاج المختلفة ستكون محلا لدراستنا التفصيلية في الباب الثالث من هذا الجزء الأول ، ولكن المهم الآن أن نعي أن العملية الاقتصادية (عملية الانتاج والتوزيع) لا تعرض بنفس الأسلوب في المراحل التاريخية المختلفة لتطور المجتمع الانساني بل هي تأخذ أشكالا اجتماعية مختلفة . وعليه ينضبط تعريفنا للعملية الاقتصادية بالكلام عن الأشكال الاجتماعية المختلفة لهذه العملية . أشكال تتحدد بنوع أسلوب الانتاج السائد (من حيث نمط روابط الانتاج ومستوي تطور قوي الانتاج) كما تتحدد بنوع الانتاج من حيث ما اذا كان طبيعيا أو انتاج مبادلة .

بتعريفنا للعملية الاقتصادية ، عملية النشاط الاقتصادي (نشاط الانتاج والتوزيع) في أشكالها الاجتماعية المختلفة يتحدد لنا موضوع علم الاقتصاد السياسي . **هذا الموضوع هو الأفكار المتعلقة بالقوانين الاجتماعية التي تحكم مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تكون النشاط الاقتصادي في المجتمع** ، **وهو نشاط يأخذ شكل عملية ذات بعد** زمني **ومتكررة عبر الزمن** : **هذه هي القوانين الاقتصادية** . **أي العلاقات التي تتكرر باستمرار بين عناصر العملية الاقتصادية** . **القوانين الاجتماعية الخاصة بانتاج المنتجات وبالكيفية التي تجد بها هذه المنتجات سبيلها الي أيدي الأفراد يستخدمونها لاشباع حاجاتهم** . **وهو ما يحدث بأشكال تختلف من مرحلة الي أخري من مراحل تطور المجتمع الانساني** .

علي هذا النحو يتحقق لنا تحديد معالم موضوع الاقتصاد السياسي . ولكن تعريف الموضوع ، رغم ضرورته ، لا يكفي لتعريف العلم ، اذ يلزم علينا أن نحدد كذلك معالم منهجه في ارتباطه العضوي بهذا الموضوع ، أي الطرق المستخدمة في البحث عن المعرفة الاقتصادية .

الفصل الثاني

منهج الاقتصاد السياسي(١)

يراد بمنهج البحث ، في أي فرع من فروع المعرفة البشرية ، الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما ، للتوصل الي قانون عام . أو هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي الي كشف حقيقة مجهولة ، أو البرهنة علي صحة حقيقة معلومة . فالمنهج اذن هو مجموعة الخطوات التي يتخذها الذهن بهدف استخلاص المعرفة . نحن هنا بصدد تتابع في المراحل ، أي سبيل يسلكه العقل الي المعرفة . هذا السبيل الذهني لا يمثل مجرد خط سير ، اذ يصطحب خط السير هذا تنظيم فكري organisation conceptuelle . وعليه يتميز المنهج أساسا بطبيعة الأفكار concepts التي تعرض . ومن هنا كان ارتباط المنهج بالموضوع ارتباطا عضويا ، أي تفاعله مع الموضوع ، الذي هو موضوع المعرفة ، أي مجموعة من الأفكار concepts (اذ رغم أن المعرفة العملية تتعلق بالواقع ـ الطبيعي أو الاجتماعي ـ الا أنها لا تبدأ الا من تصويرات ذهنية خاصة بهذا الواقع) .

وبصفة عامة لا تختلف الطرق المستخدمة في استخلاص المعرفة الاقتصادية عن طرق البحث العلمي . وعليه نتعرف علي طرق استخلاص المعرفة الاقتصادية هذه بالكلام عن الاقتصاد السياسي **كعلم** اذ تحدثنا حتي الآن عن الاقتصاد السياسي **كعلم** القوانين التي تحكم العملية الاقتصادية . **فهل هو حقيقة من قبيل العلم ؟**

للاجابة عن هذا السؤال :

ـ سنبين أولا الشروط الواجب توافرها لامكانية الكلام عن علم . وفي هذا المجال تتاح لنا فرصة التعرف علي منهج البحث العلمي بصفة عامة .

ـ ثم نري ، ثانيا ، ما اذا كانت هذه الشروط تتحقق بالنسبة للاقتصاد السياسي . فاذا كان الجواب بالايجاب أمكننا الاستمرار في طرح صفة العلم علي الاقتصاد السياسي ، وهو ما لا نستطيع فعله ان كان الجواب بالسلب .

---

(١) The method of political economy: La méthode de l'économie politique.

١ ـ ما هو العلم ؟

بالرجوع الي فلسفة العلم[٢] واستخداما للاصطلاح بمعني عام يقصد بالعلم مجموع المعرفة الانسانية المنظمة المتعلقة بالطبيعة وبالمجتمع وبالفكر ، والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية ، وذلك استخداماً لمناهج البحث العلمي ، وهي معرفة تقصد الي تفسير هذه الظواهر تفسيرا علميا[٣] . أما اذا أخذنا أحد فروع العلوم المختلفة فيقصد به « مجموع المعرفة المنظمة المتعلقة بطائفة من الظواهر » . ما الذي يمكن استخلاصه من هذه التعاريف ؟

انه لكي يمكن الكلام عن علم يتعين :

ـ أن يكون لدينا أولا جسم نظري ، أي مجموعة من الأفكار أو النظريات تتوافر في حقها شروط المعرفة العلمية ، بالنسبة لموضوع محدد تحديدا منضبطا .

ـ يتعين ثانيا أن يحقق لنا هذا الجسم النظري حدا أدني من اليقينيات الأساسية .

ـ التي تسمح لنا ، وهذا ما يتعين وجوده ثالثا ، بتفسير الظواهر محل الاعتبار والتنبؤ بالاتجاهات العامة لحركتها .

لنري عن قرب ماذا يعني كل من هذه العناصر .

١ ـ يتعين أولا أن يكونَ لدينا جسم من المعرفة العلمية . لكي تكون المعرفة علمية ، تفرقة لها عن المعرفة العادية التي تكتسب من خلال تجربة الحياة اليومية ، يتعين أن يتوافر لها ثلاثة شروط : شرط أول خاص بالهدف من نشاط البحث وشرط ثان يتعلق بالسبيل الذي يتبع

(٢)أنظر في هذا الموضوع :

A. Danto & S. Morgenbesser (eds). A Philosophy of Science, Meridan Books. New York 1960
M. Cornforth. Theory of Knowledge, Lawrence and Wishart, London, 1956.
Ph. Frank. Philosophy of Science. Prentice-Hall. Inc. Englewood Cliffs, N.Y. 1962.
L. Goldman. Sciences humaines et philosophie. P.U.F., 1952.
L.W.H. Hull. History and Philosophy of Science. Loncmans, London, 1965.
M. Rosenthal and P. Yudin (eds.). A Dictionary of Philosophy. Progress Publishers, Moscow, 1967.
Mony. Logique et Philosophie des Sciences. Paris, 1960.

(٣) توفيق الطويل ، أسس الفلسفة . دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ . في مجال التعريف بالعلم يقول توفيق الطويل ان « العلم يعني بملاحظة الظواهر الحسية وتصنيفها والكشف عما يقوم بينها من تتابع ودلالات سببية . والصعود الي اصدار أحكام وصفية علي هذه الوقائع (هي قوانين العلم) . وأخص ما يميز هذه الدراسة العلمية النزعة الموضوعية objectivity وهي تقتضي اقصاء الخبرة الذاتية ودراسة الأشياء كما هي في الواقع ، ثم النزاهة disinterestedness التي تتطلب التزام الحيدة واستبعاد الذات self-elimination بكل ما تنطوي عليه من رغبات وميول » ، وعليه « تقوم وظيفة العلم في الكشف عن العلاقات الفعلية الثابتة بين الظواهر الجزئية (أو مجموعة من الظواهر الجزئية) في مكانها وزمانها ، مع استبعاد العلاقات العرضية الوهمية » . المرجع السابق ص ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٧٩ .

في نشاط البحث ، وشرط ثالث يخص النتيجة التي ينتهي اليها نشاط البحث :

(أ) **يتعين أن يكون هدف النشاط** (نشاط البحث) **الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكم الوقائع أو الظواهر محل الدراسة** . فيما يتعلق بالوقائع الاجتماعية تتمثل العملية الاجتماعية في مجموع النشاطات الاجتماعية لأفراد المجتمع في تكررها المستمر . في ظل ظروف معينة من التطور التاريخي لمجتمع معين تتكرر هذه النشاطات بطريقة خاصة تصبح من خصائص المرحلة التطورية التي يمر بها المجتمع محل الاعتبار . هذه الطريقة الخاصة لتكرار النشاطات الاجتماعية للأفراد تعطيها نوعا من الانتظام يمكن معه تمييز علاقات متكررة باستمرار بين النشاطات المختلفة[٤] . علاقات مؤداها أن حدوث فعل أو مجموعة من الأفعال يرتب أثرا يتمثل في نتيجة معينة تقع حتما اذا ما توافرت شروط حدوثها . هذه العلاقات المتكررة علي وجه الدوام - البعض منها مشترك بين أكثر من شكل من أشكال المجتمع والبعض الآخر (وهو الأهم) خاص بشكل معين من أشكال المجتمع[٥] - هي التي يطلق عليها **القوانين الاجتماعية** . فهي اذن العلاقات التي تتكرر باستمرار بين مختلف عناصر العملية الاجتماعية مكونة علي هذا النحو خصيصة لكل متكامل من النشاطات الانسانية من حيث انها تعبر عن العلاقات الداخلية المعنية التي تأخذ مكانا في داخل هذا الكل من النشاطات الانسانية . من أجل ذلك يقال أن هذه القوانين ذات طابع موضوعي[٦] . أي أنها تكون خصيصة حقيقية أو عينية للعملية الاجتماعية . ويعبر عن هذه الطبيعة الموضوعية للقوانين الاجتماعية احيانا بالقول بأن الظواهر الاجتماعية تحكمها قوانين موضوعية ، كما يعبر عنها بالحديث عن عمل هذه القوانين في أثناء سير العملية الاجتماعية[٧] .

---

(٤) ترجع النشأة المبكرة لعلم الفلك (وهو العلم الذي يدرس مواقع وحركة وتكون الاجرام السماوية) في الحضارات المصرية والبابلية - في نظر L.W.H. Hull ، الي الحقيقة التي مؤداها أن « السموات واضحة ومثيرة للدهشة . وان **انتظام حركتها** لا يمكن أن يغفل عنها الملاحظ » . أنظر ص ٥ من كتابه : تاريخ وفلسفة العلم . كما سنري فيما بعد ، كان من اللازم انتظار القرن الثامن عشر لكي يفرض انتظام الحركة نفسه علي الملاحظ في مجال الظواهر الاقتصادية . وهو ما يرجع الي ظهور السوق القومية التي وحدت ونسقت كل النشاطات الاقتصادية للمجتمع التي تصب فيها . كما يرجع كذلك الي بروز النشاط الصناعي **كنشاط سائد متزايد معه معدل تكرار العمليات الاقتصادية** .

(٥) في نطاق الظواهر الاقتصادية مثال للقوانين المشتركة بين أكثر من شكل من أشكال المجتمع تلك المتعلقة بالتبادل والتداول النقدي وذلك رغم أن طريقة عملها تختلف من مجتمع الي آخر . ومثال القوانين الخاصة بشكل معين من أشكال المجتمع قانون الربح وقانون تحديد الأجر في المجتمع الرأسمالي وقانون الانتاج لاشباع الحاجات الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي ، وذلك علي النحو الذي سنفصله فيما بعد .

(٦) objective laws; lois objectives يراعي الفرق بين القوانين الموضوعية للعملية الاجتماعية وبين قوانين العلوم الاجتماعية ، الفرق بين الاثنين هو الفرق بين العملية الاجتماعية الحقيقية وبين المعرفة العلمية المتعلقة بهذه العملية ، بين الواقع والنظرية العلمية . هذا الفرق سيتضح لنا بعد انتهائنا من دراسة منهج الاقتصاد السياسي .

(٧) مثال قانون يحكم ظاهرة طبيعية نجده بالنسبة لظاهرة الغليان ، اذ يؤدي الوجود الجماعي لعدد من العوامل : سائل . وليكن الماء النقي ، حرارة وضغط جوي ، يؤدي هذا الوجود الجماعي عند نقطة معينة (عند درجة حرارة ١٠٠ مئوية وضغط ٧٦٠ مم زئبق ، عند سطح البحر) الي تحقيق أثر (نتيجة) معين : تحول الماء من الحالة السائلة الي الحالة الغازية . هنا نكون بصدد مجموعة من الشروط وأثر توجد بينها علاقة (بين مجموعة الشروط من جانب والأثر من جانب آخر) : لكي يتحقق الأثر

(ب) يتعين ثانيا لكي تكون المعرفة علمية أن نستخدم في عملية استخلاصها منهج البحث العلمي . هذا المنهج يتلخص :

ـ أولا في وصف وتقسيم (٨) الظواهر محل البحث العلمي . هذه العملية التي تستند الي الملاحظة والتجربة العلميتين لموضوع البحث هي أول خطوة نحو فهم مجموع الظواهر محل الاهتمام . ويراد **بالملاحظة العلمية** (٩) « توجيه الذهن والحواس الي ظاهرة أو مجموعة من الظواهر الحسية ، رغبة في الكشف عن صفاتها وخصائصها ، توصلا الي كسب معرفة جديدة ، وتقوم طريقة الدراسة علي وصف الظاهرة ، ومراقبة سيرها عمدا ، وتقرير حالتها باختيار الخصائص التي تساعد علي فهم حقيقتها ، ومعرفة كل الظروف التي أوجبت وجودها (أي عللها) والنتائج التي ينتظر أن تصدر عنها (معلولاتها) (١٠) **أما التجربة العلمية** (١١) فهي أكثر من الملاحظة ، هي « ملاحظة مستثارة » ، فالباحث في حالة الملاحظة يرقب الظاهرة ويسجل حالتها من غير أن يحدث فيها تغييرا . أما في حالة التجربة فانه يلحظ الظاهرة التي يدرسها في ظروف هيأها هو وأعدها بارادته تحقيقا لأغراضه في تفسير هذه الظاهرة . فالباحث يعدل من ظروفها أو يغير في تركيبها حتي تبدو في أنسب وضع صالح لدراستها .

ـ ثانيا في القيام بأستخلاص القوانين والمبادئ العلمية عن طريق الاستقصاء (١٢) ، أي تحليل موضوع البحث عند مستوى معين من التجريد (١٣) (التجريد بخطوتيه : من

لابد من تجمع الشروط . فالعلاقة شرطية . ولكن اذا تجمعت الشروط فان الأثر متحقق بالضرورة . فالعلاقة ضرورية . هذه العلاقة هي التي تعكس القانون الذي يحكم الظاهرة . وهذا هو الذي يدفع الي الكلام عن القانون الموضوعي كعلاقة شرطية ضرورية .

كذلك نستطيع أن نضرب مثلا بظاهرة اقتصادية . ولتكن ظاهرة الربح . فالربح نوع من الدخل (النقدي) . لكي يتحقق لا بد من تجمع عدد من الشروط : انتاج مبادله .

حيث وسائل الانتاج تملكها طبقة غير الطبقة العاملة . وحيث العمال مفصولين عن وسائل الانتاج ، الأمر الذي يؤدي بقدرتهم علي العمل الي أن تصبح سلعة تباع لمن يملكون وسائل الانتاج . اذا ما تجمعت هذه الشروط تولد الربح في أثناء الانتاج .

(٨) Systematic description and classification

(٩) Scientific observation

(١٠) توفيق الطويل ، ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(١١) Explement; experimentation

لتوضيح الفرق بين الملاحظة والتجربة نقول أن تسجيل حركات الكوكب جوبيتر مثلا هو من قبيل الملاحظة البسيطة ، اذ أن الملاحظ لا يستطيع أن يسيطر علي هذا الكوكب . أما الباحث الذي يراقب ما يحدث لمادة ما اذا ما قام هو بتسخينها تدريجيا فانه يقوم بتجربة . شأنه في ذلك شأن الكيميائي الذي يريد أن يعرف الغاز . ويلاحظ نتائج ذلك . ولا ينتظر حتي تواتيه فرصة يدخل فيها الأرنب الي مكان مملوء بالغاز ليتبين أثر الغاز علي رئتيه » . توفيق الطويل ، ص ١٦٢ . فالفرق بين الملاحظة والتجربة هو ذلك الذي يوجد بين الانتصات السلبي الي الطبيعة وبين طرح الأسئلة عليها . أنظر Hull ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٣٣ .

(١٢) Investigation

(١٣) Abstraction

التصورات الذهنية للملموس[١٤] الى المجرد ، ثم من المجرد الى الملموس بعد اعادة تصوره فى الذهن)[١٥] . هنا نكون بصدد طريقة الاستقصاء بطبيعتها **الاستقرائية - الاستنتاجية**[١٦] . واستخدام هذه الطريقة يمكننا التوصل - من خلال عملية التحليل - **الى أفكار أو مقولات**[١٧] **تتعلق بموضوع البحث العلمى ، وذلك بشرط ان نحلله فى حركته عبر الزمن .**

ـــ ثالثا استكمالا للخطوة الثانية يقوم الباحث ببناء **الفروض** علي أساس هذه المقولات بقصد تفسير ما لوحظ من خصائص الظاهرة محل البحث والعلاقة بين عناصرها (وذلك في حركتها) ، ثم استنتاج خصائص أخري لم تكن محلا للملاحظة الأولي . هذه الفروض ترتكز علي الملاحظة والتجربة ، ويتعين ألا تتنافي مع الحقائق المقررة والقوانين العلمية والحقائق

---

(١٤) Le concret pensé

(١٥) Concret figuré ، تتاح لنا قبل نهاية هذا الفصل التعرف علي التجريد والدور الذي يلعبه في البحث الاقتصادي ، المعرفة المستخلصة هنا تقوم علي الشك وتنتج عن المنهج التجريبي والاستدلال العقلي التجريدي . عن هذا المنهج يقول دافيد هيوم D. Hume « عندما نبحث في مكتباتنا ، مقتنعين بهذه المبادىء ، ما الذي يجب علينا عمله؟ اذا أمسكنا بأي مؤلف في الدرسات اللاهوتية أو في الميتافيزيقا المدرسية مثلا فلنطرح الأسئلة الآتية : هل يحتوي علي أي استدلال مجرد بالنسبة للكية أو العدد ؟ لا . هل يحتوي علي أي استدلال تجريبي متعلق بالواقع أو الوجود ؟ لا . ألقه في النار . لانه لا يمكن أن يحتوي الا علي سفسطة أو وهم » . من كتابه An Enquiry Concerning Human Understanding اقتطفها جون لويس John Lewis في كتابه Science, Faith and Scepticism ص ٢٢ - ٢٣ .

(١٦) الاستقراء induction والاستنباط من طرق الاستخلاص المنطقي l'inférence والاستقراء هو من قبيل الاستدلال الصاعد الذي يرتقي فيه الباحث من الحالات الجزئية الي القواعد العامة (القوانين) فهو انتقال من جزئيات الي حكم عام ، فنتائج الاستقراء أعم من مقدماته . ومعيار الصدق في الاستقراء هو اتساق نتائجه مع خبرتنا في العالم الحسي . نكون بصدد طريقة الاستقراء عندما يوصلنا البحث في طبيعة جزئيات عديدة الي معرفة حقيقة عامة . فعندما نتحقق من خلال التجربة والبحث من أن مياه الكثير من البحار مالحة وأن مياه العديد من الأنهار عذبة فاننا نستخلص الحكم العام الذي مؤداه أن ماء البحر مالح وان ماء النهر عذب . أما الاستنباط deduction فهو عملية استخلاص منطقي بمقتضاها ينتقل الباحث من العام الي الخاص ، اذ يبدأ بوضع مقدمات عامة ويهبط منها متدرجا الي أفراد تندرج تحت هذه المقدمات ، أي أن النتيجة متضمنة في المقدمات . فنتائج الاستنباط أخص من مقدماته ومعيار الصدق فيه هو اتساق نتائجه (منطقيا) مع مقدماته . مثال ذلك أن نبدأ من المقدمة (الحكم العام) أن كل انسان فان ، وبما أن سقراط انسان ، اذن فهو فان (الحكم الخاص) .

هذا وقد عرف تاريخ المناهج صراعا بين الاستقراء والاستنباط كطريقتين للاستدلال أعتقد أنهما متضادتين . هذا الصراع انما يدخل في اطار نقاش أوسع بين التجريبيين empirists من أمثال فرانسيس بيكون Fr. Bacon (١٥٦١ - ١٦٢٦) وجون لوك John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) وكوندياك E. Condiliac (١٧١٥ - ١٧٨٠) ، والعقلانيين rationalists من أمثال ديكارت R. Descartes (١٥٩٦ - ١٦٥٠) وليبنتز G. Leibniz (١٦٤٦ - ١٧١٦) .

والواقع أن تصورهما علي هذا النحو هو خلق لمشكلة زائفة ، فهاتين الطريقتين ليستا بالمتضادتين . وانما هما متكاملتان . يكون استخدامها معا كطرق استدلال علمي ، علي أن يتم بوعي بمكانهما السليم في مراحل منهج البحث العلمي ، علي النحو الوارد في المتن . أنظر في ذلك :

- A. Lalande, Vocabulaire technique et critique de la phiolsophie, P.U.F., Paris, 1962, P. 506 et 204.
- Les Théories de l'Induction et de l'exptrimentation, Libraire Boivni.
- F. Engels, Dialectique de la Nature. P.228.

(١٧) Categories

المسلم بها . هذه الفروض لا يستطيع الباحث بنائها الا اذا استعان بالحدس [١٨] والتخيل[١٩] ، وانما بشرط أن يكون من الممكن التحقق من صحة الفرض عن طريق الملاحظة والتجربة والاستدلال العقلي[٢٠] .

ـ رابعاً ، تتمثل المرحلة الأخيرة في منهج البحث العلمي في التحقق[٢١] من (أو اختبار) صحة نتيجة عملية استخلاص المعرفة هنا يسعي الباحث الي تمحيص النظرية المستخلصة المفسرة للظاهرة محل الدراسة ، لمعرفة مدي صوابها أو خطئها ، وذلك قبل أن تستخدم هذه النظرية هاديا للعمل . والتحقق يتم أولا نظريا بالتأكد من عدم وجود أي تناقض منطقي بين أجزاء النظرية ، وثانيا بمواجهتها بالواقع .

(ج) يتعين ثالثا لكي تكون المعرفة علمية أن تكتسب المعرفة المستخلصة انضباطا ينتج عن معرفة المظاهر الكيفية والكمية (القابلة للقياس) للظاهرة محل الدراسة . وذلك لأن الكيف والكم لا ينفصلان رغم تضادهما ، اذ الأمر يتعلق في الواقع بمظهري **الظاهرة محل** الدراسة . معرفة طبيعة الظاهرة لا يمكن أن تتم بالتضحية بأحدهما . ولكن دراسة المظاهر الكمية لا يمكن أن تكون الا علي أساس معرفة كيفية للظاهرة ، اذ هذه **الأخيرة ضرورية** لنفس تحديد الظاهرة - في تصورنا الفكري - التي نريد التعرف علي **مظاهرها الكمية . فالكيف**

---

(١٨) يقصد بالحدس intuition القدرة علي فهم الحقيقة مباشرة وبدون استخدام استدلال منطقي للتوصل اليها . أو هو « انتقال الذهن سريعا ومباشرة من معلوم (يقيني) الي مجهول » هو (وفقا لديكارت) نور فطري يمكن الانسان من ادراك الأفكار البسيطة والحقائق الثابتة والروابط بين قضية وأخري ادراكا مباشرا . بغير وسيط من عقل أو تجريب . في زمان واحد وليس علي التعاقب . والحدس يقتصر علي تصور موضوعه (دون أن يصدر عنه حكما) » . توفيق الطويل . المرجع السابق . ص ١٤٨ - ١٤٩ .

علي هذا النحو لا يستبعد منهج البحث العلمي الاستعانة بالحدس (والتخيل) ، وانما هي استعانة قاصرة علي مرحلة بناء الفروض ، وبشرط أن يكون حدسا قابلا للاختبار . واتباع منهج البحث العلمي يوصلنا الي معرفة تقوم علي الشك وتنتج عن الاستدلال العقلي (التجريبي ، التجريدي) ومن ثم فان منهج البحث العلمي يرفض « المعرفة الحدسية » . أي المعرفة التي تقوم أساسا علي الحدس كسبيل لاستخلاصها (وفقا لمنهج ديكارت)

(١٩) Imagination

(٢٠) هذا ويتعين عدم الخلط بين الفروض التي يقوم ببنائها الباحث كمرحلة من مراحل منهج البحث العلمي . والمصادرات Postulates: postulats التي هي من قبيل المسلمات التي يبدأ منها العالم في الرياضيات . وهي قضايا يفترض العالم صحتها منذ البداية بمجرد افتراض بغير برهان علي صوابها ، وذلك لمنفعتها في استخلاص النظرية الرياضية . والتسليم بها يؤدي الي التسليم منطقيا بالنتائج بما يستنبط من هذه البداية المفترضة (كالقول بأن الخطان المستقيمان يتقاطعان في نقطة واحدة) . أما الفروض التي يبينها الباحث وفقا لمنهج البحث العلمي فهي أولا لا تمثل نقط البدء . وثانيا لا تكون صادقة الا بعد التثبت من صوابها بالخبرة الحسية . والمصادرات تختلف عن البديهيات ، أو الأوليات ، axiomes . التي هي الأخري من مسلمات المنهج الرياضي - وهي قضايا بديهية واضحة بذاتها لا تحتاج لبرهان . تدرك بالحدس (كالقول بأن الكل أكبر من الجزء) . كما يتعين عدم الخلط بين الفروض العلمية والفروض الفلسفية والدينية ، والفرق بين الاثنين يكمن في أن العلم يخضع افتراضاته للاختبار التجريبي . علي عكس الحال في النوع الأول من الافتراضات (غير العلمية) . أنظر جون لويس . المرجع السابق ، ص ٢٦ - ٢٧

(٢١) Verification

هو طريقة الكينونة. فهو يمثل الشرط، أو الأساس، الذي يكون استمراره أو تكراره محلا لتحديد كمي، لتحديد قابل للقياس ممثلا لمقادير، لكميات. اهمال الكيف لا يمثل - كما يظن البعض - الموضوعية في التحليل، وانما هو - كما يقول كارل مانهايم[٢٢] - نفي للخصيصة الجوهرية لموضوع المعرفة[٢٣]. من ناحية أخري، في التضحية بالمظاهر الكمية حرمان لمعرفتنا من الانضباط والدقة اللذان لا غني عنهما اذا أردنا لهذه المعرفة أن تكون الوسيلة الفعالة في التأثير علي الواقع والسيطرة عليه.

تلك هي الشروط الواجب توافرها لكي تكون المعرفة من قبيل المعرفة العلمية. ونجاح البحث العلمي في التوصل الي كشف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر يتبلور في قوانين علمية (نظرية) تتصف بالتجريد والعموم. الفرق بين القوانين الموضوعية للظواهر وبين القوانين العلمية هو الفرق بين الظواهر في واقعها وبين المعرفة المتعلقة بها، بين الواقع والنظرية العلمية. القوانين العلمية هي انعكاس للقوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر المكونة للواقع محل الدراسة، هي انعكاس لهذه القوانين، ليس في كل تفاصيلها وانما انعكاس لما هو جوهري في العلاقة، أي انعكاس للعلاقة علي مستوي معين من التجريد النظري. بيد أنها، أي القوانين العلمية، أكثر من ذلك، اذا يتعين أن تفسر الواقع. ولكي يفسر الواقع لا بد للعلم من أن يغامر بالتوغل خلف الواقع الملاحظ الي الحقيقة التي تفسره، عن طريق ارجاعه علي النحو الأكمل الي التركيب الكلي الذي هو جزء منه، بمعني آخر لكي نتمكن من تفسير الظاهرة لا بد من تعديها الي الكل الذي تنتمي اليه وتعد جزءا منه.

مجموع القوانين العلمية المتعلقة بنوع معين من الظواهر (ولتكن الظواهر الاقتصادية مثلا) هو الذي يكون العلم الذي يهتم بهذا النوع من الظواهر[٢٤]. ولكن ليحق لنا الكلام عن هذا المجموع كعلم لا بد من توافر الشرطين المتبقيين.

٢ - يجب ثانيا، لكى يمكن الكلام عن علم، أن يتعلق الامر بموضوع محدد.

وموضوع المعرفة العلمية بصفة عامة هو التصويرات الذهنية les representations figurées للظواهر (أو الوقائع): الطبيعية، عندما تكون بصدد علوم الطبيعة، والاجتماعية

---

(٢٢) K. Mannheim, Ideology and Utopia: An Introduction to the Sociology of knowledge. Routledge & Kegan London 1936, p. 42.

(٢٣) في هذا المعني يقول برتراند رسل ان العلم لا يقتصر بأي حال من الأحوال علي ما هو قابل للقياس. فالقوانين الكيفية يمكن أن تكون علمية شأنها في ذلك شأن القوانين الكمية. أنظر جون لويس. المرجع السابق. ص ٢٥ - ٢٦.

(٢٤) أنظر Lalande، المرجع السابق. كذلك:
J. Gould & W.L. Kolb (eds). The Dictionary of the Social Science. (UNESCO). Tavistock Publications. London. 1964. F 620.

في حالة العلوم الاجتماعية أو الانسانية . وفي هذه العلوم الأخيرة ينصب موضوع المعرفة على السلوك الانساني (العلاقات الاجتماعية) . وبما أن الانسان هو الذى يستخلص المعرفة ، نكون بصدد وحدة من يستخلص المعرفة وموضوع المعرفة[٢٥] .

٣- يلزمنا أخيرا ، لكي يمكن الكلام عن علم ، أن يكون لدينا حدا أدنى من المعرفة اليقينية الأساسية يمكننا من تفسير الظواهر محل الاعتبار . ومن التنبؤ بالاتجاهات العامة لحركة هذه الظواهر. لماذا نفسر ونتنبأ ؟ لكي نعمل ونتصرف . ولكن التصرف ينتمي الي دائرة ما يجب اتخاذه لتغيير الواقع . وهنا تكمن في نهاية الأمر ، **وظيفة العلم . فهو يساعدنا** علي أن نري في الظواهر الروابط التي كانت خافية علينا من قبل . يساعدناعلي أن نرد الآثار الي مسبباتها ، يساعدنا علي أن نحل المنتظم والضروري محل التحكمي والعرضي . في كلمة واحدة يساعدنا العلم علي أن نفهم الكون لكي نتصرف فيه بدكاء وفعالية بقصد تغييره

بعد أن حددنا العناصر التي يمكننا وجودها الجماعي من الكلام عن علم يتعين علينا الآن أن نري الي أي حد يتوافر ذلك في حق الاقتصاد السياسي .

٢ - هل الاقتصاد السياسي علم ؟

يكون الاقتصاد السياسي علما اذا ما تجمعت بالنسبة له العناصر المكونة للعلم والتي انتهينا توا من الكلام عنها :

١ - بالنسبة **للموضوع** ، للاقتصاد السياسي موضوع محدد تحديدا منضبطا . فالأمر يتعلق ، كما رأينا من قبل ، بالعلاقات الاجتماعية التي تأخذ مكانا بوساطة الاشياء المادية والخدمات . وهو ما يميزها عن غيرها من العلاقات الاجتماعية ، كالعلاقات في داخل الأسرة والعلاقات السياسية ، وغيرها .

والظواهر الاقتصادية ، التي يتعلق بها موضوع علمنا ، تحكمها **قوانين موضوعية** تمثل حصيصة حقيقية لهذه الظواهر . يزيد علي ذلك أن هذه **القوانين مستقلة عن ارادة انسان** . بمعني آخر ، هذه القوانين تحكم الظواهر الاقتصادية دون اعتداد بارادة الافراد ولا بوعيهم أو عدم وعيهم بهذه القوانين . مرد ذلك :

- أولا ، أن الظروف الاجتماعية التي تباشر فيها جماعة معينة نشاطها الاقتصادي ظروف محددة تاريخيا : فكل جيل يتلقى من الاجيال السابقة تراثا من قوي الانتاج ، من المعرفة العلمية والفنية المتراكمة عبر الأجيال ، ومن العلاقات الاقتصادية . كل ذلك يمثل بالنسبة

---

(٢٥) L'unité du sujet et de l'objet

لهذا الجيل نقطة البدء في عملية الانتاج . يضاف الي ذلك أن عملية الانتاج هي في ذات الوقت عملية للانتاج ولتجدد الانتاج . بمعني أن الانتاج في خلال فترة معينة ، ولتكن السنة الحالية ، يحقق في نفس الوقت شروط الانتاج في الفترة التالية ، ولتكن السنة المقبلة . وهو ما يعني أن الانتاج في خلال فترة ما يعتمد علي تحقق شروطه أثناء الفترة السابقة . ابتداء من هذه الطبيعة نستطيع أن نري أن ما يتلقاه كل جيل يمثل بالنسبة له الظروف التاريخية التي تحدد القوانين الاقتصادية السائدة في ظل هذه الظروف .

- مرد ذلك ثانيا ، أن النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي هي محصلة لتفاعل العديد من النشاطات الفردية المتشابكة . الأمر الذي يعطي لهذه النتيجة الاجتماعية تفردا عن كل عمل من الأعمال الفردية التي ساهمت في تحقيقها فيما لو أخذ هذا العمل علي حدة . فرغم أن كل من قام بجزء من النشاط قد ساهم في تحقيق النتيجة الكلية ، الا أن هذه الأخيرة تبرز كنتاج لتفاعل النشاطات المختلفة للأفراد وللمجموعات الاجتماعية . وهو ما يعطي هذه النتيجة استقلالا معينا عن ارادة هؤلاء . بهذا المعني يقال أن القوانين الاقتصادية قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الأفراد الذين يمارسون النشاط الاقتصادي في المجتمع .

ولكن اذا كانت القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية مستقلة عن ارادة الانسان فان طريقة أدائها[٢٦] ليست بالحتم كذلك . فمن وجهة النظر هذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية[٢٧] استقلالا عن ارادة الانسان وقوانين اقتصادية تعمل بطريقة واعية[٢٨] . بالنسبة للنوع الثاني ، وكما هو الحال بالنسبة لقوانين الظواهر الطبيعية ، يستطيع الانسان ان يسيطر علي طريقة أداء القانون الذي يحكم الظاهرة بعد اكتشافه له : فباكتشاف الانسان لقانون الغليان تمت سيطرته عليه : فيستطيع توفير الشروط (السائل ، الحرارة ، والضغط الجوي) الضرورية في كل حالة يريد فيها تحقق النتيجة . بل أكثر من ذلك ، فهو يستطيع أن يتصرف في كيفية تجميع هذه الشروط . فيستطيع مثلا ، أن يحول السائل الي غاز عند درجة حرارة أدني إذا ما رفع من الضغط الجوي ، وهكذا . كذلك اذا ما اكتشفنا ان هناك علاقة بين القوة الشرائية للمستهلكين ، وثمن سلعة معينة ، وأثمان السلع الأخري التي يشتريها المستهلكون . من جانب ، وبين الكمية التي يطلبها المستهلكون من هذه السلعة (الأولي) ، من جانب آخر ، علاقة مؤداها أن هذه العوامل تحدد تلك الكمية ، يكون في استطاعتنا أن نؤثر علي الكمية المطلوبة بفعل واع يتمثل في تغيير أحد هذه العوامل (كأن نزيد من القوة الشرائية للمستهلكين مثلا لكي تزداد الكمية المطلوبة) .

(٢٦) Mode of action, mode d'action.

(٢٧) Spontaneous; spontané.

(٢٨) Conscious: conscient, intentionné

عليه نستطيع أن نقول بصفة عامة ان اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية يمكننا من ان نتصرف بوعي بتوفير الشروط اللازمة لتحقق النتيجة المرغوبة . في هذه الحالة يقال ان طريقة أداء القوانين الاقتصادية واعية .

لم يبق . للانتهاء من موضوع الاقتصاد السياسي ، الا أن نبرز أن لهذا الموضوع ، بوصفه التصويرات الذهنية للعلاقات **الاجتماعية** المكونة لعملية النشاط الاقتصادي ، **طبيعة تاريخية** . اذ حيث أن الموضوع اجتماعي لا يمكن أن يكون جامدا لا يتغير (حتى ظواهر الطبيعة هي في الواقع في تغير مستمر) فالظواهر الاقتصادية في تحول مستمر ، في حركة لا تنقطع . فالانتاج الزراعي الذي تقوم به عائلة فلاح في ريفنا المصري في القرن السادس الميلادي مثلا . حيث الهدف المباشر من الانتاج هو اشباع حاجات أفراد العائلة ومن يلزمون في مواجهتهم بالتخلي عن جزء من الناتج (مالك الأرض التي يزرعونها مثلا) . وحيث يتم الانتاج بفضل عمل أفراد العائلة بمعرفتهم الفنية المحدودة . مستخدمين لأدوات انتاج بسيطة. هذا الانتاج الزراعي يختلف كيفيا عن الانتاج الذي يتم في وقتنا هذا في مزرعة متسعة المساحة يملكها فرد ملكية خاصة . هذا الفرد قد لا يسهم في عملية العمل وانما يستخدم العمال الاجراء يبيعون له قدرتهم على العمل في مقابل أجر نقدي . ويستعملون في أثناء عملية الانتاج وسائل انتاج حديثة متطورة يملكها مالك المزرعة . وذلك لانتاج سلع توجه الى السوق حيث يبيعها مالك المزرعة بقصد الحصول على الربح النقدي الذي انتج في عملية الانتاج . النوع الأول من الانتاج الزراعي يمثل ظاهرة اقتصادية تختلف عن الظاهرة التي يمثلها النوع الثاني . ويكون القانون الموضوعي الذي هو من طبيعة الظاهرة الأولى مختلفا عن ذلك الذي يحكم الظاهرة الثانية .

فالظواهر الاقتصادية اذن تختلف من تكوين اجتماعي الى آخر . هي ظواهر نوعية . تاريخية .

يتضح الآن أن **موضوع الاقتصاد السياسي محدد تحديدا منضبطا . من حيث أنه يتعلق بطائفة من الظواهر الاجتماعية (وعليه يستبعد الظواهر الطبيعية) وهي الظواهر الاقتصادية . وهي ظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان . وان كانت طريقة أداء هذه القوانين ليست بالحتم كذلك . كما انها دائمة التغير . الأمر الذي يجعل موضوع العلم تاريخيا . هذا فيما يخص موضوع علم الإقتصاد السياسي . فماذا عن منهجه ؟**

٢ - يستخدم الباحث الاقتصادي المنهج العام للبحث العلمي الذي سبق الكلام عنه . ولكنه يجد نفسه في موقف أقل تميزا بالنسبة للبحث الذي ينصب نشاطه على الظواهر

الطبيعية . وهو ما يرجع الي عدم امكانية الالتجاء الي التجربة علي نطاق واسع في مجال الظواهر الاجتماعية (بالمقارنة بالظواهر الطبيعية) . اذ يكاد يستحيل علي الباحث الاقتصادي أن يتوصل الي استبعاد كل القوي غير تلك التي يريد عزلها ليجعل منها موضوعا لملاحظته .

ومن هنا لزم الالتجاء الي التجريد . وبهذا المعني يقال أن التجريد يلعب في مجال البحث الخاص بالظواهر الاقتصادية الدور الذي تلعبه التجربة في البحث المتعلق بالظواهر الطبيعية . وهو علي هذا النحو يلعب دورا ذي أهمية خاصة . الأمر الذي يلزم معه أن نري عن قرب دور التجريد في منهج الاقتصاد السياسي .

في عملية الاستقصاء التي تمثل مرحلة من مراحل المنهج الذي يتبعه الدارس للظواهر الاقتصادية لا يمثل التجريد الا خطوة واحدة . اذ الواقع أن هذه العملية تتلخص في خطوتين : من « التصورات الذهنية للملموس » الي المجرد ، كخطوة أولي . ثم من المجرد الى « الملموس بعد اعادة تصوره في الذهن » ، كخطوة ثانية . واليك بيان ذلك : تمثل عملية استخلاص المعرفة جزءا من العمل الاجتماعي ، فالواقع الاجتماعي ، بتحدده التاريخي ، يمثل دائما الوسط الذي تحدث فيه هذه العملية . في هذا الوسط يمثل التجريد الخطوة الأولي في استخلاص المعرفة ابتداء من « التصويرات الذهنية للملموس le concret-figuré » . اذ نبدأ دائما من تصوير أو نظرة مباشرة للملموس (أي الواقع المراد دراسته) ، أي من مقولات موجودة فعلا تخص هذا الملموس ، في شكل مقولات عملية أو أيديولوجية أو دينية أو شبه علمية أو علمية . من هذه التصويرات ننتهي - عن طريق التجريد - الي مفاهيم أقل تعقيدا ، وعليه يتم الانتقال - في مخيلة الباحث - من التصوير الذهني للملموس الي مستويات أكثر تجريدا . فكيف يقوم الباحث بالتجريد ؟ الهدف من هذه الخطوة الأولي ، أي من التجريد ، هي عزل ما هو جوهري في موضوع المعرفة معبرا عنه (أي عن هذا الموضوع) بالتصوير الذهني الذي بدأنا منه . بمعني آخر الهدف من هذه الخطوة هو التجريد من كل ما هو ثانوي في موضوع المعرفة . عملية العزل هذه تتم في مخيلة الباحث عن طريق تصوره لموضوع المعرفة وكأنه قد تخلص الا من جوهره . وما يعد من جوهر موضوع المعرفة لا يتحدد بطريقة تحكمية . وانما يتوقف علي الهدف من التحليل ، من ناحية ، وعلي الشروط الموضوعية لمحل الدراسة من ناحية أخري . فالتجريد يتم اذن بناء علي الملاحظة المقارنة لموضوع المعرفة وعلي تحليله .

ما يبقي بعد التجريد يتعين أن يمثل صورة بسيطة وعميقة للخصائص الرئيسية لموضوع المعرفة ، أي صورة بسيطة وعميقة لجوهر الظاهرة التي ندرسها .

فاذا ما رفعنا الجوهر- جوهر الظاهرة موضوع البحث- الي مستوي معين من التجريد . نستطيع أن نقوم بتحليلها للتعرف علي طبيعتها . أي لاستخلاص أفكار خاصة بها . هذه الأفكار المستخلصة انما تتوافق مع هذا المستوي من التجريد . بمعني أنها أفكار استخلصت عند هذا المستوي من التجريد . فاذا ما أردنا أن نتبين مدي صحتها لزم علينا ألا نفصلها عن مستوي التجريد الذي استخلصت عنده . هذه نقطة هامة يتعين ألا تغيب أبدا عن الذهن .

والخطوة الثانية في عملية الاستقصاء- استخلاصا للمعرفة الاقتصادية- تتمثل في الانتقال من المجرد الي الملموس بعد اعادة تصوره في الذهن de l'abstrait au concret pensé . وهي تمثل عودة في مخيلة الباحث- الي مستويات أقل تجريدا وأكثر اقترابا من الواقع . في هذه الخطوة تقودنا الافكار المجردة الي اعادة انتاج الملموس في الفكر عن طريق عملية الرجوع التدريجي نحو الملموس concrétisation progressive عملية بمقتضاها ندخل في الاعتبار تدريجيا العناصر التي تم التجريد منها أثناء الخطوة الأولي من خطوات عملية الاستقصاء . بفضل هذه الخطوة نتوجه نزولا من مستوي تجريد الي مستوي أقل تجريدا. وبادخال العناصر التي كان قد تم التجريد منها في الخطوة الأولي قد تتعرض الأفكار التي حصلنا عليها عند مستوي معين من التجريد للتعديل اذا ما انتقلنا الي مستوي أدني منه . وهكذا حتي نصل الي الملموس . وقد أعيد بناؤه في الذهن . أي أعيد بناؤه نظريا . هنا لم نعد بصدد المقولات التي بدأنا منها عملية الاستقصاء وانما بصدد أفكار تمثل المعرفة النسبية الناتجة عن هذا الاستقصاء . بصدد أفكار نظرية . أي معرفة علمية اقتصادية . هذه الأفكار تكون في ذات الوقت مجردة وملموسة . فهي مقولات نظرية تتعلق بواقع الظواهر الاقتصادية محل البحث .

هذا والمهم أن نعي أن التحليل النظري الذي نقوم به طوال عملية الاستقصاء يتعين أن يعتبر موضوع المعرفة في تطوره . في تحوله وتغيره المستمرين .

اختصارا تتلخص عملية الاستقصاء بالنسبة للظواهر الاقتصادية :

- في صعود من الواقع الملموس le concret – réalité . ممثلا ببعض المقولات الموجودة من قبل . الي المجرد .

- في تحليل للصورة المجردة لموضوع المعرفة معتبرا في حركته المستمرة واستخلاص للافكار النظرية .

- ثم في نزول تدريجي من المجرد نحو الملموس ، نزول قد يعرض الأفكار المستخلصة للتعديل نتيجة الادخال التدريجي لعناصر الواقع التي تم التجريد منها خلال الخطوة الأولي (اذ قد اعتبرت ثانوية) .

- لنصل في النهاية ، ومرة أخري ، الي الملموس ، ولكنه ليس الملموس الذي كان نقطة البدء في عملية الاستقصاء ، بل هو الملموس وقد أعيد بناؤه في الذهن ، أي أعيد انتاجه بواسطة الفكر ، فهو الملموس فكرا le concret-pensé . وبهذا تكون المعرفة العلمية قد استخلصت .

وفيما يخص طرق الاستخلاص المنطقي تتسم عملية الاستقصاء هذه بطابع استقرائي - استنباطي . حيث يلعب الاستنباط دورا أقل أهمية من دور الاستقراء .

فاذا ما استخلصت الأفكار النظرية يتعين - كما سبق أن رأينا - أن نقوم بالتحقق من صحتها . في مجال المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية يكون التحقق - بعد ازالة التناقض المنطقي بين أجزاء النظرية - بمواجهة النظرية المستخلصة بالواقع احصائيا عندما يتعلق الأمر بالمظاهر الكمية القابلة للقياس أو تاريخيا أو علي النحوين معا .

فاذا ما استخلصت المعرفة الاقتصادية وجب تقديمها . الأمر الذي يلزم معه اتباع طريقة معينة للتقديم[٢٩] . أي لتقديم المعرفة الي من يتوجه اليهم الباحث بمعرفته .

ثم يبقي لكي ننتهي من منهج الاقتصاد السياسي الا أن نضيف أن جزءا من المنطق الاستنباطي يشغل مكانا خاصا في أدوات ، أو تكنيك ، التحليل الاقتصادي[٣٠] ، ذلك هو المنطق الرياضي[٣١] . وهناك اتجاه في الكتابات الاقتصادية الي المغالاة في استخدام

---

(٢٩) Méthode de présentation . انظر في منهج الاقتصاد السياسي :

- G.G. Granger. Méthodologie économique. P.U.F. 1955.

- A. Marchal. Méthode scientifique et science économique, 2 tomes. Génin. 1952 et 1955. — B. Nogaro. La Méthode en économie politique Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence. 1939. — O. Lange. Economie Politique. ch. 2. — M. Dowidar. Les Schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste. ch. 3 — J. Schumpeter. Economic Doctrine and Method. Allen & Unwin. London. 1954.

— M. Dobb. Scientific Method and the Criticism of Economics. Science & Society. Vol. 3. No. 3. 1939 — M. Dobb Marxism and Social Laws. Monthly Review. Vol. II. No. 7. 1959. — J. Piaget (direction). Logique et connaissance scientifique. Encyclopédie de la Pléiade. 1967. surtout P. 1019 - 1057. — La Science économique. ch. 4 Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines. lere Partie. Mouton UNESCO. Paris — La Haye. 1970.

(٣٠) نقصد ، بالتحليل ، عملية التوصل الي نظريات ، أي الي تعميمات مجردة . فالنظريات هي اذن الناتج النهائي للتحليل . في عملية التحليل التي تهدف الي استخلاص مقولات نظرية تستخدم الأدوات أو التكنيك (الاستقرائي ، الاستنباطي وخاصة الرياضي ، الاحصائي ، الخ) .

(٣١) يعتبر G. Ceva (وهو ايطالي اهتم في القرن الثامن عشر بالمشكلات النقدية) N.F. Canard. (وهو استاذ فرنسي في العلوم ، ١٧٥٨ - ١٨٣٣) رواد الاقتصاديين الرياضيين . أنظر :

Dictionaire des sciences économiques. J. Romeuf (ed.). Tome I. p. 196 - 7. =

هذا التكنيك في التحليل الاقتصادي . ازاء هذا الاتجاه يتعين علينا أن نعي من الآن الاستعمال السليم للأدوات الرياضية ، حتي نتفادي استخدامها في غير موضعها .

بما أننا نلجأ الي الرياضيات كشكل للاستدلال الاقتصادي ، وبما أن هذه هي أداة التعبير الكمي ، فان الاستعانة بالتكنيك الرياضي في التحليل الاقتصادي لا يكون الا بالنسبة للتعرف علي المظاهر الكمية للظواهر الاقتصادية . وبما أن معرفة هذه المظاهر لا تكون ممكنة الا علي أساس المعرفة الكيفية للظاهرة وجب أن يكون التحليل الكمي الذي نستخدم فيه الأدوات الرياضية مسبوقا بتحليل كيفي للظاهرة الاقتصادية . أيا ما كان الأمر يتعين ألا ننسي أننا ننشغل باستدلال اقتصادي في شكل رياضي ، اذ يتعين ألا يحل الاستدلال الرياضي محل الاستدلال الاقتصادي بأية حالة من الأحوال ، والا أدي ذلك الي زيف في التحليل وعرقل من تطور المعرفة الاقتصادية[٣٢] .

هذا وتظهر فائدة الأدوات الرياضية علي وجه خاص عندما تستعمل في بناء النماذج

= ويذهب شومبيتر الي غير ذلك ، اذ يتعلق الأمر بالنسبة لهذين المؤلفين وغيرهما باستخدام بعض تكنيك الرياضي في التحليل الاقتصادي وليس باستخدام المنطق الرياضي نفسه . ويقول شومبيتر ان أول من بين ما يمكن أن تؤديه الرياضيات للتحليل الاقتصادي هما : A.A. Couront (مفكر ورياضي فرنسي . ١٨٠٠ - ١٨٧٧) وذلك في مؤلفه

Recherches sur les Principes mathématiques de la théorie de la richesse.

الذي نشر في ١٨٣٨) و J.H. von Thünen (مزارع ألماني . ١٧٨٣ - ٠٠٠٠) وذلك في كتابه The Isolated State الذي نشر أول جزء منه في ١٨٢٦) . أنظر كتاب شومبيتر : تاريخ تحليل الاقتصادي ص ٤٤٩ . ٩٥٥ . ٩٦٠ . أنظر كذلك المقال التالي . وهو في غاية الافادة في مجال التحليل الكمي :

J.J. Spengler. Quantification in Economics: Its History. in. D. Lerner (ed.). Quantity and Quality. The Free Press of Glencoe. New York. 1961.

خاصة ص ١٥٤ - ١٦٤

وفيما يتعلق بموقف كارل ماركس من استخدام الرياضيات في التحليل الاقتصادي نستطيع من قراءتنا لخطاب أرسله الي انجلز بتاريخ ٣١ مايو ١٨٧٥ أن نري أن ماركس جاءته . في نهاية حياته . فكرة معالجة نظرية الدورات الاقتصادية معالجة رياضية . أنظر

M. Dowidar. Les Schémas de reproduction ... P. 128.

(٣٢) فهم الاستعمال السليم للأدوات الرياضية يجنب الاقتصاد السياسي مصير علمي الطبيعة والفلك عند الأغريق . ومثلها في تاريخ الفكر الانساني يفيد كل الافادة في هذا المجال . فقد كانت المعرفة الخاصة بالاحياء والطب عند هيبوقراط Hippocrate وأرسطو . وكانت علاقتها بالرياضيات محدودة للغاية . وهو ما كان بعد ستناها بالنسبة لحال فلاسفة الأغريق . كانت هذه المعرفة أكثر تقدما بكثير من المعرفة الخاصة بالطبيعة والفلك . ومرد ذلك أن أثر الرياضيات علي أرسطو كان غائبا بالنسبة للاحياء والطب بينما ورث في مجال الطبيعة والفلك تقاليد من سبقوه بما فيها تقليد كثرة الاتجاه الي الرياضيات . في هذه الآونة شغلت الرياضيات ذهن الرجال عن الملاحظة والتجربة ووجهتهم الوجهة التي مؤداها أن المعرفة يمكن أن تستنبط ابتداء من مبادىء بديهية أو مسلمات . أنظر L.W. Hull تاريخ وفلسفة العلم . ص ٥٦ .

هذا لا يعني اننا نتجاهل ما حققته الرياضيات ، وهي خلق انساني ، من تطورات هائلة الآن ، تطورات تجعل من الممكن استخدامها علي نطاق واسع وعلي نحو مستمر في التحليل الاقتصادي . وانما ذلك مشروط بأن نعطيها مكانها السليم (الوارد تحديده في المتن) في مناهج الاستدلال الاقتصادي . أنظر في ذلك :

V.S. Nemchinov. The Use of Mathematics in Economic. Oliver & Boyd. London. 1964.

الاقتصادية [٣٣] .

بالنسبة للمنهج اذن يتضح أن الباحث الاقتصادي يستخدم كقاعدة عامة بالنسبة لموضوع سبق بيان أنه محدد تحديدا منضبطا منهج البحث العلمي مع اعتماد خاص علي التجريد الذي يحل محل التجربة في دراسة الظواهر الاقتصادية . كما أنه يستطيع الاستعانة بالأدوات الرياضية عند دراسة المظاهر الكمية لهذه الظواهر بشرط أن تكون هذه الدراسة مسبوقة بدراسة كيفية للظاهرة .

هذا بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسي ومنهجه ، ماذا عن حال المعرفة الاقتصادية الحالية ؟ .

---

(٣٣) economic models: modèles économiques ويمكن أن نميز بين معنيين لاصطلاح « النموذج » كما يستخدم في التحليل الاقتصادي :

(أ) بمعني واسع يستخدم الاصطلاح للتعبير عن كل بناء نظري يقصد به فهم أو شرح طريقة أداء أو ميكانيزم النظام الاقتصادي عن طريق أخذ النظام ككل مترابطة أجزاءه ومعتمدة كل منها علي الآخر . وذلك بقصد التعرف علي كيفية تحديد أثر التغير في عنصر أو أكثر علي عناصر النظام الأخري أو علي النظام بأكمله . والنموذج يمثل علي هذا النحو تصويرا مجردا للواقع . ومن ثم كان دائما أفقر من الواقع . وهو بهذا المعني يشمل المظاهر الكيفية والكمية للظواهر الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي محل الدراسة .

(ب) وقد بدأ الاصطلاح يأخذ معني خاص في الفكر الاقتصادي المعاصر وخاصة في مجال التحليل الكمي quantitative analysis: analyse quantitative يقصد به كل بناء نظري يهدف الي وصف عمل النظام الاقتصادي عن طريق التعبير عنه بمجموعة من المعادلات الآتية : تمثل علاقات الاعتماد المتبادل بين عناصر عنه في مظهرها الكمي وهي العلاقات التي تحدد عمل النظام . بناء نموذج بهذا المعني يفترض وجود جسم نظري من التحليل الاقتصادي واستخدام لغة رياضية للتعبير عن علاقات الاعتماد المتبادل بين عناصر النظام الاقتصادي في صورته النظرية السابقة . بمعني آخر ، بناء النموذج علي هذا النحو يتم عن طريق تزويج التحليل الاقتصادي مع وسائل التعبير التي تتميز بتجريد وتعميم بالغين . وهي الوسائل الرياضية (اذا تم التزاوج بين التحليل الاقتصادي النظري والتحليل الاحصائي واستعملت اللغة الرياضية في التعبير كنا بصدد نموذج من نماذج الاقتصاد القياسي Econometrics: L'Econométrie) . وعليه يظهر النموذج ككل مكون من عناصر تسمي المتغيرات variables يربطها ببعضها البعض عدد من العلاقات . هذه المتغيرات تمثل التعبير الكمي عن العناصر المكونة للظاهرة الاقتصادية المدروسة والنسبية لتغيراتها . هذه المتغيرات قد تكون خارجية exogenous يعتبرها الباحث خارج النظام الاقتصادي محل البحث . فقيمها تتحدد مستقلة عن هذا النظام . وقد تكون داخلية endogenous تتحدد قيمها كنتيجة لأداء النظام نفسه . هذا وتعبر المعادلات المكونة للنظام عن أنواع مختلفة من العلاقات :

- فقد تكون المعادلة تعبيرا عن علاقة تعريفية definition equation كما اذا قلنا أن الدخل = الادخار + الاستهلاك . وهو ما يعني أن الدخل يتحلل الي الادخار والاستهلاك . في هذه الحالة يستحسن استخدام العلامة ≡ بدلا من علامة التساوي .

- وقد تعبر المعادلة عن علاقة فنية ، كدالة الانتاج التي تعبر عن العلاقة الفنية او التكنولوجية بين كمية المدخلات inputs المستخدمة في الانتاج وكمية الناتج output نه = د (ع١ ، ع٢ ، ... ، عن) ، حيث ترمز نه لكمية الناتج ، ع١ للعنصر الاول من عناصر الانتاج ، ع٢ للعنصر الثاني .. وهكذا . أنظر الباب الرابع فيما يلي .

- أخيرا قد تعبر المعادلة عن علاقة من العلاقات السلوكية behaviour relations مثل ذلك دالة الاستهلاك في نموذج كينز Keynes ، س = د (ل) ، حيث س ترمز للاستهلاك ، ل للدخل . أنظر فيما يلي الباب الخامس .

٣ ـ يعطينا الاقتصاد السياسي بحالته الراهنة حدا أدنى من المعرفة اليقينية التي تصلح أساسا لتفسير الظواهر الاقتصادية (المكونة لطرق الانتاج المختلفة) والتنبؤ المعقول بحركاتها المستقبلة . الأمر هنا يتعلق بمجموع القوانين الاقتصادية النظرية (أو النظريات الاقتصادية) التي توجد تحت تصرفنا والخاصة بالأشكال التاريخية المختلفة للعملية الاقتصادية ، والتي قد تم التحقق من صحتها علميا . (وهو ما يستبعد النظريات التي ثبت عدم صحتها بمواجهتها بالواقع الاقتصادي في حركته التاريخية . والتي يرد عدم صحتها الى سوء تصور أصحابها لموضوع ومنهج العلم في ارتباطها العضوي) .

وبما أن موضوع الاقتصاد السياسي ، أي التصويرات الذهنية المتعلقة بالعملية الاقتصادية في شكل من أشكالها المختلفة : ذو طابع تاريخي . فان **قوانينه النظرية يكون لها هي الأخرى هذا الطابع التاريخي** (مع التحفظ الخاص بأن بعض القوانين الاقتصادية ترتبط بأكثر من شكل من أشكال المجتمع) . وعليه لا نستطيع أن نتكلم عن قوانين اقتصادية الا في اطار هياكل اجتماعية متميزة كيفيا .

يترتب على ذلك أن **الاقتصاد السياسي . أي مجموع القوانين (النظرية) الخاصة بعملية الانتاج والتوزيع في أشكالها الاجتماعية المتغيرة . يكون علما ذا طابع تاريخي** . فليس هناك علم اقتصاد صالح لكل أشكال المجتمع . اذ لا يمكن أن نتوقع أن تكون القوانين الاقتصادية في مجتمع **يسود** فيه الانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين هي نفس القوانين الاقتصادية لمجتمع **يسود** فيه انتاج المبادلة . كما لا يمكن أن نتوقع أن تكون القوانين الاقتصادية في مجتمع تقوم فيه روابط الانتاج (في ارتباطها بمستوى قوى الانتاج) على الملكية الفردية لوسائل الانتاج هي نفس القوانين الاقتصادية لمجتمع تقوم فيه هذه الروابط على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . حقيقة أنه توجد بعض الظواهر الاقتصادية المشتركة بين أكثر من شكل من الأشكال التاريخية للمجتمع الانساني ـ يقابلها قوانين اقتصادية (نظرية) مشتركة بين هذه الأشكال التاريخية للمجتمع (كقوانين التداول النقدي مثلا) ـ ولكن **القوانين الاقتصادية التي تميز كل شكل من الأشكال التاريخية للمجتمع . وهي ما يمكن تسميتها بالقوانين النوعية . أهم بمراحل من هذه القوانين المشتركة عند التعرف على طبيعة العملية الاقتصادية في شكل معين من هذه الأشكال** . هذا ونأمل أن تصبح هذه النقطة أكثر وضوحا عند دراستنا لفكرة طريقة الانتاج[٣٤] .

---

(٣٤) أنظر الباب الثالث من هذا الجزء .

نخلص من ذلك بأن الاقتصاد السياسي علم له ذاتيته ، وبأن هذه الذاتية محددة على نحو يحول بيننا وبين خلط الاقتصاد السياسي بغيره من فروع المعرفة العلمية . بيد أن الذاتية لا تعني استقلال الاقتصاد السياسي عن هذه الفروع وخاصة تلك المتعلقة بالظواهر الاجتماعية الأخرى . لأن الانسان ، الذي يتعلق موضوع الاقتصاد السياسي بنشاطه الاقتصادي ، يجمع بنشاطه في المجتمع كل مظاهر الحياة الاجتماعية . هذه الذاتية - لا الاستقلال - يمكن أن تتميز في مواجهة العلوم الاجتماعية الأخرى ، وعلى الأخص علم الاجتماع ، وعلم السكان وعلم الجغرافيا البشرية .

سنحاول في الفصل القادم أن نتبين مكان الاقتصاد السياسي بالنسبة لفروع المعرفة العلمية هذه .

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسي وفروع العلوم الاجتماعية الأخري

ليس تقسيم نشاطات الانسان عادة بالعمل المثمر ، اذ لا يوجد بين هذه النشاطات خطوط واضحة تحدد نطاق كل منها وتفصل احدها عن الآخر . فالشخص الذي يمثل عضوا في أسرة يسهم في ذات الوقت في النشاط الاقتصادي كعامل في مصنع مثلا . وقد يكون عضوا في تنظيم نقابي أو في حزب سياسي مشاركا بذلك في النشاط السياسي . كما أنه قد يهوي القيام ببعض النشاط الفني ، وهكذا . الأمر الذي تكون معه كل هذه النشاطات متداخلة . ينبني علي ذلك أنه لا يمكن دراسة أي مجال لنشاط الانسان دون الرجوع الي المجالات الآخري . وهو ما ينطبق من باب أولي علي العلوم الاجتماعية التي يتعلق موضوعها بمختلف مظاهر النشاط الاجتماعي للانسان . وهي بوصفها علوم تمثل فروع المعرفة التي تهدف الي فهم العلاقات بين أفراد (وفئات وطبقات) المجتمع في تغيرها عبر الزمن (التاريخ . الاقتصاد السياسي . الجغرافيا . علم الاجتماع . علم النفس . الديموجرافيا .. الخ[١]) . ومع ذلك ولتسهيل عملية البحث العلمي وجد مع الزمن تقسيم مجرد للعلاقات الاجتماعية بمقتضاه تؤخذ كل طائفة من العلاقات الاجتماعية منفردة ينصب عليها موضوع فرع من فروع العلوم الاجتماعية .

انطلاقا من هذه الفكرة الأساسية لن يكون هدفنا في هذا الفصل تعريف العلوم الاجتماعية الأخري في علاقتها بعلم الاقتصاد السياسي وانما ايضاح الاعتماد المتبادل بين فروع العلوم الاجتماعية عن طريق التركيز على الأرتباط العضوى بين الاقتصاد السياسى وبعض فروع العلوم الاجتماعية الأخرى نأخذها على سبيل المثال . وهى علم الاجتماع ، والديموجرافيا . وعلم الجغرافيا .

١ ـ الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع

يعرف البعض **علم الاجتماع أنه** « الدراسة الساعية لأن تكون علمية لما هو اجتماعي (أي للوقائع الاجتماعية) بصفته هذه ، سواء علي المستوي الأولي للعلاقات بين الاشخاص أو علي مستوي المجموعات الكبيرة ، الطبقات ، الأمم ، الحضارات ، أو بصفة عامة المجتمعات الكلية ، اذا ما استخدمنا تعبيرا أصبح جاريا »[٢] . ولكن اذا ما أردنا تعريف علم الاجتماع

(١) وهي علي هذا النحو تتميز عن العلوم الطبيعية . الكيمياء . الطبيعية . الاحياء . الجيولوجي . الفلك .. الخ .

(٢) R. Aron. Les Etapes de la pensée sociologique. Editions Gallimard. 1967. p. 16.

تعريفا علميا قلنا أنه علم القوانين العامة لتطور المجتمع الانساني[٣] .

فموضوع علم الاجتماع يتعلق اذن بالظواهر الاجتماعية بوصفها هذه . وذلك في حركتها الكلية . اما الفروع الاخري من العلوم الاجتماعية فموضوعها يتعلق بظواهر هي أولا اجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك **طائفة من الظواهر الاجتماعية** : ظواهر اقتصادية في حالة علم الاقتصاد السياسي . ظواهر سلوك الأفراد في متضمناته الذهنية في حالة علم النفس ... وهكذا .

فبينما يهتم الاقتصاد السياسي بطبيعة وتطور طائفة معينة من الظواهر الاجتماعية ، هي الظواهر الاقتصادية التي تكون الأساس الاقتصادي للمجتمع ، ممثلا بذلك علما اجتماعيا يخص هذا الجانب من حياة المجتمع ..يهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعي في حركته . آملا بذلك أن يكون علم حركة التكوينات الاجتماعية . أي تحول المجتمع من شكل الي آخر . ومن ثم تتحدد أهمية أحدهما بالنسبة للآخر :

(٣) يبدو أن علم الاجتماع ما يزال محلا لخلاف (بالنسبة لموضوعه ومنهجه . أنظر A Dictionary of Social Science المرجع السابق الاشارة اليه . ص ١٧٦ - ١٧٩) يكون من المناسب أن نري التعريف المختلفة التي تعطي له : أولا . تستند أبوة هذا العلم . الذي يبدأ في أحضان فلسفة التاريخ . الي عبد الرحمن بن خلدون (الفيلسوف العربي الذي عاش من ١٣٣٢ الي ١٤٠٦ ميلادية) وألف المقدمة . (أنظر في الفصل الأول من الباب الثاني) وجيوبنست فيكو Giambattista Vico (أستاذ للقانون بنابولي . ايطاليا . عاش من ١٦٦٨ الي ١٧٤٤ . ومؤلف العلم الجديد Scienza Nuova) . ويري هذا الأخير . الذي يعلن عن خلاف فلاسفة القرن الثامن عشر منهجا تاريخيا . أن المجتمع الانساني الذي هو من صنع الانسان . يمكن فهمه والتعرف عليه . هذا المجتمع يمثل كلا غير ساكن . وانما في حركة مستمرة . وحركة التاريخ هي التي تحدد المؤسسات الاجتماعية . هذا الكل (أي المجتمع) في حركته هو محل هذا العلم الجديد ، انظر :

T.G. Bergin & M.H. Fisch. The New Science of Giambattista Vico. Anchor Books. Doubleday & Co. : New York. 1961.

أما بالنسبة لأوجست كومت A. Comte (فيلسوف فرنسي . ١٧٩٨ - ١٨٥٧) فعلم الاجتماع هو « الدراسة الوضعية لمجموع القوانين الأساسية الخاصة بالظواهر الاجتماعية » . وهي تنقسم الي جزئين : جزء خاص بتحديد القوانين الساكنة . وهي القوانين المتعلقة بشروط وجود المجتمع . وجزء خاص بتحديد القوانين الديناميكية . أي تلك المتعلقة بشروط الحركة المستمرة للمجتمع . انظر :

A. Cuviller. Manuel de sociologie. P.U.F. Tome I. 1967. p. 16. 17

وكذلك R. Aron المرجع السابق الاشارة اليه . ص ١٠٤ - ١٠٥ . ويعرف G. Gurvitch علم الاجتماع بأنه العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية الكلية في مجموع مظاهرها وفي حركتها . يأخذها في نمطها الديالكتيكية الميكرو - اجتماعية (النمط الوحدي) micro-sociaux والمجموعية groupaux والكلية globaux وهي في أثناء تكوينها واختفائها »

Traité de sociologie. P.U.F.. Tome I. 1962. p. 27

وأخيرا يعطينا C.W. Mills التعريف التالي في كتابه :

Sociological Imagination. Oxford University Press. New York 1959.

"The study of historical life as occuring within and subject to the pressures of the complex whole of society as constituted by its higly structural and organised "social order".

- أنظر في الاتجاهات الحالية في علم الاجتماع . في أصلها التاريخي :

Paul Lazarsfeld. La Sociologie. in. Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines. Mouton. Unesco Paris — La Haye. 1970. p. 69 - 197.

ـ بالمكان الذي يشغله النشاط الاقتصادي في مجموع النشاط الاجتماعي ، ومن ثم بأثر الأساس الاقتصادي في تحديد الكل الاجتماعي .

ـ وكذلك بأثر حركة مجموع المجتمع علي تحول النشاط الاقتصادي للمجتمع .

وتظهر العلاقة بين الاثنين أكثر ما تظهر في **علم الاجتماع الاقتصادي** sociologie économique . وهو فرع خاص من علم الاجتماع . فاذا كان التحليل الاقتصادي ينشغل ، وفقا لكولم G. Colm [(٤)] ، بمعرفة الكيفية التي يسلك بها الأفراد (والطبقات) في كل لحظة والآثار التي تترتب علي هذا السلوك ، فان علم الاجتماع الاقتصادي يحاول الاجابة علي السؤال الخاص بمعرفة كيف انتهي هؤلاء الأفراد (والطبقات) الي أن يسلكوا علي النحو الذي يسلكون عليه . من هنا يزودنا علم الاجتماع الاقتصادي بالمعرفة الضرورية الخاصة بالاطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي (وهو الذي يتعلق به موضوع الاقتصاد السياسي) . وعليه تكون وظيفة علم الاجتماع الاقتصادي ، « أن يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية . وهو ما يعطي الاقتصاد السياسي فعالية وقدرة أكبر علي التصرف »[(٥)] .

٢ ـ الاقتصاد السياسي والديموجرافيا

الديموجرافيا[(٦)] فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان في حالتهم وحركتهم عبر الزمن . وما يزال الخلاف قائما بالنسبة للمظاهر السكانية التي يتعين أن تدرسها الديموجرافيا :

ـ فالبعض يري أن الديموجرافيا يتعين أن تقتصر علي التحليل العددي (المظاهر الكمية)

---

(٤) شومبيتر . تاريخ التحليل الاقتصادي . ص٢١ .

(٥) Ch. Bettelheim, Economie politique et sociologie économique. Annales, juillet — september 1948. P. 267 et sqq.

(٦) يوجد الأصل اللغوي للاصطلاح في الكلمة الاغريقية demos مع المقطع "graphia" . ولهذه الكلمة معنيان في اللغة الاغريقية فهي تعني أولا البلد ، أو الأرض المسكونة بالسكان ، وتعني ثانيا السكان أنفسهم بمعرفهم الاثنولوجي (أي معرفين من ناحية الجنس ، وعلاقتهم بالأجناس الأخري ، وخصائصهم) . وهذا المعني الثاني هو الذي يعنينا هنا . أما المقطع "graphia" فانه يدل علي « العلم الوصفي » . فاذا ما أخذنا اصطلاح الديموجرافيا بمعناه الحرفي فانه يعني « العلم الوصفي للسكان » . هذا وقد استخدم هذا الاصطلاح للمرة الأولي بواسطة Achille Guillard في كتابه : Eléments de statistique humaine ou démographie comparée. Paris 1855 cf. A. Landry. Traité de démographie. Payot. Paris. 1945. p. 7 et seqq.

لحالة وحركة السكان(٧) .

- بينما يري آخرون أن تحتوي الديموجرافيا بالاضافة الي التحليل الكمي تحليلا كيفيا ينشغل بكيف الأفراد من الناحية الجسمانية والذهنية والفكرية وكذلك بالنسبة لطبائعهم وأخلاقهم(٨) .

أما فيما يتعلق **بالمنهج** فيستخدم في البحث الديموجرافي كل السبل التي يتبعها العقل في استخلاص المعرفة ، مع اضافة أن الطريقة الاحصائية تلعب دورا له أهمية خاصة في هذا البحث .

هذا بالنسبة لتقديم الديموجرافيا . وقد رأينا عند تعريف موضوع الاقتصاد السياسي أن الانسان هو الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي ، اذ يمثل ما يقوم به من عمل محور عملية الانتاج في المجتمع . فاذا ماكان الأمر كذلك فان العوامل الديموجرافية تؤثر دون شك علي النشاط الاقتصادي ، اذ هي تحدد له شروطه الأساسية : القوة العاملة كما وكيفا ، وكذلك مدي الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي .

من ناحية أخري تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيرا عميقا علي كيفية توزيع السكان كما وكيفا(٩) توزيعا جغرافيا ، وعلي الكثافة السكانية وعلي أشكال التجميع الانساني . وهي تؤثر كذلك علي الموقف نحو الانجاب . كما تؤثر العوامل الاقتصادية . عن طريق تحديدها

---

(٧) في هذا الاتجاه نجد التعريف الذي تعطيه الموسوعة الكبري (Grande Encyclopédie. Tome 14. p. 70.) للديموجرافيا «كعلم يعالج بمساعدة الاحصاء . الحياة الانسانية منظورا اليها بصفة أساسية من زاوية الميلاد والزواج والوفاة . ومن زاوية العلاقات التي تنشأ كنتيجة لهذه الظواهر . وكذلك من زاوية الحالة العامة للسكان التي تترتب عنها» .

في نفس الاتجاه كذلك نجد تعريف Wolf في موسوعة العلوم الاجتماعية (Encyclopedia of Social Sciences) . اقتطفت في مقال

Sociologie et démographie. Population. 1946. No. 1. p. 84 – 85

وكذلك تعريف Villey في :

Leçons de démographie. I. Editions Montchrestin. 1957. P. 17.

(٨) علي هذا النحو يعرف Guillard الديموجرافيا «بالمعرفة الرياضية للسكان . لحركتهم . لحالتهم الجسمانية والمدنية والفكرية والأخلاقية» . أنظر Landry . المرجع السابق الاشارة اليه . وأنظر كذلك تعريف :

L. Buquet. Cours de démographie. Les Cours de Droit. 1965 – 1966. p.3.

في الواقع يوجد بين الكيفي والكمي علاقات تأثير متبادل تستلزم أن نأخذ في الاعتبار علي الأقل عددا من المظاهر الكيفية وذلك لكي تنضبط معرفتنا الكمية نفسها . فالخصائص الكيفية تؤثر علي العدد عندما تباشر مفعولها . كما هو الحال بالنسبة للخصائص الجسمانية بالنسبة للمواليد أو الوفيات . وكذلك يؤثر العدد علي الخصائص الكيفية لأفراد السكان عن طريق تحديده لشروط الحياة لهؤلاء الأفراد . مثال ذلك الآثار التي يمكن أن تكون لعدد أفراد الأسرة علي تكوين أطفالها ومن ثم علي كيفهم .

(٩) وذلك عن طريق زيادة عدد أفراد المجموعة البشرية في المكان الموجودين عليه . من ناحية . وعن طريق اثارة انتقال السكان الي مكان آخر . من ناحية أخري . (تم ذلك في أوربا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عن طريق خلق مستعمرات جديدة انتقل اليها جزء من سكان أوربا) .

للشروط المادية للحياة ، علي المواليد والوفيات ومتوسط العمر ... الي غير ذلك[١٠] .

٣ ـ الاقتصاد السياسي والجغرافيا

الجغرافيا[١١] **هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان . أي كبيئة طبيعية للجنس البشري** [١٢] **.أما الجغرافيا البشرية فيتعلق موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية** والوسط الطبيعي والمناخي ، وبما أن هذه البيئة هي في الواقع ولحد كبير ، من خلق الجماعات البشرية الماضية والحاضرة يتمثل موضوع الدراسة في الجغرافيا البشرية في العلاقات المتبادلة بين الجماعات البشرية والبيئة وتشكيل أحدهما بواسطة الآخر[١٣] .

والنقطة التي يلتقي عندها هذين الفرعين من فروع المعرفة (الاقتصاد السياسي والجغرافيا) هي تلك الخاصة **بتوطن النشاط الاقتصادي**[١٤] (الوحدات الانتاجية لهذا النشاط) . الأمر هنا يتعلق بما يسمي التحليل الاقتصادي للمكان[١٥] . هنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي . فهو يمدنا بمعلومات عن مصادر المواد الأولية ، عن مصادر الطاقة المحركة وعن التجمعات السكانية (مصدر القوة العاملة بكمها وكيفها) . من ناحية أخري تساعد المعرفة النظرية الخاصة بالنشاط الاقتصادي علي فهم أحد العوامل . ان لم يكن أكثرها ، تشكيلا للوسط الجغرافي : ألا وهو النشاط الاقتصادي

---

(١٠) هذا وقد كانت النظرية السكانية تمثل في البداية (من ويتيه حتي ان مالتس ، كما سنري في الباب الثاني من هذا الجزء) بابا أساسيا في مؤلفات الاقتصاد السياسي . ثم ترك بعد ذلك الاهتمام بالدراسات السكانية للاحصائيين .

(١١) يوجد الأصل اللغوي للاصطلاح في الكلمة الاغريقية ge والمقطع graphia وهذه الكلمة تعني الأرض . ويدل هذا المقطع علي اننا بصدد علم وصفي . فاذا ما أخذ الاصطلاح بمعناه الحرفي فانه يدل علي « العلم الوصفي للأرض » .

(١٢) لا يوجد علم آخر يهتم بالبيئة بصفتها هذه : فرجل الجيولوجيا يدرس صخور القشرة الأرضية . ورجل الأرصاد الجوية يهتم بالمناخ والطقس . ورجل النبات يهتم بحياة النباتات . ويهتم رجل الحيوان بحياة الحيوانات . أما رجل الجغرافيا فهو في حاجة الي نتائج كل علم من هذه العلوم ليستطيع أن يتعرف علي المسرح الذي يعيش عليه الانسان ويلعب دوره . هذا المسرح ككل ملموس وحي . انظر :

L.D. Stamp. Modern Geographical Ideas. in. Outline of Modern Knowledge. W. Rose ied.l.V. Gollaoz. London. 1931. p. 813 et sqq.

(١٣) P. George. Geographie de la population et démographic. Population. 1950. No. 2. 291.

(١٤) The location of economic activity: la localisation de l'activité économique.

(١٥) Space economy: l'analyse économique dans l'espace.

أنظر علي سبيل المثال وخاصة فيما يتعلق بالدراسة النظرية للتحليل الاقتصادي للمكان بالنسبة للنشاط الزراعي :

J.H. Von Thunen. Isolated State. Pergamon Press. London. 1966.

للمجتمعات. هذه المعرفة لا يستغني عنها اذن الباحث في مجال الجغرافيا البشرية(١٦).

* * *

من هذا يتضح أن الواقع الاقتصادي مرتبط ارتباطا ديالكتيكيا بالواقع غير الاقتصادي ليكونا كلا عضويا يمثل الحياة الاجتماعية في وسطها الجغرافي. يترتب على ذلك أن **الاقتصاد السياسي الذي يهتم بالواقع الاقتصادي في حركته التاريخية يتعين أن يدرس. رغم ذاتيته. في ارتباطه الوثيق بغيره من فروع العلوم الاجتماعية.**

* * *

وهكذا يتم لنا تعريف الاقتصاد السياسي، العلم الذي نقوم بدراسته: عن طريق تحديد معالم موضوعه ومنهجه في ارتباطها العضوي. هذا العلم هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية بما بينها من اعتماد متبادل يتعين ألا يغيب عن أذهاننا في دراستنا لعلم الاقتصاد السياسي. تكوين علمنا هذا، أي التمهيد لميلاده ثم مولده وتطوره، لم يتم بين عشية وضحاها. وانما من خلال عملية تاريخية دارت - وما زالت تدور - بين استمرار وانقطاع وتقدم من خلال التناقضات، تقدم لا يجري بأية حال علي نحو خطي لا يعرف الانكسارات. التعرف علي الملامح العريضة لهذه العملية التاريخية يزيد من انضباط تحديدنا لآفاق العلم ويسمح لنا بأن نألف من الآن أسماء كبار مفكريه. تحقيق هذا التعرف هو ما نسعي اليه في الباب الثاني.

---

(١٦) هذا النوع من الدراسة يتم في اطار ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية التي تشغل بأشكال الانتاج وأشكال توطن النشاط الاقتصادي في المكان وأشكال استهلاك المنتجات المختلفة في العالم بأسره فهي تهتم:

- بالتوزيع الكيفي والكمي للتجمعات البشرية علي الكرة الأرضية.
- بدراسة أشكال الانتاج والاستهلاك في ارتباطه بالانتاج هذه التجمعات البشرية وفقا للهيكل الاقتصادي لكل تجمع منها. وكذلك العلاقات التي تنشأ بين هذه التجمعات بما تستتبعه هذه العلاقات من تنقلات ونشاطات نقل وما يتعلق بها. أنظر في ذلك:

P. George. Précis de géographie economique. P.U.F., 1962.
R. Courtin & P. Maillet. Economie géographique. Dalloz. 1962.

الباب الثاني

تاريخ الاقتصاد السياسي

لا نهدف لدراستنا في هذا الباب أن تكون تتبعا مفصلا للفكر الاقتصادي في تاريخه الطويل ، الأمر الذي لا يمكن أن يتم الا في دراسة منفصلة تأخذ ما تستحقه من جهد ووقت[1] . ما نسعي الي تقديمه هنا لا يتعدي لمحة في تاريخ علم الاقتصاد السياسي ذات هدف محدود ، تمكننا من البداية :

- من التعرف علي المراحل المختلفة لتاريخ العلم الذي ننشغل به .
- وتشير لنا الي القضايا الأساسية التي شغلت أذهان المفكرين الذين بنوا العلم ، مفسحة المجال لبلورة موضوع العلم ورسم مناهجه وتراكم المعرفة النظرية المكونة له .

الذي يهمنا اذن هو **تاريخ العلم** وليس تاريخ الفكر الاقتصادي علي اطلاقه . **وقد تحقق للعلم وجود معترف به من خلال عملية بطيئة تغطي الفترة التي تمتد من منتصف القرن السابع عشر حتي النصف الأول من القرن التاسع عشر** [2] . ولكن الفترة السابقة عليها شهدت ، مع نشوء طريقة الانتاج الرأسمالية ، تحولا في الفكر الاقتصادي مهد لميلاد العلم ميلادا صاحب هذه الطريقة في الانتاج . اهتمامنا أساسا بتاريخ العلم وكون ميلاده مصاحبا لطريقة الانتاج الرأسمالية يبرر لنا أن نميز في تقديمنا لهذه اللمحة التاريخية بين مرحلة سابقة علي الرأسمالية شهدت فكرا اقتصاديا (اذ منذ انشغال الانسان بمعرفة وسطه الطبيعي

---

(١) تشير الكتابات المتعلقة بتاريخ الفكر الاقتصادي بثراء نسبي ، بالاضافة الي مؤلفات مفكرين الذين بنوا علم الاقتصاد السياسي والتي سنتعرف عليها مع هذه الدراسة. لتاريخ العلم يمكن الرجوع الي المراجع الاتية :

H. Bartoli. Histoire de la pensee economique. Les Cours de Droit. 1959 – 1960 — H. Denis. Histoire de la pensée économique. Thémis. 1970 — Ch. Gide & Ch. Rist. Histoire des doctrines économiques — O. Lange. Econome politique. P.U.F., 1962 (Ch. VI. VII. p. 259 – 389).

هذا الكتاب صدر باللغة العربية من ترجمة راشد البراوي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

R. Lekachman. A History of Economic Ideas. Harper & Brothers. New York. 1959 — J. Marchal. Cours d'économie politique. Génin. 1964 (première partie) — K. Marx. Theories of Surplus-Value. Part I. II & III. Moscow. 1968; e dition francais: Histoire des doctrines économiques. Lacostes. 1936 — B. Nogaro. Le Développement de la pensée économique. Libairie Général de Droit et de Jurisprudence. 1944 — E. Roll. History of Economic Thought. Faber & Faber. London. 1956 — J. Schumpeter. History of Economic Analysis. Allen & Unwin. London. 1961 — O.H. Taylor. A History of Economic Thought. McGraw – Hill. New York. 1960.

اسماعيل صبري عبد الله ، دروس في الاقتصادي السياسي ، الاسكندرية ١٩٥٣ ـ محمد لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، القاهرة ، ١٩٥٦ ـ محمد ابراهيم غزلان ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، الاسكندرية ، ١٩٦٢ .

(٢) شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٥١ .

والاجتماعي وجد فكر اقتصادي) . والمرحلة الرأسمالية التي يرتبط بها علم الاقتصاد السياسي . في فترة أولي من هذه المرحلة الأخيرة ولد علم الاقتصاد السياسي بعد أن مهد السبيل لهذا الميلاد ثم تطور في فترة تالية تطورا استمر الي وقتنا هذا الذي يسجل مرحلة الانتقال الي الاشتراكية .

وعليه نقدم هذه اللمحة التاريخية في فصول ثلاثة :

- في فصل أول نلقي نظرة سريعة علي الفكر الاقتصادي في المرحلة السابقة علي الرأسمالية .

- في فصل ثان نري مولد علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية .

- وفي فصل ثالث نتتبع تطور العلم في المرحلة الرأسمالية ومرحلة التحول الي الاشتراكية .

الفصل الأول

الفكر الاقتصادي في المرحلة السابقة على الرأسمالية

في أثناء هذه المرحلة - التي تغطي العصور القديمة والعصور الوسطى - لم يكن للفكر الاقتصادي وجود مستقل، وانما نجده في أحضان أشكال أخرى للفكر: في احضان الفلسفة في الفكر الاغريقي، في أحضان الفكر اللاهوتي في العصور الوسطى الأوربية، وفي أحضان دراسة التاريخ وفلسفة التاريخ عند المفكرين العرب في القرن الرابع عشر.

١ - العصور القديمة

في الكتب المقدسة للعصور القديمة يتمثل الفكر الاقتصادي في انطباعات تتعلق بالوقائع التي وجدت بالمجتمع في تلك الأزمنة، **هي انطباعات ايديولوجية لا شأن لها بالتحليل العلمي. عليه يكون من الأصح اعتبارها من قبيل المعلومات الخاصة بما كان يجري في الحياة** الاقتصادية للمجتمع في ذلك الزمان(١).

وعند الاغريق (خاصة عند أفلاطون ٤٢٧ - ٣٤٧ قبل الميلاد وأرسطو ٣٨٤ - ٣٢٢ قبل الميلاد) وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة. اذ مثل **الاستدلال الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للدولة والمجتمع.** المجتمع المنظم في صورة **دولة المدينة** City-State (تتميز بصغر مساحتها وصغر حجم سكانها وقيامها حول القلعة التي عادة ما كانت تبنى على مرتفع، واشتمالها على ميدان عام للاجتماعات العامة). وهو تنظيم فرضته جغرافية اليونان ونوع التنظيم القبلي الذي كان غالبا من قبل(٢). ونجد اساسه في **طريقة الانتاج** التي كانت سائدة آنذاك وخاصة في القرنين الخامس والرابع (قبل الميلاد) في بلاد الاغريق بصفة عامة وفي أثينا بصفة خاصة. أي في الزمان والمكان اللذان شهدا فكر

---

(١) القارىء للتوراة أو الانجيل يستطيع أن يجمع معلومات عن أحداث المجتمع. انطباعات تعطي فكرة عن نوع الحياة. فمن قصة يوسف مثلا نستطيع أن نستخلص كيف أن فرعون الذي كان يملك الأرض ويحصل في مقابل ذلك على خمس المحصول كان يحتكر الاتجار في الحبوب. وفي وقت المجاعة كان الناس يشترون الحبوب بالنقود. فان نفذت نقودهم حصلوا عليها مقايضة بالتخلي عن خيولهم وقطعانهم. أنظر:

Ch. 27, the Genesis, The Egyptians sell their land. The Holy Bible. Cambridge Univeristy Press. P. 43.
J.F. Bell, A History of Economic Thought. The Boland press. New York. 1953, p. 13 et sqq — E. Roll, ch. I.

(٢) أنظر في تفصيل هذا التنظيم القبلي وفي وصف عملية التحول من هذا الذي لم يعرف الدولة (المكون من مجموعة قرى بينها قرية مركزية يقيم بها رئيس القبيلة، صاحب السلطة المشخصة، وكل قرية مكونة من عشائر) الى مجتمع دولة المدينة:
G. Thomson. Studies in Ancient Greek Society, Lawrence & Wishart, London, Vol. I. 1961, p. 351 - 359.

أفلاطون وأرسطو طاليس[٣] .**النشاط الزراعي** يتم في ظروف طبيعية صعبة : التربة فقيرة . الأمر الذي يستلزم زراعتها سنة وتركها دون زراعة أخري . وهي نادرا ما تكون مستوية . وهو ما يدفع الي عمل المصاطب تزرع أساسا بأشجار العنب والتين والزيتون . بالنسبة **لنوع الوحدة الانتاجية في الزراعة** يمكن تمييز ثلاثة أنواع : وحدات كبار الملاك ويملكون الأرض الأكثر خصوبة ، وتزرع بالحبوب وتربي عليها الماشية والخيول وهم لا يسهمون في عملية العمل وانما يستخدمون **العبيد** والعمال الأجراء الذين يخضعون لسيطرة المالك رغم أنهم أحرار . هذه الملكيات الكبيرة لا تغطي الا نسبة صغيرة من مساحة الأرض المتزرعة . غالبية هذه الأرض تزرعها وحدات صغار الملاك . عددها كبير . تحتوي نصف السكان أو يزيد . المساحة التي تقوم عليها كل وحدة صغيرة وغالبا مجزئة . يتم الانتاج بفضل عمل أفراد الأسرة وعمل ما تملكه من **عبيد** مستخدمين في ذلك وسائل الانتاج البسيطة . هؤلاء الملاك الصغار يجدون أنفسهم تحت سيطرة من يجاورهم من ملاك كبار (وهؤلاء هم الصفوة في الريف . وحتي في المدينة) رغم كونهم مواطنين . الي جانب هذين النوعين من الوحدات الانتاجية كانت توجد الوحدات التي يستغلها الأفراد استخداما **لعبيد الدولة** heilos [٤] في مقابل حصولها علي جزء من المحصول عينا . وقد تقوم الدولة (في سبرطة) - ولها هي فقط هذا الحق - بتحرير عبيدها . في هذه الحالة يقوم كل منهم بزراعة قطعة من الأرض . يزرعها كما يشاء . وله حرية تكوين أسرة تفلح معه الأرض يلتزم بأن يتخلي للدولة عن حصة من الناتج تتحدد لمدي الحياة . وله حرية التصرف فيما يبقي له .

هذه الزراعة لا تستطيع أن تغطي احتياجات السكان وخاصة من الحبوب . ومن ثم كان **الالتجاء** الي الخارج (صقلية . ايطاليا ، مصر ، سواحل البحر الأسود) وقيام **التجارة الخارجية** التي تمركزت في المدن وخاصة الموانى . وقد ازدهرت في أثينا لتصبح نشاطا أساسيا يقوم به أساسا أشخاص لا يتمتعون **بصفة المواطن ويرتكز علي رأس مال المقرضين** . عن طريق التجارة الخارجية كان يتم تزويد السكان بثلثي أو ثلاثة أرباع ما يستهلكونه من الحبوب .

---

(٣) استعنا في تقديم هذه الصورة لواقع المجتمع الأغريقي في هذه الآونة بالمراجع التالية :

A Aymard & J. Auboyer, Histoire Général des Civilisations, L'Orient et la Crece Antique. P.U.F., 1961. p. 321 – 334 —
G. Thomson, Studies in Ancient Greek Society: The First Philosophers, Lawrence & Wishart, London, 1961 – 207 —
A.G. Mazour & J.M. Peoples, Men and Nations. A World History, Harcourt, Brace & World, Inc, New York, 1968, Chs. 5
& 6, p. 82 – 122 — M.L. Finley; Classical Greece, in Second International Conference of Economic History, Vol.
Mouton, Paris — La Haye, 1965, p. 11 – 35 — E. Will, La Grece archaique.

(٤) helots, ilotes (hilotes) هؤلاء كانوا يلزمون بالقيام ببعض الخدمات المنزلية وبخدمة المحاربين أثناء الحرب ولم يكن يحق لهم حمل السلاح . وكان للمواطنين حق قتلهم اذا قابلوهم أثناء الليل .

لكي تستورد الحبوب لابد من التصدير . تصدير بعض السلع الزراعية . كالخمور والزيوت . ولكنها لا تكفي . من هنا كان الالتجاء الى **النشاط الصناعي** ليزود التجارة بعدد من السلع : الأواني ، الأسلحة قطع العملات المعدنية . ومن ثم كان توسع النشاط الصناعي وما يستلزمه من نشاط استخراجي . يقوم بهذا النشاط وحدات حرفية وورش صغيرة **مملوكة** ملكية خاصة . عدد الوحدات الحرفية كبير . يقوم الحرفي مع **أفراد** عائلته بالعمل . يعاونه في ذلك **العبيد** . كما أنه قد يستخدم بعض العمل الأجير . يتم الانتاج في منزل الحرفي بناء على طلب مسبق من جانب العملاء . الذين كثيرا ما يزودون الحرفي بالمواد الأولية . تقوم الورش الصغيرة كذلك بالانتاج الصناعي . أكبر ورشة كانت تستخدم ١٢٠ عامل (في صناعة الدروع) . العمل يقوم به العمال الأجراء **والعبيد** . هذا النشاط الصناعي كان يعتمد في كثير من مواده الأولية على التجارة الخارجية .

أما النشاط الأستخراجي ، ومثله ما كان يتم في منطقة لوريون (التابعة لأثينا) في المناجم المملوكة للدولة . حيث تعهد الدولة بامتياز الاستغلال الى أفراد يملكون رأس المال . على أن تحتكر لنفسها التعامل في الفضة المستخلصة مع الرصاص المخلوط بالفضة المستخرجة من المناجم . هذا النشاط الاستخراجي يقوم على عمل **العبيد** الذين يملكهم صاحب الامتياز أو يستأجرهم من مالكيهم .

في هذا الاقتصاد ، الذي يرتكز عليه المجتمع الأغريقي ، انتشرت المبادلة والمبادلة النقدية . بل أكثر من هذا أن النقود ، التي أخترعت في البداية لتسهيل عملية التبادل : لتستخدم في البيع من أجل الشراء ، أصبحت تستخدم في اطار هذا الاقتصاد لغرض جديد : الشراء من أجل البيع . في هذه الحالة يكف جمع النقود عن أن يكون وسيلة لتحقيق غاية (هي الحصول عي السلع) وانما يصبح غاية في ذاته .

من هذا نستطيع أن نستخلص **التركيب الطبقي للمجتمع الاغريقي** . في أعلى الهرم الاجتماعي توجد الطبقة الارستقراطية ، كبار الملاك ، من « الريعيين » الذين يعيشون على دخل لم يسهموا في عملية انتاجه ، يحتقرون العمل اليدوي ويحكمون مجتمع المدينة . يرتبط بهذه الطبقة بقية المواطنين ، المكونين لطبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين ، لهم حقوق سياسية وحق تولي الوظائف العامة (أي المشاركة في ادارة المدينة) . يلتصق بهذه الأخيرة الأجانب metoikos [٥] . وهم أحرار ولكنهم لا يتمتعون بالحقوق السياسية ولا يحق لهم تملك العقارات . وقد لعبوا دورا هاما في التجارة والمهن الأخرى في المدينة (سيطروا

(٥) métèques

علي النشاط التجاري في القرن الرابع قبل الميلاد) وكذلك في الحياة الأدبية. وقد تعدي دورهم هذا نسبتهم العددية في مجموع السكان. وفي النهاية يرتكز هذا الهرم الاجتماعي علي **العبيد**، اذ عليهم يقوم الانتاج الزراعي والصناعي ونشاط التعدين والأشغال العامة للدولة. وهم يقومون بالأعمال المنزلية وبخدمة المحاربين في وقت الحرب. هذا الدور هو الذي يفسر كيف أن تجارة العبيد أصبحت احدي النشاطات الاقتصادية المربحة. ومن هنا صح القول بأن **المجتمع الاغريقي** (وخاصة في القرن الخامس ق. م.) **مجتمع قائم علي العبودية**، وذلك رغم أن بعض المؤرخين، في حرصهم علي تقديم المجتمع الاغريقي القديم في صورة وردية، يقللون من أهمية العبودية كأساس لهذا المجتمع[٦].

هذا التنظيم لعملية الانتاج القائم علي عمل العبيد ينطوي في ثناياه علي حدوده، أي حدود امكانياته في التطور، كتنظيم يجرد المنتجين المباشرين (العبيد) من كل دافع الي زيادة وتحسين **الجهد اللازم لاستغلال وسائل الانتاج المستحدثة (عن طريق الاكتشاف أو النقل) استغلالا يمكن من زيادة انتاجية العمل علي نحو يمكنها من الاستجابة لحاجات المجتمع** (وخاصة الطبقة المالكة) المتزايدة. بل علي العكس يتجه ميلهم الي تحطيم وسائل الانتاج كرد فعل لما يخضعون له من استغلال وقهر.

في هذا المجتمع وجد **الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة**، اذ ندر أن نوقشت المشكلات الاقتصادية بوصفها هذه. بل دارت الأفكار المتعلقة بها - شأن كل الفكر الأغريقي - حول المشكلات الملموسة لحياة الانسان. وقد كانت هذه المشكلات الأخيرة تجد مركزها في فكرة دولة المدينة "Polis". **من هنا كان الفكر الاقتصادي بكليته في خدمة**

---

(٦) ارتكاز الانتاج علي عمل العبيد (وكونهم بالتالي أساس الهرم الاجتماعي) هو الذي يفسر تبرير أرسطو للعبودية كتنظيم اجتماعي. وهو يقيم هذا التبرير علي حجة اقتصادية حين يقول «البعض يعتبر أن سلطة السيد لا تستند علي اساس طبيعي ويدعي أن الطبيعة قد خلقتنا كلنا أحرارا وأن العبودية لم يوجدها الا قانون الأقوي وأنها في ذاتها، وباعتبارها بمجرد أثر للعنف، غير عادلة. من وجهة النظر الاقتصادية، ألاحظ أنه من غير الممكن أن نعيش عيشة مرضية، أو حتي بمجرد أن نعيش دون ما هو ضروري.. وبما أنه لا يمكن تحقيق الهدف المحدد لأي نشاط دون أدوات، فان الاقتصاد يحتاج الي الأدوات لتحقيق أهدافه. ويوجد نوعان من الأدوات. أدوات جامدة وأدوات حية. فبالنسبة للملاحة تمثل الدفة الأداة الجامدة والقبطان الأداة الحية. ويمثل العامل في كل أنواع المهن نوعا من الأداة. ومال معين هو في الواقع أداة وجود. ومجموع الممتلكات هي أدوات مجتمعة. والعبد من بينها يتمثل في أداة حية مملوكة تفوق كل الأدوات الأخري. فلو كان في استطاعة كل اداة أن تنفذ من نفسها ارادة أو فكر السيد... لما احتاج المهندس الي العمال ولا السيد الي العبد». كما أن أرسطو يضيف في تبرير العبودية حجة فلسفية: «كل من ليس لديه ما يقدمه لنا خير من استعمال جسمه وأعضائه مدان بواسطة الطبيعة للعبودية. وخير له أن يخدمنا من أن يترك لنفسه. وفي كلمة، كل من ليس عنده من الروح والوسائل ما يمكنه من عدم الاعتماد علي الغير هو بطبيعته عبد. وهو من هؤلاء الذين لا يملكون الا الغريزة، أي الذين يشعرون جيدا بالعقل لدي الآخرين، ولكنهم لا يستعملونه أنفسهم». السياسة، الكتاب الأول، الباب الأول.

السياسة بالمعني الواسع للكلمة(٧) .

في اطار الفكر الاغريقي ينفرد **أرسطو طاليس** بمقدرة فائقة علي التغلغل في تحليل الظواهر الاقتصادية . وهو يري « الوقائع الاقتصادية والعلاقات التي توجد بينها في ضوء ايديولوجية رجل يعيش ويكتب لطبقة مترفة (لا تعمل) ومثقفة . لطبقة تحتقر العمل والتجارة وتحب الفلاحين الذين يغذونها وتكره مقرضي النقود الذين يستغلونها »(٨) .

ويرتكز التحليل الاقتصادي لأرسطو مباشرة علي **الحاجات واشباعها** . والأموال (أي المنتجات) هي التي تحقق هذا الاشباع . وطرق الحصول علي الأموال هي الزراعة وتربية المواشي والصيد بمختلف أنواعه وحتي قطع الطريق (الذي يعتبره نوعا من الصيد) وكذلك الصناعة واستخراج المعادن . هذه كلها تعتبر من قبيل الطرق الطبيعية لاكتساب الأموال(٩) . الي جانبها توجد التجارة ، وهي ليست بالنسبة لارسطو من قبيل النشاط الطبيعي (ومن ثم وجبت ادانتها)(١٠) .

فيما يتعلق بوحدة القيام بهذه النشاطات (الوحدة الانتاجية) ينطلق أرسطو من الوحدات العائلية التي تكتفي ذاتيا . أي تقوم بالانتاج اللازم لاشباع حاجاتها (الانتاج الطبيعي)(١١) . ثم يقدم تقسيم العمل كأساس للمبادلة العينية . المقايضة(١٢) . ثم المبادلة

---

(٧) Platon, The Republic (H.D.P. Lee), The Penguin Classics London. 1959 — Aristote, La Politique, traduit par J. Tricot. Libraries Philosophique, J. Vrin, Paris, 1962, Les Economiques même traducteur et même maison d'édition. 1958; Ethique de nicomaque, traduit par J. Voilquin, Garnier, Flammanion, Paris 1963 — A. Wolf, A Philisophic and Scientific Retrospect, in An Outline of Modern Knowledge, op. cit., p. 9 & sqq — B. Russell, History of Western Philosophy, 10th edition, Allen & Unwin, London, 1967, Book one, Part 2.

(٨) شومبيتر . تاريخ التحليل الاقتصادي . ص ٦٠ .

(٩) أرسطو . السياسة ، الجزء الأول . الكتاب الأول . الفصل الثامن . ص ٥٠-٥٥ . أنظر كذلك Les Economiques ص ٢٠ .

(١٠) أرسطو . السياسة . المرجع السابق . ص ٥٥ و ٦٥ حيث يقول : « ان التجارة ليس فيها شيء طبيعي . فهي نتيجة المبادلة » . ادانة النشاط التجاري هذه يمكن لنا فهمها اذا ما تذكرنا أولا أن النشاط التجاري كان يمارسه أساسا الأجانب الذين لا يتمتعون بصفة المواطن . وأنه كان يرتكز علي رأس مال المقرضين . و اذا ما تذكرنا ثانيا أن أرسطو كان يعيش ويكتب للطبقة الارستقراطية التي تكره التاجر مقرض النقود لأنه يستغلها .

(١١) المرجع السابق . ص ٥٧ .

(١٢) لم تظهر عملية مبادلة السلع في داخل الجماعات البدائية . وانما ظهرت علي حدود هذه الجماعات . عندما تلتقي من نقاط التقاء مع جماعات أخري . أي أن المبادلة بدأت بين الجماعات البدائية (التي تختلف الظروف الطبيعية التي تقوم في ظلها بالنشاط الانتاجي) وليس في داخل الجماعة نفسها . هنا بدأت المقايضة التي سرعان ما تحقق آثارا في داخل الجماعة نفسها وتؤدي الي تفككها . وفقا لأرسطو . « كان كل أفراد الجماعة البدائية يملكون كل الأشياء ملكية شائعة (ومن ثم لا مبادلة . م.د.) . فاذا ما انقسموا لعائلات متميزة احتفظوا بالملكية الشائعة لعديد من الأموال وقسموا بتقسيم الأموال الأخري التي تكون وفقا للحاجة محلا للمبادلة بينها » . السياسة . ص ٥٧ .

النقدية . أي تبادل السلع بوساطة النقود[١٣] .

فذا ما تعلق الأمر بانتاج المبادلة النقدية ، بانتاج السلع التي تتبادل في السوق . لوحظ أن هذه السلع في السوق **بأثمان** يتعين تفسيرها والتعرف علي تحديدها . **في هذا المجال يحدثنا أرسطو عن قيمة السلع**[١٤] **(والقيمة هي خصيصة اجتماعية تجعل السلعة محلا للمبادلة م.د.** [١٥]. وهنا نجده يفرق بين قيمة الاستعمال[١٦] (التي هي خصيصة موضوعية في السلعة تجعلها صالحة لاشباع حاجة معينة . م.د.) وقيمة المبادلة[١٧] (وهي الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها عند المبادلة . رابطة بين قيمتين . م.د.) . ثم هو يقول بفكرتين متضاربتين . مؤدي الفكرة الأولي أن قيمة المبادلة تشتق بطريقة أو بأخري من قيمة الاستعمال . يضاف الي ذلك «أنه من الضروري أن نجد مقياسا مشتركا» بين الأشياء المتبادلة . «وهذا المقياس المشترك هو بالضبط احتياج أحدنا الي الآخر . وهو ما يبقي علي وجود الحياة الاجتماعية[١٨] . وفقا للفكرة الأخري التي نجدها عند أرسطو يتم تصور تبادل

---

(١٣) أرسطو . السياسة . ص ٥٧ . هنا وتجدر الملاحظة أن الأبواب الخمسة الأولي من كتاب آدم سميث الذي يظهر في بعد في القرن الثامن عشر الميلادي (في انجلترا) تمثل تطويرا لهذا الخط في الاستدلال العقلي . هذا ومن المفيد من الآن أن نتصور العناصر التي تتكون منها كل معاملة نقدية . ولنتمثل في بيع منزل : هناك أولا متبادلان (البائع والمشتري) تقوم بينهما علاقة اجتماعية بمقتضاها يتخلي البائع للمشتري عن كمية من السلعة (المنزل في هذه الحالة) . أو ما يسمي بتدفق عيني real flow: flux rèel . في مقابل ذلك يتخلي المشتري للبائع عن كمية من النقود (عدد من وحدات النقود) . أو ما يسمي بتدفق نقدي monetary flow: flux monétaire . العلاقة بين مقدار التدفق العيني (وحدة واحدة في مثلنا هذا . المنزل) وبين مقدار التدفق النقدي وليكن ٣٠٠٠ جنيه . تدل علي ثمن الوحدة من السلعة محل التبادل . ثلاثة آلاف جنيه في مثلنا هذا .

(١٤) بما أن الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي هو اشباع الحاجات فان المنتجات التي تنتج عن هذا النشاط تتمتع دائما بقيمة في الاستعمال . أي بصلاحية لاشباع حاجة معينة . فهي منتجات نافعة . هذه الصلاحية ترد الي الخصائص الطبيعية للمواد التي تدخل في انتاج الناتج والي خصائص العمل الفردي الملموس الذي قام بانتاجه . هذه الخصائص مجتمعة تجعل الناتج صالحا لاشباع حاجة معينة دون غيرها من الحاجات (فالقلم الرصاص مثلا يصلح للاستعمال في الكتابة لأنه يصنع من مادة من طبيعتها أن تترك أثرا علي الورق ولأنه أنتج بنوع من العمل له من الخصائص (الخبرة والمعرفة الفنيتين) ما يعطيه الشكل الذي يجعله ملائما للامساك به بقصد الكتابة) . وتمثل المنتجات قيمة استعمال في ظل كل أشكال الانتاج : الانتاج الطبيعي وانتاج المبادلة . ولكن منذ أن يبدأ انتاج المبادلة تصبح المنتجات سلعا . اذ تبدأ في أن يكون لها . الي جانب قيمة الاستعمال . قيمة . أي قابلية لأن تكون محلا لعلاقة مبادلة بين أفراد المجتمع . في هذا المجال تكون قيمة الاستعمال شرط القيمة : اذ لكي يمكن للسلعة أن تكون محلا للمبادلة لا بد أن تمثل قيمة استعمال اجتماعية . أن تكون نافعة اجتماعيا . أي أن تكون نافعة للآخرين . في اقتصاد المبادلة تكون السلعة في ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة . ولكن أحدهما نقيض الآخر . أو ان شئت نفيا للآخر : ان أنت استعملت السلعة كقيمة استعمال (في استهلاكك الخاص . كما اذا استخدمت الفحم في التدفئة المنزلية أو في الانتاج باستخدامه في توليد الطاقة الانتاجية في مصنع) فانك تكون قد استبعدت امكانية استخدامها كقيمة . أي أن تقوم بدور في التبادل . من [illegible]

(١٥) م.د. ترمز لاسم المؤلف أي محمد دويدار .

(١٦) use-value: valeur d'usage

(١٧) exchange-value: valeur d'échange

(١٨) الأخلاق . ص ١٣٤ .

السلع كتبادل بين الأعمال . فلكي تقوم علاقة مبادلة بين المهندس المعماري وصانع الأحذية « يتعين أن يحصل المهندس من صانع الأحذية على عمله . وأن يعطيه عمله كمقابل »[١٩] . أيا ما كان فكر أرسطو بالنسبة لمصدر القيمة فمن الواضح أنه اكتشف في قيمة المبادلة (كتعبير عن قيمة السلع . م.د.) علاقة تساوي . ولكنه لم يتعد ذلك الى الكشف عن حقيقة هذا التساوي[٢٠] .

تلك هي الحدود التي لا يتخطاها أرسطو في مجال القيمة والثمن . فلا نوجد عنده نظرية للثمن (الذي هو التعبير النقدي عن قيمة المبادلة م.د.)[٢١] . ومع ذلك فهو يتعرض لحالة الاحتكار الذي يعتبره وضعا من أوضاع السوق يسيطر فيه بائع واحد للسلعة[٢٢] .

أما فيما يخص **النقود** فهي بالنسبة لأرسطو وسيط في المبادلة[٢٣] يوفر علينا مضايقات المقايضة . أي المبادلة العينية . ولكن لكي تقوم بوظيفتها كوسيط في المبادلة يتعين أن يكون للنقود خصيصة السلعة . أي أن تكون ناتجا له قيمة استعمال وقيمة مستقلة عن وظيفته النقدية ويمكن مقارنتها بغيرها من القيم (فالفضة مثلا قبل أن تكون نقودا هي سلعة لها قيمة استعمال . اذ يمكن استعمالها في صناعة الأواني والمجوهرات والأسنان الصناعية . ولها قيمة تستقل عن وظيفتها النقدية) . ويضيف أرسطو باختصار أن بعض السلع . كالمعادن . أكثر صلاحية من غيرها للقيام بدور الوسيط في المبادلة . بالاضافة الى هذه الوظيفة يعترف أرسطو للنقود بوظيفتين أخريين[٢٤] . وظيفتها كمقياس للقيم[٢٥] ، اذ يعبر عن قيمة مبادلة كل سلعة بعدد من وحدات النقود . وعليه يمكن للنقود التعبير عن ثمن أية سلعة . ووظيفتها

---

(١٩) نفس المرجع . ص ١٣٣ . أنظر كذلك H. Denis . تاريخ الفكر . ص ٥٣ .

(٢٠) اذا كان أرسطو قد اكتشف في قيمة المبادلة (وهي شكل القيمة) علاقة تساوي ولم يكتشف حقيقة هذه العلاقة فان ذلك يعني أنه لم يستطع التوصل الى أن شكل قيم السلع (أي قيمة المبادلة) انما يعبر عن كل أنواع العمل كمكافيء للعمل الانساني . وبالتالي كأنواع في العمل ذا نفس الاستحقاق . يفسر ذلك بأن المجتمع الأغريقي . الذي عاش فيه أرسطو . كان مجتمعا عبوديا يرتكز على عدم المساواة بين الرجال وبين قوة عملهم . واذا تمثل سر التعبير عن القيمة في أن كل أنواع العمل متساوية ومتساوية لأنها ترد في النهاية الى العمل الانساني بصفة عامة . فان هذا السر لا يمكن اكتشافه قبل أن تسيطر فكرة المساواة بين أفراد المجتمع على عقول الناس . الأمر الذي لا يتحقق الا في مجتمع يتطور فيه الجزء الأغلب من نتاج العمل في شكل سلع (أي منتجات معدة للسوق) وتصبح فيه بالتالي العلاقة بين الأفراد ومالكي السلع هي العلاقة الاجتماعية السائدة . وهذا لا يتحقق تاريخيا الا في المجتمع الرأسمالي .

(٢١) وان شئنا أن نكون أكثر دقة قلنا أن الثمن هو (الشكل المتحول للقيمة . أي قيمة المبادلة) حيث تظهر قيمة مبادلة السلع في عملية التداول .

(٢٢) أرسطو . السياسة . ص ٧٠ .

(٢٣) means of exchange: intérmediaire d'échange

(٢٤) أرسطو . السياسة . ص ٥ . والأخلاق . ص ١٣٢-١٣٦ .

(٢٥) measure of value: mesure de la valeur

كمخزن للقيم[٢٦]

أخيرا يتعرض أرسطو **لمشكلة الفائدة**[٢٧] (وهو ما يحصل عليه مقرض النقود زيادة على المبلغ الذي يقرضه ، م.د.) . وهو يقبلها كواقع عملي . ولكنه يدين كل قرض بفائدة ويعتبره من قبيل الربا ، وذلك لان «النقود لا تلد»[٢٨] . غير أن أرسطو لا يطرح على نفسه السؤال الآتي : لماذا رغم ذلك تدفع الفائدة في واقع الحياة الاجتماعية ؟ عدم طرحه لهذا السؤال ومن ثم عدم الاجابة عليه يدفعنا الي القول بأنه لا يوجد نظرية في الفائدة في فكر أرسطو[٢٩] . ونلاحظ كذلك على هذا الفكر أنه يخلو من **نظرية في التوزيع**[٣٠] . أي نظرية تشرح الكيفية التي يتم بها توزيع الناتج الاجتماعي (أي مجموع ما ينتجه المجتمع في فترة انتاجية معينة) بين مختلف أفراد (أو طبقات) المجتمع . أو إن شئت نظرة تشرح الكيفية التي يتحدد بها نصيب كل طبقة اجتماعية في نتيجة عملية الانتاج .

---

(٢٦) stock of value: stock de valeur يتعين على كل مجتمع أن يحتفظ بكمية من المخزون أو الاحتياطي تستخدم في اشباع الحاجات في حالة ما اذا تعرض المجتمع لكارثة تمنعه من الانتاج أو تقضي على ما أنتجه : كارثة طبيعية كفيضان أو عدم نزول الأمطار ، أو كارثة اجتماعية كحرب أو حرب أهلية . كما تخصص كمية من هذا المخزون لمواجهة حاجة المجتمع الي زيادة انتاجه في المستقبل ، وذلك عن طريق استخدامها في بناء طاقة انتاجية جديدة (بناء خزان لتخزين مياه الري ، أو رصف طريق أو بناء مصنع الي غير ذلك) . تكوين هذا الاحتياطي يمثل الوظيفة الأساسية للفائض الانتاج الاجتماعي . في المجتمعات التي تنتج أساسا قيم استعمال (أي حيث يسود الانتاج الطبيعي) يتكون هذا الاحتياطي من منتجات يقوم المجتمع بتخزينها . أما في المجتمعات التي تقوم بانتاج المبادلة ، والمبادلة النقدية ، على نطاق واسع . تأخذ القيم المخزونة شكلا نقديا . وتخول كمية معينة من النقود لمن يحوزها أن يحصل على مقابل لها من السلع العينية . أي من القيم المخزونة .

هذا وتبقى للنقود وظيفة رابعة (لم يتكلم عنها أرسطو) ، منبثقة في الواقع من وظيفتها كوسيط في التبادل ، وهي وظيفتها كوسيلة الدفع العام ، كوسيلة تستخدم في تسوية المدفوعات ، الديون ، أثمان السلع والخدمات ، كلها تسوى عن طريق النقود .

وسنرى فيما بعد أن النقود تزود راس المال بشكل من الأشكال التي يأخذها في عملية التداول (وخاصة في الاقتصاد الرأسمالي) .

(٢٧) interest: intérêt

(٢٨) «أشد ما يكره بحق هو ما يجري في العمل من أقراض بفائدة . وذلك لأن الكسب المتحقق منه انما يأتي من النقود نفسها ، وهو ما لم يعد يتفق مع الغرض الذي خلقت من أجله . فالنقود قد خلقت لتستخدم في المبادلة . بينما تؤدي الفائدة الي تكاثر في كمية النقود نفسها .. فالفائدة هي نقود ولدتها النقود . وعليه تعتبر هذه الطريقة الأخيرة في اكتساب النقود أكثر ما تكون مخالفة للطبيعة» . أرسطو ، السياسة ، ص ٦٥-٦٦ .

(٢٩) لكي يمكن الكلام عن نظرية في الفائدة يتعين علينا :

- أولا : أن نطرح سؤالين عن «لماذا» و «كيف» : لماذا تدفع الفائدة ؟ وكيف تتحدد ومصيرها عبر الزمن ؟
- ثانيا : أن نعطي اجابة (يمكن التحقق من صحتها) لكل من هذين السؤالين .

(٣٠) theory of income distribution: théorie de la répartition des revenus

٢ - العصور الوسطى الأوروبية :

في القرون من التاسع حتي الخامس عشر الميلادية ساد في أوروبا **التكوين الاجتماعي الاقطاعي**[٣١] . يسمي هكذا كل تكوين اجتماعي يرتكز علي طريقة للانتاج يكون فيها من يزرع الأرض ، وقد كف عن أن يكون عبدا ، خاضعا لكل أنواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته وملكيته الشخصية علي نحو لا يكون معه لا انتاج عمله ولا قدرته علي العمل محلا للمبادلة الحرة ، أي سلعة .

تتميز طريقة الانتاج هذه ، التي بدأت في فرنسا ثم انتشرت في انجلترا وباقي مجتمعات أوروبا :

- بأن العلاقات الاجتماعية للانتاج تدور أساسا حول الأرض التي تصبح البلورة المادية للملكية العقارية . اذ هي ترتكز علي اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي .

- بأن لم يقوموا بالعمل في الانتاج الزراعي حق استعمال الأرض وشغلها . **أما حق ملكيته فهو علي درجات لهرم من السادة حيث يوجد بعضهم فوق بعض . دون أن يكون لأي منهم حقا مطلقا علي الأرض** . وانما ليكون لكل منهم حقا علي ناتج الأرض **وعلي ما يورثه** من هم دونه في هذا السلم الهرمي . وهو حق تحدده التقاليد والعادات .

- كما تتميز ثالثا بأن هذا الأساس الاقتصادي يقابله شبكة من **الروابط الشخصية : جزء** من العاملين (أغلبيتهم ، في الفترات التي سادت فيها هذه الطريقة في الانتاج) **لا يتمتع** بكامل حريته الشخصية ، **فهم ليسوا من العبيد (اذ أشخاصهم لا تملك) ولكنهم أقنان**[٣٢] . مرتبطون بسيدهم في مرحلة أولي وبالأرض التي يستغلونها في مرحلة ثانية . حتي بين السادة يرتبط نظام الملكية بنظام من الواجبات (وعلي الأخص الواجبات الحربية) يتحمل بها كل منهم في مواجهة من هو أعلي منه .

(٣١) استعنا في تقديم هذه الصورة لواقع المجتمع الاقطاعي في أوروبا في هذه الأونة بمراجع الآتية :

E. Perroy (et autres). Histoire Générale des civilisations. Tome III. Le Monyen Age, P.U.F.. 1961. p. 237 – 290 — E. Lipson, The Economic History of England. Vol. I. The Middle Ages. Adam & Charles Black. London. 1945 — H. Heaton, Histoire économique de l'Europe. Des origines à 1750. A. Colin. Paris. 1950. P. 50 et sqq — G.W. Southgate. England Economic History. J. Dent & Sons. London. 1950. Ch. I – IV — C.J. Hayes & F.F. Clark. Medieval and Early Modern Times. Macmillan. New York. 1966. p. 89 & sqq — E.J. Hobsbawm. (ed.) K. Marx. Precapitalist Economic Formations. Lawrence & Wishart. London. 1964 — Ch. Parain et P. Vilar. Féodalité francaise et mode de production féodal, in. Sur le féodalisme. Editions Sociale. Paris. 1971. p. 13. 48.

الواقع لم يبدأ الاقطاع ولم ينته في كل بلدان أوروبا في نفس الوقت . كما أن كل مظاهر قيامه أو انهياره لم تحدث في مختلف بلدان هذه القارة في نفس الوقت ولا بنفس المعدل .

(٣٢) Serfs ويطلق علي النظام نفسه the serfdom; le servage

وكذلك يتميز التنظيم السياسي لهذا المجتمع . فالدولة موجودة وجودا غير متمركز يقوم علي ما يتمتع به ملاك الأرض من ذاتية كبيرة في ممارسة السلطة . فهذه تمارس من شخص في مواجهة الآخر . و « العدالة » يحكم بها السيد الأكبر علي تابعيه من السادة ، ويحكم بها الشريف علي فلاحيه . ومن ثم يرتبط الحصول علي الاستقطاعات الاقتصادية بالجهاز القضائي ـ السياسي أوثق ارتباط .

ونجد طريقة الانتاج هذه جذورها في المجتمع القديم حين بدأ كبار ملاك الأراضي (أفراد الطبقة الأرستقراطية) يقاومون سلطة روما عن طريق الاقامة في ملكياتهم العقارية (villas)(٣٣) وتوسيع هذه الملكيات بالسيطرة على الملكيات الاصغر والمزارع المهجورة . أما من يمكون الوحدات الصغيرة فكانوا أفقر من أن يقاوموا محصل الضريبة الرومانى أو جارهم الغنى أو الغزاة الجرمانيين . ومن ثم بحثوا عن الحماية عند مالك كبير يتخلون له عن أرضهم وعن جزء من حريتهم فتنتقل الملكية اليه وتبقى الارض لهم يستغلونها هم وأبناؤهم فى مقابل التخلى عن جزء من الناتج طالما ظلوا مخلصين للسيد المالك .(٣٤) ثم بدأ كبار ملاك الاراضى يدركون أن هذا النوع الجديد من الاستغلال أكثر أرباحية لهم . إذ يزيد انتاج هؤلاء على انتاج العبيد (الذين لايوجد لديهم أى دافع للانتاج) كما أنهم يتولون اعاشة أنفسهم . فى هذا النظام توجد جذور نظام الاقنان . غير أن هذا لا يعنى ان القن وجد كنتيجة للتحرر الجزئى للعبد وانما يعنى أن فلاحى أوروبا الاحرار (الذين كانوا يقومون بالانتاج استقلالا على ملكياتهم الصغيرة) باخضاعهم أصبح لهم هذا المركز (colonat) الذي وجد في المجتمع العبودي القديم . وهم لم يوجدوا فيه عن طريق الغزو المفاجيء وحده . كما أنه لم يأتيهم عن طريق تطور من جانب واحد ابتداء من مركز تبعية قديم (العبودية أو الـ colonat في العصور القديمة) . وانما نتج عن تقابل عفوي (تحقق تحت الضغوط المتداخلة للوقائع وللفعل البطيء أو العنيف للطبقات المسيطرة) لاتجاهات مراكز شخصية status personnels مختلفة جدا نحو حالة واقعية (حالة القن) تتمثل في النهاية وتدريجيا في مركز قانوني موحد . فالقانون لا يسبق الواقع ، وهو يبلوره ولا يخلقه . وقد تم ذلك في اطار الحياة الجماعية لافراد القرية التي احتفظت بأرض الرعي المشتركة ، بالغابة المشتركة ، بالأرض غير المزروعة المشتركة وبمظاهر أخري لحياتها الجماعية(٣٥) .

---

(٣٣) Ch. Parain, p. 14

(٣٤) سموا هؤلاء بالمستأجرين المقيمين Coloni

(٣٥) وعليه « يتعين الا نعتقد أن تطور مستمرا ومن جانب واحد قد تم من عبودية العصور القديمة الي نظام الاقنان . ومن هذا الأخير الي الحرية . فقد ولد نظام الاقنان (أو تحققت له السيطرة) من الاخضاع التدريجي للفلاح الحر أكثر منه من التخفيف من حالة العبودية . ويتوقف التخفيف من حدة نظام الاقنان هذا واختفاؤه علي الشروط الموضوعية لكل منطقة وعلي حدة الصراع بين الطبقات وما انتهي اليه هذا الصراع . كما أن اختفاء المركز القانوني للاقنان قد يترك خلفه أعباء كثيرة وارتباطات عديدة يتحمل بها الاقنان هي في الواقع من نتاج طريقة الانتاج الاقطاعية » . Ch. Parain, p. 22

ويرتبط صعود طريقة الانتاج هذه بتحول كبير (رغم بطئه) في قوي الانتاج . وهو تحول تم تحت تأثير الهجرات التي شهدتها الفترة السابقة من الشرق (بما فيه الصين) نحو الغرب[٣٦] والتجارة التي لم تنقطع مع مدن البحر الأبيض المتوسط والغزو العربي لجنوب غرب أوروبا . **في اطار فنون الانتاج الزراعي تمثل هذا التحول** في استخدام أحسن للقوة المحركة للمياه الجارية (في تشغيل طواحين القمح ومعاصر الزيتون) الأمر الذي يؤدي الي تحرير الأيدي العاملة المنزلية وامكان استخدامها في أعمال أكثر انتاجية . وكذلك استخدام وسائل جديدة تمكن من استغلال أحسن لقوة الجر الحيوانية . كما شهدت أدوات العمل تحسنا تمثل في احلال أدوات حديدية محل الأدوات الخشبية (مما يزيد من انتاجية العمل الزراعي) . وكثر استخدام المحراث الثقيل ذي العجلات وذي القلاب مما يمكن من اعداد أحسن للتربة . وادخلت محصولات جديدة مثل الشوفان (oats, avoine) الذي يستخدم في غذاء الانسان كما يستخدم في علف المواشي . وخاصة كعلف للخيول يحسن من نوعها ويوسع من تربيتها ، الأمر الذي أدي الي بدء استخدام الخيول (في نهاية القرن الحادي عشر) محل الثيران في الجر . كما حلت الدورة الزراعية الثلاثية (سنة تزرع الارض فيها قمحا ، ثم تزرع شعيرا في السنة التالية ، ثم تترك للراحة في السنة الثالثة)[٣٧] محل الدورة الزراعية الثنائية (سنة زراعة وسنة راحة) .

كل هذا أدي الي **زيادة انتاجية العمل الزراعي** . هذه الزيادة تعني انقاص عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج كمية معينة من الناتج . وهو ما يؤدي الي أن يقل عدد العمال الذين يحتاجهم الشريف للعمل علي أرضه كعبيد أو كعمال سخرة . الأمر الذي يخفف من عبء السخرة التي يتحمل بها الفلاحون ، كما أن زيادة انتاجية العمل الزراعي علي الأرض التي يزرعها الفلاحون لأنفسهم ونقص عدد ساعات عمل السخرة الذي يلزمون بادائه يؤديان الي تحسن ملموس في المستوي الغذائي . وهو ما يدفع السكان نحو الزيادة . هذه العوامل يتعين استبقاؤها في الذهن لفهم التحول الذي أصاب طريقة الانتاج الاقطاعية نفسها .

هذا عن طريقة الانتاج الاقطاعية بصفة عامة . ما هي الصورة التي كانت توجد عليها الوحدة الاقتصادية (والاجتماعية) في ظل هذا التكوين الاجتماعي ؟ اذا كان من اللازم أن نرسم الخطوط العريضة لهذه الوحدة وجب أن نحذر التعميمات البسيطة التي تدفع الي الاعتقاد بأن الوحدات الاقتصادية كانت متشابهة تماما . اذ كانت هناك اختلافات كبيرة بين

(٣٦) J. Bernal. Science in History. Watts. London. 1957. p. 38 & sqq.

(٣٧) نلاحظ أن أرض الوحدة الاقتصادية كانت تقسم وفقا لنظام الحقول المفتوحة الثلاثي three-field system الي ثلاثة حقول كبيرة يزرع كل منها في سنتين متتاليتين قمحا ثم شعيرا ثم يترك خاليا في السنة الثالثة . وعليه تكون أرض الوحدة الاقتصادية في سنة واحدة موزعة ثلاثيا بين زراعة القمح وزراعة الشعير دون زراعة .

الوحدات . ولكنها اختلافات لا تغير من الحقيقة التي مؤداها أن الطابع التنظيمي العام للوحدات الاقتصادية (الاجتماعية) كان اقطاعيا .

كانت الوحدة الاقتصادية (الاجتماعية الريفية تتمثل في « الاقطاعية » أو « الضيعة » manor, manoir . وهي وحدة اقتصادية اجتماعية تقوم علي الانتاج الطبيعي وتهدف ـ علي الأقل في المراحل الأولي ـ الي الاكتفاء الذاتي . والاقطاعية هي مزرعة محصنة تحتوي الأرض المزروعة وأرض الرعي المشتركة وأرض الغابات المشتركة . وهي مكونة في الأغلب من الأحيان من قرية ، أو أكثر في حالات قليلة . يتوسط الاقطاعية قصر الشريف الذي يتملك الأرض ملكية مقيدة بدرجته في السلم الهرمي للملكية الاقطاعية . ويقيم في أكواخ القرية الصغيرة من يقومون بالنشاط الانتاجي . وهم العبيد (وعددهم كان في النقصان مع مرور الوقت) والاقنان (ويمثلون الأغلبية) والفلاحون الأحرار (وهم أقلية محدودة كانت تملك مساحات صغيرة من الأرض) . وعادة ما كانت القرية تضم بعض الحرفيين ، كالحداد والنجار وصانع الأواني ، الي غير أن هذا لا يستبعد قيام عائلة الفلاح ببعض الانتاج الحرفي . بل عادة ما كانت الوحدة العائلية الفلاحية تقوم بالنوعين من النشاط الانتاجي : النشاط الأولي ، من رزاعة ورعي وصيد وخلافه ، بصفة غالبة ، والنشاط الصناعي التحويلي لمنتجات النشاط الأولي ، كطحن الحبوب وعصر الزيوت وحفظ المأكولات ونسج الأقمشة . وكان يوجد بالاقطاعية طاحونة مائية أن وجدت بالقرب من نهر أو طاحونة هوائية إن بعدت عنه . كما كانت تحتوي علي كنيسة ومنزل للقس أن تطابقت الوحدة الاقتصادية مع وحدة التقسيم الكنسي لأرض أوروبا الاقطاعية .

وكانت أرض القرية المزروعة تقسم ـ في مرحلة أولي ـ بين أرض تزرع لحساب الشريف مباشرة demesne, domaine seigneurial وأرض يزرعها الفلاحون لحسابهم في صورة **وحدات انتاجية صغيرة** . هذا الجزء الثاني من الأرض تفلحه عائلات الفلاحين كل يزرع قطعة أرض صغيرة استقلالا ولحسابها . ولكن الأعمال الزراعية الأساسية (وقت الزرع والحصاد) عادة ما تتم جماعيا . عائلة الفلاح كوحدة انتاجية لا تملك الا البسيط المحدود من أدوات العمل . فأهم هذه الأدوات يملكها الشريف سيد الأرض (كالطاحونة ومعاصر الزيوت) . والبعض منها (كالعربات مثلا) تملكه عائلات القرية جماعيا .

في مقابل استغلال هذه القطعة الصغيرة **تلزم عائلة الفلاح** بالعمل طوال بعض أيام الأسبوع (ثلاثة في المتوسط) علي الأرض التي تزرع لحساب سيد الأرض . علي هذا النحو

يقتضي الشريف ريع الأرض التي تستغلها عائلة الفلاح في صورة عمل[٣٨] يسخر له أفراد العائلة. أي أنه يقتضيه بالاكراه المباشر. بالاضافة الى ذلك، كان على الفلاحين - في مواجهة الشريف - التزامات أخرى: يتخلى الفلاح عن جزء من المحصول للشريف، كما يتخلى له عن بعض من الحيوانات التي يقوم بتربيتها الأسماك التي يصيدها. وعلى الفلاح كذلك أن يطحن حبوبه في مطاحن الشريف، ويخبز خبزه في مخبزته ويصنع بيرته في أواني التخمير المملوكة للشريف، وهو، في سبيل ذلك، يعطي الشريف جزءا من المحصول. كل هذه الالتزامات يتحمل بها الفلاح قنا كان أو حرا، الا أنها كانت أكثر ثقلا بالنسبة للاقنان. وعليه يكون وقت عمل المنتج المباشر (عائلة الفلاح) موزعا بين عمل (زراعي في الحقل، وصناعي في المنزل) يبذله خلال عدد من أيام الأسبوع على الأرض التي يزرعها لحسابه بفضله يتوصل الى المنتجات اللازمة لاعاشته وتجديد قدرته على العمل، وعمل بلا مقابل يبذله في مكان آخر، على الأرض التي تزرع لحساب الشريف. وخلال زمن آخر، عدد من أيام الأسبوع، يتبلور في كمية من الناتج يحصل عليها الشريف.

من هذا يتضح أنه وان كانت الاقطاعية - وهي ملكية كبيرة - تمثل الوحدة الاقتصادية (والاجتماعية) الا أن الانتاج يقوم على الوحدة الانتاجية الصغيرة (عائلة الفلاح)، وهي وحدة تختلف عن الوحدة الزراعية الصغيرة التي عاصرت تحلل المجتمع البدائي في مرحلة الانتقال الى المجتمع العبودي (حيث سادت في هذا الأخير وحدة الاستغلال الزراعي الكبير القائمة على عمل العبيد). اذا تتميز الوحدة الصغيرة في ظل الاقطاع بارتفاع نسبي (ومحدود) في مستوى فنون الانتاج. في هذه الوحدة تكاثفت أدوات الانتاج التي ظهرت في نظام وحدات الاستغلال الزراعي الكبير في العصور القديمة (كالطاحونة المائية، المعصرة وغيرها) مع مزايا وحدات الاستغلال الصغيرة حيث يوجد لدى المنتج المباشر (على عكس العبد) الدافع للانتاج والقدرة على اتخاذ المبادرة. نقول تكاثفت أدوات الانتاج تلك مع هذه المزايا لزيادة انتاجية العمل الزراعي. وبما أن أدوات الانتاج هذه (بالاضافة الى ما استحدث من أدوات تحت تأثير الهجرة من الشرق والغزو العربي جنوب غرب أوروبا) تتعدى امكانيات القائمين باستغلال الوحدات الصغيرة فاننا نجدها مجمعة في يد الشريف سيد الأرض على نحو يجعل منه نوعا من المنظم والسيد للعملية الانتاجية ولكل الحياة الاجتماعية. وهو ما يصدق على المرحلة الأولى في سيادة طريقة الانتاج الاقطاعية.

في مرحلة ثانية تؤدي زيادة انتاجية العمل الزراعي[٣٩] الى انقاص عدد ساعات عمل

---

(٣٨) Labour-rend: rente en travail

(٣٩) أنظر ص ٧٢ مما سبق.

السخرة اللازمة لفلاحة الأرض التي تزرع لحساب الشريف . كما تؤدي الي زيادة الانتاج علي الأرض التي يزرعها الفلاحون لحسابهم ، وكذلك ، من خلال زيادة المواد الغذائية ، الي زيادة الانتاج الصناعي المنزلي الذين يقومون به في اطار العائلة . امكانية زراعة الأرض التي تزرع لحساب الشريف بوقت عمل أقل (لو وجد الدافع لذلك من قبل من يبذل الجهد) وزيادة انتاجية العمل الزراعي علي الأرض التي تزرع لحساب الفلاحين يجعلان من الأفضل للشريف أن يتخلي عن كل الأرض المتزرعة لتزرعها عائلات الفلاحين لحسابهم علي أن يحصل هو علي جزء من المحصول (يفوق ما يحصل عليه من سبيل زراعة مساحة من الأرض لحسابه عن طريق تسخير الفلاحين لذلك بعض الوقت) ، أي أنه يحصل علي **ريع الأرض في شكل عيني**(٤٠) . من هنا يظهر الي جانب الريع في شكل عمل الريع العيني الذي ما يلبث أن يصبح الشكل الغالب للريع .

في هذه المرحلة نجد المنتج المباشر (عائلة الفلاح) وفي حيازته كل شروط العمل ، ما عدا الأرض التي تمثل في هذا المجتمع وعاء عملية العمل (وهي بصفتها هذه الشرط الوحيد الذي يواجه المنتج **كملكية منفصلة عنه ، ومستقلة عنه . ومشخصة في الشريف**) . وهو يقوم بالعمل ، كل العمل ، علي الأرض التي يستغلها . ولم يعد يقم بعمل علي أرض الشريف (اذ يقوم الفلاحون بزراعة كل أرض الاقطاعية المزروعة لحسابهم) . هنا يتصرف المنتج في كل وقت عمله ، رغم أن جزءا من وقت العمل هذا يذهب الي الشريف . كل ما في الأمر أنه لم يعد يذهب مباشرة (في صورة عمل سخرة علي الأرض التي كانت مزروعة لحساب الشريف) وانما في صورة غير مباشرة (في صورة جزء من المحصول ، من الناتج العيني ، من ناتج عمل الفلاح علي الأرض التي يزرعها) . هنا كف عمل المنتج لنفسه وعمله للشريف عن أن يكونا منفصلين في الزمان (أربعة أيام من الأسبوع له وثلاثة أيام للشريف) . والمكان (الأرض المزروعة لحسابه . وعلي أرض الشريف) . ولم يعد المنتج بحاجة الي أن يمارس الجزء من العمل الذي يذهب ناتجه للشريف تحت الاشراف والاكراه المباشرين للشريف أو من يمثله . **فالمنتج تسوقه قوة الظروف الاجتماعية بدلا من قوة الاكراه المباشر . يسوقه الالزام القانوني بدلا من السياط . يسوقه لتحمل مسئوليته . ويكف الشريف بالتالي عن أن يلعب دورا في عملية الانتاج . تنظيما أو غير تنظيمي ، ويصبح من الطفيليات الاجتماعية .**

هذا الريع العيني يفترض دوام الاقتصاد الطبيعي (رغم أن مستوي قوي الانتاج يكون قد ارتفع) حيث تتحقق شروط الانتاج وتجدد الانتاج كلية أو في الأغلب منها داخل

---

(٤٠) rent-in-kind: rente en nature

الوحدة الاقتصادية ، الاقطاعية (دون اعتماد علي غيرها من الوحدات . أي دون حاجة الي تبادل مع غيرها من الوحدات ، الي السوق) . وحيث يمتزج النشاط الزراعي بالنشاط الصناعي المنزلي للوحدات الانتاجية (عائلات الفلاحين) في داخل هذه الوحدة الاقتصادية . ويكون الناتج الفائض ، الريع العيني ، في الواقع نتاج هذا المزيج من العمل الزرعي والعمل الصناعي لعائلة الفلاح ، بصرف النظر عما اذا كان الشريف يحصل علي جزء من الريع في صورة منتجات صناعية أو يحصل عليه كلية في صورة منتجات زراعية .

في هذه المرحلة يكون وقت عمل المنتج (عائلة الفلاح) موزعا اذن بين عمل يتوصل به الي انتاج المنتجات اللازمة لاعاشته وتجديد قدرته علي العمل . وعمل فائض يتبلور في كمية من الناتج (الناتج الفائض) يعيش عليها الشريف وغيره ممن لهم في حق ملكية الأرض أو ممن يعيشون بفضل هذا التنظيم الاجتماعي للانتاج دون أن يسهموا في عملية الانتاج (كرجال الدين) ، اي يتبلور في الريع العيني . **الا أنه ليس من الضروري أن يستنفذ الريع كل فائض عمل عائلة الفلاح**) ، اي العمل الذي يزيد علي العمل اللازم لانتاج ما هو ضروري لمعيشة العائلة . اذ بالمقارنة بالحالة التي كان يتخلي فيها المنتج عن الريع في صورة عمل (يقوم به علي الأرض المزروعة لحساب الشريف) نجد لديه الآن امكانية أكبر في كسب جزء من الوقت يستطيع أن ينتج فيه فائضا يعود اليه هو بالاضافة الي الناتج اللازم لمعيشته . **كما أن هذا الشكل للريع (العيني) يتيح الفرصة لظهور فروق في الوضع الاقتصادي للمنتجين الأفراد أو علي الأقل لظهور امكانية هذا التباين (وكذلك امكانية أن يكتسب المنتج وسائل استغلال عمال آخرين بطريقة مباشرة** [٤١] . **الأمر الذي يعني ظهور التميز الاجتماعي بين الفلاحين** .

في مرحلة ثالثة ، مرتبطة بنمو التجارة والمدن وزيادة استخدام سادة الاقطاع للسلع الصناعية ، يظهر الي جانب الريع العيني شكل آخر للريع . يظهر أولا بطريقة متناثرة ثم ما يلبث أن يصبح الشكل الغالب للريع ، ذلك هو **الريع النقدي** [٤٢] . الريع العيني يتحول الي ريع في شكل النقود . هنا يتخلي المنتج للشريف ، ليس عن جزء من الناتج ، وانما عن ثمن هذا الجزء . ولكي يقدم ذلك للشريف يتعين عليه ، مع بقائه منتجا للجزء الأكبر من المنتجات اللازمة لاعاشته هو وعائلته . أن ينتج جزءا من منتجاته في صورة سلع ، أي منتجات معدة للبيع ، للسوق . **الأمر الذي يعني أن طبيعة طريقة الانتاج في مجموعها تبدأ في التحول** ، **وتبدأ الوحدة الاقتصادية (الاقطاعية) بالتالي في ان تفقد استقلالها عن الوحدة الاقتصادية الأخري** . وذلك رغم استمرار هذا النوع من الريع في الارتكاز علي

(٤١) خاصة وأن ميسوري الحال من الاقنان كان يتبعهم اقنان يعملون لحسابهم .

(٤٢) Money rent: rente monétaire

نفس الأساس الذي كان يرتكز عليه الريع العيني . اذ لا يزال المنتج المباشر غير مالك للأرض . وعليه أن يتخلي لسيد الأرض عن بعض وقت عمله يخصص لانتاج فائض يذهب للشريف بعد أن يكون قد تحول في السوق الي نقود . **أما ملكية وسائل الانتاج الأخري (غير الأرض) والمواشي فقد تحولت الي المنتج المباشر أولا في واقع الأمر ثم قانونا في مرحلة تالية . هذه الملكية تصبح اذن شرطا سابقا علي وجود الشكل النقدي للريع .**

ويرتبط تحول الريع العيني الي الريع النقدي بتطور التجارة تطورا معتبرا وكذلك الصناعة الحضرية (أي الصناعة التي تتم في المدن) وانتاج المبادلة بصفة عامة ، ومن ثم تداول النقود . كما أنه يفترض أن يكون للسلع اثمان في السوق وأن تقترب هذه الأثمان من قيمها علي نحو تقريبي (وهو ما لم يكن لازما في ظل الأشكال السابقة للريع . اذ منذ أن يصبح لانتاج المبادلة دور حاسم يتعين أن يحصل كل منتج في المبادلة علي ما يساوي ما يتخلي عنه[٤٣])[٤٤] . ولكننا ما نزال في اطار انتاج المبادلة البسيط .

واضح أن التحول يتم في داخل طريقة الانتاج الاقطاعية نفسها وان كانت تتفاعل معه عوامل أخري كنمو المدن والتجارة . **فالتحول يتم من خلال التناقض بين الفلاحين وسادة الأرض . تناقضا ينعكس في صراع بينهم حول الناتج الفائض** . اذ مع ظهور الريع العيني أصبح أمام المنتج المباشر ، كما رأينا ، امكانية الحصول علي جزء من الناتج الفائض لنفسه . ومن ثم امكانية استخدامه لزيادة الانتاج (في التركيم) . لزيادة هذا الجزء من الفائض بدأ الفلاحون (وخاصة الفئة المتميزة منهم التي أصبحت ترتبط بالسوق علي نحو مباشر) في ممارسة الضغط علي سادة الاقطاع في سبيل تحويل الريع العيني الي ريع نقدي . هذه الضغوط كانت تتبلور في ثورات من الفلاحين في انجلترا يقومون بها بقيادة الأغنياء منهم (مثال ذلك ثورة الفلاحين في انجلترا في ١٥٣١ وحربهم في ألمانيا من ١٥١٤ - ١٥٢٥) . يترتب علي ذلك زيادة الجزء من الناتج الفائض الذي يحتفظ به المنتج المباشر (وخاصة كبار

---

(٤٣) من الوقت الذي يشغل فيه انتاج المبادلة مكانا هاما في حياة المجتمع يصبح من اللازم ان يتحقق التكافؤ في المبادلة . اذا يؤدي الي اختلال التنظيم الاجتماعي للعمل وتحلل المجتمع (الذي يتكون من عدد كبير من الوحدات المنتجة للسلع) . وذلك لأن من يحصل في النهاية علي مقابل لما أنتجه يقل عما أنتجه هو يجد نفسه مدفوعا في النهاية الي ترك المجال الذي ينتج فيه لمجال آخر . مهما كانت أهمية المجال الأول لحياة المجتمع . الأمر الذي يؤدي الي اختلال النشاط الانتاجي للمجتمع .

(٤٤) في التطور التالي يؤدي الريع النقدي الي الريع الذي يدفعه المزارع المستأجر للأرض لمالك الأرض . اذ مع سيادة الريع النقدي تتحول العلاقة القانونية (التي تحكمها العادات والتقاليد) بين السيد واتباعه الحائزين علي الأرض لزراعتها الي علاقة نقدية بحتة يحددها التعاقد الذي يتم وفقا لقواعد القانون الوضعي . وعليه يصبح الحائز القائم بالزراعة مجرد مستأجر للأرض . هذا التحول . الذي هو رهين بما يتم في خارج النشاط الزراعي . يؤدي . من ناحية أولي . الي تمكين الحائز السابق للأرض من أن يدفع لسيد الأرض مقابل تحلله من التزامه بدفع الريع . ومن ثم يتحول الي فلاح مستقل يملك الأرض التي يزرعها ملكية تامة . كما أنه يؤدي . من ناحية ثانية . الي احلال المزارعين الذين يقومون باستغلال الأرض بقصد بيع حاصلاتها في السوق محل الفلاحين القدامي الحائزين للأرض (بشرط أن تسمح بذلك العلاقات العامة الأخري للانتاج) . ونكون بذلك قد دخلنا في التحول نحو الزراعة الرأسمالية .

الفلاحين) . مع هذه الزيادة واتساع امكانية أن يزيد بعض الفلاحين من الأرض المستأجرة تتسع فرص التركيم أمام أغنياء الفلاحين . وعليه تستمر عملية التمييز الاجتماعي في داخل الفلاحين : أغنياء الفلاحين الذين يرتبطون مباشرة بالسوق ويقومون بتركيم رأس المال في الزراعة ، وصغار الفلاحين ، أو أفقرهم ، الذين يجدون أنفسهم في موقف تبعية بالنسبة لأغنيائهم الذين يقومون باستخدامهم في مقابل أجر .

مع هذا الأساس الاقتصادي يتشابك **التركيب العلوي للهرم الاجتماعي في الريف الاقطاعي** . هذا التركيب العلوي يدور حول نوع ملكية الأرض السائدة . فملكية الأرض علي درجات يستتبعها هرم من علاقات التبعية والولاء في قاعدته توجد ، كما رأينا ، علاقة التبعية بين الفلاحين والشريف . ثم توجد ، في بقية الهرم صعودا نحو القمة ، العلاقات بين أفراد الطبقة التي لا تسهم في عملية الانتاج ، طبقة النبلاء . فالشريف بدوره ، لكي يحمي أتباعه ويزيد منهم يجعل من نفسه تابعا لشريف أكثر قوة ونفوذا يتمتع بحمايته (يتحدد هذا النفوذ وتلك القوة بمساحة الأرض التي يسيطر عليها سيطرة مباشرة وعدد الأشراف الذين يحميهم) في مقابل التزامات[٤٥] يتحمل بها الشريف التابع تجاه متبوعه . التزامات تتبلور في النهاية في تخلي الأول للثاني عن جزء من ريع الأرض الآتي من الفلاحين . وهكذا تتابع علاقات التبعية والولاء حتي تصل الي الملك أو الامبراطور . قمة الهرم الاجتماعي ، والمتمتع بسلطة اسمية . وهي علاقات تجعل السلطة موزعة بين أفراد طبقة النبلاء ، الامر الذي يجعل من النظام الاقطاعي نظاما بلا « دولة » ممركزة ، ولد من حالة الفوضي التي خلفها انهيار الامبراطورية الرومانية والغزو الجرماني ، ولكنه يحد من هذه الفوضي وينظمها بما يستلزمه من صور التضامن الاجتماعي والالتزامات والمعتقدات . فالتضامن العائلي يزداد توثقا ، والتضامن الطبقي بين أفراد طبقة النبلاء يقوي بالعادات والمراسيم والجهاز المادي والمعنوي « للفروسية » . ثم يأتي في النهاية الجزاء الديني . فالكنيسة ـ التي تقوم هي الاخري علي تنظيم هرمي في قمته البابا (بسلطته الاسمية) ويجند اطاراته العليا من النبلاء (أخوة أمراء الاقطاع وأبنائهم الصغار) واطاراته الدنيا من الاحرار من الفلاحين ، هذه الكنيسة تمثل جزءا لا يتجزأ من النظام الاقطاعي . اذ كانت تمتلك اقطاعيات كبيرة[٤٦] . وتعمل علي الحد من

---

(٤٥) تتمثل هذه الالتزامات في ريع الأرض لمدة سنة عندما يقطعه الشريف المتبوع اياها . كما أنه يعلن ولاءه للسيد المتبوع ويخدم في جيشه أربعين يوما سنويا علي الأقل (أو يدفع ضريبة درع بدلا عن ذلك) ويقضي بعض الوقت سنويا في بلاط السيد ليسهم في حراسته وفي ابداء المشورة . كما أنه يسهم في فدية السيد اذا ما أسر وفي تجهيز كبري بناته عند زواجها وفي نفقات الاحتفال الذي يقام عندما يصبح أكبر أبنائه فارسا . كما يلتزم كذلك باستضافة السيد المتبوع عندما يمر بأقطاعية التابع ليعيش عليها فترة من الوقت ، وهي استضافة تمثل جزءا لا يتجزأ من دخل السيد المتبوع . ولهذا الأخير أن يطلب من تابعه أن يقدم له هدايا خاصة عند بنائه لقلعة جديدة أو قيامه بحرب ، وخاصة في الحروب الصليبية .

(٤٦) « وفي المراحل الأولي كان الرهبان من طائفة البندكتين les bénédictins يفلحون الأرض بأنفسهم . = ولكنهم سرعان ما حل بهم التعب وأصبحوا أغني من أن يعملوا بأيديهم واستمرأوا التعود بالعادات الاقطاعية في وقت كانت

العنف الذي يثور بين النبلاء بعضهم البعض (الأمر الذي يضعف من تضامنهم الطبقي)، كما تعمل علي الأخص علي الحد من العنف من جانب الفلاحين وتضمن خضوعهم المعنوي كأفراد للطبقة التي تنتج للجميع: تنتج لاعاشة نفسها واعاشة النبلاء بفرسانهم الذين يدافعون عن «الجميع» واعاشة رجال الدين الذين يصلون «للجميع»[(٤٧)].

يتضح من كل هذا أن من طبيعة طريقة الانتاج الاقطاعية أن يتجزأ المجتمع. يتجزأ أفقيا بين اقطاعيات تمثل وحدات اقتصادية شبه مستقلة. بل وتتجزأ الوحدة الاقتصادية الواحدة (الاقطاعية) بين وحدات انتاجية صغيرة (عائلات الفلاحين). ويتجزأ المجتمع رأسيا في شكل سلسلة من علاقات التبعية تجعل من المتعذر- ان لم يكن من المستحيل- أن يكون للمجتمع مركز.

= تقدم لهم قري بأكملها كهدايا. كما أن الحروب الأهلية والغزوات كانت تدفع الفلاحين والحرفيين الي التجمع حول اقطاعيات الكنيسة أو في داخلها. وهكذا تمكن الرهبان من العيش علي عمل الآخرين. كذلك الحال بالنسبة لطائفة أخري من الرهبان les cisterciens. فقد أوصي نظامهم الذي أسس في ١٠٩٢ بحماس كبير بضرورة القيام بالعمل اليدوي. كما حرمت قواعد هذا النظام علي الرهبان قبول الهدايا في شكل قري أو اقنان او طواحين خشية أن يغويهم ذلك بالعيش علي عمل الآخرين. وعليه كان من المتعين علي أعضاء هذه الطائفة أن يقوموا بكل أعمال الزراعة وما يتبعها من نشاط حرفي بأنفسهم. ولكن شيئا فشيئا أصبحت هذه الأعمال تترك لتكون من نصيب فئة من الرهبان (توجد في أدني السلم التنظيمي - م.د.) تقوم بأعمال الخدمة وتشرف علي العمال المستأجرين كما تقوم بالاشراف علي الاقنان والمال الأحرار الذين يفلحون أرض الكنيسة». H. Heaton. المرجع السابق الاشارة اليه ص ٨٤-٨٥.

(٤٧) في اطار هذا التكوين الاجتماعي يمكن، ابتداء من ملكية الأرض، تمييز ثلاث حالات اجتماعية Etat Social; Social Estate سادت الريف الاقطاعي، يحتوي كل منها تنظيما وظيفيا. فهناك أولا رجال الدين the ciergy; le ciegre بما لهم من تنظيم هرمي يفوق تنظيم النبلاء احكاما ويسهل لهم اكتساب الأرض (وقد كان ما تملكه الكنيسة من الأرض يزيد علي تلك التي يملكها النبلاء) والسلطة والهيبة الاجتماعية. كما كانوا أصحاب المعرفة (وهو ما يعطيهم سطوة اضافية). بل أنه مكن الكنيسة من أن تكون سلطة دولية تفوق سلطة الملوك المحليين (في أزهي فتراتها أي تلك التي غطت القرون من التاسع الي الحادي عشر) الا أن قوة رجال الدين كانت تعاني من أن تنظيمهم لم يكن يتضمن اعادة انتاج نفسه، اذ كانت الكنيسة تلجأ الي الفئات الاجتماعية الأخري لتجنيد أفرادها. الأمر الذي يحد من التماسك بينهم. وهناك ثانيا النبلاء the nobility; la noblesse ويمثلون الطبقة الحاكمة بما تحتويه من رجال الحرب، الفرسان. كانوا يعتبرون أنفسهم طبقة لا يحق للآخرين، وخاصة العامة، أن يقتربوا منهم. فبالاضافة الي مركزهم القانوني المتميز كان لهم نمط حياة يختلف عن نمط حياة الآخرين (بالنسبة لمستوي المعيشة، العادات والقواعد الأخلاقية، التعليم، التذوق في الفن والأدب. طريقة اللبس، حتي اللغة التي يتكلمونها في حياتهم اليومية) الا أن العلاقة بين النبلاء كان يغلب عليها طابع التنافس في ظل روابط التبعية التي تربطهم. (وذلك لأنهم كانوا يتقاسمون في الواقع فائض الانتاج الذي يحصلون عليه من الفلاحين). وهناك ثالثا عامة الناس the common people الذين يتمثلون، قبل قيام المدن ونموها، في الفلاحين الذين يعيشون في الاقطاعيات وينظم الكثير من حياتهم وفقا لرغبات سيد الأرض الذي يستطيع أن يلحق بهم ويعيدهم الي الأرض أن غادروها. كما أن للسيد حقوق حتي علي أشخاصهم (كحق قضاء الليلة الأولي مع بنات الفلاحين عند زواجهن) وكانوا أقل الفئات تنظيما وأن كان ذلك لم يمنعهم من الثورة ضد الأسياد (في فرنسا وانجلترا والمانيا وأسبانيا خاصة طوال القرن الرابع عشر). انظر في ذلك:

O.C. Cox, Caste, Class & Race, A Study in Social Dynamics. Monthly Review Press, New York. 1959, p. 121 – 132 —
A. Soboul. Précis d'histoire de la revolution francaise, Editions Sociales, Paris, 1962.

وذلك بالنسبة للمجتمع الفرنسي)

هذا التجزأ وانعدام المركزية كانا من الدرجة بحيث يستحيل معها علي طريقة الانتاج هذه أن تتقدم بسرعة وبفضل قواها الذاتية . ومن ثم مثل التوسع الأفقي ، أي انسحاب طريقة الانتاج هذه لتغطي مساحات جديدة من الأرض لم تكن مزروعة من قبل ، السبيل الوحيد لتوسعها توسعا لا يفقدها خصائصها . وهو توسع استمر ، بدافع من الملاك ورجال والدين في حرصهم علي توسيع ملكياتهم وبدافع من الاقنان في سعيهم الي المساومة في سبيل شروط أفضل علي الأرض الجديدة ، حتي القرن الثالث عشر ، حين انتهي بطريقة الانتاج هذه الي حدودها ، أي الي أقصي ما يمكن أن تعطيه . فروابط الانتاج السائدة لا تسمح باستغلال هذه الملكيات الكبيرة (الاقطاعيات) كوحدات انتاجية كبيرة تزداد عليها انتاجية العمل علي نحو يمكن من اشباع الحاجات المتزايدة خاصة للطبقة المالكة . **وصول طريقة الانتاج هذه الي حدودها في القرن الثالث عشر كان اعلانا لأزمة الاقطاع التي لم يفق منها والتي امتدت حتي القرن الخامس عشر لتصبح أزمة تفككه مع تطور طريقة الانتاج في داخل الزراعة نفسها** ، كما رأينا من قبل ، **وتطور طريقة أخري للانتاج لا ترتكز مباشرة علي الأرض وانما علي الانتاج الصناعي الحضري كانتاج للمبادلة النقدية يجد مركزه في المدينة** .

أدت القرون الأخيرة من انهيار الامبراطورية الرومانية وكذلك الغزو البربري الي القضاء علي كثير من قوي الانتاج : تدهور النشاط الزراعي . تقلص النشاط الصناعي لغياب الأسواق وتوقف التجارة أو اضطرابها . الأمر الذي أدي الي اختفاء المدن وتدهور ما بقي منها . وعليه لم تكن المدينة تلعب في بدء التكوين الاجتماعي الاقطاعي دورا يذكر . اذ كان وجودها علي هامش مجتمع يقوم علي الانتاج الزراعي وتكاد تحقق الوحدة الاقتصادية الزراعية لنفسها اكتفاء ذاتيا .

الا أن زيادة انتاجية العمل الزراعي أوجدت ، وخاصة في الاقطاعيات الغنية ، فائضا من المنتجات الزراعية يمكن التخلي عنه ، ومن ثم سبيلا الي النشاط التجاري . هذا في الوقت الذي استمرت فيه بعض المدن ، وخاصة في ايطاليا ، في ابقاء علي ساحل البحر الأبيض المتوسط منذ العصور القديمة بنشاطها التجاري الذي لم ينقطع . بل وبدأ هذا النشاط في الازدهار في القرن الحادي عشر مع انحسار سيطرة العرب علي البحر الأبيض (فازدهر اتجار فينيسيا مع الشرق وجنوة وبيزا مع جنوب فرنسا . حيث طرد العرب من سردينا في ١٠١٠ ومن غرب البحر الأبيض في نهاية القرن) . ثم كان انتعاش التجارة في القرن الثاني عشر مع الحروب الصليبية واقامة الملكيات في فلسطين . ويضاف الي ذلك ابتداء قيام المدن حول النشاط التجاري خاصة في شمال أوروبا . هذه المدن الجديدة التي تمثل قيامها في تطور قوي ذات موقع متميز (أما لوجودها علي مفترق طرق برية أو نهرية ،

أو بالقرب من ميناء صالح ، أو بالقرب من كنيسة هامة أو مكان يحج اليه الأفراد) يمكن اعتبارها في الواقع أسواق أصبحت دائمة . ثم كان الاتصال بين مدن ايطاليا ومدن الشمال واقامة الطرق البرية والمائية في غرب أوروبا في القرن الثاني عشر . ورغم ذلك ظل سكان المدن يمثلون أقلية صغيرة لم تتعد في القرون من الثاني عشر حتي الخامس عشر ١٠٪ من مجموع السكان . وكانوا يمثلون ، علي الأقل بالنسبة للمدن الجديدة ، حثالة الريف : أشخاص يعيشون بلا أرض علي هامش المجتمع الزراعي ، ومشردون يعيشون علي الصدقة التي تخرجها الكنيسة ، واقنان يهربون الي المدينة باحثين عن عمل عارض عند تاجر أو حرفي .

والمدينة في مجموعها ما زالت في أحضان الاقطاع وتحت سيطرته السياسية . **وهي تقوم علي النشاط التجاري والصناعة الحرفية التي كان يغلب عليها في البداية طابع الصناعة المنزلية التي تأخذ شكل انتاج المبادلة البسيطة** (وخاصة صناعة المنسوجات الصوفية ، الأدوات المعدنية (بما فيها الأسلحة) ، المنتجات الجلدية ، الخمور) . من الناحية التنظيمية تكاتفت عدة عوامل لتجعل من **نظام الطوائف**[٤٨] الشكل التنظيمي السائد للنشاط التجاري والحرفي . اذ مست الحاجة الي تنظيم جماعي يحمي أهل المدينة من نبلاء الريف ، وكذلك ضرورة تهيئة أماكن للأسواق العامة لا يمكن تهيئتها الا جماعيا . كذلك وجدت ضرورة حماية أفراد الحرفة من منافسة الأقنان الهاربين من الاقطاعيات بعددهم المتزايد والمتجه نحو المدن الناشئة .

فتجار المدينة منظمون في طائفة تضمن احتكار كل تجارة المدينة في يد أعضائها[٤٩] . وتضع قواعد ممارسة التجارة . كما أنها تحمي أعضاء الطائفة وتعطيهم اعانات مالية وتساعدهم وعائلاتهم . وهم وحدهم الذين ينتخبون موظفي المدينة . والمارسون لكل حرفة منظمون في طائفة تقصر ممارسة الحرفة علي أعضائها . كل عضو في الحرفة يباشر النشاط في محل أو ورشة صغيرة تمثل جزء لا يتجزأ من مسكنه ويتم فيها تحويل المادة الأولية ، بفضل

---

(٤٨) Guild system; système de corporations يمكن القول أن نظام الطوائف هذا يجد مصدره التنظيمي التاريخي في نظام الكوليجيا collegia الذي عرفته المدن الرومانية في الفترة السابقة علي انهيار الامبراطورية الرومانية . اذ لما انكمشت الصناعة وزادت البطالة حاول الكثير من الحرفيين ترك المدن والانتقال الي الريف بحثا عن عمل . لمنع ذلك لجأت الحكومة الي انشاء جمعيات بين العمال كانت عضويتها في البداية اختيارية ثم ما لبثت أن أصبحت أجبارية . بل حرم علي أعضائها ترك المهنة والانتقال الي مهنة أخري . وذلك للابقاء علي الصناعة علي ما كانت عليه ولضمان تحصيل الضرائب من العمال ومن تنظيماتهم . ولما حاول الأفراد الاستقالة من عضوية هذه الجمعيات صدر قانون يجعل العضوية ليس فقط اجبارية وانما كذلك وراثية . A. Mazour & J. Peoples, Men and Nation. المرجع السابق الاشارة اليه . ص ١٥٤

(٤٩) فلاحظ للغريب عن المدينة في النشاط التجاري الا اذا دفع مصاريف باهظة ووافق علي ممارسة النشاط في أوقات معينة في السنة وفي اطار منطقة محدودة .

استخدام أدوات انتاج بسيطه مملوكه له ، الي مادة مصنوعة يدويا . ويتم البيع كذلك في هذه الورشة . ويلزم صاحب الورشة ، المعلم[٥٠] أو رب الحرفة ، بمراعاة قواعد الطائفة التي تحدد له نوع مواصفات المادة الأولية التي يستخدمها وطرق الانتاج التي يتبعها وكذلك عدد ساعات العمل والثمن الذي يبيع به ، ومن ثم لا منافسة بين أعضاء الطائفة . كما تحدد له قواعد العمل في داخل الورشة : فبالنسبة للصبيان[٥١] الذين يهدفون الي تعلم الحرفة فانهم يعملون لحساب المعلم لمدة سبع سنوات (تبدأ في سن السابعة أو الثامنة) في مقابل أن يأويه المعلم ويتكفل باعاشته ويعطيه مجموعة من الأدوات ويتعهد بتعليمه الصنعة ، حتي يصبح عاملا حرا أي « عريفا »[٥٢] يستخدمه المعلم بأجر يومي كمساعد له . وقد يصبح هذا العريف ، بعد عدة سنوات ، معلما يدخل الطائفة كعضو .

هذا وقد قام التنافس في داخل المدينة ، في هذه المرحلة ، بين التجار وأرباب الحرف . ولكن مع ازدياد أهمية المنتجات الحرفية في التجارة وتوسع هذه الأخيرة بدأ التجار في السيطرة علي النشاط الصناعي . الأمر الذي لم يمنع بعض التجار من أن يتحولوا الي أرباب صناعة ولا بعض أرباب الحرف من أن يقوموا بالانتاج للسوق مرتبطين به بطريق مباشر (ومن ثم يقومون بدور التاجر) . ابتداء من هؤلاء بدأ الانتاج الصناعي بدوره يعرف مستوي أعلي في تطور قوي الانتاج ويتحول نحو انتاج المبادلة الذي يهدف الي تركيم رأس المال النقدي (وان كان ما يزال في حدود ضيقة) . تطور قوي الانتاج هذا تم بفضل ادخال فنون انتاجية جديدة وأدوات جديدة (نقلها السوريون من شرق البحر الأبيض الي أوربا الغربية ، ونقلها العرب عن طريق أسبانيا ، وكذلك ما وصل الي أوربا عن طريق الاتصال بين قسطنطينية ومدن ايطاليا)[٥٣] . وكذلك تحت تأثير الحروب الصليبية التي أوثقت الاتصال بين الجزء الشرقي من حوض البحر الأبيض (مركز الحضارات القديمة والحضارة العربية) وأوربا الغربية : فقد تم التعرف علي منتجات أدخلت وأقيمت صناعات لانتاجها ، كما زادت انتاجية الصناعات القائمة لادخال فنون جديدة (كادخال الصبغة والألوان الواردة من الشرق في صناعة النسيج) ولاتساع أسواقها (كما كان الحال بالنسبة لصناعة الزجاج في فينيسيا) ولاستجلاب العمال الفنيين من الشرق (كما فعلت فينيسيا عندما احتلت قسطنطينية في مستهل القرن الثالث عشر) ، كما أنشئت مراكز جديدة لصناعة الأسلحة دفعت التخصص في داخل هذه الصناعة[٥٤] . ثم كان كل أثر ذلك علي نمط

(٥٠) the master: le maître.

(٥١) the companions: les compagnons

(٥٢) foreman: contremaître

(٥٣) Heaton ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .

(٥٤) المرجع السابق ، ص ١١٨ .

الاستهلاك (اي علي تشكيلة ونوع السلع الاستهلاكية) في مجتمع أوربا الغربية وخاصة استهلاك النبلاء وسكان المدن .

وهكذا تتطور المدينة ، وقد قامت في احضان الاقطاع ، تطورا يظهر حدود هذا التكوين الاجتماعي . اذ بالتوسع الافقي للاقطاع في الزراعة يكون قد استنفذ امكانياته في زيادة الانتاج استجابة للحاجات المتزايدة وخاصة حاجات طبقة النبلاء في زيادة طلبهم علي السلع الاستهلاكية الصناعية . كما أن هذه الزيادة تنعكس في اثقال كاهل الفلاحين بالاصرار علي زيادة الريع الذين يتخلون عنه لمالكي الأرض . الأمر الذي يدفع ببعضهم الي ترك الأرض (عندما لا تنجح ثوراتهم علي الملاك) ، وهنا سيجد الاقنان في المدينة فرصة لتحررهم من وطاة علاقات الانتاج الاقطاعية . يضاف هذا الي تطور الصراع بين الفلاحين وسادة الاقطاع علي نحو يدفع الي تغيير شكل الريع الذي يتخلي عنه الفلاح المنتج من الريع العيني الي الريع النقدي . وهو ما يعني امكانية تغير علاقات الانتاج لمن يبقي من الفلاحين في النشاط الزراعي .

ومع تطور المدن امتاز سكانها ـ بالنسبة لسكان الريف ـ وأصبح لهم تنظيمهم : في مرحلة أولي يتخلصون من الالتزامات التي يتحمل بها أهل الريف ، ثم يكتسبون من خلال صراعهم مع أمراء الاقطاع ـ وفي أغلب الأحيان بمقابل مالي ـ حق تنظيم مدنهم علي نحو يسهل لهم القيام بنشاطهم الاقتصادي . ويسعون دائما ليكونوا أحرارا ، في أن يتملكوا (ملكية لا يكون لأمير الاقطاع حق مصادرتها) ،وأن يتعاملوا (بالبيع والشراء) ، كما حرصوا علي أن تكون لهم حرية الحركة والتنقل (حتي اصبحت الحرية لصيقة بالمدينة بالتقابل مع علاقة تبعية الاقنان اللصيقة بالريف) ، كما طوروا أنظمة ادارية وقضائية وضريبية تتناسب مع نشاطهم . وأصبح لهم القيام بوظيفة البوليس داخل المدن والدفاع عنها .

وعليه أصبح لسكان المدينة[٥٥] وضعهم المتميز بالنسبة لسكان الريف . هذا الوضع المتميز يستند الي علاقة اقتصادية تمكن المدينة من استغلال الريف من خلال أثمان الاحتكار التي تفرضها المدينة والتي يمكنها من فرضها التنظيم الطائفي للتجارة والصناعة . وكذلك من خلال التدليس التجاري والربا . ويكون من الطبيعي اذن أن ينظر الي سكان الريف علي « انهم وجدوا ليستغلوا »[٥٦] . من هنا يكون **التناقض بين المدينة والريف** . هذا التناقض

---

(٥٥) burgesses: les bourgeois أي سكان الـ bourg . وهي كلمة تعني في اللغة الجرمانية القرية الكبيرة التي تتمتع ببعض خصائص المدينة . ومن هنا جاءت تسمية الطبقة الرأسمالية بالطبقة البرجوازية اذ تجد نواتها التاريخية في سكان مدن المجتمع الاقطاعي .

(٥٦) K. Bücher مشار اليه O.C.Cox المرجع السابق الاشارة اليه . ص ١٣٥ .

يظهر بصفة مباشرة بين سكان المدن وخاصة التجار وعلي الأخص أرباب الحرف وبين من يحصلون علي فائض الانتاج في الزراعة (أي النبلاء ورجال الدين) وبصفة غير مباشرة بين سكان المدينة والفلاحين . ثم يدخل الفلاحون في الصورة بصفة مباشرة ، في مرحلة تالية ، بالقدر الذي يقومون فيه بانتاج جزء من ناتج عملهم في صورة سلع تباع في السوق ليدفع من ثمنها الريع النقدي للأرض أي بقدر قيامهم بانتاج المبادلة . هذا التناقض سيمثل أحد **التناقضات الأساسية طوال فترة الانتقال من التكوين الاجتماعي الاقطاعي الي التكوين الاجتماعي الرأسمالي .**

الا أن ذلك لا يعني أن سكان المدينة كانوا يمثلون طبقة اجتماعية واحدة متجانسة . اذ كان من الممكن أن نميز في داخل مجتمع المدينة بين الفئة العليا من طبقة التجار ، وصغار تجار التجزئة والحرفيين ، والطبقة العاملة . بينما كانت الفئة الأولي تحكم المدينة ، وكان للفئة الثانية في مرحلة تالية حق انتخاب موظفيها ، لم يكن للعمال العاديين «أي نصيب في الحكومة ولا حق استئجار مكان يبيع عليه في السوق . كما لم يكن له حق تملك محل أو ورشة في المدينة»[٥٧] . ولم تكن المدن «ترحب بالاقنان الذين يهيمون اليها من المناطق الريفية الا لأنهم كانوا يزيدون من عدد العمال في المدن . وكان القن يستقبل بفتور ان هو حاول أن يشتري قطعة من الأرض داخل أسوار المدينة»[٥٨] . ومن ثم يقوم التركيب الطبقي لمجتمع المدينة أساسا علي وجود طبقتين . أحدهما (مكونة من كبار التجار وكبار أرباب الحرف الصناعية مع ما بين هؤلاء من تناقض) تملك وتحكم . والأخري لا تملك ولا تحكم وانما تعمل ، هي الطبقة العاملة . يقوم هذا التكوين الطبقي علي **التناقض بين هاتين الطبقتين**[٥٩] . **هذا التناقض يصبح فيما بعد العلامة الديالكتيكية الأساسية في التكوين الاجتماعي الرأسمالي**[٦٠] .

علي هذا النحو نشهد نمو انتاج المبادلة البسيط في أحضان التكوين الاجتماعي الاقطاعي ، في ريفه وفي مدنه . ومع تطور هذا النوع من الانتاج من خلال التناقض بين الطبقة الاقطاعية وطبقة الفلاحين ، من جانب ، وبين طبقة التجار والحرفيين من جانب آخر ، ولد التمييز الاجتماعي في داخل الفلاحين الاكثر انتعاشا المرتبطين مباشرة بالسوق (مع

---

(٥٧) Mrs. J.R. Green. Town Life in the Fifteenth Century. London. 1894. Vol. I. p. 193.
مشار اليه في O.C. COX ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٣٠ ، هامش ٤٣ .

(٥٨) J.W. Thompson. The Middle Ages. New York. 1913, p. 738.
مشار اليه في O.C. COX ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(٥٩) أنظر في هذا المعني كذلك E Lipson ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٣٦٤ وما بعدها .

(٦٠) حتي في داخل الطبقة المالكة رأينا التناقض بين التجار وأرباب الصناعة . وهو تناقض يحل مؤقتا سيطرة التجار علي الصناعة . أنظر E. Lipson ، المرجع السابق ، ص ٤٣٥ .

امكانية تركيمهم لجزء من الفائض) والأفقر من الفلاحين ، وكذلك بين أرباب الحرف المرتبطين مباشرة بالسوق (مع امكانية تركيمهم لجزء من الفائض) والعمال الحرفيين . تلك هي روابط الانتاج الرأسمالية التي تنمو جنينا من خلال أزمة تفكك الاقطاع . (ولكن عملية تفكك هذا النظام وخلق التميز الاجتماعي تستغرق وقتا طويلا ، ولهذا لم تبرز طريقة الانتاج الجديدة كاملة النمو من طريقة الانتاج الاقطاعية ، وانما استطاعت أن تتطور فقط عندما كان انهيار الاقطاع قد وصل الي مرحلة متقدمة ، كما سنري في الفصل التالي) .

اذا كانت طريقة الانتاج هذه تمثل ، في مراحل وجودها المختلفة ، الأساس الاقتصادي للمجتمع الأوربي في العصور الوسطي ، فانها **تجد التعبير الاداري والفكري عنها فيما انتجته الكنيسة ورجال الدين**[٦١] . فقد كان للكنيسة نظام ووحدة عوضا الاتجاهات الفوضوية للنبلاء وزودا العالم المسيحي ، رغم اتساعه وتفتت وجود أمراء الاقطاع ، بأساس مشترك للسلطة . ورغم وجود التنازع بين النبلاء ورجال الدين بالنسبة لقضايا معنية ، لمس كل منهما حاجته الي الآخر في سبيل الابقاء علي هذا النوع من التنظيم الاجتماعي الذي مثلت الكنيسة جزءا لا يتجزأ منه .

والواقع أن الكنيسة لم تبدأ في بناء تنظيم يسيطر علي حياة وأفكار كل سكان العالم المسيحي من الملك ابتداء الي القن انتهاء الا في القرن العاشر عندما اصطلحت نظام الرهبنة[٦٢] . وكان هذا التنظيم ، كما رأينا ، اقطاعيا : فبالاضافة الي أن كبار رجال الدين كانوا من العائلات الاقطاعية كان أصغرهم يفتحون أراضي جديدة لحساب كنائسهم ، ممثلين بذلك رأس الحربة في التوسع الاقطاعي . هذا التنظيم الكنسي احتكر ادارة المجتمع الاقطاعي احتكارا يعطي لفكر العصور الوسطي درجة من الوحدة والتماسك ويضع في نفس الوقت حدودا خطيرة علي مجال هذا الفكر . بمعني آخر هو احتكار يعطي الفكر الكنسي في ذات الوقت اساس قوته (بما يعطيه من تماسك) وجذور ضعفه (بما يضيق من أفقه) .

وقد تمثلت النظرة العامة لهذا الفكر الكنسي ، فيما يتعلق بشئون الانسان ، في أن حياة المجتمع هي حياة في عالم أول . هذه الحياة ليست الا تمهيدا واعدادا لحياة أخري خالدة ،

---

(٦١) استعنا في كتابة هذه الصفحات عن الفكر في المجتمع الاقطاعي ، بالاضافة الي المراجع التي سبق ذكرها في بداية الكلام عن طريقة الانتاج الاقطاعية ، بالمراجع الآتية :

J. B. Bernal, Science in History p. 214 – 221 — B. Russell, History of Western Philosophy, Unwin University Books, London, 1962. p. 422 – 462 — J. Schumpeter.
History of Economic Analysis. p. 107 & sqq. — A. Wolf. A philosophic and Scientific Retrospect, in, Outline of Modern Knowledge, p. 18 – 19 — M. Do Wulf, An Introduction to Scholastic Philosophy, Dover, Inc, New York. 1956. part one.

يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط . دار المعارف بمصر ، ١٩٦٥ .

(٦٢) وهو اصطلاح بدأ في كلني Cluny في بورجونيا La Borgogne بفرنسا

في الجحيم أو في الجنة . ومن ثم كان علي المسيحيين أن ينظروا اليها علي هذا النحو . هذا الموقف الفكري العام للكنيسة من حياة المجتمع لم يمنعها ، علي الصعيد العملي ، من أن تهتم كل الاهتمام بشئون هذه الحياة « الدنيا » أو أن تنشغل بعمق بالابقاء علي النظام الاقطاعي .

وقد تحقق للفكر الكنسي ، بكل تفاصيله ، السيطرة علي الحياة الفكرية في أوروبا في المرحلة الأولي لسيادة طريقة الانتاج الاقطاعية ، مرحلة ساد فيها النشاط الزراعي وعرفت الكنيسة كأكبر مالك للأرض . في مرحلة ثانية ، شهدت قيام المدينة وتطورها ، أدي انشغال الكنيسة باقتصاد ريفي الجوهر الي وضعها ، ابتداء من القرن الثاني عشر ، في موقف تعارض مع مصالح « المجتمع الزمني » للتجار والحرفيين . اذ في هذه المرحلة الثانية ، مرحلة أزمة التكوين الاجتماعي الاقطاعي ، ظهرت ، تحت تأثير الفكر العلمي للعرب[٦٣] ، أفكار جديدة عدتها الكنيسة خروجا عليها . في البداية تمثل رد فعل الكنيسة في محاولات القضاء علي هذا الفكر بالعنف[٦٤] ، ثم بعد ذلك في تغيير لموقفها عن طريق محاولات احتواء بعض الأفكار الجديدة التي تتضمن تغييرا لا يخرج عن اطار التعاليم الأساسية Dogmas [٦٥] ، ثم ما لبثت الكنيسة أن احتاجت . في رد فعلها حفاظا علي وضعها ومكانها في النظام الاقطاعي ، الي تجنيد كل امكانياتها الفكرية ضد الفكر الجديد لمجتمع المدينة . هذا التجنيد وجد قمة بلورته في فكر المدرسين[٦٦] الذي ازدهر في جامعات أوربا الوليدة[٦٧]

(٦٣) بدأ هذا التأثير للفكر العلمي العربي (الذي عرف أوج ازدهاره في القرون التاسع والعاشر والحادي عشر الميلادية) من خلال بعض الأعمال الفكرية القليلة التي انتقلت الي أوروبا في القرن الحادي عشر . ثم بالفيضان من الفكر العربي الذي ساد القرن الثاني عشر عندما ترجمت أهم مؤلفات العرب والاغريق (ومعظم هذه الأخيرة من نسختها العربية) الي اللاتينية . تمت أهم هذه الترجمات في أسبانيا والبعض منها في صقلية . أنظر :

J Bernal, Science History p. 218 – 219.

(٦٤) للقضاء علي كل ما يعد « بدعة في الفكر » قامت الكنيسة بحروب صليبية . مثال ذلك الحرب الصليبية التي شنتها ضد « الالبيين » Albigenses: Albigeois (cathares) وهم أفراد طائفة دينية نشأت في جنوب فرنسا حول مدينة البي Albi . وقد قامت الحرب ضدهم بأمر أصدره البابا أنوسنت الثالث Innoncent III في ١٢٠٩ واستمرت حتي ١٢٢٩ (وانتهت بهزيمتهم) . كما أقامت الكنيسة نظام محاكم التفتيش Inquisition (التي احتفظت باجراءاتها الداخلية في سرية لا يمكن اختراقها) . هذه المحاكم . التي وضع أسسها المجلس الكنسي في فيرونا Vérone في ١١٨٣ ، كانت تتولي البحث عن أهل البدعة ومعاقبتهم بل وافنائهم . وفي عام ١٢٣٣ أنشأ البابا جريجوار التاسع Gregoire IX محكمة خاصة أوكلت الي الرهبان الدومينكان محاربة انتشار « البدعة الالبية » . ثم ما لبثت أعمال هذه المحاكم أن انتشرت لتغطي كل العالم المسيحي الأوروبي . ولتسود المسرح الفكري خاصة في ايطاليا (حيث المدن أكثر تطورا من أي مكان آخر في أوروبا) وفي أسبانيا (حيث أثر الفكر العلمي العربي والاغريقي أكبر ما يكون) في القرن الثالث عشر . (ولم يبلغ هذا النظام في فرنسا الا في ١٨٠٨ . ثم أعيد في الفترة من ١٨١٤ ـ ١٨٣٤) .

(٦٥) كما هو الحال بالنسبة لأفكار سان فرنسوا داسيز (الذي ولد في اسيز في اقليم أومبريا بايطاليا . ١١٨٢ ـ ١٢٢٦) . التي كانت تعكس ثورة الفئة الأفقر من رجال المدينة ضد التكالب علي الحياة الدنيا والثروات الزائدة عن الحد . وقد أسس سان فرنسوا داسيز طائفة الرهبان الفرنسيسكان التي أبدت عداء للنظام الفكري الأرسطو طاليسي وذلك الخاص بالرهبان الدومينكان .

(٦٦) The Scholastics; Les Scolastiques

(٦٧) نشأت هذه الجامعات أولا في باريس (التي اكتسبت اعترافا بوجودها في ١١٦٠) . ثم في بولونيا . واكسفورد =(التي بدأت كفرع لجامعة باريس في ١١٦٧) وكمبردج في ١٢٠٩ . ثم في مدن أوروبية أخري . بتحول بعض المدارس

(وهي جامعات كانت تقوم أساسا علي تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين) وعلي الأخص فكر سان توماس الاكويني[٦٨] . ومن هنا كان تعاطفهم الغريزي مع أرسطو طاليس ، ذلك المدافع الكبير عن « النظام The Order » .

ويتمثل **جوهر فكر المدرسين** في محاولة التوفيق بين الدين والفلسفة ، أي بين الايمان والعقل أو بين الوحي ومحاولات تفسير الكون عن طريق نور العقل البشري . وهي محاولة تكمل في الواقع الصورة التي بدأها العصر القديم واستمرت في الفكر الاسلامي طوال القرون من التاسع حتي الحادي عشر[٦٩] ، وتقوم علي استخدام الجانب الاستنباطي من منهج أرسطو (والاستعانة كذلك ببعض حججه) في معالجة أوضاع المجتمع الاقطاعي . هذا الفكر الذي يغلب عليه الطابع اللاهوتي مكن الكنيسة من أن تستمر في الضغط علي الفكر الجديد لمجتمع المدينة طوال ثلاثة قرون أخري .

وفي أحضان هذا الفكر اللاهوتي ولد بعض **الفكر الاقتصادي** . وقد دار هذا الفكر حتي القرن الرابع عشر حول فكرتين أساسيتين . :

- فكرة أولي ، أقل في الأهمية ولكننا نعرضها أولا لننتهي منها . تدور حول ادانة **الفائدة**

= الكاثوليكية التي كبر عدد روادها وازدادت أهميتها . هذه الجامعات . التي استفادت في تنظيمها من تجربة مدارس الاغريق القديمة والمدرسة العربية . كانت تعطي تعليما يجد مركزه في الدراسات اللاهوتية ولكنه يؤسس عل علي تدريس محدود لما يسمي « بالفنون الحرة السبعة » . الثلاثي المكون من مواد قواعد اللغة والخطابة والمنطق . والرباعي المكون من الحساب والهندسة والفلك والموسيقي (وكان يتم تدريسها علي أساسا زمني وعلمي . مقتفين في ذلك أثر الجامعات الاسلامية) . علي هذا الاساس يتم تدريس الفلسفة للوصول أخيرا الي محور الدراسة أي اللاهوت . وقد أهتمت بعض الجامعات بالطب والقانون . واشتركت كل الجامعات في غياب دراسة التاريخ والآداب منها . وكان منهج التدريس في هذه الجامعات يتمثل أساسا في المحاضرات والمناقشات العلمية تحت اشراف أستاذ نظرا لقلة الكتب . هذه الجامعات مثلت في البدء بؤرة الحياة الفكرية الأوروبية . ثم أصبحت . باستثناء القليل منها . معاقل الحفاظ علي الافكار المستقرة وعائقا لكل تقدم ثقافي .

(٦٨) نشأ St. Thomas Aquinas: St. Thomas D'aquin (١٢٢٥ أو ١٢٢٧ - ١٢٧٤) في روكاسيكا Roccasecca بالقرب من مدينة نابولي بايطاليا في عائلة من الفرسان . وقد درس في مونت كازينو . ثم دخل في طائفة الرهبان الدومنيكان التي لم يكن قد مر طويلا علي انشائها . ثم هو يتلقي تكوينه الأولي في اطار هذه الطائفة في نابولي ليرحل بعد ذلك الي باريس ثم الي كولونيا حيث يوجد الفيلسوف والمفكر اللاهوتي الدومنيكي البيرلوجراند Albert Le Grand (١١٩٣ - ١٣٨٠) ليتتلمذ عليه . ويحقق سان توماس تقدما كبيرا في الدراسة اللاهوتية علي يد أستاذه . تقدما يخول له الحصول علي درجة الأستاذية من جامعة باريس وأهم مؤلفاته هي Summa Theologiac. Summa contra Gentiles وقد سادت أفكاره في الفكر الكنسي ليصبح نظامه الفلسفي أساسا لكل تعليم ديني كاثوليكي . وهو ما تأكد (من الناحية الشكلية) بأمر اصدره البابا ليو الثالث عشر في ١٨٧٩ Leo XIII .

(٦٩) الواقع أن فكر المدرسين . وعلي الأخص فكر سان توماس الاكويني . انما يمثل استمرارا للنقاش الذي دار بين الغزالي (١٠٥٨ - ١١١١) الذي حاول أن يعلن من عدم جدوي محاولة التوفيق بين القرآن والفلسفة . وابن رشد Averros (١١٢٦ - ١١٩٨) الذي جادل في ذلك . وعليه لا يكون تصوير المجتمع المراد بناؤه في مصر حاليا . في سبعينات القرن العشرين . علي أنه مجتمع الايمان والعلم الا انعكاسا لاتجاه ما زال يعيش الصراعات الفكرية للقرنين الحادي عشر والثاني عشر .

علي اسس تشبه تلك التي قدمها أرسطو .

ـ **أما الفكرة الثانية ، وهي الأهم فهي فكرة الثمن العادل**[٧٠] . مؤدي هذه الفكرة أنه يوجد لكل سلعة ثمن عادل يرتكز أساسا علي نفقة الانتاج . ابتداء من نفقة الانتاج هذه يستطيع البائع أن يحقق ربحا معقولا يسمح له بالحياة (هو ومن يعولهم) وفقا لمستوي المعيشة الذي يتمتع به أفراد طبقته . وتكون كل محاولة لتحقيق كسب أكبر مخالفة لقواعد الأخلاق المسيحية . هنا يسعي الفكر الي تحديد الثمن « العادل » وليس الي تفسير « الثمن الجاري » في السوق . غير أن البدء في تحديد الثمن العادل بنفقة الانتاج يعكس أن اهتمام المدرسين ينصب علي مجال **الانتاج** . ولكن أي انتاج ؟ **انتاج المبادلة الصغير** حيث يقوم بالنشاط الانتاجي أفراد مستقلون يبيعون جزءا من منتجاتهم في السوق في مقابل ايراد يستخدمونه في شراء سلع يقومون هم أنفسهم باستعمالها . وماذا عن التاجر وعن الثمن الذي يبيع به ؟ في البداية أدان الفكر المدرسي التجارة كنشاط (ناحيا بذلك منحي أرسطو ، كما سبق أن رأينا) ، ولكن مع ازدياد نشاط التاجر أعفاه الفكر المدرسي من الادانة الأخلاقية اذا ما باع السلعة بثمن أعلي مما دفعه في شرائها في حالتين : حالة ما اذا خصص الكسب المتحقق لغرض ضروري أو نبيل (لاعاشة عائلته أو مساعدة محتاج) ، وحالة اذا ما اشتري شخص دون وجود نية لبيع عند الشراء . ثم طرأت النية فيما بعد ، وكان في هذه الأثناء قد حسن من الشيء بطريقة أو بأخري ، أو كان قد تحمل مخاطرة في نقل الشيء من مكان الي آخر ، أو كانت الأثمان قد تغيرت بتغير المكان أو الزمان . (بعبارة أخري ينجو التاجر من الادانة الأخلاقية اذا ما سلك سلوك المنتج الصغير) . وفيما عدا هاتين الحالتين لم يعف التاجر من الأدانة الأخلاقية في نظر المدرسيين .

ذلك هو جوهر فكرة الثمن العادل . هذه الفكرة وان كان قد انتهي بها الامر ، مع التوسع في النشاط التجاري وتعميم انتاج المبادلة وقيام قوي السوق التلقائية بتنظيم النشاط الاقتصادي ، الي أن تفقد سيطرتها علي العقول ، كان لها الفضل . بارتكازها علي نفقة الانتاج ، في أن تبقي عادة علي التفكير في « القيمة » في مجال الانتاج راسخة في وعي المنتجين أنفسهم ، وتكون بذلك قد أثبتت أنها أكثر ما تركه المدرسين أثرا في مجال الفكر الاقتصادي .

هذا وقد شهدت الفترة الأخيرة ، في القرن الرابع عشر ، من فكر المدرسيين ارهاصات فكر اقتصادي ينشغل بقضايا القيمة والأثمان . ينشغل بمشكلات النقود وخاصة النقود المعدنية . بمشكلات التبادل مع الخارج وبالتحركات الدولية للذهب والفضة ، كما ينشغل

(٧٠) The just price: Le juste prix

بالفائدة والربح[٧١] . ولكنها مشكلات تتعلق بظواهر تنتمي الي طريقة الانتاج الرأسمالية الوليدة التي بدأت تفرض وجودها ، والتي شهدت فيما بعد ، مع قيامها وتطورها ، مولد علم الاقتصاد السياسي وتطوره . قبل أن نبدأ في دراسة مولد هذا العلم وتطوره قد يكون من المفيد ، علي الأقل في مجال المقارنة ، أن نتعرف علي أمثلة من الفكر الاقتصادي العربي الذي تبلور في القرن الرابع عشر.

(٧١) أنظر شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٩٢ - ٩٤ .

٣ـ الفكر الاقتصادي العربي(٧٢) في القرن الرابع عشر(٧٣) .

يمكن اعتبار المجتمع الاسلامي في شمال أفريقيا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر **مجتمعا يقوم علي انتاج المبادلة الصغير الذي يغلب عليه الطابع الزراعي ، أي مجتمعا يتم فيه الانتاج والمبادلة بواسطة صغار المنتجين الذي يتملكون وسائل الانتاج فيما عدا الأرض.** فهذه لم تكن مملوكة في مصر للمنتج المباشر . اذ كان للسلطان حق مباشر علي مساحة كبيرة من الأرض الزراعية (تقارب نصف المساحة المزروعة) يمكنه من الحصول علي فائض الانتاج يعيش عليه ويضمن اعاشة عدد من المماليك (اي ممن اعتقوا من العبيد) يمثلون في نفس الوقت حرس السلطان وجزءا من الجيش . أما باقي الأرض فيقطعها السلطان علي الامراء لكل منهم مساحة تتناسب مع رتبته العسكرية(٧٤) . ويكون له أن يحصل علي فائض الانتاج الزراعي في مقابل تحمله بالتزامات قبل السلطان تتمثل أساسا في أعاشة عدد من المماليك هم في نفس الوقت حرس للأمراء وأفراد في جيش السلطان . غير أن حقهم هذا علي الأرض لم يكن يورث (علي عكس الحال في ظل التكوين الاجتماعي الاقطاعي في أوربا)(٧٥) . الي جانب انتاج المبادلة هذا كان يوجد بطبيعة الحال الانتاج بقصد اشباع

(٧٢) تقديم الفكر العربي تقديما متوازنا دراسة المجتمع المصري (بالنسبة لفكر المقريزي) والمجتمع في المغرب (بالنسبة لفكر ابن خلدون) دراسة تحتوي جوانب النشاطين المادي والفكري . هذه الدراسة التي تمثل موضوع انشغالنا في الفترة الحالية تمتد الي سنوات مقبلة ما زالت في بداية الطريق . وعليه ترتكز الافكار التي نقدمها بالنسبة لمفكرينا (المقريزي وابن خلدون) علي قراءتنا لمؤلفاتهم . قراءة تستهدي بمنهج عام لتاريخ المجتمع الانساني . كما تستأنس ببعض الكتابات عن المجتمع العربي في شمال أفريقيا (شرقه وغربه) في هذه الحقبه التاريخية علي نحو يمكننا من أن نضعها (اي الأفكار) في وسطها التاريخي من حيث الوقائع الاجتماعية ومن حيث الفكر الاجتماعي بصفة عامة .

(٧٣) يلاحظ أننا تعمدنا الا ندخل الفكر العربي تحت فكرة « العصور الوسطي » . لأن « العصور الوسطي » بما تتضمنه من مستوي حضاري (يتوافق مع نوع من التنظيم الاجتماعي) تمثل جزءا لا يتجزأ من تاريخ أوروبا التي كتبت التاريخ ابتداء من تاريخها هي . اذ بعد أن كتبت تاريخها حاولت أن توسع من تاريخها ليصبح تاريخ العالم . وهو ما يتعين رفضه لأن لكل جزء من أجزاء المجتمع الانساني تاريخ . هذا التاريخ يتعين أن يكتب ابتداء من تاريخ هذا الجزء ليبين المراحل المختلفة لتطور المجتمع في هذا الجزء من العالم (الذي قد يتمتع . في نفس الحقبة الزمنية . بمستوي حضاري يختلف عن المستوي الحضاري لأجزاء أخري من المجتمع الانساني) . فالقول « بالعصور الوسطي » العربية يعني التسليم بأن المستوي الحضاري للمجتمع العربي (بما احتواه من مجتمعات ذات حضارات قديمة . كالحضارات المصرية . والبابلية . والفينيقية) كان لا يختلف عن المستوي الحضاري للمجتمع الأوروبي في العصور الوسطي . وهو ما ليس بصحيح . قولنا هذا لا ينفي :

ـ ان كتابة هذا التاريخ (كتابة تاريخ الجزء) انما تتم استخداما لمنهج علمي يكون صحيحا لكل الدراسات التي ينصب موضوعها علي المجتمع الانساني في تطوره .

ـ كما أنه لا ينفي أن تاريخ جزء من المجتمع لا يمكن تصوره تصورا صحيحا خارج عملية تطور المجتمع الانساني في مجموعه .

هذا ويلاحظ أن نفرا غير قليل من كتاب التاريخ العرب المعاصرين أنفسهم يقعون في هذا الخطأ .

(٧٤) هؤلاء كانوا يقومون كذلك بالوظائف الادارية . والي جانبهم كان يوجد موظفون مدنيون .

G. Wiet. Les Sultans Mamlouks (1250 – 1517), ch. VII, in. Précis de l'histoire d'Egypte, par divers historiens et archéologues. Institut Francais d'Archéologie Orientale du Caire. Tome deuxième. 1932, p. 236 – 285.

أنظر كذلك . الدكتور علي ابراهيم حسن . مصر في العصور الوسطي .

(٧٥) في العصر المملوكي قسمت أرض مصر الي أربعة وعشرون قيراط . اختص السلطان نفسه بأربعة قراريط والأمراء بعشرة والاجناد بالعشرة المتبقية كما وجدت بعض الملكية الحرة وملكية الوقف من عصور سابقة وكانت القاعدة العامة أن

حاجات المنتجين المباشرين .

القول بذلك لا يجعلنا نغفل أهمية النشاط التجاري وما يتبعه من نشاط صناعي حرفي . اذ تتميز هذه الفترة بالانتعاش الكبير لتجارة ايطاليا مع الشرق . وهنا يعود لمصر دورها الرئيسي كملتقى للتجارة بين الشرق والغرب ، فعندما تصب منتجات الشرق في طريق بحري يربطها بالهند وجنوب شرق آسيا وآخر يربطها بزنزبار وشرق أفريقيا . واليها تصل المنتجات الأوربية التي تمثل مقابلا لمنتجات الشرق ، والاسكندرية لذلك ترتبط بفينسيا وبمدن شمال غرب أوربا بطريق البحر . كما يوجد طريق للتجارة بينها وبين الشمال الغربي لأفريقيا ، حيث بلدان المغرب التي كانت هي الأخري ملتقى للتجارة بين أوربا وغرب أفريقيا .

= الاقطاع شخصي لمدة محدودة أو لحين العزل أو لمدي الحياة . وتعود الأرض دائما للسلطان . سعيد عبد الفتاح عاشور . الفلاح والاقطاع في عصر الأيوبيين والمماليك . في ، الأرض والفلاح في مصر علي مر العصور . الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢١٨ـ٢١٩ .

(٧٦) هو تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (نسبة الي مقريز ـ وهي محلة في بعلبك بلبنان) . ولد في أسرة نزحت الي مصر بالجمالية في القاهرة في عام ١٣٦٤ م (٧٦٦ هـ) . وأقام بمصر وتوفي بها ١٤٤٢ م (٨٤٥ هـ) . تتلمذ علي ابن خلدون . وعمل بديوان الانشاء (الشئون الخارجية) ثم قاضيا ثم أستاذا للحديث ومحتسبا للقاهرة والوجه البحري (الاشراف علي الشئون الاجتماعية والاقتصادية للسكان) ثم عاد الي التدريس . وأقام في خارج مصر لفترات من عمره (١٠ سنوات بدمشق وخمس سنوات بمكة) . وله مؤلفات كثيرة ينصب منها ما أنتجه في فترة نضوجه الفكري أساسا علي التاريخ . وهو كبير مؤرخي مصر في العهد الاسلامي . ومؤلفاته نوعان : كتب موسوعية كبيرة ، أكثرها ما علي فيه بتاريخ مصر الاسلامية . اذ وضع ثلاث كتب في تاريخها السياسي من الفتح العربي الي مصر في عهد المماليك . كما كتب في تاريخ مصر العمراني والبشري (أهمها « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » أو ما يعرف بالخطط المقريزية ، و « كتاب المقفي الكبير في تراجم أهل مصر والوافدين عليها ») . أما النوع الثاني من كتبه فهي الكتب الصغيرة التي عني في بعضها بالتاريخ لبعض النواحي الاجتماعية والاقتصادية في العالم الاسلامي عامة أو في مصر خاصة . ويدخل في هذه الطائفة من كتبه الكتاب الذي نهتم به في دراستنا هذه . (أنظر الأبحاث التي ألقيت في حلقة عن المقريزي نظمتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية في ١٩٦٦ ، ونشرت بعنوان دراسات عن المقريزي ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١) .

ويتناول المقريزي تاريخ المجاعات في هذا الكتاب الذي عنونه « اغاثة الأمة بكشف الغمة ، أو تاريخ المجاعات في مصر » . كتبه في عام ١٤٠٤ م عقب فترة طويلة من المجاعات غطت السنوات من ١٣٩٢ الي ١٤٠٤ ميلادية . وهو يعالج في الواقع الأزمة الاقتصادية في مجتمع سابق علي المجتمع الرأسمالي . واذا ما نظرنا الي هذا الكتاب من الناحية المنهجية وجدناه يتميز بتركيب منطقي . فالمقريزي يقدمه في فصول أربعة : في الفصل الأول يقدم المقريزي عرضا تاريخيا للمجاعات التي عانت منها مصر وخاصة في الفترة الاسلامية من تاريخها ، وهو فصل ذو طبيعة وصفية . وفي الفصل الثاني يعرض المؤلف لأسباب المجاعات بصفة عامة ومجاعات عصره بصفة خاصة . فاذا ما عرفت الأسباب يبين المقريزي في فصل ثالث أثر المجاعات علي « الناس بأقليم مصر » . في هذا الفصل الذي هو « في ذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جمل من أحوالهم وأوصافهم » لا يأخذ المقريزي المجتمع المصري ككل يغيب التميز الاجتماعي عن داخله . وانما هو يميز في هذا المجتمع سبع فئات اجتماعية تختلف أحوالها أثناء المجاعة : أهل الدولة . ومياسير التجار وأولو النعمة والترف (وهم اغنياء التجار وأغنياء القوم) . أصحاب البز وأرباب المعايش (أي المتوسطون من التجار) . والمزارعون (وهو يفرق بين أغنياء المزارعين والفلاحين) . وأكثر الفقهاء وطلاب العلم وصغار كتاب الدولة . والحرفيون وأصحاب المهن الحرة والأجراء (الفعلة) ونحوهم . وأخيرا أهل الخصاصة والمسكنة الذين يعيشون علي هامش المجتمع بفضل الصدقة . أما الفصل الرابع من الكتاب فيتضمن ما يقترحه المقريزي من علاج أي « ما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الدواء » ، وذلك للخروج من حالة المجاعة وتفادي وقوعها في المستقبل . وهنا يركز المقريزي علي ضرورة مواجهة مشكلة النقود المستعملة في التبادل ومعالجة الموقف من حيث نوع النقود المتداولة . وهنا يوصي بأن يقتصر علي استعمال الذهب والفضة دون المعادن الأخري ، ومن حيث كمية النقود التي يتعين ألا يكون مغالا فيها من الأصل كما يلزم انقاصها في حالة المجاعة . أنظر مؤلفه هذا . طبعة دار ابن الوليد . بيروت . ١٩٥٦ .

ومع انتعاش التجارة والنشاط الصناعي الحرفي تزدهر بعض المدن وتصبح مركزا للنشاط الفكري . وتشهد القاهرة وتونس وقسطنطينية وتلمسان وفاس وغرناطة الكثير من الفكر ، وخاصة ذلك المتعلق بالتاريخ . وفي أحضان التاريخ أو فلسفة التاريخ نجد الفكر الاقتصادي .

في اطار الفكر الاقتصادي نركز علي مثالين من الفكر العربي بشأن نوعين من الظواهر الاقتصادية : الأول يتعلق بالظواهر النقدية مستمده من فكر المقريزي (٧٦) ، والثاني يخص ظاهرة القيمة كما يحللها ابن خالدون (٧٧) .

أولا : يهتم المقريزي بالمشكلات الاقتصادية ويقدم لنا أفكارا عن بعض الظواهر النقدية . وهو ما يظهر في دراسة يختص بها ظاهرة المجاعة أو ما يساوي الأزمة **في مجتمع سابق علي المجتمع الرأسمالي** (٧٨) . فمن وصفه لمختلف المجاعات التي عرفتها مصر يبين لنا أننا بصدد موقف يتميز بنقص في انتاج قيم الاستعمال أي نقص في المنتجات والسلع وارتفاع في أثمانها ، كل الأثمان . وهو نقص يرجع ، في رأي المقريزي ، الي اسباب طبيعية وأسباب غير طبيعية . أذ فيما يتعلق بأسباب المجاعات بصفة عامة يحدثنا المقريزي عن أسباب طبيعية : «كقصور جري النيل في مصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره» ، والكوارث الطبيعية الأخري (٧٩) . أما فيما يتعلق بمجاعات عصره فتوجد لها أسباب غير هذه الأسباب الطبيعية ، وهي أسباب اجتماعية ، بعضها سياسي والبعض الآخر اقتصادي . اليك بيان هذه الأسباب الاجتماعية :

١ ـ أولها سياسي ، ويتمثل في فساد الادارة فسادا يحدث أثرا مباشرا علي الانتاج في مجتمع لعبت فيه الدولة دائما ، والدولة المركزية ، دورا هاما . يضاف الي هذا الفساد ما

---

(٧٧) هو عبد الرحمن بن خلدون . ولد في تونس في عام ١٣٣٢ م من أسرة عربية أجبرت علي النزوح من الأندلس . وعمل بوظائف كثيرة في شمال أفريقيا ثم جاء لاجئا الي القاهرة في ١٣٨٢ م . ولم يلبث أن عقد خلال أقامته المديدة بها حلقات دراسية كثيرة . ومات في القاهرة في عام ١٤٠٦ م . وابن خلدون هو أبو علم الاجتماع وفلسفة التاريخ . كتب الجزء الأول من «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر» . وفي مقدمته التي تحتوي علي فلسفة التاريخ عنده ، يقدم ابن خلدون ، أربعة قرون ونصف قبل كارل ماركس وثلاثة قرون من قبل فيكو Vico ، نظرة في تطور المجتمع الانساني تقترب من المادية التاريخية . ومن هنا كان اعتبار هذه المقدمة أهم من الناحية العلمية مما احتواه كتابه من أخبار المغرب . وهذا ما جعل كتابه يشتهر «بمقدمة ابن خلدون» Les Prolégomènes وقد رجعنا في كتابة الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الي طبعة المكتبة التجارية الكبري ، بالقاهرة (وهي طبعة لا تحمل تاريخا) .

(٧٨) يتعين عدم الخلط بين الأزمة في مجتمع سابق علي المجتمع الرأسمالي حيث يتميز الموقف بنقص في المنتجات والسلع (كقيم استعمال) وارتفاع في أسعارها . والأزمة في مجتمع رأسمالي حيث يتميز الموقف بزيادة في السلع (كقيم مبادلة ، زيادة تبين القصور النسبي للقوة الشرائية . وتنعكس في تكدس السلع في الأسواق وانخفاض الأثمان والأرباح والأجور وتعطل جزء معتبر من القوة العاملة وجزء من الطاقة الانتاجية المادية للمجتمع في كل أنواع النشاط الاقتصادي

(٧٩) المقريزي ، نفس المرجع ص ٤١ .

يمارسه أهل الدولة من سياسة احتكارية . ففي أثناء المجاعة كانت توجد كميات كبيرة من الغلال تحت أيدي « أهل الدولة » بفضل ما تفرضه من ضرائب مرتفعه جدا (لم يسبق لها مثيل) يجري تحصيلها عينا . ولم يكن الناس بمستطيعي الوصول اليها الا بدفع الاسعار التي يفرضها « أهل الدولة »(٨٠) .

٢ - والسبب الثاني اقتصادي ويوجد في مجال الانتاج ويتمثل في زيادة كبيرة في الريع العقاري في الزراعة ، أو ما يسميه المقريزي « أجرة الفدان من الطين » . كما « تزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره »(٨١) لارتفاع أثمان البذور وأجر العمال (الذين نقص عددهم كثيرا)(٨٢) . ويزيد علي ذلك أن الدولة زادت من عدد ساعات عمل السخرة الذي يقوم به « أهل الفلح » في بناء الجسور وحفر قنوات الري(٨٣) . وقد كان لكل هذه العوامل آثار غير مواتية علي الانتاج الزراعي أدت الي نقصانه ، خاصة في جو من الارهاب والظلم كانت الادارة تمارسها في مواجهة « أهل الريف » مما دفع بالفلاحين الي هجرة الأرض(٨٤) . هنا يتكلم المقريزي عن عوامل تنحصر كلها في مجال الانتاج الزراعي وتتعلق بمظهره العيني . وتؤدي الي نقصان الناتج ومن ثم الي تقلب أثمان المنتجات الزراعية نحو الارتفاع . الا أنه لا يقف عند هذا الحد ، وانما يضيف ، في تفسيره لارتفاع الأثمان ، عاملا آخر يتعلق بالمظهر النقدي للحياة الاقتصادية .

٣ - فالسبب الثالث اذن اقتصادي ويتمثل في العامل النقدي . فالمقريزي يجد في زيادة كمية النقود المطروحة في التداول ، وخاصة كمية نوع معين من النقود المعدنية ، سببا لارتفاع المستوي العام للأثمان ، نقول المستوي العام لأنه يتكلم عن ارتفاع أثمان كل السلع والخدمات(٨٥) . وفي بيان لهذا السبب يعطينا المقريزي تاريخا مختصرا للنقود في مصر(٨٦) : من استعمال النقود الذهبية (الدينار) . الي ادخال النقود الفضية (الدرهم) في القرن

---

(٨٠) نفس المرجع . ص ٤٣-٤٥ .

« وكانت الغلال تحت أيدي أهل الدولة وغيرهم كثيرة جدا لأمرين : أحدهما احتكار الدولة الأقوات ومنع الناس من الوصول اليها الا بما أحبوا من الأثمان . والثاني زكاه الغلال في سنة ست وثمانمائة (هجرية . م . د .) فانه حصل منه ما لم يسمع بمثله في هذا الزمن » . نفس المرجع ص ٤٢ .

(٨١) المرجع السابق . ص ٤٦ .

(٨٢) نفس المرجع . ص ٤٢ .

(٨٣) المرجع السابق . ص ٤٤ .

(٨٤) المرجع السابق . ص ٤٦ .

(٨٥) « وفي سنة ست وثمانمائة شنع الأمر . وارتفعت الأسعار حتي تجاوز الأردب القمح أربعمائة درهم . وسري ذلك في كل ما يباع من مأكول ومشروب وملبوس . وتزايدت أجرة الأجراء . كالبناة والفعلة وأرباب الصنائع والمهن تزايدا لم يسمع بمثله فيما قرب من هذا الزمن » . نفس المرجع . ص ٤٢ .

(٨٦) المرجع السابق . ص ٦٣-٧٢ .

العاشر الميلادي لتستخدم في مرحلة أولي في تسويه المدفوعات التي تأخذ مكانا بمناسبة انفاقات الحياة اليومية للعائلات ، وهي نقود لم تحظ بقبول عام من جانب الأفراد الا في القرن الثالث عشر الميلادي[٨٧] . ذلك الي جانب استخدام سلع أخري غير المعادن كنقود في تسوية المعاملات ذات القيمة الصغيرة في مختلف مناطق مصر. ثم هو يحدثنا عن ادخال العملة النحاسية (الفلوس) ، أولا علي نطاق جد محدود في تسوية المعاملات اليومية الصغيرة القيمة ، لتصبح العملة السائدة في القرن الثالث عشر[٨٨] . وهو يري في زيادة كمية هذه العملة الأخيرة ، الفلوس ، علي حساب العملات الأخري . سببا من أسباب ارتفاع الأثمان .

علي هذا النحو يبرز المقريزي أثر العامل النقدي . فيما يتعلق بكمية النقود ، علي النشاط الاقتصادي من خلال أثرها علي المستوي العام للأثمان . ويكون بذلك من رواد « النظرية الكية في قيمة النقود »[٨٩] .

من ناحية أخري يلاحظ المقريزي اختفاء النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول في أثناء فترة المجاعة بعد أن كان النوعان من النقود يوجدان جنبا الي جنب في التداول . فمع شحة المنتجات وارتفاع الأسعار بدأت العملة الفضية في الاختفاء . وذلك لأن ارتفاع أثمان المنتجات (بما فيها الفضة كمعدن له استخدامات أخري في صناعة الحلي والأواني) يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود ، وهو ما يدفع الأفرد الي تفضيل تحويل القطع النقدية الفضية (وهي مصنوعة من معدن أثمن من النحاس) لاستخدامها كمعدن[٩٠] (أي في صناعة الحلي والأواني)[٩١] : في موقف يتميز بارتفاع الأثمان وباستخدام عملتين احداهما مصنوعة من معدن أثمن من معدن الأخري ، تميل العملة المصنوعة من المعدن الثمين الي الاختفاء من التداول النقدي مفسحة المجال للعملة الأخري

---

(٨٧) المرجع السابق . ص ٦٤ - ٦٦ .

(٨٨) واما الفلوس فانه لما كان في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه . احتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث من الزمان الي شيء سوي نقدي الذهب والفضة يكون بازاء تلك المحقرات ، لم يسم أبدا علي وجه الدهر ساعة من نهار فيما عرف من أخبار الخليقة نقدا . لا ولا أقيم بمنزلة أحد النقدين » . المقريزي ، المرجع السابق ، ص ٦٦ - ٦٧ .

(٨٩) يعبر عن النظرية الكية في قيمة النقود The quantitative theory; la théorie quantitative كما يقدمها ايرفنج فيشر Irving Fisher (وهو اقتصادي أمريكي كان يقوم بتدريس الاقتصاد في جامعة ييل . وعاش بين ١٨٧٦ و ١٩٤٧) في صورة م ث = ن س + ن$_1$ س$_1$. حيث م ترمز لحجم المعاملات . ث متوسط الثمن في المعاملات . ن لكمية النقود المعدنية والورقية . س لسرعة تداول هذه النقود . ن$_1$ لكمية نقود الودائع ، س$_1$ لسرعة تداول هذه النقود .

وكان فيشر هو الذي أدخل علي هذه المعادلة نقود الودائع وسرعة تداولها . انظر :
J. Marshal & J. Lecaillon. Les flux monétaires. Editions Cujas, Paris. 1967 p. 78 et sqq.

(٩٠) المقريزي . المرجع السابق الاشارة اليه . ص ٧١ - ٧٢ .

٩١) المرجع السابق . ص ٦٤ .

لتسود في التداول . وهكذا تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة : **وبهذا نجد في فكر المقريزي جوهر ما يسمي بقانون جريشام**(٩٢).

وهكذا نجد في كتابات المقريزي عن التاريخ مثلا للفكر الاقتصادي المصري في القرن الرابع عشر الميلادي .

ثانيا : أما المثل الثاني للفكر الاقتصادي العربي في هذا القرن فنجده **في الفكر الاقتصادي لابن خلدون** ، وخاصة ذلك المتعلق بظاهرة القيمة . هذا الفكر نجده في أحضان فكر ابن خلدون المتعلق بالتاريخ وفلسفة التاريخ .

فالواقع أن ابن خلدون يهتم **بالمجتمع الانساني ككل ، وبالمجتمع الانساني في حركته التاريخية** : الهدف الذي يضعه لنفسه هو كتابة تاريخ العرب والبربر في القطر المغربي(٩٣). ولكي يقوم بذلك يحرص أولا علي **تعريف المقصود بالتاريخ** ، فيقول ان فن التاريخ وان كان « في ظاهره لا يزيد علي أخبار عن الأيام والدول ، والسوابق من القرون الأول ، تنمو فيها الأقوال ، وتضرب فيها الأمثال » الا أنه « في باطنه **نظر وتحقيق** ، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق . فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق ، وجدير بأن يعد في علومها وخليق »(٩٤) . وكتابه التاريخ بمفهومه هذا استخداما لمنهج التحقيق وتعليل الكائنات لا تكون ممكنه الا اذا علم المؤرخ طبيعة المجتمع الانساني بصفة عامة والمبادىء التي تحكم حركته : « فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالامكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضي طبعه وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له . واذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه . وحينئذ فاذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه ، وكان ذلك لنا معيارا صحيحا يتحري به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه »(٩٥) .

---

(٩٢) Sir Thomas Gresham (١٥١٩ - ١٥٨٩) . وهو منظم وتاجر ومصرفي انجليزي . وقد عرض أرسطوفان Airstophane وأريزم N. Oresme (وهو مفكر من المدرسيين معروف بكتاباته عن النقود وخاصة مؤلفه « في أصل النقود وطبيعتها وتطورها ١٣٢٠ - ١٣٨٢) هذا القانون من قبل . كما قام بذلك عدد آخر من كتاب القرن السادس عشر» . أنظر : Dictionnaire des Science économiques. tome, I, p. 588.

(٩٣) وفي ذلك يقول ابن خلدون : ويختص « قصدي في التأليف المغرب وأحوال أجياله وأممه وذكر ممالكه ودوله دون ما سواه من الأقطار لعدم اطلاعي علي أحوال المشرق وأممه » . المقدمة ، ص ٣٣ .

(٩٤) المرجع السابق ، ص ٣ - ٤ .

(٩٥) المقدمة ، ص ٣٧ - ٣٨ . وقد نهج ابن خلدون هذا المنهج في كتاباته لتاريخ المغرب . ويقول لنا أنه فعل ذلك « داخلا من باب الأسباب علي العموم الي الأخبار علي الخصوص » ، ص ٧ .

ويجد المؤرخ هذه المعرفة في مجال علم جديد له موضوعه ومنهجه يخصص ابن خلدون للتعريف به الكتاب الأول من مؤلفه : « في طبيعة العمران في الخليقة ... » وعن هذا العلم يقول « وكان هذا علم مستقل بنفسه ، فانه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الانساني ، وذو مسائل ، وهي بيان لما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخري . وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا »(٩٦) .

أما موضوع هذا العلم فينصب علي المجتمع الانساني في مجموعة ، وفي تطوره ، أي ، علي حد قول ابن خلدون ، عل « الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات ، واصناف التغلبات للبشر(٩٧) بعضهم علي بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها ، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع ، وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال »(٩٨) .

وفي دراسته « للعمران البشري علي جملته » يري ابن خلدون أنه « ضروري ... اذ الانسان مدني بالطبع » . هذا العمران أو الاجتماع البشري يقوم علي العمل الاجتماعي الذي يرتكز علي التعاون بين الأفراد(٩٩) .ويتم في وسط طبيعي يؤثر علي نوع العمران وأحوال أفراد المجتمع(١٠٠) . والعمران البشري ، أي المجتمع الانساني ، له في أثناء تطوره أشكاله المختلفة ، وعليه يكون « من الغلط الخفي في التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والاجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام ... ذلك أن أحوال العالم والامم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم علي وتيرة واحدة ومنهاج مستقر ، انما هو اختلاف علي الأيام والأزمنة . وانتقال من حال الي حال . وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول »(١٠١) .

---

(٩٦) نفس المرجع ، ص ٣٨ . ثم أن ابن خلدون يعي أنه ينشيء علما جديدا . حين يقول « واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة . غريب النزعة ، عزيز الفائدة . أعثر عليه البحث وأدي اليه الغوص . وليس من علم الخطابة .. ولا هو أيضا من علم السياسة .. فقد خالف موضوعه موضوع هذين الفنين اللذين ربما يشبهانه . وكأنه علم مستنبط النشأة . ولعمري لم أقف علي الكلام في منحاه لأحد من الخليقة . لا أدري الغفلتهم عن ذلك وليس الظن بهم . أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل الينا » . ص ٣٨ .

(٩٧) والأمر هنا يتعلق بالمجتمع ، بالبشر بسير الملوك . في نقده لمن يقتصرون في كتابة التاريخ علي سير الملوك يقول ابن خلدون أنهم « ذهبوا الي الاكتفاء بأسماء الملوك والانصار ، مقطوعة عن الأنساب والأخبار .. وليس يعتبر لهؤلاء مقال ، ولا يعد لهم ثبوت ولا انتقال » . المقدمة ، ص ٥ . وفي مجال تقديمه لكتابة يقول انني « بنيته علي أخبار الأمم الذين عمروا المغرب في هذه الأعصار ، وملأوا أكناف الضواحي منه والأمصار ، وما كان لهم من الدول الطوال أو القصار . ومن السلف من الملوك والأنصار . وهما العرب والبربر » . ص ٦ .

(٩٨) المقدمة ، ص ٣٥ .

(٩٩) المرجع السابق ، ص ٤٠-٤١ .

(١٠٠) المرجع السابق ، ص ٤٨ وما بعدها .

(١٠١) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

أما عن منهج هذا العلم الجديد فنستطيع أن نجمع شتاته مما كتبه ابن خلدون علي النحو التالي :

ـ أولا التسليم مقدما بأن الظواهر توجد خارج وعي الانسان ككل ترتبط أجزاؤه ارتباط الأسباب بالمسببات ، وأنها في تحول مستمر فهو يقول « أعلم ... أنا نشاهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها علي هيئة من الترتيب والأحكام وربط الأسباب بالمسببات واتصال الأكوان بالأكوان واستحالة (أي تحول ، م.د) بعض الموجودات الي بعض ، لا تنقضي عجائبه ولا تنتهي غاياته . وأبدأ من ذلك بالعالم المحسوس الجثماني ، وأولا عالم العناصرالمشاهدة كيف تدرج صاعدا من الأراضي الي الماء ، ثم الي الهواء ثم الي النار متصلا بعضها ببعض ، وكل واحد منها مستعد الي أن يستحيل الي ما يليه صاعدا وهابطا ويستحيل بعض الأوقات . والصاعد منها ألطف مما قبله الي أن ينتهي الي عالم الأفلاك ، وهو الطف من الكل ، علي طبقات اتصل بعضها ببعض علي هيئة لا يدرك الحس منها الا الحركات فقط ، وبها (أي بالحركات ، م.د) يهتدي بعضهم الي معرفة مقاديرها وأوضاعها وما بعد ذلك من وجود الذوات التي لها هذه الآثار فيها . ثم انظر الي عالم التكوين كيف ابتدأ من المعادن ثم النبات ثم الحيوان علي هيئة بديعة من التدريج ، آخر أفق المعادن متصل بأول أفق النبات مثل الحشائش وما لا بذر له ، وآخر أفق النبات مثل النخل والكروم متصل بأول أفق الحيوان مثل الحلزون والصدف ولم يوجد لها الا قوة اللمس فقط . ومعني الاتصال في هذه المكونات أن آخر أفق منها مستعد بالاستعداد الغريب لأن يصير أول أفق الذي بعده . واتسع عالم الحيوان وتعددت أنواعه وانتهي في تدرج التكوين الي الانسان صاحب الفكر والروية[١٠٢] ، ترتفع اليه من عالم القدرة الذي اجتمع فيه الحس والادراك »[١٠٣] .

ـ أن علي الباحث ، ثانيا ، أن يهدف الي الكشف عن علاقات السببية ، اذ عليه أن يبحث عن تعليل الكائنات ومبادئها ، وأن يعلم « بكيفيات الوقائع وأسبابها » . وعليه يقول ابن خلدون عن كتبه « أني أبديت فيه لأولية الدول والعمران عللا وأسبابا » و « شرحت فيه من أحوال العمران والتمدن وما يعرض في الاجتماع الانساني من العوارض الذاتية ما يمتعك بعلل الكوائن وأسبابها »[١٠٤] .

---

(١٠٢) في مجال آخر يقول ابن خلدون أن الانسان يتميز عن غيره من الحيوانات بالفكر . أنظر المقدمة . ص ٤٢٩ .

(١٠٣) المرجع السابق ، ص ٩٥-٨٦ .

(١٠٤) المرجع السابق ، ص ٦ . والتعرف علي علاقات السببية هذه هو الذي يمكن القاريء من الوقوف علي أحوال المجتمع ، ليس فقط بالنسبة للماضي وانما كذلك بالنسبة للمستقبل . « ويعرفك كيف دخل أهل الدول من أبوابها . حتي تنزع من التقليد يدك ، وتقف علي أحوال ما قبلك من الأيام والأجيال وما بعدك » ص ٦ .

- أن علي الباحث ، ثالثا ، أن يدرس الظواهر في حركتها ، في صيرورتها ، في تحولها . يتجلي ذلك في وعيه بأن شكل الاجتماع الانساني في تغير مستمر ، كما قدمنا . وكذلك في نقده للمؤرخين الذين **اذا تعرضوا لذكر دولة « ولا يتعرضون لبدايتها ، ولا يذكرون السبب الذي رفع من رايتها** ، وأظهر من آيتها ، ولا علة **الوقوف** عند غايتها »(١٠٥).

- وأخيرا فان هذه الظواهر تتبع سبيلا معينا في تحولها . هذا السبيل يبينه ابن خلدون عندما يخبرنا أن الأحوال والعوائد تتبدل ، أي أن التغير الاجتماعي يتم ، علي النحو التالي :

● أن الناس « لابد من أن يفزعوا الي **عوائد من قبلهم ويأخذون الكثير منها ، ولا يغفلون عوائد جيلهم** مع ذلك . فيقع في عوائد الدولة بعض المخالفة لعوائد الجيل الاول ،

● **فاذا جاءت دولة أخري من بعدهم ومزجت من عوائدهم وعوائدها خالفت أيضا بعض الشيء ، وكانت للأولي أشد مخالفة ،**

● **ثم لا يزال التدرج في المخالفة حتي ينتهي الي المباينة بالجملة »**(١٠٦)

ألا يعني ذلك أن التغير الاجتماعي انما يتم عن طريق التحولات الكمية التي ما تلبث أن تؤدي الي تحول كيفي ؟ .

وهكذا نجد في ابن خلدون « **أول مفكر يجعل من المجتمع الانساني ، كما يفعل عالم** الاجتماع المعاصر ، موضوع دراسة علمية ، **يهدف الي تفسيره »**(١٠٧) .

في اطار المجتمع في حركته التاريخية يهتم ابن خلدون **بالظواهر الاقتصادية بوصفها هذا** . وهي **تكون نشاطا يعده أساس العمران** اذ أن « العيش ، الذي هو الحياة ، لا يحصل الا بهذا » . ويخصص لهذا النشاط الباب الخامس من الكتاب الأول : « **في المعاش ووجوبه من** الكسب والصنائع وما **يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل »**(١٠٨) . وهو يري أن ثروة الأمم تكمن في ما تنتجه الصنائع والحرف . هذه المنتجات ، أو الأموال ، منها ما هو

---

(١٠٥) المرجع السابق ، ص ٥ .

(١٠٦) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(١٠٧) E. Perroy, Histoire générale des civilisations, Tome III Le Moyen Age, P.U.F. 1961, p. 524.

ويضيف المؤلف قائلا أن فكر ابن خلدون يعتبر الآن ، بعد أن كان قد أصابه النسيان في وسط لم يكن قادرا علي متابعة هذا السبيل الجديد ، أحد قمم العصور الوسطي ، متعديا بذلك ، من عدة أوجه ، المقدرة الفكرية لواحد كتوماس الأكويني . هذا الحكم سليم بالنسبة للمقارنة بين ابن خلدون وسان توماس الاكويني . ولكنه يخطيء حين يعتبر فكر ابن خلدون من أفكار العصور الوسطي . خاصة عند الكلام عن ابن خلدون الذي يري أن التفاوت في الفكر لا ينتج عن « تفاوت في حقيقة الانسانية » وانما عما « يحصل في النفس من آثار الحضارة من العقل المزيد » . المقدمة ، ص ٤٣٢-٤٣٣ .

(١٠٨) المقدمة ، ص ٣٨٠-٤٢٩ .

ضروري وما هو كمالي[١٠٩] . وتتمثل طرق اكتساب هذه الأموال ، أو مظاهر النشاط الاقتصادي ، أو ما يسميه هو « بوجوه المعاش » في الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والفلاحة والصناعة (الصنائع التي تستلزم تكوينا (فنيا) تكتسبه عن طريق التعلم والملاحظة الشخصية)[١١٠] والتجارة[١١١] والخدمات الأخري . كل هذه النشاطات تعتبر طبيعية[١١٢] باستثناء واحد : « ان خدمة السيد ليست من الطبيعي في المعاش » . ويقصد ابن خلدون بالسيد الحكومة[١١٣] ومن « يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزا عنها لما ربي عليه من خلق التنعم والترف ... وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للانسان اذ الثقة بكل أحد عجزّا ... وتدل علي العجز والخنث الذي ينبغي في مذاهب الرجولية التنزه عنها »[١١٤] .

ويقوم هذا النشاط الاقتصادي علي تقسيم العمل . والأمر يتعلق هنا بالتقسيم الحرفي للعمل : « اعلم أن الصنائع في النوع الانساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران ، فهي بحيث تشذ عن الحصر ولا يأخذها العد »[١١٥] . وتتمثل أمهات الصنائع في الفلاحة وصناعة البناء والتجارة وصناعة الحياكة (الخياطة) والتوليد والطب وصناعة الخط والكتابة والوراقة والغناء . وابن خلدون يدرس هذه الصنائع دراسة تفصيلية[١١٦] .

(١٠٩) « فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة وما في معناها كالبقلاء والبصل والثوم وأشباهه ... ومنها الكمالي مثل الفواكة ... » ، المرجع السابق ، ص ٣٦٢-٣٦٣ .

(١١٠) « أعلم أن الصناعة هي ملكة في أمر عملي فكري » . الجانب العملي في هذا الأمر يمثل الجسماني المحسوس . والجانب الفكري يمثل ما نحصل عليه من أفكار تتعلق بهذا الأمر . ومن هنا يكون اكتساب الملكة في صناعة معينة يكون بالمباشرة وتكرار الفعل كما يكون بالتعليم علي يد معلم . وتتوقف مهارة الحرفي الذي يكتسب الصنعة علي مباشرته لها (ونقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل لأن المباشرة في الأحوال الجسمانية المحسوسة أتم فائدة) كما تتوقف علي جودة التعليم . أي ملكة المعلم . أنظر المقدمة ص ٣٩٩-٤٠٠ .

(١١١) « التجارة (هي) محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء .. وذلك القدر النامي يسمي ربحا » . المرجع السابق ، ٣٩٤ .

(١١٢) قارن أرسطو الذي لا يعتبر التجارة من قبيل النشاط الطبيعي . وقد سبق أن بينا أن التجارة كانت تلعب دورا كبيرا الأهمية في مجتمعات شمال أفريقيا في القرن الرابع عشر الميلادي ، وهو ما يفسر اعتبار ابن خلدون لها ليس فقط من قبيل النشاط الطبيعي وانما كذلك من ضمن « أمهات الصنائع » .

(١١٣) « ان السلطان لا بد له من اتخاذ الخدمة في سائر أبواب الامارة والملك (أي السلطة . م.د.) الذي هو بسبيله من الجندي والشرطي والكاتب » المرجع السابق ، ص ٣٨٣-٣٨٤ .

(١١٤) ورغم أن خدمة السيد ليس من المعاش الطبيعي الا أننا نجد في المجتمع من يقوم بخدمة الحكومة وغيرها من الأسياد . مرد ذلك « ان العوائد تقلب طباع الانسان الي مألوفها ، فهو ابن عوائده لا ابن نسبه » ص ٣٨٤ . وعليه لا يكون تقسيم المجتمع الي سادة وخاضعين (أي الي حاكمين ومحكومين) من طبيعة العمران البشري . وانما يرجع الي نوع العمران . أي الي العوائد التي يكتسبها الانسان في ظل أشكال معينة من المجتمعات

(١١٥) المقدمة ، ص ٤٠٥ .

(١١٦) المرجع السابق ، ص ٤٠٦-٤٢٨ . رأينا أن أرسطو قد تكلم عن هذا النوع من تقسيم العمل . وسنري أن ويليام بتي W. Petty سيهتم - في القرن السابع عشر - بتقسيم العمل حتي في داخل الوحدة الانتاجية التي تنتج سلعة واحدة . وهو مظهر لتقسيم العمل يهتم به آدم سميث A Smith اهتماما خاصا في القرن الثامن عشر . أنظر فيما يلي الفصل الثاني من هذا الباب .

أما فيما يتعلق **بالقيمة** التي يخصص لها ابن خلدون الفصل الأول من الباب الخاص بالمشكلات الاقتصادية[١١٧] ، فأنه يؤكد أن **كل كسب (وهو ما يأتي بسعي العبد وقدرته) هو في النهاية نتاج العمل** : « فلابد من الأعمال الانسانية في كل مكسوب أو متمول (رأس مال ، م.د.) . لأنه ان كان عملا بنفسه مثل الصنائع ، فظاهر (أي أنه اذا كان مصدر الكسب هو العمل الشخصي ، كما في ممارسة حرفة يكون الأمر واضحا . (م.د.) وان كان مقتني من الحيوان والنبات والمعدن (يقصد بذلك حالة الزراعة واستخراج المعادن ، م.د.) فلابد فيه من العمل الانساني كما تراه ، والا لم يحصل ولم يقع به انتفاع »[١١٨] . أن أنه حتي في حالة الانتاج الزراعي والنشاط الاستخراجي يكون الأمر أقل وضوحا . ورغم ذلك فنتاجها أثر للعمل الانساني ، وبدونه لا ربح ولا انتفاع .

فالعمل اذن ، في نظر ابن خلدون ، هو مصدر القيمة . ثم نفهم من قوله في مكان لاحق أن **المنفعة شرط للقيمة** . أي أنه لكي يكون للسلعة قيمة يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا . أي مطلوبة بواسطة الآخرين[١١٩] . ثم يوسع ابن خلدون من فكرته في القيمة : اذا كانت أثمان [١٢٠] المواد الغذائية (الأقوات) في قطر الاندلس أعلي منها في شمال أفريقيا **فذلك لأن الزراعة في الأندلس** تحتاج الي عمل أطول وكمية أكبر من النفقات اللازمة كالسماد . لأن « النصاري دفعوا بأهل الأندلس الي سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعية النكدة النبات ... فاحتاجوا الي علاج المزارع والفدن لاصلاح نباتها وفلحها . وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة . وصارت في فلحهم نفقات لها خطر ، فاعتبروها في سعرهم »[١٢١] . وهو ما ليس بحاصل في شمال أفريقيا . هنا . **وعلي عكس المدرسين ، لا يبحث ابن خلدون عن تفسير « الثمن العادل » وانما عن تفسير الثمن الجاري في السوق** .

تلك هي نتيجة تحليل ابن خلدون في اطار النشاط الاقتصادي أو المعاش ، الذي يعتبره

---

(١١٧) يقدم ابن خلدون هذا الفصل بعنوان « في حقيقة الرزق والكسب وشرحها وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية » أنظر ص ٣٨٠ وما بعدها .

(١١٨) ص ٣٨١ . أنظر كذلك ص ٣٨٢ والفصل الحادي عشر من الكتاب الرابع . ص ٣٦٠ وما بعدها . حيث يقول « ان المكاسب انما هي قيم الأعمال . فاذا كثرت الأعمال كثرت قيمها » .

(١١٩) في الواقع « ان الصنائع انما تستجاد (أي تتطور . م.د.) اذا احتيج اليها وكثر طالبها » ، ص ٤٠٣ .

(١٢٠) تتضمن فكرة الثمن فكرة النقود . وفي شأن النقود يتحدث ابن خلدون عن « الذهب والفضة (كمقياس) قيمة كل متمول (أي رأس المال) . وهما الذخيرة والقنية (أي الملكية) لأهل العالم في الغالب . وان أقتني سواهما في بعض الأحيان فانما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق » ص ٣٨١ . والجملة الأخيرة تفيد أن اقتناء شيء آخر غير الذهب والفضة لا يكون الا بقصد التمكن في النهاية من مبادلته في السوق بالذهب والفضة . هذا التصور للنقود يفترض مبادلة تتم في الشكل التالي : نقود ـ سلعة ـ نقود .

(١٢١) المقدمة ، ص ٣٦٤ .

أساس العمران الانساني في تطوره : نظرية للعمل في القيمة يصوغها في شكل عام ، ويدفع بها حتي الي التوصل الخافت الي **فكرة فائض القيمة**(١٢٢) : فأصحاب الجاه (أي أقوياء الأرض) في جميع أصناف المعاش أكثر يسارا وثروة من فاقدي الجاه. فالناس يعينونهم بأعمالهم في جميع حاجاتهم ، فتكون قيم تلك الأعمال كلها من كسبهم (أي من كسب أصحاب الجاه). فهم يستعملون في جميع معاشاتهم «الناس من غير عوض» ، فتتوفر عليهم قيم أعمال الناس. فصاحب الجاه يكون بين قيم للأعمال يكتسبها بلا عوض وقيم تدعوه الضرورة الي اخراجها أي فرضها خراجا (أو جزية) علي تابعيه(١٢٣). هذه النظرية ستصبح محور علم الاقتصاد السياسي ابتداء من منتصف القرن السابع عشر.

* * *

وعليه يظهر ابن خلدون ، في صدر مجتمع يقوم علي انتاج المبادلةالبسيط ، كرائد لنظرية العمل في القيمة. وهي نظرية يتم حولها مولد الاقتصاد السياسي كعلم. لكي يتحقق ذلك كان من اللازم أن تشهد طريقة الانتاج ، أي الواقع الاقتصادي ، تحولا جذريا جديدا ، تحولا يسمح للانسان بأن يعي كل متناقضات انتاج المبادلة وكل المتناقضات التي تحتويها السلعة نفسها ، وهو الوعي الذي يتبلور في مولد الاقتصاد السياسي كعلم. وهو ما يتحقق في المرحلة الرأسمالية.

---

(١٢٢) وهو يصل بطريق غير مباشر حتي الي تصور امكانية ترجمة العمل المركب الي عمل بسيط ثم «أن الصنائع منها البسيط ومنها المركب. والبسيط هو الذي يختص بالضروريات. والمركب هو الذي يكون للكماليات. والمتقدم منها في التعليم هو البسيط ، لبساطته أولا ، ولأنه مختص بالضروري الذي تتوفر الدواعي علي نقله ، فيكون سابقا في التعليم ويكون تعليمه ناقصا ولا يزال الفكر يخرج أصنافها (أي أصناف الصنائع البسيطة ، م.د.) ومركباتها من القوة الي الفعل بالاستنباط شيئا فشيئا علي التدرج حتي تكمل. ولا يحصل ذلك دفعة وانما يحصل في أزمان وأجيال ، اذ خروج الأشياء من القوة الي الفعل لا يكون دفعة لا سيا في الأمور الصناعية. فلا بد لها أذن من زمان. ولهذا تجد الصنائع في الأمصار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها الا البسيط. فاذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها الي استعمال الصنائع خرجت من القوة الي الفعل». المقدمة ، ص ٤٠٠.

(١٢٣) المرجع السابق ، ص ٣٨٩.

الفصل الثاني

مولد الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية

يتركز اهتمامنا في هذا الفصل على الجزء من المرحلة الرأسمالية الذى يمتد من قيام طريقة الأنتاج الرأسمالية الى النصف الأول من القرن التاسع عشر. في إطار هذه الفترة يمكن أن نميز مرحلتين من مراحل تطور طريقة الأنتاج الرأسمالية بما يقابلها من فكر اقتصادى : مرحلة الرأسمالية التجارية[١] التي تمثل الوسط التاريخي للفكر الاقتصادى للتجاريين[٢] . ومرحلة الرأسمالية الصناعية[٣] التي شهدت مولد علم الاقتصاد السياسي .

الرأسمالية التجارية والفكر الإقتصادى للتجاريين[٤]

يبدأ قيام طريقة الإنتاج الرأسمالية بمرحلة تحول برزت فيها قوى المجتمع الجديد في سبيلها الى تحقيق سيادتها . وقد وجدت بذور هذا التحول ، كما رأينا ، في المجتمع الاقطاعى وحتى في المجتمعات السابقة عليه فيما يتعلق برأس المال التجارى . ونمت هذه البذور من خلال أزمة تفكك الإقطاع ، ليتم التحول من خلال عملية مركبة أبعد عن أن تكون خطية في مرحلة أولى من مراحل التطور الرأسمالى غطت الفترة من القرن الخمس عشر حتى القرن الثامن عشر . وهى مرحلة انتقالية تسبق فترة لاحقة ترى كامل تطور قوى المجتمع الجديدة . هذه المرحلة الإنتقالية تسمى عادة بمرحلة الرأسمالية التجارية[٥] .

---

(١) Commercial capitalism: capitalisme commercial.

(٢) The Mercantilist economic thought: la pensée économique mercantiliste.

(٣) Industrial capitalism: capitalisme industriel.

(٤) استعنا في اعطاء هذه الصورة للتحول الرأسمالى بالمراجع التالية :

O.C. Cox. The foundations of Capitalism. Peter Owin. London. 1959. ch. XVI – XIX – M. Dobb. Studies in the Development of Capitalism. Routledge & Kegan Paul. London. 1959. ch. 3 – 4 Dobb, Papers on Capitalism. Development and Planning. Routledge & K. Paul London. 1967. p. 2 – 33 — J. Eaten, Political Economy, Lawrence & Wishart. London. 1958. ch. 3 — E. Fromm. The fear of Freedom. Routledge and K. Paul, London, 1961, p. 33 and sqq. — A. Gray. The Development of Economic Doctrine. Longmans. London. 1944, ch. 3 — E. Lispon. The Economic History of England. Vol. II. The Age of Mercantilism. Adam & ch. Black, London, 1943 — R. Mousnier. Les XVIe XVIIIe Siècles. Histoire Générale des Civilisations. Tome IV. P.U.F.. 1961. p. 85 – 107 — J. Schumpeter, History of Economic Analysis. part II. ch. 3 & 7 — Southgate. English Economic History. ch. VI — XXII — R.H. Tawney, Religion and the Rise of Capitalism. John Murray. London. 1948. p. 66 & sqq.

(٥) اعتبار الرأسمالية التجارية كمرحلة انتقالية في تطور الاقتصاد الرأسمالى يعني أننا لا نستخدم هذا الاصطلاح « الرأسمالية التجارية » . كما يفعل البعض خطأ . للتعبير عن نظام متميز (من ناحية طبيعة روابط الانتاج التي يقوم عليها) تال لطريقة الإنتاج الاقطاعية وسابق على طريقة الانتاج الرأسمالية .

وقد شهدت هذه المرحلة نمو روابط الإنتاج الجديد (الرأسمالية) في الزراعة وفي الصناعة عن طريق عملية تغير جذرى يسيطر من خلالها رأس المال على الإنتاج. هذه العملية تحتوى تغيرات تمثلت في نمو التميز الاجتماعى في داخل الفلاحين (المنتجين المباشرين في الريف) وفي داخل الحرفيين (المنتجين المباشرين في المدينة) على نحو يدفع الى نمو طبقة جديدة من المنتجين المباشرين (أغنياء الفلاحين وأرباب الحرف) يرتبطون مباشرة بالسوق بشراء ما يلزمهم وبيع منتجاتهم (ومن ثم يلعبون دورالتاجر) ويستخدمون الأفقر من الفلاحين والحرفيين كعمال أجراء، على نحو يمكنهم من الحصول على فائض يستخدم على الأقل جزئيا لزيادة الانتاج في الفترات القادمة (للتراكم)، ويغير من طبيعة عملية الانتاج ليصبح موجها للسوق. ومن ثم يكون المنتج قد بدأ يلعب دورالتاجر كذلك فهو يرتبط مباشرة بالسوق وينتج له. كما إحتوت هذه العملية (عملية التغير الجذرى الذى يحقق سيطرة رأس المال على الإنتاج) في نفس الوقت تركيز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في الزراعة والصناعة في أيدى قلة من كبار الملاك على حساب صغار الفلاحين والحرفيين الذين ينفصلون عن هذه الوسائل. الأمر الذى يبلور الإستقطاب الاجتماعى التدريجى وتميز الطبقتين اللتين تسودان المسرح الاجتماعى في المجتمع الرأسمالى: الطبقة الرأسمالية (البرجوازية) والطبقة العاملة (البروليتاريا)، ويكون رأس المال قد قطع شوطا كبيرا في سيطرته على الإنتاج، ولكن، لكى يتم ذلك كان من اللازم أن يكون رأس المال قد تطور في أقدم أشكاله التاريخية: أى في شكل رأس المال التجارى الذى نشأ وتطور في التداول (أى في السوق) بعيدا عن الإنتاج. وهو تطور يمثل الأساس التاريخى لطريقة الإنتاج الرأسمالية (التى هى بطبيعتها إنتاج للمبادلة) للسوق[٦]. إلا أن هذا التطور وإن مثل الأساس التاريخى لا يقدر بذاته لا على تحويل طريقة الإنتاج الى شكلها الرأسمالى ولا على تفسير هذا التحول. لزوم تطور رأس المال التجارى كأساس تاريخى للتحول إلى الإنتاج الرأسمالى أدى بالبعض أن يتصور. على غير صواب، هذا التحول آخذا طريقه من خلال تحول التجار، في أوربا الغربية وفي إنجلترا بصفة خاصة، إلى رأسماليين صناعيين محققين بذلك سيطرة رأس المال على الإنتاج.

لبيان كيفية بروز طريقة الإنتاج الرأسمالية في هذه المرحلة، أولى مراحل تطورها، ولتفادى الوقوع في هذا الخطأ، سنرى:

أولا: المقصود برأس المال التجارى، وهنا نحرص على التعرف عليه في حركته، في

(٦) هذا القول يصدق فقط بالنسبة لاوروبا الغربية. اذ الظاهر ان التحول الى طريقة الانتاج الرأسمالية قد أخذ مسارا مختلفا في بروسيا واليابان، غالبا عن طريق تحول التجارة الى رأسماليين صناعيين. انظر دراسة المؤرخ الاقتصادى اليابانى Kochachiro Takahashi المشار اليها في ص ١٤ من كتاب M. Dobb بعنوان أبحاث في الرأسمالية والتطور والتخطيط السابق الاشارة اليه. هذا لا يعني أنه لم يحدث أن تحول بعض التجار في أوروبا الغربية الى رأسماليين صناعيين. على النحو الذى سنراه.

تطوره . وكيف أن هذا التطور يمثل الأساس التاريخي لطريقة الإنتاج الرأسمالية وأن التحول إليها لم يتم أساسا عن طريق طبقة التجار .

ثانيا : الكيفية التي تم بها التحول في المجالات المختلفة للنشاط الإقتصادى .

ثالثا : وأخيرا الفكر الإقتصادى نتاج هذه المرحلة الإنتقالية .

أولا - رأس المال التجارى وتطوره :

الواقع أن رأس المال التجارى (أو رأس مال التاجر) هو أقدم من طريقة الانتاج الرأسمالية ، بل هو أقدم وجود لرأس المال تاريخيا . وجد لأداء وظيفة تتمثل في الوساطة في التبادل . ومن ثم كان شرط وجوده هو تبادل السلع . متى وجد هذا التبادل أمكن لرأس المال التجارى أن يؤدى وظيفته بصرف النظر عن الأساس الإجتماعى للإنتاج ، أى يستوى في ذلك أن يتم الإنتاج في إطار جماعة بدائية لا تبادل للمنتجات في داخلها وإنما يقوم التبادل بينها وبين جماعة أخرى على سبيل الإستثناء ، أو أن يقوم الإنتاج على أساس العمل العبودى (كما رأينا في اليونان القديمة) أو على أساس عمل الاقنان او عمل الحرفي الصغير (كما رأينا في أوربا الإقطاع) أو على أساس العمل الاجير (كما سنرى لطريقة الانتاج الرأسمالية) . ولكن اذا كان وجود رأس المال التجارى رهين بوجود التبادل أيا كان الأساس الاجتماعى للإنتاج فإن مدى دخول المنتجات في التجارة يتوقف على نوع الإنتاج . ففي أقتصاد يقوم أساسا بقصد المبادلة يتسع مدى دخول المنتجات في التجارة عنه في إقتصاد طبيعى لا تتم المبادلة فيه إلا في حدود ضيقة . من ناحية تساعد التجارة بدورها على إضفاء خصيصة إقتصاد المبادلة على الإنتاج على التفصيل الذى سنراه في التو . **فالسلعة إذن ، الناتج الذى يكون محلا لمبادلة ، هى شرط وجود رأس المال التجارى الذى يقوم بتنشيط حركة السلع .**

وتتمثل حركة السلع هذه من حيث الجوهر في تبادل السلع بعضها البعض . ومن حيث الشكل في تحويل السلع الى نقود (البيع من جانب المتبادل الأول) ثم تحويل النقود الى سلع (الشراء من جانبه في مرحلة ثانية) . وظيفة رأس المال التجارى هى مساعدة التبادل . وتتم بأداء عمليتين تتبلور أولاهما في التخلى عن النقود لشراء السلع بواسطة التاجر ، ليقوم في مرحلة ثانية بثانيتهما أى بيع هذه السلع في مقابل النقود التي تتضمن الربح . في وجود رأس المال التجارى لا يمكن إذن تصور التبادل الذى يتم كتبادل عار يقع بين المنتجين المباشرين (أى من يقومون ببذل الجهد الواعى اللازم لإنتاج السلع) . ففي الإنتاج القائم على عمل العبيد وفي الإنتاج الإقطاعى . صاحب العبد أو شريف الأرض أو

الدولة (بالقدر الذى تحصل فيه على جزء من الفائض مباشرة إذا كانت مالكة لعبيد أو لأرض أو بطريق الضريبة) هم الذين يحصلون على المنتجات الممثلة للناتج الفائض الذى يمكن طرحه في السوق . هؤلاء ، وليس المنتجين المباشرين ، هم الذين يظهرون كبائعين للسلع التي يشتريها التاجر والتاجر يشترى ويبيع لعدد كبير ، وفي يده تتركز عمليات الشراء والبيع ، وعليه لم تعد هذه العمليات ترتبط بمتطلباته هو المباشرة . ولكى يقوم بهذه العمليات تبقى ثروته دائما في شكل النقود[٧] ، وهى تعمل دائما كرأس مال . في حركة تتمثل في التخلى عن النقود أولا في سبيل السلع ، ثم التخلى عن السلع في مقابل النقود (التي يفوق قدرها مقدار النقود الأولى) ، أى أنها تتمثل في : نقود - سلعة - نقود (أكثر) . **وعليه يكون الهدف من المبادلة هنا ، ليس قيمة الإستعمال** (اذ التاجر لا يشترى السلعة لإستعماله هو) وإنما قيمة المبادلة في شكلها النقدى (اذ التاجر يشترى السلعة لما لها من قدرة على أن تتبادل بغيرها من السلع) . وعليه تكون هذه الحركة هى التي تميز حركة رأس المال التجارى عن التجارة وبين المنتجين المباشرين (كما إذا باع الفلاح كمية من القمح في السوق واشترى بما حصل عليه من نقود محراثا يستخدمه في عملية الإنتاج) ، وهى حركة تتمثل في التخلى عن السلعة في مقابل النقود ثم إستخدام النقود في شراء سلعة يستخدمها بائع السلعة الأولى في أغراضه الإستهلاكية أو الإنتاجية ، وتأخذ إذن شكل : - سلعة - نقود - سلعة . ويكون الهدف من التبادل فيها هو قيمة الإستعمال[٨] .

وبهذا يتحقق لنا تعريف أولى برأس المال التجارى ، نقول أولى لأن **التعريف عليه . شأنه في ذلك شأن أية ظاهرة تكون محلا للمعرفة ، لا ينضبط إلا إذا إخذناه في تطوره** . في أشكال التنظيم الإجتماعى للإنتاج السابقة على الرأسمالية ، وخاصة في ظل الإنتاج الطبيعى الذى كان يعرف دائما التبادل في اطار محدود ، كان رأس المال التجارى يمثل الشكل الغالب لرأس المال ، إذ إلى جانب سيطرة رأس المال التجارى على التبادل (التداول) لم يكن رأس المال يسيطر على مجالات الإنتاج . هنا يظهر رأس المال التجارى ، بإعتبار وجوده المستقل ، ليؤدى وظيفة رأس المال . كل وظيفة رأس المال . إذ يمثل هذا الوجود المستقل لرأس المال التجارى (الثروة التجارية) انفصال عملية التداول (التبادل) عن أطرافها المتباعدة ، أى عن المنتجين المتبادلين أنفسهم الذين يبقون منفصلين عن عملية التداول حيث لا يتعلق الأمر بإنتاج موجه بطبيعته الى المبادلة . فتكون عملية التداول بما تحتويه من رأس مال تجارى منفصلة عنهم . إذا كان الإنتاج بطبيعته غير موجه للتبادل فإن

(٧) وهى تأخذ هذا الشكل أيا كان شكل التنظيم الاجتماعى للانتاج الذى يتم معه تبادل السلع تبادلا يتم بوساطة رأس المال التجارى .

(٨) من هذا نستنتج امكانية وجود التجارة دون وجود رأس المال التجارى .

المنتجات لا تصبح سلعا إلا عن طريق التجارة ، فالتجارة هي التي تحولها الى سلع ونقود . ومن ثم يظهر رأس المال أولا في عملية التداول ، اذ فيها تتحول النقود الى رأس مال . ولكنه رأس مال لا يسيطر على أطراف الإنتاج التي يتوسط بينها . كما أنه لا يخلق هذه الأطراف ، اذ وجوده قاصر على التداول . بمعنى آخر ، هناك دائرة الإنتاج ودائرة التداول ، في الأولى تنتج المنتجات بواسطة عدد كبير من الوحدات الإنتاجية ثم يتم التبادل (في حدوده) عن طريق دائرة التداول . في المجتمعات السابقة على الرأسمالية تحتوى دائرة الإنتاج مجالات مختلفة منه ما زال تركيبها الداخلي مبينا بصفة رئيسية على أساس إنتاج قيم استعمال (للإشباع المباشر) وليس إنتاج مبادلة . التبادل الذى يتم في حدود ضيقة نسبيا بين هذه المجالات المختلفة للإنتاج يتم من خلال التداول ، أى في دائرة التداول . في هذه الدائرة يتعين وجود ما يقوم بدور الوسيط في التبادل بين هذه المجالات المختلفة للإنتاج . لوجود هذا الوسيط لزم تطور النقود الى رأس مال تجارى يقتصر وجوده على دائرة التداول ويكون مستقلا عن عملية الإنتاج بمجالاتها المختلفة التي تمثل أطراف التداول وبقيام رأس المال التجارى بهذه الوظيفة تتميز دائرة التداول ويتم فيها ربط مجالات الإنتاج المختلفة (التي يتم التبادل بينها) بواسطة ثالث : هو رأس المال التجارى . عملية التحول هذه تعني شيئين : أولا أن التداول لم يسير بعد على الإنتاج ، وإنما هو مرتبط به إرتباطه بأساس له محدد من خارجه (أى من خارج التداول) ، وثانيا أن عملية الإنتاج لم تستوعب بعد (أى لم تمتص بعد) التداول ليصبح مجرد مرحلة من مراحل الدورة الإنتاجية . لكى يتحقق هذان الأمران لابد لرأس المال من أن يسيطر ليس فقط على دائرة التبادل وإنما كذلك على دائرة الإنتاج . فإذا ما سيطر على الإنتاج نكون بصدد رأس المال المنتج (الذى يسيطر على شروط عملية الإنتاج في شكلها الإجتماعى الجديد) ويصبح رأس المال التجارى مجرد مرحلة في دورة رأس المال التي تحتوى الإنتاج والتداول ولكن لكي يتم لرأس المال السيطرة على أطراف عملية التداول (أى على مجالات الإنتاج) لابد له أن يتراكم في عملية التداول (رأس مال تجارى) تراكما يمكنه من هذا التحول الكيفي ويعلمه السيطرة على دائرة التداول .

اختصاراً يمكن تلخيص مراحل تطور رأس المال فيما يلي :

- النقود تتحول الى رأس مال تجارى .
- رأس المال التجارى يسيطر على دائرة التداول (دون أطرافها . أى دون الإنتاج) ، التداول يكون منفصلا عن الأنتاج .

● رأس المال التجارى مدفوعا بالربح بتراكم (أى يتراكم تحول النقود الى رأس مال تجارى) ويتحول على نحو يمكن رأس المال من السيطرة على عملية الإنتاج التي ترتكز ، في شكلها الجديد ، أساسا على التداول الذى يصبح في ذات الوقت مجرد مرحلة عبودية للإنتاج يتم فيها تحقيق الناتج الذى تم إنتاجه كسلعة (أى أنتج بقصد المبادلة) ، كما يتم فيها استبدال مدخلات انتاجه (أي العوامل التي استهلكت أثناء إنتاجه ، بعد أن أصبحت هى الأخرى سلعا) . هنا يظهر رأس مال التاجر (الذى نشأ مباشرة من التداول) كمجرد شكل من أشكال رأس المال في دورة تجدده ، مؤديا بذلك وظيفة نوعية بعد أن كان يؤدى في الماضي (في ظل طرق الإنتاج السابقة على الرأسمالية) كل وظيفة رأس المال . ونكون بصدد طريقة إنتاج يسيطر عليها رأس المال بوصفه العلاقة الإجتماعية الغالبة ويعطيها بذلك شكلا إجتماعيا تتميز به عن شكلها في ظل المجتمعات الأخرى (في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالى وكذلك المجتمعات اللاحقة عليه) . ويكون فيها الإنتاج إنتاج مبادلة ، ومبادلة نقدية معممة[٩] .

وعليه نستطيع أن نفهم لماذا ظهر رأس المال التجارى كالشكل التاريخى لرأس المال من زمن بعيد قبل أن يحقق رأس المال سيطرته على الإنتاج . فهو يظهر في المجتمعات السابقة على الرأسمالية بإعتباره رأس المال ويقوم بوظيفته ، ثم هو يتطور لمستوى معين كأساس تاريخى للتحول الى طريقة الإنتاج الرأسمالية : كأساس لتركيز الثروة النقدية ، ولأن طريقة الإنتاج الرأسمالية تفترض إنتاج المبادلة ، أى البيع على نطاق واسع وليس لمستهلك فرد ، وهنا تتبدى كذلك أهمية دور التاجر الذى لا يشترى لإشباع حاجاته هو وإنما يركز مشتريات العديد من المشترين في مشترياته هو . يضاف الى ذلك أن كل تطور لرأس المال التجارى يميل الى اعطاء الإنتاج (على نحو متزايد) خصيصة إنتاج المبادلة وتحويل المنتجات الى سلع .

وقد تم هذا التحول ، الذى أدى برأس المال الى السيطرة على عملية الإنتاج مؤديا

---

(٩) وعليه يكون تحول رأس المال التجارى من الوجود المستقل خارج عملية الانتاج الى الوجود التابع « لرأس المال المنتج » الذى أصبح مسيطرا على عملية الانتاج التي تأخذ طابعا صناعيا في اتساع مستمر . يكون هذا التحول مظهرا للتطور الاقتصادى العام للمجتمع . ويكون الوجود المستقبل لرأس المال التجارى وسيادته مرادفا لعدم خضوع عملية الانتاج لرأس المال ، ومن ثم مرادفا لتطور رأس المال يرتكز على تنظيم اجتماعى (غير رأسمالى) للانتاج ويكون هو (أى رأس المال التجارى) غريبا عنه . هذا يعني أنه ، عند المستوى من تطور المجتمع الانساني السابق على طريقة الانتاج الاشتراكية ، يقوم التطور المستقل لرأس المال التجارى في علاقة تناسب عكسية مع التطور الاقتصادى العام للمجتمع . (هذه الفكرة يمكن أن تكون هاديا عند دارسة جذور التخلف في الاقتصاديات الرأسمالية المختلفة ، اذ يتعين في هذه الحالة البحث عن العوامل التي أدت الى عدم تحول رأس المال التجارى (الوطني) للسيطرة على الانتاج وكذلك البحث في الدور الذى لعبه رأس المال التجارى في ظل سيطرة رأس المال (من الاقتصاد الأم) على الاقتصاد المتخلف .

بذلك الى تحول طريقة الأنتاج الإقطاعية إلى طريقة الإنتاج الرأسمالية عن طريق تسليط رأس المال التجارى لاهتمامه على الانتاج جزئيا بهدف استغلال الإنتاج القائم استغلالا أكفأ يزيد من ربح رأس المال التجارى ، وكذلك لتحويل الإنتاج (أى تغيير الكيفية التي يتم بها) ليكون في خدمة أسواق أوسع ويحقق بالتالى ربحا أكبر. أما فيما يتعلق بالكيفية التي سلط بها رأس المال التجارى اهتمامه على الإنتاج-تاريخيا فيمكننا أن نميز ، من الناحية التحليلية ، سبلا ثلاث :

● السبيل الأول تمثل في تحول التاجر الى رأسمالى صناعى ، وهو ما تم بالنسبة للحرف التي ترتكز على التجارة وخاصة الحرف المنتجة للسلع الكمالية . هذه السلع كانت تستورد من بلاد أجنبية بواسطة التجار . ثم ما لبث هؤلاء أن أنشأوا صناعات لإنتاجها ، قامت في بدايتها على استيراد المواد الأولية والعمال المهرة من البلدان الأجنبية التي كانت تنتج هذه السلع الكمالية . كما حدث في ايطاليا في القرن الخامس عشر عندما أقام التجار صناعات تنتج سلعا كان يجرى استيرادها من قسطنطينية[١٠] .

● أما السبيل الثاني فيتمثل في أن يصبح المنتج نفسه تاجرا ورأسماليا ، فيقوم هو بتركيم رأس المال (النقدى) وممارسة النشاط التجارى بأن يشترى بنفسه المواد الأولية اللازمة ويبيع السلعة المنتجة ، ويبدأ في تنظيم إنتاجه على أسس رأسمالية ، مميزا بذلك إنتاجه كيفيا عن الإنتاج الزراعى الطبيعى والإنتاج الحرفي بما كان يغلله من قيود التنظيم الطائفي في العصور الوسطى . هذا السبيل هو السبيل الثورى اذ يقوم على أحداث تغييرات جوهرية (جذرية) في الطريقة التي تتم بها عملية الإنتاج سواء من حيث نوع قوى الإنتاج (القوةالعاملة + وسائل الإنتاج) أو من حيث تنظيم الوحدة الإنتاجية .

● أما السبيل الثالث فقد تبلور عندما بدأ عدد من أفراد طبقة التجار الموجودة من قبل في تحقيق سيطرتهم المباشرة على الإنتاج . مثل ذلك ما كان يتم في صناعة الملابس بإنجلترا حتى القرن السابع عشر . حينما كان تاجر الملابس يزود النساجين ، أى المنتجين المباشرين الذين كانوا يقومون بالإنتاج بنفس الطريقة التي كانت سائدة من قبل أى وفقا للطريقة القديمة ، يزود هؤلاء النساجين بالمواد الأولية (الصوف) ويشترى منهم النسيج . فهؤلاء المنتجين المباشرين يعملون في الواقع لحساب التاجر الذى يخص نفسه بفائض عملهم . هذا السبيل ، وإن كان قد خدم تاريخيا كنقطة إنتقال (نحو الإنتاج الرأسمالى) لا يستطيع بذاته أن يسهم في القضاء على طريقة الانتاج القديمة . بل بالعكس يميل الى الاحتفاظ بها

(١٠) أنظر ما سبق ص ٨٣ وما بعدها.

والابقاء عليها بإعتبارها أساس وجوده (أى وجود رأس المال التجارى) . فهو اذ يضمن سيطرته على المنتجين يبقيهم على طريقة إنتاجهم القديمة . فهو لا يغير إذن من مستوى قوى الإنتاج . بل يزيد على ذلك أنه يجعل حالة المنتجين المباشرين أسوأ من حالة من يعملون تحت السيطرة المباشرة لرأس المال . ولذا لا يلبث هذا السبيل أن يصبح عائقا أمام طريقة إنتاج رأسمالية حقيقية ، ويكون مآله التقلص كلما تطورت هذه الطريقة .

إذا كان من الممكن تمييز هذه السبل الثلاث من الناحية التحليلية فإن واقع مرحلة التحول الرأسمالى قد شهد هذه السبل مختلطة ، كما شهد اختلافا في سبل وسرعة تطور الفروع المختلفة للإنتاج وكذلك في أماكن تطورها . الأمر الذى يؤدى الى اختلاط المصالح وتشابكها (وما يترتب على ذلك من تغير سريع في التحالفات الإجتماعية والسياسية التي تتكون في المجتمع) اختلاطا يميز بصفة عامة مرحلة الإنتقال من طريقة الى أخرى من طرق الإنتاج . ورغم ذلك تشير الإتجاهات العامة لهذه المرحلة الى الزيادة المستمرة في سيطرة رأس المال ، ورأس المال الصناعى ، على الإنتاج[١١] .

من هذا يبين أن تطور رأس المال التجارى لمستوى معين وان كان يمثل الأساس التاريخى لتطور طريقة الإنتاج الرأسمالية إلا أنه لا يقدر بذاته لا على دفع التحول نحو طريقة الإنتاج ، عن طريق التغييرات التي تصيب قوى الإنتاج نفسها ، وعلى الأخص العمل . وهى تغييرات لم تحدث بفعل طبقة التجار إلا بالقدر المحدود الذى تحول به نفر من التجار الى رأسماليين صناعيين ومن هنا لزم التعرف ، ولو بقليل من التفصيل ، على هذه التغييرات .

---

(١١) وهذا ما يقصد عندما يقال أن التجارة كانت الشرط اللازم لتحول الصناعات الحرفية والصناعات المنزلية الريفية والزراعة الاقطاعية الى نشاطات تقوم بها الوحدات الانتاجية الرأسمالية (المشروعات) . فعن طريق التجارة تطورت المنتجات الى سلع بما تزودها به من سوق تباع فيها وبما تحققه من بلورة تدريجية للتكافؤ بين السلع المتبادلة . والتجارة هى التي تزود الانتاج بالمواد الأولية والمواد المساعدة الجديدة . ومن ثم فهى التي تؤدى الى اقامة فروع جديدة تقوم من البداية على التجارة (أى المبادلة) سواء في السوق المحلية أو العالمية . في هذه المرحلة كان التاجر يجد السوق العالمية أمامه وكان من المتعين عليه أن يقارن دائما بين الثمن الذى يشترى به وأثمان السوق في الداخل وفي الخارج ليتوصل في النهاية الى أن يبيع السلع على النحو الذى يحقق أكبر ربح . الأمر الذى ضمن له السيطرة على رأس المال المنتج (وخاصة في الصناعة) . ولكن ما أن تكتسب الصناعة اليدوية ، وخاصة الصناعة ذات الحجم الكبير ، قوة كافية ، تقوم بدورها بخلق أسواق لنفسها عن طريق أسرها للأسواق بواسطة ما تنتجه من سلع . عند هذا الحد تصبح التجارة في خدمة الصناعة ويمثل الاتساع المستمر للسوق ضرورة حيوية بالنسبة للصناعة . ويستمر الانتاج الكبير الذى يتوسع باستمرار في غمر الأسواق الموجودة بالسلع . ولا يتوقف بالتالى عن سعيه الى توسيع أكبر للسوق ، أى الى تحطيم القيود التي تحد من توسعه . هنا لم تعد التجارة (باعتبارها التعبير عن الطلب القائم) هى التي تحد من هذا الانتاج الكبير ، وانما الذى يحد منه هو مقدار رأس المال المستخدم ومستوى تطور انتاجية العمل . (ومن هنا جاء السعى المستمر لتراكم رأس المال وزيادة انتاجية العمل) . وهنا يحل الرأسمالى الصناعى محل التاجر ، فهو الذى يجد السوق العلنية أمامه ، وهو الذى يقوم بالمقارنة بين ثمن سلعته عند انتاجها وأثمان السوق في الداخل وفي الخارج .

ثانيا : الكيفية التي تم بها التحول في المجالات المختلفة للنشاط الإقتصادى :

نبادر بالقول بأن التغييرات التي تم من خلالها التحول الرأسمالي أعطت لهذه المرحلة الأولى صورة عامة يمكن أن نحدد من الآن ملامحها الرئيسية[١٢] . فتتميز مرحلة الرأسمالية التجارية ، كمرحلة تالية لتفكك الاقطاع ، بما شهدته من البورجوازيين أساسا في شكل رأس المال التجارى على حساب سادة الإقطاع من ناحية وصغير المنتجين من الفلاحين والحرفيين من ناحية أخرى . وهي عملية تزداد إتساعا وعمقا في شكل استقطاب إجتماعى لطريقة إنتاج المبادلة البسيطة التي وجدت جذورها مع تفكك طريقة الإنتاج الإقطاعية ، استقطابا يتبلور في خلق طبقة من المنتجين الرأسماليين (في الزراعة والصناعة) وطبقة من العمال الأجراء الاحتياليين ، هذا الإستقطاب تم عن طريق تحولات كيفية في الزراعة والصناعة ، وزاد من سرعته التوسع التجارى وخاصة في مجال التجرة الخارجية ، في وقت كانت فيه الزراعة والصناعة مازالتا تحت سيطرة التجارة . هذا التوسع التجارى عمل بدوره على تطور اقتصاد نقدى في أوروبا . أخيرا تتميز هذه المرحلة بقيام الدول المركزية بإنشغالها بتوسيع السوق الداخلية ، عن طريق خلق الوحدات السياسية القومية . والسوق الخارجية عن طريق اكتساب المستعمرات وتحقيق السيطرة على أعالي البحر .

في الزراعة شهدت هذه المرحلة عملية التحول نحو الزراعة الجدية : الإنتاج يتم للمبادلة ، وهو ذى طبيعة فردية تنافسية ، تدفعه المصلحة الذاتية وتحقيق الربح . ويتخذ قراراته المزارع المستخدم للعمل الأجير . هذا الإنتاج يقوم بطبيعة الحال الى جانب إنتاج السوق الذى في وحدات الفلاحين المستقلين . بالنسبة **للزراعة الإنجليزية** ، شهدت هذه المرحلة بداية حركة التسييج[١٣] التي بلغت ذروتها في القرن الثامن عشر بعد أن عرفت وقتا من التراخي في القرن السابع عشر . مضمون هذه الحركة ، التي بدأت في واقع الحياة الاجتماعية ثم أضفي عليها القانون طابع « الشريعة » ، هو قيام كبار الملاك وأقوياء الريف بتوسيع ملكياتهم العقارية عن طريق احتواء الأراضي التي كانت للاستعمال المشترك في القرية وكذلك أراضي صغار الملاك من الفلاحين وبناء سور حول ملكيتهم الكبيرة . وهو ما يمكنهم

(١٢) هدف تقديم هذه الصورة العامة محدود . فالمقصود هو أن نبرز الخصائص الجوهرية للمرحلة على نحو يسهل فهم الفكر الاقتصادى لهذه المرحلة . وعليه فإن عدم الكلام عن المظاهر الأخرى لعملية التحول لا يعني إغفال دورها (كالنشاط المصرفي والمالي وتفاصيل دور الدولة ... إلى غير ذلك) . من ناحية أخرى فلابد ، عند تقديم هذه الصورة ، عن نظام جديد في الإنتاج وانتشاره وحلوله محل آخر لا يعني أنه يظهر لأول مرة . ولكن القاعدة هي وجوده قبل ذلك (وإنما كجنين أو كظاهرة غير سائدة) في ظل التنظيم السابق أو الأسبق . أخيرا توضح بصدد هذه الصورة أن معالجة كل ناحية من نواحي النشاط استقلالا لا تعني إمكانية فهم طبيعة الجزء دون رده إلى الكل . وذلك للارتباط العضوي بين كل أجزاء النظام الاقتصادى .

(١٣) [illegible]

من أن يوسعوا من مساحة الوحدة الإنتاجية الزراعية واستخدامها كمراعى للأغنام وتكون النتيجة أن يصبح بعض صغار الملاك بلا أرض يفلحونها . وكذلك قام كبار ملاك الأراضي التي كانت مقسمة على صغار الفلاحين كمستأجرين يزرعونها لإنتاج الحبوب بتحويل ملكيتهم الى مراعى لتربية الأغنام . وبما أن المراعى لا تحتاج نفس القوة العاملة التي كانت تقوم بزراعة الأرض بمحصولات غذائية اذ هى أقل كثافة لاستخدام القوة العاملة ، تكون النتيجة أن يصبح بعض الفلاحين مستأجرين الأرض بلا أرض يزرعونها . في الحالتين لا يكونُ أمام صغار الملاك الذين انتزعت ملكيتهم وصغار المستأجرين الذين أبعدوا عن الأرض إلا الإتجاه الى سوق العمل في المدينة يبيعون فيه قدرتهم على العمل . ويزودون الصناعة الجديدة المتوسعة بالقوة العاملة ويمثلون بذلك الطبقة العاملة (أو البروليتاريا) وهى تتكون تاريخيا .

يغذى هذه الطبقة كذلك ، كما سنرى ، الحرفيين الذين يتحولون الى عمال أجراء . وهكذا يمكن هذا التغيير الزراعة من الاستجابة لحاجة الصناعة الجديدة (التي لم تزل في أغلبها صناعة للمنسوجات والمنسوجات الصوفية) المزدوجة : حاجتها الى الصوف كمادة أولية وحاجتها الى الأيدى العاملة الرخيصة(١٤) .

كما شهد القرن السادس عشر **قيام تجار المدينة بالاستثمار في شراء الملكيات الإقطاعية الكبيرة على نطاق واسع** . ورغم أن معظم هذه الاستثمارات تمت للمضاربة أو الحصول على ريع الأرض (وليس للحصول على ربح من طريق القيام بالنشاط الزراعى) ، إلا أن بعضها أدى الى الانفاق على تحسين الأرض واستغلالها على أسس رأسمالية (باستخدام العمل الأجير ووسائل إنتاج يملكها الرأسمالى صاحب المزرعة) . وهو ما يصدق بصفة خاصة على المراعى الكبيرة التي خصصت لتربية الأغنام .

كما شهد هذا القرن نموا كبيرا في الزراعة التي يقوم بها **أغنياء الفلاحين المستقلين** the rich Yeomen الذين يقومون بها على أرض يستأجرونها ويضيفون عليها

(١٤) في هذا الموقف وجد التناقض بين زراعة القمح وتربية الأغنام للصوف . وقد أثار أبعاد الكثير من الفلاحين (صغار الملاك أو صغار المستأجرين) عن الأرض نتيجة لتحويلها من زراعة القمح الى مراعى ، كثيرا من النقاش ، خاصة حول المصير الاجتماعى لهؤلاء المبعدين . وهو ما أدى في النهاية الى مناقشة أساس المشكلة الزراعية : هل تتمثل المشكلة في البحث عن أحسن طريقة لاستخدام الأرض بقصد اعاشة عدد من السكان . أم في البحث عن أحسن طريقة لاستثمار رأس المال في الزراعة ؟ في هذه الحالة الثانية يتحدد استعمال الأرض بما هو أكثر ارباحية . في هذا الوقت وجد من ينادى بضرورة البحث عن أحسن طريقة لاستثمار رأس المال في الزراعة على أساس اعتبار المصلحة الذاتية (لصاحب رأس المال) والحرية الاقتصادية (له هو كذلك ، بطبيعة الحال) الأساس الطبيعى للمجتمع الانسانى . أنظر .

Lipson, Economic History of England, T. II, p. LXVII.

بالاستئجار أو بالشراء أو بالتسييج بالنسبة للأرض التي كانت توجد خارج نظام الحقول المفتوحة ، ويعتمدون في الزراعة أولا على عملهم وعمل أفراد عائلتهم . الى أن أصبحوا في نهاية القرن مزارعين يعتمدون على العمل الأجير الذى يقدمه ضحايا التسييج أو من يجاورهم من فقراء الفلاحين . كما وجد هؤلاء الفلاحين الأغنياء مصدر دخل آخر في الربا الذى كانوا يحصلون عليه بإقراض صغار الفلاحين المجاورين . والظاهر أن معظم **التحسينات في الإنتاج الزراعي قد أدخلت بواسطة هذه الطبقة من أغنياء الفلاحين**.

وفي الزراعة الفرنسية ، كان هناك إتجاه نحو استقلال الفلاحين حتى منتصف القرن السادس عشر . إلا أن كبار ملاك الأراضي (ربما فيهم من أغنياء من المدن اشتروا ملكيات عقارية كبيرة) تمكنوا من أن يعكسوا الإتجاه ويستعيدوا الأراضي المفقودة . في الفترة التي تلت حرب المائة عام (التي بدأت بين انجلترا وفرنسا في ١٣٣٩) . التي قضت على كثير من سكان الريف ، قام كثير من برجوازى المدينة بإستئجار الأرض ثم تأجيرها من الباطن لمزارعين أو لفلاحين يزرعونها بالمشاركة ، ويحصلون الإيجار نقداً أو عينا في صورة جزء من المحصول يبيعه البرجوازى في السوق . كما قام البرجوازيون بشراء الأرض من كبار ملاك الأراضي لزراعتها مباشرة . كذلك كان كبار ملاك الأراضي يشترون الأرض من صغار الفلاحين الذين يعجزون عن سداد الديون التي عقدوها بمناسبة زراعة الأرض او الذين لا يقدرون على زراعتها لما اصابها من تخريب بواسطة الحرب . بعض هؤلاء الملاك البرجوازيون وكذلك من حذا حذوهم من النبلاء كانوا يعرفون كيف يراقبون الأسواق ويقومون بتخزين المحصولات انتظارا لأنسب وقت لبيعها بأعلى ثمن . وهم لذلك يدخلون المحصولات التجارية ويحسنون منها . كما يلحقون في كثير من الاحيان بملكياتهم الزراعية بعض الآلات التي تستخدم في عمليات صناعية . الا ان هذه التغييرات لا تمثل اللازم حدوثها في الزراعة لتحقق التحول الرأسمالي . اذ لا يتحقق بها التحول الى روابط الانتاج الرأسمالية في الزراعة لانها لا تؤدى الى تطور التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين المنشغلين في انتاج المبادلة البسيط على نحو يؤدى الى تميز عدد (محدود) من اغنياء الفلاحين يقومون بالانتاج للمبادلة ويرتبطون ، مباشرة بالسوق في ظل شروط تسمح بزيادة انتاجية العمل مما يسمح بخلق فائض (يباع في السوق) ويمكن المنتج من القيام ببعض التراكم . كما يؤدى الى أن يقوم الافقر من الفلاحين بالعمل في مقابل اجر . اى يصبحون عمالا اجراء . هذا يعني ان تحول الزراعة الفرنسية الى زراعة رأسمالية لا يتم الا في مرحلة لاحقة على تلك التي تحولت فيها الزراعة الانجليزية

وهكذا يتغير التنظيم الإجتماعي للزراعة في إتجاه سيطرة رأس المال على الإنتاج الزراعي .

تغيرا يؤدى الى تركيز الملكية العقارية في أيدى قليلة والى فصل صغار الفلاحين عن وسائل الإنتاج وتحويلهم الى عمال أجراء . كما أن هذا التغيير يمكن من إحداث التغيير في الفنون الإنتاجية الزراعية ويزيد من سرعة ادخالها . ادخال الدورة الزراعية ، نظام الصرف ، ادخال محصولات جديدة ، وأدوات عمل جديدة ، استخدام الأسمدة ، الى غير ذلك مما يستلزم التوجه الى الصناعة للحصول منها على ما هو لازم لهذه التغييرات في الزراعة .

وفي الصناعة[١٥] **يحقق رأس المال سطوته على الإنتاج عن طريق التحول التدريجي** للنشاط الصناعى وتفكك نظام الطوائف . وتدريجيا تصبح وسائل الانتاج البلورة المادية لرأس المال ، اذ ينفصل عنها العامل ويمتلكها الرأسمالى رب العمل يتم عن طريق سلسلة من التحولات[١٦] تتبلور أولا في نظام **الصناعة المنزلية**[١٧] الذى ظهر بصفة أساسية في صناعة المنسوجات ، وغالبا ما كان يتم في خارج المدينة وخارج نطاق سلطان الطوائف الحرفية القديمة (الأمر الذى يعكس التناقض بين التجار وأرباب هذه الحرف) في إطار هذا النظام يقوم التاجر رب العمل بتزويد الحرفيين بالمادة الأولية هؤلاء يقومون بالعمل في مساكنهم مستخدمين أدوات عمل مملوكة لهم في مرحلة أولى (كثيرا ما كانوا يضطرون للاقتراض بفائدة مرتفعة للحصول على هذه الأدوات) . في مرحلة ثانية كان التاجر رب العمل يزودهم كذلك ببعض أدوات العمل . كما أنه يدفع للعمال أجر . ويكون الناتج ملكا له . فالعامل يعمل لحساب التاجر تحت سيطرة رأس المال ، ويفقد بذلك استقلاله السابق . هذا ولم يؤد نظام الصناعة المنزلية الى تغييرات جوهرية في طريقة الإنتاج إلا في الحالات التي يتحول فيها التاجر الى رأسمالى صناعى ينشغل أساسا بعملية الإنتاج ويقوم بالنشاط التجارى خدمة لها . أما في الحالات الأخرى فلم يشهد هذا النظام إلا تغييرات محدودة ناتجة عن حرص التاجر على أن يحصل على السلع المنتجة بأقل تكلفة

الى جانب هذا النظام الذى ساد النشاط الصناعى حتى أوائل القرن السابع عشر وجد **نظام الصناعة اليدوية**[١٨] ، خاصة في الحالات التي تحول فيها أرباب الحرف (أو نفر من التجار) الى رأسماليين صناعيين . في عملية التحول هذه كان رب الحرفة . الذى نجح في إقامة علاقة مباشرة بالسوق (لاعبا بذلك دور التاجر كذلك) وفي تركيم بعض رأس المال ،

---

(١٥) cf. southgate, op. cit. p. 88 & sqq

(١٦) وضح لنا من دراستنا لمجتمع المدينة في أوروبا الاقطاع أن عملية التحول كانت قد قطعت شوطا كبيرا في داخل المدينة في أواخر القرون الوسطى عندما بدأ مد الانتاج الصناعى للمبادلة يغمر المواثق التي كانت تقيمها الطوائف وحول مجرى الى مركز التبعية في علاقته برب العمل ولكنه كان تطورا يتم خلال أزمة تفكك النظام الاقطاعي

(١٧) Domestic industry (putting out system), industrie domestique

(١٨) System of manufacture, système des manufactures

ينظم الإنتاج ، في علاقته بالافقر من الحرفيين ، على أساس من نظام الصناعة المنزلية ويدفع للعامل الحرفي أجرا نقديا أو يتعاقد معه من الباطن (يشترى منه ما ينتجه) . وهو نظام ما لبث أن تطور الى نظام الصناعة اليدوية . هنا يجمع العمال بأعداد كبيرة للعمل في أماكن مملوكة لرب العمل مكونين بذلك الوحدة الإنتاجية(١٩) الرأسمالية أو المشروع الرأسمالي(٢٠) . في مرحلة أولى كانوا يستخدمون أدوات عمل مملوكة لهم ، ثم بعد ذلك أدوات عمل يملكها الرأسمالي رب العمل . هنا نلاحظ أن هذا التجميع يعني ازدياد في الطبيعة الاجتماعية لعملية الإنتاج اذا ما قورنت بعملية الإنتاج التي كان يقوم بها ، في داخل الوحدة الإنتاجية ، عدد محدود من أفراد عائلة الفلاح (في الزراعة الاقطاعية) أو من الحرفيين (في ظل التنظيم الحرفي في مدن القرون الوسطى) . هذا النظام الذى بدأ في الإنتشار في القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر (ليحل محله مع الثورة الصناعية نظام المصنع القائم على الإنتاج الآلي) يقوم على تقسيم العمل في داخل المشروع ، أى تقسيم عملية إنتاج ناتج واحد الى عمليات صغيرة يعهد بكل منها الى عدد من العمال يقتصرون على القيام بها . وقد تطور نظام الصناعة اليدوية بإتباع سبيلين : يتمثل الأول في تجميع عدد من الحرفيين كان كل منهم يقوم استقلالا بحرفة معينة يلزم الإستعانة بها في إنتاج ناتج معين . ويتخصص كل منهم في عمله بعد تجميعهم وإنما بالنسبة لإنتاج هذا الناتج فقط . فمثلا لصناعة عربة كان من اللازم الاستعانة بعمل الحرفي صانع العجلات (كل أنواع العجلات) وعمل الحرفي الحداد (كل أنواع الحدادة) وعمل الحرفي المنجد (كل أنواع التنجيد) . وهكذا . في ظل التنظيم الجديد ، يتم تجميع هؤلاء ولكن ليتخصص كل في عمله بالنسبة لإنتاج العربات فقط . وهذا النوع من العربات . ومن ثم يتخصص صانع العجلات في إنتاج النوع من العجلات اللازم لهذا النوع من العربات ، ويتخصص الحداد في إنتاج ما يلزم هذا النوع من العربات من أجزاء معدنية وفرامل ، وهكذا . أما السبيل الثاني فيتمثل في تجميع الحرفيين الذين كانوا يقومون بحرفة واحدة ، إنتاج الدبابيس مثلا ، ومع الزمن تقسم عملية إنتاج هذه السلعة الى عمليات صغيرة متتالية : تحويل الحديد الساخن الى أسلاك ، جعل هذه الأسلاك مستقيمة ، تقطيع السلك ، جعل طرف كل قطعة مدببا ، سحقه من الطرف الآخر لإستقبال الرأس ، وهكذا . في كل من هذه العمليات يتخصص عدد من العمال لا يقومون إلا بها .

إبتداء من هذا التقسيم الداخلي للعمل تكمن الخصيصة الأساسية للصناعة اليدوية في العامل الجماعي الذى يتكون بتكوين عدد من العمال « الجزئيين » : فزيادة التقسيم الداخلي للعمل والتخفيض وإن أديا الى رفع إنتاجية العمال أى قدرتهم على إنتاج فائض للرأسمالي

(١٩) Productive unit: unité productive.

(٢٠) The capitalist enterprise: l'enterprise capitaliste.

فإنهما يحملان معهما حطاً من العمل كوسيلة تحقيق الإنسان لذاته عن طريق زيادة قدراته الخلاقة. فبعد أن كان العامل الحرفي يعرف كل عمليات صناعة السلعة ويقوم بعمله مستقلا، أصبح لا يعرف إلا القيام بعملية صغيرة من عمليات صناعة السلعة دون أن تكون له معرفة ببقية العمليات، الأمر الذى يحول بينه وبين القيام بالإنتاج إستقلالا. وعليه حل «العامل الجماعى» محل العامل الحرفي: فما كان في الماضي نتاجا للعمل الحرفي أصبح الآن نتاج «العمل الجماعى»، نتاج عدد محدود من العمال ذوى الخبرة الفنية وعدد كبير من العمال غير المؤهلين. هذا ولم تقتصر الصناعة اليدوية على تكييف العامل للعمل المتخصص، وإنما قامت كذلك بتكييف الأدوات التي يستخدمها. فيبدأ تكييف كل أداة من أدوات العمل لتصبح ملائمة للقيام بعملية معينة أو لتحقيق غرض معين في سلسلة العمليات اللازمة لإنتاج السلعة. وهو ما يعني تبسيط وتطوير ومضاعفة عدد أدوات العمل بتهيئتها للقيام بوظائف خاصة لكل عامل «جزئي». على هذا النحو، تخلق في ذات الوقت الشروط المادية اللازمة لإستخدام الآلة التي تتمثل في تجميع لأدوات بسيطة يحل كل جزء منها محل عملية كان يقوم بها العامل (وذلك في مرحلة تالية).

وقد نتج عن ذلك التحول أن أصبحت الصناعات الآتية تدار في إنجلترا على أسس رأسمالية في المرحلة التي غطتها الرأسمالية التجارية: صناعة المنسوجات (الصوفية والقطنية والحريرية)، صناعات الزجاج والملح والصابون والورق، صناعات الحديد والنحاس، تدين الفحم والقصدير والرصاص، وصناعات البناء وبناء السفن[٢١]. في إطار هذه الصناعات تمثلت التغييرات التكنولوجية (أى تلك المتعلقة بالطرق الفنية المستخدمة في الإنتاج) في إدخال منتجات جديدة وإستخدام فنون جديدة في مجالات التعدين وصهر المعادن، ويمكن القول بصفة عامة أن القرنين السادس عشر والسابع عشر شهدا التحول من تكنولوجيا الخشب (وإستخداماته في البناء والوقود) والماء (كمصدر للقوة المحركة) الى تكنولوجيا الحديد والفحم[٢٢].

وبهذا تكون الصناعة قد بدأت تشهد تنظيما جديدا وفنونا إنتاجية جديدة وإستفادت من قوة عاملة رخيصة نتجت عن تكسير الملكيات الإقطاعية في أوروبا الغربية، وخاصة في هولندا وانجلترا، ابتداء من منتصف القرن السادس عشر، والالتقاء بعدد كبير ممن لا أرض لهم في سوق العمل، الذى كان يستقبل كذلك الأقنان الهاربين من الريف. رخص القوة العاملة يعني إمكانية تحقيق ربح أكبر في جو يسوده ارتفاع أثمان السلع والإتساع المستمر في

(٢١) cf. E. Lipson The Economic History of England Vol. II p. XXVIII — XXIX.

(٢٢) cf. J. Bernal Science in History. p. 270 & p. 282 - 285

السوق . ويكون النتيجة زيادة غير مسبوقة في ثروة التجار ورجال الصناعة ، الذين كانوا يبيعون فيما وراء البحار ويحصلون على المواد الأولية من المستعمرات . يضاف الى ذلك ، بالنسبة لانجلترا ، أن مناطق النشاط الصناعي فيها عرفت نظاما لدفع الأجور مؤداه أن يكون العمال مسئولين عن تسويق السلع التي ينتجوها ، وأن قبضهم لأجورهم لم يكن إلا بعد قيامهم ببيع السلع . وهو ما يعني أن العمال هم الذين كانوا يتحملون مخاطر الإنتاج الرأسمالي الوليد(٢٣) . وبهذا تتوفر لرأس المال الصناعي شروط السيطرة المتزايدة على عملية الإنتاج ، ولكنها سيطرة رهينة بما يتم في إطار النشاط الزراعي .

نستطيع أن نستخلص مما قلناه أنه يوجد بين الزراعة والصناعة **إعتماد متبادل يفسر ضرورة تغيرهما معا ويبلور في ذات الوقت التناقض بين رأس المال الزراعي ورأس المال الصناعي ، وهو يمثل الشكل الإجتماعي للتناقض بين الريف والمدينة في المجتمع الرأسمالي** . فالصناعة في توسعها تحتاج إلى أيدي عاملة من الريف . كما تحتاج الى مواد غذائية (كالقمح مثلا) لتغذية أهل المدينة . وتحتاج كذلك الى مواد أولية تقوم بتحويلها (كالصوف مثلا) . وهي تحصل على هذه المواد مباشرة عن طريق التبادل بين الريف والمدينة ، أو بصفة غير مباشرة عن طريق بيع السلع الزراعية في السوق العالمية وإستخدام الايرادات في استيراد ما يلزم للصناعة (بما في ذلك الآلات) . وعليه يكون الربح في الصناعة متوقفا على مدى إنتاجية العمل في الزراعة وما يترتب عليه من توفر هذه المواد (وخاصة السلع الإستهلاكية التي تستهلكها الطبقة العاملة wage goods بأثمان منخفضة . ويكون التوسع الصناعي متوقفا على ذلك . أما الزراعة فتحتاج في توسعها الى أدوات عمل (كالآلات مثلا) ومواد أولية (كالأسمدة مثلا) تنتجها الصناعة . كما يقوم سكان الريف باستهلاك سلع صناعية . ومن ثم تتوقف ارباحية رأس المال في الزراعة على مدى إنتاجية العمل الصناعي وإمكانية الحصول على السلع الصناعية بأثمان غير مرتفعة . ويكون التغير في الزراعة وتوسعها مشروط بما تقدمه الصناعة والكيفية التي تقدمه بها . فالأعتماد المتبادل يتضمن التناقض بين

---

(٢٣) cf. T.S. Ashton, The Industrial revolution. p. 32.

يزيد على ذلك أن الارتفاع العام في الأثمان الذى ساد أوروبا الغربية في القرن السادس عشر أدى الى انخفاض الأجور الحقيقية ، أى القدر من السلع الذى يستطيع العامل أن يشتريه بأجره النقدى أى بكمية النقود التي يتلقاها كأجر . والواقع أن موقف العمل بصفة عامة ، في تناقضه مع رأس المال ، كان يتميز في القرن السادس عشر بوجود طبقة عاملة تحصل على أجر ضئيل في الغالب ، معرضة لمخاطر البطالة (نظرا لتقلبات النشاط الاقتصادي ولوجود صعوبات فنية كقصور عرض الغزل في صناعة نسج الصوف ، وكنقص القوة المحركة المائية في صناعة الحديد ، وكوجود طلب موسمي (في الشتاء أساسا) على الوقود بالنسبة لصناعة الفحم) ، طبقة أبعدت فعلا ولحد كبير عن الأرض . وغالبا ما تعمل بعيدا عن مساكنها . وعليه لم يكن من الغريب ... أن يعتبر البعض أن العلاقة بين السيد وعماله تقترب من العلاقة بين صاحب المزرعة وعبيده في مستعمراتنا الأمريكية أكثر مما كان يتوقع في بلد كانجلترا » .
واضح أن الأمر يتعلق هنا بانجلترا . أنظر : Lipson. Vol. II. p. XXX — XXXI.

رأس المال الصناعى (الذى يهمه الحصول على واد الأولية والمواد الغذائية بأثمان منخفضة) ورأس المال الزراعى (الذى يهمه تسويق السلع الزراعية بما لا يقل عن قيمتها حتي يحصل في مقابلها على أكبر قدر من السلع الصناعية). ومن هنا كان تناقض المصالح الذى تبلور في المجتمع الإنجليزى في هذه المرحلة بين القائمين على الإنتاج الصناعى والقائمين على الإنتاج الزراعى (منتجى القمح والصوف وقد وجدوا أنفسهم متحدين في مواجهة الصناعيين[٢٤].

تلك هى التغيرات التي شهدتها الزراعة والصناعة (وعلى الأخص في انجلترا). وهى تغيرات تبين اتجاه رأس المال في سبيل سيطرته على الإنتاج: الإنتاج الزراعى والإنتاج الصناعى. ورغم أن هذه التغييرات تعلن بروز طريقة للإنتاج تختلف كيفيا عن طريقة الإنتاج الإقطاعية (بروزها ليكتمل تطوره في مرحلة لاحقة تسود فيها الصناعة، والصناعة الرأسمالية) إلا أن الإنتاج الزراعى والإنتاج الصناعى كانا ما زالا في مجموعها تحت سيطرة رأس المال التجارى، وخاصة **التجارة الخارجية**. هذه التجارة الخارجية تمارس ابتداء من القرن الخامس عشر بواسطة الشركات الكبيرة التي عادة ما كانت احداها تحتكر الإتجار مع منطقة معينة من العالم. وقد عرفت هذه التجارة توسعا غير مسبوق في القرن السادس عشر بفضل تطور فنون الملاحة البحرية والاكتشافات الجغرافية والتوسع الإستعمارى[٢٥] والاتجار

---

(٢٤) فكان القائمون على الانتاج الصناعى يطالبون بألا يصدر شيء من الانتاج المحلى من القمح والصوف وبأن يسمح بحرية استيرادهم من الخارج دون أية قيود وذلك لكى تتحقق منافسة الانتاج المحلى وتكون الأثمان منخفضة. بينما طالب القائمون على أمر الانتاج الزراعى بحماية انتاجهم من القمح والصوف من المنافسة الاجنبية. وقد تدخلت الدولة في نهاية القرن السابع عشر بصدور قانون The Corn Bounty Act يحمى منتجى القمح دون أن يحمى منتجى المواد الأولية. وقد استمرت هذه الحماية حتى القرن التاسع عشر بما أثارته من مشكلات، خاصة ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر عندما أصبح الانتاج المحلى من القمح لا يكفي الاستهلاك الداخلى. أنظر: Lipson. II. p. LXVIII — LXXIV (الذى يقول أن القانون صدر في ١٦٧٣) وكذلك Ashton ص ١٤٥ حيث يقول أن القانون صدر في ١٦٨٢.

(٢٥) ابتداء من القرن الرابع عشر استخدم مسحوق البارود في صنع الأسلحة وتحسنت البوصلة البحرية وأدوات الملاحة الأخرى. وقد اقام البرتغالى هنرى الملاح (١٣٩٤ - ١٤٦٠) أول مدرسة بحرية ووضع خطة ليدور حول افريقيا (للقضاء على الاسلام واستعادة الأراضي المقدسة بالاستعانة مع مملكة في الحبشة يقال أنها مسيحية. وكذلك لاقامة علاقات مباشرة (أى بدون وساطة مصر) مع أسواق افريقيا الشرقية التي تورد الذهب والرقيق). وفي السنوات بين ١٤١٩ - ١٤٤٥ يكتشف البحارة البرتغال الجزر الموجودة في مواجهة الساحل الغربي لافريقيا. كما يتم اكتشاف مصب نهر الكونغو في ١٤٨٢. وفي عام ١٤٨٧ يتعدى دياز Bartolemeo Diaz الطرف الجنوبي لافريقيا. ويكتشف فاسكو دى جاما Vasco de Gama في عام ١٤٩٨ الطريق البحرى للهند مارا برأس الرجاء الصالح.

وفي السنوات من ١٤٩٢ الى ١٤٩٨ يكتشف الايطالى (من جنوة) كريستوف كولمب (١٤٥١ - ١٥٠٦) كوبا وأمريكا الوسطى لحساب أسبانيا. كما يتم في عام ١٤٩٧ اكتشاف امريكا الشمالية بواسطة ملاح فلورنسي (ايطاليا) يسمى Giovanni Cabato كان يعمل لحساب انجلترا ويبحث عن طريق الهند. ويتم اكتشاف البرازيل في ١٥٠٠ بواسطة البرتغالى كابرال Pedro Alvares Cabral ثم بقية بلدان أمريكا اللاتينية وفي ١٥١٩ - ١٥٢١ يقوم فرديناند ماجلان Ferdinand Magelhaes بأول رحلة حول العالم مارا بالطرف الجنوبي لامريكا اللاتينية (الذى أصبح يسمى فيما بعد مضيق ماجلان). وذلك لحساب أسبانيا. وتبدأ أسبانيا والبرتغال في استغلال مستعمرات أمريكا اللاتينية في الفترة من ١٥٤٠ =

مع المستعمرات . بفضل التجارة مع المستعمرات تضمن الإقتصاديات الأم (المستعمرة) الحصول على المواد الأولية وتسوق منتجاتها النهائية ، كما تحقق أرباحا كبيرة من بيع منتجات مستعمراتها الى بلدان أوروبية أخرى . يزيد على ذلك أن تجارة الرقيق[٢٦] والأرباح التي تحققها شركات النقل البحرى تمثل مصدرا إضافيا لتراكم رأس المال في صورته النقدية[٢٧] ، في شكل معادن نفيسة تأتي بصفة خاصة من العالم الجديد (أمريكا اللاتينية أساسا)[٢٨] .

اختصارا ، الأمر يتعلق بمرحلة التراكم البدائي لرأس المال[٢٩] . جوهر هذا التراكم يتمثل في نمو روابط الإنتاج الرأسمالية عن طريق نمو التميز الإجتماعى في داخل الفلاحين والحرفيين وتركيز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في يد طبقة جديدة ، الطبقة الرأسمالية الصاعدة ، ليس فقط على حساب الطبقة الأرستقراطية وإنما كذلك على حساب صغار الملاك (في الزراعة وفي الصناعة الحرفية) على نحو يجعل من هؤلاء ومن الأفقر من الفلاحين والحرفيين (في علاقتهم بالأغنياء من الفلاحين وأرباب الحرف) نواة الطبقة العاملة ، التي تنفصل عن وسائل الإنتاج ، وتصبح قدرتها على العمل سلعة تباع في سوق العمل في مقابل الأجر . هذا التراكم ارتفع معدله وزادت سرعته بفضل السيطرة على المستعمرات واستغلالها . في هذا الإطار من الواقع الإقتصادى نلمح - على صعيد الفكر - الإقتصاد السياسي في شكله الجنيني .

= الى ١٥٩٦ . وتنتقل مراكز التجارة من شرق البحر الأبيض وبحر البلطيق الى غرب البحر الأبيض والمحيط الأطلنطي وتتوسع التجارة الخارجية توسعا هائلا . أنظر :

Hermann Kinder & Wernear Hilgemann, Atlas historique, édition francaise, Librairie Stock, 1968, p. 217 et 221.

(٢٦) « زودت افريقيا سوق العبيد بحوالى ١١ مليون نسمة حتى بداية القرن التاسع عشر » . الأطلس التاريخى ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

« وعلى أساس التقدير القائل بانه مقابل كل رقيق استورده نصف العالم الغربي ، فان خمسة افريقيين اما قتلو في افريقيا او ماتوا في اعالى البحار ، يؤكد دى بوا ان الرق كان يعني بالنسبة لافريقيا الخسارة الرهيبة التي تقدر بحوالى ستين مليون نفس » . ص ١٣٠ من الترجمة العربية التي قام بها احمد فؤاد بليع لكتاب جاك ووديس ، جذور الثورة الافريقية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ . هكذا يبني الرجل الابيض حضارته المدنية بتحويل الرجل الأسود الى سلعة . ويكون من الطبيعى ان ينعكس ذلك في مجال الفكر في ازدهار نظريات عنصرية تقول بتفوق الرجل الأبيض . انظر :

O.C. Cox, Caste, Class & Race, p. 331 & sqq.

(٢٧) بالنسبة لعلاقة الاقتصاد الأم بالمستعمرات يقول ج .كارى John Carav « انه المستعمرات تشترى منتجات .. وتزودنا بالسلع التي يمكن اما تصنيعها هنا أو اعادة تصديرها... وهى (أى المستعمرات) توجد مجالا لتشغيل فقرائنا وتشجع ملاحتنا » .

An Essay on the State of England in Relation to its Trade, Bristol, 1695

مشار اليها في ص ٣٨٤ من كتاب أسس الرأسمالية السابق الاشارة اليه .

(٢٨) Southgate, op. cit., p. 74 et sqq.

(٢٩) Primitive accumulation of capital: L'accumulation primitive de capital.

ثالثاً : الفكر الإقتصادى نتاج هذه المرحلة :

إبتداء من القرن الخامس عشر ، وتحت تأثير التحولات التي أصابت الحياة الإجتماعية الأوروبية ، ينتقل مركز الإنشغال الفكرى للإنسان من القضايا الدينية الى القضايا الزمنية (الدنيوية) . اذ لم يعد ينظر الى الانسان على انه « حاج في طريقة الى السماء "viator mundi" » وإنما « كخالق وسيد للعالم "faber mundi" » . وفي إطار الإنشغال بالقضايا الزمنية تبرز بعض الأفكار الإجتماعية ، الاقتصادية منها يعلن عن الاقتصاد السياسي في مرحلة الجنينية . والواقع أن المسافة التي كان يتعين على الاقتصاد السياسي أن يقطعها - في إطار الفكر - بين ابن خلدون ومولده إبتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر مسافة قصيرة ، كما سنرى فيما بعد . ولكن جنين الاقتصاد السياسي يقطعها على نحو غير مباشر ، بدوران . في أثناء هذا الدوران يثرى بالعديد من المشكلات الجديدة ويجد تحت تصرفه كماً هائلا من المعلومات العملية المتعلقة بالنشاط الإقتصادى . في أثناء هذا الدوران ينمو الجنين مع انشغال الناس بالمشكلات الاقتصادية بوصفها هذا ، وهو انشغال يفرضه انغماسهم في واقع النشاط الإقتصادى الذى وصل في تحوله المستمر الى مرحلة جديدة . وقد انشغلوا بهذه المشكلات فرادى بهدف معرفة اجراءات السياسة الاقتصادية اللازم اتخاذها في واقع الحياة الاقتصادية ، مما جعل الفكر الاقتصادى للمرحلة من نتاج بعض رجال الادارة ورجال الأعمال . وقد أطلق على هؤلاء الرجال فيما بعد « **التجاريون** »[٣٠] .

فقد أثار تدفق المعادن النفيسة في القرن السادس عشر وما ارتبط به من ثورة في الأثمان تساؤلات تتعلق بالعلاقة بين **ثروة الأمة** (التي يتعين تعريفها) وتجارتها ، وانتاجها ، والمخزون من المعادن النفيسة الذى يتعين على الأمة الاحتفاظ به ، كما تتعلق بالعلاقة بين ثروة الأمة وميزانها التجارى[٣١] (الذى يمثل التسجيل المحاسبي لصادرات الأمة ووارداتها من السلع) . وكذلك بالنسبة للاجراءات التي يتعين اتخاذها لكي يكون هذا الميزان ، أو على

(٣٠) The Mercantillists: les Marcantillistes . أهم من أنتجوا الفكر التجارى، هم أورتيز L. Ortiz (١٥٥٨) ود . دى أوليفارس D. De Olivarès (١٦٢٤) ، والايطالى أ . سيرا A. Serra (١٦١٤) في أسبانيا (السنوات تشير الى تواريخ نشر أهم مؤلفاتهم) ، وجان بودان Jean Bodin (١٥٣٠ - ١٥٩٦) ، وأنطوان دى مونكريتيان A. de Montchretien (١٥٧٦ - ١٦٢١) ، وسيلي Sully (١٥٥٩ - ١٦٤٠) ، وكولبير Colbert (١٦١٩ - ١٦٨٣) فى فرنسا ، وتوماس مون Thomas Mun (١٥٧١ - ١٦٤١) ، وجون تشايلد John Child (١٦٣٠ - ١٦٩٩) ، ووليام تمبل W. Temple (١٦٢٨ - ١٦٩٨) في انجلترا . انظر شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادى ، ص ٣٣٥ وما بعدها . وكذلك :

E.F. Hecksher, Mercantilism, Translated by M. Shapiro, London, 1935 — J. Marchal, Cours d'économie politique, Génin, Paris, 1964, p. 72 - 85 — E. Mandel, Traité d'économie marxiste, T. II, Julliard, Paris, 1962, p. 392 et sqq.

(٣١) Balance of Trade: Balance de commerce.

الأصح ميزان المدفوعات(٣٢) (الذى يمثل التسجيل المحاسبي لكل العمليات ، منظورة في شكل سلع أو غير منظورة ، التي تم خلال فترة معينة ، ولتكن السنة مثلا ، بين البلد والخارج) مواتيا للبلد ، أى لكى يكون به فائض (ينجم عن زيادة حقوق البلد في مواجهة الخارج عن التزاماته) . كل هذه التساؤلات تدور في الواقع حول طبيعة الثروة وكيفية زيادتها .

المشكلة الأولى تشغل التجاريين هى تلك الخاصة **بطبيعة الثروة** . هنا نجد فكرة شائعة في الكتابات المتعلقة بالفكر الاقتصادى مؤدى هذه الفكرة **أن النقود (في صورة المعادن النفيسة ، وخاصة الذهب والفضة) تعتبر عند التجاريين عنصر جوهرى في تكوين الثروة** إن لم تكن مرادفا لها . هذه الفكرة هي في الواقع محل خلاف(٣٣) ولا يمكن اعتبارها ممثلة لمفهوم التجاريين للثروة(٣٤) .

ولكن يبدو أنها وجدت في كتابات الأوائل من التجاريين من أنصار السياسة المعدنية(٣٥) فبالنسبة لهؤلاء تتمثل الميزة الرئيسية للتجارة الخارجية في إجتذاب المعادن النفيسة . ويمكن أن نفهم السبب في هذا الفكر إذا ما تذكرنا أن القول به تم في وقت تمثلت المشكلة الأساسية فيه في التركيم النقدى أى في التركيز على تحويل السلع الى نقود (وهو ما يتم في مجال التداول أى المبادلة ، في السوق) ، باعتبار أن تراكم رأس المال النقدى الى حد معين شرط ضرورى وسابق لتحول انتاج المبادلة البسيط الى الانتاج

---

(٣٢) Balance of Payment balance des paiements.

(٣٣) ينقد آدم سميث هذه الفكرة التي يسندها الى التجاريين في مجموعهم ويعتبرها عبر ذات معنى . أنظر :

A Smith An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Ward, Lock & Co., London, 1838 p 333 & sqq.

أما كينز فهو يحاول أن يعيد اليها اعتبارها

J.M. Keynes. The General Theory of Employment, Interest and Money. Mac millan. London 1954. p. 333 & sqq

على العكس من ذلك يقول ليبسون أن الفكر التجارى لا يرتكز على هذا المفهوم للثروة . أنظر

E Lipson The Economic History of England. Vol. II, p LXXX. LXXXVII; and Vol. III. p. 62 & sqq

أنظر كذلك . M. Dobb. Studies in the Development of Capitalism. p. 201

(٣٤) الواقع أن غالبية الكتاب عن التجاريين يقولون بذلك . وهو ماليس بمنضبط . أنظر على سبيل المثال ، لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، ص ٧٦ ـ ٧٧ ؛ وكذلك : R. Lekachman A History of Economic Ideas, p 37 & sqq.

في هذا المعنى يقول جون ستيوارت ميل « عندما كان يسود النظام التجارى كان يفترض صراحة أو ضمنا في كل سياسة الأمم الثروة تتكون فقط من النقود ، أو المعادن النفيسة التي يمكن تحويلها مباشرة الى النقود اذا لم تكن في صورة نقود » مقتطفات من كتاباته في :

W.B. Robertson. Political Economy: Expositions of its Fundamental Doctrines Selected from the Best Writers. The WAlter Scott Publisher, London. 1905. p 25 - 26

الرأسمالي ، الذى هو بطبيعته إنتاج مبادلة وإنما من نوع : نقود - سلعة - نقود . في هذه الأونة كانت النقود تأتي من المعادن النفيسة ، هذه لا تنتج في داخل اقتصاديات أوروبا الغربية ، وإنما تستورد في مقابل تصدير السلع . كان التركيز اذن على الثروة في مظهرها النقدى لأن تراكم المعادن النفيسة مرادف لتراكم رأس المال النقدى الذى يتعين تشغيله لزيادة الثروة القومية . من هنا كان البحث عن طبيعة الثروة في تدفق الذهب والفضة ، (وهو ما يعني أن تزيد الصادرات على الواردات ، أى أن يكون في ميزان التجارة فائض يقابله دخول كمية من المعادن النفيسة) ، أى في مجال التداول .

ثم كان التركيز على خلق فائض في الإنتاج ، وإنما منظورا اليه من وجهة نظر التداول ، على نحو يكون معه فائض الإنتاج ممثلا في فائض نقدى ، أى في ربح . هذا الربح يمثله بالنسبة للأمة فائض في الميزان التجارى . هنا لا يرى الربح الا عند تحقيقه في السوق، اذ لا يستطيعون التغلغل الى مجال الإنتاج لرؤيته عند انتاجه. ونكون مازلنا في اطار التركيز على مجال التداول ، ولكننا نقترب أكثر من الإنتاج . الأمر يتعلق هنا بتداول يستند الى الإنتاج . فلزيادة المعادن النفيسة يتعين زيادة الصادرات ، ولكى يتم ذلك يتعين زيادة الإنتاج[٣٦] .

أما بالنسبة للتجاريين الأواخر، فلم يعد هناك لبس : « فثروة بلد ما يمثل في نتاج الأرض ، والعمل أو الصناعة » ... أما « الذهب والفضة » فليسا إلا « مقياس التجارة »[٣٧] . ومن ثم تكمن أهمية المعادن النفيسة في أن النقود تصنع منها وهذه هى عصب الحرب وأساس الائتمان . كما أن المعادن النفيسة تكتسب أهميتها من اعتبارات أخرى ، كجاذبيتها الخاصة كسلع ولأنها لا تفني ولأن نقصها يعني نقص كمية النقود الأمر الذى ينعكس في نقص في الطلب على السلع . كما أن زيادتها تعني زيادة كمية النقود الى حد معين وهى زيادة تسهل من المبادلة وتجعل الاقتصاد أكثر سيولة ، وزيادتها عند حد

(٣٥) The Bullionists Les Bullionistes.

في عام ١٦٢٢ يقول أحد الكتاب أن النقود « هى ثروة وقوة الدولة بالمعني الصحيح » . ويقول بولكسفن الذى كان مسئولا عن التجارة والمزارع الكبيرة في المستعمرات أن الذهب والفضة « هما ثروة الأمة الوحيدة وأكثرها نفعا » . أنظر في ذلك وفي مقتطفات أخرى :

E. Lipson. Vol. III. p. 62.

(٣٦) هذه الفكرة يتعين استبقاؤها في الذهن عند المقارنة بين فكر التجاريين وفكر الحديين ، انظر الفصل الثالث من هذا الباب .

(٣٧) Ch. D'Avenant. Discourses on the Public Revenues and on the Trade of England. London. 1698. quoted by K. Marx. Theories of Surplus Value. Lawrence and Wishart. London. 1954. p. 25.

أنظر مقتطفات أخرى بهذا المعني في E. Lipson. vol. III. p. 63 – 65.

معين يؤدى الى إرتفاع الأثمان (ونقص الطلب على الصادرات)

وبالرغم من أن هؤلاء المتأخرين من التجاريين يجدون الثروة في المنتجات (ومن ثم يكون البحث عنها في مجال الإنتاج، لا المبادلة) فإن تدفق الذهب والفضة يمثل ميزة استمروا في المطالبة بتحقيقها في القرن السابع عشر والظاهر أنهم يستخدمون حجة أصبحت اتفاقية لتبرير اجراءات يعتبرونها مواتية على أسس مختلفة فقد تمثل الانشغال الرئيسي الذى أعطى لكتابات التجاريين في القرن السابع عشر طابعا موحدا في البحث عن تحقيق ميزان تجارى موات للبلد، موات بمعنى تحقيقه للتوسع في الصادرات توسعا لا يوازيه اقتحام المنتجات الأجنبية للسوق المحلية اذ لما كانوا يعتبرون السوق محدودة (صبغة) هدفوا جميعا الى تحقيق توسع في الصادرات توسعا يمثل اضافة للمبيعات ولكى يتوازن ميزان التجارة الذى يكون في صالح البلد (وهو ما يسعون اليه) يتعين. كشرط لهذا التوازن، أن تتدفق المعادن النفيسة وعليه يتمثل الهدف الذى يسعون اليه في ضمان سوق اضافية (في الخارج) لسلعهم لا في المعادن النفيسة التي لا تكون إلا وسيلة تحقيق هذا الهدف[٣٨]

من هنا نستطيع أن نفهم ما نادى به التجاريون من ضرورة ضمان حرية التجارة الداخلية. وهو ما يعني توسيع السوق الداخلية عن طريق إزالة العوائق التى تحد منه بين المناطق المكونة لإقليم الدول وبناء الطرق وحفر القنوات[٣٩]. ولكن مع الاحتفاظ بها للسلع القومية. وتنظيم الدولة في نفس الوقت للتجارة الخارجية واتخاذ حواجز جمائية بقصد بها حماية الإنتاج المحلى بالحد من الواردات (عن طريق فرض ضريبة جمركية عليها أو منعها من الدخول). واتخاذ إجراءات ضمن اكتساب الأسواق الخارجية لمصادرات الوطنية. مثل مساندة الشركات التجارية الكبرى. تطوير الأسطول التجارى للنقل والحربى لاكتساب المستعمرات والحفاظ عليها[٤٠] فهم اذن يطالبون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الإقتصادية[٤١].. لا يكون تدخل الدولة على هذا النحو إلا مظهر من مظاهر الدور الذى

---

(٣٨) cf M. Dobb. Studies in the Development of Capitalism p. 188 & sqq

(٣٩) E. Lipson. Vol. II. p. LXXIII and sq

(٤٠) Ibid. p. XV — L

(٤١) وقد اختلفت صور تدخل الدولة من بلد الى أخرى. فقد غلب على تدخل الدولة في فرنسا وضع قيود على تحركات الذهب والفضة عبر اقليم الدولة. وفي انجلترا تمثل تدخل الدولة في المساهمة في اقامة الشركات التجارية وتنظيم التجارة، وخاصة التجارة الخارجية، والنقل البحرى. أما في بروسيا فقد اتسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وقامت تلك السياسة كوليبير اتخاذ كافة الوسائل التى تؤدى الى التوسع الصناعى بقصد زيادة الصادرات ... المشروعات التى تمدها بما يلزمها وخاصة في الحروب. كما تشجع قيام المشروعات الفردية عن طريق منح الامتيازات ... لاقامة الصناعات وكذلك تقديم القروض مع تخفيض سعر الفائدة. كما أن تخفيض الربح الذى تدفعه المشروعات ... الأرض ... الملكية

تلعبه في عملية تحول المجتمعات الزراعية الاقطاعية الى مجتمعات صناعية يكون رأس المال في سبيله للسيطرة عليها ، وما يقابل هذا التحول من صراع صناعى بين الأمم في السوق العالمية . في هذا الصراع تكون الغلبة لمن يتم تحوله بمعدل أعلى من معدل تحول الأمم الأخرى . معدل التحول هذا يتحدد بمعدل تطور رأس المال . ومن هنا كان من اللازم الالتجاء الى وسائل قهرية تعجل من تركيز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في يد كبار الملاك في الزراعة وفي الصناعة عن طريق الاستيلاء على وسائل الإنتاج التي يملكها صغار المنتجين المباشرين ، كما أن هذه الوسائل تزيد من سرعة تركيم رأس المال باكتساب المستعمرات (وهنا يكون العنف وسيلة ضمان الأسواق والحصول على المواد الأولية والأيدى العاملة الرخيصة) ، كما أن هذه الوسائل كذلك تحد من الواردات وتحمى الإنتاج المحلى من المنافسة الأجنبية . وتكون النتيجة أن تتدفق المعادن النفيسة التي تزيد من كمية النقود في التداول . الأمر الذى يدفع بالأثمان الى الارتفاع ويخلق الضغوط التضخمية . هذه الضغوط التضخمية تضعف أعضاء الطوائف فتسهم بذلك في خلق العمل الأجير ، وهى فوق ذلك تؤدى الى إنخفاض الأجور الحقيقية فتفيد الطبقة الرأسمالية التي ترتفع أثمان السلع التي تبيعها .

= هذا الدور الذى تقوم به الدولة إنما تقوم به باسم « الأمة » في صراعها من غيرها من « الأمم » . وعليه لا تكون الصفة القومية للنظام التجارى مجرد كلمة على شفاه من يتحدثون باسمه . فباسم عنايتهم بثروة الأمة وموارد الدولة يعلن التجاريون في الواقع مصالح الطبقة الرأسمالية وتجميع الثروات بصفة عامة كهدف نهائي للدولة التي تختلف في طبيعتها اذن عن الدولة الالهية القديمة . ولكنهم يعون في نفس الوقت أن تطور الإنتاج الرسمالى إنما يمثل أساس القوة القومية وأساس الصعود القومى في المجتمع الحديث .

هذا عن موقف التجاريين من طبيعة الثروة والعلاقة بينها وبين الإنتاج والتجارة الخارجية وما يترتب على هذا الموقف من توصيات خاصة بدور الدولة في الحياة الإقتصادية . تمثل مثار فكرهم هذا ، كما رأينا ، في تدفق المعادن النفيسة من المستعمرات الى أوروبا الغربية .

= وتخفض الضرائب المباشرة وتعطى الاعفاءات الضريبية . كما تتدخل لتوفير الأيدى العاملة اللازمة للتوسيع الصناعى (اعفاء مؤقت من الضرائب لمن يتزوج في سن العشرين - اعفاء الأسر العديدة الأولاد من الضرائب - منع هجرة العمال - اجبار البنات غير المتزوجات ورجال الدين والراهبات على العمل في الصناعة - اجبار الآباء على توجيه أبنائهم لتعليم حرف صناعية - تشجيع قدوم العمال المهرة الأجانب - تولى الطوائف أمر التعليم الفني - ضمان الدولة للمشروعات ، حرية التعامل مع الطوائف الحرفية والخروج على القيود التي تضعها هذه الأخيرة لحماية أعضائها) . يزيد على ذلك أن الدولة كانت تضمن للصناعات الحصول على المواد الأولية عن طريق الاعفاء من الضرائب الجمركية والترخيص لها بالحصول على الأخشاب من الغابات الملكية كما تضمن للمشروعات تسويق منتجاتها عن طريق الدولة بالشراء أو ضمان احتكار هذه المشروعات للسوق خلال فترة معينة . أو تخصيص السوق المحلية للمشروعات الوطنية عن طريق الحماية الجمركية ومنع استيراد السلعة الأجنبية . أنظر في دور الدولة في هذه المرحلة مؤلفنا : دراسات في الاقتصاد المالى ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠ - ٢٥ .

وما صاحبه من ثورة في الأثمان في القرن السادس عشر. ما هو فكرهم المتعلق **بظاهرة الأثمان هذه ؟**

مع إنتشار التجارة والمبادلة ، وجدت الغالبية من **المدرسين المتأخرين** من الصعب التوفيق بين فكرة الثمن العادل وما يتم في واقع الحياة العلمية . ابتداء من هذه الصعوبة ، أصبح من الأوفق بيان أن الثمن الذى يدفع فعلا ـ الثمن الاتفاقي ـ هو الثمن العادل . وذلك على أساس أن من يقبل أن يشترى السلعة ويدفع فيها ثمنا يزيد على نفقة إنتاجها ، الثمن الجارى ، إنما يقوم بذلك لأن هذا الثمن يمثل « القيمة الحقيقية » للسلعة **بالنسبة له** ، وهو ما يعني البدء في إعطاء بعض الاهتمام الى التقديرات الذاتية للمستهلك الفرد .

أما بالنسبة **للتجاريين وموقفهم من الثمن وتحديده** . فمن الصعب تسجيل فكرة عامة تمثلهم ، وذلك لكبر عدد كتابهم ولكونهم وجدوا في عديد من البلدان ذات مستويات مختلفة من التطور الاقتصادى والاجتماعى . ورغم ذلك يمكن تمييز الأفكار الآتية بالنسبة للثمن :

ـ أن في فكرهم تتطابق القيمة مع الثمن ، الثمن الجارى في السوق .

ـ في فكرهم نجد التفرقة بين قيمة السلعة (المرادفة لثمنها في نظرهم) ومنفعتها . كما أنهم يقيمون نوعا من علاقة السببية بين الاثنين .

ـ أن فكرهم يحتوى اجابات عديدة بالنسبة لتحديد مستوى الثمن ، الثمن الجارى : البعض يقول أن الثمن يتحدد بكمية النقود ، البعض الآخر بالعلاقة بين الطلب والعرض[٤٢] . وبعض ثالث بالحاجات . وبعض رابع يرجع تحديد الثمن الى كل هذه العوامل مجتمعة . هنا نجدنا بصدد ملاحظة اساسية تفرض نفسها : كل هذه تشترك في انها تنحصر في **مجال التداول** ، **في السوق** ، تبحث فيه عن العوامل التي تحدد الثمن الجارى .

---

(٤٢) في هذا يقول نيقولاس باربون Nicholas Barbon. A Discours of Trade : ـ « ثمن السلعة هو قيمتها الحالية ... والسوق هو خير حكم بالنسبة للقيمة ، اذ تعرف كمية السلع وفرصتها (أى الطلب عليها . م . د .) في السوق عن طريق تنافس المشترين والباعة : فالأشياء تستحق قدرا معينا ، وهو القدر الذى يمكن أن يكون له عند البيع ، وفقا للقاعدة القديمة التي مؤداها أن الكيمة المباعة تحدد القيمة ... » .

ـ « أن ثمن السلع الذى هو القيمة الحالية ينتج عن حساب استعمالها مع الكمية المخصصة لهذا الاستعمال ... من المستحيل على التاجر أن يعرف عند شرائه للسلع الثمن الذى سيبيعها به : فقيمتها تتوقف على الفرق بين فرصة السلع (أى الطلب عليها . م . د .) والكمية .. وعليه اذا ادت كثرة السلع الى خفض الثمن قام التاجر بابعادها حتى تستهلك الكمية (المطروحة في السوق . م . د .) ثم يرتفع الثمن .. » .

ـ « أن قيمة كل السلع تنتج عن منفعتها ، فالأشياء التي لا منفعة لها لا قيمة لها ... ومنفعة الأشياء هى في تزويد الانسان بما يشبع حاجته ... قيمة كل السلع تنتج عن منفعتها ، كما ينتج غلاؤها ورخصها من كثرتها وندرتها » . مشار اليه في

R. Meek. Studies in the Labour Theory of Value. Lawrene and Wishart, London, 1956, p. 15 – 16.

ولكن البعض من التجاريين الأواخر[٤٢] لا يكتفي بالقول بأن « السوق » هو الذى « يحدد » الثمن ، ويسعى باحثا خلف تقلبات الأثمان في السوق ـ تلك التقلبات التي تعرض الباحث عن طريقه عند الاستقصاء ـ عن عامل مستقر يتميز بدرجة من الثبات يشرح لغز الثمن في اقتصاد في طريقه لأن يكون اقتصاد المبادلة المعممة .

إلا أن الفكر المتعلق « بالقيمة » لن يكون من نتاج التجاريين ، ولكن من نتاج مفكرين آخرين يعيشون مرحلة أخرى من مراحل تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية تطورا يحقق سيطرة رأس المال ، ورأس المال المنتج ، على الإنتاج الذى يبدأ الطابع الصناعي في أن يغلب عليه . مرحلة الرأسمالية الصناعية ، حيث رأس المال الصناعي يشق سبيله ليصبح الظاهرة السائدة ، مخضعا بالتالي رأس المال التجاري الذى كان يسود التداول . ومؤذنا بانتقال مركز اهتمام الفكر من مجال التداول والعودة به الى مجال الإنتاج حيث غور الظواهر الاقتصادية .

٢ ـ الرأسمالية الصناعية ومولد علم الاقتصاد السياسي :

شهدت نهاية القرن السابع عشر بداية انحسار تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية ، كما شهدت تفكك نظام الطوائف وتقلص كبار الشركات التجارية . وقد سار انكماش تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جنبا الى جنب مع اختفاء الاحتكار نحو المنافسة . ويكمن العامل الذى أنتج هذين الاتجاهين ـ وهو يتقوى في نفس الوقت بفعلهما ـ في تطور الإنتاج الصناعي تطورا يصبح مبهرا ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر ، الفترة التي تعلن **الثورة الصناعية** في إنجلترا : أي التحول الكيفي الذى يصبح به النشاط الصناعي السائد في الاقتصاد القومي . يتم ذلك عن طريق تحولات كيفية في فنون الانتاج وطرق تنظيمه ، على نحو يغير من قوى الإنتاج ويبلور روابط الإنتاج في المجتمع الرأسمالي .

فبالنسبة **لفنون الإنتاج الصناعي** ، يتمثل التحول الكيفي في الإنتقال من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية ، حيث يتم العمل استعانة بآلات تدار بالقوى المحركة . ما الذى يقصد بالإنتاج الآلي ؟

الآلة : هي مجموعة من الأجهزة يتم تجميعها على نحو يمكنها من استقبال نوع من الطاقة ونقلها لكي تحقق أثرا معينا . وكل آلة تتكون على هذا النحو من ثلاثة أجزاء مختلفة : المحرك (أو الموتور) ، ناقل الحركة أو الموصل ، الأداة الآلية : فالمحرك يعطي الحركة الأولية ، الدفع . وهو يختلف في طبيعته : قوى عضلية للإنسان ، قوة حيوان ، آلة بخارية . اذا ما أعطى المحرك الدفع الأولى تعين نقل الحركة أو توصيلها . يتم نقل هذه الحركة الأولية

(٤٢) أنظر ماركس ، الجزء الثالث من المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٢٩٢ .

باستخدام مجموعة العجلات والتروس والروافع والسيور . هذه المجموعة تنقل الدفع الأولى للمحرك الى الأداة الآلية . في هذه الأخيرة نجد الأجهزة والأدوات التي يستخدمها الحرفي أو الصانع اليدوى (كالابرة التي تستخدم في الخياطة . السكين أو المقص الذى يستخدم في القطع ، المكوك الذى يستخدم في النسيج .. الى غير ذلك) وإنما في أشكال مختلفة . فقد تحولت الأدوات اليدوية للانسان الى أدوات آلية تقوم كل منها بعملية من العمليات اللازمة لانتاج الناتج .

تلك هى الآلة بالأجزاء المكونة لها . لنرى الآن كيف تطور كل جزء من هذه الأجزاء . تحققت أول ثورة فنية (تكنولوجيا)[44] في القرن الثامن عشر عندما خرجت أداة الإنتاج

---

(٤٤) تتمثل أهم مظاهر التقدم الفني التي شهدتها الفترة محل الدراسة في الآتي :

أولا . فيما يتعلق بالمحرك . من ١٦٧٥ - ١٧٠٠ : دى جيريج De Guericke يصمم أول آلة اليكتروستاتيكية (محرك كهربائي) . هيوجنز Huygens يكتشف المكبس (في اطار الآلة البخارية) . من ١٧٠٠ - ١٧٢٥ : آلة نيوكومن Newcomen البخارية . ١٧٢٥ - ١٧٥٠ : التوربين المائي لسنجر Senger . ١٧٥٠ - ١٧٥٥ : الآلة البخارية لجيمس وات J.Watt (آلة كاملة . بمكثف ومنظم وجهاز للقياس تعبر قوة موتور) . ١٧٧٥ - ١٨٠٠ : اكتشاف الضغط العالي بواسطة أفانس . تريفتيك Avans Trivithick (في اطار الآلة البخارية) . مشروع محرك يعمل بغاز الاضاءة من تصميم ليبون . ١٨٠٠ - ١٨٢٥ : مبدأ الآلة البخارية المركبة لوولف Wolf . ستيفنسون Stephenson يصمم الناقل المعروف Systeme bielle Manivelle . الذى بمقتضاه يمكن تحويل حركة خطية مستقيمة الى حركة دائرية موحدة وبالعكس . بارلو Barlow يدخل تعديلات على المحرك الكهربائي ثم تتوالى التعديلات والاكتشافات

ثانيا : بالنسبة للصناعة الحديثة : ١٦٧٥ - ١٧٠٠ : هايو Hayun يستخلص الاكسجين بتسخين الاكسيدات . ١٧٠٠ - ١٧٢٥ : ميل يصمم الآلة الكاتبة . فهرنهيت Fahrenheit يخترع الترمومتر . ١٧٢٥ - ١٧٥٠ : جون كاى John Kay يخترع المكوك الطائر . دربي Darby واستخدام الفحم في الصناعات المعدنية . ١٧٥٠ - ١٧٧٥ : الكرونومتر . بناء كوبري حديدى في بريطانيا . ١٧٧٥ - ١٨٠٠ : كارترايت Cartwright يصمم أول آلة نسيج ميكانيكية . المعدن يحل محل الخشب في صناعة الآلات . استعمال الكاوتشوك في الصناعة . ادخال نظام القوس الكهربي . باركرز Parkers وانتاج الأسمنت الصناعي . انتاج حامض الكبريت . ١٨٠٠ - ١٨٢٥ : غاز الاضاءة . آلة جاكار Jacquer الميكانيكية للنسيج . مصباح الاضاءة في المناجم . الكبريت . ١٨٢٥ - ١٨٥٠ . ماكينة خياطة لتيمونيه Thimonier . وهلر Woelher اكتشف الألومنيوم . اضافة الكبريت الى الكاوتشوك لزيادة مقاومته مع الابقاء على مرونته وهى عملية ترجع الى جوديير Goodyear . بسمر Bessemer يكتشف طريقة صنع الصلب . صناعة الألومنيوم .

ثالثا : فيما يخص المواصلات : ١٦٥٠ - ١٦٧٥ : أول دراجة ذات ثلاث عجلات . ظهور الاتوبيس تجره الأحصنة . ١٦٧٥ - ١٧٠٠ : بدء استخدام قناة ميدى Midi في جنوب فرنسا . أول قضبان خشبية . ١٧٠٠ - ١٧٥٢ : بابان Papin يجرب أول سفينة بخارية . ١٧٢٥ - ١٧٥٠ : آلان Allen يبني عربة سكة الحديد في أول شكل لها . ١٧٥٠ - ١٧٧٥ : أول قضبان حديدية . ١٧٧٥ - ١٨٠٠ : جوفروى دابنس Jouffroy d'Abbans يطلق السفينة البخارية . بلانشار Blachard يعبر المانش في بالون . جيسب Jessup يخترع القضبان الحديدية المحدبة . جرنيرين Gernerin يخترع المظلة الهابطة . فولتون Fulton يبني غواصة بالمروحة . ١٨٠٠ - ١٨٢٥ : تريفتيك Trevithick يبني أول قاطرة بخارية ثم يبني واحدة تقطع ١٤ كيلو متر في الساعة . أول أتوبيس بخارى في انجلترا . دريز Drais يخترع الدراجة البخارية . بناء أول خط سكك حديد في فرنسا . ثم تتوالى الاختراعات والتجديدات

وقد كانت هذه الثورة التكنولوجية بعيدة الأثر على الروابط الاجتماعية للانتاج . فهى تقضي بصفة شبه نهائية وروابط الانتاج السابقة على الرأسمالية وتدفع الى المقدمة روابط الانتاج الرأسمالية . ولكن حدث هذا الأثر في ظل ظروف تاريخية (سياسية

من يد الإنسان لتستخدمها الآلة . هذه الثورة تخص المكون الثالث فقط ، أى الجزء من الآلة المتمثل في الأدوات الآلية . أما القوة المحركة فقد تكون في البداية العامل نفسه ثم الحيوان والريح والمياه . في كل هذه الحالات توجد صعوبة أساسية ، وهى أن حجم الدفع يصعب تهيئته بالقدر اللازم ، كما أن للقدرة الدافعة حدود جسمانية في حالة الإنسان والحيوان ، ويصعب السيطرة عليها في حالة القوة المحركة الطبيعية (الريح والمياه) . وعليه كان من اللازم التوصل الى قوة محركة جديدة تزيل هذه الصعوبة . هذه تتمثل في الآلة البخارية التي تسند الى جيمس وات J. Watt في عام ١٧٨١ : هنا نجد أول محرك قادر على توليد قوته المحركة عن طريق استهلاك الماء والفحم (لتحويل الماء في حالة السيولة الى بخار) ويستطيع الانسان أن يضبط درجة قوته . وعليه أصبح من الممكن استخدام محرك واحد لادارة أكثر من أداة آلية . ومع تزايد عدد الادوات الآلية التي يتعين تشغيلها في نفس الوقت يكبر المحرك ويتحول الموصل الى جسم متزايد في الاتساع والتعقيد . في نهاية عملية التطور هذه نجد نظام الآلة ـ الأداة ، اذ تصبح الآلة مكونة أساسا من مجموعة الأدوات الآلية التي تقوم بعمليات انتاج الناتج ، وتستخدم الوحدة الانتاجية الواحدة عددا كبيرا من هذه الآلات . كل هذه الآلات تستقبل الحركة اللازمة لتشغيلها بواسطة ناقل (موصل) واحد يسمى بالناقل المركزى (الأوتومات) ، وهو يحرك كل الآلات في آن واحد . ذلك هو نظام الصناعة الأوتوماتيكية .

من هذا يبين أن التحول من الانتاج اليدوى الى الانتاج الآلى ، عن طريق الاستخدام المنتظم للآلات في الانتاج ، رهين بظهور المحركات الميكانيكية . إلا أن مجرد ظهور هذه الأخيرة (اختراعها) لا يعني استخدامها ، اذ هذا الاستخدام رهين بتوفير شروطه المادية . هذه الشروط تتمثل في تطور الصناعة اليدوية على أساس من تقسيم العمل في داخل الوحدة الإنتاجية على نحو يجزىء من العمليات اللازمة لانتاج السلعة ويبسطها . ومن ثم يبسط من الأدوات اللازمة ويهذبها ويضاعف من عددها ، على النحو الذى رأيناه عند الكلام عن الصناعة اليدوية . كما تتمثل وهذا شرط أساسي . في أن الموقف كان يتميز في انجلترا ، في فترة سيادة الصناعة المنزلية بعد قيامها بأن العمل الاجير كان محدودا نسبيا نظرا لأن الطبقة العاملة الوليدة كانت فيما يتعلق بجزئها الآتي من الريف ، ما زالت مرتبطة جزئيا بالزراعة . هذا النقص النسبي قد يدفع بالأجور نحو الارتفاع ، الأمر الذى يؤدى الى البحث عن فنون انتاجية توفر من العمل وتزيد من إنتاجيته .

= واجتماعية واقتصادية) محددة . هذه الظروف أبعد من أن تكون نتاج التقدم الفني فقط ، اذ هي نتائج النشاط الملموس لأعضاء المجتمع . لصراعهم الاجتماعي . للدور الذى تلعبه العوامل الجغرافية ، التنظيمية ...الى آخره . من ناحية أخرى . تؤدى الثورة التكنولوجية الى تحول المجتمع تحولا جذريا ، وبما أنها تحدث في واقع اجتماعي يختلف من مجتمع الى آخر . تختلف طبيعة التحول الذى تحدثه من مجتمع الى آخر .

أما بالنسبة **لطرق التنظيم الصناعي**، فيتمثل التحول الكيفي في الانتقال الى **نظام المصنع**(٤٥) القائم على التقسيم الفني للعمل. هنا يتركز الإنتاج الصناعي في عدد من المصانع التي يجمع كل منها عددا كبيرا من العمال يقومون بالإنتاج على نطاق متسع، أى بالإنتاج الكبير الذى يوجه ليس فقط للسوق الداخلية وإنما كذلك للسوق الخارجية. في هذا المجال نشط المنظمون(٤٦)، أى أصحاب المشروعات القائمة على إستخدام العمل الأجير والتي تنتج للسوق، الذين كانت تحتويهم الصناعة اليدوية الرأسمالية في القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر. حينئذ كانوا يمثلون صغار المنظمين الذين يملكون رأسمالا صغيرا أو متوسطا، بما لهم من طموح وقدرة على اتخاذ المبادرة ومعرفة لصيقة بالإنتاج، وارتباط بأوساط التجارة إرتباطا يمكنهم من تكملة رأسمالهم بالائتمان (أى اقتراض لفترة معينة يرد في نهايتها أصل الدين والفائدة المستحقة عليه) الذين يحصلون عليه من التجار. في هذا المجال اذن تتأكد سيطرة رأس المال الصناعي على الإنتاج، وإنما في شكل الإنتاج الآلي الكبير.

كما تأكدت سيطرة رأس المال على الزراعة من خلال **الثورة الزراعية** (في إنجلترا) في القرن الثامن عشر. فقد بلغت حركة التسييج ذروتها مؤدية بذلك الى تركيز الملكية العقارية ونضوج روابط الإنتاج الرأسمالية في الزراعة، نضوجا تمثل في قيام طبقة من المزارعين يزرعون مزارعهم المسيجة استخداما للعمل الاجير. كما شهدت العقود الأولى من القرن الثامن عشر ثورة فنون الإنتاج في الزراعة الانجليزية(٤٧). زادت من انتاجية العمل الزراعي وبالتالى من الجزء من فائض الإنتاج الزراعي المعد للتسويق لتغذية العاملين في الصناعة في تزايدهم المستمر. لهذه التطورات في الزراعة وجه آخر يتمثل في التوسع المستمر في السوق الداخلية (اذ زيادة القدرة من الفائض الزراعي المعد للتسويق تعني زيادة امكانية أهل الريف شراء السلع الصناعية) وفي تكون الطبقة العاملة تكونا ساهم النمو السكاني في القرن الثامن عشر في سرعته.

---

(٤٥) Factory System: système d'usine

(٤٦) The Entrepreneurs: les entrepreneurs

(٤٧) أصبح اتباع الدورة الزراعية المعروفة بدورة نورفولك Norfolk دائما. فحلت بذلك محل نظام الحقول المفتوحة. ولم تعد تترك الأرض سنة دون زراعة. وانما أصبحت تزرع سنة قمحا وسنة نباتات جذرية وبرسيم. لتزرع قمحا في السنة الثالثة. وقد حل ادخال النباتات الجذرية مشكلتين: مشكلة اجهاد التربة الناتج عن زراعة القمح. اذ الجذور التي تتركها هذه النباتات تعيد اليها بعض خصوبتها. ومشكلة تغذية الماشية في فصل الشتاء. الأمر الذى يكون له أثر في مجال تربية المواشي. كما أدخلت فنون انتاجية جديدة وآلات زراعية. كآلة البذر. وأدخلت تحسينات كثيرة في تربية المواشي لانتاج اللحوم والصوف. وأقيمت المزارع النموذجية للتعرف على آثار الفنون الزراعية الجديدة. أنظر Southgate. المرجع السابق الاشارة اليه. ص ١٠٦ - ١١٤.

يضاف الى هذا الاتساع المستمر في السوق الداخلية النمو السريع الذى شهدته تجارة الصادرات . فقد تمتعت انجلترا في القرن الثامن عشر بالمركز التجارى المتميز الذى كانت تتمتع به هولندا في القرن السابع عشر(٤٨) .

نجمل فنقول أن هذه المرحلة تركز رأس المال في يد أرباب الصناعة . مرحلة يتحرر فيها العمال الزراعيون والحرفيون من الناحية القانونية من سيطرة سيد الأرض وقيود الطائفة . ولكنهم يفصلون في ذات الوقت عن ملكية وسائل الإنتاج ولا تكون لهم إلا قدرتهم على العمل تباع كسلعة في السوق . العلاقات بينهم وبين الرأسماليين الصناعيين ينظمها السوق . مرحلة سيادة النشاط الصناعى . الزراعة نفسها تصبح نوعا من الصناعة . والاثنان يجمعها السوق . الاقتصاد القومى كله يصبح اقتصاد مبادلة . وإنما هى المبادلة التي تبدأ من النقود ، والنقود تتحول الى سلع ، لتتحول هذه الأخيرة الى نقود (أكثر) .

وعليه يمثل النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترة التحول الاجتماعى الجذرى : نضوج أشكال جديدة للانتاج ، ظهور أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية ، من الحكومات ، من الأفكار الاجتماعية . اشكال كانت كلها بطيئة ومترددة في صراعها ضد القديم ثم لبثت أن تطورت وتغلبت عليه بسرعة مذهلة : انه التغير الكمى البطىء الذى ما

---

(٤٨) من هذا يبين أنه لا يمكن تفسير الثورة الصناعية بعامل واحد . أو بما يسمى « بالسببية البسيطة » Simple causation . اذ لا يمكن تفسير نقط التحول التاريخي الا « بالسببية المركبة complex causation بنضوج اجتماعى في مجموعه بما يحتويه من مجموعة من العوامل تنضج كلها في نفس الوقت لأن كل منها يكون لازما بقدر معين اذا قودر للنتيجة الحاسمة أن تتحقق . عامل أساسي يكمن وراء هذه الثورة الصناعية (التي احتوت في آن واحد التوسع في الانتاج (بالتوسع في الاستثمار) واستخدام الآلات في الانتاج وادخال فنون انتاجية جديدة) في القلة النسبية للعمل الأجير : اذ يمكن القول بأن نشأة الصناعة الرأسمالية المنزلية يرد الى توافر العامل الذى لا يزال يباشر بعض العمل الزراعى (هنا نجدنا بصدد قوة عاملة نصف بروليتارية) . ومع التوسع في الصناعة المنزلية واليدوية يصبح عرض هذا العمل محدودا نسبيا . الأمر الذى يدفع الى التعجيل من حركة التحولات في الزراعة (التسييج والثورة الفنية) . مما يوفر (مع الزيادة في السكان) العمل . ولكنه اذ يتوفر بدرجة تسهل من الاستئجار في بناء المصانع لا يكون . مع ذلك . من الرخص لدرجة لا تدفع الى البحث عن طرق انتاج توفر العمل عن طريق استخدام الآلة . سبب آخر في تفسير الثورة الصناعية يتمثل في وجود سوق داخلى للانتاج الكبير (وهو مالا يتحقق الا بالثورة الزراعية . الأمر الذى لم يحدث في بلدان أوروبا الغربية . فيما عدا انجلترا التي سبقتهم في ذلك . إلا في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر) على أن نأخذ في الاعتبار أن نمو السوق الداخلى هو نتاج لنمو الرأسمالية نفسها : نمو التقسيم الاجتماعى للعمل وزيادة انتاجية العمل مما يمكنه من انتاج فائض يزيد على الاستهلاك الضرورى للمنتجين . هذا الفائض بعد للتسويق . وزيادة الفائض المعد للتسويق تعني زيادة في امكانية من يبيعه في شراء سلع أخرى . أى اتساع السوق . ويكون ذلك هو الوجه الآخر للتغيرات التي حدثت في روابط الانتاج . أى التي حدثت في صنع العمل أساسا الذى يتغير . كما رأينا . عن طريق خلق التميز الاجتماعى في داخل عملية انتاج المبادلة البسيط في الزراعية . هذه العملية لها في الواقع مظهران : زيادة الانتاجية تعني زيادة الفائض الذى يمكن مبادلته الامر الذي عني اتساع السوق الداخلية . كما أن زيادة الانتاجية . وهذا هو المظهر الثاني - تعني زيادة في عرض العمل الاجير . النظر الى هذه العملية على هذا النحو يبين أن « السوق » كعامل في التطور يلعب دورا يختلف عن دور « السوق » كعامل خارجي مستقل . وفي معنى معين « نهائي » . ومن ثم « عرضي ») . أنظر :
M. Dobb. Predude to the Industrail Revolution. in Papers on Capitalism.... op. cit. p. 17 – 33.

بفتأ أن ينعكس عند مرحلة معينة من تراكمه في تطور كيفي سريع (٤٩) .

● من خلال هذه العملية يبدأ الاقتصاد السياسي ، العلم الذى نشغل به ، في الوجود بتحديد معالم موضوعه ، الذى يشهد تناسقا داخيا ، وبلورة منهجه . فاتساع نطاق نشاط المبادلة لكى يصبح الظاهرة السائدة حيث غالبية الانتاج موجة للسوق الذى يصبح المنظم لنوع جديد من الحياة الاقتصادية والذى يظهر كالملتقي الذى تصب فيه كل النشاطات الاقتصادية يبلور النشاط الاقتصادى ويبرز أهميته في الكل الاجتماعى . وتوسع النشاط الصناعى وازدياد عمقه ليصبح النشاط الغالب بما يتميز به من سرعة التكرار في فترة زمنية قصيرة بالنسبة للنشاط الزراعى (تكرار نشاط زراعى ، وليكن انتاج القمح ، يستلزم مرور سنتين ، في حين أن إنتاج سلعة صناعية ، كالمنسوجات ، يتكرر آلاف المرات في يوم واحد) ، نقول اتساع انتاج المبادلة وسيطرة النشاط الصناعى فرضا على الباحث حقيقة أن الظواهر الاقتصادية ، وخاصة في مجال الإنتاج ، تحكمها قوانين موضوعية يمكن ويلزم الكشف عنها . فإذا أضافنا الى ذلك أن الجو الفكرى كان يسوده الانشغال العام بالمشكلات المنهجية (في نشاط استخلاص المعرفة العلمية) انشغالا أنتج وعيا بإمكانية استخدام منهج البحث العلمى في استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية . أمكننا أن نفسر مولد علم الاقتصاد السياسي في هذه المرحلة . هذا المولد يعبر عن نفسه بفضل الجهود الفكرية لمجموعة من المفكرين (في انجلترا وفرنسا) يمثلون رواد المدرسة التي يحقق فكر مؤسسيها ميلاد العلم . وهى المدرسة التقليدية أو الكلاسيكية (٥٠) . سنرى أولا الفكر الاقتصادى لرواد المدرسة التقليدية الانجليز والفرنسيين . لنتعرض ثانيا للفكر الاقتصادى للمدرسة التقليدية نفسها ، وإنما أساسا فيما يتعلق بميلاد علم الاقتصاد السياسي ، أى بتحديد معالم موضوعه وبلورة منهجه .

أولا ـ رواد المدرسة التقليدية :

اذا أردنا أن نبحث عن الخصيصة الأساسية التي تميز ـ على الصعيد الفكرى ـ الفترة التي عاشها رواد المدرسة التقليدية ، وحرصنا أن يكون بحثنا هذا من وجهة نظر مشكلتنا

---

(٤٩) أنظر فيما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة :
T.S. Ashton. The Industrial Revolution — O.C. Cox. The foundation of capitalism. ch XX — XXII
— M. Dobb. Studies in the Development of Capitalism. p. 255 and sqq.
— J. Maillet. Histoire des faits économiques. Payot. Paris. 1952. p. 242 et sqq.
P. Mantoux. La Révolution Industrielle au 18 Siècle. Editions Génin. 1959
K. marx. Capital. Vol. I. Foreign Languages Publishing House. Moscow. 1959. ch. XV. (Machinery and modern industry). p. 371 & sqq — E. Roll. p. 92 – 140
Sougate. ch. 13 – 18.

(٥٠) The Classical School. L'Ecole Classique.

الأساسية ، أى تلك الخاصة بمولد علم الاقتصاد السياسي ، لوجدنا هذه الخصيصة في أنها الفترة التي برز فيها الاهتمام بمشكلتي الثروة والقيمة مع انتقال مركز البحث من مجال التداول الى مجال الانتاج : طرحها كمترادفين في بعض الأحيان ، وكمتميزين في أحيان أخرى . ثم أنا نجد نفرا من الكتاب يبدأ بحثه بطرح مشكلة الثروة ثم لا يلبث أن يواجه ، وهو في بحثه عن حل لهذه المشكلة ، بمشكلة القيمة. الأمر الذى يحتم علينا أن نعى الفرق بين الثروة والقيمة . ورغم أن التعرف على هذا الفرق بكل ابعاده يتأتى لنا من تتبعنا لأفكار رواد المدرسة التقليدية وأفكار أصحاب المدرسة التقليدية نفسها ، إلا أن تلمسه من الآن يسهل علينا تتبعنا لهذه الأفكار.

الثروة (٥١) هي مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع من قيم استعمال ، أي من منتجات تخصص للاستعمال النهائي (اشباع الحاجات النهائية) ومنتجات يعاد استخدامها في عملية الانتاج ، وهي على هذا النحو تنبع من الإنتاج أيا كان شكله الاجتماعى وسواء أكان بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين أو بقصد المبادلة . أما **القيمة** (٥٢) فهي ظاهرة مرتبطة بانتاج المبادلة ، وانتاج المبادلة فقط ، وتتمثل في خصيصة اجتماعية تجعل الناتج ، الذى أصبح سلعة ، قابلا لأن يكون محلا للمبادلة ، وتعبر عما يتضمنه من محتوى يشترك فيه مع باقي السلع رغم اختلاف منافعها (أى قيم استعمالها) . لبيان الفرق والعلاقة بينهما نضرب مثلا : إذا سلمنا ولو مؤقتا بأن قيمة السلعة تجد مصدرها في العمل وأنها تقاس بعدد ساعات العمل (الاجتماعى) ، وإذا كانت وحدة واحدة من السلعة أ . ولتكن القلم الذى تظهر قيمة استعماله في الكتابة ، تنتج في ساعة عمل ، فاننا نكون بصدد كمية من قيم الاستعمال متساوية لقلم يشبع حاجة شخص واحد للكتابة (ويمثل على هذا النحو جزء من ثروة المجتمع) ، وتكون قيمة هذه الوحدة من السلعة مساوية لساعة عمل . فإذا فرض أن إرتفعت إنتاجية العمل عما كانت عليه (بفضل تحسن التكوين الفني للعامل مثلا) وأصبح من الممكن للمجتمع أن ينتج في ساعة عمل واحدة قلمين بدلا من قلم واحد ، نقصت قيمة الوحدة من السلعة (القلم) من ساعة عمل الى نصف ساعة عمل ، في الوقت الذى زاد فيه عدد الأقلام الى الضعف وأصبح من الممكن اشباع نفس الحاجة بالنسبة لشخصين بدلا من شخص واحد ، أى زادت كمية قيم الاستعمال الموجودة تحت تصرف المجتمع . هنا نشهد زيادة في ثروة المجتمع مع نقص في قيمة السلع المنتجة .

— ابتداء من هذه الخصيصة الأساسية لهذه الفترة يجرى التمييز عادة ، في إطار رواد

(٥١) The Wealth: la richesse

(٥٢) Value: valeur.

المدرسة التقليدية ، بين الرواد الانجليز والرواد الفرنسيين (الطبيعيون) . في تعرفنا على هذا الفكر سنقتصر على أهم الرواد الانجليز ، ويليام بتي ، وأب الطبيعيين ، فرنسوا كينيه .

الرواد الانجليز للمدرسة التقليدية(٥٣) : انتج هؤلاء الرواد ، وعلى رأسهم ويليام بتي William Petty أفكارا عن الثروة وطبيعتها ، عن قيمة (مصدرها وقياسها) ، عن النقود والفائدة ، وعن التجارة الخارجية وضرورة أن تكون حرة .

أما ويليام بتي(٥٤) ، فيعتبره البعض مؤسس علم الاقتصاد السياسي(٥٥) . وذلك لأنه يتمتع برؤية واضحة لموضوع الدراسة التي يقوم بها ولأنه كان واعيا بأنه يستخدم منهجا جديدا في البحث ، بل أكثر من هذا كان واعيا بأنه ينشيء علما جديدا .

لنرى أولا بالنسبة لموضوع بحثه القضايا التي انشغل بها ونوع النشاط التي تقع في اطاره : في تساؤله عن الثروة يعرفها بأنها المنتجات أو السلع . وهو في تحليله يتخذ القمح ممثلا لهذه السلع يصدق عليها ما يقوله بالنسبة له . فإذا ما عرف الثروة تساءل أين تنتج ؟ وتكون اجابته بأنها تنتج في مجال الإنتاج ، وعليه يكون التركيز على هذا المجال لا مجال التداول ولكن أي أنواع الانتاج ؟ هنا نستطيع أن نرى من خصائص الإنتاج الذى يتكلم عنه أن الأمر يتعلق بإنتاج المبادلة ، والمبادلة التي تتم بواسطة النقود . وعليه يكون اهتمامه بإنتاج المبادلة . وهنا يجد نفسه مواجها بمشكلة القيمة التي تفرض نفسها عليه .

فإذا ما ووجه بمشكلة القيمة طرحها بطريقة منتظمة تبين ادراكه لطبيعتها وبأنها تمثل المشكلة المحورية . فبالنسبة لقيمة السلعة ، التي يسميها ويليام بتي بالثمن الطبيعي(٥٦) ، يجيب عن سؤالين :

- أولها خاص بالمظهر الكيفي لظاهرة القيمة : ما هو مصدر القيمة ؟ يجيب ويليام بتي

---

(٥٣) أهم هؤلاء الرواد هم : ويليام بتي (١٦٢٣ - ١٦٨٧) ، د . نوريث Dudly North (١٩٤١ - ١٦٩١) الذى يعتبر أن الثروة تتكون من الأموال المهنية ويدافع عن حرية التجارة ، جون لوك (١٩٣٠ - ١٧٠٤) وخاصة أفكاره عن النقود والفائدة ، جون لو John Law (١٦٧١ - ١٧٢٩) ، دافيد هيوم David Hume (٧١١ - ١٧٧٦) ، جيمس ستيورات (١٧١٢ - ١٧٨٠) .

(٥٤) أهم مؤلفات بتي هي :

A Treatise of Taxes and Contributions, 1962 — Political Arithmetic, written in 1663 published in 1691.

وقد رجعنا عند كتابة السطور الخاصة بأفكار ويليام بتي الى الترجمة الفرنسية لمجموعة أعماله الاقتصادية :

Les Oeuvres Economiques de Sir William Petty; traduit par H. Dussauze et Pasquier. V. Giard & E. Brière, Paris, 2 tomes, 1905.

(٥٥) K. Marx. Theories of Surplus-value, p. 15.

(٥٦) Natural price; prix naturel

على ذلك بأن القيمة تجد مصدرها في العمل. ويعلن في هذا الخصوص جملته المشهورة بأن «العمل هو أب الثروة والأرض أمها»[٥٧] (والأمر يتعلق بالقيمة رغم استعماله للفظ الثروة). وهو يقصد بالأرض هنا الطبيعة. وإذا مثل هؤلاء، أى العمل والطبيعة، «المعبرين الطبيعيين عن كل قيمة»، تمثلت «المشكلة المحورية للاقتصاد السياسي في ترجمة أحدهما الى الآخر»، أى في «التوصل الى علاقة طبيعية للتساوى بين العمل والطبيعة على نحو يمكن من التعبير عن القيمة بواحد منها». وهو أميل لترجمة الطبيعة الى العمل، أى للتعبيرّ عن القيمة بواسطة العمل.

- فإذا وجدت القيمة مصدرها في العمل، تعلق السؤال الثاني بالمظهر الكامن لظاهرة القيمة: ما هو مقياس القيمة؟ على ذلك يجيب ويليام بتي بأن القيمة تقاس بكمية العمل. فقيمة السلعة تحددها كمية العمل التي تحتويها السلعة[٥٨].

وماذا عن العمل[٥٩]؟ كيف تتحدد قيمته؟ تتحدد هذه القيمة بوسائل المعيشة الضرورية[٦٠].

ثم يثير ويليام بتي مسألة الريع[٦١]. وهو الجزء من الناتج الذى يحصل عليه مالك

---

(٥٧) "Le Travail est le père et le principe actif de la richesse de même que la terre en est la mère". L'Anatomie politique de l'Irlande, p. 204. aussi, Traité des taxes et contributions, p. 34 – 44

(٥٨) في ذلك يقول بتي: (اذا استطاع شخص أن يحضر الى لندن أوقية من الفضة المستخرجة من أرض بيرو مستغرقا في هذا الجهد نفس الوقت الذى يستطيع فيه ان ينتج كيلاً معينا من القمح (في انجلترا)، فإن أحد هذين الناتجين يمثل الثمن الطبيعى للآخر. فاذا ما أصبح من الممكن للشخص أن يستخرج من مناجم جديدة وأسهل في الاستغلال أوقيتين من الفضة بنفس الجهد الذى كان يستخرج به أوقية واحدة (من المناجم القديمة التي يصعب فيها الشروط الطبيعية للاستغلال، م. د.). كانت هاتان الأوقيتان الثمن الطبيعى للكيل من القمح (الذى لم يتغير قيمته) على فرد بقاء الأشياء الأخرى على حالها (أى على فرض بقاء شروط انتاج القمح دون تغير وخاصة بالنسبة لانتاجية العمل، م. د.).

Traités des taxes et contributions, p. 51.

(٥٩) وتزداد انتاجية العمل بتقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية. هنا يبين ويليام بتي مزايا تقسيم العمل ليس فقط في صناعة الساعات وانما كذلك في كل الصناعات التي توجد في مدينة ما أو حتى في بلد ما.

cf. Autre essaie en arithmétique politique, p. 521; et Arithmetique politique, p. 282 – 283.

وقد رأينا كيف اهتم ابن خلدون، وأرسطو طاليس من قبله، بتقسيم العمل، وانما بالتقسيم الحرفي للعمل، وسنرى كيف اهتم آدم سميث مقتفيا في ذلك أثر ويليام بتي، بتقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية، أى في داخل المشروع الرأسمالى.

(٦٠) يتعين القانون الذى يحدد الاجور ألا يعطى للعامل الا ما وهو لازم لحياته (أى ما هو ضرورى لابقائه على قيد الحياة، أى لتجديد قدرته على العمل، م. د.). أما اذا أعطى الضعف فانه لن يقوم إلا بنصف العمل الذى يمكنه القيام به والذى كان يقوم به في حالة ما اذا كانت الظروف مختلفة».

Traités des taxes et contribution, p. 103.

(٦١) The rent; la rente.

الأرض . هذا الجزء يساوى ، في رأى بتي الناتج الكلي مطروحا منه الأجور والبذور . فهو يمثل الفائض المتحقق في الإنتاج الزراعى ، وهو يتضمن الربح الذى لم يتميز عنده بعد . وعليه يتوزع الناتج الزراعى (الصافي) بين الأجور (أى ما يحصل عليه العمال) والريع (أى ما يحصل عليه مالك الأرض)(٦٢) .

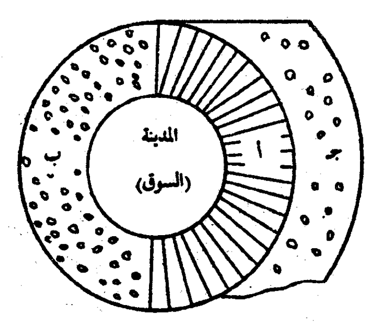
بالإضافة الى ذلك نجد عند ويليام بتي فكرة **الريع الفرقي**(٦٣) . هذا الريع يرد عنده الى سببين : اختلاف الأرض في الخصوبة ، واختلاف الأرض في موقعها (قربا أو بعدا) من السوق . لفهم فكرة الريع الفرقي نضرب المثل الآتي : كنقطة بدء تمثل الأرض هبة الطبيعة ، عندما توجد الأرض بوفرة ولا تكون محلا لإحتكار فئة أو طبقة اجتماعية يكون في استطاعة أى فرد استغلالها دون أن يضطر الى دفع مقابل لذلك (في صورة جزء من الناتج يتخلى عنه عينا أو نقدا) . نفترض في هذه الحالة أن حاجة سكان مدينة ما الى القمح يتم اشباعها بزراعة المساحة أ بالقمح . على هذه الأرض (التي لا يدفع في مقابل استخدامها أى مقابل) تتمثل نفقة إنتاج وحدة القمح في عشرة قروش . هذه النفقة تتضمن ربحا مساويا لثلاثة قروش . عليه يكون ثمن بيع هذة الوحدة في السوق هو عشرة قروش . في هذه الحالة لا يقوم من يستغلون الأرض أ بدفع ريع في مقابل استغلاهم لهذه الأرض . نفترض في مرحلة ثانية أن طرأ إرتفاع على ثمن القمح (اثارته زيادة في الطلب من مدينة مجاورة مثلا) . وأصبح ثمن وحدة القمح ١٢ قرشا . استجابة لهذه الزيادة في الطلب يتوسّع الإنتاج عن طريق قيام الأفراد بإستغلال أرض إضافية : الأرض إضفية : الأرض ب ، وهى أقل خصوبة من الأرض أ ولكنها على نفس البعد من السوق . والأرض جـ وهى

---

(٦٢) هنا يرى ويليام بتي في ريع الأرض الشكل العادى للفائض بصفة عامة بينما لا يزال وضع الربح غير محدد . فالربح الذى حصل عليه الرأسمالى (أى من يستغل الأرض استخداما لوسائل انتاج يمكها ملكية فردية ويتعمل الأجير) يظهر على أحسن الفروض وكأنه جزء من الفائض ينترعه الرأسمالى من مالك الأرض . هذه النظرة تجد تفسيرها في الخصائص التي يتميز بها الموقف في الوقت الذى كان يكتب فيه . حيث سكان الريف ما زالوا يمثلون الاغلبية الساحقة في المجتمع . وحيث ملكية الأرض ما تزال تظهر كالشرط الأساسي للانتاج ويظهر مالك الأرض كالشخص الذى يختص مباشرة بالعمل الفائض من المنتجين وذلك لما يتمتع به من احتكار لملكية الأرض .

والواقع أن المسألة يتعين أن توضع وضعا مختلفا في اطار الانتاج الرأسمالى حيث يوجد الى جانب مالك الأرض الرأسمالى الذى يقوم على النشاط الزراعى مستغلا الأرض استخداما لوسائل انتاج أخرى يتملكها ملكية فردية (وقد يجمع شخص واحد بين صفتي الرأسمالى وصاحب الأرض) ، كما يوجد الى جانبها العمال الأجراء وتربطهم بالرأسمالى علاقة مباشرة . هنا ينتج العمال الاجراء (المنتجون المباشرون) الناتج والجزء منه الذى يمثل الفائض . ويختص رأس المال نفسه بالفائض بطريقة مباشرة . وتحصل ملكية الأرض في النهاية على جزء من الفائض في اطار الانتاج الرأسمالى . هذا ويتعين أن تطرح مسألة الريع من وجهة نظر هذا الانتاج (الرأسمالى) . ويكون السؤال الذى يطرح نفسه هو الآتي : كيف يتأتي لملكية الأرض (مشخصة فيمن يتملكونها) أن تحصل من رأس المال (مشخصا فيمن يسيطرون على عملية الانتاج) على جزء من الفائض الذى اختص رأس المال نفسه به بطريقة مباشرة من خلال علاقته بالمنتجين المباشرين (وهم العمال الاجراء) الذين أنتجوا هذا الفائض .

(٦٣) Differential rent: la rente différentielle



متساوية في الخصوبة مع الأرض أ ولكنها أبعد منها الى السوق . هنا نجد نفقة الإنتاج على الأرض ب والأرض جـ أعلى من نفقة الإنتاج على الأرض أ (وهذه الأخيرة تبقى على حالها دون تغير ، أى عشرة قروش للوحدة من القمح) . وتكون نفقة الإنتاج أعلى على الأرض ب لأن خصوبتها أقل من خصوبة الأرض أ . وتكون أعلى على الأرض جـ لأنها وان كانت تتمتع بنفس درجة خصوبة الأرض أ إلا أنها أبعد من السوق الأمر الذى يرفع من نفقة النقل . نفترض أن نفقة إنتاج الوحدة من القمح على الأرضين ب و جـ هى ١٢ قرشا متضمنة ربحا قدره ثلاثة قروش . في هذا الموقف الجديد يكون ثمن بيع الوحدة من القمح هو ١٢ قرشا ، وهو ثمن يبيع به كل المنتجين أيا كان نوع الأرض التي يزرعونها . ويحقق كل المنتجين ربحا قدره ثلاثة قروش في كل وحدة يبيعونها سواء منهم من ينتج على الأرض أ أو من ينتج على الارض ب أو من ينتج على الارض جـ . الا ان صاحب الارض أ ، التي تستمر نفقة الانتاج عليها مساوية لعشرة قروش ، يبدأ في ان يختص نفسه بنوع من الدخل مساو لقرشين لكل وحدة قمح . هذا الدخل هو ريع يأتي من الفرق بين ارضه والاراضي الاخرى في ب ، وجـ اذ تفترق ارضه عن الارض ب بأنها اكثر خصوبة ، كما انها تفترق عن الارض جـ بأنها اقرب من هذه الاخيرة الى السوق .

أما من ناحية المنهج فنلاحظ أن بتي يتميز بوعى منهجى ، أى بوعى بالنسبة للمناهج التي يستخدمها ، وعيا يمتزج بوعيه بأنه ينشىء علما جديدا . منهجه في البحث يرتكز على الملاحظة وينشغل بالتوصل الى معرفة منضبطة عن طريق التعرف على المظاهر الكمية لموضوع الدراسة . في مقدمته لكتاب « الحساب السياسي » يقول وليام بتي :

« أن المنهج الذى استخدمه لتحقيق هدفي في الدراسة ليس شائعا بعد (أى يختلف عن المنهج المتعارف عليه حتى الآن ، م . د .) ، وذلك لأنه :

- بدلا من أن أقتصر على المقارنات والصفات وحجج المضاربة فإني أعتنق منهجا يتمثل

في :

- أن أعبر عن نفسي في صورة أعداد وأوزان ومقاييس ..
- أن أستخدم فقط الحجج التي تعطيها التجربة المحسوسة ..
- ألا أعتبر الا الأسباب التي يكون لها أساس مرئي في الطبيعة .

ـ ما أقوله من أفكار يكون إذن مبنيا على الملاحظة وعلى التأكيدات المعبر عنها بالعدد وبالوزن وبالمقاييس »(٦٤) .

من هذا يبين كيف بدا يتضح **موضوع البحث الاقتصادى في دورانه حول ظاهرة القيمة كما تظهر في مجال الانتاج** وكيف أن هذا الموضوع تمكن معالجته **استخداما لمنهج تجريبي** كان قد استقر في مجال الدراسات الخاصة بالظواهر الطبيعية . بدء بلورة هذا الموضوع بالتركيز على مجال الانتاج تم ذلك وانما بأبعاد مختلفة على يد الرواد الفرنسيين لمدرسة التقليدية . وخاصة فرنسوا كينيه .

الرواد الفرنسيون للمدرسة التقليدية : الطبيعيون(٦٥) : يرى الطبيعيون . وعلى الأخص أبوهم فرنسوا كينيه François Quesnay ذلك الطبيب « الذى جعل من الاقتصاد السياسي علما »(٦٦) ، أن الثروة تتمثل في « الأموال اللازمة للحياة ولتجدد الانتاج السنوى لهذه الأموال » . فالثروة تتمثل في المتجات : فيما يلزم منها لإعاشة أفراد المجتمع وما يلزم منها لضمان استمرار الانتاج في الفترات الانتاجية المقبلة . هذه الثروة تنتج في مجال الانتاج لا مجال التبادل . وهى لا تنتج في نظر فرنسوا كينيه إلا في مجال الانتاج المادى . أى الانتاج الذى تتبلور نتيجته في شكل ناتج مادى ملموس . وعليه يستبعد نشاط الخدمات كنشاط منتج للثروة . **في مجال الانتاج المادى تنفرد الزراعة بكونها النشاط الوحيد المنتج** . اذ في الزراعة فقط تمكن الطبيعة عمل الانسان من أن ينتج ما يزيد على ما استخدم في الانتاج الزراعى ، أى تمكنه من انتاج « ناتج صافي » produit net يتمثل في الفرق بين الناتج =

(٦٤) Arithmétique politique, p. 268 – 269

(٦٥) يطلق اسم الطبيعيين Les Physiocrates على مجموعة من المفكرين يجمع بين رؤسهم وهو كينيه اعتنق فكرهم من فكرة النظام الطبيعى L'ordre Naturel التي خلفها الفكر الكنسي وسادت القرن الثامن عشر (ثم سرى عند الكلام عن المدرسة التقليدية) وكونوا مدرسة لها أساسها النظرى ومذهبها وتوصياتها من الناحية السياسية توحب تدعها . وأهم أفراد هذه المدرسة . بعد فرنسوا كينيه . هم . ماركيز دى ميرابو Le Marquis de Mirabeau (١٧١٥ ـ ١٧٨٩) ـ مرسيه دى لاريفيير Mercier de la Rivière (١٧٢٠ ـ ١٧٩٣) ـ ديبون دى نيمور Dupont de Nemours (١٧٣٩ ـ ١٨١٧) . انظر . شومبيتر . تاريخ التحليل الاقتصادى . ص ٢٢٣ وما بعدها .

(٦٦) هو مؤسس المدرسة الطبيعية (١٦٩٤ ـ ١٧٧٤) . كان طبيب مرموق . شغل مركز ممتاز في حاشية ملكية لباريس وفرساى في منتصف القرن الثامن عشر . أنظر بالنسبة لفكره وكتاباته

(65) François Quesnay et la Physiocratie. Tomes I & II, Paris, 1958

C. Roncaglia, Les Schémas de reproduction ... ch. 4,6, II

الكلى وما يستخدم في الانتاج الزراعى من أدوات انتاج ومواد أولية ومواد غذائية لاستهلاك العاملين في الزراعة[٦٧] . فالزراعة وحدها هى التي تنتج فائضا . ولكن أية زراعة ؟ هنا يفرق فرنسوا كينيه بين الزراعة الصغيرة[٦٨] التي تقوم بها عائلة الفلاح على أساس عمل أفراد الأسرة مستخدمة الثيران كقوة جر ، والزراعة الكبيرة[٦٩] التي يقوم بها المزارعون[٧٠] على مساحات أكبر يستخدمون فيها رأس المال والعمل الأجير وتحل فيها الخيول محل الثيران في الجر . بمعنى آخر اذا كانت الزراعة هى النشاط الوحيد المنتج فإن فرنسوا كينيه-يعني الزراعة التي يتم فيها النشاط على أساس رأسمالى . أى أن الأمر يتعلق بالانتاج الزراعى الذى هو من قبيل انتاج المبادلة ذى الطبيعة الرأسمالية .

ومن هنا كان تقديم فرنسوا كينيه **لرأس المال** في النظرية الاقتصادية باعتباره ثروة متراكمه من قبل متمثلة في شكلها المادى في سلع انتاجية يتعين وجودها قبل البدء في عملية الانتاج التي تستخدم في أثنائها .رأس المال هذا يأخذ في كينيه ثلاث صور : تشمل الصورة الأولى الجزء من رأس المال الذى يخصص لاستصلاح الأرض الزراعية وتحسينها وشق الترع والمصارف ، ويسميه كينيه **بالتسبيقات العقارية**[٧١] . وتشمل الصورة الثانية الجزء من رأس المال الذى يتمثل في أدوات الانتاج المعمرة التي تستخدم في أكثر من فترة انتاجية كالمباني والآلات ، ويسميه كينيه **بالتسبيقات الأولية**[٧٢] . أما الصورة الثالثة فتغطى الجزء من رأس المال الذى يخصص للحصول على المواد الأولية التي يجرى تحويلها في عملية الانتاج وتستخدم كلية في فترة انتاجية واحدة وكذلك المواد الغذائية اللازمة للعاملين في الانتاج . هذا الجزء الأخير من رأس المال هو ما يطلق عليه كينيه « **التسبيقات السنوية** »[٧٣]

في هذا الانتاج الزراعى ذى الطبيعة الرأسمالية ينتج اذن الناتج الاجتماعى الذى يتم توزيعه بين طبقات المجتمع توزيعا تحدده نوع روابط الانتاج السائدة . فملاك الأراضي يحصلون بفضل ملكيتهم للارض على الناتج الصافي ، بينما يحصل العمال على الاجور التي تتحدد ، وفقا لفرنسوا كينيه ، على أساس حد الكفاف ، أى يلزم ، كحد أدنى ضرورى ، كمعيشة العمال strict nécessaire أى أن مستوى الأجور يتحدد بالحد الأدنى اللازم للمعيشة .

---

(٦٧) K. Marx. Misère de la Philosophie, Editions Sociales, Paris, 1961, p. 113

(٦٨) La Petitte culture. (٦٩) La grande culture.

(٧٠) Farmers, fermiers (٧١) Les avances foncières

(٧٢) Avances Primitives (٧٣) Avances annuelles

ويبلغ تحليل فرنسوا كينيه ذروته في تصوره للعملية الاقتصادية في مجموعها كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج من فترة الى أخرى ، وتقديمه هذه العملية فيما يسمى الجدول الاقتصادى . لنرى ببعض التفصيل ما يمثله هذا الجدول الاقتصادى Le Tableau Economique (٧٤) .

ابتداء من **واقع الاقتصاد الفرنسي** في نهاية القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر يقوم فرنسوا كينيه ببناء جدوله الاقتصادى أو ما يمكن تسميته بنموذجه لتجدد الانتاج(٧٥) . بصفة عامة يمكن القول أن هذا الواقع كان يتميز بظهور الأهمية الكيفية لطريقة الانتاج الرأسمالية وهى تشق طريقها في اطار المجتمع الاقطاعى . ذلك المجتمع الذى كانت قواه الاقتصادية قد استنفذت ليس فقط بفعل الأزمة في داخل النظام نفسه وانما كذلك بسبب الأعباء الثقيلة للحروب التي كانت تخوضها فرنسا .

في هذه الآونة كان **النشاط الزراعى** هو النشاط السائد . غالبية السكان العاملين يشتغلون بالزراعة ذات النصيب الأكبر في الناتج الاجتماعى . وكانت عائلة الفلاح ، التي تستغل مساحة صغيرة من الأرض ، تمثل الشكل الاجتماعى الغالب لوحدة الانتاجية . الى جانب ذلك كانت المزارع الكبيرة - وخاصة في شمال فرنسا - تمثل في عام ١٧٥٧ سبع المساحة المنزرعة في فرنسا . في هذه المزارع كان الدور الرئيسي لرأس المال والعمل المأجور : الانتاجية أكثر ارتفاعا من الانتاجية في الأرض التي تزرعها عائلات الفلاحين ، اذ يزيد المزارع الغني الذى يستغل مساحة كبيرة ، النفقات التي ترفع الانتاجية (انتاجية العمل الزراعى) وتساعد على زيادة الربح ، كتسميد الأرض وزيادة القوة الجارة ، الى غير ذلك . بالنسبة لكينيه يمثل هذا النوع الأخير من مستغلى الأرض « مصدر رخاء الأمة وقوتها » .

أما **النشاط الصناعى** فكان ما يزال قائما على نشاط الوحدات الحرفية ووحدات الصناعة المنزلية . وكانت صناعة المنسوجات هى أهم الصناعات . والصناعة في مجموعها كانت ما تزال تابعة للتجارة ، وخاصة التجارة الخارجية ، ومن هنا كان التركيز التجارى للصناعة في المناطق المحيطة بالموانى الكبرى . هذه المراكز كانت نواة تطور الصناعة الرأسمالية . ولكن الحرفيين بانتاجيتهم المنخفضة كانوا ما زالوا يسيطرون على المسرح الصناعى ، ومن ثم لم يكن هؤلاء بالنسبة لكينيه أكثر من جزء من « الطبقة العقيم » .

أما **التجارة** فكانت أبرز مجالات المبادرة الرأسمالية ، سواء في ذلك التجارة الداخلية التي

---

(٧٤) أنظر الباب الأول من مؤلفنا

كانت تقوم على تجارة الحبوب ، أو التجارة الخارجية التي شهدت دفعات قوية على الأخص في التجارة البحرية . وبفضل هذه التجارة تتراكم الثروة في الموانى والمدن التجارية . الطبقة البرجوازية تستخدم جزء من هذه الثروة في شراء الأرض مظهر العلو الاجتماعى في مجتمع ما زالت تسوده قيم المجتمع الاقطاعى . وتخصص الجزء الآخر من هذه الثروة لتمويل الصناعة الوليدة .

ورغم تطور طريقة الانتاج الرأسمالية في هذه النشاطات المختلفة ظلت الزراعة المركز الانتاجى الأكثر أهمية : فهى لا تغذى فقط الغالبية العظمى من السكان من فلاحين وأرستقراطيين ، وانما تمد الصناعة بالقوة العاملة وبالمواد الأولية وترتكز عليها تجارة الحبوب أكثر الفروع نشاطا في التجارة الداخلية والخارجية . **من هنا اكتسبت الزراعة مكان الصدارة في تحليل كينيه .**

هذه الصورة لتطور طريقة الانتاج الرأسمالى لم تكن كاملة الوضوح اذ كان يشوبها ظلال الأنظمة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الاقطاعى التي كانت لا تزال سائدة . عن طريق الضرائب الملكية وضرائب سادة الاقطاع وغيرها من الاستقطاعات كان الجزء الغالب من الناتج الزراعى يذهب الى الطبقات المسيطرة اقتصاديا وسياسيا : كبار الملاك يمثلون أهم فئة اجتماعية ، اذ لم يكن بيدهم الجزء الأكبر من الأرض والوظائف المدنية والحربية والدينية فحسب وانما كانوا يسيطرون كذلك على رأس المال المصرفي تقريبا في وقت كانت فيه الثروة المنقولة لا تزال تابعة للثروة العقارية . ففي الوقت الذى كان يعاني فيه المزارعون من حالة مديونية دائمة ويحصل فيه العامل (الزراعيون والمشتغلون في نواحي النشاط الأخرى) على ما يكفي بالكاد لابقائهم على قيد الحياة ، ظهرت طبقة ملاك الأراضي (والفئات الاجتماعية التي تتبعها) كمركز للقرارات المالية والسياسية يسيطر على نشاط اقتصادى . من هنا جاء الدور الاستراتيجى الذى تلعبه هذه الطبقة في تحليل فرنسوا كينيه .

في هذا الاطار يقوم فرنسوا كينيه ببناء جدوله الاقتصادى في صورة نماذج لعملية اقتصادية تجدد انتاج نفسها من فترة لأخرى (من سنة الى سنة) على افتراض أن مستوى النشاط الاقتصادى لا يتغير عبر الزمن ، فالأمر يتعلق بما يسمى بتجدد الانتاج البسيط[٧٦] . الهدف من بناء هذا النموذج هو :

---

(٧٥) Reproduction Scheme: Schema: schéma de reproduction

(٧٦) من الناحية المنهجية يتميز تحليل كينيه في بنائه نموذج تجدد الانتاج بالآتي :

١ ـ أن النموذج هو نموذج لتجدد الانتاج البسيط

Simple reproduction: reproduction simple =

ـ التعرف على طبيعة الانتاج الاجتماعى كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج ، والتوصل بهذه المناسبة الى أصل الناتج الاجتماعى وبيان كيفية توزيعه بين الطبقات الاجتماعية .

ـ التعرف على كيفية تحقق شروط تجدد انتاج الناتج الاجتماعى في أثناء عملية التداول ، وما يفترضه من تجدد انتاج رأس المال الاجتماعى كشرط ضرورى .

لتحقيق هذا الهدف المزدوج يتصور كينيه العملية الاقتصادية عند مستوى معين من التجريد(٧٧) ككل عضوى مكون من أجزاء توجد بينها علاقات اعتماد متبادل . فهو يتصور الأمة مكونة من ثلاث طبقات اجتماعية تتحدد بحسب وظائفها الاقتصادية ، تلك هى :

ـ **الطبقة المنتجة**(٧٨) ،طبقة المنظمين الزراعيين : هذه الطبقة هى التي تنتج الناتج الكلى السنوى (ذلك هو ما يعتقده كينيه على أساس أن الزراعة وحدها هى النشاط المنتج ، كما رأينا من قبل . وفي الواقع ـ كما سنرى من تصويرنا الشكلى لعملية الانتاج ـ ينتج الناتج الكلى في القطاعين الزراعى والصناعى) . يتم الانتاج في الزراعة عن طريق استخدام هذه الطبقة لرؤوس أموال ثابتة ومتداولة . الأولى ويسميها كينيه « التسبيقات الأولية » تتمثل في المباني والأدوات الزراعية « وهى مواد مصنوعة » . وهو يفترض أن قيمتها ١٠ مليار

= اذ بقي حجم الناتج الاجتماعى دون تغيير خلال الفترات الانتاجية المتعاقبة . على اعتبار السنة ممثلة لبعد الزمني لعملية الانتاج .

٢ ـ التحليل هو من قبيل التحليل الجمعى macro-analysis اذ يشمل العلاقات الاقتصادية بين وحدات اجتماعية كبيرة . حيث يتم تجميع علاقات المبادلة كما لو كانت تأخذ مكانا بين الطبقات الاجتماعية الثلاثة التي تتحد وفقا لوظائفها الاقتصادية .

٣ ـ التحليل يتم في صورة عينية ونقدية في نفس الوقت . التدفقات العينية مصحوبة بما يقابلها من تدفقات نقدية . ولكن الثانية تتحدد بالأولى . فالنقود تلعب ، في نظر كينيه ، أساسا دور الوسيط في مبادلة السلع . ولكنها كذلك تمثل الشكل الذى يأخذه رأس المال في أحد مراحل دورته الانتاجية .

٤ ـ التحليل ليس تحليلا وصفيا فقط وانما هو تحليل تأصيلى genetic:génétique كذلك . اذ هو يبحث عن مصدر الناتج الاجتماعى والكيفية التي يتوزع بها وكيف أن تداول عناصر هذا الناتج مشروط بالظروف الاجتماعية لانتاجه .

(٧٧) يتحدد مستوى التجريد بالفروض التي يفترضها كينيه صراحة أو ضمنا ويقوم تحليله على أساسها . هذه الفروض هى :

ـ في تحليله للنظام الاقتصادى كوحدة قومية يجرد كينيه من أثر التجارة الخارجية فهو يفترض اقتصادا مغلقا لا يؤثر على الخارج ولا يتلقى من الخارج أى أثر .

ـ ينصب التحليل على المبادلات التي تتم بين الوحدات الاجتماعية الثلاثة فقط . فهو لا يأخذ في الاعتبار المبادلات التي تتم بين أفراد كل وحدة من هذه الوحدات الكبيرة . بمعني آخر يجرد كينيه من المبادلات التي تأخذ مكانا بين أفراد كل طبقة من الطبقات .

ـ يفترض أن جميع المبادلات التي تأخذ مكانا بين الطبقات في خلال الفترة محل الاعتبار تتم في نهاية الفترة (وليس في خلالها) على نحو يجعل من كل السلع التي انتجت خلال الفترة تحت التصرف التام للطبقات المتبادلة ويضع الناتج الاجتماعى في حالة استعداد انتظارا لبدء عملية جديدة للانتاج في الفترة التالية .

ـ يفترض كينيه أن النظام يعمل في ظل المنافسة الحرة . فهو يجرد من آثار الأشكال الأخرى للسوق .

ـ أخيرا يفترض كينيه في تحليله أن الأثمان تبقي كما هى في أثناء الفترة محل الدراسة . كما أنها لا تتغير من فترة لأخرى .

(٧٨) La Classe productive

(فونك) وأن عمرها هو عشر سنوات وأنها تستهلك بمعدل ١٠٪ سنويا ، ويتم استبدال ما يستهلك منها سنويا (أى ما قيمته ١ مليار) عن طريق شراء مواد مصنوعة من الطبقة العقيم . أما رؤوس الأموال المتداولة ، ويسميها كينيه « التسبيقات السنوية » فتتمثل في المواد الأولية الزراعية والمواد الغذائية الزراعية اللازمة للطبقة المنتجة ، وهى تهلك باستخدام دفعة واحدة في أثناء الفترة الانتاجية . ويفترض كينيه أن قيمتها ٢ مليار .

على هذا النحو تستخدم الطبقة المنتجة التي تستأجر الأرض من طبقة الملاك رأس مال قدره ٣ مليار (٢ مليار في شكل تسبيقات سنوية + ١ مليار في شكل الجزء المستهلك سنويا من التسبيقات الأولية) . وتحصل في وقت الحصاد على ناتج كلى زراعى قدره ٥ مليار ، محققة بذلك « ناتجا صافيا » قدره ٢ مليار .

- **طبقة الملاك**[٧٩] : هى الطبقة الحاكمة وتضم الملك وحاشية وملاك الأراضي وجزء من رجال الكنيسة . وهى تملك الأرض ولا تسهم في عملية الانتاج . ملكيتها للأرض تمكنها من أن تحصل على الناتج الصافي في صورته النقدية . تحصل عليه في صورة ريع تدفعه الطبقة المنتجة . وتعيش طبقة الملاك على انفاق دخلها . أى الصورة النقدية للناتج الصافي . على شراء السلع الاستهلاكية الزراعية والصناعية .

- **الطبقة العقيم**[٨٠] : وهى معادلة تقريبا للطبقة البرجوازية . وتتألف من كل المواطنين الذين يعملون في نشاطات غير النشاط الزراعى ؛ ولا يضيف عملهم شيئا الى الثروة الاجتماعية . اذ يقوم فقط ، في نظر كينيه ، بتحويل جزء من الناتج الزراعى الى شكل آخر . شكل السلع المصنوعة . هذه الطبقة تكاد لا تستخدم رأس مال ثابت (أى أن أدوات الانتاج التي تستخدمها هى من الضآلة لدرجة تسمح بتجاهلها) وإنما هى تستخدم رأس مال متداول (مواد أولية زراعية) قدره ١ مليار . ويستهلك أفراد هذه الطبقة أثناء قيامهم بنشاطهم سلعا استهلاكية زراعية قدرها ١ مليار . في نهاية الفترة الانتاجية يعطى القطاع غيرالزراعى سلعا مصنوعة قيمتها ٢ مليار[٨١] .

هذا ويلاحظ أن كينيه لم يحدد كمية النقود اللازمة لتداول السلع بين الطبقات

---

(٧٩) La classe des propriétaires

(٨٠) La classe stérile

(٨١) في هذا النموذج للتكوين الطبقي للمجتمع لا يجد العمل مكانا محددا كافيا . ازاء ذلك يمكننا اتباع أحد سبيلين :
- من اعتبار القوة العاملة كطبقة رابعة . وهذا هو السبيل الأفضل من وجهة نظر التحليل السوسيولوجي .
- أو اضافة القوة العاملة الى الطبقتين الأولى والثالثة (المنتجة والعقيم) . وهو افضل من وجهة نظر انتاج الناتج الاجتماعى بصفة عمة والناتج الصافي بصفة خاصة .

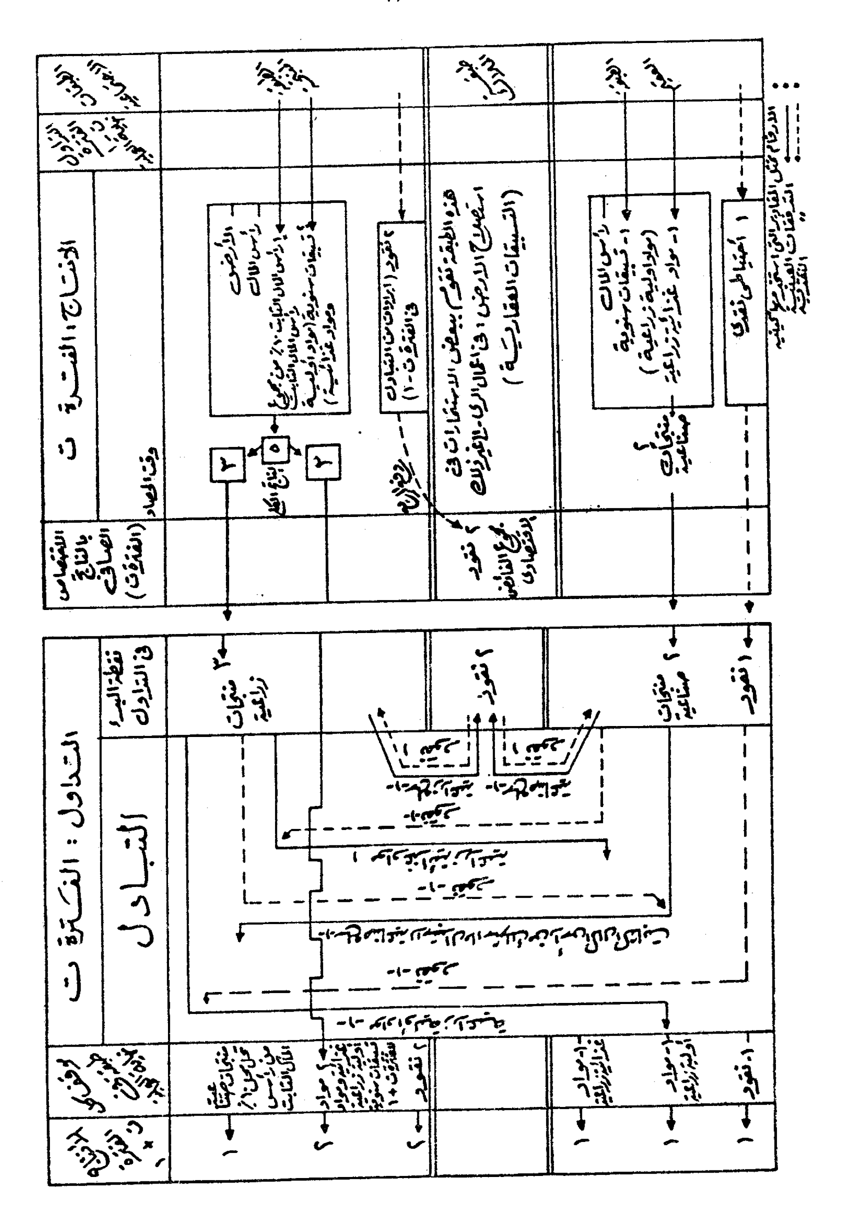
الثلاثة ، ويكتفي بالقول بأن كمية النقود يجب أن تكون متناسبة مع الدخول . وقد حدد كارل ماركس في دراسته لنموذج كينيه في تجدد الانتاج(٨٢) كمية النقود من ٢ الى ٣ مليار . كما حددها هـ . ووج في دراسة من أهم الدراسات للجدول الاقتصادى(٨٣) ، بـ ٣ مليار . والواقع أنه ما دام يتم استبدال الجزء المستهلك سنويا من رأس المال الثابت في الزراعة (وقيمته ١ مليار) عن طريق التبادل بين الطبقة المنتجة والطبقة العقيم يكون من المستساغ أن تتحدد كمية النقود اللازمة لتداول عناصر الناتج الاجتماعي بمقدار ٣ مليار (٢ مليار قيمة الصافي + ١ مليار للتسبيقات السنوية للطبقة العقيم) . في هذه الحالة يأخذ رأس المال المتداول للطبقة العقيم الشكل النقدى . على هذا النحو تكون كمية النقود المساوية لثلاثة مليارات وحدة نقدية في حوزة الطبقتين : الطبقة المنتجة تحوز ٢ مليار والطبقة العقيم تحوز ١ مليار .

الآن نستطيع أن نقدم بطريقة مبسطة تصوير كينيه لعملية الانتاج والتداول والشروط اللازم توفرها لتجدد الانتاج . في هذا التقديم نقسم العملية الانتاجية تقسيما تحكميا الى مراحل يقصد منها ايضاح الأفكار الخاصة بالشروط اللازم توفرها لكي يكون من الممكن تجدد الانتاج في الفترة التالية :

---

(٨٢) K. Marx, Theories of Surplus-Value, p. [illegible] et sqq.

(٨٣) H. Woog, The Tableau Economique of François Quesnay, A. Francke, Berne, 1950


الانتاج : الفترة ت
التداول : الفترة ت
التبادل

يتبين من هذا التقديم لنموذج تجدد الانتاج عند كينيه أن الناتج الزراعى الذى تبلغ قيمته ٥ مليار لا يدخل كلية في التداول الذى يتم بين الطبقات . اذ لا يدخل في هذا التداول إلا منتجات زراعية قيمتها ٣ مليار وتستبقي الطبقة المنتجة ما قيمته ٢ مليار من المنتجات الزراعية داخل القطاع الزراعى لتقوم بدور رأس المال المتداول في أثناء الفترة القادمة ، الفترة + ١ ، وهى تأخذ الشكل العيني لمواد استهلاكية ضرورية لمعيشة من يشتغلون بالزراعة (١ مليار) ومواد أولية لازمة للانتاج الزراعى (١ مليار) . كما تدخل في التداول كذلك منتجات صناعية قيمتها ٢ مليار . وتكون كل السلع المعدة للتبادل (وقيمتها ٥ مليار : ٣ زراعية + ٢ صناعية) محلا للمبادلات الآتية :

١ ـ تبدأ طبقة الملاك في انفاق دخلها (وقدره ٢ مليار نقود) الذى حصلت عليه في شكل ريع الأرض تدفعه الطبقة المنتجة ، تبدأ هذه الطبقة في الانفاق بشراء مواد غذائية قيمتها ١ مليار تشتريها من الطبقة المنتجة وتخصصها لاستهلاكها النهائي .

٢ ـ تشترى طبقة الملاك ، استخداما للجزء المتبقي من دخلها النقدى ، من الطبقة العقيم سلعا صناعية قيمتها ١ مليار تقوم باستهلاكها .

٣ ـ تشترى الطبقة العقيم من الطبقة المنتجة مواد غذائية زراعية ضرورية لمعيشتها قيمتها ١ مليار .

٤ ـ لاستبدال الجزء المستهلك سنويا من راس المال الثابت (وهو يساوى ١٠ ٪ من التسبيقات الاولية ، اى ١ مليار) تشترى الطبقة المنتجة من الطبقة العقيم سلعا صناعية (تاخذ الشكل العيني لسلع انتاجية) قيمتها ١ مليار .

٥ ـ اخيرا ، تشترى الطبقة العقيم من الطبقة المنتجة مواد اولية زراعية قيمتها ١ مليار .

عن طريق العمليتين (١) ، (٢) تنفق طبقة الملاك كل دخلها كما تبين العمليتان (٢) ، (٤) كيف أن الناتج الصناعى ينتقل في مجموعه الى طبقة الملاك (للاستهلاك النهائي) والطبقة المنتجة (لاستبدال ما استهلك من رأس المال الثابت) . ومن ثم لا يبقى للطبقة العقيم شيء مما تنتجه ، اذ هى لا تستخدم ، وفقا لكينيه ، رأس مال ثابت كما أنها لا تستهلك منتجات صناعية في استهلاكها النهائي .

يتضح من ذلك أنه لكي يتمكن كل قطاع من الحصول على ما هو لازم لبدء الانتاج في الفترة القادمة ، اى لكي يمكن تجدد الانتاج في الفترة التالية ، يتعين :

أولا : أن يتم التداول كعملية تبدأ بانفاق الطبقة التي تحصل على الناتج الصافي في صورته النقدية لدخلها انفاقا يثير سلسلة من المبادلات تتحقق عن طريقها شروط تجدد الانتاج . على أن تحقق هذه الشروط رهين بما يرد في « ثانيا » .

ثانيا : أى رهين بأن يتم التداول على نحو يحقق **توازن النظام** في نهاية المدة بحيث يتمكن المجتمع من أن يجد نفسه في بداية الفترة التالية وتحت تصرفه نفس كمية رأس المال (الثابت والمتداول) الذى بدأ به الفترة الحالية ، ومن ثم يجد لديه القوة العاملة اللازمة لتجدد الانتاج في الفترة التالية . فيا يتعلق بتوازن النظام يتعين أن نفرق بين **التوازن العام** بين الانتاج والاستهلاك ، أى بالعرض الكلى والطلب الكلى ، والتوازن **على مستوى القطاعات** أو الوحدات الكبرى التي ينقسم اليها الاقتصاد القومى :

* بالنسبة للتوازن العام يتبين من تحليل كينيه أن الطلب الكلى على الاستهلاك (المنتج وغير المنتج) يتكون من العناصر التالية :

— طلب طبقة الملاك على سلع استهلاك نهائي (استهلاك غير منتج) يأخذ شكل مواد غذائية زراعية وسلع صناعية مساو لـ ٢ مليار .

— طلب الطبقة المنتجة على السلع الزراعية (استهلاك منتج يأخذ شكل مواد أولية زراعية ومواد غذائية زراعية) مساو لـ ٢ مليار .

— طلب الطبقة المنتجة لسلع صناعية تأخذ شكل سلع انتاجية لاستبدال ما استهلك من رأس المال الثابت خلال فترة الانتاج مساو لـ ١ مليار .

— طلب الطبقة العقيم على سلع زراعية تأخذ شكل مواد أولية ومواد غذائية قيمتها ٢ مليار .

على هذا النحو ، الطلب الكلى = ٢ + ٢ + ١ + ٢ = ٧

* أما العرض الكلى ، أى الناتج الكلى ، فيتكون من العناصر الآتية :

— الناتج الزراعى الكلى وقيمته ٥ مليار .

— الناتج الصناعى الكلى وقيمته ٢ مليار .

على هذا النحو ، العرض الكلى = ٥ + ٢ = ٧ ، وهو مساو للطلب الكلى .

وبالنسبة للتوازن على مستوى القطاعات ، والأمر يتعلق هنا بالقطاعين الزراعى

والصناعي ، فان هذا التوازن يتحقق عندما يتساوى الطلب على منتجات القطاع مع ما ينتجه القطاع : في حالة القطاع الزراعي نجد أن الطلب على منتجاته هو ٢ + ٢ + ١ = ٥ ، بينما عرض السلع الزراعية مساو لـ ٥ . وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعي الذي يتساوى الطلب على منتجاته (قيمته ٢ مليار من طبقة الملاك والطبقة المنتجة) مع ما ينتجه وقيمته ٢ مليار .

يضاف الى ذلك أن التبادل بين هذه القطاعات يتعين أن يتم على نحو يمكن كل قطاع من أن يحصل من القطاع الآخر (أو القطاعات الأخرى) على ما هو لازم لتجدد الانتاج فيه في الفترة القادمة وذلك لاستبدال ما استهلك من رأس مال ثابت به وضمان الحصول على المواد الأولية والسلع الاستهلاكية للقوة العاملة التي تعمل بالقطاع .

ذلك هو تحليل كينيه الخاص بالجدول الاقتصادي . أي بنموذجه الخاص بتجدد الانتاج . من هذا التحليل نرى :

١ - أن الناتج الاجتماعي ينتج في مجال الانتاج . التداول لا يضيف شيئا الى هذا الناتج .

٢ - أن التداول هو وسيلة توزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية ، اذ بواسطته تحصل كل طبقة على نصيبها من هذا الناتج . وهو نصيب يتحدد وفقا لنوع روابط الانتاج السائدة ، فطبقة الملاك هي التي تحصل على الفائض الذي ينتج في الزراعة .

٣ - أن الانتاج في غير الزراعة يجد اساسه الطبيعي في الصفة المنتجة للعمل الزراعي . فاذا لم يكن الانسان قادرا على ان ينتج في يوم من أيام العمل كمية من وسائل المعيشة تفوق ما يلزم للعامل لكي يجدد قواه الانتاجية فانه لا يمكن الكلام عن ناتج فائض يمكن استخدامه لاعاشة قوة عاملة تعمل في نواحي النشاط الأخرى . بمعنى آخر ، يتمثل أساس كل المجتمعات في انتاجه للعمل الزراعي تفوق الاحتياجات الشخصية للعامل الزراعي . هذه الانتاجية المرتفعة للعمل الزراعي هي فوق كل شيء أساس الانتاج الرأسمالي الذي يسحب عددا متزايدا من الأيدي العاملة التي تعمل في إنتاج المواد الغذائية الأساسية وتحولها الى قوة عاملة في مجالات النشاط الأخرى وخاصة النشاط الصناعي .

٤ - أنه بينما تم تبادل سلع قيمتها ٥ مليار لم يستعمل المجتمع إلا ٣ مليار من النقود (الأمر الذي يتضمن سرعة معينة لتداول النقود) لكي يتم تبادل هده السلع على هذا النحو تتضح الطبيعة المزدوجة للمعاملات (عينية ونقدية . حيث يتحدد تداول النقود

بتداول السلع) أو ، بلغة أدق ، بتداول رأس المال .

٥ ـ أنه بفضل التداول في أثناء الفترة تتحقق شروط تجدد الانتاج بالنسبة للفترة ت + ١ . في داخل التداول نلاحظ :

(أ) أن انفاق الدخل الممثل للفائض الاقتصادى هو القوة المحركة للتداول ، اذ هو الذى يثير مجموعة من المبادلات يتم عن طريقها تمكين القطاعات المنتجة من الحصول على اللازم من رأس المال (الثابت والمتداول) لكى تتمكن من البدء في الانتاج في الفترة القادمة . من هنا يأتي الدور الاستراتيجى الذى تلعبه الطبقة التي تختص نفسها بالفائض الاقتصادى في عملية تجدد الانتاج .

(ب) أن التبادل بين الطبقة الزراعية والطبقة الصناعية هو الوسيلة التي يتحقق بواسطتها رأس المال الاجتماعى اللازم لتجدد الانتاج ، اذ عن طريق التبادل تتمكن الطبقة المنتجة من تعويض ما استهلك من رأس المال الثابت . وعن طريق التبادل تستطيع الطبقة العقيم أن تحصل على المواد الأولية ستصنعها خلال الفترة القادمة .

كما أنه عن طريق التبادل تتمكن القوة العاملة في الصناعة من الحصول على المواد الغذائية اللازمة لمعيشتها .

٦ ـ أنه مع افتراض أن كل الفائض الاقتصادى يخصص للاستهلاك ، أى مع افتراض أن الطبقة التي تحصل عليه في النهاية انما تستعمله في أغراض استهلاكية تبدأ عملية الانتاج في الفترة القادمة بنفس الشروط التي بدأت بها في الفترة الحالية ، وعليه لا يتغير مستوى النشاط الانتاجى ، أى تنتهى في الفترة القادمة بانتاج نفس القدر من الناتج الاجتماعى . هذه هى حالة افتراضية لما يسمى بتجديد الانتاج البسيط . ابتداء من هذه الحالة نستطيع أن نرى أن تخصيص جزء من الفائض الاقتصادى ، لا للاستهلاك وانما لزيادة الطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع (أى استثمار جزء من الفائض) يؤدى الى امكانية بدء الانتاج في الفترة القادمة بشروط أحسن تمكن من زيادة الناتج الاجتماعى في هذه الفترة . أى أن تجدد الانتاج يتم على نطاق متسع . ابتداء من تحليل كينيه الخاص بتجديد الانتاج البسيط يمكن بناء نموذج لتجدد الانتاج على نطاق متسع[٨٤] . وهو ما قام به كارل ماركس في مرحلة لاحقة ، وانما بالنسبة للاقتصاد الرأسمالى وهو في أوج تطوره[٨٥] .

---

(٨٤) Extended reproduction: reproduction élargie

(٨٥) K. Marx Capital Vol. II cf. M. Dowidar, Les schémas de reproduction ... chs III & IV.

من كل هذا يبين أن **موضوع البحث الاقتصادى** عند فرنسوا كينيه يتعلق بمجموعة الظواهر المكونة للكل العضوى المتمثل في العملية الانتاجية منظورا اليها كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج ، المكونة للنظام الاقتصادى . هذا النظام الاقتصادى يكون - في نظر كينيه الذى شارك فلاسفة العصر فكرتهم عن النظام الطبيعى - نظاما من الوقائع الخاضعة لقوانين فيزيقية مستمدة من طبيعة الأشياء . **الظواهر الاقتصادية تحكمها اذن قوانين موضوعية ، قوانين مادية هى من طبيعة هذه الظواهر . وهى قوانين أبدية خالدة .**

الكشف عن هذه القوانين ، وهو ما يمكن اذا استخدمنا نور العقل par les lumieres de la raison ، يعطينا نظاما من القوانين النظرية ، أى علما . **ولكن أى منهج ينصحنا كينيه** باستخدامه لاستخلاص هذه القوانين؟ منهجه هو المنهج التجريبى . **فهو يقوم** بتحليل الظواهر المشاهدة بقصد التعرف على القوانين الموضوعية التى تحكم هذه الظواهر والتى هى مستقلة عن ارادة الانسان . نقطة البدء هى الواقع في كله الشامل . ويتم التحليل عن طريق التجريد مما لا يعد من جوهر الظاهرة محل الدراسة . ولكى يتم ذلك لابد من اتباع قواعد يتعين ألا نحيد عنها : « أولا . الا نفترض اطلاقا ما لا تعلمه التجربة ، ثانيا ، ألا نحاول التوصل الى الحقائق التى تكشفها لنا التجربة باستخدام منطق تسلسل الآثار ، (أى بمجرد الاستنباط م. د.) » .

على هذا النحو **يتبلور فكر الرواد الذى يمثل جوهره في** : طرح مشكلة القيمة كالمشكلة المحورية بواسطة ويليام بتى ، فكرة بواجليبر[٨٦] الأساسية المتعلقة بالاعتماد المتبادل بين النشاطات الاقتصادية للمجتمع ، الأفكار النافذة لكانتيون[٨٧] الخاصة بالمبادىء العامة التى

---

(٨٦) P. de Boisguillebert ، اقتصاد فرنسي عاش بين ١٦٤٦ - ١٧١٤ . بدأ في كتبه بدراسة الأحوال الاقتصادية في فرنسا ، ثم كتب كتابا عن طبيعة الثروة والنقود Dissertation sur la Nature des richesses. de l'argent et des tributs أنظر تقديما حسنا لفكرة الاعتماد المتبادل بين مختلف اجزاء العملية الاقتصادية عند بواجليبر . ـب الأول من كتاب :

J. Nagels. La reproduction du capital social selon Karl Marx. Boisguillebert. Quesnay. Leontiev. Université Libre de Bruxelles. 1970.

وقد جمعت كل كتاباته وكذلك عدد من المقالات عن هذه الكتابات في جزئين أصدرهما معهد القومى للدراسات السكانية بباريس :

P. Boisguillebert. 2 tomes. I.N.E.D.. Paris. 1966.

(٨٧) R. Cantillon (١٦٨٠ ؟ - ١٧٣٤) من أصل أسباني ، ايرلندى المولد ، فرنسي باقامته ومعيشته في المجتمع الفرنسي في مؤلفه

Essai sur la nature du Commerce en général

الذى ظهر في عام ١٧٥٥ بعد وفاته ، نجد أول تصوير للعملية الاقتصادية ككل . وهو يناقش في هذا الكتاب مشكلات الثروة ، القيمة والأثمان ، النقود والفائدة . كما يقدم نظرية في التوزيع مفرقا بين دخول متيقنة (كالريع والأجور) ودخول غير متيقنة ، كدخول المنظمين (وهو أول من استخدم اصطلاح « المنظم » l'entrepreneur . وكتاب كانتيون هذا خير تجسيم للطريقة الاستقرائية في البحث الاقتصادى . انظر طبعة I.N.E.D. باريس ١٩٥٢ .

تحكم العملية الاقتصادية ، ثم تحليل كينيه الخاص بعملية الانتاج الاجتماعى كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج(٨٨) .

هذا الفكر يعكس تركيزا ينتقل تدريجيا الى مجال الانتاج للبحث عن موضوع العلم الجديد ، البحث عنه في الظواهر المكونة للعملية الانتاجية ، منظورا اليها كعملية للانتاج وتجدد الانتاج ، ظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان ، قوانين يعتبرونها خالدة وأبدية . هذه الظواهر تتعلق بانتاج المبادلة ، والمبادلة الرأسمالية . واستخداما لمنهج تجريبي تطرح مشكلة الثروة وتطرح مشكلة القيمة . البعض يخلط بينهما . والبعض يطرح على نفسه مشكله الثروة ثم يجد نفسه مواجها بمشكلة القيمة التي ما يلبث أن يضعها وضعها السليم ويحاول معالجتها . في هذا المجال يذهب بتي وأتباعه أبعد من فرنسوا كينيه وأتباعه ، اذ يعترفون للعمل على اطلاقه ، وليس للعمل الزراعى فقط ، بصفته كخالق للقيمة ، ولكنهم لا يتوصلون الى المقياس المشترك الحقيقي للقيمة ، اذ ما زال هذا المقياس يتردد بين العمل والطبيعة . الفكر هنا يعكس واقع الفترة التي يعيشها الرواد ، حيث طريقة الانتاج الرأسمالية بقيامها على الانتاج الصناعى ما زالت تشق طريقها في ظلال أنظمة الاقطاع بقيامه على الانتاج الزراعى .

ابتداء من هذه الأفكار ، واستخداما للجهاز الفكرى لفلاسفة القرن الثامن عشر Les Philosophes (وخاصة فكرة النظام الطبيعى) وبالاستفادة من التطورات النهجية في البحث العلمى بصفة عامة . يتحقق البناء الكلاسيكى (التقليدى) بفضل جهود آدم سميث ودافيد ريكاردو(٨٩) ومع هذا البناء الكلاسيكى يولد علم الاقتصاد السياسي .

---

(٨٨) يضاف الى ذلك المناقشات الخلافية المتعلقة بالنقود والفائدة (وهى مناقشات تثور ابتداء من ثورة الأثمان التي بدأت في القرن الخامس عشر واستمرت حتي القرن السابع عشر) وكذلك دفاع د. نورث عن حرية التجارة الخارجية

(٨٩) Adam Smith (١٧٢٣ - ١٧٩٠) ، فيلسوف واقتصادى اسكتلندى الأصل ، عمل أستاذا للمنطق والاقتصاد السياسي بجامعة جلاسجو وشغل مناصب أخرى في حياته . هو أول الكلاسيك الانجليز . نشر في ١٧٧٦ مؤلفه الرئيسي بعنوان « بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم » .
An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations

أما دافيد ريكاردو David Ricardo فكان رجل أعمال وسياسي وعضو مجلس العموم في انجلترا . وقد بدأ في بناء نظرياته من نقد أفكار آدم سميث . وقد نشر في عام ١٨١٧ مؤلفه الرئيسي بعنوان « مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب »
Principles of Political Economy and Taxation

هذا ويضيف البعض عند الكلام عن الكلاسيك أسماء أخرى مثل روبيرت مالتس T.R. Malthus (١٧٧٧ - ١٨٤٣) الذى يسند اليه « مبدأ السكان » ، وجان باست ساى J. Baptiste Say (١٧٦٧ - ١٨٣٢) الذى أشاع أفكار آدم سميث على القارة الأوروبية . كما يوجد كذلك جون ستيورات ميل John Stuart Mill (١٨٠٦ - ١٨٧٣) ، الذى لم يسهم الا بقدر محدود في بناء النظرية الكلاسيكية وان كان يعد من أكبر مفكرى القرن التاسع عشر . فكتابه « مبادئ الاقتصاد السياسي » لا يعدو أن يمثل خير تجمع لأفكار المدرسة التقليدية . وعليه يمكن القول أن جوهر البناء النظرى التقليدى يتحقق على يد آدم سميث ودافيد ريكاردو .

ثانيا ـ المدرسة التقليدية[٩٠] :

لكي يتسني لنا فهم ما حققه الكلاسيك بالنسبة لميلاد علم الاقتصاد السياسي يتعين علينا فهم **الوسط التاريخي** الذى نشأ فيه الفكر التقليدى ، سواء من حيث الواقع أو من حيث الفكر الاجتماعى بصفة عامة .

فمن وجهة نظر **الوقائع الاقتصادية** رأينا أن الأمر يتعلق بمرحلة تطور الرأسمالية الصناعية ، مرحلة التوسع الصناعى وانعكاساته في الزراعة . في هذه المرحلة يصل التوسع الى تحول كيفي ينعكس في الثورة الصناعية التي تحقق تصنيع الاقتصاد القومى . أى بناء الأساس الصناعى (الذى يتمثل في الصناعات الانتاجية الأساسية) ليس فقط للقطاع الصناعى وانما للاقتصاد القومى بأكمله . الأمر هنا يتعلق بما يسمى « النمط التقليدى في التصنيع »[٩١] ، اذ تم بناء هذا الأساس الصناعى خلال فترة طويلة اتجه الأغلب من الجهد في بدايتها الى بناء الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية التي خلق وجودها طلبا على منتجات الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية ، علي نحو حقق للاقتصاد القومي تدريجيا وجود النوعين من الصناعات وكفل في النهاية للصناعات الانتاجية الوزن الأكبر في البناء الصناعى .

---

(٩٠) نقصد بالمدرسة التقليدية مجموعة المفكرين أصحاب ذلك الجسم من النظرية الاقتصادية الناتج عن محاولات دراسة العلاقات الحقيقية للانتاج الرأسمالى . والذى تبلور في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . هذا الجسم النظرى يجد خير ممثليه في آدم سميث ودافيد ريكاردو في عملها الفكرى الخلاق . على هذا النحو لا نعني بالتقليدى المعني الذى يعطيه له كينز في كتابه « النظرية العامة في العمالة » .

The General Theory of Employment Interest & Money, London. 1951. p. 3.

والذى يكاد يجعله مغطيا لكل فكر سابق عليه (أى على كينز) . استخدام الاصطلاح بمعني الذى عطاه له كينز غير سليم لا في مجال نظرية العمالة والدورات الاقتصادية ولا في مجال النظرية الاقتصادية بصفة عامة .

أولا : لأن موقف الفكر الاقتصادى السابق على كينز من التقلبات الاقتصادية ومستوى العمالة ليس واحدا . فاذا كان من رأى المدرسة التقليدية أن الاقتصاد الرأسمالى يتطور على نحو متوازن وأنه يعمل - في غياب القوى التي تحول دون تحقيق المنافسة - عند مستوى التشغيل الكامل للموارد البشرية وغير البشرية التي تحت تصرف الجماعة فان ماركس قدرس (كما فعل سيسموندى من قبله) الأزمة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالى ولاحظ اختلاف طبيعتها عن الأزمات السابقة عليه . كما أدرك أن من طبيعة الاقتصاد الرأسمالى أن ينمو من خلال الأزمات . اذ تطوره غير المتوازن عبر الزمن قانون من قوانين تطور الرأسمالى كما سنرى فيما بعد . أنظر في ذلك تحليله في كتابة رأس المال . وكذلك

H. Bartoli. Les théories marxistes, in Fluctuations économiques. Editions Montchretien, tome II, 1954, p. 261 – 316.

ثانيا : أنه يتعين التفرقة بين تحليل المدرسة التقليدية الذى يقوم على نظرية موضوعية في القيمة (نظرية العمل في القيمة) . وهو تحليل عن سير العملية الاقتصادية في مجموعها وبالعلاقات بين أجزائها المختلفة وتحليل المدرسة الحديثة (النيوكلاسيكية) الذى يقوم على نظرية « ذاتية » تحاول أن تفسر القيمة (نظرية المنفعة) وهو تحليل يغلب عليه طابع التحليل الوحدى الذى يعني بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (مستهلك أو منظم) على افتراض انعزالها عن بقية الاقتصاد . من الطبيعى الا تحظى الدورات الاقتصادية - وهى ظاهرة تخص سير العملية الاقتصادية بأكملها - الا بعناية قليلة من مفكرى المدرسة النيوكلاسيكية . وذلك على النحو الذى سنراه فيما بعد

أما من ناحية **الفكر الاجتماعي** بصفة عامة ، فيمكن القول أن الموقف كان يتميز ، في مرحلة تكوين البناء النظرى للمدرسة التقليدية ، بالخصائص الآتية :

١ - انتصار النظرة العلمية للأمور وحلولها محل النظرة الدينية حلولا تم تحت تأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - كان الموقف يتميز في هذه الفترة بسيادة المناخ الفكرى الذى تكون فيه العلوم الاجتماعية وخاصة النظرية السياسية والنظرية الاقتصادية .

٣ - يتميز الموقف كذلك بتحطيم الأساس الفكرى والأخلاقي لصورة المجتمع القديم . لكى يتم هذا التحطيم استخدمت وسائل عدة :

(أ) النقد الفلسفي (وخاصة من جانب هيوم Hume ، ١٧١١ - ١٧٧٦ ، بايل Bayle ، ١٦٤٧ - ١٧٠٦) الذى تطورت ابتداء من النظرة المادية للكون على نحو جعل من المادية أساس فلسفة الكون والفلسفة الاجتماعية . ففيما يخص العلاقة بين المادة والفكر تسود النظرة المادية خلال القرن الثامن عشر ، وعلى الأخص في فرنسا بفضل تعاليم أصحاب الموسوعة Les Encyclopédistes ديدرو Diderot ، المبير Alembert ، هولباك Hobllbact وهلفتيس Helvétius (وقد نتجت هذه النظرة عن تلاقي التيار المادى في فكر ديكارت Descartes (١٥٩٦ - ١٦٥٠) ، وهو تيار طوره لامترى La Mettrie (١٧٠٩ - ١٧٥١) ، مع التيار المادى الانجليزى الذى تطور على يد فرنسيس بيكون F. Bacon (١٥٦١ - ١٦٢٦) وجون لوك . وفقا لهذه النظرة لا توجد الفكرة إلا نتيجة للوجود السابق للمادة . ومن ثم يكون للمعرفة أساس مادى . وهى معرفة لا يمكن استخلاصها إلا استخداما للمنهج التجريبي[٩٢] .

(ب) فكرة النظام الطبيعى l'ordre naturel التي خلفها الفكر المدرسي واحتفظ بها فلاسفة القرن الثامن عشر . وطبقا لهذه الفكرة تحدد الطبيعة نظاما كونيا (شاملا) خالدا من صنع الذات العلية . في داخل هذا النظام يتم التفاعل بين العالم الفيزيقي والعالم المعنوى بفضل التدخل السماوى . لهذا النظام الطبيعى قوانين موضوعية

---

(٩١) The classical pattern of industrialisation ، ويسمى كذلك تفرقة له عن النمط السوفييتي في التصنيع حيث يتم التصنيع بطريقة مخططة تتضمن اعطاء الأولوية للصناعات الأساسية في علاقتها بالصناعات الاستهلاكية في خلال مرحلة بناء الأساس الصناعى للاقتصاد القومى .

(٩٢) cf. A. Wolf. A Philosophic and Scientific Retrospect. op. cit., p. 26 – 34.

(يقابلها قوانين وضعية) يمكن لنور العقل اكتشافها[٩٣] .

٤ - يتميز الموقف أخيرا بقيام الفردية[٩٤] كفلسفة تهتم بالفرد (بالانسان) ، وانما ليس بالفرد بصفة عامة ، وانما بالفرد الذى ينتمى الى طائفة معينة من الأفراد ، الفرد الناجح . كانت صورة هذا الفرد الناجح تتمثل في هذه الآونة في رجل الأعمال ، في الرأسمالي . ثم تحلل الفردية بعد ذلك الطبيعة الانسانية وتجد جذورها في الأنانية والمصلحة الشخصية . الأمر هنا يتعلق بالمظهر النفعى[٩٥] للفلسفة الفردية وأخيرا تقول الفلسفة الفردية بالانسجام بين الفرد (كما تتصوره) وبين المجتمع[٩٦] .

في هذا الوسط التاريخى يدخل التقليديون النظام على حالة البحث الاقتصادى :

فبالنسبة لهم يتعلق موضوع العلم الجديد[٩٧] بالعملية الاقتصادية : الظواهر الخاصة بانتاج وتوزيع الناتج الاجتماعى . هذا التوزيع تحدده شروط الانتاج . في مجال الانتاج يتعين البحث عن مصدر ثروة الأمة ، وهى ثروة يتعين زيادتها ، كما يتعين البحث عن مصدر ومقياس القيمة ابتداء من العمل . ومن ثم كانت دراسة دور العمل وتقسيم العمل وأثر هذا الأخير على انتاجية العمل ، ورأس المال والأرض . من القيمة تدرس ظاهرة الأثمان ، ثم يدرس توزيع الناتج الاجتماعى بين الطبقات الاجتماعية المكونة للمجتمع مما تحصل عليه من دخول نقدية (الربح والفائدة ، الأجور ، الريع) . ثم تدرس الظاهرة النقدية ، وظاهرة التبادل مع الخارج وما تتضمنه من تقسيم دولى للعمل . كما يكون تطور العملية الاقتصادية في مجموعها ، وهو تطور يجد محوره في تراكم رأس المال . محلا للدراسة

هذه الظواهر الاقتصادية التي يدرسها التقليديون تحكمها . في نظرهم . قوانين موضوعية . وهم يتأثرون في ذلك بالفكرتين اللتين ميزتا كل الفكر الاجتماعى للقرن الثامن

(٩٣) cf. M de Wult op cit . M dowidar. op cit p. 31 -32

(٩٤) Individualism individualisme

(٩٥) Utilitarian. tilitariste

(٩٦) cf. J.S Mill. Utilitarianism Liberty. and Representative government Everyman s Liberary. London. 1944—B. Russel. op cit.. ch. XXVI. p. 740 & sqq.

(٩٧ تحديد موضوع العلم الجديد عند الكلاسيك انما نستخلصه من كتاباتهم في مجموعها دون أن نقتصر على ما يعلنه الكتاب صراحة بالنسبة لموضوع العلم . فدافيد ريكاردو يقول لنا في مقدمة كتابه « المشكلة الرئيسية للاقتصاد السياسي هى مشكلة تحديد القوانين التي تنظم توزيع الناتج بين الطبقات الثلاثة التي يتكون منها المجتمع طبقة العمال ، وطبقة الرأسماليين وطبقة ملاك الأراضي .. الذين يحصلون على الأجور والربح وريع الأراضي » ص ١ من كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب Everyman s Liberary . London. 1957

ولكنه لا يتوصل الى هذه القوانين التي تحكم توزيع الناتج الاجتماعى الا على أساس دراسة للانتاج حيث يبدأ بالقيمة ومنها الى الريع والأجور ، لينتقل في مرحلة تالية الى النقود والتجارة الخارجية وتراكم رأس المال .

عشر : فكرة النظام الطبيعى والنظرة المادية للكون . فالظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين موضوعية ، حقيقية ، مادية ، هى من طبيعة هذه الظواهر . ولكن التقليديون ، تحت تأثير نفس الفكرتين ، يعتبرون هذه القوانين خالدة لا تتغير . وذلك لأن النظام الطبيعى نظام مطلق وشامل وأبدى (ومن ثم تكتسب قوانينه نفس صفاته) ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى لأن الأمر يتعلق بمادية ميكانيكية اذ لا تؤدى الحركة وفقا لهذه النظرة الى تغيرات كيفية : فكل حركة تعود بنا ، في نهاية الأمر ، الى نفس مستوى نقطة البدء . عليه تكون الظواهر الاقتصادية في نظر التقليديين نظاما اقتصاديا أبديا[٩٨] .

يضاف الى ذلك أن هذه الظواهر ترد ، تحت تأثير الفلسفة الفردية ، الى أفراد اقتصاديون من نوع « الرجل الاقتصادى homo oeconomicus » هذا الرجل الاقتصادى يعبر في نظرهم عن الطبيعة الانسانية في جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادى . وهو يتصف بسعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ، لتحقيق أقصى استمتاع بأقل ألم[٩٩] . وهو في سبيل ذلك يقوم بحساب رشيد للمقارنة بين النتيجة التي يمكن أن يتحصل عليها والجهد الذى يبذله في سبيلها . وقيامه بهذا الحساب الرشيد يستلزم معرفته لكل الظروف المحيطة به معرفة تامة دقيقة .

تلك هى نظرة التقليديين للظواهر الاقتصادية من حيث حدودها وطبيعتها . وهم يقومون بدراسة هذه الظواهر في الاطار التحليلى :

- لمجتمع مكون من ثلاث طبقات محددة وفقا لوظائفها الاقتصادية : الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الانتاج ، الطبقة الأرستقراطية المتملكة للأرض ، والطبقة العاملة التي تعطى العمل . هذه الطبقات الاجتماعية مرتبطة احداها بالأخرى في عملية الانتاج ، هنا نجدنا بصدد نقطة بدء في غاية الأهمية في تحليل الكلاسيك . لأنهم يفترضون بوعى أو بلا وعى ، أن الروابط الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد في عملية الانتاج انما تمثل العامل الرئيسي المحدد للعلاقات القيمية (الخاصة بانتاج وتوزيع الناتج) التي يتوقف عليها نمط وحركة النظام في مجموعة .

---

(٩٨) تحت تأثير التفوق الساحق لطريقة الانتاج الرأسمالية (بالنسبة لطرق الانتاج السابقة عليها) رأى التقليديون في هذه الطريقة نظاما أبديا وخالدا . وقد بهرتهم انجازاتها السريعة الى حد لم يمكنهم من رؤية جوانبها السلبية رغم أن هذه كانت قد بدأت تكشف عن نفسها فعلا وعلى الأخص في صورة الأزمة الاقتصادية .

(٩٩) هذا القول يمكن اسناده الى آدم سميث وليس الى ريكاردو . بالنسبة لهذا الأخير يقول شومبيتر « يعتبر ريكاردو عادة من معتنقي مبدأ النفعية . والواقع أنه ليس كذلك . لا لأنه كان ذى فلسفة أخرى . ولكن لأنه لم يكن ذى فلسفة على الاطلاق » تاريخ التحليل الاقتصادى ، ص ٤٧١ .

- **مجتمع يرتكز فيه النشاط الاقتصادى على المبادلة** (نشاط موجه للسوق) التي تقوم بين أفراد من نوع « الرجل الاقتصادى » هؤلاء الأفراد يحققون . وهم يسعون وراء مصالحهم الشخصية التي تمثل محرك النشاط الاقتصادى ، مصلحة المجتمع من خلال ما يسميه آدم سميث « باليد الخفية » ، التي هي في الواقع القوى التلقائية للسوق . في هذا الصدد يتعين أن يستثني ريكاردو الذى يقوم تحليله على التناقض ، ولا التجانس ، بين الطبقات الاجتماعية

- مجتمع تسود فيه **المنافسة** ، ليس فقط في داخل البلد الواحد وإنما كذلك على مستوى الاقتصاد الدولى . في هذا المجتمع **لا تقوم الدولة الا بدور الدولة الحارسة** التي تقتصر وظيفتها على الحفاظ على النظام العام (من خلال حماية الملكية الفردية ضد كل عدوان داخلى أو خارجى(١٠٠) دون التدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع الا في المحالات التي يحجم عنها رأس المال الفردى

ذلك هو تصور التقليديين لموضوع العلم الجديد . وهو تصور يعكس منهجا عاما يحدد نظرتهم للظواهر الاقتصادية . في تحليلهم لهذه الظواهر يهدف التقليديون الى الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكمها وعليه يكون **هدفهم علمى . موضوعى** وفي هذا التحليل يركز **التقليديون على المظهر الكمى** للظواهر مستخدمين بصفة عامة **طريقة التجريد ذات الطبيعة الاستقرائية - الاستنتاجية** . في اطار هذا القول العام نحس التفرقة بين آدم سميث ودافيد ريكاردو .

طريقة سميث في التحليل هي طريقة إسحاق نيوتن . التوصل الى حقائق بسيطة عن طريق التعميم الذى يؤدى به الى الفكرة المركبة the synthesis la synthèse بعد ذلك يتوجه الى الأحداث الحقيقية للتاريخ في فترات مختلفة ويضع في مقابلها ما توصل اليه من أفكار ليستخلص من هذه الأحداث البرهان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . باختصار ، سميث يستخدم الطريقة الاستقرائية

أما ريكاردو ، فهو « رجل المنطق والمفكر النظرى الذى يجرد من كل العوامل الثانوية التي تنحرف بالذهن عما هو جوهرى في الظاهرة . وذلك بقصد التوصل الى الأفكار الرئيسية »(١٠١) مستخدما أساسا الاستنباط كطريقة للاستخلاص المنطقي فهو يبدأ من فروض تطابق في نظره الحالة الاقتصادية في وقته ، ومن هذه الفروض يقوم باستنباط الأفكار التي تمثل المعرفة الخاصة بالظواهر التي يدرسها .

---

(١٠٠) Cf. A. Smith Wealth of Nations Ward Lock & co London 1883 p 561 - 561

(١٠١) H. Barton Histoire de la Pensée op cit p 221

بفضل هذا المنهج واستخدام هذه الطريقة في التحليل يتوصل التقليديون ، في دراستهم للظواهر التي يتعلق بها موضوع العلم الجديد ، الى بناء **مجموعة من النظريات** تمثل الجسم النظرى لهذا العلم :

- فهناك أولا نظرية للانتاج ترتكز على **نظرية العمل في القيمة**(١٠٢) . جوهر هذه النظرية أن المنفعة شرط القيمة ، اذ لكى تكون للسلعة قيمة لابد أن تكون نافعة اجتماعيا ، أى صالحة لاشباع حاجة ما . ولكن القيمة تستمد مصدرها من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول فيها(١٠٣) . وذلك على تفصيل كبير فيها يتعلق بفكر كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الأثمان . ليس هذا بطبيعة الحال مجال التعرض لنظرية القيمة عند الكلاسيك . وانما نكتفي بأن نقول ، من وجهة نظر موضوع علم الاقتصاد السياسي ، أنهم اقتصروا على المظهر الكمى لظاهرة القيمة وان نظريتهم في القيمة هى الركيزة التي يقوم عليها كل البناء النظرى للمدرسة التقليدية .

- فعلى أساس القيمة تقوم نظريتهم في **توزيع الدخل القومى**(١٠٤) بين الطبقات الاجتماعية الثلاثة ، وهى نظرية تحتوى نظرية في الربح والفائدة(١٠٥) يرتبط بها نظرية رأس المال(١٠٦) ونظرية في الأجور(١٠٧) ونظرية في الريع(١٠٨) .

- وابتداء من القيمة توجد **نظريتهم النقدية**(١٠٩) تبحث في طبيعة النقود ووظائفها وقيمتها وأثرها في التداول .

- وابتداء من القيمة يبنون **نظريتهم في التجارة الخارجية**(١١٠) (التي تقوم على التقسيم الدولى للعمل) ، في أسباب قيامها ، في مزاياها ، وفي كيفية توزيع مزاياها بين الدول المتبادلة .

---

(١٠٢) The labour théory of value; théorie de la valeur travail.

(١٠٣) يهتم آدم سميث كثيرا بدراسة تقسيم العمل وعلى الأخص ما يسمى بالتقسيم الفني للعمل ، أى تقسيم العمل في داخل المشروع الرأسمالى . وقد رأينا كيف أن وليام بتي درس الظاهرة من قبل سميث ويخبرنا البعض (أنظر جلال أمين ، مبادئ التحليل الاقتصادى ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٩٣) ان ابن خلدون قد سبق آدم سميث في دراسته لظاهرة تقسيم العمل ولكن هذا القول تعوزه الدقة . اذ الواقع أن كل منهما درس مظهرا مختلفا لتقسيم العمل فقد رأينا ان ابن خلدون يدرس في القرن الرابع عشر التقسيم المهني (أو الحرفي) للعمل ، بينما يهتم آدم سميث ، مقتفيا في ذلك أثر وليام بتي ، بظاهرة تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية الرأسمالية ، وهى ظاهرة تصبح سائدة ابتداء من القرن الثامن عشر .

(١٠٤) The theory o income distribution: théorie de la répartition

(١٠٥) Theory of profit and interest; théorie de profit et d'intérêt.

(١٠٦) Theory of capital; théorie de capital.

(١٠٧) Theory of wages; théorie des salaires

(١٠٨) Theory of rent; théorie de la rente.

(١٠٩) Monetary theory, théorie monétaire

(١١٠) Theory of foreign or international trade, théorie de commerce extérieur ou international

ـ وعلى أساس القيمة تقوم أخيرا نظريتهم في التطور الاقتصادى[١١١] الذى يجد في تراكم رأس المال[١١٢] (القيام بالادخار[١١٣] واستخدامه في بناء طاقة انتاجية جديدة، أى الاستثمار)[١١٤] المحرك الأساسي. وبما أن الربح هو مصدر التراكم لزمت دراسة ما يحدث للنصيب النسبي للربح في الدخل القومى في خلال عملية التطور. في تحديد هذا النصيب النسبي تلعب الأجور الدور النشط نظرا لما بينها وبين الربح من تناقض. فزيادة تراكم رأس المال تنعكس في زيادة في الطلب على القوة العاملة. وهو ما قد يؤدى الى ارتفاع الأجور النقدية، في الزمن القصير. هذا الارتفاع في الأجور النقدية يعبر عن نفسه في زيادة الطلب على سلع الأجور، أى السلع التي تستهلكها الطبقة العاملة وخاصة المواد الغذائية. ترتفع أثمان هذه المواد فيثير هذا الارتفاع الأخير ضرورة استغلال أراضي أقل خصوبة أو أبعد عن السوق. فيزيد ريع الأرض. زيادة النصيب النسبي للريع في الدخل القومى تعني نقصان أنصبة الربح، والأجور ويؤدى انحدار معدل الربح الى الانكماش المستمر في تراكم رأس المال، فلا توسع في النشاط الاقتصادى. الأمر الذى ينتهى بالاقتصاد القومى، في الزمن الطويل جدا، الى الحالة الساكنة[١١٥]

* * *

تلك هي النظريات التي تتعلق بالظواهر الاقتصادية. وتتضمن بالنسبة للكلاسيك، القوانين النظرية للاقتصاد السياسي. ولكن اذا ما كان تصورهم موضوع العلم على النحو الذى رأيناه، أى متعلقا بظواهر خالدة أبدية، يكون من الطبيعي أن تكتسب قوانين الاقتصاد السياسي، القوانين النظرية، صفة الأبدية في نظر الكلاسيك، أى أنهم يعتبرون هذه القوانين صالحة لكل زمان ومكان.

على هذا النحو تتحدد، بفضل الجهود الفكرية للتقليديين، معالم الاقتصاد السياسي ويمثل ما حققه هؤلاء الكتاب فيما يتعلق بتحديد موضوعه وبلورة مبحثه كسبا كبيرا للعلم الذى يعني بدراسته، اذ هو يعني مولده. ولكن تصور التقليديين موضوع الاقتصاد السياسي يغفل الحركة التاريخية للظواهر الاقتصادية، حركتها من خلال التناقضات، التناقضات التي تعكس الفكر الاقتصادى اللاحق على التقليديين. اذ ما يلبث فكرهم أن يصبح محلا لدراسات ناقدة وخلافية، الأمر الذى يعلن تطور علم الاقتصاد السياسي

---

(١١١) Theory of economic development, théorie de développement économique.

(١١٢) Accumulation of capital, l'accumulation de capital.

(١١٣) Saving, épargne

(١١٤) Investment, investissement

(١١٥) The stationary state, l'état stationnaire

الفصل الثالث

تطور علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية ومرحلة التحول إلى الاشتراكية

سنحاول في هذا الفصل تتبع الخطوط العامة لتطور الاقتصاد السياسي في الفترة التي تغطى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا . ولكى يتم لنا ذلك سنرى :

- أولا : الاقتصاد السياسي بعد التقليديين ، في الفترة التي تغطى النصف الثاني من القرن التاسع عشر والسنوات من القرن العشرين السابقة على الحرب العالمية الأولى .

- ثانيا : الاقتصاد السياسي وتعميق الأزمة في الاقتصاد الرأسمالى ، خاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين .

- وثالث : الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا .

١ ـ الاقتصاد السياسي بعد التقليديين

أدى تطور القوى الاجتماعية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالى ونفيه ، أى الطبقة العاملة ، في وجودها الى جانب الطبقة الرأسمالية المسيطرة ، الى تحطيم وحدة البناء النظرى الكلاسيكى ، وأثار في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تيارين أساسيين من الفكر الاقتصادى :

- التيار الأول ، وان كان يبدأ من البناء النظرى للتقليديين يعطينا بناء نظريا يختلف كيفيا عن بنائهم . هذا التيار يمثل في ذات الوقت استمرارا وتعديا للفكر التقليدى ، الأمر الذى يطور علم الاقتصاد السياسي بعد مولده . ذلك هو تيار الاقتصاد السياسي الناتج عن تحليل كارل ماركس .

- أما التيار الثاني : فيمثل عودة الى التداول كمركز للاهتمام تارك العملية الاقتصادية (بهيكلها وطريقة أدائها) ومنشغلا أساسا بسلوك الوحدات الاقتصادية ابتداء من الحاجات . وهو وان كان يبدأ من بعض الأفكار التي توجد على هامش البناء النظرى للتقليديين ما يلبث أن ينسلخ عنه مبتعدا بذلك عن العلم . ذلك هو تيار فكر المدرسة الحدية المسماة بالمدرسة النيوكلاسيكية[1] (أو المدرسة الحديثة)

(١) Marginalist School. Neo-classical school; l'école marginaliste, l'école néo – classique.

أولا : الاقتصاد السياسي عند كارل ماركس (٢) :

يبدأ ماركس تحليله الاقتصاد بنقد **موضوع ومنهج الاقتصاد السياسي الكلاسيكى** ثم يقدم لهما بديلا يمكنه من تقديم بناء نظرى يتعلق بالاقتصاد الرأسمالى وقوانين حركته .

فيثير ماركس أولا التساؤل بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسي التقليدى ، من حيث طبيعته وحدوده . **وهو ينقد فكر التقليديين الخاص بهذا الموضوع** على الأسس التالية :

● يتجاهل التقليديون الكيف ، أى المظهر الكيفي للظواهر الاقتصادية ، اذ يمتص تحليل المظهر الكمى (القابل للقياس) كل اهتمامهم . فاذا ما جردنا من الكيف أصبحت الظواهر التي تجرى دراستها متجانسة ، أى لا فرق كيفي بينها . والواقع أن الظواهر ليست كذلك .

● يزيد على ذلك أن التقليديين يربطون هذا الكل المتجانس من الظواهر الاقتصادية بحاجات فرد اقتصادى له (بفضل استلهامهم للفلسفة الفردية) طبيعة أنانية وحاسبة

---

(٢) سنقتصر هنا على الفكر الاقتصادى لكارل ماركس نفسه دون التعرض للفكر الماركسي بصفة عامة . هذا الأخير يحتوى ، بالاضافة الى فكر ماركس نفسه . الانتاج الفكرى للمفكرين الماركسيين في كافةالمجتمعات منذ بدأت أفكار كارل ماركس تمثل ، من الناحية المنهجية ، نظرة معينة للانسان ولوضعه في الكون وقدراته على احداث التغييرات الاجتماعية . وكارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) فيلسوف ، واقتصادى ، وعالم اجتماع ، ومؤسس الحركة العمالية الدولية . كما ساهم في النشاط السياسي للطبقات العاملة الأوروبية . ويغطى التحليل النظرى لماركس العديد من فروع المعرفة العلمية . ويكفي أن نحيل القارئ هنا الى كتابات ماركس . أنظر في تجميعها :

M. Rubel. Bibliographie des oeuvres de Karl Marx. Marcel Rivière & Cie, Paris. 1956 — Oeuvres de Karl Marx. Bibliothèque de la Pléiade. 2 Tomes. Paris. 1963.

كذلك نحيل القارئ الى بعض المؤلفات التي تهدف الى تقديم البناء النظرى لماركس بصفة عمة .

F. Mehring. Karl Marx. The Story of his Life. Allen & Unwin. London. 1951 — S. Hook. From Hegel to Marx: Studies in the Intellectual Development of K. Marx. Humanities Press. New York. 1958 — H. Bartoli. La doctrine économique et sociale de Karl Marx. Seuil. Paris. 1950 — A. Cornu. Karl Marx et Freidrich Engels. P.U.F.. 4 Tomes. 1955. 1958. 1961 et 1970 — T.B. Bottomore & M. Rubel (eds.). Karl Marx. Selected Writings in Sociology and Social Philosophy. Watts & Co. London 1956 — M. Rubel. Karl Marx. Essai de biographie intellectuelle. Marcel Rivière et Cie. Paris. 1957 — Unesco. Marx and contemporary Scientific Thought. Mouton. The Hague. 1969.

وفيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية لماركس أنظر أولا مؤلفاته وعلى الأخص :

Introduction to the Critique of Political Economy — Capital, 3 volumes — Fondaments de la critique de l'économie politique. 2 Tomes — Theories of Surplus Value (3 Volumes).

وكذلك المؤلفات التالية :

M. Dobb. Political Economy & Capitalism. Routledge & K. Paul. London. 1937 — P. Sweezy. The Theory of Capitalist Development. Monthly Review Press. New York. 1956 — J. Robinson. An essay on Marxian Economics. Macmillan. London. 1942 — J. Schumpeter. History of Economic Analysis — R Meek. Studies in the Labour Theory of Value. Lawrence & Wishart. London. 1956 — D. Horowitz (ed.). Marx and Modern Economics: MacGibbon & Kee. London. 1970 — L. Althusser et autres. Lire le Capital. Maspéro. Paris. 1965 — R. Guihéneuf. Le Problème de la théorie Marxiste de la valeur. A. Colin. Paris. 1952 — P. Villar. Marx et Marxisme. in. Dictionnaire des Sciences Economiques. J Romeuf (ed.). P.U.F.. Tome 2. 1958. p. 712 - 727 — O. Lange. Economie Politique. P.U.F.. 1962 — E. Mandel. Traité d'économie Marxiste 2 Tomes. Julliard. Paris. 1962.

وقد استعنا في كتابة هذا الجزء بطبعة موسكو لكتاب « رأس المال » . الأجزاء الثلاثة في ١٩٥٩ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ .

(رشيدة) : الرجل الاقتصادى . هذا الرجل الاقتصادى يستمد قواعد سلوكه من « الطبيعة الانسانية » التي لا تتغير عبر التاريخ . في هذه الحالة تكون القوانين الاقتصادية نتاج خصيصة محددة للحالة النفسانية للانسان (بصفة عامة) عندما يمارس نشاطه الاقتصادى . وهو ما ينتقده ماركس . فالقوانين الاقتصادية ، بالنسبة له ، نتاج الروابط الاقتصادية بين الأفراد (وهى روابط اجتماعية) التي تنشأ على نحو ملموس في المجتمع . بمعنى آخر ، تؤسس فكرة « الرجل الاقتصادى » الصفة الاقتصادية للظواهر على الانسان المجرد ككائن له حاجات ، وهو ما يرفضه ماركس على أساس أن الظواهر تستمد صفتها الاقتصادية من أنها علاقات اجتماعية تنشأ بين أفراد المجتمع ، ومجتمع محدد بالذات . فما هو اقتصادى يتحدد اجتماعيا وليس لخصيصة مجردة ترد الى الانسان بصفة عامة .

● بهذا النقد الثاني يرتبط النقد الثالث ارتباطا وثيقا . وهو خاص باعتبار التقليديين للظواهر الاقتصادية ظواهر أبدية لا تتغير وما يترتب عليه من اعتبار القوانين الاقتصادية النظرية صالحة لكل زمان ومكان .

بالنسبة لماركس ، يتعلق موضوع الاقتصاد السياسي بعملية الانتاج والتوزيع بطبيعتها الديالكتيكية . فالظواهر الاقتصادية التي تحتويها هذه العملية لها طبيعة ديناميكية ، ومن ثم يكون للقوانين التي تحكمها ذات الطبيعة ، فالحركة من طبيعة هذه الظواهر التي هى اجتماعية ، ومن ثم تاريخية . في هذا المجال يتعين التمييز بين :

- ظواهر اقتصادية مشتركة بين أكثر من شكل من الأشكال الاجتماعية للانتاج . مثال ذلك ظواهر التداول النقدى حيث كانت النقود تتداول في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالى كما تتداول في المجتمع الرأسمالى ، وذلك رغم اختلاف كيفية التداول ومداه من مجتمع الى آخر .

- وظواهر نوعية يتميز بها شكل واحد من الأشكال الاجتماعية للانتاج .

ويترتب على ذلك أن التحليل النظرى للعملية الاقتصادية يتعين أن يهدف الى استخلاص نوعين من القوانين الاقتصادية :

- لقوانين العامة التي تكون مشتركة بين أكثر من شكل من أشكال الانتاج .

- والقوانين النوعية التي تميز الأشكال المختلفة للانتاج .

عند دراسة شكل من الأشكال الاجتماعية للانتاج (أى عند دراسة الانتاج في مجتمع

معين) تكون القوانين الخاصة بهذا الشكل أكثر أهمية في التعرف على طبيعة هذا الشكل من الانتاج من القوانين العامة المشتركة بين أكثر من شكل من أشكال الانتاج.

وعليه ، ما يتصف بالطبيعة الديناميكية في نظر ماركس هو موضوع الاقتصاد السياسي كعلم يهدف الى استخلاص قوانين الحركة للأشكال الاجتماعية المختلفة للانتاج ، أي للعمليات الديالكتيكية الحقيقية المحددة تاريخيا . ومن ثم يكون لموضوع الاقتصاد السياسي طبيعة تاريخيه ، فهو تاريخي بمعنيين :

- فهو تاريخي أولا بمعني أن موضوع التحليل ، المجتمع الحديث ، محدد للباحث تاريخيا .

- وهو تاريخي ثانيا بمعني أن موضوع التحليل ، طريقة الانتاج الرأسمالية ، ليست كما أعتقد التقليديون « الشكل المطلق والنهائي للانتاج الاجتماعي » وانما لا تعدو أن تكون « مرحلة عابرة في التطور التاريخي لهذا الانتاج » .

على هذا النحو ، يعني الاقتصاد الكلاسيكي بالنسبة لماركس مواجهته بموضوع جديد وبالتالي وضع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي نفسه محل تساؤله . وبما أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يتحدد كاقتصاد سياسي بموضوعه فان النقد الذى يصيب هذا الموضوع عن طريق مواجهته بموضوع جديد يمكن أن يصيب الاقتصاد السياسي (الكلاسيكي) في ذات وجوده . وهذا هو ما قصدناه عندما قلنا أن تحليل ماركس انما يمثل بديلا للتحليل التقليدى رغم أن هذا الأخير كان بمثابة نقط البدء التي انطلق منها ماركس .

فاذا ما تم له نقد موضوع الاقتصاد السياسي التقليدى يقوم ماركس بتحليل الموضوع البديل بوعى منهجى كبير . يرتكز منهج ماركس على النظرة الديالكتيكية (أى الجدلية)(٣) للكون وللعلاقة بين الانسان والطبيعة في سعيه المستمر تحويل هذه الأخيرة . هذا التحويل لا يكون ممكنا إلا بفضل المعرفة التي يكتسبها الانسان لقوى الطبيعة وبفضل تطور التكنيك المبني على تلك المعرفة . في عملية استخلاص المعرفة ، اذا ما حدد الباحث هدفه وجب عليه استخدام طريقة التحليل ، هى طريقة الاستقصاء ، بمقتضاها يدرس الموضوع في حركته الديالكتيكية ويستخلص الأفكار النظرية .

في الأساس توجد اذن الحركة الديالكتيكية الحقيقية . وتكون عملية استخلاص المعرفة بعناصر هذه الحركة هى الأخرى ديالكتيكية ، اذ تكتسب المعرفة استخداما للمنطق

(٣) Dialectical: dialectique.

الديالكتيكي . ومن ثم لزم لفهم منهج ماركس أن نتعرض سريعا للديالكتيك المادى ثم للمنطق الديالكتيكي لنرى في النهاية طبيعة طريقة التحليل .

فيما يخص الديالكتيكية المادية الأمر الذى يتعلق بنظرة تعتبر الكون ككل مكون من المادة في حركاتها . من المادة في تطور صاعد عن طريق وصولها الى مستويات متتالية بما يصيبها من تغييرات كمية تؤدى في تراكمها . وبتحولات مفاجئة ، الى تغيرات كيفية ، أى جديدة . هذا الكون يتكون من مجموعة من العمليات المرتبطة أحدها بالآخر عضويا والتي هي في تطور مستمر[٤] .

فالظواهر . طبيعية أو اجتماعية[٥] ، توجد في حركة مستمرة ، في تحويل لا يتوقف ، في تطور لا ينقطع . فكل شيء في حالة صيرورة ، في تغير مستمر . لاشيء خالد أو نهائي . هذه الحركة تتم في عملية ذاتية ، تنتج عن ديناميزم ذاتي (ولا تأتي من خارج الشيء) ، هي تنتج من تصارع الأضداد ، من المتناقضات الداخلية . فمن وجهة نظر التطور يقال أن الموقف ديالكتيكي عندما توجد بين مراحله المختلفة علاقة تضاد ، علاقة ينشأ عنها توالى مراحل أخرى . فالشرط الضرورى لموقف ديالكتيكي يتمثل في وجود مرحلتين (على الأقل) متميزتين ولكنهما غير منفصلتين . ويتحقق الشرط الكافي لهذا الموقف عندما تقدم هاتان المرحلتين علاقة تضاد وتفاعل متبادل على نحو تعكس معه نتيجة هذا التفاعل شيئا جديدا (يختلف كيفيا عنهما) وتحتفظ هذه النتيجة ببعض العناصر الهيكلية لهاتين المرحلتين في الوقت الذى يزول فيه ببعض هذه العناصر . على هذا النحو يتحقق الاستمرار مع التغيير .

وعليه نتبين :

---

(٤) هذه النظرية أصبحت تعرف بعد وفاة ماركس « بالمادية الديالكتيكية » أو المادية الجدلية dialectical materialism, matérialisme dialectique والنظر الى الظواهر الاجتماعية وفقا لهذه النظرية الشاملة انما يمثل حالة خاصة أطلق عليها انجلز اصطلاح « المادية التاريخية » historical materialism: matérialisme historique وهو ما يسمى « بالتفسير المادى للتاريخ » (أنظر مقالة عن كتاب ماركس : مقدمة في نقد الاقتصاد سياسي ، المنشور في الأعمال المختارة لكارل ماركس وانجلز ، الجزء الاول ، طبعة موسكو باللغة الانجليزية . ص ٣٦٨) . والظاهر أن المادية التاريخية سبقت المادية الديالكتيكية في التطور الفكرى لماركس . أنظر :

H. Lefèvre. Le matérialisme dialectique. P.U.F., 1947 p. 63

ولم يستخدم ماركس هذه الاصطلاحات وان كان قد تحدث بطبيعة الحال عن المادية وعن الديالكتيك . وعلى قدر علمنا ، استخدم اصطلاح « المادية الديالكتيكية » لأول مرة بواسطة بليخانوف . أنظر :

G. Plekanov, Les Questions fondamentales du Marxisme, Editions Sociales, Paris, 1947, p. 17

(٥) مع فارق يتمثل في أن تغير المجتمع وتطوره يحدث بمعدلات تفوق في سرعتها بمراحل معدلات تطور الظواهر الطبيعية . وأحيانا ما يؤدى هذا المعدل البطئ لتغير الظواهر الطبيعية بالبعض الى عدم رؤية الطبيعة الديالكتيكية للظواهر الطبيعة .

- أن كل واقعة هي أكثر من مجرد واقعة ، اذ هي في ذات الوقت نقيض للامكانيات الحقيقية التي تتضمنها الواقعة . في كل الأشياء ، في كل المواقف يوجد النقيضان : العنصر الموجب والعنصر السلبي ، أى نقيض العنصر الأول . فالشيء هو في ذات الوقت نفسه ونقيضه ، هو وحدة المتناقضات (مثال ذلك التناقض الأساسي للمجتمع الرأسمالى المتمثل في التناقض بين المال والعمل ، ففي داخل هذا المجتمع تتضمن العلاقة الاجتماعية التي تؤول لطبقة معينة امتلاك وسائل الانتاج استبعاد العامل عن هذه الوسائل ويكون عليهم أن يبيعوا قدرتهم على العمل كسلعة لصاحب وسائل الانتاج . هذه العلاقة التي هى رأس المال تتضمن في ذات الوقت العمل الأجير . فأحدهما ينتج الآخر . ولكن العمل هو نقيض رأس المال . الصراع بين هذين النقيضين يولد الحركة ، ويكون العنصر السلبي هو العنصر النشط المحرك والمجلب للتطور . وفي المجتمع الرأسمالى تنشأ الحركة الاجتماعية من تصارع الأضداد ، من خلال الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية ، وتكون الطبقة العاملة هى المحرك للتغير المجلبة للتطور) .

- في صراع الأضداد تكمن الحركة ومن خلاله تحدث التغييرات ، أولا في شكلها الكمى ، ثم بعد ذلك ، وبعد أن يصل تراكم التغييرات الكمية الى مستوى معين ، في شكلها الكيفي . هذا التغير الكيفي يحدث فجائيا . بعد تحليله لرأس المال في أشكاله المختلفة وخاصة في شكله النقدى يتساءل ماركس عن المرحلة التي يبدأ فيها رأس المال النقدى ظهوره كظاهرة سائدة وينتهى الى انه لكى تتحول كمية من النقود (أو من القيمة) الى رأس مال لابد أن تكون قد تعدت الحد الأدنى الذى يختلف وفقا للمستويات المختلفة لتطور الانتاج التي تتحدد بدورها بالظروف الفنية الخاصة بفروع الانتاج المختلفة . وعلية لا يصبح الحائز للنقود أو للسلع رأسماليا إلا بعد أن يتعدى المبلغ من النقود الذى يخصصه للانتاج الحد الأقصى الذى كانت تعرفه فروع النشاط الانتاجى في العصور الوسطى . « هنا ، كما هو الحال بالنسبة لعلوم الطبيعة ، يتأكد القانون الذى ذكره هيجل في كتابة عن « المنطق » ، القانون الذى بمقتضاه تؤدى التغييرات الكمية ، بعد أن تصل الى درجة معينة ، الى فروق في الكيف »[٦] .

- أن التغير الكيفي يمثل عنصرا جديدا ، هذا العنصر الجديد الواجد لجذوره في الموقف القديم يمثل مستوى أعلى من التطور (مثال : بعد أن درس التحول الديالكتيكى للمجتمع الأوروبي من شكله الاقطاعى الى شكله الرأسمالى يقول ماركس : « تعطى طريقة الاختصاص الرأسمالية (بالجزء الأهم من الناتج الاجتماعى ، م . د .) ، المترتبة على طريقة

(٦) رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٣٠٩ .

الانتاج الرأسمالية ، الملكية الخاصة الرأسمالية . هذا هو النقيض (أو النفي) الأول للملكية الخاصة الفردية المرتكزة على عمل المالك (أى المنتج الصغير الذى كان مالكا لوسائل الانتاج والذى تم التحول الرأسمالى عن طريق تجريده من وسائل الانتاج ، م . د .) . ولكن الانتاج الرأسمالى يولد بنفسه نقيضه بنفس الحدة التي تتميز بها قوانين الطبيعة (أى الاختصاص الجماعى بالناتج الاجتماعى ، م . د .) . ذلك هو نقيض النقيض . هذا الأخير لا يعيد للمنتج الملكية الخاصة ، وانما يعطيه فردية ترتكز على مكتسبات العصر الرأسمالى ، أى على التعاون والسيطرة المشتركة على الأرض ووسائل الانتاج »[٧]) .

ابتداء من هذه النظرة الديالكتيكية للواقع الطبيعى والاجتماعى يتم استخلاص المعرفة ، كسبيل لسيطرة الانسان في المجتمع (وفي المجتمع المحدد تاريخيا) على قوى الطبيعة ، باستخدام **المنطق الديالكتيكى**[٨] . وفقا لهذا المنطق تمثل العلاقة بين الانسان والطبيعة أساس كل واقع[٩] . فالانسان والطبيعة يمثلان ، في العلاقة الديالكتيكية التي تنشأ بينهما من خلال نشاط الانسان ، يمثلان الحقيقة الموضوعية الوحيدة . ويمثل تطور الانسان ، في علاقته مع الطبيعة ، عملية تحقيق لذاته طبيعة ديالكتيكية وتاريخية . الأمر هنا يتعلق بعملية ملموسة ، مادية ، يثيرها نشاط الانسان أى عمله الذى يسعى به الى تحويل الطبيعة . لتحقيق نفسه ، يعيش الانسان ، الذى يمثل نقيض الطبيعة ، صراعا مستمرا معها للسيطرة على قواها . ولكى تتحقق له هذه السيطرة لابد له من معرفة هذه القوى . من هنا كانت مسألة المعرفة بحيويتها اللامحدودة . فاذا ماتصورنا الطبيعة والحياة الاجتماعية كعملية في حركة مستمرة اى في تطور تعين ان يأخذ نشاطنا الفكرى ومعرفتنا ـ وهما ليسا الا محاولتنا المستمرة لفهم الكون الذى نعيش فيه ـ بدورهما شكل عملية قابلة أبدا للتعديل . ومن ثم تكون عملية استخلاص المعرفة العلمية عملية ديالكتيكية[١٠] ويصبح ديالكتيك الأفكار (أى

---

(٧) رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٧٦٣ . أنظر البابين السابع والثامن من كتاب انجلز بعنوان « ثورة الهر اهرنج على العلم » . وتتبدى اهمية هذا المؤلف في أن ماركس قرأ أصوله وأنه كتب الباب العاشر من هذا الكتب . والمعروف أن ماركس الذى كان ينوى أن يكتب كتابا عن الديالكتيك أو الجدل (انظر خطابه الى J. Dietzgen في ١٨٧٦ ، والمشار اليه في ص ٦٢ من كتاب Hook المشار اليه في هامش (١) من ص ١٨٩ عاليا لم تتح له فرصة كتابته . ومن ثم استخلص الديالكتيك من تحليله النظرى ، أى من العمل النظرى الذى قام به .

(٨) Dialectical logic: la logique dialectique.

(٩) « يمثل العمل كخالق لقيمة الاستعمال ، كعمل مفيد ، الشرط الأساسي ، المستقل عن كل أشكال المجتمع ، لوجود الجنس الانساني ، أى ضرورة تفرضها الطبيعة على نحو أبدى بدونها لا تبادل مادى بين الانسان والطبيعة ، ومن ثم لا حياة » رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٤٣ .

(١٠) يرجع اكتشاف قوانين الجدل (الديالكتيك) وبلورتها بطريقة متناسقة الى الفيلسوف الألماني هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣٠) . وقد اعتبر ماركس جدله المادى معارضا تماما لجدل هيجل المثالى . الأمر يتعلق اذن بنوعين من الجدل يختلفان كيفيا . أنظر رأس المال ، الجزء الأول ، ص ١٩ . وأنظر فيما يتعلق بالعلاقة بين الجدل الماركسي والجدل الهيجلى
L. Althusser, La Pensée, No. 166, décembre, 1962 et No. 110, Août 1963.

الحركة الجدلية للأفكار) انعكاسا واعيا من نتاج المخ (الذى هو مادة في أكثر أشكالها تطورا) للحركة الديالكتيكية لواقعنا(١١) . أى أن ديالكتيك الفكر يعكس ديالكتيك الواقع . وعليه لا يكون المنطق في وضع موجها للكينونة اذ يتحد الاثنان في كل يرتكز على الحقيقة الموضوعية(١٢) .

أما بالنسبة لعملية التحليل ، تحليل الظواهر المكونة للعملية الاقتصادية ، فان ماركس يتبع المنهج التجريدى القائم على الاستقراء والاستنباط كطرق للاستخلاص المنطقي مع استخدام اكبر للاستقراء . بل أن ماركس يعتبر أول من أبرز أهمية التجريد والدور الخاص الذى يلعبه في مجال دراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر الاقتصادية بصفة خاصة .(١٣)

اذا ما تحدد موضوع الاقتصاد السياسي وفقا لمنهج ماركس فانه . في دراسته لهذا الموضوع ، يهدف الى الكشف عن القوانين الاقتصادية للحركة في المجتمع الحديث ، المجتمع الرأسمالى . فالتركيز يتم ، في اطار تحليله النظرى ، على تطور الاقتصاد الرأسمالى الأمر الذى لا يتأتي إلا بفهم طبيعة طريقة الانتاج الرأسمالية وكيفية أدائها والتغييرات التي تصيبها عبر الزمن . وينتج عن هذا المجهود التحليلي **بناؤه النظرى** .

فهناك أولا **نظرية القيمة وفائض القيمة**(١٤) . وهى نظرية للعمل في القيمة تقدم تفسيرات للمظاهر الكيفية والكمية لظاهرة القيمة كأساس لتحديد الأثمان ، لمصدر القيمة وقياسها .

هنا يبدأ ماركس تحليله ، مستخدما المنهج التجريدى ، بتحليل الشكل الأولى للعلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالى ، أى تبادل السلعة . تحليل هذا الشكل الأولى يظهر بذور التناقض في هذا المجتمع . من هذا التحليل يخرج ماركس بمقولاته الاقتصادية الأساسية(١٥) . وهو يخرج بها في ترتيب يعبر عن مولد هذه العلاقات ونموها وتطورها . فهو

(١١) « بالنسبة الى حركة الفكر ليست إلا انعكاسا لحركة الواقع بنقلها مخ الانسان ويضعها على مستوى آخر » . ماركس . رأس المال . الجزء الأول . ص٩ .

(١٢) بالنسبة لماركس . هذه الحقيقة وجدت دائما مستقلة عن الفكر . أنظر في ذلك ص ٦٦ من : مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي . طبعة Edition Sociales بباريس . عام ١٩٥٧ . والواقع أنه توجد علاقة ديالكتيكية بين المادة والفكر . بالنسبة لهذه العلاقة أنظر : J. Sipos, La Pensée, No. 109, Juin, 1963 P. 47 – 63.

(١٣) أنظر الباب الخاص بمنهج الاقتصاد السياسي في كتابه . مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي .

(١٤) Theory of value and surplus-value, théorie de la valeur et de la plus-value.

(١٥) هذه المقولات « هى أشكال للفكر تمتلك حقيقة موضوعية باعتبارها انعكاس لعلاقات اجتماعية لا تنتمى إلا الى هذه الحقبة التاريخية المحددة حيث انتاج المبادلة هو طريقة الانتاج الاجتماعى » . رأس المال . الجزء الأول . ص ٧٦ .

ينتقل من السلعة الى شروط تبادلها الى النقود ثم الى تحول هذه الأخيرة الى رأس المال . في احد مراحل تحول رأس المال (١٥م) ، وهى مرحلة رأس المال المنتج (أى في عملية الانتاج) تزداد قيمة رأس المال . هذه الزيادة للقيمة تجد أصلها في شراء سلعة (بواسطة الرأسمالى) تتميز عن غيرها من السلع بأنها تنتج أثناء استعمالها قيمة تفوق قيمتها هي . هذه السلعة هى القدرة على العمل (أو قوة العمل)(١٦) التي تخلق . عند بذل الجهد أى عند العمل ، فائض القيمة الذى هو مصدر رأس المال ، فرأس المال ينتج اذن في عملية الانتاج الحقيقية .

ولكى نتفادى الكثير من اللبس والخلط اللذان يكثر ان نجدهما في الكتابات المتعلقة بهذه النظرية في القيمة يتعين ان نعى مفهوم مكونات هذه النظرية والفرق بين كل منها :

- يتعين ان نعى أولا الفرق بين **قوة العمل والعمل**(١٧) فقوة العمل هى القدرة (أو الصلاحية) للقيام بالعمل اثناء عملية الانتاج ، وهذه القدرة توجد طالما وجد العامل حيا وقادرا من الناحية الجسمانية حتى ولو كان في حالة بطالة . أما العمل فهو البذل الفعلى للمجهود المنتج ، أى الانفاق الفعلى للعضلات والأعصاب والمخ . وهو يتحقق اذا ما استخدمت قوة العمل بجمعها مع الشروط الأخرى لعملية الانتاج أى مع أدوات العمل والمواد موضوع العمل . الفرق بين قوة العمل والعمل يتضح بالمقارنة من الفرق بين القدرة على الهضم . فالقدرة على الهضم موجودة طالما كنا بصدد انسان حى له جهاز هضمى سليم ، أما الهضم فلا يحدث إلا في الحالة التي يوجد فيها في المعدة طعام يجرى هضمه ، اذا توافرت الشروط التي يمكن في ظلها استخدام القدرة على الهضم . وقد كان ماركس أول من أوضح هذا الفرق .

- في اطار العمل يتعين أن نعى الفرق **بين العمل الفردى (الملموس)**(١٨) **والعمل الاجتماعى (المجرد)**(١٩) : الأول هو العمل الذى ينفق في عملية محددة للانتاج (ولتكن عملية انتاج الساعات ، مثلا) متمثلا في انفاق القوة الانسانية في شكل خاص . الأمر هنا يتعلق بعمل ملموس له خصائص محددة (يكتسبها عن طريق اعداد تكوينى معين) تميزه عن غيره من العمل الفردى (كعمل العامل الزراعى مثلا) . فالصفات التي يتميز بها عمل

(١٥ مكرر) سنرى فيما بعد عند دراستنا للخصائص لطريقة الانتاج الرأسمالية (في الباب الثالث من هذا الجزء الأول) المراحل الثلاثة لدورة رأس المال .

(١٦) Labour-power. force de travail.

(١٧) Labour: travail.

(١٨) Individual (concrete) labour, work: travail individuel (concret).

(١٩) Scocial labour (abstract labour): travail social (traval abstrait).

صانع الساعات تختلف عن الصفات التي يتميز بها عمل العامل الزراعي . وصفات كل عمل تفرده عن غيره من الأعمال الفردية . أما العمل الاجتماعي فهو العمل بصفة عامة ، أي ذلك المجهود الواعي المجرد الذي يميز مجهود الانسان عن المجهود الذي تبذله الكائنات الأخرى .

- في كلامنا عن العمل المجرد يتعين أن نفرق بين **العمل البسيط** (٢٠) **والعمل المركب** (٢١) . فالعمل البسيط (العمل غير الماهر) هو الانفاق للقوة البسيطة التي يمتلكها جسمانيا كل انسان دون تطوير خاص لهذه القوة . أما العمل المركب (العمل الماهر أو المدرب) فينتج عن تطوير العمل البسيط ، فهو العمل البسيط مضروبا في نفسه ، أي مضاعفا ، على نحو يحقق التقابل بين كمية معينة من العمل المركب وكمية أكبر من العمل البسيط (فساعة مثلا من العمل المركب تساوى ٣ ساعات من العمل البسيط) . على هذا النحو يمكن التعبير عن عدد وحدات العمل المركب بعدد أكبر من وحدات العمل البسيط .

يتعين أن نعى ثانيا **الفرق بين قيمة الاستعمال والقيمة وقيمة المبادلة والثمن** :

فقيمة الاستعمال هي صلاحية الناتج لاشباع حاجة معينة ، أي صلاحيته كموضوع لحاجة انسانية . هذه الصلاحية ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي يتكون منها الناتج وكذلك اى خصائص (أو صفات) العمل الفردى (الملموس) الذى ينفق في انتاجه (٢٢) . وتتمتع المنتجات بقيمة الاستعمال هذه في ظل كل الأشكال الاجتماعية للانتاج . ونضيف أن قيمة الاستعمال هذه هي شروط القيمة في اقتصاد المبادلة .

أما القيمة (٢٣) : فهى خصيصة اجتماعية للسلعة تجعلها محلا للمبادلة ، في ظل شروط انتاج المبادلة . فالقيمة هي اذن ظاهرة تنتمى الى انتاج المبادلة . وانتاج المبادلة فقط . من الناحية الكيفية تتميز السلع بخصيصة مشتركة تجعلها قابلة للتبادل فيما بينها رغم اختلاف قيم استعمالها : هذه الخصيصة المشتركة تتمثل في أنها كلها نتاج العمل الاجتماعي المجرد (بالتضاد مع العمل الفردى الملموس الذى ينتج قيم الاستعمال) . من الناحية الكمية تمثل كل سلعة

(٢٠) Simple labour: travail simple.

(٢١) complex labour: travail complexe. أنظر هذه التفرقة عند ابن خلدون ، فيما سبق ، هامش (١٢٢) ص ١٠٥ .

(٢٢) أنظر هامش ١٤ ص ٦٥ .

(٢٣) هنا لا يخلط ماركس بين القيمة والثروة اذ هو يفرق بوعى بينهما : « مثل زيادة كمية قيم الاستعمال زيادة في الثروة المادية . اذ بينما يكسي شخصان بمعطفين لا يكسي معطف واحد الا شخص واحد . ومع ذلك من الممكن أن يقابل زيادة كمية الثروة نقصا ملازما في مقدار القيمة » رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٥٤ - ٤٦ .

جزءا من العمل الاجتماعي المجرد . فمقدار القيمة يقاس اذن بكمية العمل اللازم اجتماعيا لأنتاج السلعة[٢٤]

في علاقات التبادل ـ وهي شأنها شأن العلاقات الاقتصادية علاقات اجتماعية تتم بواسطة الأشياء المادية ـ تعبر القيمة عن نفسها في شكل قيمة المبادلة التي هي علاقة (أى نسبة) بين قيمتين . وعليه يتعين التفرقة بين القيمة والشكل الذى تأخذه في التبادل (أى قيمة مبادلتها) . اذا ما تم التعبير عن القيمة النسبية لسلعة ما في صورة وحدات السلعة التي تلعب دور النقود نكون بصدد ثمن هذه السلعة .

هذا وتتحلل قيمة السلعة الى ر + م + ف حيث ر تمثل قيمة الجزء من رأس المال ذى القيمة الثابتة Constant capital (أى قيمة وسائل الانتاج) التي تنتقل الى قيمة السلعة بفضل العمل ، م = قيمة قوة العمل (هى نفسها سلعة تشترى بقيمتها) المستعملة في الانتاج أو ما يسميه ماركس برأس المال المتغير (أى الجزء من رأس المال الذى يخصص لشراء قوة العمل)[٢٥] ، ف : قيمة الناتج الفائض أى فائض القيمة التي ينتجها العمل ويختص بها رأس المال نفسه . بمعنى آخر يقوم الرأسمالى بشراء قوة العمل كسلعة بقيمتها[٢٦] ، وهو يدفع في مقابلها الأجر . عند استعمالها تستطيع قوة العمل (مستخدمة وسائل الانتاج) أن تجدد انتاج قيمتها ، وأن تسمح لجزء من رأس المال ذى القيمة الثابتة

---

(٢٤) يقصد بكمية العمل اللازمة اجتماعيا «كمية العمل اللازمة لانتاج السلعة في ظل الظروف العادية للانتاج . وبالدرجة المتوسطة لمهارة العمل وحدته وفقا لما هو سائد (في المجتمع) في هذا الوقت (الذى تقاس فيه القيمة . م . د . » . رأس المال . الجزء الأول ، ص ٣٩ . هذا ومن الواضح أن قيمة سلعة تبقى كما هى طالما بقى الوقت اللازم لانتاجها كما هو . ولكن هذا الأخير يتغير مع القوة المنتجة للعمل (أى مع انتاجية العمل . م . د .) التي تتوقف بدورها على ظروف متنوعة . من بينها المهارة المتوسطة للعمال . تطور العلم ودرجة تطبيقه تكنولوجيا . التنظيم الاجتماعي للانتاج . مدى وكفاءة وسائل الانتاج . كما تتوقف على عوامل طبيعية بحتة » . رأس المال . الجزء الأول . ص ٤٠ .

(٢٥) variable capital تختلف التفرقة التي يدخلها ماركس في اطار رأس المال المنتج بين رأس المال ذى القيمة الثابتة ورأس المال المتغير عن التفرقة التي يقول بها الكلاسيك بين رأس المال الثابت fixed capital (ويمثل وسائل الانتاج الثابتة من مباني وآلات وما يلحق بها) ورأس المال المتداول circulating capital (ويمثل المواد الأولية والقوة المحركة والأجور) . فبينما تبين التفرقة التي يقول بها الكلاسيك الكيفية التي يتم بها انتقال قيمة وسائل الانتاج الى الناتج (تدريجيا وعلى دفعات بالنسبة لعناصر رأس المال الثابت ، ودفعة واحدة بالنسبة لعناصر رأس المال المتداول) تبين التفرقة التي أدخلها ماركس مصدر فائض القيمة . فهو يعتبر رأس المال ذى القيمة الثابتة كذلك لانه لا ينقل الى قيمة السلعة أكثر من قيمته . أما رأس المال المتغير ، وهو رأس المال النقدى المخصص لشراء قوة العمل ، فينقل الى قيمة السلعة المنتجة أكثر من قيمته . فهو يخلق فائض القيمة . ويزيد على ذلك أن الحفاظ على قيمة رأس المال ذى القيمة الثابتة لا يتحقق إلا بواسطة رأس المال المتغير . أنظر رأس المال ، الجزء الأول ، الباب الثامن ، وخاصة ص ٢٠٩ .

(٢٦) وتتحدد قيمة قوة العمل (أو القدرة على العمل) كسلعة بنفس الطريقة التي تتحدد بها قيمة السلع الأخرى ، أى بكمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلع اللازمة لمعيشة العامل وعائلته . إلا أن قوة العمل تختلف عن غيرها من السلع في أنه يدخل في تكوين قيمتها عامل اجتماعي ، تاريخي . اذ تتحدد قيمة قوة العمل في كل مجتمع من المجتمعات ليس فقط بما هو لازم لاستمرار الوجود الجسماني للعامل وانما كذلك « بمستوى المعيشة المتعارف عليه » في هذا المجتمع . أنظر رأس المال ، الجزء الأول ، الباب السادس .

أن ينقل قيمته الى السلعة المنتجة ، كما أنها (أى القوة العاملة عند استعمالها) تنتج قيمة جديدة ، هى فائض القيمة (ومن هذا التكوين للقيمة يستخلص ماركس بعض العلاقات : ف ÷ م هو معدل فائض القيمة (أو معدل الاستغلال ، أى استغلال العمل) ، ر ÷ م هو التكوين العضوى لرأس المال[٢٧] ، وأخيرا ف ÷ (ر + م) الذى يمثل معدل الربح) .

وفيما يتعلق بالثمن يتعين التمييز بين ثلاثة أنواع من الثمن : ثمن التكلفة[٢٨] ، ثمن الانتاج[٢٩] وثمن السوق[٣٠] . ويمثل ثمن التكلفة ما تكلفه السلعة بالنسبة للرأسمالي ، ومن ثم فهو يساوى ذلك الجزء من قيمة السلعة المغطى لقيمة وسائل الانتاج المستهلكة في انتاج السلعة ولقيمة قوة العمل . فهو يساوى اذن ر + م . أما ثمن الانتاج فهو عبارة عن ثمن التكلفة في فرع معين من فروع النشاط الانتاجى مضافا اليه متوسط معدلات الربح في النشاطات الانتاجية المختلفة . هذا المتوسط اجتماعى اذ هو يجرد من الاختلاف في التكوين العضوى لرأس المال (أى نسبة المال ذى القيمة الثابتة الى رأس المال المتغير) في الفروع المختلفة للنشاط الانتاجى . على هذا النحو لا يكون لثمن الانتاج ، شأنه في ذلك شأن القيمة ، أى معنى الا فيما يتعلق بالمجتمع كله . وثمن الانتاج هذا يختلف عن ثمن السوق ، وهو الثمن اليومى الذى يتقلب حول ثمن الانتاج كمركز للجاذبية ، أى الثمن الذى تباع به السلعة . وهو مساو لثمن التكلفة مضافا اليه معدل الربح الذى يتحقق فعلا في هذا الفرع الانتاجى (معدل الربح هذا قد يكون أعلى أو أقل من متوسط معدلات الربح في مختلف الفروع) . ويختلف معدل الربح الفعلى من فرع انتاجى الى آخر نظرا لاختلاف التكوين العضوى لرأس المال من فرع الى آخر ونظرا لعدم قدرة المنافسة الحرة على القيام بعملها (لأسباب مختلفة)[٣١] .

ترتكز على نظرية القيمة وفائض القيمة نظرية ماركس في توزيع الدخل القومى[٣٢] بين

(٢٧) The organic composition of capital: la composition organique de capital.

(٢٨) Cost-price: prix de revient.

(٢٩) production price: prix de production.

(٣٠) Market price: prix de marché.

(٣١) أنظر رأس المال ، الجزء الثالث (Parts 1 & 2)

(٣٢) يفرق ماركس بين :

- الناتج الاجتماعى الكلى total social product: produit social total
أى مجموع ما انتج خلال الفترة الانتاجية وقيمة تكون تساوى ر + م + ف .

- الناتج الصافى net social produit وقيمته تساوى قيمة الناتج الاجتماعى الكلى مطروحا منها قيمة ما استهلك من رأس المال ذى القيمة الثابتة (أى وسائل الانتاج) في عملية الانتاج . قيمة الناتج الصافى = م + ف ، أى قيمة رأس المال المتغير +

الطبقات الاجتماعية . والتوزيع يحدد نصيب كل طبقة وكل فرد في الناتج الاجتماعي ثم وهو يحصل عن طريق التبادل على المنتجات المحددة يتبلور فيها هذا النصيب والتي تشبع القدر من الحاجات الذى يتمكن من اشباعها . ونمط التوزيع يتحدد بنوع علاقات الانتاج السائدة : فعند مستوى مرتفع من التجريد يوزع الدخل القومى بين الأجور (دخل الطبقة العاملة) وفائض القيمة (وهو مقولة مجردة غير ملموسة في الحياة العملية) . ويتحلل فائض القيمة هذا ، عند مستوى أقل تجريداً ، الى الربح والفائدة والريع . والربح والفائدة يمثلان دخل الطبقة الرأسمالية ، والريع هو دخل طبقة ملاك الأراضي . هذا الثلاثي هو دخل الملكية ، ملكية وسائل الانتاج بما فيها الأرض .

ثم هناك نظرية النقود ، نفسر طبيعتها وأصلها التاريخي ووظائفها والكيفية التي تتحدد بها قيمتها والدور الذى تلعبه في الانتاج وتجدد الانتاج في الاقتصاد الرأسمالى[٣٣] .

ويكتمل البناء النظرى لماركس بنظرية في التطور الرأسمالى . هذه النظرية تقوم على :

- تحليل العملية الاقتصادية كعملية للانتاج وتجدد الانتاج تحليلا يعطينا نموذجين لتجدد الانتاج : نموذج لتجدد الانتاج البسيط وآخر لتجدد الانتاج على نطاق متسع[٣٤] .

- تحليل عملية تراكم رأس مال كقوة محركة التطور الرأسمالى : من التراكم البدائي (مدروسا دراسة تاريخية) الى التراكم في أثناء العملية الاقتصادية في وقت أصبحت فيه طريقة الانتاج الرأسمالية الطريقة السائدة .

- من هذا التحليل يستخلص ماركس القوانين الأساسية لتطور الاقتصاد الرأسمالى ،

= فائض القيمة . الأول يستخدم في شراء قوة العمل ممثلا على هذا النحو دخل القوة العاملة (الأجور) ، والثاني يمثل دخل الطبقات المالكة (في شكل نقدى) . فائض القيمة هذا يتحلل الى ربح وفائدة وريع عقارى .

- الدخل القومى الكلى total national income: revenu national total
ويساوى الأجور + الربح + الفائدة + الريع .
- الدخل القومى الصافى net national income: revenu national net
يساوى الربح + الفائدة + الريع . وهو يعتبر كذلك ، لأن المجتمع بأكمله ، الذى يرتكز على الانتاج الرأسمالى ، ينظر الى الأمور من وجهة النظر الرأسمالية ، ومن ثم لا يعتبر دخلا صافيا إلا الدخل الذى يتحلل الى الربح (والفائدة) والريع . أنظر رأس المال ، الجزء الثالث ، ص ٨١٨ - ٨١٩ .

(٣٣) أنظر الباب الخاص بالنقود في « مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي » وكذلك الباب الثالث من الجزء الأول لرأس المال . أنظر كذلك :

Suzanne de Brunhoff. La Monnaie chez Marx. Editions Scoiales. Paris. 1967 — J. Morris. Marx as a Monetary Theorist. in. Science and Society. Vol. XXXI. No. 4. fall 1967. p. 404–427.

(٣٤) أنظر الأبواب من ١٨ - ٢١ من الجزء الثاني من رأس المال . وكذلك :

M. Dowidar. Les Schémas de reproduction ... chs. III & IV — Nagels. op. cit., ch. III.

وهى :

● قانون تركز (في يد الطبقة الرأسمالية في علاقتها بالطبقات الاجتماعية الأخرى) رأس المال وتمركزه (في داخل الطبقة الرأسمالية نفسها)(٣٥).

● قانون تزايد بؤس الطبقة العاملة مع تطور الاقتصاد الرأسمالي(٣٦). وذلك على افتراض عدم تنظيمها لنفسها نقابيا وسياسيا.

● قانون ميل معدل الربح للانخفاض.

● وقانون التطور الاقتصادى غير المتوازن. التطور الرأسمالي من خلال الأزمات وزيادة حدتها مع التطور الرأسمالي(٣٧).

* * *

من كل هذا يتضح أن البناء النظرى لكارل ماركس يبدأ من نقده النافذ للبناء النظرى للتقليديين. بفضل منهجه الناقد يتوصل ماركس في ذات الوقت الى أن يحقق لنفسه نقطة بدء صلبة عن طريق الاحتفاظ بما في النظرية التقليدية من نتائج أساسية صحيحة وأن يقدم النظرية التي تمثل نفيا negation لهذه النظرية التقليدية ذاتها. على هذا النحو يجد الاقتصاد السياسي، في العملية التي يقطعها من الكلاسيك الى ماركس، تطوره الديالكتيكي (الجدلي). وهو يتطور، كما رأينا حول

(٣٥) laws of concentration and centralisation of capital.

(٣٦) من الناحية المنهجية يتعين، لكى نفهم مضمون هذا القانون، أن نعى مستوى التجريد الذى يقوم عنده ماركس بالتحليل وكيف أنه يقوم به على افتراض العمل التلقائي للاقتصاد الرأسمالي (أى افتراض عدم تدخل الانسان في عمل قوانينه). كما يتعين أن نعى مفهوم «القوانين الاجتماعية» عند ماركس وأن نكون على علم بنظريته الخاصة بقيمة قوة العمل، بدور وعى الطبقة العاملة ونضالها المنظم (والأمر هنا يتعلق بنضالها الاقتصادى)، بنصيب الطبقة العاملة في الدخل القومى في المجتمعات الرأسمالية وبمعدل زيادة هذا النصيب في علاقته بمعدل زيادة الدخل القومى، بالدور الذى لعبته هجرة السكان من أوروبا الغربية نحو الأراضي «الجديدة». وأخيرا بالدور الذى لعبته المستعمرات التي تمثل اقتصادياتها اقتصاديات تابعة للاقتصاديات الأم والميكانزم الذى تحقق بواسطته خلق الجيش الاحتياطى من العمال على الأقل جزئيا في المجتمعات المتخلفة.

(٣٧) من ناحية الطبيعة المنهجية تحليل ماركس تحليل جمعى macro-analysis; analyse macro-économique، اذ هو يشتغل بطبيعة العملية الاقتصادية في مجموعها وبطريقة أدائها عبر الزمن بقصد التوصل الى قوانين حركتها. وما يقوم به من تحليل وحدى micro-analysis; analyse micro-économique أى التحليل الذى يجد موضوعه في وحدة اقتصادية واحدة (ولتكن الوحدة الانتاجية، المشروع)، انما يتم ابتداء من الاطار الهيكلى للاقتصاد الرأسمالي ويمثل تحليلا لعملية الانتاج كعملية اجتماعية على مستوى الوحدة الانتاجية كخلية بها خصائص المجتمع بما يقوم فيه من علاقات بين الطبقات الاجتماعية (وليس دراسة لسلوك المنظم الفرد، كما سنرى بالنسبة للحديين). عند الانتقال من التحليل الوحدى الى التحليل الجمعى يعى ماركس أن الظاهرة على مستوى المجتمع لا تمثل تجميعا للظاهرة على المستوى الفردى مرفوعة الى الأس المساو لعدد الوحدات المكونة للاقتصاد القومى. وانما تكون على مستوى المجتمع مغايرة لمجموع الظاهرة على مستوى الوحدة كما أن التحليل الذى يقوم به ذا طبيعة ديناميكية اذ تنصب الدراسة على العملية الاقتصادية في حركاتها عبر الزمن وعلى تغيراتها خلال الفترات المختلفة للانتاج ولتجدد الانتاج.

نظرية القيمة كأساس نظرى لتحديد ثمن السلعة فى الأسواق ، أى لتحديد الأثمان النسبية للسلع التى يتم على اساسها تبادل السلع ، تبادلا يحقق الربح النقدى لأصحاب المشروعات الامر الذى يلزم معه ان نتعرف على كيفية طرح مشكلة القيمة والثمن والاجابات التى نجدها لدى الكلاسيك وماركس فى شأن الأسئلة التى تثيرها هذه المشكلة .

أولا : الاسئلة التى تمكن باثارتها من طرح مشكلة القيمة :

١ - الى نوع من انواع الاقتصاديات تنتمى ظاهرة القيمة ؟ (اقتصاد المبادلة المرتكزة على تقسيم العمل ؟) .

٢ - ما هو مفهوم القيمة ؟ الأمر الذى يثير التفرقة بين القيمة وقيمة الاستعمال وقيمة المبادلة والثمن (بما يثيره هذا الأخير من افكار مختلفة بالنسبة للثمن الضرورى " و " الثمن الطبيعى " و " ثمن السوق ") .

٣ - ما هو دور قيمة الاستعمال بالنسبة للقيمة ؟

٤ - ما هو مصدر القيمة ؟ (الامر الذي يثير الفرق بين العمل وقوة العمل والعمل الاجتماعى (المجرد) والعمل الفردي (الملموس) والعمل البسيط والعمل المركب) . (هذا السؤال يتعلق بالمظهر الكيفى للقيمة) .

٥ - ما هو مقياس القيمة ؟ وهو سؤال يتعلق بالمظهر الكمى للقيمة .

٦ - ما هو منظم القيمة ؟ (٣٧)

٧ - السؤال الخاص بماهية العلاقة بين القيمة وانتاجية العمل (ومن ثم شروط العمل الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية) .

---

(٣٧) عادة ما يتم الخلط بين مقياس القيمة Mesure of Value ومنظم القيمة Regulator of Value . الاول يتعلق بوحدة قياس القيمة كميا . والثانى يتعلق بما يحدد ما تتمتع به السلعة من قدر او آخر من هذه الوحدات .

٨ - كيف تتحدد قيمة قوة العمل كسلعة ؟

٩ - كيف يمكن التوصل ، من قيمة السلعة وقيمة قوة العمل ، الى الفائض ؟(وما يثيره ذلك من افكار العمل وفائض العمل والناتج وفائض الناتج والقيمة وفائض القيمة) .

١٠ - السؤال الخاص بمكونات الفائض ، وما يتحلل اليه عند مستوى أدنى من التجريد الذهني .

١١ - السؤال الخاص بالعلاقة بين القيمة وقيمة مبادلة السلعة ؟ وكيف يكون الانتقال من القيمة الى قيمة المبادلة التي تفرض نفسها عند التبادل .

١٢ - السؤال الخاص بكيفية التوصل نظريا من القيمة الى النقود ، ومن القيمة، من خلال النقود ، الى الثمن .

١٣ - كيفية الانتقال من قيمة السلعة الى ثمن السوق وما يثيره من اشكاليات :

- من ثمن التكلفة + متوسط الربح الى ثمن الانتاج (أو الثمن الطبيعي) كمحور يدور حوله ثمن السوق في الزمن الطويل .
- كيفية ادخال حركات قوى السوق (قوى الطلب والعرض) لتحدد تقلبات ثمن السوق ومن ثم هذا الثمن في لحظة زمنية معينة .
- كل ذلك مع التفرقة بين الصراع التنافسي بين المشروعات (ما يطلق عليه المنافسة) والصراع الاحتكاري بينها ، خاصة عندما يصبح الاحتكار الشكل التنظيمي الذي يسود غالبية فروع النشاط الانتاجي ابتداء من مرحلة التطور الرأسمالي التي تفرض نفسها منذ الربع الاخير من القرن الاخير من القرن التاسع عشر .

ثانية : اما بالنسبة للاجابات التي تحتويها كتابات الكلاسيك وماركس في شأن القيمة فتفصيلها يقتضي القراءة المتأنية لأعمالهم بقصد التعرف أولا على ما اذا كان كل من هؤلاء الكتاب قد أثار السؤال أم لا، وللتعرف ثانيا، على الاجابة التي اعطاها له في حالة اثارته ، للتوصل الى بنائه النظري الخاص بالقيمة ، لننتهي

الى مرحلة تطور هذا البناء بين الكلاسيك وماركس ، وتقييم كل ذلك كأساس لتحديد الاثمان النسبية للسلع . وما دمنا لا نقوم هنا بدراسة تفصيلية لتاريخ الفكر الاقتصادى ، فاننا نقتصر على بيان هذا السبيل المنهجى لقراءة كتابات الكلاسيك وماركس الخاص بنظرية القيمة ، وقد اعطت نظرية العمل فى القيمة ، التى نكتفى هنا بالتقسيم لجوهرها :

فى ظل انتاج المبادلة القائم على التقسيم الاجتماعى للعمل تصبح المنتجات سلعا اى منتجات معدة للتبادل فالسلعة تكتسب ، الى جانب صلاحيتها لأن تشبع حاجة معينة ، صلاحية اصطلح على تسميتها بقيمة الاستعمال والمنفعة خصيمة نجعلها صالحة لان تكون محلا للتبادل اجتماعيا . فالسلعة هى اذن قيمة استعمال وقيمة . الا انها ولابد وان نتحقق اولا كقية قبل ان تتحقق كقيمة استعمال .. وذلك لان السلعة المعدة للمبادلة لا تمثل قيمة استعمال لمالكها (اى لمنتجها) وانما هى كذلك لغير منتجها .

كى تتبادل السلعة ، التى هى نتاج وحدة انتاجية تسهم بجزء ، وبجزء فقط ، من العمل الاجتماعى لابد ان تكون نافعة للآخرين ، اى لابد ان يكون لها قيمة استعمال اجتماعيا . فانتاج ناتج اجتمع افراد المجتمع لسبب (دينى مثلا) او لآخر ، على ألا يستخدمونه فى اشباع حاجاتهم ينتهى بهذا الناتج الى الضياع . اذ هو مرفوض اجتماعيا ومقدماكشىء نافع . هذا الرفض يحول دون الناتج وابراز ما فيه من محتوى او من مادة فى عملية التبادل . فالمنفعة اذن ، وانما المنفعة من وجهة نظر المجتمع ، هى شرط قبول الناتج فى التداول ، شرط قابليته لان يكون محلا للمبادلة ، اى شرط القيمة .

ولكن قد يكون للاشياء منافع دون ان يكون لها قيمة بالمعنى الاقتصادى ، ذلك هو امر الاشياء التى لا ينتجها افراد المجتمع وانما توجد فى الطبيعة وتكون نافعة لهم كالهواء مثلا وثمار الاشجار فى المناطق الكثيفة الغابات . مثل هذه الاشياء قد يوجد فى الطبيعة دون ان يعرفها الانسان ، واستخدامه لها رهين بمعرفتها واكتشاف انها قد تفيده . ومع تطور معرفة الانسان بوسطه الطبيعى يتزايد اكتشافه

لمنافع الاشياء وهو ما يتم من خلال التجربة الاجتماعية . ومن ثم كان اكتشاف منافع الاشياء واقرار معايير يتعارف عليها اجتماعيا لقياس كميتها مسألة تاريخية، اذ هو اكتشاف يتحدد بنوع المجتمع وبدرجة تطوره .

وصلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي تدخل في انتاجها والى خصائص العمل الفردي الملموس الذي قام بانتاجها . هذه الخصائص مجتمعة تجعل السلعة صالحة لاشباع حاجة معينة دون غيرها من الحاجات . فالقلم الرصاص مثلا يصلح للاستعمال في الكتابة لانه يصنع من مادة من طبيعتها ان تترك اثرا على الورق ولانه انتج بنوع من العمل له من الخصائص (الخبرة والمعرفة الفنيتين) ما يعطي للقلم الشكل الذي يجعله ملائما للامساك به عند الكتابة . اذا كان ذلك هو مصدر قيمة استعمال فان قيمة الاستعمال هذه تصبح حقيقة فقط عند الاستعمال الفعلي للسلعة في الاشباع .

تلك هي قيمة استعمال السلعة ، ماهيتها ومصدرها وضرورة وجودها دائما على الصعيد الاجتماعي، كشرط لقابلية السلعة لان تكون محلا للمبادلة . أما بالنسبة لقيمة السلعة فالسلعة هي في ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة . كلاهما هي السلعة، ولكن كل منهما نقيض للآخر ، أو ان شئت نفيا للآخر : ان انت استعملت السلعة (في استهلاكك الخاص ،كما اذا استخدمت نوعا من الخضروات في اعداد وجباتك الغذائية المنزلية ، او في الانتاج ،كما اذا استخدمته في وحدة انتاجية تقوم بتجهيز وتعليب الاغذية المحفوظة) فانك تكون قد استبعدت امكانية استخدامه كقيمة ، اي ان تقوم بدور في التبادل . من ناحية اخرى . ان انت استخدمت السلعة في المبادلة (مباشرة في عملية مقايضة اوغير مباشرة بوساطة النقود) فانك تحرم نفسك من استخدامها كقيمة استعمال .

في السوق تتقابل السلعة وتتبادل فيما بينها رغم اختلاف منافعها ، أي رغم

اختلاف خصائصها العينية واشكالها . وهو ما يعني التجريد من قيم استعمالها في عملية المبادلة. وقد رأينا ان التبادل يتم ، كما هو ثابت تاريخيا عند الوصول الى حد معين في انتاج شيء ما . بمعنى ان التبادل يبدأ بمبادلة الفائض عن حاجة الانسان (في الانتاج وفي بقية حياته الاجتماعية) . **فالوفرة النسبية وليست الندرة هي شرط المبادلة .**

اذا كانت عملية المبادلة تتجرد من قيم استعمال السلع ، فان هذه الاخيرة تتقابل بما لها من خصيصة اجتماعية تجعلها قابلة للمبادلة وتعبر عما فيها من محتوى مشترك . فهي تتقابل كقيم . وكما ان قيمة الاستعمال لا تصبح حقيقة الا عند الاستعمال الفعلي للسلعة في الاشباع كذلك القيمة لا تظهر الا عند التبادل ، بمناسبة علاقة اجتماعية قائمة على تقسيم العمل (اي على مساهمة كل منتج بجزء من العمل الاجتماعي) . وهي تعبر عن نفسها عند التبادل في شكل معين (شكل القيمة) الذي هو قيمة المبادلة : نسبة مبادلة سلعة بسلعة اي نسبة تقابل قيمتين او اكثر . وهي نسبة تعكس كميات تناسبية تتبادل وفقا لها السلع من بعضها البعض . كيف تتحدد نسبة التبادل هذه ؟

نعرف من التجربة ان نسب التبادل تختلف في حالة سلعة ما باختلاف السلع التي تتبادل معها . فاذا اخذنا المنسوجات كمثل ، فان متر النسيج يتبادل وفقا لنسب مختلفة مع السلع المختلفة . يتبادل مثلا بكيلة من القمح ، وبنصف رطل من الحديد وبثلاثين قلما من اقلام الرصاص وهكذا تكون نسب تبادل هذه السلع مع النسيج هي على التوالي ١ : ١ ، ١ : ½ ، ١ : ٣٠ . ومع ذلك فقيمة هذا المتر من النسيج واحدة سواء عبر عنها بوحدات من القمح او الحديد او اقلام الرصاص او غيرها . وهي تتميز وتستقل عن النسب المختلفة لتبادل هذا المتر من النسيج مع غيره من السلع .

الى جانب ذلك ، القول بان متر النسيج يتبادل مع الحديد وفقا لنسبة معينة (اي ان قيمة متر النسيج يعبر عنها بكمية معينة من الحديد) يعني ان قيمة النسيج وما يعادلها من حديد تتساويان مع شيء ثالث ليس بالنسيج او الحديد . لان معنى

ذلك انهما يعبران عن نفس المقدار من هذا الشيء الثالث فى شكلين مختلفين ، وعليه لابد وان يكون كل منهما ، مستقلا عن الاخر . قابلا للترجمة الى هذا الشيء الثالث الذى يمثل المقياس المشترك بينهما .

لايضاح ذلك نستعير طريقة من اكثر طرق البرهنة استخداما فى الهندسة . نعرف ان المثلثات توجد بأشكال مختلفة وان كانت كلها تشترك فى انها ذات ثلاثة اضلاع . الى جانب المثلثات توجد المستطيلات ذات الاضلاع الاربعة التى تختلف اشكالها كذلك . كما توجد بصفة عامة الاشكال المتعددة الاضلاع المستقيمة ، الا أن المستطيلات والاشكال المتعددة الاضلاع يمكن تحليلها فى النهاية الى عدد من المثلثات تختلف اشكالها . ورغم اختلاف هذه الاشكال يمكن المقارنة بينها . لكى تتم هذه المقارنة لابد من ان ترد مساحة اى مثلث - وهى تمثل محتواه او مادته - الى تعبير مشترك يختلف اختلافا كبيرا عن شكله الظاهر ... فاذا اكتشفنا من طبيعة المثلث ان مساحته تساوى نصف حاصل ضرب القاعدة فى الارتفاع يمكن التوصل الى المساحات المختلفة لكل انواع المثلثات والاشكال المتعددة الاضلاع المستقيمة ايا كانت اشكالها .

ويمكن ، بل ويتعين ، ان نستخدم هذه الطريقة فى الاستدلال بالسنبة لقيم السلع . اذ يلزمنا ان نرد كل قيم السلع (اى ان نترجم كل قيم السلع) الى تعبير مشترك بينها جميعا ، بحيث لا يكون التمييز بينها الا بالقدر الذى تحتويه كل منها من هذا القياس المشترك .

وبما ان قيم تبادل السلع ليست الا وظائف اجتماعية لهذه الاشياء (اذ عن طريقها يتم التبادل بين افراد المجتمع يجرى تنظيم نشاط الانتاج القائم على المبادلة) ولا تتوقف على الخصائص الطبيعية لهذه الاشياء ، تعين علينا ان نطرح أولا السؤال الآتى : ما هى المادة الاجتماعية المشتركة بين جميع السلع ؟ هذه المادة (أو المحتوى)

الاجتماعية هي العمل لانتاج السلعة ما لابد من ان ينفق في انتاجها كمية من العمل. ونعجل بالقول بأن الامر يتعلق بالعمل الاجتماعي . فالشخص الذي ينتج مادة لاستعماله المباشر، ليستهلكها بنفسه انما ينتج ناتجا لا سلعة . فهو يقوم باعاشة نفسه ولا يشترك مع بقية المجتمع في نشاط اقتصادي .ولكن لانتاج سلعة (ناتج يقبل في المبادلة) يلزم ليس فقط ان ينتج الشخص مادة تشبع حاجة اجتماعية (اي تكون نافعة لبقية افراد المجتمع)، انما ان يمثل عمله كذلك جزءا لا يتجزأ من مجموع العمل الذي يبذل في المجتمع بأكمله . فعمله لابد وان يكون خاضعا لتقسيم العمل في المجتمع : عمله هذا ليس شيئا بدون عمل الاخرين ، وهو كجزء مطلوب لتكملة عمل الاخرين (باعتبار ان مجموع عملهم هو الذي يعطي في النهاية لكل المنتجين ، رغم تخصصهم ، ما هو لازم للاستعمال في اشباع الحاجات النهائية او في عملية الانتاج).

فالنظر الى السلع كقيم هو اذن نظر اليها كعمل اجتماعي مبلور . وهي لا تختلف في هذا الشأن فيما بينها الا بالقدر الذي تمثل فيه اي منها كمية أكبر أو أقل من العمل . ولكن كيف تقاس الكميات من العمل ؟ هنا نكون بصدد المظهر الكمي للقيمة . وتقاس كميات العمل بالوقت الذي يستغرقه العمل .. بقياس العمل بالساعة او اليوم أو الاسبوع ... الخ . ولتطبيق هذا المقياس نفترض أن العمل هو من قبيل البسيط اي نرد كل انواع العمل المركب الى العمل البسيط

فالقيمة تتحدد اذن بوقت العمل (اي عدد ساعات العمل) اللازم لانتاج السلعة ، وهو وقت يتكون من الوقت الذي بذل في المرحلة الاخيرة من انتاجها ، مضافا اليه الوقت اللازم لانتاج ما استعمل في انتاجها من وسائل انتاج (من ادوات ، آلات مباني وخلافه) ومن مواد جرى تحويلها (مواد موضوع العمل).... فاذا تعلق الامر بانتاج كوب من الزجاج مثلا فقيمته تتحدد بوقت العمل الذي يبذل

مباشرة في انتاج الكوب وكذلك وقت العمل الذى بذل فى سبيل انتاج المـــــادة الاولية التي يصنع منهـا وكذلك وقت العمل الذى بذل فى انتاج القدر مـــــن المباني ، وهكذا • هذا يعنى ان وقت العمل اللازم لانتاج السلعة يتكون من عمل حي يبذل في المرحلة الاخيرة لانتاجها وعمل مخزون (او متراكم او ميت) بـــذل من قبل في انتاج ما هو لازم من ادوات انتاج تستعمل ، بقدر ، في انتـــــاج السلعة •

اذا كانت القيمة تجد مصدرها في العمل الاجتماعي (الحي والمخزون) فانها تتحدد كميا بكمية العمل اللازم لانتاج السلعة • ولا يعني ذلك انها تتحـــدد بعدد ساعات العمل التي تبذل فعلا في انتاج السلعة في ظل الظروف الفردية لوحدة الانتاج • ذلك لان ظروف هذه الوحدة الانتاجية قد تكون اصعب او اخف مـــن الظروف الطبيعية والاجتماعية لانتاج السلعة في المتوسط العام ، ولكنها تتحدد بعدد ساعات العمل اللازم اجتماعيا • ويقصد بذلك العمل اللازم في ظل حالـــة معينة للمجتمع ، أي في ظل ظروف الانتاج التي تسود في المتوسط فرع الانتــاج محل الاعتبار وتنتج فيه السلعة بمتوسط اجتماعي لحدة العمل ومهارة متوسطـة للعمل • فاذا أدى استخدام الآلة استخداما شائعا في انتاج سلعة معينة الى انقاص عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج وحدة من السلعة الى النصف مثلا ، وبقى الـــى جانب الوحدات الانتاجية المستخدمة للآلة مشروعات تنتج بأدوات العمل السابقة وتستمر في انتاج نفس الوحدة من السلعة بعدد ساعات العمل السابقة (التي هي ضعف عدد ساعات العمل اللازمة مع استخدام الالة) فان الوحدة المنتجة مـــن السلعة استخداما لادوات العمل القديمة لا تمثل اجتماعيا الا قيمة مساوية لقيمة الوحدة من السلعة التي تنتج باستخدام الالة الحديثة رغم انه قد بذل في الاولـــى ضعف ما بذل في الثانية من ساعات عمل • فالعبرة اذن بظروف الانتاج السائدة فـــي

المتوسط على الصعيد الاجتماعي بأكمله وليس بظروف الانتاج التي تسود في بعض الوحدات الانتاجية. القول بغير ذلك يؤدي الى مكافأة المشروعات التي لا تزال تنتج السلع بطرق أصبحت عتيقة ، وهو ما يحول دون تطور قوى الانتاج في المجتمع .

واذا كانت القيمة تتحدد بكمية العمل (الحي والمخزون) اللازم اجتماعيا لانتاج السلعة فان هذه القيمة تتغير بتغير كمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاجها وهذه الاخيرة تتوقف على التغير في القدرة الانتاجية للعمل . أي على انتاجية العمل . واذا ما طرحنا جانبا القدرات الطبيعية والمكتسبة لمختلف الافراد تتوقف انتاجية العمل اساسا :

- على الشروط الطبيعية التي يتم في ظلها العمل ، كدرجة خصوبة الارض وغنى المنجم وملائمة الظروف المناخية ، الى غير ذلك .

وعلى تطور القوى الاجماعية للعمل ، اى الزيادة في انتاجية العمل الناشئة عن التغير في العوامل الاجتماعية المحددة لهذه الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالي ، الانتاج الكبير ودرجة تركيز رأس المال ونسبة استخدامه مع العمل وتقسيم العمل داخل المشروع، استخدام الالة ، تحسين الفنون الانتاجية، الاقتصاد في الوقت والمسافة عن طريق استخدام طرق أحسن للمواصلات (النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية) وكل وسيلة أخرى توضع تحت تصرف القوة العاملة من خلال تطبيق المبادئ العلمية على مشكلات الانتاج المادي ، مؤدية في النهاية الى زيادة القوى الاجتماعية للعمل .

وعليه تتحدد قيم السلع بوقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها وتتناسب طرديا مع وقت العمل وعكسيا مع انتاجيته .

لتحديد نسب السلع اى قيمتبادلتها اذن يلزمنا التعرف على قيمتها، وهي كقيم تجد مصدرها في العمل الاجتماعي المجرد وتقاس ، قدرا بكميات العمل (الحي والمخزون) اللازم اجتماعيا لانتاجها ، وهي كميات يمكن قياسها بعدد من ساعات العمل • واذا كانت القيمة تتحدد بهذه الكمية فهي تتغير بتغيرها • وتغير هذه الاخيرة يتوقف على انتاجية العمل باعتبار ان كمية العمل اللازم لانتاج السلعة تقل بزيادة انتاجية العمل • هذا القول يصدق ، كقاعدة عامة بالنسبة لجميع السلع بما فيها قوة العمل رغم تميز هذه الاخيرة بوضع خاص في وسط السلع • تلك هي نظرية العمل في القيمة التي تقوم في الواقع على المساواة بين افراد المجتمع ومن ثم بين عمل كل منهم وعمل الآخرين على اساس ان كل الاعمال (على اختلافها) ما هي الا صورا من العمل الانساني •

* * *

وفي الوقت الذي يتطور فيه الاقتصاد السياسي كعلم بين الكلاسيك وماركس ينمو تيار آخر من الفكر الاقتصادي • وهو تيار بدأ من بعض مظاهر النظرية الاقتصادية التقليدية ، لكنه ينتهي بالانفصال عنها • ذلك هو تيار الفكر الاقتصادي للمدرسة الحدية (المسماة كذلك بالمدرسة النيوكلاسيكية أو التقليدية الجديدة) •

ثانيا ـ الفكر الاقتصادى للمدرسة الحدية :

شهدت سبعينات القرن التاسع عشر بلورة للفكرة الاقتصادى الحدى. نقول بلورة اذ بدأت هذه الأفكار في الوجود والتطور من قبل هذا التاريخ. بل رأينا بعض بذور لها عند بعض التجاريين[٣٨] . وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادى بفضل جهود الجيل الأول من الكتاب الحديين وأهمهم ويليام استانلى جفونس W.S. Jevons [٣٩] وماري ـ ليون فالراس M. L. Walras [٤٠] وكارل منجر C. Menger [٤١] . هذا الفكر يزداد اكتمالا من ناحية فنون التحليل على يد كتاب الجيل الثاني[٤٢] . ثم يتتابع عليه التغير نتيجة جهود الاقتصاديين الحديين الى يومنا هذا.

(٣٨) أنظر ما سبق ص ١٣٢ ـ ١٣٤ . في الواقع أن الاتجاه نحو دراسة علاقات التبادل مع التجريد من جذورها الاجتماعية بدأ يظهر على نحو ابتداء من ثلاثينات القرن التاسع عشر. هذا الاتجاه هو الذي ساد في كتابات Bastiat & Senior & McCulloch وغيرهم .

(٣٩) جفونس (١٨٣٥ ـ ١٨٨٢) . وهو انجليزى بدأ حياته العملية موظفا متواضعا ثم عمل أستاذا للاقتصاد السياسي. نشر مؤلفه الرئيسي عام ١٨٧١ بعنوان « نظرية الاقتصاد السياسي » Theory of Political Economy وقد ترجم هذا الكتاب الى الفرنسية : H.L. Barrault & H. Alfassa, V. Giord & E. Brière, Paris, 1909 .
وقد استعنا بهذه الطبعة الفرنسية نظرا لغياب الأصل الانجليزى. كما ترجم الى العربية بواسطة كامل ابراهيم ومحمد مسعود وعلى أبو الفتوح وصالح نور الدين. وهى ترجمة يصعب معها فهم مقصود المؤلف، كما تبعد كثيرا جدا عن استخدام ما أصبح من قبيل اللغة المصطلحة العربية في الاقتصاد السياسي.

ويعتبر جفونس مؤسس المدرسة الحدية الانجليزية.

(٤٠) فالراس (١٨٣٤ ـ ١٩١٠) . وهو فرنسي. عمل مهندسا ثم استاذا للاقتصاد السياسي بكلية حقوق بجامعة لوزان. وهو مؤسس المدرسة الحدية بلوزان. وأهم مؤلفاته هي : مبادئ الاقتصاد السياسي البحت
Elements d'économie politique pure (1874 – 1877)
دراسات في الاقتصاد الاجتماعى Etudes d'économie social (1896)
دراسات في الاقتصاد السياسي التطبيقي. Etudes d'économie politique appliquée

(٤١) منجر (١٨٤٠ ـ ١٩٢١) . وهو نمساوي. عمل لمدة وجيزة موظفا بالحكومة ثم أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة فينا. مؤسس المدرسة الحدية بفينا. ومؤلفه الرئيسي بعنوان « مبادئ الاقتصاد » (في عام ١٨٧١) .

(٤٢) أهم هؤلاء الفريد مارشال Alfred Marshall (١٨٤٢ ـ ١٩٢٤) وكان أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة كمبردج بانجلترا وزعيم المدرسة الحدية بها. أهم مؤلفاته « مبادئ الاقتصاد » Principales of Economics الذى نشر في عام ١٨٩٠ . ترجمه الى العربية وهيب مسيحة تحت عنوان « أصول الاقتصاد » . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة . وفي لوزان وجد باريتو V. Pareto (١٨٤٨ ـ ١٩٢٣) وهو الذى شغل كرسي أساتذة الاقتصاد بجامعة لوزان بعد فالراس. وأهم مؤلفاته : Cours d'économie politique (1896 – 7)
Manuel d'économie politique, 1906 – Traité de sociologie générale 1916

ـ وفي فينا نجد فون بوم بافرك Von Böhm – Bawerk (١٨٥١ ـ ١٩١٤) وفون فايزر F. Von Wieser (١٨٥١ ـ ١٩٢٦)

وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادى في وسط تاريخي يتطور فيه النظام الرأسمالى ليكون النظام العالمى حيث طريقة الانتاج الرأسمالية تتطور لتغطى الأجزاء المختلفة من العالم . في داخل المجتمعات الرأسمالية نشهد تبلور القوى الاجتماعية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالى ونطور تنظيمها (نقابيا وسياسيا)(٤٣) . وقد انعكس تنظيم هذه القوى في التوصل الى تحديد الأهداف التي تسعى الى تحقيقها دفاعا عن مصالحها وفي صراعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف ، أى في رسم سياسة تتبعها هذه القوى . وقد إعتنقت مثل هذه السياسات بواسطة « غالبية النقابات العمالية البريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبواسطة النقابات الألمانية التي تطورت تدريجيا بعد ١٨٦٨ ،وكذلك بواسطة النقابات التي تنتمى الى اتحاد العمل الأمريكى الذى تكون في ١٨٨٦ ... وكان العدد الأكبر من نقابات القارة (الأوروبية) حليفا للأحزاب الاشتراكية الماركسية . واعتنقوا برامج تنادى بالثورة الاجتماعية كهدف نهائي »(٤٤) . معنى ذلك أنهم أعتنقوا ، كأساس نظرى لنشاطهم النقابي والسياسي ، النظرية الماركسية وخاصة نظرية العمل في القيمة التي تجد جذورها ، كما رأينا ، في النظرية التقليدية وخاصة في تحليل ريكاردو . من هنا كانت نقطة البدء الأيديولوجية (وغير العلمية) التي نجدها عند بعض الكتاب كجفونس مثلا الذى يهدف الى التوصل الى بديل لنظرية ريكاردو « ذلك الرجل البارع ، وإنما بروح مزورة ، الذى حول مسار عربة علم الاقتصاد ليطلقها على طريق خاطئ » ، بديل يبين أن « الأجور (أى العمل ، م . د .) هى أثر لقيمة الناتج وليس سببا لها »(٤٥) .

---

(٤٣) الواقع أنه يمكن ارجاع بداية تطور الحركة العمالية في انجلترا الى تنظيمات القرن الرابع عشر التي أخذت صورة جمعيات associations تضم العمال الاجراء . ومع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية ، خاصة في الصناعة، برزت صراعات وتنظيماتهم التي وصلت الى برحلة مختلفة كيفيا (في صناعة النسيج) في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، مرحلة أبرزت القوانين التي تحرم هذه التنظيمات والتي ترجت بما يسمى The Combinations Laws (أو قوانين التجمعات) التي صدرت في ١٩٧٩ و ١٨٠٠ . أنظر .

E. Lipson, The Economic History of England, Vol. II, p. XXXI & sqq & Vol. III, p. 389 & sqq.

(٤٤) W. Ashworth, A Short History of the International Economy Since 1850. Longmans, London, 2nd edition, 1965. p. 117.

(٤٥) أنظر جفونس ، المرجع السابق الاشارة اليه ، الطبعة الفرنسية ، ص ٥٠ ، ٤٨ على التوالى . وانظر بالنسبة لهذه النقطة عامة الصفحات من ٤٢ـ ٥٠ . والواقع أنه وان كان اتجاه الفكر الحدى بدأ في « ثلاثينيات القرن التاسع عشر الا أنه لم يتطور الا بعد ظهور الفكر الماركسي وتطوره كرد على تحدى هذا الفكر . يظهر هذا بوضوح مما يكتبه ج . م . كلارك بخصوص نظرية التوزيع :

"The marginal theories of distribution were developed after Marx; their bearing on the doctrines of Marxian is so striking as to suggest that the challenge of Marxism acted as a stimulus to the search for more satisfactory =

في بحث الحديين عن هذا البديل بغيرون من « مسار العربة الاقتصادية » لتعود الى دائرة التبادل (أو التداول)[٤٦] ، ولكنه على خلاف التبادل الذى اهتم به التجاريون (التبادل المرتكز على الانتاج) . التبادل ابتداء من حاجات الأفراد الاقتصاديين الذين يهدفون الى تحقيق أقصى أشباع للحاجات (اذا تعلق الأمر بالفرد المستهلك) أو أقصى ربح نقدى (فيما يخص الفرد المنظم الذى يتخذ قرارات الانتاج) . هنا نجدنا في الواقع بصدد اعادة النظر في موضوع « الاقتصاد »[٤٧] .

في اطار التبادل ، يصبح موضوع الاقتصاد متعلقا بسلوك أفراد من قبيل « الرجل الاقتصادى » ، سلوكا مجردا عن اطاره الهيكلي فيما يتعلق بنوع المجتمع ونوع علاقات الانتاج السائدة فيه . فلا هيكل الاقتصاد ولا أدائه في مجموعه يدخلان موضوع الاقتصاد كما يعرفه الحديون . لنبين ذلك ببعض التفصيل .

يتمثل محور الانشغال بالنسبة للحديين في سلوك أفراد يسعون ، في مجال النشاط الاقتصادى ، الى تحقيق أقصى استمتاع او أقل ألم[٤٨] . هم أفراد يعرفون (بتشديد الراء)

= explanations. They undermine the basis of Marxian surplus value doctrine by basing value on utility instead of on labour cost and frunish a substitute for all forms of exploitation doctrine, Marxian or other, in the theory that all factors of production are not only productive but receive rewards based on their assignable contributions to the joint product." M.J. Clark, Distribution, in, W. Fellner & B.F. Halley (eds.), Readings in the Theory of Income Distribution, Allen & Unwin, London, 1954, p. 64 – 65.

(٤٦) نعرف أن انتباه التجاريين قد وجه نحو التداول للبحث عن تفسير للأثمان . كما نعرف أن علم الاقتصاد السياسي قد ولد وتطور من خلال البحث عن تفسير للأثمان على أساس القيمة كما تتحدد في مجال الانتاج وذلك بفضل الجهود التحليلية لرواد المدرسة التقليدية ولمفكريها ولكارل ماركس . ثم لا يلبث الحديون أن يعودوا ، في محاولة تصورهم « للقيمة » و « الثمن » ، الى مجال التداول . هذا الشبه الظاهرى يتعين ألا يدفعنا الى عدم رؤية الفروق الجوهرية بين الفكر التجارى والفكر الحدى .

. فقد ركز التجاريون اهتمامهم على تراكم رأس المال في صورته النقدية الذى يتعين تشغيله لزيادة الثروة القومية ، ومن هنا كان انشغالهم بالاجراءات الواجب اتباعها لتحقيق هذه الزيادة . هنا نجدنا بصدد أناس يوجدون في مركز العملية الاقتصادية كما تدور في الواقع الاجتماعي . أما الحديون فيركزون اهتمامهم على سلوك « الفرد الاقتصادى » المجرد . الذى لا علاقة له بالواقع الاجتماعي . مع الحديين نجدنا بصدد انشغالات فكر أكاديمي بعيد عن الواقع الاجتماعي الأمر الذى يفسر ، كما سنرى ، سيادة فكرة آخر في العمل السياسي والنقابي للمجتمع وعجز الفكر الحدى أمام أزمة الاقتصاد الرأسمالى .

ـ التداول الذى يهتم به التجاريون هو تداول يستند الى الانتاج . اذا كان الفائض يتحقق في مجال التداول فانه ينتج عن زيادة الصادرات عن الواردات الأمر الذى يلزم معه زيادة انتاج الصادرات . أما التداول الذى يهتم به الحديون فهو التداول ابتداء من الاستهلاك ، من حاجات الفرد الذى هو قبيل الرجل الاقتصادى .

ـ الفكر الحدى يفرق الفكر التجارى من الناحية الفنية فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في التحليل

(٤٧) نقول الاقتصاد Economics لأن هذا هو الاسم الذى يطلقه الحديون على « العلم » أنظر فيما سبق هامش رقم ٣ ص ١٦

(٤٨) جفونس ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٨٥ وما بعدها .

بالحاجات. هذه الحاجات يتم اشباعها ، على حد تعبير فالراس ، « بالأشياء المادية وغير المادية » التي تكون الثروة الاجتماعية ، تلك الثروة التي تعرف (بتشديد الراء) الندرة(٤٩). هذه الندرة تتضمن بدورها :

— المنفعة ، وهي « الصفة المجردة التي بفضلها يستجيب الشيء الى ما نبتغيه ويكتسب حقا في أن تكون له صفة الناتج. ويكون ذا منفعة كما يمكن أن ينتج استمتاعا أو يوفر جهدا »(٥٠) ، كما أن الندرة تتضمن كذلك :

- الحد من الكمية ، أى أن الشيء لايوجد تحت تصرفنا إلا بكمية محدودة بالنسبة للحاجات التي يمكن اشباعها.

وعليه ينعكس سلوك هؤلاء الأفراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادى(٥١) في علاقات بين هؤلاء الأفراد وبين الأشياء النادرة التي تصلح لاشباع حاجاتهم. هذه العلاقات (بين الانسان والاشياء) منظورا اليها من جانبها الكمى فقط هى التي تمثل بالنسبة للحديين موضوع الاقتصاد(٥٢). فالمستهلك ، ذو الحاجات غير المحدودة ، يهدف الى تحقيق اقصي اشباع استخداما لموارده المحدودة. ومن ثم فهو يسعى الى تحقيق أقصي منفعة ، وهى ظاهرة يعتبرونها ذاتية (أى تتوقف على الفرد المستهلك) عن طريق الحصول على السلع التي هى بطبيعتها محدودة الكمية. وتكون العلاقة هى علاقة بينه وبين السلع تأخذ مكانا في السوق يحاول من خلالها أن يوفق بين غاياته اللا محدودة (الحاجات) ووسائله المحدودة. وكذلك الأمر بالنسبة للمنظم (صاحب المشروع) ، فهو ينظر اليه في سلوكه كمتبادل ، أى كشخص يظهر في سوق (أو أسواق) يشترى منها عناصر الانتاج ، من قوة عمل وآلات ومواد أولية وغيرها ، محاولا الحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة. والأمر هنا ينحصر في علاقة

---

(٤٩) scarcity: la rareté.

(٥٠) جفونس ، نفس المرجع ، ص ٩٧. أنظر فيما يتعلق بالمقارنة بين جفونس ومنجر بالنسبة لهذه الفكرة :
Gaëton Pirou et autres, L'Utilité Marginale de C. Menger à J.B. Clark, les Editions Domat-Montchrétian, Paris, 2ème édition, 1938, p. 72 et sqq.

(٥١) في كتابات الاوائل من الحديين يبرز ما يسندونه الى الرجل الاقتصادي كفرد ذى طبيعة تسعى الى تحقيق اللذة hedonistic nature; nature hédoniste ، فهو الرجل الذى يسعى الى تحقيق أقصي لذة وأقل ألم ، الرجل الرشيد. ولكن مع الجيل الثاني من الحديين بدأ التفكير في أن هذا التصوير يعطى فردا غاية في التفريد وأن « الرجل الحقيقي ليس رجلا اقتصاديا فحسب ». أنظر باريتو ، محاضرات في الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق الاشارة عليه. ص ٧١. كما يعتقد فون فايزر في نهاية حياته أن الفرض الخاص بهذه الطبيعة الخاصة بالسعي الى اللذة لا يتفق مع الواقع. أنظر G. Pirou ، المرجع السابق الاشارة اليه ص ١٤١ - ١٤٢.

(٥٢) في هذا المعنى يقول باريتو أن « موضوع دراستنا هو الظواهر التي تنتج من الأفعال التي يقوم بها الأفراد في سبيل التزود بالأشياء التي يحصلون منها على اشباع حاجاتهم أو رغباتهم ، وأن نحاول ثانيا اكتشاف قوانين الظواهر التي تجد في هذه الروابط سببها الرئيسي ». المرجع السابق ، ص ٣.

بينه وبين هذه الأشياء. كما أنه يظهر في سوق آخر هو سوق السلعة التي يبيعها، يحاول أن يسوقها بتحصيل أكبر ايراد ممكن. والأمر يتعلق هنا كذلك بعلاقة بينه وبين السلعة. في السوقين يركز الاهتمام على سلوكه كمتبادل (كبائع وكمشترى) يعيش علاقات بينه وبين السلع (عناصر الانتاج والسلعة التي ينتجها) في محاولاته الدائمة لتحقيق أكبر فرق بين ما يحققه سلوكه في السوقين (الانفاق في سوق عناصر الانتاج والايراد في سوق السلعة التي يبيعها).

على هذا النحو تعتبر العلاقات الاقتصادية علاقات بين الأفراد والأشياء المادية. ويصبح الاقتصاد بالتالى «علم» الندرة، الأمر الذى يعني أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية. هذا التصور للعلاقات الاقتصادية يجد انعكاسه في اعتبار «علم الاقتصاد»، على حد تعبير باريتو، «علما طبيعيا كالفسيولوجيا (علم وظائف الأعضاء) والكيمياء، والى غير ذلك» (٥٣).

ذلك هو تصور الحديين لموضوع الاقتصاد، وهو تصور يعكس منهجا عاما يحدد نظرتهم للظواهر الاقتصادية. في تحليلهم لسلوك الأفراد من قبيل الرجل الاقتصادى. يستخدم الحديون طريقة تختلف في تفاصيلها عند كتاب كل من الجيلين الأول والثاني

فعند الحديين الأوائل، منهج التحليل استنباطى بالدرجة الأولى دون استخدام المنهج الرياضي عند منجر (٥٤) وباستخدام هذا المنهج عند جفونس (٥٥) وفالراس. بالنسبة لجفونس، تستخدم الرياضة ليس كلغة في التعبير وانما كطريقة للاستدلال، بل انه يذهب في استخدام المنطق الرياضي حتى الى درجة يختلط بها العلم مع المنهج اذ انه «يتعين على الاقتصاد، ان اراد ان يكون علماً، ان يكون علما رياضيا» (٥٦).

ويبرز الفريد مارشال بين كتاب الجيل الثاني من الحديين بما يقوله عن منهج البحث في الاقتصاد: «يتمثل عمل الباحث في الاقتصاد، شأنه في ذلك شأن كل العلوم تقريبا، في تجميع الوقائع (يريد بذلك تجميع المعلومات الخاصة بالوقائع، م. د.)، وترتيبها وتفسيرها والقيام باستخدامها منطقية بشأنها. وتتمثل النشاطات التحضيرية (في نشاط

---

(٥٣) باريتو، محاضرات في الاقتصاد السياسي، ص ٢. وباريتو يجهل أنه حتى الظواهر الطبيعية التي يتعلق بها موضوع علوم الطبيعة ليست غير متغيرة. فهي حركة دائمة.
ويذهب جفونس من قبل مذهب باريتو ويخبرنا أن النظرية التي يحتويها مؤلفه «يمكن تعريفها بميكانيكا المنفعة والمصلحة الذاتية»، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ٧٧.

(٥٤) cf. Pirou et autres, op. cit. p. 67.

(٥٥) جفونس، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ٧١ وما بعدها.

(٥٦) جفونس، نفس المرجع، ص ٥٥.

باستخلاصات منطقية بشأنها. وتتمثل النشاطات التحضيرية (في نشاط البحث) في الملاحظة والوصف ثم في تعريف الظواهر وتقسيمها، ولكن ما نريد تحقيقه بهذه الوسيلة هو معرفة الظواهر الاقتصادية في اعتمادها المتبادل... ولاستخلاص الفكرة العلمية تظهر ضرورة الاستقراء والاستنباط معا ضرورة تشبه ضرورة استخدام القدمين معا، اليسرى واليمنى، لكي يتمكن من السير... هذه المناهج التي تستخدم في البحث لا تقتصر على الاقتصاد فقط ولكن تشترك كل العلوم في استخدامها». ويضيف مارشال أنه من المفيد كذلك أن يستخدم منهج تاريخي في البحث الاقتصادي[٥٧].

ويستخدم باريتو طريقة في الاستقصاء عن طريق التجريد يسميها طريقة التقريبات المتتالية Les approximations successives وتتمثل هذه الطريقة، كما يصفها باريتو، في البدء ببناء نظرية عامة مبسطة تعرفنا بالخطوط الجوهرية للمادة محل الدراسة مع التجريد من التفاصيل والدقائق. في مرحلة ثانية نستطيع أن نقترب تدريجيا، عن طريق سلسلة من التقريبات، من الواقع الملموس، بالتوصل الى تصويرات تكون أكثر دقة وأكثر تعقيدا. دون أن نتوهم أننا نستطيع أن نصل، عن طريق هذه التقريبات المتتالية، الى الواقع بكل تفاصيله وكل غناه - اذ تفاصيل هذا الواقع وتعقيده أكبر من أن تمكن العلم من التوغل اليها جميعا وتحليلها في كل أبعادها. فباتباع طريقة التقريبات المتتالية هذه نستطيع أن نتوصل الى تفسير أكثر ما يكون اقترابا من الواقع دون أن يصل أبدا الى هذا الواقع بأكمله[٥٨].

بقي أن نضيف نقطة أخيرة فيما يتعلق بفنون التحليل عند الحديين. وهي خاصة بما يستخدمه كل الكتاب الحديين من نوع من استدلال عند الحد[٥٩] وفقا لهذا الاستدلال يفترض الحديون أن الفرد الاقتصادى يعرف ويقدر المزايا (النافع) والمساوئ (عدم المنفعة أو الألم) التي تنجم عن تعديل طفيف في سلوكه. فالمستهلك مثلا يعرف ويقدر المنفعة التي يحصل عليها من شراء وحدة اضافية من السلعة، ولتكن رغيفا اضافيا من الخبز، يقدر معرفته للتضحية التي يقدمها في مقابل ذلك ممثلة في عدد منافع وحدات النقود. هذه الوحدة الاضافية، هى الوحدة الحدية[٦٠]، أى تلك التي توجد عند الحد بين استمرار

---

(٥٧) A. Marshall, Principles of economics. Macmillan. London, 1959, p. 24-25

(٥٨) باريتو، المرجع السابق الاشارة، ص ١٦ - ١٧. أنظر كذلك:

G. Pirou, Les Théories de l'équilibre économique: Walras et Pareto, Editions Domat Montchrétien, Paris, 3éme edition, 1946, p. 301 - 312.

وقارن ما قلناه بالنسبة لعملية الاستقصاء، ص ٢٣ و ٢٤ عاليه.

(٥٩) A reasoning at the margin, un raisonnement à la marge.

(٦٠) Marginal unit; unité marginale

المستهلك في شراء وحدات السلعة وبين توقفه عند عدد معين من وحدات السلعة . من هذا النوع من الاستدلال الحدى الذى ستتاح لنا فرصة التعرف عليه تفصيليا[٦١] تستمد المدرسة وتناجها الفكرى ، أى النظرية ، الاسم الذى يطلق عليها .

ذلك هو تصور الحديين لموضوع منهج الاقتصاد . وقد نتج عن جهودهم في تحليل سلوك الأفراد الاقتصاديين مجموعة من النظريات تكون البناء النظرى للمدرسة الحدية . دراسة هذا البناء تبين أنه يتعلق بالمنفعة المرتكزة على الندرة . فالمنفعة ، وهم يعتبرونها ظاهرة ذاتية (أو شخصية) ، تحل محل العمل كأساس للقيمة والأثمان . أما عن مكونات هذا البناء النظرى فيمكن تقديمها على النحو التالى :

ـ بما أنهم اعتبروا التطور الاقتصادى كشىء واضح لا يحتاج لنقاش يتميز بناؤهم النظرى بغياب نظرية في التطور .

ـ بما أن اهتمامهم ينصب على سلوك الوحدات الاقتصادية يكون تحليلهم ذى طبيعة وحدية micro-analysis, analyse micro-économique أى تحليلا ينشغل بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (المستهلك أو المنظم أو الصناعة) على فرض انعزالها عن بقية أجزاء الاقتصاد وعلى فرض أن وقوع هذه الوحدة تحت تأثير خارجى (أى تأثير يأتي من بقية أجزاء الاقتصاد) يدفعها الى تغيير سلوكها على نحو لا يحدث على بقية الاقتصاد إلا أثرا يمكن اهماله : فن المنفعة الى الطلب الذى يحدد بسلوك المستهلك في السوق (نظرية الطلب) . ومن الطلب الى العرض الذى يتحدد بسلوك المنظم صاحب المشروع في ظل ظروف السوق بأشكاله المختلفة (نظرية العرض) . وابتداء من الاثنين تقدم نظرية تحديد أثمان السلع التي تخصص لاشباع الحاجات النهائية وكذلك أثمان السلع التي تستخدم في الانتاج ، أو ما يسمونه عناصر الانتاج .

ـ وبعد مارشال[٦٢] يعرف البناء النظرى الحدى بعض التطور :

● في اطار نظرية الطلب تنتقد النظرية التي تقول بأن المنفعة ظاهرة قابلة للقياس[٦٣] وتقدم نظرية المنفعة كظاهرة غير قابلة للقياس وانما قابلة للتفضيل[٦٤] .

---

(٦١) أنظر الباب الرابع من هذا الكتاب .

(٦٢) تجد النظرية الحدية خير تقديم لها في كتاب مبادئ الاقتصاد لألفريد مارشال الذى يقدمها بمهارة فنية فائقة تبين كيفية استخدام الكثير من ادوات التحليل التي يتعين على كل اقتصادى أن يجيد استخدامها .

(٦٣) Cardinal utility; utilité cardinale.

(٦٤) Ordinal utility; utilité ordinale.

● في اطار نظرية المشروع ، يهتم التحليل كذلك بسلوك المشروع في ظروف المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة (حيث تنتج السلعة بواسطة عدد قليل من المنظمين) بعد أن كان تحليل مارشال يقتصر على شكلين فقط من أشكال السوق ، سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار .

ـ كذلك مع الحاح الأزمات الاقتصادية وزيادة حدتها ظهرت بعض النظريات التي تحاول تفسير هذه الظاهرة

ـ كل هذا البناء النظرى لا يهتم ، على حد تعبير مارشال ، الا بالمظاهر القابلة للقياس ، أى المظاهر الكمية . كما أن نظرياته استخلصت على أساس التجريد من عنصر الزمن ، أى مع عدم الأخذ في الاعتبار للبعد الزمني للظاهرة ولحركتها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة ، ولذا تكون هذه النظريات من قبيل النظريات الاستاتيكية أو الساكنة .

ذلك هو تصور الحديين لموضوع ومنهج الاقتصاد والبناء النظرى الذى يقوم على هذا التصور . والواقع أن هذا التصور يعاني من الصعوبات الآتية :

(أ) اعتبار المشكلة الاقتصادية للفرد كمحور « لعلم » الاقتصاد واعتبار هذه المشكلة مشكلة ندرة يعني خلطا بين المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة والمشكلة الاقتصادية لمجتمع محدد تاريخيا (في المكان والزمان) والمشكلة الاقتصادية للفرد :

ـ فبالنسبة للمجتمع الانساني بصفة عامة ، يتمثل الصراع مع الطبيعة في محاولة للسيطرة عليها لاشباع حاجات الانسان والقضاء على الضرورة necessity ، أى اذا ما استخدمنا لغة اقتصادية « القضاء على ندرة الموارد بالنسبة للحاجات . ولكن الصراع يتم على نحو جماعى لأن الانسان لا يعيشه بمفرده .

ـ وبالنسبة لمجتمع معين ، تتحدد المشكلة الاقتصادية بهذا الصراع وانما في اطار تاريخي يتمثل في المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع المعين[٦٥] . وهى مرحلة تشهد بدورها مستوى معين لتطور قوى الانتاج في المجتمع وطريقة معينة للقيام بالنشاط الاقتصادى في هذا المجتمع ، طريقة تعكس نوع روابط الانتاج السائدة في المجتمع . بمعني آخر ، هذه المرحلة تبين الشكل الاجتماعى لعملية الانتاج ومستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع ، ومن ثم الشوط الذى قطعه هذا المجتمع في سبيل حل المشكلة الاقتصادية كما تعرض للمجتمع

(٦٥) cf A.H. Hansen, Business Cycle theory, 1927 — L. Haberler, Prosperity and Depression — U.N.O., 1946, Fluctuations économiques (ouvrage collectif). 2 Tomes, Domat – Montchrétien, Paris, 1954.

الانساني بصفة عامة .

ـ أما بالنسبة للفرد . والأمر لا يتعلق بالفرد المجرد وانما بالفرد الاجتماعي ، بالفرد الذي يمثل جزءا من كل اجتماعي يرتكز على التعاون والتقسيم الاجتماعي للعمل ، فلا يمكن أن تتحدد مشكلته الاقتصادية إلا في اطارات علاقات الانتاج التي تسود في المجتمع المحدد تاريخيا (في المكان والزمان) الذي يعيش فيه هذا الفرد . ففي المجتمع الرأسمالي مثلا ، لا يمكن تحديد المشكلة الاقتصادية للفرد بمعزل عن موقفه تجاه الآخرين فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج .

محاولة تصوير المشكلة الاقتصادية للفرد كمشكلة تطابق المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة ، أي كمشكلة ندرة ، تعني في الواقع :

ـ أولا تجاهل أن الذي يعيش الصراع ضد الندرة هو المجتمع (وليس الفرد بمفرده) . وهو ما يعني تجاهل أن العلاقات الاجتماعية للانتاج انما تنشأ بين الأجزاء ، وبين الأفراد في المجتمع .

ـ كما تعني بناء على هذا التجاهل افراغ العلاقات الاقتصادية من محتواها الاجتماعي ، اذ لا يرى في هذه العلاقات إلا علاقة بين الفرد والشئ متجاهلين بذلك الطرف الآخر في العلاقة .

ـ فإذا ما فرغت الظواهر الاقتصادية من محتواها الاجتماعي أصبح من الطبيعي أن تتصور كظواهر أبدية .

. (ب) اذا ما زدنا على ذلك أن الانشغال ينصب على المظاهر الكمية للظواهر متجاهلا مظهرها الكيفي أدى ذلك ألا توجد بين الظواهر ، في نظر الباحث من الحديين ، فروق كيفية . واذا لم توجد هذه الفروق كانت الظواهر واحدة في كل مراحل التطور الاجتماعي . الأمر الذي يعني أن الظواهر الاقتصادية ، في نظر الحديين ، ظواهر أبدية لا تتغير .

(ج) من ناحية أخرى . يتعلق موضوع الاقتصاد عند الحديين بسلوك الأفراد من قبيل الرجل الاقتصادي . هذا السلوك يبدأ بالفرد الاقتصادي كمستهلك ، بحاجاته التي يسعى الى اشباعها بالحصول على منافع السلع التي هي بطبيعتها نادرة . هذه المنفعة في نظرهم ظاهرة ذاتية ، أي ذات طبيعة شخصية تختلف من شخص الى آخر . وعليه يرتكز بناؤهم النظري على فكرة المنفعة كظاهرة ذاتية هل هي حقيقة كذلك ؟ اذا اتفقنا على أن المنفعة هي صلاحية الشيء (السلعة) لاشباع حاجة معينة ، بقي أن نعرف من أين تستمد السلعة هذه

الصلاحية ؟ أهي لان الشخص يعتبرها كذلك ؟ أم انها تستمد هذه الصلاحية من خصائص موضوعية في ذات السلعة ؟ واذا اردنا ان نطرح السؤال على نحو مختلف قلنا ما الذى يجعل نوعا من الملابس مثلا صالحا لاشباع حاجة معينة ، هي الحاجة الى الملبس ، حاجة اخرى ، كالحاجة الى الطعام مثلا ؟ الواقع ان الذى يجعله كذلك هو ما به من خصائص تجعله صالحا لاشباع الحاجة الاولى دون غيرها . هذه الخصائص انما يستمدها، كما رأينا من قبل ، من الخصائص الطبيعية للمواد التى تنتج منها السلعة ، الغزل والنسيج فى مثلنا هذا . وهى خصائص تعطى الملابس الصفات التى تمكنها من حماية الجسم . كما ان خصائص هذا النوع من الملابس تستمد من خصائص العمل الفردى ، العمل الملموس ، عمل صانع الملابس الذى اعطاها شكلا يمكنها من حماية الجسم اى من ان تكون صالحة لاشباع الحاجة الى الملبس . وعليه يكون مرد صلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ، اى منفعتها هو ما بها من خصائص تمكنها من اشباع هذه الحاجة دون غيرها ، وليس اعتبار الشخص المستهلك لها . أى ان المنفعة تكون ظاهرة موضوعية لا ذاتية .

ويدور جوهر فكر الحدين حول نظرية ثمن السوق ، بما تتضمنه من نظرية فى توزيع الدخل ابتداء من فكرة الانتاجية الجدية ، وهى نظرية ستكون محلا لدراسة تفصيلية فى الجزء الثانى من هذا المؤلف . المهم هنا هو منهج التحليل الذى استخدم للتوصيل الى هذه النظرية . وهو منهج التحليل الوحدى (١) فى اطار هذا التحليل استخدم تيار من الجدين منهج التحليل الجزئى (٢) ويكون أصحاب هذا الاتجاه قد استخدموا ، للوصول الى نظريتهم فى تحديد ثمن السوق ، منهج التحليل الوحدى الجزئى (٣) ، حيث تهدف التحليل الى دراسة

---

(1) Micro Analysis, L'analyse micro - ecanomig ue.
(2) partial Analy is, L'analyse partielle.
(3) partial micro analeis, L'analyse micro-ecenomiqne partielle .

جميعا من قبيل الرجل الاقتصادي الرشيد . في دراستهم لسلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة مستهلك فرد أو مشروع فرد ، تؤخذ هذه الوحدة على افتراض انهـــا بمعزل عن بقية اجزاء الاقتصاد القومي . وما دامت هي جزء منه فأنها تتأثـــر في سلوكها بما يحدث في خارجها ، ومن ثم تتأثر به ردود فعلها . ولكنهـــا وحدة من الصغر بحيث لا يؤثر رد فعلها على بقية الاقتصاد القومي . وفـــي النهاية يفترض ان رد فعل الكل الاقتصادي هو مجموع ردود افعال الافراد مستهلكين واصحاب مشروعات . على هذا النحو يكون التحليل من قبيل التحليل الوحـــدي. في دراستهم لسلوك الوحدة الاقتصادية يتم التعرف على جميع العـوامل التي يمكن ان تؤثر على سلوكها في نفس الوقت لاحداث نتيجة معينة . هذه العوامل قـــد تؤثر عليها في اتجاهات مختلفة وحتى متناقضة . وبما أنه يصعب على الباحث أن يدرس أثر كل هذه العوامل مجتمعة وفي ذات الوقت ، فيدرس أثر كل منها على حدة على افتراض ان بقية العوامل المؤثرة على سلوك الوحدة الاقتصادية (والمحققـــة للنتيجة) تبقى على حالها دون تغيير . على هذا النحو لا يدرس الباحث ، فـــي اللحظة الواحدة من عمل البحث ، الا أثر عامل واحد من العوامل التي تتكاتف فـــي احداث النتيجة . فهو لا يأخذ في الاعتبار الا جزءا من أجزاء الظاهرة ، علـــى افتراض بقاء بقية الاجزاء دون تغيير . على هذا النحو يكون هذا التحليـــل الوحدي من قبيل التحليل الجزئي . مثالا لذلك عند التعرف على النظرة الاولية لنظرية ثمن السوق عند الفريد مارشال . اذ يجد ان طلب المستهلك علـــى سلعة ما يتحدد بعدة عوامل هي دخل المستهلك ، ثمن هذه السلعة ، أثمان السلع الاخرى التي تدخل في دائرة اهتمامه وامكانياته وذوقه وعاداته . ولكن التوصـــل الى طلب المستهلك لا يتحقق الا من خلال عملية تدريجية تتمثل في دراسة أثـــر كل من هذه العوامل ، أحدها بعد الآخر ، في ظل مراحل متعاقبة ويفتـــرض أن العوامل الاخرى تبقى على حالها خلال كل مرحلة من مراحل هذه العملية التدريجية.

فعند دراسة العلاقة بين دخل المستهلك وطلبه على السلعة لمعرفة كيفية تأثر الكمية التي يكون على استعداد لشرائها بتغير مستوى الدخل يفترض ان العوامل الأخرى ؛ ثمن السلعة واثمان السلع الاخرى وذوقه وعاداته ، تبقى دون تغيير . ثم يدرس بعد ذلك اثر العوامل الاخرى واحدا بعد الآخر .

في داخل المدرسة الجدية ينفرد ليون فالراس (ومن بعده بارتو) من بين مؤسس هذه المدرسة باتباع منهج التحليل الوحدي العام (١) للتوصل الى نظرية في تحديد ثم السوق . فهو في انشغاله بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية (وبهذا يكون تحليله من قبيل التحليل الوحدي) يحاول ان يتعرف على أثر كل العوامل التي تتكاتف لتحديد نمط اسلوك ، وهو يحاول التعرف على كل آثار كل العوامل في نفس الوقت . فكأنه يأخذ الظاهرة محل الدراسة في مجمل اجزائها ، اي في عمومها . من هنا كان تحليله الوحدى من قبيل التحليل الوحدى العام . وكان من الضرورى ان يبحث عن أداة تحليلية تمكنه من صياغة آثار كل العوامل من خلال علاقاتها مع النتيجة ، وتمثلت هذه الاداة في اداة رياضية ، مجموعة المعادلات الآنية . وقد تمكن فالراس بذلك من التطرق بطريقة منتظمة الى موضوع نمط توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة من خلال اثمان السوق ، بين الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد . واليك عرضا موجزا لافكار فالراس الخاصة بثمن السوق (٢).

---

(١) General mirco - analysis , l'analyse micró - économique génerale .

(٢) في ضوء ما قلناه في المتن يصبح واضحا الفرق بين التحليل الوحدي والتحليل الجزئي . فالمقابلة تكون بين التحليل الوحدي والتحليل الجمعي Marco- analysis وفي داخل كل منهما تكون المقابلة بين اسلوب التحليل الجزئي واسلوب التحليل العام . وتجدر الاشارة الى ان الكثير من الكتابات الاقتصادية العربية تتضمن خلطا في هذا المجال . اذ كثيرا ما يستخدم لفظ الجزئي للدلالة على التحليل الوحدي .

يهدف تحليل التوازن الى التوصل الى تحديد الاثمان فى النظام الاقتصادى عن طريق التوصل الى التوازن العام للنظام الاقتصادى بأخذ كل الشروط التى يحتويها هذا النظام فى نفس الوقت ، مع ما يوجد من علاقات اعتماد متبادل بين اجزاء النظام . ويتوافق مع شروط التوازن العام هذه شروط تحقيق التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة فى الزمن الطويل . وهو توزيع يفترض نظريا انه يحقق أقصى اشباع لافراد المجتمع .

للتعرف على النظرية الاقتصادية لفالراس سنرى :

- فى مرحلة أولى ، النظام النظرى الذى يتوصل من خلاله الى التوازن العام وهو توازن تنافسى يحدد ، اذا ما تحقق ، فى نفس الوقت أثمان السلع والكميات المطلوبة والمعروضة منها
- وفى مرحلة ثانية ، الفكرة الخاصة بالتوزيع الامثل للموارد الاقتصادية ، بالتعرف على دلالته وشروطه وحدوده من واقع الاقتصاد الرأسمالى .

١ - تحليل التوازن العام (١)

يقيم فالراس بنائه النظرى ابتداء من فكرتين أساسيتين . الفكرة الأولى التى سبق التعرف عليها عند دراسة التصور العام للحديين لموضوع " الاقتصاد " هى فكرة الندرة : وهى تشتق من فكرة المنفعة الفعلية فى علاقتها مع الكمية المتاحة

---

(١) رجعنا فى تقديم النظام النظرى لفالراس بصفة خاصة الى المراجع الاتية :
- L.Walras , Eléments d'écomomie politique - J.Schumpeter , History of Ecomomic Analysis - G.Pirou , Les théories de l'équilibre éxomomique - V.K.Dimitriev, Essais économiques , p. 227 et sqq.- H. Gryson ,p214 et sqq A.Colombat , Misère de l'économie politique , Marcel Rivière et cie , Paris , 1958 .

من السلعة . الفكرة هي في الواقع فكرة المنفعة الحدية . وتؤدي الرغبة (التي توجد لدى الفرد) في تحقيق التساوي بين المنافع الحدية للأشياء الى المبادلة . هذه الرغبة هي التي تعطي ، مع ما يسيطر عليه كل فرد من مخزون من السلعة ، طلبا وعرضا محددين لكل فرد من الافراد ، وهو ما يمكن ان يمثل بواسطة علاقة دالة ومنحنى يعبر عن هذه العلاقة بيانيا .

ووفقا للفكرة الثانية التي يقيم عليها فالراس بنائه النظري يتحقق توازن السوق التنافسي (اي الذي تسوده المنافسة الكاملة) عندما يكون ثمن السلعة مساويا للثمن الذي يتساوي عنده عرض السلعة مع الطلب عليها . ويتحدد هذا الثمن بفضل المنافسة، ولكن كيف يتحدد ؟ للاجابة على هذا السؤال يقدم فالراس فكرة الثمن المعلن بصوت عال . وهو الثمن الذي يصرح به من يتولى القيام بالاعلان عن الاثمان التي يعرضها الراغبون في الشراء في بيع يتم بالمزاد العلني. فاذا أعلن عن ثمن لا يتحقق عنده التساوي بين العرض والطلب أعقبه بثمن آخر (يكون أعلى من الثمن الأول اذا كان الطلب يفوق العرض ، او ادنى اذا زاد العرض على الطلب). وتستمر العملية حتى يتم التوصل الى التساوي بين الطلب والعرض اي الى نقطة التوازن. وعليه يتحدد ثمن التوازن عن طريق عملية من التحسس او البحث المتردد عن النقطة التي يتساوي عندها الطلب مع العرض ويتحدد معها ثمن السلعة في السوق .

ومن المهم ان نوضح بالنسبة لهذه الفكرة الثانية التي يقوم عليها البناء النظري لفالراس ، انه يتميز ، في علاقته بغيره من الحديين عند دراسة العلاقة بين الطلب والعرض ، باصراره على العلاقة التبادلية بين الطلب والعرض من جانب والثمن من جانب آخر .

على أساس هاتين الفكرتين ، فكرة الندرة وفكرة تحدد ثمن التوازن عند تساوى الطلب مع العرض في السوق ، يبنى فالراس نظامه النظرى الخاص بالتوزان العام. هذا النظام يبلور صورة للاعتماد المتبادل بين الاثمان والطلب والعرض بالنسبة لكل السلع التى ينتجها الاقتصاد القومى فى مجموعه ، أى صورة للاعتماد المتبادل بين الاسواق المختلفة التى تميل دائما نحو حالة توازن عام يمكن التوصل الى شروطها الشكلية .

لبناء هذا النظام النظرى يلجأ فالراس الى فكرة خاصة هى فكرة استخدام احدى السلع كمعيار للحساب (1) والامر يتعلق هنا بالنقود بمعناها العادى ، لان فالراس يعتبر هذه السلعة مجرد وحدة للحساب . ولا يوجد على هذه السلعة طلب غير ذلك الذى يرتبط بخصائصها غير النقدية (بمعنى أنه لا يوجد عليها طلب بصفتها نقودا). استعمال اداة التحليل هذه يسمح لفالراس بالقول بأنه عندما تكون بصدد عدد من السلع يرمز لها بالحروف ن سيكون لدينا عدد ن - ١ من معادلات العرض والطلب (باعتبار أن معادلة السلعة التى تستخدم كوحدة حساب تشتق من معادلات السلع الاخرى) وعدد ن - ١ من الاثمان المجهولة والمراد تحديدها . وهو ما يعنى أنه يوجد حل محدد لمشكلة التوازن العام .

للتوصل الى هذا الحل يبنى فالراس بناء نظريا يتصور النظام الاقتصادى وفقا له على النحو التالى :

- كمجال مغلق (لا تربطه بالخارج علاقات اقتصادية) . فى هذا النظام الاقتصادى يوجد مستهلكون ومنظمون . وكلاهما يبحث عن تعظيم هدف ما (المنفعة بالنسبة للمستهلكين والربح النقدى بالنسبة للمنظمين) .
ويفترض غياب الهيئات العامة التى تلعب دورا اقتصاديا من هذا النظام الاقتصادى
- كنوع من الاقتصاد الذى ترتبط فيه الظواهر الاقتصادية بمجموع من العلاقات اللحظية المستمرة بمعنى آخر هو يتصور الاقتصاد كحالة ساكنة تحتوى اللحظات الزمنية فيها الاحداث وما تنتجه من آثار بمعنى ثالث يتصور فالراس الاقتصاد مع التجريد من عنصر الزمن ، أى مع التجريد من الفترة الزمنية

---

(1) Numéraire عند حالة التوازن العام يمكن تحديد وضع السوق تحديدا كاملا بارجاع قيم كل السلع الى قيمة وحدة من بينها هذه السلعة الاخيرة " تسمى وحدة الحساب " Numéraire وتسمى وحدة كميتها قاعدة فالراس ، مختصر لعناصر الاقتصاد السياسى البحت ، المكتبة العامة للقانون والقضاء ، باريس ١٩٥٣ ص ١٤٩ .

التى تمثل البعد الزمنى للظواهر ويمكن ان يتحقق فى داخلها او فـــى علاقتها مع فترة زمنية اخرى (تالية) فرق زمنى بين حدوث الحدث وتحقيق الآثار او النتائج التى يرتبها هذا الحدث .

كاقتصاد تسوده المنافسة الكاملة ، ولكنه لا يعرف عدم اليقين ، اى يسوده كذلك التيقن ولا تحقق التنبؤات الفردية والجماعية فيه أية آثار .(بعبارة أخرى يجرد فالراس من آثار وجود الاشكال الاحتكارية فى النشاط الانتاجى والتسويقى ، كما يجرد من الاثار التى تنجم عن تنبوأت الافراد والجماعات وهى تنبوأت عادة ماتؤدى الى تغيير هؤلاء لسلوكهم الاقتصادى) .

ويتصور فالراس النظام الاقتصادى اخيرا كنظام تؤخذ فيه العوامل الآتيـــة كمعطى (أى دون مناقشة لا كيفية تحددها ولا امكانية تغيرها عبر الزمن) :

- تفضيلات المستهلكين .
- الشروط التى تسود السوق (اسواق المنتجات ، واسواق عناصر الانتـــاج ، وعددها محدد) .
- الشروط الفينة (التكنولوجية للانتاج) مع افتراض انه بفضل المنافســة الكاملة استخدام كل الوحدات المكونة لصناعة ما نفس الفن الانتاجى . وهو يستخدم دون تغيير عبر الزمن فى انتاج السلعة التى تنتجها هــذه الصناعة .
- كمية محددة من الموارد . كما يؤخذ كمعطى توزيع هذه الموارد بيــن الافراد . وكذلك العلاقة التى بمقتضاها يتوزع مستوى معين من الدخــل بين الادخار والاستهلاك .

وتتحلل الصورة ، التى ترتكز على هذه " التبسيطات البطولية " الممثلة للمعطيات فى نظام فالراس النظرى ، نقول تتحلل هذه الصورة الى اربعة اســواق تسمح شروط التوازن فيها (اى فى الاسواق الاربعة) بتحديد أوحد لكل مجاهيــل

النظام ، اى لكل العناصر المجهولة (والمراد التعرف على قدرها) التى يتضمنها النظام النظرى . هذه الاسواق هى : سوق المنتجات النهائية ، سوق " خدمات " عناصر الانتاج و سوق راس المال وسوق وسائل الدفع (اى السوق النقدية) .

ونكون بصدد اربعة اسواق يوجد بينها علاقات اعتماد متبادل . ويهيئ التفاعل بين هذه الاسواق شروط آلية النظام الاقتصادى . ويتم البحث عن شروط التوازن العام ، اى التوازن الذى يتحقق بتفاعل عناصر عموم ظاهرة الثمن ، من خلال عملية من التحليلات المتتالية يمكن وصفها على النحو التالى :

- فما يتعلق بالطلب على كل سلعة يتم التوصل اليه بالانتقال من الطلب الفردى الى طلب السوق . ويتحدد الطلب فى النظام بأكمله بمجموع الطلب فى الاسواق المختلفة (لاحظ النظرة الميكانيكية للاشياء) .
- فى جانب العرض ، يتم بناء نظام نفقات الانتاج للنظام بأكمله ابتداء من نفقة كل ناتج من المنتجات . وتتبع نفس المنهجية للتوصل الى التوازن فى سوق عناصر الانتاج . على هذا النحو يكون التوصل الى العلاقات الممثلة للعرض بالنسبة للنظام بأكمله .
- يتحدد التوازن العام بتلاقى الطلب الخاص بالنظام بأكمله مع العرض الخاص بهذا النظام . لنرى بتفصيل اكبر كيف يمكن بناء النظام النظرى لفالراس اتباعا لهذه المنهجية ولتقديم هذا النظام الفكرى نعتنق التعبيرات الرمزية التالية :

* $س_1 ، س_2 ، \ldots ، س_ن$ للتعبير عن الكميات المنتجة من السلع
* $ث_1 ، ث_2 ، \ldots ، ث_ن$ للتعبير عن اثمان هذه السلع
* $ص_1 ، ص_2 ، \ldots ، ص_ن$ للتعبير عن كميات عناصر الانتاج
* $و_1 ، و_2 ، \ldots ، و_ن$ للتعبير عن اثمان هذه العناصر

* م ١١ ، م ١٢ .... ، م ن ١ للتعبير عن الكميات من مختلف عناصر الانتاج اللازمة لانتاج وحدة من الناتج ، اى للتعبير عما يسمى بالمعاملات الفنية للانتاج

* تعبر الرموز المكتوبة بالحروف العادية عن الكميات المتعلقة بالفرد، وتعبر الرموز المكتوبة بالحروف التاجية السوداء عن الكميات الاجمالية في السوق . فاذا ما عبرنا عن الكمية التي يحوزها الفرد د من السلعة ج بالرمز $س_{جد}$ فان مجموع ما يحوزه الافراد من هذه السلعة ، ويعبر عنه باستخدام علامة الجمع

$$\sum_{د=1}^{أ} س_{جد}$$

حيث تعبر أ عن عدد الافراد الموجودين في السوق)

ويكون مساويا لـ $س_ج$

* لتبسيط تقديم هذا النظام لفالراس نأخذ السلعة $س_1$ كمعيار للحساب ، نعبر عن اثمان السلع الاخرى في صورة عدد من وحدات هذه السلعة . ولنفترض كذلك ان ثمن الوحدة من هذه السلعة ، اى $ث_1$ ، يساوي الواحد الصحيح وباستخدام هذه التعبيرات الرمزية نحاول ان نرى كيف يمكن التوصل : اولا ، الى المعادلات المعبرة عن الطلب ، وثانيا الى المعادلات المعبرة عن العرض لنصل اخيرا الى التوازن العام .

المعادلات الممثلة للطلب :

يتلقى الفرد دخلا نقديا معينا (يجد مصدره في مكافآت عناصر الانتاج التي يسيطر عليها) . وهو ينفق اجمالي هذا الدخل على شراء المنتجات في شكل السلع

الاستهلاكية وفي اشكال مختلفة من الادخار (١).

من هنا يكون لدينا أولا معادلة الميزانية الفردية : الانفاقات الكلية للفرد بما تتضمنه من تخصيص لجزء من دخله النقدي في صورة اشكال مختلفة من الادخار .

هذه الانفاقات الكلية هي :

$$\text{س}_1 + \text{س}_2\text{ث}_2 + \cdots\cdots + \text{س}_\text{ن}\text{ث}_\text{ن}$$

هذه الانفاقات الكلية تكون مساوية لايراداته الكلية ، وهي :

$$\text{ص}_1\text{و}_1 + \text{ص}_2\text{و}_2 + \cdots + \text{ص}_\text{ل}\text{و}_\text{ن}$$ (تعبر ل عن عدد عناصر الانتاج)

وعليه تكون $\text{س}_1 + \text{س}_2\text{ث}_2 + \cdots + \text{س}_\text{ن}\text{ث}_\text{ن} = \text{ص}_1\text{و}_1 + \text{ص}_2\text{و}_2 + \cdots + \text{ص}_\text{ل}\text{و}_\text{ل}$

في هذه المعادلة نفترض ان الفرد ، الذي يأخذ اثمان المنتجات كمعطى ، يوزع انفاقاته بين السلع الاستهلاكية على نحو تتساوى عنده المنفعة الحدية للسلعة مقسومة على ثمن الوحدة من هذه السلعة مع نفس العلاقة بالنسبة لبقية السلع التي يشتريها ، أي وفقا للعلاقة التالية :

$$\frac{\text{م ح}_1}{\text{ث}_1} = \frac{\text{م ح}_2}{\text{ث}_2} = \cdots\cdots = \frac{\text{م ح}_\text{ن}}{\text{ث}_\text{ن}}$$

وبما ان س_1 تمثل السلعة التي تؤخذ كمعيار للحساب (يعبر بوحداتها عن اثمان السلع الاخرى) يمكن كتابة معادلة الميزانية الفردية على النحو التالي

$$\text{س}_1 = \text{ص}_1\text{و}_1 + \text{ص}_2\text{و}_2 + \cdots + \text{ص}_\text{ل}\text{و}_\text{ل} - \text{س}_2\text{ث}_2 - \cdots - \text{س}_\text{ن}\text{ث}_\text{ن}$$ (٢)

---

(١) بالنسبة للنظام بأكمله يفترض انفاق كل الدخول .

(٢) وهو ما ينفقه الفرد على ما يشتريه من السلعة س (التي افترضنا ان ثمن الوحدة منها يساوي الواحد الصحيح) = ايراداته الكلية مطروحا منها ما ينفقه على شراء السلع الاخرى وما يقوم بادخاره في صورة نقدية .

بالاضافة الى معادلة الميزانية هذه يوجد لدينا عدد ن - ١ دالات للطلب الفردى ، اى دالة لكل سلعة من السلع • هذه الدالات للطلب هى :(١)

$$\text{س}_{٢} = \text{د}_{٢} (\text{ث}_{٢} ، \text{ث}_{٣} ، \cdots ، \text{ث}_{\text{ن}} ، \text{و}_{١} ، \text{و}_{٢} ، \cdots ، \text{و})$$

$$\vdots$$

$$\text{س}_{\text{ن}} = \text{د}_{\text{ن}} (\text{ث}_{٢} ، \text{ث}_{٣} ، \text{ث}_{\text{ن}} ، \text{و}_{١} ، \text{و}_{٢} ، \cdots ، \text{و}_{\text{ل}})$$

فاذا ما ادخلنا معادلة ميزانية الفرد فى هذا النظام كان لدينا عدد ن من المعادلات مع عدد ن من المجاهيل •

ويعطينا مجموع دالات طلب الافراد دالات طلب السوق ، ونتوصل بالتالى الى نظام من المعادلات الآتية يمثل جانب الطلب :

$$\text{س}_{١} = \text{ص}_{١} \text{و}_{١} + \text{ص}_{٢} \text{و}_{٢} + \cdots - \text{ص}_{\text{ل}} \text{و}_{\text{ل}} - \text{س}_{٢} \text{ث}_{٢} - \cdots - \text{س}_{\text{ن}} \text{ث}_{\text{ن}}$$

$$\text{س}_{٢} = \text{د}_{٢} (\text{ث}_{٢} ، \text{ث}_{٣} ، \cdots ، \text{ث}_{\text{ن}} ، \text{و}_{١} ، \text{و}_{٢} ، \cdots ، \text{و}_{\text{ن}})$$

$$\vdots$$

$$\text{س}_{\text{ن}} = \text{د}_{\text{ن}} (\text{ث}_{٢} ، \text{ث}_{٣} ، \cdots ، \text{ث}_{\text{ن}} ، \text{و}_{١} ، \text{و}_{٢} ، \cdots ، \text{و}_{\text{ل}})$$

I

المعادلات الممثلة للعرض :

يوجد من جانب العرض مجموعتان من المعادلات • وللتوصل الى هاتين المجموعتين نفترض الاتى :

---

(١) تلك هى دالة الطلب الفردى التى قدمناها عند عرض النظرة العامة لنظرية ثمن السوق عند الحديين ، وانما مع الفروق الآتية : ١ - أن أذواق المستهلك وتفضيلاته لا تظهر فى هذه الدالة ، وذلك لأن فالراس يأخذها كمعطى ، أى يفترض وجودها خارج النظام النظرى الذى يقوم ببنائه ٢ - أن الايرادات المختلفة للمستهلك تظهر فى هذه الدالة بمصادرها المختلفة وليس كدخل اجمالى كما ظهرت فى دالة طلب المستهلك الفرد التى قدمناها فيما سبق •

- ان المعاملات الفنية للانتاج ، أو ما يسميه فالراس بمعاملات التصنيع ، محددة مقدما وثابتة لا تتغير [١]. فلانتاج وحدة من السلعة $\text{س}_{\text{جد}}$ مثلا يكون من الضرورى استخدام الكمية $\text{أ}_{\text{جد}}$ من عنصر انتاج $\text{ص}_{\text{د}}$
- كما يفترض ان نفقة انتاج السلعة (الناتج) مساويا لثمنها .

وابتداء من هذين الفرضين نتوصل الى المجموعة التالية من المعادلات [٢]:

$$\text{أ}_{11}\,\text{و}_{1} + \text{أ}_{21}\,\text{و}_{2} + \cdots + \text{أ}_{\text{ل}1}\,\text{و}_{\text{ل}} = \text{ث}_{1} = \text{ث}$$

$$\text{أ}_{12}\,\text{و}_{1} + \text{أ}_{22}\,\text{و}_{2} + \cdots + \text{أ}_{2\text{ل}}\,\text{و}_{\text{ل}} = \text{ث}$$

$$\vdots$$

$$\text{أ}_{\text{ن}1}\,\text{و}_{1} + \text{أ}_{\text{ن}2}\,\text{و}_{2} + \cdots + \text{أ}_{\text{نل}}\,\text{و}_{\text{ل}} = \text{ث}_{\text{ن}}$$

وكذلك الامر بالنسبة للتوازن فى أسواق عناصر الانتاج . لكى يتحقق هذا التوازن يتعين أن يتساوى مجموع الكميات المعروضة من عنصر ما مع مجموعات الكمية المستخدمة من هذا العنصر . ويكون لدينا بالتالى المجموعة التالية من المعادلات . فى شأن كل عناصر الانتاج المستخدمة [٣]

(١) هذا يعنى أننا نفترض سيادة قانون ثبات الغلة (اى ثبات نفقة الانتاج المتوسطة) وهو ما يتضمن تجاهل الغلة المتزايدة التى يمكن أن تحققها المشروعات فى الزمن الطويل عن طريق مزايا الانتاج الكبيرة ، أى وفورات الحجم الكبير .

(٢) هذا النظام من المعادلات يقول لنا أن شرط التوازن فى كل فروع من فروع الانتاج وتوازن الفرع هو مجموع توازن الوحدات المكونة لهذا الفرع ، هو تساوى نفقة الانتاج مع ثمن الناتج .

(٣) يمثل هذا النظام من المعادلات التساوى بين الكميات المستخدمة من كل عنصر للانتاج والكميات المعروضة من هذا العنصر وقد قدم فالراس هذا النظام على النحو التالى : =

$$\left.\begin{array}{l} أ_{11}\, س_1 + أ_{12}\, س_2 + \dots + أ_{1ن}\, س_ن = ص_1 \\ أ_{21}\, س_1 + أ_{22}\, س_2 + \dots + أ_{2ن}\, س_ن = ص_2 \\ \vdots \\ أ_{ل1}\, س_1 + أ_{ل2}\, س_2 + \dots + أ_{لن}\, س_ن = ص_ل \end{array}\right] \; III$$

التوازن العام :

نقوم الآن بفحص هذه المجموعات الثلاث من المعادلات لنبين أن هناك حلا أوحد لهذا الكل من المجموعات .

واذا قمنا بضرب معادلات المجموعة II على التوالي في $س_1$ ، $س_2$ .. $س_ن$ ثم جمعنا $ث_1 س_1$ ، $ث_2 س_3$ ، ... ، $ث_ن س_ن$ التي نحصل عليها نتوصل الى المجموعة II

$$= a_t D_a + b_t D_b + C_t D_c + d_t D_d \dots = O_t$$

$$a_p D_a + b_p D_b + C_p D_c + d_p D_d + \dots = O_p$$

$$a_k D_a + b_k D_{bd} + C_k D_c + d_k D_d + \dots = O_k$$

....

....

حيث تعبر O_t ، O_p ، O_k عن عناصر الانتاج وتعبر D_a ، D_b ، D_d عن الطلب الاجمالي على المنتجات وتمثل $a_t, a_p, a_k, b_t, b_p, b_k, \dots$ المعاملات الفنية للانتاج . وعليه يكون لدينا هذا العدد من المعادلات التي ==

- ثم قمنا بضرب معادلات المجموع III ، على التوالى ، فى $و_١$ ، $و_٢$ ، ... ، $و_ل$ ثم جمعنا $ص_١ و_١$ ، $ص_٢ و_٢$ ، ... ، $ص_ل و_ل$ التى نحصل عليها نتوصل الى المجموعة III
- ثم نجد فرق طرح II' - III'
- فاننا نحصل على قيمة لـ $س_١$ مساوية لقيمتها التى تحددت بمجموعة معادلات الطلب ، هذه هى $س_١ = ص_١ و_١ + ص_٢ و_٢ + ... + ص_ل و_ل - س_٢ ث_٢ - ... - س_ن ث_ن$

وعليه نكون قد توصلنا ، ابتداء من نظام المعادلات الخاصة بالعرض ، الى معادلة مطابقة لمعادلة الطلب ، ونكون بذلك قد توصلنا الى تساوى العرض مع الطلب. وهو ما يكون صحيحا للنظام بأكمله . والامر يتعلق هنا بالتوازن العام الذى تكون عنده قيم كل المتغيرات معتمدة بعضها على الاخر (فى اعتماد متبادل) أى يحدد احدها الاخر . وتأتى عمومية التوازن من انه احتوى كل العناصر التى تتكاتف لتحديد الظاهرة ، الاثمان والكميات ، فى نفس الوقت .

على هذا النحو نتوصل الى الشروط الاتية : تساوى الطلب والعرض بالنسبة لكل ناتج وكل عنصر من عناصر الانتاج وذلك عند اثمان تترابط فيما بينها،(١) فتغيير

= تعبر عن ان كميات العناصر المستخدمة تساوى الكميات المعروضة فعلا من هذه العناصر ، انظر فالراس ، عناصر الاقتصاد السياسى ، ص ٢٤٩.

(١) هذه الشروط تتضمن : - شرط الاشباع الاقصى للمستهلكين . لكل المستهلكين (الذين يشترون عند نفس الثمن) : $\frac{م ح_١}{ث_١} = \frac{م ح_٢}{ث_٢} = ... = \frac{م ح_ن}{ث_ن}$ -
وكذلك شرط التوازن لكل المشروعات : النفقة الحدية = الثمن (الذى هو فى نفس الوقت الايراد الحدى) - واخيرا شرط التوازن لكل الصناعات النفقة المتوسطة = الثمن .

اى كمية او اى ثمن يؤدى الى التغيير فى كل الكميات الاخرى وفى كل الاثمان الاخرى • وعليه يتمثل التوازن العام فى نتيجة تنجم عن علاقات التساوى هذه وتتغير اذا ما تغيرت مكونات هذه العلاقات • وهو توازن استاتيكى ، يمثل تعبيرا عن نظرة ميكانيكية للتوافق ، فى لحظة معينة فى الاسواق ، بين كميات المنتجات وكميات عناصر الانتاج •

ومن المهم ان نضيف ان كل هذا التحليل ، شأنه فى ذلك شأن التحليل النيوكلاسيكى بصفة عامة ، يفترض ان النظام يحقق العمالة الكاملة للموارد الموجودة • فالواقع ان البطالة لايمكن تصورها فى هذا التحليل الشكلى للشروط اللازمه لتحقيق هذا التوازن التنافسى • فكل الاستدلال يرتكز فى مجموعه على افتراض ان العمالة الكاملة تمثل المجرى العادى للامور ، اذ لايمكن التوصل الى التوازن العام الا اذا افترضنا ان اجمالى الدخل قد انفق والا استحال تأكيد الاعتماد المتبادل بين العرض والطلب (١) .

هذا التوازن التنافسى يتضمن نمطا معينا لتوزيع الموارد الاقتصادية بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى • هل يمثل هذا النمط التوزيع الامثل للموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع ؟ للاجابة على هذا السؤال يتعين اولا تحديد

---

(١) ابتداء من هذه الفكرة يمكن تفسير منهج فالراس كامتداد للمنطق الذى قدمه J.B.Say حتى قال ان السلع تخلق الطلب للسلع الاخرى • انظر فى ذلك

W.J.Barber , A History of Economic Thought, Penguin Books, London , 1967 , P, 202 .

المقصد بالتوزيع الامثل للموارد ، والتعرف ثانيا على شروطه ، لننتهي اخيرا لمدى تحقق شروط هذا التوزيع الامثل فى نظام التوازن العام لفالراس ٠

٢ ـ التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية

يعرف التوزيع الامثل للموارد :

- ابتداء من فكرة سيادة المستهلك ، بمعنى ان المستهلكين هم الذين يملون رغباتهم على من يتخذون قرارات الانتاج عىلى نحو لايمكن معه فى نهاية الامر انتاج (نوعا وكما) الا ما يأمر به المستهلكون (١) ٠
- وبافتراض وجود مجموعة من الاهداف للنشاط الاقتصادي تتضمن سلمة تنظيم منظورا اليها من الناحية الاجتماعية (اىوجود ترتيب للتفضيلات من وجهة نظر المجتمع بصفة عامة) (٢) ٠

---

(١) وفقا لوجهة النظر التى تقول بسيادة المستهلك فى المجتمع الرأسمالى ، يمتاز المستهلك بأنه هو الذى يقرر ، بفضل ما يتخذه من قرارات شراء للسلع الاستهلاكية ، نوع وقدر السلع التى يقوم الجهاز الانتاجى بانتاجها - وبأنه حر فى انفاق دخله النقدى على النحو الذى يراه فهو سيد النظام الاقتصادى ٠ هذه الفكرة كانت وماتزال محلا لنقد كبير ، حتى فى داخل فكر المدرسة النيوكلاسيكية ٠ وعلى الاخص ج٠م٠ كينز ، باعتبار انها لا تعبر عن واقع الاقتصاد الرأسمالى ، حيث يسيطر اصحاب المشروعات على اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج خاصة فى ظل سيادة الاحتكار وقيام الوحدات الانتاجية بتخصيص جزء من الموارد للتأثير على قرارات المستهلكين عن طريق الدعاية ٠

(٢) يمكن التعبير عن مجموعة الاهداف هذه فى شكل دالة منفعة للجماعة بأكملها ، وهى دالة الرفاهية :

ر = د (م١ ، م٢ ، م٣ ، ٠٠٠٠٠٠٠٠) حيث تمثل م١ ، م٢ ، م٣ ، م٠٠٠٠ المنافع للوحدات العائلية الفردية ، وتمثل ر الرفاهية الاجتماعية ، هذا =

وبافتراض وجود معلومات تتعلق بفنون الانتاج الممكنة وقدر الموارد الاقتصادية المتاحة ، نقول ابتداء ا من فكرة سيادة المستهلك وعلى اساس هذين الافتراضين يعرف التوزيع الامثل للموارد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى بأنه التوزيع الذى يحقق أقصى اشباع لمن يقومون بشراء السلع الاستهلاكية. هذا التوزيع الامثل للموارد المستخدمة في الانتاج يتبلور فى شكل تركيبة مثلى للناتج الكلى (ناتج مجموع الانشطة الاقتصادية) الذى يتحقق فى الزمن الطويل. تتحدد امثلية التوزيع اذن من وجهة نظر رفاهية المستهلكين . اذا ما تم تعظيم الاهداف المحددة (اى تحقق اقصى قدر من هذه الاهداف) باستخدام الموارد المتاحة فان ذلك يعنى ان الكفاءة في استخدام هذه الموارد تكون اقصى كفاءة ممكنة ، أى تكون كفاءة مثلى .=

ذلك هو تعريف اولى للتوزيع الامثل للموارد بين الاستخدامات المختلفة في فروع النشاط الاقتصادى . ونقول أولى لانه لا يكتمل الا ببيان الشرط او الشروط اللازمة لتحقق هذا التوزيع . وهو ما سنفعله الآن . ولكن قبل ان نقوم بذلك من المهم أن نرى ما اذا كان التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية يعنى بالحتم ان الموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع ستكون مستخدمة استخداما كاملا ، اى ان هذا التوزيع الامثل يحقق العمالة الكاملة لهذه الموارد . هذا السؤال يمكن طرحه فى صيغة مختلفة بالتساؤل عما اذا كان التوزيع الامثل للموارد يتعلق بالموارد المستخدمة فعلا ام بالموارد الممكن استخدامها . والاجابة تتمثل في ان التوزيع الامثل يمكن أن

= يفترض انه من الممكن مقارنة الرفاهية الاقتصادية للافراد المختلفين . وهو ما يتفق مع اساس كل الفكر النيوكلاسيكى الذى يفترض ان الافراد ، كل الافراد ، هم من قبيل " الرجل الاقتصادى " .

يتعلق بالاثنين فيمكن ان يكون التوزيع الامثل محققا للعمالة الكاملة ، كما يمكن ان يتحقق التوزيع الامثل دون تحقق العمالة الكاملة (فى الحالة الاخيرة ، يكون التوزيع امثلا ، فى نظر المدرسة النيوكلاسيكية حتى فى ظل البطالة لجزء من القوة العاملة والتعطل لجزء من قوى الانتاج المادية للمجتمع) • ولكن يتضمن التوزيع الامثل العمالة الكاملة لابد من توفر شرط اضافى : ان تكون اثمان عناصر الانتاج حرة لتتوافق باحكام مع تدفق القوة الشرائية للنقود • هذا الشرط الاضافى يقودنا الى الكلام عن شروط التوزيع الامثل للموراد الاقتصادية •

يتمثل الشرط العام للتوزيع الامثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات الممكنة فى ان يكون ما ينتج من كل السلع عند المستوى الذى لايمكن عنده تحويل وحدة من وحدات الموارد من فرع انتاج الى آخر دون ان يرتب ذلك نقصا فى الاشباع الكلى للمستهلكين • بمعنى آخر ، نكون بصدد التوزيع الامثل للموارد عندما توزع وحدات الموارد بين فروع الانتاج على نحو يعطى المستوى من الناتج (الكلى) الذى يحقق اقصى اشباع للمستهلكين • ويستدل على هذا المستوى بمعرفة ما اذا كانت اعادة النظر فى هذا التوزيع ، بتحويل وحدة من وحدات الموارد الى فرع اخر من فروع النشاط ، تؤدى الى انقاص اشباع المستهلكين أم لا • فالتوزيع الامثل هو ذلك الذى تستكين معه وحدات الموارد فى الفروع المختلفة للنشاط استكانة لا يجوز المساس بها (بتحويل وحدة من فرع انتاج لآخر) والا اثر ذلك على الاشباع الكلى للمستهلكين بالانتقاص • هذا الشرط العام يتضمن عددا من الشروط يمكن التعبير عن اهمها [1] على النحو التالى :

---

(١) نكتفى هنا ببيان هذه الشروط الاساسية باختصار • ويمكن لمن يريد المزيد من التفاصيل الرجوع الى المؤلفات الاتية : =

١ - أن تكون العلاقة بين المنافع الحدية (اى المعدل الحدى للاستبدال) لكل زوج من السلع الاستهلاكية واحدة بالنسبة لكل الافراد • والا وجدت امكانية قيام تبادل يزيد من اشباعهم (١)

٢ - يتعين ان يتم توليف عناصر الانتاج في كل الصناعات وفقا للطريقة الفنية الاقتصادية للغاية (اى تلك التى تتضمن اقل تكلفة ممكنة)، بمعنى انه لا يكون من الممكن تكنولوجيا الاستغناء عن اية كمية من اى عنصر من عناصر الانتاج دون ان يؤدى ذلك الى انقاص الناتج الكلي •

A - Bergson , Socialist Economics , in , A Survey of == Contemporary Economís , H.S.Ellis (ed.), The Blakistom Co., Philadelphia , 1949,p. 412 0 48 0A.C.Pigou, Economics of Welgare , London , 1920 - V.Pareto,Cours d'économie politique -A.P.Lerner, The Economics of Control . Macmillan , New York , 1944 0 H.Myint , Theories of Welfare Economics , Cambridge Mass, 1948- I.M. D. Little , A critiqune of welfare Economics , in , A Survey of Contemporary Economics , B.F.Haley(ed.) Richard D . Irwin , Homewood , 1952, p. 36- M. Dobb Welfare Economics and the Economics of Soulialsm, Cambridge Universit y Press . 1969 .

(٢) ولا يصعب تفسير ذلك في ظل المنافسة الكاملة ، اذ نعرف ان كل مستهلك يعظم اشباعه بتحقيق التساوى بين المعدل الحدى للاستبدال والنسبة بين اثمان السلع • وبما ان اثمان السلع واحدة بالنسبة لكل المستهلكين، تتضمن المنافسة الكاملة ان المعدل الحدى للاستبدال بين سلعتين محددتين يكون واحدا بالنسبة لكل الافراد •

٣ ـ يتعين ان تكون الانتاجية الحدية (مقدرة قيميا) لكل عنصر من عناصر الانتاج واحدة في كل الصناعات التي يستخدم فيها هذا العنصر • فاذا افترضنا على سبيل المثال ان العمل يستخدم في انتاج الملابس والساعات ، يتعين أن يكون الاشباع الاضافي لحاجات المستهلكين الناتج عن الاضافة للناتج من الملابس الناجمة عن ساعة العمل الاخيرة المستخدمة في صناعة الملابس ، نقول يتعين ان يكون هذا الاشباع الاضافي مساويا للاشباع الذي يحصل عليه المستهلكون من الاضافة للناتج من الساعات الناتجة عن ساعة العمل الاخيرة في صناعة الساعات • اذا لم يكن الامر كذلك يمكن ان يزيد الاشباع الكلي للمستهلكين بانتقال وحدات عنصر الانتاج بين هاتين الصناعتين •

٤ ـ يلزم كذلك كشرط لتحقيق التوزيع الامثل للموارد الا تزيد قيمة الانتاج التي تتحقق بنقل عامل من عمل لآخر عن القيمة اللازمة لتعويض العامل عن نقص المنفعة الناجم عن هذا الانتقال • هذا يفترض ان تفضيلات المستهلكين تحكم ليس فقط الاختيار بين السلع الاستهلاكية وانما كذلك الاختيار بين فرص العمل المختلفة الممكنة •

٥ ـ يتعين لكي يتحقق التوزيع الامثل للموارد في النهاية ان تكون فروق الاجور التي تحصل عليها وحدات العمل في مجالات العمل المختلفة متوافقة مع الفروق في الانتاجية الحدية لهذه الوحدات مقدرة قيميا • وأن تكون فروق الاجور متوافقة بالنسبة للعمال الحديين مع فروق انعدام المنفعة (أو الالم) الذي يتحمله العمال لقيامهم بالعمل •

هذا القول يتعلق بعوامل تحدد الطلب على العمل من جهة ، وعرض العمل عن جهة اخرى :

- عن جانب الطلب على العمل : يحدد الاجر الذي يقبل المنظمون دفعه

بقيمه الانتاجية الحدية للعمل (ايراد الناتج الحدى). فاذا ما اختلفت قيم الانتاجية الحدية لانواع مختلفة من العمل تختلف الاجور كذلك .

- من جانب عرض العمل : يختلف الاجر الذى يرغب العمال فى الحصول عليه باختلاف انعدام المنفعة (او الالم) الذى يتضمنه العمل . وعليه ، فاذا ماكان الالم الذى يتضمنه العمل أكبر ، بالنسبة للعمل ، من الالم الذى يتضمنه نوع آخر من العمل اشترط العامل اجر اعلى فى مقابل النوع الاول من العمل .

اما فى حالة انتقال العامل الى نوع آخر من العمل (اى فى حالة تغيير العامل لعمله) فاذا ما افترضنا ان الرفاهية الحدية التى تحققها للاسرة وحدة من وحدات النقود لا تتأثر بتغير فى ميزانيتها تغيرا يترك المنفعة الكلية (التى تحصل عليها الاسرة من انفاق دخلها) دون تغيير ، اذا ما افترضنا ذلك يتعين تعويض العامل تعويضا كاملاً عن كل انعدام منفعة (أو ألم) اضافى يتحمله نتيجة تغييره لنوع العمل .

هذا ويمكن التعبير عن هذه الشروط للتوزيع الامثل للموارد بلغة نفقة الانتاج : القول بأن الناتج امثلاً يعنى ان النفقة او المالية اقل ما يمكن (وهو ما يعنى ان النفقة المتوسطة اقل ما يمكن). ويتحقق شرط التوزيع الامثل للموارد ،، بالنسبة لكل المشروعات فى فروع النشاط المختلفة ، عندما يكون الثمن مساويا للنفقة الحدية . ونكون هنا بصدد مبدأ عام يسرى أيا كانت العلاقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية وأيا كان مستوى الثمن بالنسبة لمستوى النفقة المتوسطة .

تلك هى اذن الشروط التى يتحقق باجتماعها التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية الذى يعطى للمستهلكين أقصى اشباع ممكن (١) . وهذه الشروط تبين ان التوزيع

---

(١) ويعبر باريتو عن شروط التوازن العام فى اقتصاد استخدام العديد من عناصر الانتاج لانتاج العديد من السلع لاستهلاك العديد من الافراد فى شكل شروط =

يكون كذلك عندما تكون حرية كل عناصر الانتاج فى الحركة (اى فى الانتقال من فرع لآخر من فروع الانتاج) من الكبر بحيث يكون ثمن العنصر واحدا فى كل فروع الانتاج

= للانتاج الامثل وشروط للتبادل الامثل ، ابتداء ا منها تجتمع شروط الانتاج والتبادل الامثلين :

- شروط الانتاج الامثل : ان المعدل الحدى للاستبدال التكنولوجى بين اى زوجين من المدخلات (المستخدمة فى الانتاج) يكون واحدا فى انتاج كل السلع التى يستخدم هذين المدخلين فى انتاجهما . اذا لم يتوفر هذا الشرط يستطيع الاقتصاد ان يزيد انتاجه من سلعة او اكثر بدون انقاص الناتج من اى سلعة اخرى . وناتج كلى اكبر احسن من ناتج اصغر .
- شروط التبادل الامثل : ان يكون المعدل الحدى للاستبدال بين اى زوجين من السلع واحدا بالسنبة لكل الأفراد الذين يستهلكون السلعتين . اذا لم يتوافر هذا الشرط يمكن زيادة اشباع او رفاهية فرد او اكثر دون انقاص اشباع او رفاهية اى شخص آخر
- شروط الانتاج والتبادل " الامثلين " فى ذات الوقت : ان يكون المعدل الحدى للتحويل Trans formation بين اى زوجين من السلع فى الانتاج مساويا للمعدل الحدى لاستبدالهما فى الاستهلاك لكل فرد ممن يستهلكونهما . اذا لم يتوفر هذا الشرط ينجم عن اعادة تنظيم عملية الانتاج والتوزيع حتى يتحقق هذا الشرط زيادة لاشك فيها فى الرفاهية الاجتماعية . واذا ما توصلنا الى هذا الوضع الامثل تكون الزيادة فى رفاهية اى من افراد المجتمع حتما على حساب الاخرين

Pareto, Manuel d'écomomie politique, Paris, 1909

(لاحظ ان شروط الامثلية هذه لا تسعف فى تحديد ما اذا كان توزيعا معينا للدخل بين افراد المجتمع احسن من نمط اخر لتوزيعه).

المستخدمة لهذا العنصر • وهو ما يعني لكل عنصر من عناصر الانتاج سوقــــا وحيدا يتمتع بخصائص المنافسة الكاملة • كما تبين هذه الشروط كذلـــــك أن التوزيع الامثل للموارد يستلزم ليس فقط ان تكون القيمة النقدية للنفقة الحديــة مساوية للثمن في كل المجالات وانما كذلك ان تكون النفقة الاجمالية لكل نـاتــج بالتوالي (وهي النفقة التي تحسب النفقة الحدية ابتداء منها) اقل نفقة يمكـن أن تتحقق بالنسبة لهذا الناتج • هذا الشرط يتوفر في ظل المنافسة الكاملة (١) حيث يجبر كل مشروع على انتاج كل ناتج في الزمن الطويل بأقل نفقة متوسطـة واجمالية ممكنة عند فنون الانتاج المتاحة للاستعمال •

فاذا ما تم تحديد الشروط الواجب توافرها لتحقيق التوزيع للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة وما تتضمن هذه الشروط لا يبقى الا التعرف على مـا اذا كانت هذه الشروط محتواة في نظام التوازن العام التناقسي عند فالراس •

---

(١) يتضح من كل ذلك ان التوزيع الامثل للموارد رهين بتوفر شروط المنافســة الكاملة • هذا التوزيع الامثل يحقق في ذات الوقت التوزيع الاعدل للدخل• ولا يوجد الاستغلال الا بالقدر الذي تسيطر فيه المظاهر الاحتكارية على تنظيــم النشاط الاقتصادي • ويتحدد هذا الاستغلال بمقدار الزيادة التي يحصل عليها عنصر الانتاج عما يستحقه في ظل المنافسة الكاملة : فاذا حصل رأس المال الاحتكاري على ربح يفوق الربح الذي يستحقه (إ) في ظل المنافسة يكون فـي ذلك مستغلا للعمال • واذا حصل العمال على اجر يزيد على ذلك المستحـق لهم في ظل المنافسة يكونوا مستغلين لرأس المال (إ) • ألا يمثل الاصـرار على هذا التوزيع الامثل الذي لا يتحقق الا في ظل المنافسة الكاملة نوعـا من التباكي على مرحلة المنافسة الكاملة ورغبة في ارجاع العجلة الـــى الوراء في فترة يتمثل الاتجاه التاريخي فيها في سيطرة الاحتكار ؟

تبين الدراسة المقارنة لشروط التوزيع الامثل للموارد وشروط التوازن العام فى النظام التنافسى الذى يتصوره فالراس ان الشروط الاولى تتحقق بصفة عامة فـــى النظام النظرى لفالراس ٠

هذه الدراسة تسمح لنا اذن بالقول بأن هذا النظام يتضمن التوزيع الامثـــل للموارد فوفقا للتحليل النظرى لفالراس يميل نظام الاثمان ، الذى يعمل فـــى ظل المنافسة الكاملة ، الى ان يحقق فى الزمن الطويل التوزيع الامثل للمـــوارد القابلة للاستخدام بين الاستخدامات الممكنة ٠ ونقول الموارد القابلة للاستخدام (وليس الموارد المستخدمة) لان تحليل فالراس ، شأنه فى ذلك شأن كل التحليل النيوكلاسيكى ، يرتكز ، كما رأينا من قبل ، على افتراض العمالة الكاملة ٠

يتضح لنا اذن ان التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية لا يمكن ان يتحقق الا فـــى اطار نظام تتوافق خصائصه مع خصائص الصورة التى يرسمها فالراس لنظـــام التوازن العام التنافسى ٠

* *

وستكون النظريات المكونة للبناء النظرى للحديين محلا لدراسة تفصيلية فى الجزء الثانى اما فى اطار تاريخ علم الاقتصاد السياسى ، الذى ننشغل بـــه الآن فقد وضعت النظرية الاقتصادية للحديين موضع الاختبار التاريخى بحدوث الكساد الكبير الذى ساد الاقتصاد الرأسمالى ابتداء من عام ١٩٢٩٠

٢ ـ الاقتصاد السياسي وتعميق الأزمة في الاقتصاد الرأسمالى

شهدت الحرب العالمية الأولى ظهور **تجربة من تجارب البناء الاشتراكى في الاتحاد السوفيتي**. وبذلك يكف النظام الرأسمالى عن أن يكون النظام العالمى (أى النظام الذى يغطى كافة أنحاء العالم) ليكون النظام الدولى، أى النظام الذى يظل مسيطرا على الاقتصاد العالمى مع وجود جزء من الاقتصاد العالمى يحاول بناء اقتصاد اشتراكى. ثم جاءت الأزمة الاقتصادية الدولية عام ١٩٢٩ بحدة لم يعرفها الاقتصاد الرأسمالى من قبل، لتسجيل تعمق الأزمة في هذا النظام على الصعيد الدولى. **الأمر الذى يدفع الدولة في المجتمعات الرأسمالية**

---

(٦٦) أنظر الباب الأول والثالث من الجزء الثاني من هذا الكتاب

(٦٧) من المهم أن نذكر أن التيارين من الفكر الاقتصادى، الماركسي والحدى، عرفا في خلال الثلث الأول من القرن العشرين مصيرين مختلفين، اذ بينما ينتشر الفكر الماركسي ويحقق فعاليته في مجال العمل الاجتماعى (النقابي والسياسي) تقتصر سيادة التيار الفكرى الحدى على أوساط التعليم الرسمى في الجامعات الأوروبية

الى اجراءات تقصد بها معالجة الأزمة مسجلة **بذلك** بدء مرحلة من التدخل الكبير من الدولة في الحياة الاقتصادية في الوقت الذى تبلور فيه الطابع الاحتكارى للانتاج ، تدخلا يعلن عن ميلاد وتطور رأسمالية الدولة الاحتكارية .

على صعيد الفكر نجد النظرية الحدية نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد القومى . اذ كان من اللازم أن يحدث كساد باتساع وعمق كساد ١٩٢٩ حتى يدرك الاقتصاديون الحديون أن المشكلة الرئيسية هى تلك الخاصة بأداء الاقتصاد القومى في مجموعة في ظل اطار هيكلى محدد وليست هى مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية (من قبيل الرجل الاقتصادى) معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومى (هذا لا يعني بطبيعة الحال أن نهمل هذا السلوك ، وانما نعني به في صورته الاجتماعية وفي اطار الهيكل الاقتصادى في مجموعه) . وبدأ الفكر الاقتصادى غير الماركسي يهتم من جديد بتحليل طبيعة النظام الاقتصادى وميكانزم أدائه . ويمكن القول بصفة عامة أن **فترة ما بين الحربين العالميتين تتميز بتيارين من الفكر الاقتصادى** :

ـ **التيار الأول** نتج عن المناقشات التي ازدهرت في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين ، أولا بين الاقتصاديين السوفييت ، وثانيا بين الاقتصاديين الغربيين ، حول مشكلات التخطيط الاقتصادى وامكانية القيام بحساب رشيد عند توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستعمالات المختلفة من خلال التخطيط . هنا نجدنا بصدد فكر يعكس حالية مشكلة تحقيق الرشادة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكى الصاعد(٦٨) .

ـ **أما التيار الثاني** فيهتم بكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالى لمعرفة العوامل التي تحدد مستوى استخدام الموارد الاقتصادية الموجودة في المجتمع ، بقصد التوصل في النهاية الى اكتشاف أسباب التبديد (تبديد الموارد الاقتصادية) الذى ينعكس في وجود بطالة جزء من الايدى العاملة وعدم استعمال جزء من الطاقة الانتاجية (المادية) الموجودة . ذلك الفكر تمثل في

---

(٦٨) أنظر في هذا النقاش الذى ستاح لنا فرصة التعرف على طبيعته ومحتواه في الجزء الثالث من هذا الكتاب ، وفيما يخص النقاش السوفيتي في عشرينات القرن :

N. Spulber (ed.), Foundations of Soviet Strategy of Economic Growth: Selected Soviet Essays, 1924 – 1930. Bloomington, Indiana University Press, 1964 — A. Erlich, The Soviet Industrialisation Debate. Cambridge, Massachussets, 1960.

وأنظر ملخصا لنقاش الثلاثينات في المراجع التالية :

C.D. Baldwin, Economic Planning, Its Aims and Implications. Barna. The Free Press of Illinois, 1942, ch. 4 —W. Brus, Problèmes généraux du fonctionnement de l'économie Socialiste. Maspéro, Paris, 1968, p. 29 – 83.

نظرية كينز الخاصة بأداء الاقتصاد القومى في مجموعه[٦٩] . وهو فكر يعكس الانشغال بعلاج الأزمة المتعمقة التي يجد الاقتصاد الرأسمالى نفسه فيها في المرحلة الأخيرة من مراحل وجوده[٧٠] .

وكان على الاقتصاد الرأسمالى أن ينتظر الحرب العالمية الثانية لكى يتمكن من الخروج من الكساد . ولكن انتهاء هذه الحرب يعلن عن مرحلة جديدة من مراحل الاقتصاد العالمى .

٣ ـ الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا

شهد الاقتصاد العالمى منذ الحرب العالمية الثانية تحولا يرد أساسا الى العوامل الثلاثة التالية :

ـ زيادة الأهمية النسبية للمجتمعات التي تحاول بناء المجتمع الاشتراكى وزيادة معدلات التطور المخطط .

ـ ازدياد حدة حركة التحرر الوطني في المستعمرات وتفكك النظام الاستعمارى ، على الأقل في شكله القديم .

ـ تحت تأثير هذين العاملين ، يضاف اليهما ما يحدث في داخل المجتمعات الرأسمالية نفسها ، يكف النظام الرأسمالى عن أن يكون النظام الاقتصادى الدولى ويصبح أحد

---

(٦٩) جون م . كينز John M. Keynes (١٨٨٣ ـ ١٩٤٦) ، عمل أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة كمبردج بانجلترا ومستشارا اقتصاديا لحكومة المحافظين أثناء الحرب العالمية الثانية ، أهم مؤلفاته هو كتاب « النظرية العامة في العمالة ، والنقود والفائدة »

General Theory of Employment, Money and Interest

ظهر في ١٩٣٦ . وسندرس نظرية كينز بشيء من التفصيل في مؤلفنا المتعلق بالنقود والتطور الاقتصادى . ولكننا نلاحظ من الآن أن تحليل كينز يمثل عودة الى الاهتمام بالتحليل الجمعى (الذى ينشغل بأداء الاقتصاد القومى في مجموعة) . وهى عودة تكمل احدى حركات الفكر الاقتصادى عبر الزمن (وذلك من وجهة نظر حجم الوحدة الاقتصادية محل الدراسة) : اذ كان التحليل جمعيا بصفة رئيسية من فرنسوا كينيه الى ماركس ، ليصبح وحديا بصفة أساسية عند الحديين . ثم يسترجع التحليل الجمعى مكان الصدارة مع كينز (الذى يمثل تحليله نوعا من التحليل الجمعى) . وهو ما سيتأكد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من الانشغال المتزايد بمشكلات التطور الاقتصادى .

(٧٠) هذا وقد دفع استمرار الأزمة وحدتها بعض الاقتصاديين غير الماركسيين الى التساؤل حول مصير الاقتصاد الرأسمالى الأمر الذى أعطى التحليل الخاص بالركود الاقتصادى economic stagnation stagnation économique الذى يرتبط على الأخص باسم اقتصادى أمريكى هو الفن هانسن Alvin Hansen أنظر مقاله :

Economic Progress and declining Population Growth, in, Reading in Business Cycle Theory, The American Economic Association Allen & Unwin, London, 1934. p. 366 & sqq.

الأنظمة الاقتصادية الدولية وان كان مايزال النظام الأقوى .

وعلى صعيد الفكر الاقتصادى أدى الانشغال بمشكلات النمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، والرغبة في الخروج من عملية التخلف ومحاولات الخروج منها في الاقتصاديات المتخلفة التي كانت ، وما زال الكثير منها ، تلعب دور الاقتصاديات التابعة للاقتصاديات الرأسمالية الأم ، والمشكلات التي يثيرها التطور المخطط (أو التطوير) في المجتمعات التي تعيش بناء أسس الاقتصاد الاشتراكى ، أدت هذه العوامل مجتمعة الى العودة الى الاهتمام ، **في مجال التحليل الاقتصادى ، بمشكلات التطور الاقتصادى عامة ومشكلات التطوير الاقتصادى (أى التطور المخطط) خاصة . وعلى هذا النحو تعود نظرية التطور الاقتصادى لتشغل من جديد ، بعد فترة من الخسوف النيوكلاسيكى . مركز الاقتصاد السياسي[٧١] الذى يكون قد تبلور له موضوعه ومنهجه كعلم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية** ،أى العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع ، في التغير المستمر لهذه العلاقات ، وما يؤدى اليه هذا التغير من تطور العملية الاقتصادية في مجموعها وعلى الأخص بين طريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية . هذه العلاقات هى التي تمثل الظواهر الاقتصادية ، كظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان ، كظواهر تاريخية متغيرة تمثل جزءا لا يتجزأ من الظواهر الاجتماعية التي تكون المجتمع في حياته في وسطه الطبيعى وكجزء لا يتجزأ من المجتمع

---

(٧١) هنا كذلك يتعين أن نرى الحركة الديالكتيكية (الجدلية) للفكر الاقتصادى : فقد تمثلت المشكلة الأساسية للكلاسيك في كيفية زيادة ثروة الأمم ، ومن هنا جاءت الأهمية الرئيسية لتحليل التطور في داخل بنائهم النظرى وبالنسبة لماركس تمثلت المشكلة في الكشف عن قوانين الحركة للمجتمع الرأسمالى ، ومن هنا احتل تحليله للتطور الرأسمالى مكان الشرف في نظريته الاقتصادية . ثم يختفي التحليل الخاص بالتطور الاقتصادى من تحليل الحديين الذين إنشغلوا كما رأينا . بسلوك الوحدات الاقتصادية المنعزلة . واليوم يعود التحليل الخاص بالتطور والتطوير الاقتصاديين ليحتل مركز التحليل الاقتصادى . وانما مع فارق يمثل في أن هذا التحليل يجد تحت تصرفه ترسانة من أدوات التحليل الاقتصادى التي تم تطويرها عبر الزمن . الأمر الذى يمكنه أن يكون ذى كيف أعلى اذا ما استند الى نظرية سليمة في القيمة تعى الفروق الكيفية بين طرق الانتاج السائدة في المجتمع الانساني المعاصر.

هذا وقد يكون من المفيد أن نشير الى أسماء أهم الكتاب المعاصرين الذين ترتبط بهم الكتابات المتعلقة بالتطور الاقتصادى . بالنسبة للنمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة :

E. Domar, R. Frisch, R. Harrod, F. Massé, Perroux, R.M Solow, R Stone, J. Tinbergen...

وبالنسبة لمشكلات التطور في الاقتصاديات الاشتراكية المخططة :

P. Baran, Ch. Bettelheim, c Bobrowski, H. Denis, M. Dobb, M. Kalecki, L.V Kantarovitch, O. Lange, W Leontief, V.S Nemchinov, A. Nove, S. Stroumiline, F. Sweezy...

وفيما يتعلق بمشكلات التطور في الاقتصاديات المتخلفة

P. Baran, ch. Bettelheim, M. Dobb, J. Castro, A.G. Frank, A.O. Hirschman, M. Kalecki, O. Lange, H. Lebenstein, W.A Lewis, P.C. Mahalanobis, H. Myint, G. Myrdal, R. Nurkse, F. Perroux, R. Prebisch, K.N. Raj, V.K.R.V. Rao, J. Robinson, P.N. Rosenstein, Rodan, A.N. Sen, J. Tinbergen, S. Amin..

العالمي في تحوله المستمر . ويكون قد تبلور في نفس الوقت منهج العلم ، الذي يعكس النظرة العاملة التي بمقتضاها نتصور الظواهر التي يتعلق بها موضوع العلم ، ويبين كيف يتأتي لنا أن نستخدم في دراسة هذه الظواهر ، أي عند القيام بالمجهود التحليلي ، منهج البحث العلمي بصفة عامة . على أن يلعب التجريد دوراً ذى أهمية خاصة في عملية الاستقصاء ، وهي عملية يستخدم في خلالها الاستقراء والاستنباط كسبيلين للاستخلاص المنطقي ، مع امكانية الاستعانة بصفة خاصة بالمنطق الرياضي باعتباره أعم صور الاستنباط ، وذلك عندما يتعلق الأمر بالمظاهر الكمية ، أو القابلة للقياس الكمي ، للظواهر الاقتصادية .

على هذا النحو ننتهي من رحلتنا عبر تاريخ علم الاقتصاد السياسي . وبانتهائها يبين لنا أن تعريفنا للاقتصاد السياسي ، من حيث موضوعه ومنهجه ، كما قدمناه في الباب الاول من هذا الجزء ، لم يكن يمكن الوصول اليه إلا عن طريق تتبعنا للعملية التاريخية التي ولد من خلالها هذا العلم وتطور ، أي تبلور من خلالها موضوعه ومنهجه ، والتعرف على مصدر الأفكار المختلفة ، الخاصة بموضوعه ، بتحديد مجال الظواهر التي ينشغل بها ، بطبيعة هذه الظواهر : هل هي علاقات اجتماعية ، أم علاقات بين الانسان والأشياء تنجم عن سلوك أفراد من قبيل الرجل الاقتصادى ؟ هل هي اجتماعية ومتغيرة (ومن ثم تاريخية) أم أبدية وخالدة ؟ هل هي ظواهر ذات مظهرين كيفي وكمي في ارتباطها العضوى ، أم ينسلخ عنها مظهرها الكيفي ؟ هل تحكمها قوانين موضوعية أم لا ؟ وهل هذه القوانين مستقلة عن ارادة الانسان أم لا ، بمعنى آخر ، هل يسرى في حقها مبدأ الحتمية أم لا ؟ . والتعرف كذلك على مصدر الأفكار الخاصة بالمنهج من أين جاءت فكرة استخدام المنهج التجريبي في مجال دراسة الظواهر الاقتصادية ؟ من أين جاء المنهج التجريدى ؟ من أين جاء المنهج الديالكتيكي (الجدلي) ؟ من أين جاء استخدام الاستقراء والاستنباط كسبيلين للاستخلاص المنطقي ؟ من أين جاء استخدام المنطق الرياضي في دراسة الظواهر الاقتصادية ؟ الاجابة على هذه الأسئلة تمكننا من التوصل الى منهج الاقتصاد السياسي ، كما عرفناه في الفصل الثاني من الباب الذى نتج عن تقابل وتصارع المناهج المختلفة التي برزت خلال عملية مولد العلم وتطوره .

كل هذا كان نتاج مفكرين مختلفين أتيحت لنا فرصة التعرف على أسمائهم ، مفكرين عاشوا المراحل المختلفة لتطور العلم الذى تنصب عليه دراستنا[٧٢] .

---

(٧٢) نترك للقارئ مهمة العودة الى تفاصيل ما قلناه في تاريخ علم الاقتصاد السياسي لاسناد كل فكرة متعلقة بالموضوع والمنهج كما نعرفها في الباب الأول الى المفكر الذى قال بها والمرحلة التي ترد اليها .

ويمثل النتاج النظرى لجهود هؤلاء المفكرين - وهو النتاج الذى يمثل - مجموعة من النظريات : نظرية الانتاج ، نظرية القيمة والأثمان (بما يرتبط بها من نظرية في العرض والطلب) ، نظرية التوزيع (نظرية الأجور ، نظرية الربح ، نظرية الفائدة ، نظرية الريع) ، النظرية النقدية ، نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية ، نظرية التطور الاقتصادى ، كل هذه النظريات في علاقتها بطريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية .

هذه النظريات (وما تتضمنه من نظريات أخرى) نطلق عليها اصطلاح « الاقتصاد السياسي » ، الذى يتميز عن غيره من فروع الدراسات الاقتصادية التي تطورت مع الاقتصاد السياسي ، والتي تكون مع الاقتصاد السياسي ما يسمى « بالعلوم الاقتصادية »[٧٣] . هذه التفرقة بين الاقتصاد السياسي وغيره من فروع العلوم الاقتصادية يتعين أن نكون واعين لها :

- فهناك أولا **التاريخ الاقتصادى**[٧٤] ، الذى تنصب الدراسة فيه على العملية الاقتصادية في تطورها في مجتمع معين في فترة تاريخية سابقة . مركز الانشغال هو الأحداث أو الوقائع الاقتصادية التي وقعت في هذا المجتمع خلال هذه الفترة . مثال ذلك دراسة التاريخ الاقتصادى لمصر في القرن التاسع عشر . هذا الفرع من فروع العلوم الاقتصادية يتمتع بأهمية خاصة ، اذ لا يمكن أن نأمل في فهم الظواهر الاقتصادية لأية فترة ، بما في ذلك الفترة الحالية ، دون معرفة كافية بالوقائع الاقتصادية في تاريخها السابق . يزيد على ذلك أنه باحتوائه « للوقائع التنظيمية » تسمح لنا دراسة التاريخ الاقتصادى بفهم كيف أن الظواهر الاجتماعية مرتبطة بعضها ببعض وكيف تكون العلوم الاجتماعية بالتالى مرتبطة بعضها ببعض .

- هناك ثانيا ما يسمى الاقتصاد الوصفي[٧٥] الذى ينشغل بمشكلات الاقتصاد المعاصر ، مثال ذلك دراسة الموقف الاقتصادى في المجتمع المصرى في وقتنا هذا . ويفرق في اطار الاقتصاد الوصفي بين :

* الاحصاء الاقتصادى[٧٦] ، وهو التعبير الرقمي عن مختلف مظاهر العملية الاقتصادية

---

(٧٣) Economic Sciences: Sciences économiques.

(٧٤) Economic History: Histoire économique.

(٧٥) Discriptive Economics: Economie discriptive

(٧٦) Economic Statistics: Statistiques économiques.

الملموسة في مجتمع ما .

* والجغرافيا الاقتصادية[٧٧] ، التي تتمثل في دراسة العملية الاقتصادية من وجهة نظر التوزيع المكاني للموارد والنشاطات الاقتصادية .

* وهناك أخيرا **اقتصاديات الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي** • وهى تتمثل في الدراسات النوعية التي تهتم بفرع معين من فروع النشاط الاقتصادى : الاقتصاد الزراعى ، الاقتصاد الصناعى ، اقتصاديات النقل ، الى غير ذلك .

ويوجد بين فروع العلوم الاقتصادية هذه ، أى الاقتصاد السياسي وهذه الفروع الثلاثة ، علاقات اعتماد متبادل : فالنظرية لا غني عنها كهاد في البحث الخاص بالتارخ الاقتصادى والاقتصاد الوصفي . من ناحية أخرى ، دراسة العملية الاقتصادية في تاريخها هى السبيل الوحيد لاستخلاص معرفة عملية صحيحة . كما أن الاقتصاد الوصفي يزودنا بمعلومات تصبح لاحقا أساس دراسة التاريخ الاقتصادى .

فاذا ما اتضح الفارق والعلاقة بين هذه الفروع من المعرفة الاقتصادية يمكننا أن نميز في اطار الاقتصاد السياسي على ضوء دراستنا لتاريخ العلم :

- النظرية الاقتصادية ، التي تستخدم بمعني مصطلحى للتعبير عن النظرية ، أو النظريات ، الخاصة بطبيعة وكيفية أداء العلمية الاقتصادية بمظهرها العيني والنقدى ، (ومن ثم فهى تحتوى النظرية النقدية) .

- نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية .

- نظرية التطور الاقتصادى .

- تاريخ الفكر الاقتصادى . ويتمثل في دراسة تاريخ هذه النظريات .

* * *

في اطار دراستنا هذه سنهتم أساسا بالنظريات المتعلقة بطبيعة وكيفية أداء العملية الاقتصادية على افتراض غياب العلاقات الاقتصادية الدولية (أى على فرض أن العملية الاقتصادية في الداخل توجد بمنعزل عن بقية الاقتصاد العالمى) . ولكن اتضح لنا من

---

(٧٧) أنظر ص ٥٤ و ٥٥ مما سبق .

دراستنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسي أن العملية الاقتصادية لا تأخذ دائما نفس الشكل الاجتماعي في المراحل المختلفة لتطور المجتمع ، اذ اختلفت طريقة الانتاج (وما يرتبط بها من توزيع) في اليونان القديمة مثلا عنها في أوربا العصور الوسطى عنها في أوربا الغربية ابتداء من القرن السادس عشر. فاذا اختلف الشكل الاجتماعي للعملية الاقتصادية ترتب على ذلك نسبية النظرية الاقتصادية التي تنشغل بطبيعة وأداء هذه العملية لارتباط النظرية بشكل اجتماعي معين من أشكالها. فاذا قلنا أن موضوع الاقتصاد السياسي يتعلق بالظواهر الاقتصادية المكونة للعملية الاقتصادية (عملية الانتاج والتوزيع) كان معني ذلك أنه يتعلق بالظواهر المكونة للعملية الاقتصادية في أشكالها الاجتماعية المختلفة أو بما يسمى بطرق الانتاج المختلفة أو أساليب الانتاج المختلفة أو بالهيكل الاقتصادي في أشكاله المختلفة. ويكون موضوع الاقتصاد السياسي متعلقا بالتالي بالطرق المختلفة للانتاج. الأمر الذي يلزم معه - لكي نضمن الانضباط لدراستنا للنظرية الاقتصادية - التعرف على فكرة طريقة الانتاج أو الهيكل الاقتصادي والأنواع المختلفة منه. وهو ما يمثل محور اهتمامنا في الباب الثالث.

الباب الثالث

الاقتصاد السياسي علم طرق الانتاج[1]

رأينا أن عملية الانتاج هي عملية صراع بين الانسان والطبيعة ، وأن الانسان لا يعيش هذا الصراع بمفرده وإنما في جماعة . فعملية الانتاج بالطبيعة عملية اجتماعية في اثنائها تقوم العلاقات بين أفراد المجتمع . هذه **العلاقات الاجتماعية للانتاج** تقوم ، كما رأينا ، على التعاون بين أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم ، تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية وبين الوحدات الانتاجية وما يترتب عليه من اعتماد متبادل بين هذه الوحدات اعتمادا تتسع شبكته ومداه بازدياد درجة التقسيم الاجتماعي للعمل . فالوحدة الاقتصادية ، خلية النشاط الاقتصادى ، تعتمد في قيامها بنشاطها الاقتصادى على الوحدات الاخرى اما في حصولها على ما هو لازم لقيامها بانتاج (فالوحدة المنتجة للمنسوجات مثلا تعتمد في قيامها بالانتاج على الوحدة المنتجة للغزل والوحدة المنتجة لآلات النسيج ، وهذه بدورها تعتمد على الوحدات المنتجة لما هو لازم لانتاجها ، الوحدة المنتجة لآلات النسيج تعتمد على الوحدة المنتجة للصلب ، وهكذا) ، وإما في تصريف ما تنتجه (فالوحدة المنتجة للصلب مثلا تعتمد في تصريف الصلب على الوحدات التي تستخدم الصلب كمدخل في الانتاج ، كالوحدات المنتجة للآلات ، وتلك المنتجة لعربات النقل ، وتلك التي تقوم ببناء المباني حيث يستخدم الصلب ، هكذا) .

هذه الشبكة من **العلاقات الإجتماعية للانتاج** ، في داخل الوحدات الانتاجية وفيما بينها، **تدور حول علاقة أساسية تحدد الطرق التي تستخدم بها وسائل الانتاج ومن ثم أشكال التعاون وتقسيم العمل ، وتحدد من ثم دور كل فرد في عملية الانتاج ونصيبه في ناتج هذه العملية . هذه العلاقة الأساسية تتمثل في ملكية وسائل الانتاج** الموجودة تحت تصرف المجتمع وتمثل الركيزة التي تقوم عليها الشبكة من العلاقات الاجتماعية للانتاج . على أن يقصد بالملكية ، ليس مجرد الشكل القانوني ، وانما **السيطرة الفعلية** على وسائل الانتاج ، وهي تتحدد بسلطة اتخاذ قرارات استخدام هذه الوسائل والتنفيذ الفعلي لهذه القرارات ومراقبة الاستخدام الفعلي للوسائل والاختصاص في النهاية بفائض عملية الانتاج . ومن ثم أمكن تمييز نوع علاقات الانتاج السائدة في مجتمع ما على أساس نوع ملكية وسائل الانتاج السائدة في هذا المجتمع .

---

(١) Mode of Production: mode de production

هذه العلاقات الاجتماعية للانتاج بنوع ملكية وسائل الانتاج الذى ترتكز عليه انما ترتبط عضويا (عن طريق تحددها به وتأثيرها عليه) بمستوى تطور القوى الاجتماعية للانتاج ، أى القوة العاملة التي تعيش في وسط تكنولوجي معين بما يلزم من خبرة فنية تكتسب من خلال التجربة وتنتقل عبر الأجيال ، ومجموعة وسائل الانتاج التي توجد تحت تصرف المجتمع والتي تتمثل في الأرض وأدوات العمل (نوعا وكما) والمواد موضوع العمل .

ويطلق على مستوى معين للقوى الاجتماعية للانتاج وما يرتبط به من نوع من علاقات الانتاج (بما ترتكز عليه من نوع من ملكية وسائل الانتاج) اصطلاح طريقة الانتاج أو الهيكل الاقتصادى . وهو يبين النحو المتميز الذى يترابط به هذا المستوى المعين من مستويات تطور قوى الانتاج مع هذا النوع من علاقات الانتاج ، أى النمط الاجتماعي الذى يكون عليه الكل الاقتصادى للمجتمع مما يعطى للعملية الاقتصادية في مجتمع معين شكلا اجتماعيا يميزها عن العملية الاقتصادية في مرحلة مختلفة أو مجتمع مختلف . بمعنى ثالث ، اذا كانت العملية الاقتصادية تأخذ ، في تطورها عبر الزمن ، أشكالا اجتماعية مختلفة فان المشكلة التي تطرح نفسها على مستوى التطور النظرى هي مشكلة التوصل الى معرفة الشكل الاجتماعي المتميز الذى تأخذه هذه العملية في المجتمع محل الدراسة المحدد في المكان والزمان . وللتوصل الى ذلك ، يلزمنا :

(أ) أن نتحسس أولا مستوى تطور قوى الانتاج عن طريق التعرف على نوع القوة العاملة الموجودة (كما وكيفا أى حيث القدرة الجسمانية وما اذا كانت قوة عاملة عائلية أو مسخرة أو أجيرة على سبيل الدوام أو التأقيت) ، وكذلك التعرف على نوع المعرفة الفنية التي تمتلكها الخاصة بما تستخدمه من وسائل انتاج في الأنواع المختلفة للنشاط الاقتصادى . كما يتم التعرف على مستوى تطور قوى الانتاج عن طريق معرفة نوع وسائل الانتاج التي تستخدمها القوة العاملة والفنون الانتاجية التي تتبعها لتحقيق نتيجة عملية العمل الاجتماعي في كل مجالات النشاط الاقتصادى .

(ب) ويلزمنا ثانيا التعرف على نوع علاقات الانتاج الموجودة بين أفراد (مجموعات وطبقات) المجتمع ، وذلك بالتعرف على من يملك وسائل الانتاج : الأرض وأدوات العمل والوارد التي يجرى تحويلها في عملية الانتاج ، ومن بالتالى ، من أفراد المجتمع ، يكون محروما من هذه الوسائل . وكذلك الحقوق التي يتمتع بها كل فرد (أو مجموعة أوطبقة) على هذه الوسائل : هل هو حق استخدامها مباشرة استبعادا للآخرين ؟ أو حق وضعها تحت تصرف الآخرين لاستخدامها بواسطتهم في مقابل جزء من الناتج ؟ أو حق استخدام هذه الوسائل باستعمال العمل الأجير ؟ .

(ج) للتوصل أخيرا الى الكيفية التي يعطى بها التزاوج بين هذا المستوى لتطوير قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج القائمة ، يعطى بها لكل عملية العمل الاجتماعى شكلا متميزا يميزها عن الأشكال الأخرى ويبين :

● نوع النشاط الاقتصادى السائد ، والكيفية التي يتم بها النشاط الاقتصادى عن طريق بيان الدور الذى يقوم به كل فرد (مجموعة أو طبقة) في عملية العمل الاجتماعى

● ويبين ما اذا كان هذا النشاط يتم ، من وجهة نظر من يتخذون قرارات الانتاج ، بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين أم بقصد المبادلة .

● كما يبين الكيفية التي يتم بها توزيع ناتج عملية العمل الاجتماعى بين أفراد (مجموعات وطبقات) المجتمع ، وعلى الأخص مصير الجزء من الناتج الاجتماعى الذى يسمى بالفائض الاقتصادى : قدره والأشكال التي يأخذها ، والاختصاص به وكذلك الاستخدامات التي يوجه لها .

● ويبين أخيرا الكيفية التي يضمن بها استمرارية عملية الانتاج ، ومن ثم استمرارية المجتمع بأكمله ، عبر الزمن ، أى الكيفية التي نضمن بها تجدد الانتاج من فترة لأخرى .

النحو المتميز الذى تمتزج به هذه « الكيفيات » هو الذى يعطينا التركيبة الخاصة لمستوى معين من تطوير قوى الانتاج مع نمط معين من علاقات الانتاج تسمى بطريقة الانتاج أو أسلوب الانتاج. بعبارة أبسط نحن هنا بصدد الكيفية التي ينظم بها مجتمع معين عملية العمل الاجتماعى فيه .

وتشغل فكرة طريقة الانتاج مكان الشرف في علم الاقتصاد السياسي وذلك للأسباب الآتية :

١ - أن موضوع الاقتصاد السياسي وان كان يتعلق بالظواهر الاقتصادية المكونة لعملية الانتاج والتوزيع فانه يتعلق بها ، كما رأينا ، في أشكالها الاجتماعية المختلفة ، الأمر الذى يمكن معه القول بأن موضوع العلم يتعلق في الواقع بالطرق الاجتماعية المختلفة للانتاج أو بالهياكل الاقتصادية المختلفة .

٢ - يترتب على ذلك أنه في عملية البحث العلمى (أى عند استخلاص المعرفة) ترتبط النظرية (الممثلة للمعرفة المستخلصة) بطريقة الانتاج أو بالهيكل الاقتصادى . فالهيكل الاقتصادى هو الذى يفرض على الباحث مشكلات أو أسئلة معينة . الحاح المشكلة في الواقع العملى يحدد المركز الذى تشغله في نطاق الفكر . يتم ذلك على مرحلتين :

* أولا تبدأ المشكلة في الظهور ثم تتطور الى أن تصبح ملحة في نطاق الممارسة أى في نطاق الواقع الاجتماعى للنشاط المادى[٢].

* في المرحلة الثانية يصل هذا الالحاح الى درجة تدفع المشكلة الى وعى المفكر فتنعكس مشكلة في نطاق العمل النظرى[٣].

هذان المجالان لا ينفصل أحدهما عن الآخر، اذ يكونان جزءا من الواقع الجتماعى، من التجربة الاجتماعية[٤]. ثانيهما يتحدد بالأول ثم يؤثر بدوره عليه، فالعلاقة بينهما علاقة تأثير متبادل.

اذا كان الأمر كذلك عند القيام باستخلاص النظريات (أى في مرحلة تكوينها) تعين ربط كل نظرية بالهيكل الاقتصادى عند دراسة النظريات المختلفة.

٣ - أن فكرة طريقة الانتاج أو الهيكل الاقتصادى هى التي تبين لنا التلاحم العضوى بين طبيعة الكل الاقتصادى وكيفية أدائه: كيف أن طبيعة الاقتصاد تكون على نحو يمكن كل جزء من أجزائه من القيام بوظيفته، وأن أداء الاقتصاد في مجموعه يتم بفضل قيام هذه الأجزاء كل بدور يتمتع بأهمية معينة تتوقف على أهمية الجزء في الهيكل الاقتصادى. أداء الاقتصاد في مجموعه يؤدى بدوره، وفي المدى الطويل، الى تغييرات تصيب الهيكل الاقتصادى نفسه. وعليه لا يمكن فهم أداء اقتصاد معين بمعزل عن هيكله.

٤ - من ناحية السياسة الاقتصادية - وهى تمثل مجال الاستفادة من المعرفة النظرية في التأثير على الواقع الاقتصادى - سنرى فيما بعد أن التطور الاقتصادى يعني التغير الهيكلى للاقتصاد القومى وأن التطوير يعني التغيير الهيكلى الواعى (المخطط). ومن ثم تمثلت نقطة البدء في كل جهود تطويرية في معرفة الهيكل الاقتصادى المراد تغييره. وكذلك معرفة الملامح العريضة للهيكل المراد الوصول اليه من خلال جهود التطوير. في التوصل الى هذه المعرفة تمثل فكرة طريقة الانتاج الأداة النظرية الأساسية.

لكل هذه الأسباب يتعين علينا اذن أن نتعرف بشئ من التفصيل على فكرة طريقة الانتاج التي لابد وأن نكون لمسناها في عرضنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسي (وما سبقه من

---

(٢) La pratique de l'activité matérielle.

(٣) La pratique théorique

(٤) social praxis اذا أردنا استخدام اصطلاح Praxis الألماني الذى أصبح معروفا في نطاق نظرية المعرفة.

فكر اقتصادى) في الباب السابق . ولما كان هذا التاريخ يغطى الفترة التاريخية التي شهدت ، وما تزال تشهد ، طريقة الانتاج الرأسمالية والانتقال الى طريقة الانتاج الاشتراكية ، كان من الطبيعى أن نبين ، بعد أن نحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج ، الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية والخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية . وعليه ينقسم هذا الباب الثالث الى فصول ثلاثة :

- الفصل الأول : في مفهوم فكرة طريقة الانتاج .
- الفصل الثاني : في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية .
- الفصل الثالث : في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية

الفصل الأول

في مفهوم فكرة طريقة الإنتاج [1]

نعلم أنه للقيام بعملية الانتاج بصرف النظر عن شكلها الاجتماعى يتعين أن تتوافر الشروط المكونة لعناصر هذه العملية ، وهى :

- العمل ، المتمثل في المجهود الواعى الذى تقوم به القوة العاملة بما تتمتع به من معرفة فنية .

- ووسائل الانتاج ، التي تتمثل في الأرض وأدوات العمل والمواد موضوع العمل التي يجرى تحويلها في عملية الانتاج .

هذه الشروط التي اصطلحنا على تسميتها بالقوى الاجتماعية للانتاج تمثل جوهر عملية الانتاج مجردا عن الشكل الاجتماعى لهذه العملية . هذه القوى تبين في تغيرها المستمر مستوى انتاجية العمل وتعكس بالتالى مدى سيطرة الانسان في المجتمع على الطبيعة . وفي اطار هذه القوى تكون وسائل الانتاج محلا لعلاقة اجتماعية تحدد موقف كل فرد في مواجهة الآخرين ازاء وسائل الانتاج وتحدد بالتالى دوره في عملية الانتاج ونصيبه في الناتج الاجتماعى ، ومن ثم تكون العلاقة التي ترتكز عليها العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في عملية الانتاج . هذه العلاقات تتوافق مع مستوى تطور قوى الانتاج لتكون معها طريقة في الانتاج تتميز عن غيرها من طرق الانتاج . وعليه تتحدد طريقة الانتاج في نفس الوقت بنوع علاقات الانتاج السائدة ومستوى تطور القوى الاجتماعية للانتاج . لنرى أولا كلا من هذين المحددين لنتوصل ، الى التمييز نظريا بين بعض طرق الانتاج التي لمسناها في دراستنا حتى الآن . ابتداء من فكرة (مقولة) طريقة الانتاج ، الى الفكرة المتعلقة بالكل الاجتماعى ، وهى فكرة (أو مقولة) التكوين الاجتماعى .

---

(١) يستخدم «أسلوب الانتاج» كمرادف في اللغة العربية لطريقة الانتاج .

١ ـ نوع علاقات الانتاج السائدة

في تحديدنا لنوع علاقات الانتاج السائدة سنرى أولا المقصود بعلاقات الانتاج والعلاقة الأساسية التي ترتكز عليها والتي وفقا لنوعها يمكن التفرقة بين أنواع مختلفة من روابط الانتاج. لنرى بعد ذلك ما يرتبط بنوع علاقات الانتاج من هدف مباشر للنشاط الاقتصادى وطريقة أداء لهذا النشاط في مجموعه.

أولا ـ علاقات الانتاج :

يقصد بعلاقات الانتاج الروابط التي تقوم بين أفراد الجماعة في أثناء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لها دور كل فرد أو فئة اجتماعية في عملية الانتاج والكيفية التي يتحدد بها توزيع الناتج الاجتماعى بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة. نعلم أن الانسان لا يعيش صراعه مع الطبيعة بمفرده وانما في جماعة يتعاون أفرادها ويعتمد كل منهم على الآخر اعتمادا ينعكس في تقسيم اجتماعى للعمل. نعلم كذلك أنه ابتداء من مرحلة معينة في التطور بدأ الانسان يخلق بعمله أدوات يقصد بها زيادة انتاجية. وبدأ تراكم هذه الأدوات التي تتعدد بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها ـ مصحوبا بتراكم المعرفة الفنية ـ يلعب دورا تزداد أهميته يوما بعد يوم الى أن أصبح وجود هذه الأدوات شرطا ضروريا لقيام عملية الانتاج الاجتماعى. بحيث أصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج دون هذه الأدوات وكذلك المواد التي يجرى تحويلها (أى موضوع العمل). من هذا الوقت يصبح تملك الأرض وأدوات العمل وتملك الأشياء التي يتم تحويلها في أثناء عملية الانتاج بما يخوله من سيطرة فعلية عليها عاملا أساسيا في تحديد مصير نتيجة عمل الجماعة في صراعها مع قوى الطبيعة. بمعنى آخر، عندما يصبح وجود وسائل الانتاج شرطا جوهريا لقيام الجماعة بعملية الانتاج الاجتماعى تبدأ العلاقة الاقتصادية التي يكون مضمونها موقف كل فرد (من الأفراد الآخرين) ازاء وسائل الانتاج في أن تكون الرابطة الاجتماعية الجوهرية التي تحدد دوره في عملية الانتاج ونصيبه في ناتج هذه العملية. ومع ازدياد اعتماد القوة العاملة على المتراكم من وسائل الانتاج للقيام بعملية الانتاج الاجتماعى تزداد أهمية هذه الرابطة الاجتماعية الحيوية. التعبير القانوني لهذه الرابطة هو الملكية. ملكية وسائل الانتاج تصبح اذن، بما تتضمنه من سيطرة فعلية عليها، العامل الجوهرى في تحديد دور كل فرد في عملية الانتاج ومصير ناتج الصراع الجماعى لأفراد المجتمع مع قوى الطبيعة، وتصبح بالتالى الركيزة التي

ترتكز عليها علاقات الانتاج[٢] .

وقد عرف التطور البشرى نوعين من ملكية وسائل الانتاج : الملكية الخاصة والملكية الجماعية (لن ندخل هنا في التفاصيل الخاصة بالأشكال المختلفة التي يأخذها كل نوع من هذين النوعين للملكية وسائل الانتاج لا لأن ذلك غير مهم ، بل بالعكس اذ هو أمر ذو أهمية حيوية ، وانما لأن مجال دراستنا هذه لايتسع لذلك) . بناء عليه يمكن التفرقة بين طرق انتاج ترتكز فيها علاقات الانتاج على الملكية الخاصة (سواء أكانت ملكية فردية أم ملكية الدولة) لوسائل الانتاج (مثال ذلك طرق الانتاج السابقة على طريقة الانتاج الرأسمالية فيما عدا الانتاج في المجتمع البدائي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج[٣] ، وبعض صور الملكية الجماعية في المجتمعات الأسيوية القديمة) وبذلك طريقة الانتاج الرأسمالية ، وطرق انتاج ترتكز فيها علاقات الانتاج على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . على النحو الذى سنراه لطريقة الانتاج الاشتراكية .

ثانيا - الهدف من النشاط الاقتصادى :

الهدف العام من النشاط الاقتصادى هو ، كما نعلم ، اشباع حاجات أفراد المجتمع . والحاجات اللازم اشباعها هى نتاج لمجموع ظروف الحياة في مجتمع ما . تحديد هذه الحاجات يحدده في نفس الوقت الغايات التي تقصد من وراء القيام بالنشاط الاقتصادى في هذا المجتمع المعين ، وهى غايات تستقر عن طريق العادات والأخلاق الاجتماعية . ويقرها الدين ويحميها التشريع في بعض الأحيان . فاذا كان الهدف العام من النشاط الاقتصادى واحد (وهو اشباع حاجات افراد المجتمع) فان الغاية المباشرة من القيام بالنشاط الاقتصادى ، **أى الهدف المباشر من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج** ، هذه الغاية المباشرة تتحدد اجتماعيا - ومن ثم تاريخيا - وتختلف من طريقة الى أخرى من طرق الانتاج . فيما يتعلق بهذا الهدف المباشر للنشاط الاقتصاد ،يمكن تمييز الأنواع الثلاثة الآتية من الأهداف :

---

(٢) من المهم أن نوضح أن الملكية لا تقصد لا لذاتها ولا لما تضمنه من لقب قانوني . انما هى تقصد بالقدر الذى تخول فيه لصاحب اللقب سيطرة فعلية على وسائل الانتاج . ففي الحالات التي تنفصل فيها السيطرة الفعلية عن الملكية الشكلية تصبح الفعلية هى الحاسمة فيما يتعلق بكيفية استخدام وسائل الانتاج وكيفية توزيع الناتج .

(٣) أنظر فيما يتعلق بنشأة الملكية ، أولا الملكية الجماعية في الجماعات البدائية ثم الملكية الخاصة :

L.H. Morgan. Ancient society (1817) 2nd Indian edition. Bharati Liberary. Calcutta. 1958, p. 535 & sqq. — V.G. Childe. Man Makes Himself. Watts & Co. London, 1948 — J.D. Bernal. Science in History. Watts, London. 1957, p. 59 & sqq. — E.J. Hobshawn (ed.) K. Marx. Pre-capitalist Economic Formations. Lawrance & Wishart. London, 1964.

* فقد يكون الهدف الذى يسعى الى تحقيقه القائمون على أمر الانتاج هو **الأشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يلزمون في مواجهتهم بالتنازل لهم عن جزء من منتجاتهم (أو عن بعض وقت عملهم)** ، في هذه الحالة يهدف النشاط الانتاجى الى الاشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يتملكون وسائل الانتاج . فلو تصورنا الانتاج في القرية المصرية قبل أن تتغلغل فيها طريقة الانتاج الرأسماليه نجد غالبية أهلها يعملون بالزراعة . الى جانب الفلاحين يوجد بعض الحرفيين (كالنجار والحداد .. الى غير ذلك) . الفلاحون ينتجون بقصد اشباع حاجاتهم وحاجات من يتملكون وسائل الانتاج وخاصة الأرض ولا ينتجون للسوق . الحرفيون لا يقومون بالانتاج إلا بناء على طلب سابق محدد مقدما ، فهو ينتج لاشباع هذا الطلب المحدد ، وليس لمستهلك مجهول . هنا نكون بصدد طريقة للانتاج تتميز بهدف يتمثل - من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاجات - في اشباع مباشر لحاجات الافراد . كان هذا هو الحال الغالب في الانتاج في طرق الانتاج السابقة على الرأسمالية .

* كما أن الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادى قد تتمثل في **تحقيق الكسب النقدى (في صورة دخل نقدى)** . هذه الحالة تصبح هى الغاية والوسيلة لتحقيق الأهداف الأخرى ، أى لاشباع الحاجات المختلفة ، اذ يستطيع الفرد عن طريق الحصول على الدخل النقدى وانفاقه اشباع حاجاته في حدود هذا الدخل . هذه الغاية من النشاط الاقتصادى تسيطر عندما تسود ظاهرة الانتاج بقصد المبادلة ، والمبادلة النقدية . وهى تنعكس في مجال الانتاج فتجعل الهدف من القيام به تحقيق الربح النقدى ، كما هو الحال بالنسبة لطريقة الانتاج الرأسمالية . فصاحب المشروع الرأسمالى (أو من يديره لحسابه) انما يتخذ قرارات الانتاج بقصد الحصول على الربح النقدى ، وذلك على النحو الذى سنراه عند الكلام عن الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية .

* كما قد تتمثل الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادى في **اشباع الحاجات التي تسمح الموارد الانتاجية للمجتمع - في ظل الظروف الفنية والاجتماعية - للانتاج - باشباعها لغالبية أفراد المجتمع** ، كما هو الشأن بالنسبة لطريقة الانتاج الاشتراكية على التفصيل الذى سنراه عند التعرف على خصائصها الجوهرية .

ثالثا - طريقة أداء وسير العملية الاقتصادية :

هنا يمكن التفرقة بين طريقة للانتاج تسير سيرا تلقائيا - **تكون فيه النتيجة النهائية للعملية الاقتصادية في مجموعها** محصلة القرارات الفردية المستقلة التي تتخذ دون تنسيق سابق بينها ، وبين طريقة للانتاج تسير سيرا واعيا - **أو مخططا** - تلتي فيه نتيجة النشاط الاقتصادى في

بمجموعه رعاية قبل بدء النشاط تتمثل في تحديد هدف للنشاط الاقتصادى في مجموعه وفي تحديد الوسائل التي تمكن من تحقيق هذا الهدف لفترة زمنية مستقبلة محددة . مثال للحالة الأولى نجده في أداء الاقتصاد القومى في طريقة الانتاج الرأسمالية من خلال العمل التلقائي لقوى السوق . فهى تعمل عن طريق ميكانزم السوق . أما الحالة الثانية فهى في حالة طريقة الانتاج الاشتراكية التي تعمل من خلال ميكانزم التخطيط كما سنرى فيما بعد .

* * *

تلك هى علاقات الانتاج بارتكازها على نوع ملكية وسائل الانتاج السائدة في المجتمع وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادى وطريقة لأداء هذا النشاط في مجموعه . نوع علاقات الانتاج السائدة انما يرتبط ارتباطا عضويا بمستوى تطور قوى الانتاج التي يأخذ كل منها شكلا اجتماعيا مختلفا عند مستوى معين من التطور معطيا بالتالى لعلاقات الانتاج الطابع الذى يجعلها تميز مع مستوى تطور قوى الانتاج شكلا معينا من الأشكال الاجتماعية للانتاج ، أى طريقة معينة للانتاج . ما المقصود بذلك ؟

٢ ـ مستوى تطور قوى الانتاج

قلنا أن القوى الاجتماعية للانتاج هى القوة العاملة بتكوينها الفني ووسائل الانتاج من أرض وأدوات عمل ومواد موضوع العمل . وان هذه القوى تمثل جوهر العملية الانتاجية بصرف النظر عن شكلها الاجتماعي . والواقع أن صراع الانسان مع الطبيعة ينعكس في تغير لقواه الانتاجية ينتج عن معرفته لقواها وزيادة انتاجيته بتنويع وتحسين أدوات العمل وزيادة خبراته الفنية .

هذه القوى ، وان كانت تمثل دائما جوهر عملية الانتاج ، تأخذ عند كل مستوى من مستويات تطورها شكلا مختلفا . فالعمل الذى هو في جوهره مجهود واع يبذله الانسان على قوى الطبيعة يأخذ أشكالا مختلفة عند مستويات تطور قوى الانتاج في مجموعها : فهو يصبح عمل العبيد عند مستوى تطور قوى الانتاج في اليونان القديمة (حيث يكون الانسان نفسه أداة انتاج ، ويصبح عمل الاقنان (رقيق الأرض) عند مستو آخر من مستويات تطور قوى الانتاج ، أى في أوربا العصور الوسطى ، ويصبح العمل الأجير ، حيث قوة العمل تصبح سلعة ، عند مستوى تطور قوى الانتاج في أوربا المعاصرة .. وهكذا . والأرض ، وبعبارة أدق التربة ، التي هى وسيلة انتاج ، هى في الأصل هبة من الطبيعة . هذه الأرض تصبح الملكية العقارية عند مستوى تطور قوى الانتاج الذى عرفته اليونان

القديمة ، وتصبح الملكية العقارية عند مستوى تسود فيه كوسيلة انتاج في أوربا العصور الوسطى .. وهكذا .. ووسائل الانتاج الأخرى (أدوات العمل وموضوعه) التي تكون مجرد وسائل انتاج عند مستوى معين من تطور قوى الانتاج ، تصبح رأس مال عند مستوى آخر على نطاق ضيق في مرحلة أولى لتكون الظاهرة السائدة في مرحلة تالية .

فقوى الانتاج تأخذ اذن عند المستويات المختلفة لتطويرها أشكالا تعطى لكل مستوى نوعا من علاقات الانتاج ينضم اليه ليحدد نوع طريقة الانتاج السائدة . ولكن كيف نميز المستويات المختلفة لتطور قوى الانتاج كعاكس لمدى سيطرة الانسان (في المجتمع) على قوى الطبيعة ؟ .

يمكن القول أن مستوى تطور قوى الانتاج ينعكس في كمية ونوع هذه القوى وفي الكيفية التي تستخدم بها في فروع النشاط الاقتصادى المختلفة . وهو ما يمكن التوصل اليه عن طريق الوزن النسبي لقطاعات النشاط المختلفة .

مع تطور المجتمع الانساني يتعدد النشاط الاقتصادى وتتطور فنونه : من جمع الثمار الى الصيد ، الى الزراعة بمختلف أنواعها ، الى الصناعة بمختلف فروعها . وكذلك النشاطات المتمثلة في القيام بالخدمات المختلفة . أيا ما كان الأمر فانه يمكن أن نميز بين أنواع ثلاثة من النشاط الاقتصادى وفقا لمدى مباشرة العلاقة بين الانسان والطبيعة .

١ - فهناك **النشاط الأولى** حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة علاقة مباشرة وحيث الدور الذى تقوم به الطبيعة في عملية الانتاج دور واضح . مثال ذلك الصيد بمختلف أنواعه ، والزراعة وتربية المواشي والدواجن ، والنشاط الاستخراجي في المناجم والمحاجر . بعض المنتجات الناتجة من هذا النشاط قد تصلح لاشباع الحاجات النهائية للانسان كالخضروات الطازجة أو كاستخدام الفحم في التدفئة المنزلية ، والبعض الآخر يتعين أن يكون موضوعا لنشاط انتاجى آخر قبل أن يستعمل في اشباع الحاجات النهائية للانسان كالقطن لابد من مروره بمراحل مختلفة قبل أن يصبح ملابس .

٢ - وهناك ثانيا - **النشاط الثانوى أو الصناعى** الذى ينصب على تحويل منتجات تم انتاجها في نشاط من النشاطات الأولية . هنا تكون العلاقة بين الانسان والطبيعة أقل مباشرة ويزيد وضوح العلاقة بين الانسان والانسان . في هذا النوع من النشاط الانتاجى يعمل الانسان في ظل ظروف تمثل سيطرة أكبر من جانبه على قوى الطبيعة ، فبينما في الزراعة مثلا تتوقف نتيجة عملية الانتاج لحد كبير (قد يمثل العامل الحاسم في بعض الأحوال) على ظروف طبيعية (مناخية مثلا) فان الانتاج الصناعى يتوقف (الى جانب اعتماده غير المباشر على

النشاط الأولى) على ظروف هى من صنع الانسان كشروط العمل في داخل المصنع . من هنا مثلت الصناعة مرحلة أرقى من مراحل سيطرة الانسان على قوى الطبيعة ومن هنا كانت انتاجية العمل في الصناعة أعلى منها في الزراعة إلا عندما تصبح الزراعة نوعا من الصناعة وهو ما لا يتحقق إلا بوجود الصناعة كأساس للنشاط الاقتصادى . هذه الحقيقة يتعين ألا تغيب عن ذهننا اذ يرتكز عليها اختيار التصنيع كسبيل لتطوير الاقتصاديات المختلفة كالاقتصاد المصرى .

هذا ويطلق على هذين النوعين من النشاط - الأولى والثانوى - الانتاج المادى أو السلعى .

٣ - وهناك ثالثا نشاط الخدمات حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة أقل مباشرة عنها في حالة النشاط الثانوى. مثال ذلك خدمات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والبريد والتجارة والبنوك والتأمين . وخدمات التزويد بالكهرباء والغاز والمياه . وخدمات التعليم والصحة . والخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية وكذلك خدمات الدفاع والأمن الداخلى (بوليس ، قضاء ، سجون ... الخ) والادارة ، والخدمات التي يقوم بها أصحاب المهن الحرة كالمحاماة والمحاسبة ... الى غير ذلك .

هذا ويمكن التفرقة بين خدمات ترتبط بنشاط الانتاج المادى أو السلعى كالتجارة ونقل المنتجات ونقل الأشخاص في أثناء قيامهم بالانتاج والمواصلات السلكية واللاسلكية التي تخدم الانتاج ، وخدمات تقدم للأفراد في غير نشاطهم الانتاجي كنقل الأشخاص للتنزه والخدمات الترفيهية . بالاضافة الى هذين النوعين من الخدمات هناك خدمات يعد أداؤها هدفا ووسيلة في نفس الوقت : فهو يمثل هدفا لأن مستوى المعيشة في المجتمع يتوقف عليها ، وهو وسيلة لأن وجود هذه الخدمات يؤدى الى زيادة انتاجية الأفراد وزيادة الانتاج المادى بالتالى : مثال هذا النوع الأخير من الخدمات خدمات التعليم بأنواعه المختلفة والصحة وما شابه ذلك . فالقدر من التعليم يمثل أحد مكونات المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ، ومن ناحية توفر التعليم ، وخاصة التعليم الفني ، يؤدى الى زيادة انتاجية الافراد عند قيامهم بنشاط الانتاج السلعى .

كل هذه النشاطات مع تباينها وتعددها مرتبطة بعضها البعض ويعتمد كل نشاط على الآخر اعتمادا متبادلا . فللقيام بانتاج المنسوجات مثلا يتعين وجود الآلات والمواد الأولية . الآلات تحصل عليها من فرع من فروع النشاط الصناعى هو الفرع المنتج لآلات النسيج . هذا الفرع يحتاج الى الصلب لصناعة الآلات ، فرع صناعة الصلب يحتاج الى الحديد

الخام . وهذا الأخير نحصل عليه من أحد النشاطات الأولية المتمثلة في استخراج الحديد . أما المادة الخام في صناعة النسيج فهى الخيوط المعزولة التي تصنع من القطن بالنسبة للمنسوجات القطنية ، والقطن نتاج نشاط أولى هو النشاط الزراعى . كذلك الأمر بالنسبة للقيام بخدمة معينة ولتكن خدمة التعليم مثلا . لأداء هذه الخدمة يتعين توافر الأساس اللازم لأدائها : أى المدارس أو المعاهد أو الكليات مزودة وفقا لنوع التعليم الذى يراد القيام به . لبناء المدارس والمعاهد يلزمنا الحصول على مواد البناء من طوب وأسمنت وأخشاب وصلب وأدوات صحية ، وهذه تمثل منتجات تنتج عن نشاط أولى أو نشاط ثانوى . كذلك يلزمنا أدوات وآلات بالنسبة لورش المدارس والمعاهد الفنية ، وهو ما نحصل عليه من النشاط الصناعى . فاذا ما توفر الأساس اللازم للقيام بخدمة لزم لأدائها وجود أشخاص مؤهلين للقيام بالادارة والتعليم في المدارس والمعاهد وكليات الجامعات . هؤلاء في حاجة الي مواد يستخدمونها في أداء الخدمة سواء في التعليم أو في البحث ، كما أنهم في حاجة الى مواد استهلاكية يعيشون عليها . كل هذه المواد نحصل عليها من النشاط الأولى أو من النشاط الصناعى .

فاذا ما تصورنا الوحدات التي تقوم بكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة من النشاط وكأنها مجمعة في وحدة كبيرة تمثل قطاع النشاط أمكن القول أن الاقتصاد القومى - وهو المكون من مئات الألوف من الوحدات الانتاجية - ينقسم الى قطاعات ثلاثة : قطاع النشاط الأولى (وأهم نشاطاته الزراعة) ، القطاع الصناعى ، وقطاع الخدمات .

الوزن النسبي لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى (أى أهميته بالنسبة للقطاعات الأخرى) ولكل فرع في داخل هذه القطاعات يعكس كم ونوع قوى الانتاج المستخدمة ومن ثم انتاجية العمل في هذا القطاع أو الفرع . وتحدد بالتالى مدى مساهمته في النشاط الاقتصادى في مجموعه (أى مساهمته في الناتج الاجتماعى) الأمر الذى يبين النشاط الغالب في الاقتصاد القومى .

الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادى يعبر اذن عن مستوى تطور قوى الانتاج ، اذ هذا الوزن النسبي وخاصة لقطاع الصناعة (والفروع المختلفة في داخل هذا القطاع) يحدد في النهاية - في ظل نوع علاقات الانتاج السائدة - مستوى انتاجية العمل وسرعة نمو الناتج الاجتماعى .

عن طريق بيان الدور الذى يلعبه النشاط الصناعى والأنواع المختلفة من الصناعة ودرجة تصنيع الزراعة يعكس الوزن النسبي لهذه القطاعات - في المرحلة الحالية من مراحل تطور

المجتمع البشرى - درجة تطور قوى الانتاج في اطار طريقة الانتاج السائدة . فاذا كان الوزن النسبي للقطاع الصناعي (بما يحتويه من صناعات أساسيه) أكبر غلبت الصفة الصناعية على النشاط الاقتصادى وكان الاقتصاد متطورا من الناحية الفنية ، أى من ناحية العلاقة بين الانسان والطبيعة وما تعكسه من درجة سيطرة الانسان على قوى الطبيعة . أما اذا كانت الأهمية النسبية للزراعة (أو للنشاط الأولى بصفة عامة) أكبر دون أن تكون هذه الزراعة مصنعة غلب الطابع الزراعى على النشاط الاقتصادى وكان الاقتصاد متخلفا . وذلك في اطار علاقات الانتاج السائدة ، وهى علاقات ترتكز على علاقة أساسية هى رأس المال . اذ تخلف مجتمعات ما يسمى « بالعالم الثالث » هو نتاج العملية التاريخية لتطور الرأسمالية على الصعيد العالمى . في اطار هذه العملية يكون تخلف الاقتصاد القومى من الناحية الفنية ، أى من ناحية مستوى تطور قوى الانتاج فيه ، مسألة نسبية : فهو متخلف بالنسبة لامكانياته الاحتمالية (وخاصة في القوة العاملة) ، وهى امكانيات لا تتحدد لا بمعزل عن المتراكم من الثروة العلمية والتكنولوجية للمجتمع البشرى ولا بمعزل عن الامكانيات الفعلية للمجتمعات التي تبني أسس المجتمع الاشتراكى . وهو متخلف بالنسبة لمستوى تطور قوى الانتاج الذى وصلت اليه اقتصاديات أخرى سواء عن طريق التطور الرأسمالى أو عن طريق التطور الاشتراكى وكلاهما يشير الى أن الهيكل المتقدم يمثل من الناحية الفنية - في هذه المرحلة من مراحل التطور البشرى - الهيكل الذى يغلب عليه الطابع الصناعى والذى يشتمل قطاعه الصناعى على الصناعات التي تعد أساس القيام بالنشاط الاقتصادى في قطاعاته المختلفة .

وعليه يتحدد مستوى التطور ، في المرحلة الحالية من تاريخ المجتمع البشرى ، بالدور الذى تلعبه الصناعة (ونوع الصناعة) في الاقتصاد القومى ومدى تحول الزراعة الى نوع من النشاط الصناعى . وهو ما يؤدى بنا الى القول بأن التطور يعني - من الناحية الفنية - سيطرة النشاط الصناعى ، مع تحول الزراعة نفسها الى فرع من فروع النشاط الصناعى بتطبيق العلم والتكنولوجيا بشأنها . الأمر هنا يتعلق بتغييرات كيفية في قوى الانتاج في هذا الاتجاه . اتجاه التصنيع كاتجاه طويل المدى . ولكن ذلك يتعلق بالجانب الفني لعملية الانتاج . وهو جانب يحدد الجانب الاجتماعى ويتحدد به . ولكى يكون من الممكن تحقيق هذه التغييرات الكيفية لابد أن يسمح بذلك نمط علاقات الانتاج بما يتضمنه من سيطرة فعلية على وسائل الانتاج . احداث التغييرات الفنية يستلزم اذن التغير الكيفي لعلاقات الانتاج في ارتكازها على الملكية وعلى السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج . ذلك هو التطور منظورا اليه من زاوية الجانب الاجتماعى لعملية الانتاج .

وعليه يعني التطور[٤] احداث التغييرات الكيفية في كل الهيكل الاقتصادى : التغييرات الكيفية في علاقات الانتاج لكى يمكن احداث التغييرات الكيفية في قوى الانتاج على نحو يمكن من تحقيق نمط آخر للحياة الاجتماعية . أما التغيرات الكمية (كزيادة في الانتاج الصناعى مثلا ، أو في الدخل القومى في سنة من السنين) فلا تكون من قبيل التطور إلا اذا انتهى بها الأمر الى تغيير هيكل الاقتصاد باحداث تغييرات كيفية في قوى الانتاج بما تستلزمه أو يستتبعها من تغييرات كيفية في علاقات الانتاج . وقبل بلوغ هذا الحد تكون هذه التغييرات الكمية من قبيل **النمو الاقتصادى**[٥] .فاذا تمت التغييرات الكيفية على نحو تلقائي أو عفوى - كما هو الحال بالنسبة لتطور الاقتصاد الرأسمالى - يمكن القول بأن الامر يتعلق بتطور اقتصادى[٦] . أما اذا كانت التغييرات تتم على نحو واع مخطط أمكن القول بأن الأمر يتعلق **بتطوير اقتصادي**[٧] . وسواء تعلق الأمر بالتطور أو بالتطوير فهو يتوقف على ما يحدث في بقية نواحى الحياة الاجتماعية أى في النشاطات الاجتماعية غير النشاط الاقتصادى .

* * *

على هذا النحو يتضح أن كلا من قوى الإنتاج وعلاقات الانتاج في تغير مستمر . اذ تمر قوى الانتاج بمستويات تطور مختلفة ، عن طريق تطور القوة العاملة ووسائل الانتاج . هذه الاخيرة تكون محلا لعلاقة اجتماعية أساسية ترتكز عليها علاقات الانتاج . كما يتضح أن النحو الذى يتزاوج به الاثنان يعطى طريقة للانتاج متضمنة مستوى معينا لتطور قوى الانتاج وشكلا معينا لعلاقات الانتاج يقوم على نمط معين للملكية وسائل الانتاج ، ويمكن أننفرق **من الناحية النظرية أنواعا مختلفة من طرق الانتاج عرفها تطور المجتمع البشرى • وسنقتصر في بيان الملامح العامة لبعض هذه الطرق على طرق الانتاج التي تعرضنا لها في دراستنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسي وما سبقه من فكر اقتصادي على أن نكون واعين بأن طرق الانتاج التي سادت في المراحل المختلفة من تاريخ الأجزاء.الأخري من العالم تستلزم دراسة خاصة متعمقة تسبق كل محاولة للتعميم أو لتكييف هذه الطرق ابتداء من تاريخ المجتمع الأوروبي .**

---

(٤) Development: développement

(٥) Economic growth: croissance économique

(٦) Spontaneous economic development: développement économique spontané

(٧) Planned economic development: dévelopment économique planifié

٣ - الملامح العامة لبعض طرق الانتاج

يرتكز تقديمنا للملامح العامة لبعض طرق الانتاج على ما قلناه في الباب الثاني عند الكلام عن الوسط التاريخي لكل فكر اقتصادى . ومن ثم سنقتصر هنا على تجميع ما يمكن اعتباره من قبيل الملامح الأساسية عندما نريد اعطاء تصوير نظرى لكل طريقة من طرق الانتاج التي سبق وصفها بشيء من التفصيل .

فاذا أردنا تحديد الخطوط الأساسية **للصورة النظرية لطريقة الانتاج التي كانت تسود مجتمع اليونان القديم** ، وجدنا غلبة النشاط الزراعى عليها مع نشاط تجارى يتبعه بعض النشاط الصناعى . في هذه الزراعة تصبح الأرض الملكية العقارية ويصبح العمل عمل العبيد (حيث الانسان وقد أصبح أداة انتاج تستخدم ليس فقط في النشاط الزراعى وانما كذلك في النشاطات الأخرى من تجارية وصناعية وغيرها) . كلاهما . أى الأرض والعبد . مملوك ملكية فردية للطبقة الأرستقراطية . وتصبح أدوات العمل والمواد موضوع العمل في حدود ضيقة . وبالقدر الذى تقوم فيه التجارة وما يتبعها من نشاط صناعى على العمل الأجير . رأس مال . وفي الشكل الغالب لرأس المال التجارى . في مجال هذه النشاطات كذلك تسود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (كما يملك العبيد) . وعليه نكون بصدد علاقات انتاج ترتكز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . هذا الانتاج الذى عرف المبادلة . والمبادلة النقدية . يرتكز على عمل العبيد ومن هنا جاءت تسمية هذه الطريقة بطريقة الانتاج العبودية

أما في **أوروبا العصور الوسطى** فقد رأينا طريقة للانتاج يسود في ظلها الانتاج الزراعى في الريف . في هذا الانتاج تمثل الأرض وسيلة الانتاج الأساسية وتصبح الملكية العقارية العلاقة السائدة . وهى علاقة تخول للفلاحين استغلال الأرض في مقابل العديد من الالتزامات . ويكون الحق على الأرض (وخاصة على ما ينتج عليها من فائض) مجزأ بين أفراد طبقة النبلاء ورجال الدين . ولكنه حق فردي في مواجهة المنتجين المباشرين أى الفلاحين . ويصبح العمل عمل الاقنان (رقيق الأرض) . وهم ليسوا بعبيد ولكنهم لا يتمتعون بكامل حريتهم الشخصية . بل يرتبطون بالأرض لا يجوز لهم مغادرتها ويلزمون بالتخلى عن جزء من عملهم . وتعرف قوى الانتاج في الزراعة مستوى أعلى . ثم تشهد المدينة بدء تطور الانتاج الصناعى على أساس الحرف . ويشهد المجتمع التمييز في داخل الفلاحين وفي داخل الحرفيين . وتصبح أدوات العمل والمواد موضوع العمل رأس مال (تجارى ومنتج) وذلك في حدود أوسع وفي اتساع مستمر (وخاصة في المدن ابتداء من القرن الثاني عشر) وعليه تكون وسائل الانتاج ، سواء في الريف أو المدينة ، ملكية خاصة

وترتكز علاقات الانتاج على هذا النوع من الملكية . وتتخذ قرارات الانتاج على نحو فردى استقلالا في الوحدات الانتاجية المختلفة ويكون أداء الاقتصاد في مجموعه أداء تلقائيا . هذا الانتاج ، الذى كان يقوم على الانتاج الطبيعى (اذ يهدف الانتاج الى الاشباع المباشر لحاجات المنتجين ومن لهم حق على عملهم أو على ناتج عملهم) ثم شهد تطور المبادلة ، والمبادلة النقدية ، نقول هذا الانتاج كان يرتكز على عمل الاقنان في اطار الاقطاعية كوحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية . ومن هنا جاءت تسمية طريقة الانتاج هذه **بطريقة الانتاج الاقطاعية** (٨) .

وابتداء من القرن الخامس عشر رأينا قيام انتاج يغلب عليه النشاط الصناعى وتصبح معه الزراعة في تطورها نوعا من النشاط الصناعى . في هذا الانتاج تصبح وسائل الانتاج رأس مال كظاهرة سائدة ، وانما كرأس مال يسيطر على الانتاج وعلى التجارة التي تصبح تابعة له . وتبقى الأرض ملكية عقارية وانما في مركز تابع . وتكون كل وسائل الانتاج مملوكة ملكية خاصة يفصل بمقتضاها العمال عن هذه الوسائل ولا يكون أمامهم إلا أن يبيعوا قوة

---

(٨) كثيرا ما نكيف طريقة الانتاج السائدة في المجتمع المصرى قبل خمسينات القرن الحالي بأنها اقطاعية . والواقع أن هذا تكييف خاطئ نجم عن تعميم التصوير الخاص بطرق الانتاج التي عرفها تاريخ المجتمع الأوروبي وتطبيقه ميكانيكيا بشأن المجتمع المصرى . والواقع أن طريقة الانتاج السائدة في هذا المجتمع في خمسينات القرن الحالى لا يمكن اعتبارها من قبيل طريقة الانتاج الاقطاعية .

أولا : أن المقارنة بين طريقة الانتاج التي كانت تسود المجتمع المصرى في القرن الثالث عشر والرابع عشر تبين أن هناك فروقا جوهرية (كيفية) مع طريقة الانتاج التي كانت سائدة في أوروبا في هذه الآونة هذه الفروق تتمثل في الآتي

١ - بينما كان حق ملكية الأرض مجزأ في داخل الطبقة المالكة بحكم القانون والواقع في أوروبا لم يكن هذا الحق مجزأ إلا بحكم الواقع في المجتمع المصرى

٢ - بينما كان حق ملكية الأرض وراثيا في أوروبا لم يكن كذلك بالنسبة للأمراء ومن يسيطرون عليه طبقة حيازة من الأرض

٣ - بينما كان للشريف الأوروبي دور تنظيمي في عملية الانتاج في أول مراحل الاقطاع لم يكن للسلطان ولا الأمراء دخل بالانتاج في الريف المصري .

٤ - لم تكن طبقة النبلاء تقوم بالادارة ، اذ كان يقتصر دورهم على القيام بوظيفة الدفاع وكانت الكنيسة تتولى أمر الادارة على نحو مجزأ من وجهة نظر المجتمع بأكمله حيث تمثل الوضع في ادارة أبعد ما تكون عن الادارة المركزية (الدولة غير مركزية) . هذا بالنسبة لأوروبا . أما في مصر فقد كان الأمراء يقومون مع السلطان بالادارة وبالدور الحربي وهي ادارة يغلب عليها طابع المركزية .

ثانيا : اذا كانت هذه الفروق الجوهرية قد وجدت في هذه الفترة ، فان الهوة تتسع بين طريقة الانتاج السائدة في المجتمع المصري في خمسينات هذا القرن وطريقة الانتاج الاقطاعية . ابتداء من عملية احتواء الاقتصاد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وما يترتب على ذلك من تغييرات كيفية في طبيعة النشاط الاقتصادي من قيام الانتاج اساسا . ورغم سيادة عائلة الفلاح كشكل اجتماعي للوحدة الانتاجية . على المبادلة . ومبادلة المنتجات اللازمة للانتاج الرأسمالي في خارج وداخل مصر . الى ظهور أغنياء الفلاحين والعمل الزراعي الأجير . وغير ذلك من التغييرات الجوهرية .

وعليه يلزم لتكييف طريقة الانتاج التي تسود المجتمع المصري (وعلى الأخص الريف المصري في الخمسينات) دراسة هذا المجتمع في تاريخه هو وفي تاريخ احتوائه في طريقة الانتاج الرأسمالية عندما تصبح الطريقة السائدة على مستوى المجتمع العالمي أنظر محمد دويدار . الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير . دار الجامعات المصرية . الاسكندرية . ١٩٨٠

عملهم التي تصبح سلعة ، فالعمل يصبح اذن العمل الأجير. وتكون علاقات الانتاج مرتكزة بذلك على هذه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . أما قوى الانتاج فتكون محلا لثورة شبه مستمرة ترفع من مستوى تطورها ويزداد الطابع الجماعي لاستخدامها . هذا الانتاج ، الذى يقوم على المبادلة النقدية كظاهرة معممة ، يتوجه للسوق الذى يتسع ليغطى السوق العالمية ، بهدف تحقيق الكسب النقدى الذى يتمثل في الربح بالنسبة لمن يتخذون قرارات الانتاج . وتتخذ هذه القرارات في كل وحدة انتاجية استقلالا عن الآخرين ، على أساس الأثمان السائدة في السوق ، على نحو يعطى للاقتصاد في مجموعه أداء عفويا أو تلقائيا . في هذا النوع من الانتاج يمثل رأس المال الظاهرة السائدة . ومن هنا كانت تسمية طريقة الانتاج هذه **بطريقة الانتاج الرأسمالية** .

ثم **يشهد القرن الحالى** التحول الى انتاج يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج (بما في ذلك الأرض) ويهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية ويعمل على نحو واع مخطط يطلق أمام قوى الانتاج مجال التطور المستمر . ويعود العمل الى جوهره كمجهود واع يبذله الانسان جماعيا على قوى الطبيعة . وتعود الارض الى جوهرها . أى تكف عن أن تكون محلا للملكية العقارية وتصبح مجرد وسيلة انتاج تحت تصرف المجتمع . وتكف وسائل الانتاج الأخرى عن أن تكون رأس مال وتصبح مجرد وسائل انتاج يستخدمها العمل في انتاج يغلب عليه الطابع الصناعى ويضيق فيه تدريجيا مجال اقتصاد السلعة . هنا نكون بصدد طريقة للانتاج تجمع بين الطابع الجماعى لاستخدام قوى الانتاج والطابع الجماعى للاختصاص بناتج عملية الانتاج على أساس ارتكاز علاقات الانتاج على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . تلك هى **طريقة الانتاج الاشتراكية** .

* * *

على هذا النحو يتحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج . وهى ، ككل فكرة نظرية ، فكرة مجردة . حاولنا جعلها أقل تجريدا عن طريق ادخال الوزن النسبى لقطاعات النشاط الاقتصادى كتعبير عن مستوى تطور قوى الانتاج في مجتمع معاصر . وطريقة الانتاج لا توجد في واقع الحياة الاجتماعية بهذا النقاء النظرى ، اذ غالبا ما تسود طريقة انتاج معينة في مجتمع معين ، تسود أى توجد كظاهرة سائدة . الى جانبها نجد بقايا طرق الانتاج السابقة في شكل وحدات انتاجية حرفية أو وحدات عائلات الفلاح التي توجد في اقتصاد رأسمالى مثلا . ولكن هذه البقايا تلعب عادة دورا هامشيا بعد أن تصيبها تغيرات تحت تأثير طريقة الانتاج السائدة ، كما اذا بدأت عائلة الفلاح التي لا تستخدم إلا عملها في انتاج محصولات صناعية لا تقوم العائلة نفسها باستهلاكها . كما أن تقديم طرق الانتاج على هذا النحو

(النظرى) لا يعني أن طريقة انتاج ما توجد في المجتمعات المختلفة على نفس النحو ، بل قد تختلف طريقة نشأتها وسيادتها باختلاف الظروف التاريخية للمجتمع . هذا وقد يزيد من مقدرتنا على تصور هذه الفكرة التعرف بشئ من التفصيل على الخصائص الجوهرية لكل من طريقتي الانتاج الرأسمالية والاشتراكية . فاذا ما تحددت طريقة الانتاج فهى لا تحدد إلا الأساس الاقتصادى للمجتمع يرتبط به بقية مقومات الحياة الاجتماعية من نشاطات اجتماعية غير اقتصادية مادية وفكرية . ويبقي أن نرى العلاقة بين هذا الأساس الاقتصادى ، أى طريقة الانتاج ، وبقية المجتمع ، وهو ما يمكن أن يتحقق عن طريق محاولة للانتقال من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى[٩] .

٤ - من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى

لا يمكن البصر بمفهوم فكرة (مقولة) التكوين الاجتماعى إلا ابتداء من فكرة طريقة الانتاج. والقول بالبدء من فكرة طريقة الانتاج لا يعني أنه يمكن فصل احداهما عن الأخرى . وانما يشير فقط الى الخطوات الذهنية التي ننتقل بها من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى . فالواقع أن النشاط الاجتماعى لا يقتصر على الاقتصاد مع اعتباره كنشاط اجتماعى . بل هو يحتوى نشاطات اجتماعية أخرى في مجال العمل المادى وفي مجال العمل النظرى . الوحدة الجدلية لهذه النشاطات هى التي تعطينا الكل الاجتماعى كيف يمكن تصور هذا الكل الاجتماعى ؟ هنا يمكن التفرقة بين ثلاثة تصورات ذهنية :

١ - وفقا **للتصور الأول** يتكون الكل الاجتماعى . أى التكوين الاجتماعى . من

(أ) الهيكل الاقتصادى ، كما يتحدد بطريقة الانتاج معرفة على النحو الذى رأيناه . أى كتركيبة متميزة من مستوى معين من تطور قوى الانتاج ونوع من علاقات الانتاج يتوافق مع هذا المستوى . طريقة الانتاج هذه تمثل الأساس المادى للمجتمع

(ب) على أساس هذا الهيكل الاقتصادى يقوم البناء العلوى للتكوين الاجتماعى هذا البناء العلوى يتكون من :

● العلاقات الاجتماعية الأخرى ، غير العلاقات الاقتصادية : أى العلاقات الاجتماعية بالمعنى الضيق كعلاقات الأسرة وعلاقات الجوار ، الى غير ذلك . والعلاقات السياسية (أى

---

(٩) Social formation, la formation sociale

العلاقات بين الحاكمين والمحكومين وبين المحكومين بعضهم البعض فيما يتعلق بالسلطة السياسية) ، والعلاقات القانونية ، الى غير من العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية . هذه العلاقات تعبر عن نفسها في شكل مؤسسات وتنظيمات : الأسرة كمؤسسة اجتماعية تنظم العلاقات بين الجنسين ، المدرسة ، المؤسسات والتنظيمات السياسية وعلى الأخص الدولة

● مجموع الأفكار التي تكون الوعى الاجتماعي . وهي الأفكار التي تعكس المعرفة التي يمتلكها المجتمع عن الطبيعة ، عن نفسه ، عن تاريخه ... الخ . بعض هذه الأفكار علمي ، والبعض الآخر ، ومن بينه الأفكار الدينية ، ليس كذلك . هذا الوعى الاجتماعي يحتوى أيديولوجيات الطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة .

● وبين الهيكل ، أي الأساس الاقتصادي ، والبناء العلوى (المكون من العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية والأفكار العلمية وغير العلمية المكونة للوعى الاجتماعي) توجد علاقة جدلية (ديالكتيكية) مؤداها أن الثاني يتحدد بالأول ويؤثر عليه بدوره . وتتم عملية التطور الاجتماعي من خلال التناقض بين نمط علاقات الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج في حنايا الهيكل الاقتصادي . كما أن هذه العملية تتم من خلال التناقض بين الأساس الاقتصادي والبناء العلوى . هذه التناقضات تتضمن الصراع الطبقي في المجتمعات التي ترتكز على الملكية الخاصة (في شكل الملكية الفردية أو ملكية الدولة) : في لحظة معينة من تاريخ التكوين الاجتماعي ، ومع التغييرات الكمية في طريقة الانتاج التي تتراكم لتوصل الى نقطة كيفية مختلفة يصبح البناء العلوى في شكله التنظيمي القائم عائقا لتطور طريقة الانتاج . وذلك رغم احتواء البناء العلوى ، هو كذلك ، لعناصر تمثل جنين بناء علوى جديد .

هذا التصور للكل الاجتماعي ، أي للتكوين الاجتماعي[١٠] ، يحتوى ، بكيفية تصوره للعلاقة بين مستوى تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وكذلك كيفية تصوره لمكان الهيكل الاقتصادي في الكل الاجتماعي وللعلاقة بينهما ، نقول أن هذا التصور يحتوى خطر نظرة هرمية لمكونات التكوين الاجتماعي (أي الكل الاجتماعي) أي نظرة ترى هذه المكونات بترتيب يبدأ من الأساس متجها نحو القمة متمثلة في الدولة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية (السياسية) الرئيسية . وهو خطر من الممكن أن يجر معه ، كما حدث فعلا ، نظرة خطية للعلاقات بين الأساس الاقتصادي (الهيكل أو طريقة الانتاج) وبقية الكل الاجتماعي[١١] .

---

(١٠) أنظر على سبيل المثال ، أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسي ، ترجمة راشد البراوي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ الباب الثاني .

(١١) يتعين البحث عن أمثلة لهذا الخطر في الممارسة العملية والنظرية بيسار الأوروبي من الديموقراطيين الاجتماعيين الى الأحزاب الشيوعية وكذلك في الممارسة خلال التطور السوفييتي ليس فقط في داخل المجتمع السوفييتي وانما على مستوى المجتمع العالمي كذلك .

٢ - وفقا للتصور الثاني[١٢] لاتمثل طريقة الانتاج إلا مقولة (فكرة) « مجردة نظريا »[١٣] . هي لا تمثل ، اذا كنا قد فهمنا هذا التصور الثاني فهما سليما ، الا أداة فكرية للوصول ، منهجيا ، الى فكرة« التكوين الاجتماعي . هذه الفكرة الأخيرة هي فكرة « ملموسة نظريا » أي فكرة « ملموسة نظريا وتاريخيا » ، على أساس أنه في الواقع الاجتماعي المحدد تاريخيا لا يوجد الا تكوينات اجتماعية .

وفقا لهذا التصور تتمثل عناصر كل طريقة انتاج في ثلاثة :

- العامل
- وسائل الانتاج وهي أدوات العمل والمواد موضوع العمل
- وغير العامل ، ويثير :

● علاقات الملكية

● وعلاقات الاختصاص المادى (بالنائج)[١٤] .

ابتداء من هذه العناصر يتم بناء الفكرة ، فكرة طريقة الانتاج ، وهذه تتكون من توليفة ثلاث « مستلزمات instances » التي تربط فيما بينها برباطات مفصلية : المستلزم الاقتصادى ، وهي قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، والمستلزم السياسي - القانوني الذى يبين العلاقات السياسية والقانونية والمؤسسات التي تتضمنها هذه العلاقات . والمستلزم الأيديولوجى أى مجموع الأفكار والقيم المنتجة . وتتمثل طريقة الانتاج في توليفة متميزة (نوعية) من هذه المستلزمات . على ألا يفهم من التوليفة أنها مجرد علاقة بسيطة بين هذه المستلزمات وانما انها الرابطة بين علاقات هذه المستلزمات والاعتماد المتبادل بينها

« تعتبر كل مستويات الهيكل الاجتماعى عن نفسها في شكل توليفات مركبة نوعية (أى متميزة) . ومن ثم فهى تتضمن علاقات اجتماعية نوعية . وهي علاقات .. تتوقف على وظائف العملية الاجتماعية . بهذا المعني نتكلم بدقة عن علاقات اجتماعية سياسية أو عن علاقات اجتماعية ايديولوجية »[١٥] .

---

(١٢) يرجع هذا التصور للويس التوسير وبقية المجموعة الألتوسيرية . أنظر مقالين لألتوسير في مجلة La pensée في ديسمبر ١٩٦٢ وأغسطس ١٩٦٣ - التوسير وباليبار ، قراءة رأس المال ، جزآن . نشرا للمرة الأولى في دار ماسبيرو (باريس) ١٩٦٥ . ثم في مجموع ماسبيرو الصغيرة سنة ١٩٧٠ (واشاراتنا بالنسبة للمقتطفات الموجودة بالمتن الي هذه الطبعة) - باليبار . عن الديالكتيك التاريخي ، بعض ملاحظات ناقدة علي « قراءة رأس المال » ، مجلة La pensée أغسطس ١٩٧٣ ص ٢٧ - ٤٧

(١٣) كما لو كانت هناك مقولات نظرية غير موجودة !

(١٤) Lire Le Capital. II. p. 98.

(١٥) E. Balibar Lire le Capital. II. p. 105.

هذه الفكرة « المجردة نظريا » والتي تتسم بقابليتها للاستعمال في استكمال التصور الفكرى للكل الاجتماعى أى فكرة طريقة الانتاج . تسمح بالانتقال الى فكرة التكوين الاجتماعى : في واقع الحياة الاجتماعية توجد التكوينات الاجتماعية . ويتكون كل تكوين اجتماعى دائما من عدة طرق انتاج بهذا المعني لطريقة الانتاج ، مع وجود طريقة انتاج من بين هذه الطرق تمثل الطريقة « السائدة » dominant التي تحدد الكيفية التي تترابط بها الطرق المختلفة فيما بينها ترابطا مفصليا . وعليه يعرف التكوين الاجتماعى بأنه توليفة (من تركيبة) من عدة طرق انتاج ، أى كطريقة انتاج مركبة ، أو طريقة انتاج « ذات مقام عال في نوع من تسلسل طرق انتاج مختلفة »(١٦).

هذا هو مفهوم فكرة طريقة الانتاج والكيفية التي يمكن الانتقال بها الى فكرة التكوين الاجتماعى وفقا للتصور الثاني . ونلاحظ أولا ، وبصفة خاصة بالاضافة الى لغة غريبة يستخدمها أصحاب هذا التصور الثاني وتؤدى في كثير من الأحيان الى الخلط ، نلاحظ تعدد (ومن ثم عدم دقة) الهياكل والوظائف . فنحن بصدد عدة طرق انتاج « متصلة اتصالا مفصليا » ، احداهما « سائدة » أو « ذات مقام عال » في « نوع من تسلسل طرق انتاج مختلفة »(١٧) .

ويمتاز هذا التصور الثاني بأنه يذكرنا بأن الطبيعة الديالكتيكية للتكوين الاجتماعى تتضمن أن العلاقة بين الاساس الاقتصادى والبناء العلوى هى علاقة جدلية وليست علاقة خطية ، أى ليست علاقة تتحقق في اتجاه واحد من الأساس نحو البناء العلوى من حيث الدور المحدد والأثر الذى يترتب على وجود كل منهما في الكل الاجتماعى . كما أنه يمتاز بابراز ما يشهده التكوين الاجتماعى من عوامل مسيطرة وأخرى مسيطر عليها . وهو ما نستبقيه في تصورنا للعلاقة بين فكرة طريقة الانتاج وفكرة التكوين الاجتماعى وانما بتحفظ كبير .

إلا أن هذا التصور يحمل في ثناياه . بالاضافة الى أنه يرتكز على نظرة بنائية structuralist للمجتمع خطر نظرة ازدواجية يمكن أن تؤدى بنا الى تصور التكوين الاجتماعي مكونا من طرق انتاج متميزة . أو حتي متعارضة . حتي ولو كانت مرتبطة برباط

---

(١٦) E. Terray. Le Marxism devant les sociétés primitive. Maspéro 1969;
P – Ph. Rey. L'articulation des modes de production. Les Alliances des classes. Maspéro. 1973.

(١٧) في الواقع يعاني عدد كبير من « المصطلحات » مستخدمة في كتابات أصحاب هذا التصور من عدم الدقة ان لم يكن من الغموض كذلك . نأخذ على سبيل المثال مصطلحات « مستوى instance » و « ايديولوجية » (ويستخدم أحيانا بمعناه عند دي تراس أي تعني علم الأفكار وأحيانا أخرى تعني بغطي كل ما عدا علاقات الانتاج) . أنظر الاقتطاف الوارد في صفحة ١٠٥ من كتاب قراءة رأس المال) domination articulation الخ

مفصلى . وتبرز حدود هذا التصور الثاني بوضوح في تحليل العملية الاجتماعية في الاجزاء المتخلفة من المجتمع الرأسمالى الدولى[١٨] . من هنا مست الحاجة الى تصور بديل نقدمه فيما يلى :

٣ ـ وفقا **للتصور الثالث** ، الذى هو تصورنا ، يمكن تصور الانتقال المنهجى من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى على النحو التالى :

أ ـ كنقطة بدء وكمركز للتحليل نأخذ فكرة طريقة الانتاج كما عرفناها في الصفحات الأولى من هذا الفصل ، أى كفكرة تصور عملية العمل الاجتماعى وقد أخذت شكلا خاصا يتميز بتركيبه معينة من مستوى لتطور قوى الانتاج مع نوع علاقات الانتاج كعلاقات بين الطبقات الاجتماعية . هذا المستوى لتطور قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج يؤخذان **كوحدة جدلية** أى يؤخذان في تحددهما المتبادل أحدهما بالآخر وفي نفي أحدهما للآخر .

فالانسان الذى هو في قلب عملية العمل الاجتماعى هو نفسه الذى يدخل في العلاقات الاجتماعية الأخري . وهو نفسه الذى يمارس النشاط الذهني . نشاط استخلاص المعرفة النظرية . وهو نفسه صاحب نظام للقيم وللمواقف من الحياة ، ومن العمل (كوسيلة لتحقيق الذات اجتماعيا أو كوسيلة للعيش) ، ومن المرأة ، ومن الجنس ، الى آخره . كل هذا يكون العملية الاجتماعية التي يمارس فيها الانسان ، ابتداء من مكانه في عملية الانتاج الاجتماعي في شكل من أشكالها التاريخية ـ بقية مظاهر الحياة . وكما أن الافراد ، في انتمائهم الاجتماعى (أى كأفراد في طبقات اجتماعية) . لا يقومون دائما . ابتداء من مكانهم في عملية الانتاج . بنفس الدور ولا يحصلون على نفس النصيب من الناتج الاجتماعى فان مساهمة الطبقات الاجتماعية المختلفة في المظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية تختلف من طبقة لأخرى كما تختلف الكيفية التي تسهم بها كل من الطبقات الاجتماعية في هذه المظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية) المظهر السياسي والاجتماعى بالمعنى الضيق ، والمظهر الفني والأدبي . والمظهر الذهني ... وهكذا) .

وعليه يمكن ، اذا ما أخذنا طريقة الانتاج كمحور ، أن نتصور المظاهر الأخرى للنشاط الاجتماعى للانسان ، وانما الانسان في المجتمع المحدد تاريخيا ، بتركيبه الطبقي ، نقول يمكن أن نتصور هذه المظاهر كشبكة من العلاقات التي تتداخل مع النشاط الاقتصادى ، أى كعلاقات تشع أبتداء من عملية العمل الاجتماعى وقد تحدد شكلها التاريخى بالتوليفة المتميزة

---

(١٨) أنظر في حدود هذا التصور لفهم التكوين التاريخي لتخلف الاقتصاد المصري مؤلفنا : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير . دار الجامعات المصرية . الاسكندرية . ١٩٨٠ . وعلى الأخص الباب الثالث

من مستوى تطور قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج .

وتعتبر مظاهر الحياة الاجتماعية - أى النشاط الاقتصادى ، النشاطات غير الاقتصادية ، المارسة النظرية ، الأفكار ، القيم ، الموقف ... الخ - تعبر كل هذه عن نفسها في شكل مجموعة من المؤسسات تتوج ، بالنسبة للكل الاجتماعى ، بالمؤسسة السياسية العليا المتمثلة في الدولة .

ب - ولكن من الضرورى أن ننظر في هذا الكل الاجتماعى في وحدته الجدلية وفي حركته عبر الزمن ، أى في حركته الجدلية (الديالكتيكية) . هذه الحركة الجدلية تظهر لنا عملية متغايرة تحتوى أشكالا من أعمال مختلفة ، أى تحتوى في ذات الوقت أشكالا من الماضي وأشكالا من الحاضر وجنين المستقبل كلها مندمجة في كل ديالكتيكى . ويتعين أن نرى ديناميكية الكل الاجتماعى على هذا النحو على مستوى تنظيم الانتاج ومستوى بقية الكل الاجتماعى ، وبصفة عامة على مستوى التكوين الاجتماعى في مجموعه . فالأشكال السابقة التي تمثل العناصر الموروثة من الماضي لا تحتفظ بالهوية التي كانت لها في المجتمع السابق . فهى تتغير في اطار الكل الاجتماعى الحالى . أو هى على وجه الدقة تكون محلا لتغيرات كيفية تدمجها في الكل الاجتماعى ولو أنها تظل متميزة . فهذه الأشكال تكون في ذات الوقت متميزة ومندمجة . هذه الأشكال تغير من طبيعتها ، هى تندمج في الأشكال التي تسود في الحاضر (وسنرى في التو المقصود بالسيادة هنا) لتعطى كلا ديالكتيكيا مختلفا كيفيا . فلو أخذنا على سبيل المثال الشكل الاجتماعى لعائلة الفلاح : فقبل ادماجها في السوق الرأسمالية كانت تنتج لاشباع حاجاتها مباشرة أو عن طريق المبادلة البسيطة . وكانت تنتج على أرض تملكها في الغالب أو لها عليها حق الانتفاع مستخدمة أدوات عمل أولية . ولكن بعد أن أدمجت بدأت هذه العائلة الفلاحية ، مع احتفاظها بشكلها الاجتماعى ، تنتج للسوق (الذى تجد فيه أثمان محددة لمنتجاتها) بقصد الحصول على ايراد نقدى ، وهى تنتج عن طريق ادخال بعض الفنون الاجنبية عليها (كالبذور المنتقاه والأسمدة الكيماوية والدورة الزراعية الجديدة ...) ، كما تبدأ حتى في استخدام أدوات عمل جديدة . ومن هنا الخصائص الجوهرية لهذه العائلة كشكل اجتماعى للانتاج في التحول وإنما في حدود : فهى لم تعد الشكل الاجتماعى السابق ، ولكنها تظل متميزة عن الأشكال الرأسمالية للانتاج . هى خاضعة لرأس المال كظاهرة اجتماعية رغم أنه لا يظهر بصفة فردية في دخلها، على النحو الذى يظهر به ، كرأس مال فردى ، في داخل الوحدات الرأسمالية كمشروع صناعى رأسمالى مثلا . عليه تكون هذه الوحدة في ذات الوقت متغيرة ومتميزة ومدمجة في الكل الاقتصادى الذى يسيطر فيه رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة

وعليه تمثل الأشكال الحالية ، وهى عناصر الحاضر ، الأشكال السائدة أى انها تكون الظاهرة التي تسود في كل جنبات الكل الاجتماعى ، ابتداء من الانتاج الى بقية مكونات هذا الكل الاجتماعى . هذا يعني :

● ان توليفة أشكال الماضي التي تحولت وأشكال الحاضر المسيطرة تمثل كلا اجتماعيا يختلف كيفيا في مجموعه الجدلى ، عن التكوين الاجتماعى السابق على التغلغل الرأسمالى .

● ان الأشكال المسيطرة ، ومن هنا تكتسب صفتها المسيطرة ، هى التي تحدد أداء الكل الاجتماعى . أما الأشكال الخاضعة فيمكن أن تعطى لكيفية الأداء خصوصية معينة ، في الوقت الذى تكون فيه محكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة (وهو الغالب) بالقانون الأساسي لأداء حركة الكل الذى يتوافق مع الأشكال المسيطرة . على هذا النحو تعرف السيطرة تعريفا دقيقا وتكون مرتبطة بالأشكال الاجتماعية التي تحدد القانون الأساسي لحركة الكل الاقتصادى . (دون أن ننسي أن حركة الكل هى حركة جدلية وليست حركة تدريجية في التغير) .

جـ - هذا التصور الثالث للانتقال المنهجى من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى يتمتع بعدة مزايا :

● فتصور الكل الاجتماعى في وحدته الجدلية حول عملية الانتاج في شكلها التاريخى الخاص (وهو عملية تتصور هى الأخرى كوحدة جدلية من نمط معين لعلاقات الانتاج يتوافق مع مستوى معين لتطور قوى الانتاج) ، نقول تصور الكل الاجتماعى على هذا النحو يجنبنا خطر النظر الى التكوين الاجتماعى نظرة هرمية وخطية .

● وبتصور الكل الاجتماعى في حركته الجدلية ، أى في تطوره عبر الزمن ، نراه ككل مختلف كيفيا عن التكوين الاجتماعى السابق عليه ، مكون من أشكال متكاملة بعضها (مسيطر) يحدد طريقة أداء الكل والبعض الآخر (خاضع) يعطي لطريقة الأداء هذه خصوصية تتميز بها في هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات . الأمر الذى يجنبنا في النهاية خطر نظرة ازدواجية للتكوين الاجتماعى ، أى خطر تصور أنه يحتوى طائفتين من المكونات تنتميان الى عصور تاريخية مختلفة ، بعضها رأسمالى والبعض الآخر سابق على الرأسمالية ، ولكل قانون حركته . وهو ماليس بصحيح .

● من ناحية الممارسة النظرية ، أى الدراسة النظرية لأوضاع التكوينات الاجتماعية المعاصرة ، لهذا التصوّر المنهجى الثالث دلالة حيوية : نقطة البدء في الدراسة هى تكوين اجتماعى محدد تاريخيا ، أى هى التكوين الاجتماعى لمجتمع محدد في المكان والزمان ، ولكن المجتمع المصرى في يومنا هذا :

- ندرس هذا الكل الاجتماعي ابتداء من **عملية الانتاج** ، أشكال الملكية والسيطرة على مختلف وسائل الانتاج (بما فيها الأرض) ، الشكل التنظيمي لعملية العمل ، الهدف المباشر من النشاط الانتاجي ، الكيفية التي يتم بها العمل ، فنونه وأدواته . مصير ناتج العمل ، استخداماته في داخل الوحدة الانتاجية وخارجها ، في السوق المحلية أو السوق العالمية .

- من هنا نتعرض للتركيب الاجتماعي . هيكل الطبقات الاجتماعية . بابراز القوى الاجتماعية المختلفة ابتداء من مكانها في عملية العمل الاجتماعي وملكية (أو احتمال) أن تصبح قوى سياسية .

- ثم نهتم بعد ذلك بالنشاطات غير الاقتصادية (سياسية وفكرية .) وفي اطار النشاطات الاجتماعية غير الاقتصادية ندرس النشاط الفكري للمجتمع وما ينتج عنه من أفكار (بعضها علمي وبعضها غير علمي) وندرس أفكار وقيم ومواقف القوى الاجتماعية ، الطبقات الاجتماعية ، مع البحث على الأخص عن أفكار وقيم ومواقف القوة الاجتماعية المسيطرة ابتداء من مكانها في عملية الانتاج على أن نبحث عن آثار كل النشاطات الاجتماعية والأفكار على القوى الاجتماعية في علاقاتها في داخل عملية الانتاج

في كل لحظة من لحظات التحليل تدرس الظاهرة كجزء من كل ديالكتيكي . جزء لا يمكن فهمه إلا في اطار الكل الاجتماعي

ومن خلال هذا التحليل نحاول أن نبرز العناصر المسيطرة (في الانتاج . في النشاطات غير الاقتصادية . في الأفكار . في القيم والمواقف) التي تحدد طريقة اداء الكل الاجتماعي . وكذلك العناصر الخاضعة . التي تعطى بعضها خصوصية معينة لطريقة اداء الكل الاجتماعي هذه . أي لأداء التكوين الاجتماعي عبر الزمن

على هذا النحو ينظر الى مشكلة **مفصلة**[19] التكوين الاجتماعي (وهو اصطلاح ، المستخدم لا يزال غامضا ويؤدي الى الكثير من الخلط) نظرة مختلفة فبدلا من طرح المسألة **بصفة مقدمة** بنوع من المضاربة الذهنية تحل المشكلة في **عملية التحليل النظرى ذاتها** . أي عملية التحليل ذاتها هي التي تبين ما اذا كانت المشكلة قائمة أو غير قائمة . وتبين في حالة قيامها الكيفية التي تكون عليها . كما تبين الحل النظرى لمشكلة

---

(١٩) Articulation

على هذا النحو يتحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج كما يتحدد الانتقال المنهجي من هذه الفكرة الى فكرة التكوين الاجتماعي . فاذا ما تصورنا هذا الأخير ككل ديالكتيكي في حركته لزم علينا أن نعوده عودة سريعة الى فكرة **التطور**[٢٠] لنستكمل مفهومها . فاذا أردنا ألا نقتصر ، في رؤيتنا للتطور ، على مظهره الفني (أي المظهر المتعلق بالعلاقة بين الانسان والطبيعة كما تتبلور في نوع النشاط الاقتصادى الذى يمارسه ومدى سيطرة الانسان على هذا النشاط) تعين ربط التغيرات في الوزن النسبي لمختلف فروع النشاط الاقتصادى (الفروع الصناعية وفروع النشاط الزراعى في تحولها الى فرع من فروع الصناعة) . نقول تعين ربط هذه التغيرات بالتغيرات الاجتماعية والسياسية . من وجهة النظر هذه يعني التطور تنظيما اجتماعيا وسياسيا مختلفا يتضمن دولة ذات طبيعة اجتماعية وسياسية مختلفة . ويتضمن بالتالى تغيرا في الأدوار الاجتماعية والسياسية للطبقات الاجتماعية . الأمر الذى يتضمن كذلك تغيرا في نظام القيم السائد الذى تتحدد وفقا له الأهداف العامة للعملية الاقتصادية والاجتماعية . كل هذه التغييرات تتكيف مع التغير في علاقات الانتاج . **في المرحلة الحالية من تاريخ المجتمع الانساني** يصبح التطور الاقتصادى والاجتماعى مشروطا بالتغير في علاقات الانتاج على حساب رأس المال ، أى بالتغير الذى يزيل رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة . لتحقيق ذلك ، تتمثل المشكلة في الظروف الملموسة لكل مجتمع من المجتمعات المكونة للمجتمع العالمى في التوصل الى نوع تحالف طبقات المنتجين المباشرين والى الصيغ السياسية المناسبة لضمان هذا التحالف ، وجودا واستمرار ، على نحو يضمن أن تتحقق التغييرات الاجتماعية بواسطة المنتجين المباشرين ولمصلحتهم .

* * *

على هذا النحو ينتهى تصورنا لفكرتي طريقة الانتاج والتكوين الاجتماعى . في تقديمنا لهذا التصور حرصنا **على أن تمتاز علاقات الانتاج (ومن ثم التركيب الطبقي) بما تشغله من مكان في طريقة الانتاج والكل الاجتماعى . وقد كان هدفنا من ذلك هو تجنب المنهجية التي ترى الظواهر الاقتصادية (والاجتماعية) وتطورها بمنظار يتصف بالتكنيكية**[٢١] **أى يغلب الجانب الفني لهذه الظواهر على جانب العلاقات الاجتماعية** . ومن هنا كان حرصنا على ابراز المنهجية التي اتبعناها ، والتي ننصح باستخدامها في تحليل المواقف المحددة ، أكثر من ابراز النتائج التي توصلنا اليها ، رغم حيوية هذه الأخيرة . وسنحاول استخدام هذه المنهجية ، على سبيل المثال ، في التعرف على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية .

(٢٠) development: developpement

(٢١) approche techniciste

الفصل الثاني

الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية

الاقتصاد الرأسمالى هو شكل تاريخى من الانتاج بقصد المبادلة النقدية ، أى شكل من أشكال انتاج السلع على نطاق المجتمع ، على نحو شامل وصل حتى الى تغطية الاقتصاد العالمى بطريقة أو بأخرى واخترق كل حواجز المجتمعات السابقة على الرأسمالية والتي وجدت في بعض نواحى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . اقتصاد المبادلة هذا يجد أصله في انتاج المبادلة (على نطاق ضيق) في التكوينات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية وخاصة الاقطاعى ، وفي عملية التراكم البدائي لرأس المال . هذا الانتاج الرأسمالى يقوم على الصناعة حيث تصبح النشاط الرئيسي للمجتمع وتصبح الزراعة بما يستخدم فيها من آلات وفنون حديثة فرعا من فروع الصناعة .

والواقع أن المعالجة المتوازنة لخصائص طريقة الانتاج الرأسمالية لابد وأن تأخذها في تطورها التاريخى لبيان كيف أن هذا التطور أدى الى وجود اقتصاد عالمى مكون من شقين كلاهما من نتاج عملية التطور هذه : شق يمثل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بما لها من خصائص ترتكز على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية ، وشق آخر يمثل الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة . خصائص الاثنين تمثل في الواقع خصائص طريقة الانتاج الرأسمالية كطريقة عالمية . في دراستنا هذه ، نقتصر على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية بصفة عامة ، وعلى الأخص من ناحية نوع علاقات الانتاج السائدة وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادى وطريقة أداء الاقتصاد القومى .

١ ـ نوع علاقات الانتاج السائدة

يقوم الانتاج الرأسمالى على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي تصبح رأس مال . **فرأس المال ليس شيئا وانما هو علاقة اجتماعية ـ تتم بوساطة وسائل الانتاج ـ مؤداها تمكين طبقة** (أو بعض طبقات) **في المجتمع من أن تختص نفسها بالفائض الاقتصادى ، الأمر الذى يعني استبعاد غير المالكين وتحويلهم الى عمال اجراء فتصبح القدرة على العمل (وليس العمل) سلعة**. العامل وقد فصلت عنه وسائل الانتاج يختلف عن أقنان الأرض وعن عبيد المجتمع العبودى في أنه ينهض حرا من كل تبعية لمالك الأرض أو لسيد الطائفة أو معلمها . **فهو حر في أن يبيع قدرته على العمل لمن يشاء . المظهر القانوني لهذه الحرية يتمثل في حريته في عقد عقد العمل . مؤدى ذلك أن وسائل الانتاج ليست رأس مال في كل التكوينات**

الاجتماعية التي يعرفها التاريخ البشرى ، هى لا تكون كذلك كظاهرة سائدة الا في المجتمع الرأسمالى .

هذا ويلاحظ أن **شكل الملكية الخاصة يتغير مع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية**. ونستطيع أن نميز في هذا الشأن اتجاهين تاريخيين :

- الانتقال من الملكية الفردية (ملكية فرد أو عائلة) نحو ملكية المجموعات وهو اتجاه ينعكس قانونيا في الانتقال من المشروعات الفردية الى الأنواع المختلفة من الشركات التجارية وخاصة الشركات المساهمة[1] .

- الانتقال من الملكية الصغيرة الى الملكية الكبيرة التي نتجت عن تركز رأس المال وتمركزه خاصة أثناء الفترة من نهاية القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى والفترة التي تبدأ ببداية خمسينات القرن الحالى حتى يومنا هذا (وذلك في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية) .

ويمكن القول أن تطور المشروع الرأسمالى - فيما يتعلق بتنظيمه الداخلى المرتبط بدرجة سيطرته على السوق - مر بالمراحل الآتية :

١ - مرحلة المشروع الماريشالى (نسبة الى الفريد ماريشال) حيث المشروع صغير الحجم نسبيا ، منظم على أساس المصنع الذى يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة وحيث الادارة يمارسها فرد أو عدد قليل من الأفراد على علم بكل ما يدور بالمشروع عن طريق الرؤية المباشرة ويتخذون كل قرارات الادارة . (أى أن هؤلاء يقومون بكل أعمال الادارة بمستوياتها الثلاثة : المستوى الأعلى (الأول) : تحديد أهداف المشروع والتخطيط . اى رسم الاطار العام الذى تتخذ في حدوده قرارات الادارة على المستويات الأدنى والمستوى المتوسط (الثاني) : التنسيق بين قرارات الادارة التي تتخذ على المستوى الأدنى ، واما في حدود الاطار العام . ثم المستوى الأدنى (الثالث) : ادارة العمليات اليومية للمشروع لضمان سيره على نحو يحقق الأهداف ، أى في حدود الاطار العام الذى يتقرر على المستوى الأعلى) .

---

(١) شركات المساهمة هي أحد أنواع شركات الأموال . أي الشركات التي لا تقوم علي الاعتبار الشخصي للشريك انما يعتد فيه فحسب بما يقدمه كل شريك من مال دون مراعاة لشخصيته . وفي شركة المساهمة يجزأ رأس المال الي أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول والانتقال بالوفاة . ولا يكون الشريك المساهم فيها مسئولا عن ديون الشركة الا بقدر عدد الأسهم التي يملكها . ولا تعنون باسم أحد الشركاء ... وتعد شركات المساهمة اداة التطور الاقتصادي في العصر الحديث (والواقع أنه كذلك في اطار المجتمعات الرأسمالية فقط . م.د.) . وقد نمت واتسع نطاقها حتي كادت تحتكر الشئون الصناعية والتجارية وتستأثر وحدها تقريبا بالمشروعات الكبري وذلك لانها أقدر من غيرها علي تجميع رؤوس الأموال ولان حياتها مستقلة عن حياة المساهمين فيها . الدكتور مصطفي كمال طه . الوجيز في القانون التجاري منشأة المعارف . الاسكندرية ١٩٦٦ ص ٢٥٣ - ٢٥٥

٢ ـ مرحلة المشروع الكبير National Corporation ، وانما أساسا على المستوى القومى ، حيث أدى تطور الاقتصاد الرأسمالى وحركته الى ظهور الوحدات الانتاجية الضخمة (في نهاية القرن التاسع عشر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية) عن طريق تنظيم عدد كبير من المشروعات الكبيرة المتناثرة على أساس من التكامل الرأسي بين مراحل الانتاج والتسويق . هنا انفصل المستويان الأعلى والمتوسط في الادارة (ليحتفظ بهما المركز) عن المستوى الأدنى (الذى كان يمارس في داخل الوحدة المنتجة) .

٣ ـ وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بدء سيادة المشروع الرأسمالى في شكله الدولى Trans-national corporation الذى عرف تطوره الكبير بعد الحرب العالمية الثانية . هنا نجدنا بصدد احتكارات دولية تتميز بأن كلا منها ينتج العديد من السلع وبأنها تنتج على أقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالى بأجزائه المتقدمة والمتخلفة . وهى تنتج اما عن طريق فروع تملكها مباشرة أو فروع مملوكة لرأس المال المحلى (الخاص أو رأس المال المملوك للدولة) أو وحدات مشتركة ، تتبعها تكنولوجيا عن طريق استئجار أو شراء براءات الاختراع والخبرة التكنولوجية وغيرها المملوكة للشركة الدولية . وقيام الاحتكار الدولى بالانتاج على أقاليم تتبع دولا متعددة يسمح لرأس المال الدولى بتخير أنسب ظروف لقائه مع العمل من وجهة نظر الارباحية ، وذلك عن طريق الاستفادة من تباين ما لدى كل اقليم من قوة عاملة أو موارد اقتصادية طبيعية ومادية ، وكذلك الاستفادة من الاختلاف في الأنظمة القانونية التي تنظم النشاط الاقتصادى من استثمار وانتاج وتسويق في أقاليم البلدان المختلفة . الأمر هنا يتعلق بشكل للمشروع يناسب استراتيجية رأس المال الدولى ويمثل استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق في الأجزاء المختلفة من السوق العالمى . من هنا كانت سياسة المشروع تتخذ على مستوى السوق الدولية كلها ولفترة طويلة . هنا يقسم المشروع الى أقسام عديدة غير مركزية ، يتخصص كل منها في انتاج ناتج واحد ، الأمر الذى يسمح بمواجهة شروط الاختراع والتجديد التي هى في تغير مستمر . وينظم كل قسم كوحدة يكاد يكون لها ذاتية مستقلة كالمشروع الكبير الذى ساد في المرحلة السابقة . وفي نفس الوقت يوجد المكتب العام the general office, the corparation brain لتنسيق القرارات المختلفة ولتخطيط وجود المشروع الكلى ، أى على المستوى الدولى ، ونموه في مواجهة الآخرين . هذا الشكل يتميز بمرونة كبيرة اذ يمكن أقسام المشروع من ممارسة الصناعات المختلفة في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد القومى والعالمى ، كما يمكنها من التكيف السريع للطلب ولتكنولوجيا الانتاج في تغيرهما المتزايد . وهنا ينفصل المستوى الأول في أعمال الادارة انفصالا تاما عن المتوسط ويتركز في المكتب العام للمشروع الذى تنحصر وظيفته في رسم الاستراتيجية التي يتبعها المشروع لوجوده وتطوره في الزمن الطويل

تاركا كل ما يتعلق بالتكتيك للمستوى المتوسط وتنفيذ القرارات للمستوى الأدنى. ومع تطور شكل المشروع على هذا النحو يتمكن من اقامة تقسيم داخلى للعمل يمكنه من تطبيق مبادىء العلوم الطبيعية والاجتماعية على نشاطه وعلى نطاق في اتساع مستمر. كما يتمكن من تطوير «عقل أكبر» يمكن معه ادارة الثروة في تركزها المتزايد. وتتمكن هذه الاحتكارات الدولية بحجمها وبسياساتها طويلة المدى على الصعيد العالمى من أن تقود تقسيم العمل الرأسمالى الدولى في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى(٢).

٢ - الهدف المباشر من النشاط الاقتصادى هو تحقيق الكسب النقدى

الهدف المباشر من النشاط الاقتصادى في ظل طريقة الانتاج الرأسمالية - حيث يسود اقتصاد المبادلة النقدية - هو تحقيق الكسب النقدى في صورة دخل نقدى. هذا الدخل النقدى، الذى يأخذ شكل الأجور والمرتبات ودخول الملكية المختلفة يصبح وسيلة اشباع الحاجات اذ بانفاقه يحصل الأفراد على السلع اللازمة لهذا الاشباع.

في مجال الانتاج، **تتمثل وحدة النشاط في المشروع الرأسمالى** الذى يتغير تركيبه مع تطور الاقتصاد الرأسمالى: فيلاحظ ازدياد حجم المشروع بزيادة كمية وسائل الانتاج التي يسيطر عليها ومن ثم تزيد سيطرته على السوق. وفي داخل المشروع تزداد درجة تقسيم العمل وتطور وسائل ادارته باستمرار. وهدف المشروع الرأسمالى هو تحقيق الربح النقدى الذى ينعكس من الناحية الحسابية في الفرق بين نفقات المشروع وايراداته. **فالهدف بالنسبة لمن يتخذ قرارات الانتاج هو اذن تحقيق أقصى ربح، اذ الوحدة الانتاجية تنتج للسوق**، لمستهلك مجهول، لكل من يسيطر على قوة شرائية: فالحاجات لا تشبع الا اذا كانت مصحوبة بمقدرة نقدية(٣). فان تخلفت هذه المقدرة فلا اشباع مهما كانت درجة الحاح الحاجة.

---

(٢) أنظر في هذا الشكل من أشكال المشروع الرأسمالي الفصل الأول من الباب الثاني والفصل السابع من الباب الثالث والفصل الثالث من الباب الرابع من. محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٨٠.

وكثيرا ما يطلق على هذه الاحتكارات الشركات متعددة الجنسية. وتمثل هذه التسمية جزءا من التقديم الأيديولوجي الذي يخفي واقع هذه الشركات. فالقول بأنها متعددة الجنسية يعني أولا أن رأس المال الدولي أصبح كلا غير قابل للانقسام. أي لا تناقض بين أجزائه القومية. وفي غياب التناقض لا يمكن النفاذ اليه. ومن ثم لا يمكن مقاومته. ويعني ثانيا أنها شركات بلا دولة. أي لا توجد خلفها دولة تظهر في اللحظات الحرجة عندما يبرز تناقض مصالح هذه الشركات مع المصالح الوطنية للدول التي تمارس فيها النشاط، وفي هذا تجهيل بالعدو. فالتجارب التاريخية تثبت أن وراء كل شركة دولية (سواء أكانت تمارس نشاطها في اقليم واحد أو في أكثر من اقليم) توجد دولها بكيانها السياسي وقوتها العسكرية. وعندما أممت مصر شركة قناة السويس في يوليو ١٩٥٦ وجدت نفسها مواجهة في مرحلة أولي بدولتين (الدولة البريطانية والدولة الفرنسية) وفي مرحلة ثانية بثلاثة جيوش: هاتين الدولتين وجيش الظاهرة الاستعمارية اسرائيل. وتجارب بلدان أمريكا اللاتينية (وأبرزها تجربة جواتيمالا في ١٩٥٤ وتجربة شيلي في ١٩٧٣) وغيرها تؤيد ذلك. مفاد ذلك أن خلف كل رأس مال دولي توجد دولة تسانده شتي الوسائل في صراعه مع رؤوس الأموال الأخري وفي صراعه مع قوي المنتجين المباشرين في الداخل أو في الخارج.

(٣) Solvant wants: besoins solvables.

والقول بأن الوحدة الانتاجية تتمثل في المشروع الرأسمالي لا يستبعد وجود وحدات انتاجية تمثل بقايا المجتمعات السابقة على الرأسمالية : كوحدات الانتاج الحرفي ووحدات الاستغلال الزراعي لبعض عائلات الفلاحين . ولكنها تتعرض للتغييرات ولا تلعب الا دورا محدودا جدا في النشاط الانتاجي ، كما انها تختفي بسرعة في تزايد مستمر .

٣ ـ العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات أداء تلقائي أو عفوي

الانتاج الرأسمالي انتاج تلقائي يتم عن طريق قوي السوق وجهاز الأثمان الذي يلعب الدور الحيوي في توزيع القوى الانتاجية (من بشرية ومادية) بين النشاطات المختلفة . بعبارة أخرى السوق وحركات الأثمان هي ميكانزم (أو آلية) التنسيق في الاقتصاد الرأسمالي . كل صاحب أو مدير مشروع يتخذ القرارات المتعلقة بما ينتجه والكمية التي ينتجها ، بالنشاط والمكان الذي يقوم فيه بالاستثمار ، بعدد العمال اللازم استخدامهم ، بالكمية من الاحتياطي (أو المخزون)[٤] من المواد الأولية وغيرها اللازم الاحتفاظ بها ، وغير ذلك من القرارات اللازم اتخاذها حتى يتم انتاج معين في خلال فترة زمنية معينة . كل هذه القرارات يتخذها المسئول عن ادارة المشروع على أساس الأثمان التي تواجهه في الأسواق المختلفة (مع بعض التعديل الناتج عما يتوقعه من تغير في هذه الأثمان) أي أثمان المنتجات وأثمان السلع التي يستخدمها كعناصر انتاج[٥] . والتي تحدد مع الفن الانتاجي المستخدم نفقة انتاجه . ولكن مجموع تصرفات الأفراد أو مجموع القرارات التي يتخذها في هذا الشأن أفراد مختلفون يملكون أو يديرون العديد من المشروعات الفردية يكون ذا أثر على هذه الأثمان فتتغير . الأمر الذي يؤدي الى اعادة النظر في قرارات هذه المشروعات . وتستمر هذه التغيرات ـ أي تغيرات الأثمان ـ في الحدوث الى أن نقترب من نوع من التنسيق بين هذه الآلاف من القرارات الفردية المستقلة والتي يعتمد أحدها على الآخر في نفس الوقت . بهذا المعنى يقال أن النتيجة العامة على مستوى المجتمع ليست هي النتيجة التي قصدها أو هدف اليها الفرد أو المجموعة من الأفراد . بعبارة أخرى ، نتيجة النشاط الاقتصادي للمجتمع تمثل نتيجة قرارات عديدة لوحدات اقتصادية ، نتيجة لقرارات عديدة متضاربة : ولو أن كل قرار يصدر بوعي وتدبير من جانب المنتج أو المستهلك الذي يتخذه وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا أن النتيجة النهائية تحدث تلقائيا دون أن تكون في حسبان أحد قبل حدوثها . فهي نتيجة من صنع الاتجاهات السائدة في السوق على نحو يقال معه أن النظام تحكمه قوى موضوعية[٦] ، أو

---

(٤) Stock.

(٥) Factors of production: facteurs de production

(٦) Objective forces: forces objectives.

قانون القيمة[٧] ، مستقلة في عملها عن ارادة الافراد ، وهو ما يعبر عنه اختصارا بأن الاقتصاد الرأسمالى يعمل من خلال ميكانزم السوق[٨] .

في طريقة الانتاج هذه يتم الانتاج في أثناء فترة زمنية معينة من خلال دورة رأس المال الاجتماعى التي تتم على مراحل ثلاث :

* في المرحلة الأولى يظهر الرأسمالى صاحب المشروع المتملك لرأس المال النقدى أو من يمثله في السوق كمشتر للسلع : وسائل الانتاج (أدوات انتاج ومواد أولية) وقدرة على العمل . النقود تتحول الى سلع لاستعمالها في انتاج السلع . تلك هى مرحلة تحول رأس المال النقدى[٩] الى رأس المال المنتج[١٠] .

* في المرحلة الثانية يمر رأس المال بالمرحلة المنتجة ، مرحلة استخدام السلع المشتراه أو استعمالها استعمالا منتجا . تتم عملية التفاعل في داخل المشروع ويكون مؤداها انتاج السلع بقصد طرحها في السوق . في هذه المرحلة يتحول رأس المال المنتج الى رأس المال آخذا شكل السلع[١١] .

* في المرحلة الثالثة يعود صاحب المشروع الى السوق كبائع يحاول أن يحقق الربح - المتجسم في قيمة جزء من الناتج والذى خلق في أثناء المرحلة الثانية - وذلك عن طريق بيع السلع المنتجة . تلك هى مرحلة تحول رأس المال السلعى الى رأس المال النقدى .

في هذه الدورة يظهر رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها والتي يعتبر كل منها شرطا للآخر . اثنتان من هذه المراحل (الاولى والثالثة) تنتميان الى دائرة التداول ، والثانية الى دائرة الانتاج . في أثناء كل مرحلة من هذه المراحل تأخذ القيمة الممثلة لرأس المال مظهرا مختلفا يرتبط بوظيفة خاصة تختلف من مرحلة الى أخرى . في المرحلة الأولى وظيفة رأس المال النقدى هى تحقيق الشروط اللازمة لعملية العمل الاجتماعى . قوة عمل وأدوات عمل ومواد أولية ليتم تحويلها . في المرحلة الثانية وظيفة رأس المال المنتج هى خلق قيمة اضافية تمثل زيادة عن قيم السلع المشتراه عن طريق استعمال هذه السلع استعمالا

---

(٧) The Law of value; la loi de la valeur.

(٨) The market mechanism; le mécanisme du marché.

ولا تتأثر صحة هذا القول بتدخل الدولة الرأسمالية المعاصرة في الحياة الاقتصادية . وسنري في الفصل التالي أن تدخل الدولة وان كان يؤثر في ميكانزم السوق لا يمنع من أن تكون النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادي متوقفة علي قوي السوق .

(٩) Money capital: capital argent

(١٠) Productive capital; Capital productif

(١١) Commodity capital: capital marchand

منتجا . في المرحلة الثالثة يأخذ رأس المال شكل السلع المعدة للاستهلاك المتوسط أو النهائي التي لو تحقق بيعها مكنت صاحب المشروع من الحصول على الربح الذى خلق في المرحلة الثانية . في أثناء دورة رأس المال هذه لا يتم فقط الحفاظ على القيمة التي بدأت بها الدورة وانما تزداد . هذه الزيادة تطرأ في أثناء مرحلة الانتاج التي تقطع عملية التداول اذ رأس المال يأخذ شكلا عينيا(١٢) لا يستطيع في ظله الاستمرار في دورته دون أن يدخل في دور الاستهلاك المنتج : استخدام السلع التي اشتريت من السوق في خلق قيم جديدة . في المرحلة الثالثة تعود القيمة الممثلة لرأس المال - وقد ازداد مقدارها الآن - الى نفس الشكل الذى كانت تتخذه في بداية الدورة ، الى رأس المال النقدى .

هذا ويراعى أن دورة رأس المال كواسطة لعملية الانتاج الاجتماعى تمثل عملية تتكون من حركات متقابلة للأجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعى تتم في اتجاهات مضادة . في هذه العملية لا يمر كل رأس المال الاجتماعى من مرحلة الى أخرى حتى تنتهى الدورة ، وانما نجد أن الأجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعى (في فروع النشاط المختلفة) تتحرك في اتجاهات متضادة ، فبينما يكون جزء من رأس المال الاجتماعى في سبيل تحوله الى رأس مال نقدى تكون اجزاء أخرى في سبيل التحول الى رأس مال منتج أو رأس مال يأخذ شكل السلع المعدة للبيع .

تلك هى المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال الاجتماعى بتم دورته بوصفها واسطة عملية الانتاج الاجتماعى . الا أن قيمة رأس المال الاجتماعى لا تظل ثابتة من فترة انتاجية الى أخرى ، اذ يتميز الانتاج الرأسمالى عما سبقه من طرق انتاج بالمعدل السريع للتطور الذى يكمن وراءه معدل مرتفع لتراكم رأس المال . فرأس المال الاجتماعى يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الانتاج الاجتماعى في أثناء فترة زمنية معينة وانما كذلك لهذه العملية في تجددها المستمر عبر الزمن كعملية انتاج متجددة في الفترات المتعاقبة . تنعكس في الزيادة المستمرة في حجم الناتج الاجتماعى من فترة لأخرى .

هذا وقد أحدث هذا الاداء للعملية الاقتصادية الرأسمالية تغييرات جوهرية في الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادى ، تغييرات حدثت عبر الزمن وفي اطار علاقات الانتاج الرأسمالية . هذه التغييرات يمكن تلخيصها فيما يلى :

- تتمثل نقطة البدء في التطور الرأسمالى في هيكل يغلب عليه الطابع الزراعى .

---

(١٢) Physical form forme physique

- مع التغييرات الجوهرية في الزراعة تتطور الصناعة التي تتغذى بالفائض الذى ينتج في الزراعة لتكتسب مع الوقت ، وبفضل تراكم رأس المال الصناعى ، أهمية نسبية متزايدة لتصبح النشاط الغالب . في نفس الوقت تتحول الزراعة لتصبح نشاطا يقوم على استخدام الآلات والفنون الناتجة عن التقدم العلمى ، أى لتصبح هى الأخرى صناعة من الصناعات .

- في داخل النشاط الصناعى تفرض الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية وجودها أولا .

- ويدعو وجود هذه الصناعات الى اقامة الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية ، الصناعات الأساسية ، التي تتطور بسرعة لتكتسب وزنا نسبيا أكبر بالنسبة للصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية .

في كل مرحلة من مراحل هذا التغير يمكن تمييز فرع أو أكثر من فروع النشاط الصناعى تمثل الفروع الرائدة(١٣) التي يؤدى تطورها الى جذب بقية فروع القطاع الصناعى في الحركة التطورية ، ويؤدى تطور هذا الأخير بدوره الى جذب بقية الاقتصاد القومى . هذه الفروع كانت في بعض الأحيان من الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية (كصناعة الغزل والنسيج في بداية التصنيع) كما كانت في البعض الآخر من الفروع المنتجة للسلع الانتاجية (كما هو الحال بالنسبة للصناعات المعدنية والصناعات الكيماوية) .

ونلاحظ أخيرا أن الاقتصاد الرأسمالى المعاصر يتميز « بانتفاخ » في القطاع الثالث ، أى قطاع الخدمات . نضع كلمة انتفاخ بين قوسين لأن الأمر يتعلق بالنسبة للبعض بمظهر من مظاهر الصحة ، وبانعكاس لتبديد جزء من الفائض الاقتصادى بالنسبة للبعض الأخر .

هذا ويتعين أن نضيف أن الانتاج الرأسمالى يتميز بتحقيق تقدم فني غير مسبوق قائم على استخدام الآلة وتقسيم العمل ، كما أنه يتميز - كما قلنا - بسرعة تراكم رأس المال . الا أن معدلات التقدم الفني وتراكم رأس المال وزيادة الدخل القومى التي حققها الانتاج الرأسمالى

---

(١٣) Leading sectors. industries motrices.

أنظر في فكرة الفروع الرائدة :

W.W. Rostow. Trends in the Allocation of resources in Secular Growth. in L.H. Durpriez (ed). Economic Progress. Papers and Proceedings of a Round Table held by the International Economic Assocaition. Institut de Recherches Economiques et Sociales. Louvain 1955. p. 367 – 382

لم تعد هى أكبر المعدلات المعروفة تاريخيا منذ أن وجدت محاولات بناء الاقتصاد الاشتراكى . هذا ويتعين ألا ننسي ـ من وجهة التطور البشرى ـ أنه بدون الدور الذى قامت به طريقة الانتاج الرأسمالية ما كان ليستطيع التنظيم الاشتراكى القائم على تغيير علاقات الانتاج التي أصبحت عائقا لتطور قوى الانتاج ، ما كان ليستطيع هذا التنظيم أن يحقق هذه المعدلات المرتفعة . فالفهم السليم لعملية التطور التاريخى لابد وأن يرى في كل تكوين اجتماعى(١٤) ضرورته التاريخية ، ومن ثم يتعين أن يرى ما حققه كل تكوين اجتماعى من خطوات في تطور الانسان ، خطوات بدونها لا يمكن لتكوين اجتماعى أكثر رقيا من أن يأخذ مكانه . لكن الكلام عن الضرورة التاريخية لتكوين اجتماعى لا يعني على الاطلاق أن تمر كل أجزاء المجتمع الانساني بهذا التكوين الاجتماعى . اذ ظهور هذا التكوين الاجتماعى كشكل غالب يحتوى عدد كبير من المجتمعات يوفر شروط الانتقال الى تكوين اجتماعى جديد ، وهو يوفر هذه الشروط بالنسبة لكل أجزاء المجتمع المختلفة . هنا يتعين التفرقة بين المجتمع الانساني في مجموعه وبين مجتمع معين . فاذا كان من اللازم أن يمر المجتمع الانساني في مجموعه (بطرق مختلفة) بكافة المراحل التاريخية . فان الأمر ليس بالضرورة كذلك بالنسبة لمجتمع يمثل أحد أجزاء المجتمع العالمى . اذ وجود تكوين اجتماعى معين يوفر الشروط التاريخية اللازمة لميلاد تكوين اجتماعى جديد ، وهو يوفر هذه الشروط بالنسبة لكل أجزاء المجتمع العالمى بما فيها الأجزاء التي لم تشهد تطورا للتكوين الاجتماعى السابق . من هنا كان انتقال بعض المجتمعات البدائية الى التكوين الاجتماعى الرأسمالى مباشرة . ومن هنا تكون امكانية تحويل المجتمعات المختلفة الى التكوين الاجتماعى الاشتراكى دون أن يكون ضروريا أن تشهد في داخلها كل مراحل تطور الانتاج الرأسمالى .

---

(١٤) Social formation: formation sociale يقصد بالتكوين الاجتماعي (كما رأينا) النظام الاجتماعي الذي يتمثل في كل متوازن داخليا وبحد مكوناته في طريقة الانتاج بما تتضمنه من مستوي لتطور قوي الانتاج ونوع من علاقات الانتاج وفي العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية (العائلة ، والسياسة ، وغيرها) والوعي الاجتماعي الذي يتمثل في الأفكار (بعضها علمي وبعضها غير علمي) والمواقف الاجتماعية اللازمة للحفاظ علي طريقة الانتاج السائدة في المجتمع . والتكوين الاجتماعي علي هذا النحو يمثل حقيقة تاريخية باعتباره أحد المراحل التي يمر بها المجتمع البشري في تطوره . علي هذا الأساس يمكن التمييز بين : التكوين الاجتماعي البدائي . التكوين الاجتماعي العبودي . التكوين الاجتماعي الاقطاعي ، التكوينات الاجتماعية الأخري التي وجدت في مجتمعات الحضارات القديمة في الشرق وفي أفريقيا . التكوين الاجتماعي الرأسمالي . التكوين الاجتماعي الاشتراكي .

الفصل الثالث

الخصائص الجوهرية لطريقة الإنتاج الاشتراكية

تتحدد طبيعة طريقة الانتاج الاشتراكية بأن علاقات الانتاج فيها تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وبأن الانتاج يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية وبأن العملية الاقتصادية عملية مخططة . لنرى مفهوم كل من هذه الخصائص عن قرب .

١ - الاقتصاد الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج

نعلم أن علاقات الانتاج هي الروابط التي تقوم بين أفراد المجتمع في أثناء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لها دور كل فرد (أو فئة أو طبقة اجتماعية) في عملية الانتاج والكيفية التي يتحدد بها توزيع الناتج الاجتماعي بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة نعلم كذلك أنه ابتداء من مرحلة معينة في التطور بدأ الانسان يخلق بعمله أدوات يقصد بها زيادة انتاجيته نضيف هنا ان التطور السابق على المجتمع الاشتراكي قد شهد اتجاهين تاريخيين هامين .

الاتجاه الأول يتمثل في التعدد المستمر لأدوات الانتاج بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها ، وكذلك تعدد الأدوات في داخل النشاط الاقتصادي الواحد وهي لا تتعدد فقط وانما تزداد تعقيدا مع تطور المعرفة العلمية والتكنولوجية . نصور مثلا أدوات الانتاج التي تم اختراعها مع تعدد النشاطات الاقتصادية . من أدوات استخدمت في الصيد ، الى أدوات تستخدم في الزراعة ، الى أدوات تستخدم في الصناعة . وفي داخل كل فرع من فروع الصناعة ، الى أدوات تستخدم في القيام بالخدمات . ونصور كذلك تعدد الأدوات وتطورها في داخل نشاط واحد وليكن النشاط الزراعي من المحراث البدائي الى المحراث الآلي ، أو وسائل رفع المياه البدائية من الشادوف الى الساقية الى ماكينات الرى ، أو أدوات الحصاد وفصل الحب عن النباتات ، وغير ذلك من الأدوات المستخدمة في النشاط الزراعي . وقس على ذلك كل النشاطات الاقتصادية التي يكتشفها الانسان واحد بعد الآخر . فاذا أخذنا مثلا صناعة المنسوجات يمكن تصور التعدد والتطور الهائل لأدوات الانتاج اذا ما قارنا بين المغزل والنول اليدويين وبين الأدوات التي تستخدم حاليا في صناعة النسيج بمختلف أنواعه في المراحل المختلفة من حليج الى غزل الى نسيج الى صباغة الى

تجهيز . يترتب على تعدد أدوات الانتاج وتطورها زيادة مستمرة في أهمية الدور الذى تلعبه في عملية الانتاج ، بحيث أصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج في المجتمع الحديث دون هذه الأدوات وكذلك المواد التي يجرى تحويلها . ومع هذه الزيادة المستمرة في أهمية الدور الذى تلعبه وسائل الانتاج تزداد أهمية ملكيتها كعامل محدد لمصير الناتج من عملية الانتاج .

هذا الاتجاه الأول صحبه تاريخيا وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كشكل قانوني غالب ترتكز عليه علاقات الانتاج في المجتمعات السابقة على المجتمع الاشتراكى (فيما عدا بطبيعة الحال المجتمعات البدائية التي كانت تقوم على شكل أو آخر من أشكال الملكية الجماعية) . مؤدى ذلك أن يتم الحصول على جزء كبير من الناتج الاجتماعى على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، أى أن يتم اختصاص فئة اجتماعية معينة بجزء من الناتج الاجتماعى اختصاصا فرديا .

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج ، أى كعملية لا يقوم بها شخص بمفرده وانما يقوم بها أفراد الجماعة متعاونين مع اختصاص كل منهم بجزء من العمل اللازم للقيام بالانتاج . الازدياد المستمر لهذه الطبيعة يتم بمعان مختلفة :

* فهناك أولا الاتساع المستمر في حجم الجماعة مع تغير شكل التجميع الانساني من العائلة الى القبيلة الى الأمة حتى الى المجتمع العالمى . هذا الاتساع صاحبه ازدياد في درجة تقسيم العمل بين أفراد المجتمع أى ازدياد درجة اعتماد كل منهم على الآخر في الحصول على ما هو لازم لمعيشته .

* ينبني على ازدياد درجة التقسيم الاجتماعى للعمل الازدياد المستمر في اعتماد الانتاج في فرع معين على منتجات الفروع الأخرى ، بحيث أن انتاج معين أصبح يستلزم مساهمة متزايدة لآخرين يعملون في نشاطات أخرى ، الأمر الذى يعني الازدياد المستمر في عدد من يساهمون في انتاج ناتج واحد ، هذا من ناحية .

* ومن ناحية أخرى ، ينبني على ازدياد درجة التقسيم الاجتماعى للعمل ، الازدياد المستمر في اعتماد الانتاج في فرع معين على الفروع الأخرى وكذلك على الأفراد فيما يتعلق بمصير ما ينتجه ، الأمر الذى يعني تزايدا في عدد من يستخدمون الناتج .

* كما أن حجم الوحدة الانتاجية - وخاصة في الانتاج الرأسمالى - في اتساع مستمر ، الأمر الذى يعني ازديادا في عدد من يجتمعون للعمل في داخل وحدة انتاجية واحدة . هذا الاتساع المستمر كان مصحوبا بزيادة مستمرة في درجة تقسيم العمل داخل الوحدة

الانتاجية ، أى في تقسيم عملية الانتاج الى عمليات بتزايد عددها بحيث يتخصص عامل أو مجموعة من العمال في عملية واحدة من العمليات اللازمة لانتاج الناتج .

يترتب على الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج أن يصبح من الصعب - ان لم يكن من المستحيل - اسناد انتاج معين الى شخص معين بالذات . اذ اصبح من الضرورى ان يساهم في انتاجه عدد كبير من افراد المجتمع لا يقتصر فقط على من يعملون في داخل الوحدة الانتاجية وانما يمتد ليشمل افراد في نشاطات اقتصادية اخرى . فبينما كان من المتصور اسناد القمح الذى ينتجه فلاح (وأفراد عائلته) يهدف الى الاشباع المباشر لحاجاته ويعمل مستخدما أدوات بدائية ، بينما كان من المتصور اسناد هذا الناتج الى عمل هذا الفلاح ، لم يعد من الممكن اسناد انتاج ساعة يد مثلا الى عمل شخص معين بالذات ، اذ هى نتاج عمل عدد كبير من الأفراد ليس فقط في داخل المصنع الذى ينتج ساعات اليد وانما كذلك في المصنع الذى ينتج الالات اللازمة لانتاج ساعات اليد والمصنع الذى ينتج الصلب والمنجم الذى ينتج الحديد . والوحدات التي تقوم بالخدمات اللازمة للانتاج في كل مرحلة من هذه المراحل ، من خدمات صيانة ونقل وتزويد بالقوة المحركة ... الى غير ذلك .

عندما كان من الممكن اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين كان من المتصور أن يختص هذا الشخص بناتج عمله اختصاصا فرديا . من الوقت الذى يستحيل فيه اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين بالذات - نظرا للازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج - ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج (بعد أن وصلت الى مستوى كيفي معين) وبين الاختصاص الفردى بناتج هذه العملية أو بجزء كبير من ناتجها ، وهو اختصاص يتم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . من هنا ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي أصبحت تلعب دورا يستحيل قيام الانتاج في غيابه . بناء عليه ، ومع وصول الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج الى هذا الحد يصبح من الضرورى ان يختص بالناتج كافة العاملين . الأمر الذى لا يتم الا على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . ومن هنا جاءت ضرورة الملكية الجماعية اذا أريد للعملية الاقتصادية ان تتطور بمعدلات تتفق مع ما وصل اليه المجتمع الانسانى من معرفة علمية وتكنولوجية . ومن ثم يؤدى ترك التناقض دون حل الى الحد من معدل تطور العملية الاقتصادية ، كما هو الحال بالنسبة للاتجاه الانخفاضي لمعدلات نمو الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة .

هذا وقد شهدت طريقة الانتاج الرأسمالية الاتجاه نحو بعض أشكال غير فردية ، كما هو الحال ، بالنسبة لملكية الشركات المساهمة وملكية الدول الرأسمالية المعاصرة . الا أن تملك

الدولة الرأسمالية المعاصرة لوسائل الانتاج لا يحل هذا التناقض وان كان يزودنا بالوسيلة الشكلية التي تمكننا من الوصول الى حل له . ليس هنا بطبيعة الحال مجال دراسة طبيعة ملكية الدولة الرأسمالية وسنكتفي بأن نبين اختصارا لماذا لا تحل هذه الملكية التناقض الذى خلصنا من الكلام عنه .

يرجع ذلك أساسا الى الطبيعة الاجتماعية السياسية للدولة . فالدولة كتنظيم اجتماعي - أى كشكل لتنظيم العلاقة بن الحاكمين والمحكومين - ليست جهازا محايدا فوق الافراد والطبقات ، وانما هى في الأساس جهاز تستخدمه الطبقة أو الطبقات الاجتماعية المسيطرة لضمان سيطرتها على الطبقات الأخرى ، وهو ضمان يتم عن طريق حماية مصالح الطبقات الحاكمة وفرض اراداتها . في التكوين الاجتماعى الرأسمالى تكون الدولة هى الأخرى ذات طبيعة رأسمالية تخدم في المقام الأول النشاط الفردى القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . يترتب على هذه الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة :

* أن يكون الأصل هو النشاط الفردى ويكون قطاع الدولة قاصرا على أنواع محددة من الوحدات الاقتصادية فهو يحتوى المشروعات التي تزود النشاط الاقتصادى بالخدمات الأساسية كالمشروعات التي تقوم بخدمة النقل والمواصلات أو التزويد بالكهرباء والغاز والمياه . كما يحتوى بعض المشروعات نظرا للظروف الخاصة التي كانت تعمل فيها مما جعلها تعاني من انخفاض مستمر في معدل النمو (كصناعة الفحم في انجلترا) . كما أنه يحتوى بعض المشروعات التي تلعب دورا استراتيجيا في اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للبنوك المركزية . هذا وقد تم ادخال بعض المشروعات الفردية في قطاع الدولة لأسباب سياسية (كما هو الحال بالنسبة لمصانع سيارات رينو في فرنسا) . على هذا النحو يكون حجم قطاع الدولة محدودا سواء بالنسبة لما تحت تصرفه من موارد انتاجية مادية أو لعدد العاملين به[١] .

* أن الدور الذى يقوم به قطاع الدولة في الحياة الاقتصادية يكون دورا تابعا يتمثل أساسا في القيام بدور تكميلى للدور الذى يقوم به قطاع النشاط الخاص عن طريق القيام بخدمات أساسية للنشاط الاقتصادى الفردى يلزم معها - لزيادة أربحية هذا الأخير - تقديم

---

(١) ما دام الأصل هو النشاط الخاص القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فان نقل الملكية من الأفراد الى الدولة لا يمكن أن يكون الا بعوض اذ في نقلها بلا عوض الغاء لجوهر الملكية الفردية وهو ما يتناقض مع الأسس الجوهرية للتكوين الاجتماعى الرأسمالى . فالتأميم بعوض يمكن الأفراد في تغيير محل الملكية الخاصة من منجم للفحم مثلا الى شىء آخر ككمية من النقود أو السندات . بل وقد حدث في بعض الأحيان أن كان من التعويض أكبر من القيمة الفعلية للمنشآت المؤممة (كما كان الحال عندما تم تأميم السكك الحديدية في بريطانيا) .

الخدمات بأثمان منخفضة ، ولذلك تقدم الدولة هذه الخدمات عادة بأثمان لا تزيد عما يغطى - ان لم تكن في بعض الأحيان أقل من - نفقات انتاجها . في حالة ما اذا كانت ايرادات المرفق أقل من نفقاته يغطى العجز من ايرادات الدولة أى من الضرائب أساسا (وخاصة الضرائب غير المباشرة التي يتحمل عبئها جماهير الشعب)[٢] .

يترتب على ذلك أن وجود ملكية الدولة الرأسمالية لوسائل الانتاج لتكون قطاعا للدولة - الذى تم في الدول الرأسمالية المعاصرة عن طريق التأميم في الفترة التي بدأت في ثلاثينات القرن الحالى والتي تميزت بالأزمات الاقتصادية والسياسية الحادة - وان كان يغير من الشكل القانوني للملكية (اذ تنتقل من الأفراد الى الدولة عن طريق التأميم) الا أنه لا يؤدى الى تغيير في طبيعة علاقات الانتاج السائدة في المجتمع . فالنشاط الغالب هو النشاط الخاص حيث علاقات الانتاج مرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . بل أن علاقات الانتاج في داخل قطاع الدولة لا يطرأ عليها التغيير بعد التامم (فالشركة المؤممة تدار على أسس رأسمالية تسعى الى تحقيق أقصى ربح نقدى كقاعدة عامة ، ووضع العاملين فيها يخضع لعقود العمل الجماعية السائدة في الصناعة التي تشتغل بها الشركة المؤممة ، أى أن وضعهم لا يختلف عن وضع العاملين في المشروعات الخاصة التي تعمل في نفس الصناعة ومن ثم يخضع تحديد الأجور لنفس الأسس والتي تجعل الالتجاء الى الاضراب سلاحا يستخدمه العاملون) .

بناء عليه لا يحل التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين الاختصاص الفردى بنتاج هذه العملية أو بالجزء الأكبر منه الا في ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى عندما تتغير الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة ونكون بصدد الدولة الاشتراكية . فيصبح الأصل العام هو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الأمر الذى يعني تغيير في طبيعة علاقات الانتاج السائدة هذا التغيير يتم عن طريق التأميم الذى تقوم به الدولة الاشتراكية والذى يعني احلال جديد للملكية محل شكل آخر وليس مجرد تغيير في محل ملكية كما هو الحال بالنسبة للتأميم الذى تقوم به الدولة الرأسمالية . فاذا ما تأكدت الطبيعة الاشتراكية للدولة يمثل تملكها لوسائل الانتاج عن طريق التأميم الخطوة الأولى لقيام علاقات انتاج ترتكز على ملكية المجتمع لوسائل الانتاج نقول الخطوة الأولى اذ أن هناك فرق بين التأميم الذى تقوم . الدول الاشتراكية وبين ملكية المجتمع لوسائل الانتاج . الأول يعني تغييرا في الشكل القانوني

---

(٢) كثيرا ما تقوم سياسة تحديد الأثمان في المشروعات المملوكة للدولة على التمييز بين المستهلك النهائي والمشروعات الانتاجية والتجارية . بمقتضى هذا التمييز تباع السلعة أو الخدمة للمستهلك النهائي بثمن مرتفع وتباع للمشروعات الفردية الانتاجية والتجارية بثمن منخفض قد لا يغطى نفقة انتاج السلعة أو الخدمة

للملكية . **أما الثانية فتعني سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج** على نحو يمكن من استخدام الموارد الانتاجية استخداما يحقق مصلحة غالبية أفراد المجتمع وهو أمر لا يتم الا :

* بقيام المنتجين المباشرين بدور ايجابي في تحديد أهداف النشاط الاقتصادى والاجتماعى وكذلك في تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف . أى كيفية استخدام وسائل الانتاج على نحو يحقق هذه الأهداف .

* أن يكون للمنتجين المباشرين الكلمة في اتخاذ قرارات تسيير الوحدات الانتاجية .

* أن يكون للمنتجين المباشرين رقابة فعلية على استخدام الموارد الانتاجية .

* أن يترتب على استخدام هذه الموارد تحقيق مصلحة غالبية أفراد المجتمع ان لم يكن جميعهم ، على ألا ينظر الى هذه المصلحة في الفترة القصيرة فقط وانما في الفترة الطويلة كذلك . وهذه المصلحة يعكسها نمط توزيع الناتج الاجتماعى بين المنتجين المباشرين .

الفرق بين التأميم وملكية المجتمع هو في الواقع الفرق بين السلطة القانونية التي تخولها الملكية وبين القدرة الفعلية على استخدام المجتمع لوسائل الانتاج والمنتجات استخداما فعالا وعلى نحو كفء . ووجود الأولى (أى السلطة القانونية) لدى الدولة لا يعني بالحتم تمتع المجتمع بالثانية (أى بالقدرة الفعلية) . فملكية الدولة لا تعني بالحتم سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج (على النحو الذى رأيناه) وانما قد تصطحب بسيطرة فرد أو مجموعة من الافراد . لتوضيح ذلك نضرب مثلا بملكية الأرض في الاتحاد السوفيتي : فرغم أن تأميم الأرض (أى ملكية الدولة للأرض) قد تم منذ ثورة ١٩١٧ فان استغلال الارض - أى الاستخدام الفعلى لقوى الانتاج في الزراعة - ظل قاصرا أساسا على أفراد الفلاحين حتى أواخر العشرينات من القرن الحالى . كما أنه لا يزال هناك بعض المساحات يستغلها أعضاء المزارع الجماعية على وجه الاستقلال رغم ملكية الدولة لها . كما أن الفرق بين التأميم وملكية المجتمع يتضح من الصعوبات التي يقابلها تنفيذ الخطة حتي في داخل قطاع الدولة نفسه ، وهى صعوبات تشتد حدتها عندما تكون السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج لمجموعة تتعارض مصالحها مع مصالح المنتجين المباشرين (الواقع ان صعوبات تنفيذ الخطة في داخل قطاع الدولة قد تنشأ عن عيوب في تنظيم هذا القطاع أو عيوب في تحضير الخطة ، أو نتيجة لأن درجة سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج لا زالت محدودة) .

بناء عليه نجد أن التأميم - أى نقل ملكية وسائل الانتاج الى الدولة - يمكن أن يتم - وعادة ما يتم - في فترة زمنية وجيزة ، أما ملكية المجتمع لوسائل الانتاج - أى السيطرة الفعلية

على وسائل الانتاج على نحو يمكن من استخدامها بكفاءة لمصلحة كافة أفراد المجتمع . فتتحقق تدريجيا من خلال عملية تاريخية تختلف من مجتمع لآخر وفقا للظروف الاجتماعية والسياسية للمجتمع ، الأمر الذى يؤدى الى اختلاف بين المجتمعات الاشتراكية في معدل تحقيق السيطرة الاجتماعية على وسائل الانتاج المختلفة في المجتمع الواحد وهو ما ينعكس في أشكال مختلفة من الملكية الاشتراكية (ملكية الدولة الاشتراكية ، الملكية التعاونية) .

بهذا يمكن التأميم أو ملكية الدولة الاشتراكية من توجيه قوى الانتاج لبناء أساس المجتمع الاشتراكى ، وهو على هذا النحو شرط أساسي لامكانية القيام بالتخطيط ، أى شرط سابق لهذه الامكانية ، كما سنرى فيما بعد . ولكنه ليس الا خطوة في سبيل سيطرة المجتمع على قوى الانتاج وهى سيطرة تتحقق تدريجيا من خلال عملية تاريخية ويؤدى تحقيقها الى أن تصبح جوهر التخطيط . وعليه يكون بناء المجتمع الاشتراكى عملية تاريخية في خلالها بدأ التخطيط كتوجيه اجتماعى لقوى الانتاج ليصبح ذا سيطرة اجتماعية عليها .

على هذا النحو يتضح أن علاقات الانتاج الاشتراكى تدور حول ملكية الجماعة لوسائل الانتاج التي تكف عن تكون رأس مال ، أى أنها تكف عن أن تكون محلا لعلاقة اجتماعية تمكن فئة من الحصول على جزء من الفائض الاجتماعى الصافي لمجرد ملكيتها لهذه الوسائل وتعود لتصبح مجرد وسائل انتاج أى أدوات للعمل ومواد موضوع العمل .

هذه الطبيعة الجماعية لملكية وسائل الانتاج تعطينا نمطا لتوزيع الناتج الاجتماعى الصافي بين من ساهموا في انتاجه يختلف عن النمط الذى هو من طبيعة الانتاج الرأسمالى . فهى تمكن من قيام الانتاج وتوزيع الناتج على نحو يشبع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع .

٢ - الاقتصاد الاشتراكى يهدف الى أشباع الحاجات الاجتماعية

تتميز طريقة الانتاج الاشتراكية بأن الانتاج يتم فيها بقصد اشباع الحاجات وليس بقصد تحقيق أقصي ربح (سنرى فيما بعد أن الربح وان كان قد كف عن أن يكون الهدف من الانتاج من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج الا أنه يظل معيارا للحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية) . رأينا كيف يترتب على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ان يكون الهدف الأساسي من قيام المشروعات الرأسمالية بالانتاج هو تحقيق اقصي ربح نقدى . على هذا النحو يتحدد الهدف الذى تسخر لتحقيقه القوى الانتاجية للمجتمع الرأسمالى ، كما تتحدد أفضل وسائل تحقيق هذا الهدف . فالانتاج وان كان يؤدى في النهاية الى اشباع الحاجات الا أنه لا يعني الا بالحاجات التي يمكن ترجمتها الى قدرة شرائية تمثل طلبا على السلع المنتجة ،

طلبا يمكن المنتج من تحقيق ما سعى اليه من ربح نقدى . أما الحاجات التي لا يمكن ترجمتها الى قدرة شرائية فلا اشباع لها فردية كانت أو اجتماعية وأيا كانت درجة الحاح هذه الحاجات . في هذه الحالة يقال أن الانتاج انما يكيف نفسه وفقا لطلب السوق ، وهو طلب يتحدد ـ لحد كبير ـ وفقا لامكانيات الأفراد وما يحصلون عليه من نصيب في الناتج الاجتماعي الصافي . فاذا ما توافر هذا الطلب استجاب الانتاج الى الحاجة التي تكمن وراءه يستوى في ذلك أن تكون امكانيات المجتمع قادرة على تمكين الغالبية من أفراده من اشباع مثل هذه الحاجة أم لا . هذا بالنسبة للهدف من الانتاج الرأسمالي .

أما الملكية الجماعية لوسائل الانتاج فيترتب عليها ان يصبح الهدف من الانتاج هو اشباع الحاجات ، **والحاجات الاجتماعية** ، والاجتماعية بمعني أن الانتاج يوجه لاشباع الحاجات التي تمكن ظروف المجتمع (الموارد الطبيعية التي تحت تصرفه ، القوة العاملة ومستواها الفني ، وسائل الانتاج المتراكمة أو باختصار مستوى التطور للقوى الانتاجية) من اشباعها لغالبية أفراد المجتمع في فترة زمنية معينة . فاعتبار الحاجة اجتماعية بهذا المعني يحدد اذن بمستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع ، وبالتالي مدى قدرتها على اشباع حاجة دون أخرى لأفراد الجماعة . ففي المجتمعات التي لم يسمح مستوى تطور القوى الانتاجية فيها باشباع الحاجات الضرورية (مستوى معين من المعيشة فيما يتعلق بالمأكل والملبس والمسكن .. الخ) لغالبية الأفراد لا تعد الحاجة الى عربة خاصة مثلا حاجة اجتماعية بالمعني الذى قدمناه وانما هى حاجة فردية تشبع عن طريق انتاج يكيف نفسه وفقا للطلب الفردى (الحاجة المترجمة الى قدرة شرائية من جانب بعض الأفراد) وليس وفقا للحاجات الاجتماعية .الأصل في الانتاج الاشتراكى أنه أنتاج يتكيف وفقا للحاجات الاجتماعية .

فاذا كان الانتاج الاشتراكى يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية فان تحديد الحاجات الاجتماعية الواجب اشباعها في فترة زمنية (تغطيها الخطة القومية) يعتبر من أهم مشكلات التخطيط ، اذ يستلزم التوفيق بين احتياجات المجتمع في الزمن القصير واحتياجات تطوره في الزمن الطويل في الوقت الذى تتعدد فيه الحاجات الاجتماعية تعددا لا تستطيع معه الموارد المحدودة اشباعها كلها في نفس الوقت. بناء عليه اذا ما تم التوفيق بين احتياجات الحاضر والمستقبل ترتب الحاجات الاجتماعية التي سيجرى اشباعها ترتيبا يتضمن أسبقية البعض منها على البعض الآخر ، أى أنها ترتب ترتيبا هرميا يحقق لبعض الحاجات أولوية في الاشباع بالنسبة للبعض الآخر .

اذا كان الاقتصاد الاشتراكى يقوم أساسا على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ترتب على ذلك أن الهدف من الانتاج أصبح اشباع الحاجات الاجتماعية فان أداء الاقتصاد الاشتراكى

لتحقيق الهدف لا يكون عن طريق العمل التلقائي لقوى السوق وانما عن طريق التخطيط. من هنا جاءت الخاصية الجوهرية التالية للعملية الاقتصادية الاشتراكية.

٣ـ الاقتصاد الاشتراكي اقتصاد مخطط:

التخطيط الاقتصادى هو الذى يحدد شروط الانتاج وتجدده في الفترات الزمنية المتعاقبة. ما الذى يقصد بالتخطيط الاقتصادى؟ هل كانت عملية الانتاج عملية مخططة في كل مراحلها التاريخية، أى في ظل الأشكال المختلفة للتكوينات الاجتماعية التي مر بها التطور البشرى؟ اذا كان الجهد الذى يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الأخرى في أنه مجهود واع، يعني مقدما نتيجة الجهد ويعرف الوسيلة التي توصله اليها. هل يعني ذلك أن التخطيط الاقتصادى كظاهرة سائدة كان موجودا منذ فجر التطور الانساني؟

سنحاول فيما يلي ـ عن طريق التعرف على مفهوم التخطيط الاقتصادى ـ ايضاح أن الاجابة على هذين السؤالين الأخيرين لا يمكن أن تكون بالايجاب، وأن التخطيط الاقتصادى كمحدد لشروط الانتاج الاجتماعى وتجدده في الفترات الزمنية المتعاقبة وان كان يجد أساسه في الحقيقة التي مؤداها أن الانسان حيوان واع ويرتبط بمحاولات تحقيق الرشادة الاقتصادية التي كانت محلا لتطور مستمر في ظل التكوين الاجتماعى الرأسمالى (على النحو الذى سنراه بعد لحظات) الا أنه لا يصبح ميكانزم الحركة للعملية الاقتصادية الا في ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى.

قلنا أن المجهود الانساني مجهود واع، كل نشاط يقوم به الانسان نشاط هادف موجه نحو تحقيق غرض معين. لتحقيق هذا الهدف، للوصول الى نتيجة يتصورها مقدما ـ يتبع الانسان الوسيلة المناسبة. قلنا كذلك ان الهدف العام من القيام بالنشاط الاقتصادى هو اشباع الحاجات. والحاجات اللازم اشباعها هى نتاج لمجموع ظروف الحياة في مجتمع ما. تحديد هذه الحاجات يحدد في نفس الوقت الغايات التي تقصد من وراء القيام بالنشاط الاقتصادى في هذا المجتمع المعين، وهى غايات تستقر عن طريق العادة والأخلاق الاجتماعية، ويقرها الدين ويحميها التشريع في بعض الأحيان. ان صدق ذلك بالنسبة لتحديد الغايات من النشاط الاقتصادى في كل التكوينات الاجتماعية التي مرت بها البشرية في تطورها حتى الآن فان الأمر يختلف بالنسبة لاختيار مجموعة وسائل تحقيق هذه الغايات من تكوين اجتماعى الى آخر. من وجهة النظر هذه يمكن التفرقة بين المجتمعات السابقة على التكوين الاجتماعى الرأسمالى حيث تتحدد وسائل تحقيق الغايات الاقتصادية عن طريق

مايمكن ان يسمى « بالاختيار الطبيعى[٣] » وبين التكوين الاجتماعى الرأسمالى حيث تتحدد وسائل تحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق « الاختيار الرشيد »[٤] .

في المجتمعات السابقة على الرأسمالية كانت وسائل تحقيق الأهداف الاقتصادية تكتشف وتستقر عن طريق التجربة الجماعية التي تتكون أثناء عملية العمل الاجتماعي . هذه التجربة تكتشف الوسائل وتقدر مدى فعاليتها ثم تحتفظ بالوسائل التي تثبت فعاليتها وتلفظ ما عداها . على هذا النحو تم عملية « اختيار طبيعى » لوسائل تحقيق الغايات الاقتصادية ويتشكل تكنيك النشاط الانتاجى . فاذا ما تحددت غايات النشاط الاقتصادى في مجتمع معين وتحددت معها الوسائل أو التكنيك الذى يقابلها انتقلت هذه الغايات والتكنيك اللازم لتحقيقها عبر الأجيال - عن طريق التقاليد - اذ يعتنق كل جيل جديد الغايات الاقتصادية التي يهدف النشاط الاقتصادى الى الوصول اليها وكذلك وسائل تحقيقها كما تورثت من الجيل السابق عليه . على هذا النحو يسعى النشاط الاقتصادى لجيل يعيش في مجتمع معين لتحقيق غايات استقرت بفضل التقاليد الاجتماعية بالاستعانة بوسائل انتقلت اليه هى الأخرى عبر التقاليد الاجتماعية دون تحليل رشيد لهذه الوسائل أو تلك الغايات .

أما في ظل الرأسمالية فان الهدف من النشاط الاقتصادى يصبح أساسا تحقيق الكسب النقدى ، وينعكس ذلك في مجال الانتاج بالسعى الى تحقيق أقصى ربح نقدى . الوسائل التي تتبعها الوحدات الانتاجية ، وهى وحدات فردية ، لم تعد تتحدد وفقا للتقاليد وانما تتحدد وفقا لاختيار رشيد يهدف الى التعرف على الوسيلة التي تحقق **أقصى نتيجة بأقل تكلفة . هنا تظهر أول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية**[٥] .

ومؤدى هذا المبدأ هو تخير الوسيلة (من بين الوسائل المتعددة) التي تؤدى بالفرد الى تحقيق أقصى نتيجة بأقل تكلفة . فاذا ما تحددت التكلفة تكون الوسيلة المحققة للرشادة الاقتصادية هى تلك التي تعطينا أقصى نتيجة ، واذا ما تحددت النتيجة تكون هذه الوسيلة هى تلك التي ينجم عن اتباعها اقل تكلفة ، فالأمر يتعلق هنا باختيار لغاية معينة ثم اختيار الوسيلة التي تحقق هذه الغاية بأقل تكلفة ممكنة ، أى يتعلق بخطة ، اذ جوهر الخطة هو

---

(٣) Natural selection

(٤) Rational selection ، أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسي ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ، الباب الخامس .

(٥) Economic rationality; rationalité économique. استخدم هذا الاصطلاح في اللغةالعربية للمرة الأولى في المحاضرات التي ألقيناها على طلبة السنة الأولى لكلية الحقوق بالاسكندرية في العام الجامعى ١٩٦٥/٦٤ وذلك للتفرقة بين الرشادة الاقتصادية وترشيد rationalisation النشاط الاقتصادى . وكذلك بينهاوبين صفة الرشيد Rational

تحديد وسيلة تحقيق هذا الهدف. وتكون الخطة اقتصادية اذا ما تعلقت بالنشاط الاقتصادى، أى ذلك النشاط الخاص بانتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة افراد المجتمع.

ولكن هل من الممكن ان نعتبر أى خطة تتعلق بنشاطات اقتصادية خطة بالمعنى الذى أصبح فيه اصطلاح الخطة ملازما للتخطيط الاقتصادى بالمعنى الذى اصبح لهذا الأخير في مجال التفرقة بين اقتصاديات مخططة واقتصاديات عمل عن طريق العمل التلقائي لقوى السوق؟ لكى يمكن اعتبار الخطة كذلك أى خطة تتعلق باقتصاد يأخذ صفة الاقتصاد المخطط يتعين أن تكون الخطة محتوية لكل الحياة الاقتصادية للجماعة أو على الأقل للقطاعات التي تلعب الدور الاستراتيجى في حياة الجماعة الاقتصادية. يزيد على ذلك أن وجود الخطة لا يكفي لاعتبار الاقتصاد مخططا، فقد يتم تحضير الخطة على غير أساس من الواقع أو على أساس خاطىء فلا يكون لها حظ من التنفيذ العملي. وكذلك الحال في حالة عدم تنفيذ الخطة (التي قد تكون سليمة في ذاتها) لعدم توافر الشروط التنظيمية اللازمة لقيام عملية التخطيط. في هاتين الحالتين توجد الخطة ولكن الاقتصاد القومى لا يسير وفقا لها ويظل يسير سيرا تلقائيا غير مخطط.

لايضاح ذلك سنقوم بالتفرقة بين أنواع مختلفة للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع وهو المعنى الذى يغطى كافة محاولات تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية في ظل التكوين الاجتماعى الرأسمالى وبين الخطة الاقتصادية بالمعنى الذى أصبح ملازما للاقتصاديات المخططة أى الاقتصاديات التي تسود فيها طريقة الانتاج الاشتراكية. عن طريق التعرف على الأنواع المختلفة للخطة بالمعنى الواسع واستبعادها الواحدة بعد الأخرى نصل الى الخطة الاقتصادية بالمعنى الدقيق، أى بالمعنى الذى أصبح له مفهوما اصطلاحيا يرتبط بالاقتصاديات الاشتراكية.

الأنواع المختلفة للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع:

يمكن تعريف الخطة بالمعنى الواسع بأنها السيطرة المتعمدة - أو محاولة السيطرة - لوحدة تنظيمية أو لمجموعة ما على قوى اقتصادية بقصد تحقيق هدف - أو الاستمرار في محاولة تحقيق هدف - يعد في لحظة زمنية معينة هدفا وفقا لحجم الوحدة الاجتماعية التي تقوم باعداد الخطة ومحاولة تنفيذها، أى وفقا للنطاق الذى تتخذ في حدوده القرارات الخاصة المتعلقة بالقوى الاقتصادية محل الاعتبار. وفقا لذلك المعيار يمكن تمييز:

الخطة الاقتصادية الفردية :

الفرد ، أو العائلة ، في محاولته لتنظيم حياته في حدود امكانياته المحدودة بقصد تحقيق أقصي اشباع يقوم بوضع نوع من الخطة تهدف الى استخدام الموارد المحدودة لتحقيق الهدف المنشود .

الخطة الاقتصادية للمشروع :

القيام بخطة اقتصادية بالمعني الواسع هو شرط استمرار وبقاء المشروع الفردى في ظل الانتاج الرأسمالي ، في هذا المشروع نجد أول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية . فالمنظم يحاول بطريقة مقدمة[٦] في ظل ظروف السوق - وتوقعاته بالنسبة لها - أن يستخدم الموارد التي تحت تصرفه المباشر على نحو يحقق له هدفه وهو تحقيق أقصي ربح أو أقل خسارة ترقبا لربح يأتي فيما بعد . في ظل المنافسة الكاملة يقوم كل مشروع - في محاولته لتحقيق أقصي ربح - بالنتاج وفقا لخطة مرسومة مقدما ومبينة على توقعاته الخاصة بامكانيات البيع . هذا النوع من الخطة الاقتصادية بالمعني الواسع هو ما يعرف باصطلاح **الادارة العلمية للمشروع**[٧] . هذا في الوقت الذى تحكم فيه العملية الانتاجية بأكملها بميكانزم الأثمان ، بقوى السوق التي تنظم عملية الانتاج بصفة لاحقة[٨] . بمعني آخر بينما يتميز الوضع بنوع من التنظيم المقدم في داخل الوحدة الانتاجية يكون تنظيم عملية الانتاج الاجتماعى تنظيما لاحقا ، اذا توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة يتم على نحو تلقائي لا تظهر نتيجته - المواتية أو غير المواتية من وجهة نظر المجتمع بأكمله - الا في نهاية الفترة الانتاجية أى بعد أن يكون قد تم كل شيء بناء على آلاف القرارات الفردية التي يتخذها الأفراد . مع تطور شكل السوق على نحو الاحتكار أو منافسة القلة تحاول المشروعات الكبيرة التغلب على هذا التناقض بين هذين النوعين من التنظيم : تنظيم الانتاج في داخل الوحدة الانتاجية ، تنظيما يحقق نوعا من الرشادة الاقتصادية لأجزاء العملية الاقتصادية ، وتنظيم الانتاج على نطاق المجتمع تنظيما تلقائيا يحرم النظام في مجموعه من الرشادة الاقتصادية . ومن ثم نسعى هذه المشروعات - بهدف السيطرة على السوق - الى تخطيط الانتاج في الصناعة أو مجموعة الصناعات التي تسيطر عليها ، هذا يقودنا الى نوع آخر من أنواع الخطة الاقتصادية بالمعني الواسع .

---

(٦) à priori
(٧) Scientific management
(٨) à posteriori

الخطة الاقتصادية لصناعة أو لمجموعة من الصناعات:

بواسطة هذه الخطة تحدد أهداف معينة للصناعة وهي : العمل على عدم تقلب أثمان منتجاتها ، تنظيم العمالة والتخلص من التبديد الناتج من المنافسة بين الوحدات الإنتاجية ، تحقيق وضع تنظيمي معين (ترست ، كارتل ، شركة قابضة) وذلك للوصول الى أهداف معينة في الصناعة محل الاعتبار . هذا هو ما يطلق عليه ترشيد الصناعة[٩] في محاولتها لتحقيق أهداف الترشيد هذه تميل الصناعات الى أن تتطور الى الشكل الاحتكاري (وذلك حتي تفيد من مزايا الانتاج الكبير ومن مزايا السيطرة في السوق) . وكاحتكارية هي في وضع يمكنها من استغلال وحدات أخرى توجد في مركز اقتصادى أضعف . في حالات كهذه تثور المطالبة بمد الفكرة الأساسية للخطة الاقتصادى بالمعني الواسع حتي تشمل الاقتصاد بأكمله خالقة بذلك المجال الذى قد توجد فيه خطة اقتصادية بالمعني الضيق . لكى نصل الى هذه الخطة يتعين علينا ان نستعرض بعض أشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، اذ ليس كل تدخل للدولة في العمل الحر لقوى السوق من قبيل التخطيط الاقتصادى بالمعني الذى أصبح مرتبطا بطريقة أداء الاقتصاديات الاشتراكية .

الخطة الاقتصادية والصور المختلفة لتدخل الدولة :

هناك أولا ما يعرف أصطلاحا بتدخل الدولة[١٠] وهو ما يتضمن بعض التدخل المتعمد من جانب الدولة في عمل نظام السوق ولكنه لا يتضمن تخطيط النظام بأكمله . الجوهرى بالنسبة لهذه الصورة من تدخل الدولة أنها بينما تعدل من الشروط التي يعمل في ظلها نظام السوق في سبيل توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة ، فانها لا تزال تترك النتيجة النهائية غير محددة متوقفة على القرارات الفردية . الأمر هنا يستلزم تدخل الدولة تدخلا قد يكون متكررا ولكنه ليس منتظما . هذا النوع من التدخل يمكن اعتباره الشكل البدائي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، ومثاله حماية الدولة للصناعة الوليدة عن طريق محاولة جعل السوق المحلية خالصة لها والحيلولة دون قيام منافسة من الصناعات المتشابهة في الخارج الأقوى من الصناعة المحلية . تتم هذه الحماية عن طريق سياسة تجارية (فرض رسوم جمركية على الواردات من السلع المماثلة للسلع المنتجة محليا مثلا) تمنع أو تقيد من دخول سلعة منافسة الى اقليم الدولة . مثاله كذلك تدخل الدولة لحماية أوضاع معينة مكتسبة

(٩) The rationalisation of industry
(١٠) Interventionism

بواسطة مشروعات احتكارية أو مشروعات في سوق تسوده منافسة القلة . عندما تكون اجراءات التدخل قد اتخذت لحماية مجموعة معينة من المنتجين أو المستهلكين قد يترتب على التدخل اقلال كفاءة الاقتصاد القومى لحساب هذه المجموعة .

هناك ثانيا ما يعرف اصطلاحا بتوجيه الدولة للاقتصاد القومي ، وهو يتضمن تدخلا منتظما من جانب الدولة يهدف الى توجيه الاقتصاد نحو غايات معينة يلزم على القائمين بالنشاطات الاقتصادية ، أى المشروعات الفردية ، تحقيقها دون أن تقوم الدولة بأن تحدد لهذه المشروعات الوسيلة أو الوسائل التي يتم عن طريق اتباعها تحقيق الغايات . هذه الصورة من تدخل الدولة تمثل نوعا من السياسة الاقتصادية المفصلة .

هذه الصور من تدخل الدولة لا تعد من قبيل الخطط الاقتصادية بالمعنى الذى أصبح مرادفا للميكانزم الذى تعمل من خلاله الاقتصاديات الاشتراكية . اذ فضلا عن غياب الخصائص الأخرى التي تميز طريقة الانتاج الاشتراكية ، وهي انها طريقة للانتاج تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وتهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية . فان تدخل الدولة يقتصر على تحديد أهداف تأمل الوصول اليها دون أن تحدد الوسائل التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف . حتي في الحالات التي تقوم فيها الدولة بتحديد بعض الوسائل فانها تترك النتيجة النهائية متوقفة على العمل التلقائي لقوى السوق ، الأمر الذى لا يضمن تنسيق النشاطات الاقتصادية المختلفة الذى هو من جوهر التخطيط الاقتصادى .

الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق :

لم يبق الا ذلك النوع من تدخل الدولة الذى يتمثل في تدخل عضوى في الحياة الاقتصادية لا يهدف فقط الى ضمان سير معين للاقتصاد وانما الى تحقيق تغيير مستمر في هيكل الاقتصاد القومى . يتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل تهدف الى توزيع الموارد الانتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الاقتصاد القومي من تحقيق أهداف معينة تختلف وفقا لمرحلة التطور التي يمر بها هذا الاقتصاد ، على أن تنسق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك . تحديد الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه في هذا المجال يمثل الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق ، أى بالمعنى الملازم للاقتصاديات الاشتراكية . الأمر هنا يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية الجوهرية : أى المنتجات تنتج والكمية التي يتم انتاجها ، كيفية وزمان ومكان انتاجها ، مصير هذه المنتجات بعد انتاجها ، للاستعمال النهائي في الاستهلاك أو للاستعمال في الانتاج وفي أى فروع الانتاج .. الى غير ذلك من القرارات الواعية التي تتخذها السلطات القائمة على أساس

دراسة شاملة للامكانيات الاقتصادية للمجتمع . (سنرى بعد لحظات أن الأمر لا يمكن أن يتعلق بقرارات تحكمية اذ هذه ليست من التخطيط في شيء وان كانت التجربة العملية لا تستبعد اتخاذ مثل هذه القرارات) . لكى تتمكن هذه السلطات من اتخاذ مثل هذه القرارات يتعين أن يكون لها السيطرة الفعلية على ما تحت تصرف الجماعة من موارد وقدرات انتاجية . فالقدرة على التصرف هى أول متطلبات الخطة الاقتصادية بهذا المعنى في غياب الملكية الجماعية على الأقل للجزء الأهم من الموارد الانتاجية للجماعة **مما يخلق التلازم بين التخطيط الاقتصادى كظاهرة سائدة وبين التكوين الاجتماعى القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، أى التكوين الاجتماعى الاشتراكى** ؛ (سنرى بعد لحظات أن الأمر لا يحتم استبعاد وجود قطاع خاص للنشاط الاقتصادى على الأقل أثناء مرحلة انتقالية) .

على هذا النحو يمكننا اجمال القول بأن **الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق ، أى بالمعنى الذى يقصد عند الكلام عن الخطة في الاقتصاديات الاشتراكية ، ليست خطة تنبؤ (بالمعنى الذى لهذا الاصطلاح في مجال تقرير السياسة الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية) ولكنها خطة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص (في حالة وجود هذا الأخير) لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومى في مجموعة خلال فترة قادمة وانما تحدد كذلك الأعمال الاقتصادية الملموسة على نحو يضمن للعملية الاقتصادية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة** . جوهر الخطة الاقتصادية بهذا المعنى اذن :

* **أنها تأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلة للجماعة** اذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفا تسعى لتحقيقه ، أى تحدد للاقتصاد القومى في مجموعة غاية معينة ، وهو ما يعبر عنه عادة « **بغائية التخطيط** » .

* **انها تتضمن ترشيد استخدام موارد الجماعة** بطريقة تمكنها من تحقيق الهدف عن طريق ضمانها سير الاقتصاد سيرا خاليا من المتناقضات التي قد تعرقل عمله .

* **انها تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الانتاجية** موضوع الخطة .

* **أنها تحل السيطرة الاجتماعية محل القرارات الفردية** المتعلقة باستخدام تلك الموارد .

ومقتضى هذه الخصيصة أن تكون سيطرة الجماعة على مواردها الانتاجية كافية **تمكينها من العمل على تحقيق هدفها** ، ولا يأتي ذلك الا بوجود قطاع اشتراكى يشغل من الاقتصاد حيزا يمكنه من أن يكون محور عملية الانتاج الاجتماعى .

تلك هى الخطة الاقتصادية بالمعنى الذى يلازم طريقة الانتاج والتي يمكن القول معها - اذا ما لقيت الخطة حظا من التنفيذ العملى - بأن الاقتصاد اقتصاد مخطط ولا يخضع للعمل التلقائي لقوى السوق . والخطة على هذا النحو هى وسيلة تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع .

التخطيط الاقتصادى وتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع :

نعرف أن المجهود الانساني ، العمل ، مجهود واع . كل نشاط فردى أو نشاط تقوم به مجموعة صغيرة هو نشاط هادف يسعى الى تحقيق نتيجة معينة يختار لها وسيلة ما . نعرف كذلك أن الوحدة الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالى (المشروع) تحدد لنفسها مقدما - في اثناء قيامها بالنشاط الانتاجي - هدفا تسعى الى الوصول اليه في خلال الفترة القادمة . وهى تتخير الوسيلة التي ينجم عن اتباعها تحقيق النتيجة بأقل تكلفة . مبدأ الرشادة الاقتصادية اذن هو الذى يحكم سلوك الوحدة الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالى . ولكن بينما النشاطات الاقتصادية الفردية نشاطات هادفة تسعى الى تحقيق نتائج متباينة محكومة في سعيها بمبدأ تحقيق أقصى نتيجة بأقل مجهود فان النتيجة العامة لمجموع هذه النشاطات - النتيجة على مستوى المجتمع - تتحقق من خلال النشاطات الفردية العديدة ، أى تتمثل نتيجة تفاعل العديد من النشاطات المختلفة والمتضاربة . النتيجة الاجتماعية اذن لم تكن نتاج تخير لأكفأ وسيلة للوصول الى هدف اجتماعى . بعبارة أخرى ، ولو أن كل قرار تتخذه الوحدة الانتاجية يصدر بوعى وتدبير من جانب المنتج وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا **أن النتيجة النهائية (لمجموع القرارات الفردية) تحدث تلقائيا دون أن تكون في حسبان أحد بطريقة متقدمة واعية** . بعبارة ثالثة ، بينما تجد نتيجة كل نشاط فردى رعاية مقدما فان النتيجة الاجتماعية تترك وشأنها لتكون محصلة النتائج المختلفة الناجمة عن النشاطات الاقتصادية المتضاربة ، فالنتيجة على مستوى المجتمع لا تلقى رعاية مقدمة . ففي مجال الانتاج مثلا بينما كل مشروع يرسم سياسته الانتاجية لتحقيق أقصى ربح في الفترة القادمة قد تأتى النتيجة في نهاية الفترة مخيبة لآمال جميع المنتجين ومحققة للمجتمع بأكمله ازمة اقتصادية تنعكس في تبديد للموارد الانتاجية للجماعة مع بقاء حاجات أفرادها دون اشباع . ومن ثم فتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الوحدة الانتاجية محدود بعدم استطاعة الجماعة بأكملها اخضاع نشاطها - الاقتصادى - أو عملية الانتاج الاجتماعى - لهذا المبدأ .

من الوقت الذى تصبح فيه النتيجة الاجتماعية لمختلف النشاطات الاقتصادية هدفا تعمل الجماعة على تحقيقه في خلال فترة زمنية مقبلة (وهذا الوقت يتحدد تاريخيا بوصول المجتمع البشرى الى مرحلة معينة من مراحل تطوره) وتتخير أكفأ الوسائل الموصلة لهذا الهدف **نكون**

بصدد محاولة المجتمع تحقيق الرشادة على نطاق المجتمع . يتم ذلك عن طريق التخطيط الاقتصادى .

ترشيد النشاط الاقتصادى للمجتمع بأكمله يستلزم أن نكون الغايات التي تسعى الوحدات الانتاجية المتعددة الى تحقيقها خاضعة لغاية تحتوى عملية الانتاج الاجتماعى فى مجموعها . بعبارة أخرى ، تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومى (استخدام الموارد الانتاجية على نحو يحقق أكبر نتيجة ممكنة) يتطلب تنسيق نشاط الوحدات الانتاجية المختلفة على نحو يدمج غاياتها المختلفة في غاية عامة مشتركة توجه النشاط الاقتصادى للمجتمع في **مجموعه . هذا التنسيق هو جوهر التخطيط الاقتصادى .**

وقد رأينا كيف أنه قد نشأت في ظل الانتاج الرأسمالى حاجة الى تخطى حدود الرشادة الاقتصادية الفردية ومحاولة تنسيق نشاطات مجموعات معينة من المشروعات الفردية الأمر الذى عرفناه تحت اصطلاح ترشيد الصناعة . وهى محاولات نشأت في مجال النشاطات التي تركز فيها رأس المال وتمركزت بالتالى عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بهذه النشاطات ، ثم زادات أهميتها مع قيام الدولة ببعض أنواع النشاط الاقتصادى . ولكن هذه المحاولات لتوسيع نطاق الرشادة الاقتصادية تصطدم بكون الموارد الانتاجية تحت سيطرة أفراد أو مجموعات متعددة - مملوكة ملكية خاصة لها تتضارب مصالحهم الأمر الذى يحول دون امكان وجود هدف واحد مشترك يخصص جميع الموارد الانتاجية لتحقيقه ، ويحول بالتالى دون توسيع نطاق الرشادة الاقتصادية حتى تشمل الاقتصاد القومى بأكمله .

أما في ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى فان الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تحول طبيعة الوحدة الانتاجية وتجعل منها وحدة اشتراكية (أو مشروعا اشتراكيا) . تحقيق أقصى ربح يكف عن أن يكون الهدف الأخير للوحدة الانتاجية . نشاط هذه الوحدة يخضع لغاية اجتماعية تعبر عنها خطة الاقتصاد القومى . هذه الخطة تعرف الغاية الاجتماعية بطريقة كمية تتمثل عادة في الوصول الى مستوى معين من الدخل القومى . كما تقرر الخطة الوسائل الرئيسية التي تخدم تحقيق تلك الغاية : كحجم وتوزيع الاستثمارات ، انتاج كل فرع من فروع الانتاج الصناعى والزراعى ، حجم العمالة ، توزيع الناتج الصافي ، الخ . كما تحدد الخطة الدور الذى يتعين أن تقوم به كل وحدة انتاجية في سبيل تحقيق تلك الغاية .

هذا ويتعين مراعاة أنه وان كان الربح لا يزال موجودا في الوحدة الانتاجية الاشتراكية فان ذلك لا يعني أن يكون تحقيقه هو الهدف من اتخاذ قرارات الانتاج وانما تحقيق الفائض في داخل الوحدة الانتاجية يصبح وسيلة خاضعة للغاية الاجتماعية كما تعبر عنها الخطة

الاقتصادية . فهذه الأخيرة هى التي تحدد استخدامات هذا الفائض ، فالفائض لا يذهب الى العاملين في المشروع ، **وانما يخصص للاستخدامات التي تحقق الهدف الاجتماعى . فقد** يخصص جزء لأداء خدمات يستفيد بها العاملون في الوحدة الانتاجية . كما قد يخصص جزء منه لتغطية بعض الاستثمارات في الوحدة الانتاجية . كما يذهب جزء كبير منه الى الدولة لاستخدامه في تمويل الاستثمارات التي يتم تقريرها على مستوى الاقتصاد القومى في مجموعه . **هنا يكون الربح عاملا منشطا في تحقيق الأعمال التي ترد في الخطة ووسيلة التحقق مما اذا كان سلوك الوحدة الانتاجية يتفق والرشادة الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد القومى بأكمله** . بعبارة أخرى ، **الربح في الوحدة الانتاجية الاشتراكية يكف عن أن يكون الهدف من قيام هذه الوحدة بالانتاج ويصبح معيار الحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية في عملها . أى في قيامها بالدور اللازم لتحقيق الغاية الاجتماعية كما تترجمها خطة الاقتصاد القومى .** على هذا النحو تندمج أهداف النشاط الاقتصادى للوحدات الانتاجية المختلفة في هدف اجتماعى مشترك تعبر عنه الخطة التي تحتوى عملية الانتاج الاجتماعى في مجموعها . الوعى بذلك يحصننا ضد نوعين من الخطأ كثيرى الوقوع . الأول يقع فيه البعض عندما يرى أن في مجرد وجود الربح في المجتمع الاشتراكى دلالة على أن طبيعة الوحدة الانتاجية لا تختلف في ظل الانتاج الاشتراكى عنها في ظل الانتاج الرأسمالى اذ في ذلك اغفال للفرق بين الربح كهدف للانتاج تحصل عليه الفئة الاجتماعية المسيطرة قانونا وفعليا(أو فعليا فقط) على وسائل الانتاج وبين الربح كمعيار لكفاءة الوحدة الانتاجية في قيامها بدور في تحقيق غاية اجتماعية عبرت عنها خطة الاقتصاد القومى . النوع الثاني من الخطأ يقع فيه بعض آخر عندما يتوهم أن تحول الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية جماعية تضمن زوال الربح كهدف للانتاج وكمعيار لقياس كفاءة الوحدة الانتاجية . وزوال الربح بالصفة الأولى لا يعني زواله بالصفة الثانية ، كما رأينا .

ولكن اذا كان التخطيط الاقتصادى هو أداة المجتمع الاشتراكى في محاولته تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومى في مجموعه ، ومن وجهة نظر المجتمع بأكمله ، أى محاولة رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى مقدما وتخير أكفأ الوسائل لتحقيق تلك النتيجة ، فهل يعني ذلك أن التطور الاجتماعى لم تعد تحكمه القوانين الموضوعية ؟ الاجابة على هذا السؤال تدعونا الى الوقوف قليلا عند التخطيط الاقتصادى في علاقته بالقوانين الموضوعية التي تحكم التطور الاجتماعى .

التخطيط الاقتصادى والقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى:

نعرف أن العملية الاقتصادية تتمثل في مجموع النشاطات الاقتصادية لأفراد المجتمع في تكرارها المستمر. ونعرف أن هذه النشاطات تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الأفراد، ونعرف كذلك أن القوانين الاقتصادية وان كانت مستقلة عن ارادة الأفراد فان طريقة ادائها ليست بالحتم كذلك(١١). من وجهة النظر هذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية استقلالا عن ارادة الانسان وقوانين اقتصادية تعمل بطريقة واعية. في الحالة الأولى. يقال أن العملية الاقتصادية عملية تلقائية أو عفوية حيث القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل عملا تلقائيا. فرغم أن كل نشاط اقتصادى فردى نشاط يسعى الى تحقيق هدف ما الا أن النتيجة الاجتماعية لمجموع النشاطات الفردية تتحقق - كما رأينا - تلقائيا. النتيجة الاجتماعية ثمرة النشاطات الفردية المتعددة، فكل نشاط فردى قد ساهم في تحقيقها، ولكنها نتيجة تحدث تلقائيا اذ لم تكن في حسبان أى من الأفراد عند قيامه بنشاطه الفردى محاولا تحقيق غاية معينة هى غاية فردية. فدور الأفراد - في قيامهم بالنشاطات الفردية المتعددة والتي قد تكون متضاربة - يقتصر على تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق نتيجة ما على نطاق المجتمع دون أن تكون هذه النتيجة قد حظيت بالرعاية مقدما. بهذه الطريقة التلقائية تعمل القوانين الاقتصادية في الاقتصاديات السابقة على الاقتصاد الاشتراكى المخطط. أما في الحالة الثانية فيقال ان العملية الاقتصادية عملية واعية، أو مخططة من حيث أن القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل بطريقة واعية. من سبيل الدراسة المفصلة للواقع الاجتماعى في حاضره وماضيه والتعرف على القوانين الموضوعية التي تحكم تطوره الاقتصادى والعمل مقدما - ومن وجهة نظر الاقتصاد القومى بأكمله - على خلق الشروط التي تحقق النتيجة الاجتماعية التي تتفق والظروف الموضوعية لتطور الاقتصاد. في هذه الحالة تكون بصدد وضع مشابه لاستخدام التكنيك الحديث لقوانين الطبيعة. فاكتشاف القانون الموضوعى الذى يحكم ظاهرة معينة. أى اكتشاف العلاقة المنتظمة بين عناصر الظاهرة في تفاعلها، بين شروط معينة والأثر المترتب على هذه الشروط، ويمكننا من تهيئة الشروط كلما أردنا للنتيجة تحقيقا. بمعنى آخر، هذا الاكتشاف يمكننا من اتخاذ هذه النتيجة كهدف والعمل على توفير الشروط اللازمة لتحقيقها كوسيلة للوصول اليها. **فالأمر لا يتعلق اذن بازالة عمل القوانين الاقتصادية وانما بخلق الشروط التي تعمل في ظلها القوانين على نحو يجعل نتيجة عملها تتطابق مع ما قصده الأفراد في مجموعهم النتيجة الجماعية**

(١١) أنظر ما قلناه على الصفحات ٣٨ - ٤٠

للنشاطات الاقتصادية يمكن تصورها مقدما واتخاذها هدفا ثم تهيئة الشروط اللازمة للتوصل اليها. الرعاية المقدمة للنتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى ومحاولة تخير أكفأ الوسائل لتحقيقها عن طريق تنسيق جهود الوحدات الانتاجية المتعددة هما - كما رأينا - جوهر التخطيط الاشتراكى (١٢).

على هذا النحو القول بأن العملية الاقتصادية عملية واعية أو مخططة يعني عملية تكون في خلالها طريقة عمل القوانين الاقتصادية الموضوعية واعية بالمعنى الذى انتهينا من شرحه. ومن ثم فهو لا يعني أن التطور قد كف عن أن يكون محكوما بقوانين موضوعية. اكتشاف هذه القوانين يمكن من معرفة اتجاه التطور ومن ثم العمل له مقدما، لكى تتحقق النتائج اذا تهيأت شروط تحقيقها. **يترتب على ذلك أن القرارات الاقتصادية المتعلقة بسير العملية الاقتصادية المخططة لا يمكن أن تكون قرارات تحكمية لا تستند على تفهم سليم للواقع الاقتصادى المراد تخطيطه. جزاء هذه القرارات في حالة اتخاذها هو انعدام فعاليتها انعداما يتركنا مع عملية اقتصادية تسير سيرها التلقائي**.

التخطيط الاقتصادى والقطاع الخاص:

اعادة تنظيم المجتمع على نحو اشتراكى - وتخطيط العملية الاقتصادية بالتالى - مسألة اجتماعية سياسية. في حالة اختيار الجماعة بناء مجتمع اشتراكى لا يكون الانتقال الى هذا المجتمع فجائيا، اذ عملية التغير الجذرى للهيكل الاجتماعى عملية طويلة معقدة. فاذا ما كانت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة اشتراكية فان الانتقال يكون مؤكدا في خطواته التدريجية. في هذه الحالة يظل القطاع الخاص مباشرا لبعض النشاطات الاقتصادية على نحو يطول أو يقصر وفقا لظروف كل مجتمع وما ينتهى اليه الوضع السياسي والاجتماعى فيه. كل هذه أمور تتحدد على مستوى اجتماعى وسياسي وتخرج عن نطاق دراستنا هذه. والذى يهمنا في هذا المجال ما يأتي: في الحالة التي يوجد فيها قطاعان اشتراكى وخاص ما هى الشروط اللازمة من الناحية التنظيمية لكى نوفر - من الناحية الفنية - الحد الأدنى اللازم لامكانية تخطيط العملية الاقتصادية. اذ مما لا شك فيه أنه لكى يكون التخطيط فعالا يتعين تمكين هيئات التخطيط من أن تعامل من يدير كل وحدة انتاجية كمسئول عن وحدة تمثل

---

(١٢) القول بطريقة العمل الواعية للقوانين الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكى المخطط ينسحب على قانون القيمة وقوانين المبادلة المرتبطة به، أى القوانين التي تحكم علاقات الأثمان (بما في ذلك قانون العرض والطلب) مفهوم قانون القيمة والدور الذى يلعبه في الاقتصاد الاشتراكى المخطط والآثار التي تترتب على ذلك، كل هذه مثلت - ولا تزال - موضوعا لمناقشات نظرية واسعة النطاق بين الاقتصاديين في المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات الغربية ولن نتعرض هنا لهذه المشكلات، وانما سنلقي عناية خاصة في الجزء الثالث من هذا المؤلف.

جزءا من القطاع الاشتراكى ، الأمر الذى لا يتحقق في حالة ما اذا كانت الوحدة الانتاجية مملوكة ملكية خاصة أو واقعة تحت السيطرة الفعلية لفرد أو لمجموع الأفراد تتضارب مصلحتهم مع المصلحة العامة . من ناحية أخرى التخطيط الاقتصادى لا يمكن أن يقوم دون معرفة دقيقة بكيفية سير الجهاز الانتاجي في الجماعة ، ومن ثم كانت الاحصاءات المتعلقة بالموارد الانتاجية وبنفقات الانتاج والفائض وغير ذلك شرطا حيويا لتحضير الخطة . سيادة القواعد التي تحكم النشاط الفردى (بما فيها سرية الأعمال) في القطاع الخاص يجعل البيانات والاحصاءات أضأل من أن تمكن من اعداد خطة عامة .

وجود قطاعين للنشاط الاقتصادى يعني أن موارد الجماعة توزع من حيث السيطرة بين هذين القطاعين . اذا كان الهدف من التخطيط هو استخدام الموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة أكفأ استخدام ممكن فان ذلك يشمل الموارد الموجودة تحت سيطرة كل من القطاعين . هذا الهدف يتعين أن يترجم اذن في محاولة تطوير كل من القطاعين بصفة مطلقة على أن يكون معدل نمو القطاع الاشتراكى أسرع من معدل نمو القطاع الخاص . نمو القطاعين بصفة مطلقة يعني أن الموارد الموجودة تحت تصرف كل من القطاعين تستخدم استخداما يسهم في نمو الاقتصاد القومى ، ونمو القطاع الاشتراكى بمعدل أسرع من معدل نمو القطاع الخاص يسمح للأول بزيادة مستمرة في أهميته النسبية ، أى أهميته بالنسبة للقطاع الخاص ، الأمر الذى يزيد دوره الاستراتيجي في عملية التطور المخطط تأكيدا . لكى يكون تنفيذ هذه السياسة ممكنا ولكى نضمن عمل القطاع الخاص في اطار الخطة العامة للاقتصاد القومى يتعين أن يكون تنظيم الوضع بالنسبة للقطاعين قائما على الأسس الآتية :

١ ـ تحديد حجم القطاع الاشتراكى ، أى تحديد القدر من وسائل الانتاج المملوكة ملكية جماعية رهين باعتبارات ثلاث :

* **الاعتبار الاول** اعتبار اجتماعى سياسي مؤداه حرمان القومية السياسية المعادية (خارجية كانت أو دخلية) من سيطرتها الاقتصادية .

* **الاعتبار الثاني** متعلق بسيطره القطاع الاشتراكى على القدر من وسائل الانتاج الذى يمكنه من أن يلعب الدور الاستراتيجى في عملية الانتاج الاجتماعى في تطورها

* **الاعتبار الثالث** يتمثل في انه فيما وراء القدر لكفالة الاعتبارين السابقين يكون التوسع في القطاع الاشتراكى مرهون بالقدرة على ادارة وحدته الانتاجية ادارة أكفأ في غياب تلك القدرة قد يكون من الأفضل . من الناحية الفنية . البحث عن وسائل أخرى

تضمن أن يصب جزء أكبر من الفائض الاقتصادى الذى يخلق في القطاع الخاص في خزانة الدولة وأن يكون عمل هذا القطاع في اطار الخطة العامة للاقتصاد القومي .

أيا ما كان الأمر فالقطاع الاشتراكي يتعين أن يشمل الصناعات الرئيسية وخاصة الثقيلة والمشروعات التي تصب فيها مدخرات الجماعة كالبنوك ومؤسسات التأمين . على هذا النحو يمكن تعبئة المدخرات الصغيرة من ناحية وممارسة رقابة غير مباشرة على سير القطاع الخاص من ناحية أخرى ، اذ أن خدمات الصناعات الثقيلة والائتمان أساسية للنشاط الفردى .

٢ ـ اذا ما تحدد حجم القطاع الاشتراكى في وقت ما يتعين أن تحدد النشاطات التي يكون لكل من القطاعين العمل فيها مستقلا تحديدا واضح المعالم ، وأن تحدد الشروط التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حتي يتهيأ له جو يبعد به عن الاحجام والتردد .

٣ ـ ألا تكون كمية وسائل الانتاج التي يتملكها القطاع الخاص كبيرة بدرجة تخل بتوزيع متساو للدخول .

٤ ـ أن تسود المنافسة في القطاع الخاص ، ومقتضي ذلك الحيلولة بين المشروعات الفردية وقيام أى وضع احتكارى .

٥ ـ أن ترسم الخطة في جزئها المتعلق بالقطاع الخاص بالتعاون مع ممثلى رجال الأعمال (كاتحادات الصناعات والغرف التجارية) .

٦ ـ أن يخصص للقطاع الخاص نصيبا من موارد الجماعة .

٧ ـ أن تمارس سياسة أثمان تحقق رقابة فعالة على القطاع الخاص عن طريق تأثيرها على الأثمان والأجور والأرباح . ويسهل تنفيذ هذه السياسة عندما تكون تجارة الجملة الداخلية ضمن القطاع الاشتراكى . ويمكن تكملة سياسة الثمن هذه باتباع نوع من التمييز في منح الائتمان للمشروعات الفردية يؤدى الى تشجيع انشاء المشروعات التي يكون في انشائها ضمان أكبر لتحقيق أهداف الخطة .

٨ ـ قد يكون في قيام المشروعات المختلطة تحقيق لرقابة الدولة على رأس المال الفردى .

تلك هى الاعتبارات التي يتعين أخذها في الحسبان والتوصل الى حل ازاء كل منها اذا رؤى الاحتفاظ بجزء من القوى الانتاجية تحت سيطرة القطاع الخاص في مجتمع اشتراكى . قيام تنظيم الاقتصاد على هذه الأسس يمثل حدا أدني يمكن من تخطيط عملية الانتاج الاجتماعى لتطويرها .

على هذا النحو يتحدد مفهوم التخطيط الاقتصادى. مفهوم ذلك لا يرجع الى حالات وجود الخطة الاقتصادية التي ترسم في داخل وحدة انتاجية أو في داخل صناعة أو حتى مجموعة من الصناعات في اقتصاد يسير من خلال العمل التلقائي لقوى السوق. وهو يستبعد كذلك الصور المختلفة لتدخل الدولة التي لا ترتقي الى مرتبة تطوير الاقتصاد القومى من خلال خطة عامة ملزم لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص (في حالة وجوده) ، وهى خطة لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومى في مجموعه خلال فترة معينة قادمة ، وانما تحدد كذلك الأعمال الاقتصادية المادية على نحو يضمن للعملية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة. معيار استبعاد الصور المختلفة لتدخل الدولة التي لا ترتقي الى مرتبة التخطيط الاقتصادى بهذا المعني هو انها تترك النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادى في مجموعه متوقفة على العمل التلقائي لقوى السوق. الهدف من التخطيط الاقتصادى هو تحقيق الرشادة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومى ، رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى للجماعة مقدما ، وتخير أكفأ الوسائل للتوصل اليها ، الأمر الذى لا يعني أن التطور الاقتصادى قد كف عن أن يكون محكوما بقوانين موضوعية وانما يعني أن طريقة عمل هذه القوانين - على الأقل الرئيسي منها - لم تعد تلقائية وانما اصبحت واعية. واذا كان التخطيط الاقتصادى يستلزم سيطرة الجماعة على القوى الانتاجية فان ذلك لا يحتم أن تكون سيطرة الجماعة شاملة لكافة القوى الانتاجية ، على الأقل في خلال مرحلة أولى من مراحل التطور للاقتصاد الاشتراكي. الا أنه اذا ارتأت الجماعة الأبقاء على بعض النشاط الخاص فالتخطيط الاقتصادى لعملية الانتاج الاجتماعى يستلزم تنظيما يضمن للقطاع الاشتراكي دورا استراتيجيا في عملية الانتاج وتوسعا بمعدل أعلى من معدل نمو النشاط الاقتصادى في داخل القطاع الخاص ، كما يضمن توسع هذا القطاع الأخير في داخل الاطار العام لخطة الاقتصاد القومى.

* * *

بهذا يتضح ارتباط التخطيط بشكل تاريخى لعملية الانتاج الاجتماعى ، كما تعرض في تكوين اجتماعى معين يتسع فيه نطاق العمل الواعى للأنسان كمحرك للتاريخ. ذلك هو التكوين الاجتماعى الاشتراكي. التطور الكلى نحو اقتصاد مخطط أخذ مكانا في التكوينات الاجتماعية السابقة على التكوين الاجتماعى الاشتراكي. ولكن مع توفر الشروط اللازمة تاريخيا لوجود هذا المجتمع الأخير ، ومع توافر هذه الشروط فقط ، يمكن القول بأننا بصدد اقتصاد مخطط ، بصدد محاولة المجتمع تحقيق الرشادة الاقتصادية على نحو يحتوى عملية الانتاج الاجتماعى في سيرها التاريخى ، بصدد اقتصاد لا تتوقف فيه النتيجة النهائية على

العمل التلقائي لقوى السوق الذى يتم من خلال القرارات الفردية المتضاربة وانما على الخطة التي تسعى الى تنسيق النشاطات الاقتصادية تنسيقا مقدما وتحقيق أداء متوازن للعملية الاقتصادية عن طريق تنفيذ ما ورد في الخطة .

* * *

الآن وقد قمنا بتعريف طرق الانتاج بصفة عامة وطريقة الانتاج الرأسمالية والاشتراكية بصفة خاصة ، نستطيع أن ندرس النظريات الخاصة بأداء كل من الاقتصادين الرأسمالى والاشتراكى وهو ما سنفعله في بقية هذا المؤلف بادئين بالاقتصاد الرأسمالى .

الجزء الثانى

الاقتصاد السياسى والرأسمالية

تمهيد

ننشغل في هذا الجزء بالنظريات الخاصة بالاقتصاد الرأسمالى وطريقة أدائه . هذه النظريات تجد اطارها الهيكلى محددا بالخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية . ومن ثم وجب أن يبقى ما قلناه بشأن هذه الخصائص[١] حاضرا بالذهن طوال دراستنا لهذه النظريات . ومن دراستنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسي[٢] نستطيع أن نقول أن النظريات الخاصة بالاقتصاد الرأسمالى وطريقة أدائه كانت نتيجة لجهود تحليلية تبلورت في ثلاثة تيارات من الفكر :

- التيار الكلاسيكى
- التيار الماركسي (كنتاج لتحليل ماركس والماركسيين) .
- التيار الحديث (الحدى والكينزى) .

ويجد النوع الأول من التحليل ، التحليل الكلاسيكى ، مكان معالجته التفصيلية في مجال دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى وهى دراسة بدونها لا يمكن للاقتصادى أن يتكون على الصعيد الفكرى . أما النوع الثاني ، التحليل الماركسي ، فسنكتفي بأخذه في الاعتبار عند نقدنا « للتحليل الاقتصادى الحديث » الذى يشمل تحليل الحديين وتحليل كينز . ومن ثم يبقى هذان التحليلان يمثلا مركز الاهتمام في هذا الجزء الثاني[٣] .

ومن الضرورى قبل أن نعالج هذا التحليل بتفصيل أن نسترجع **تصويره لموضوع (الاقتصاد)** فالتحليل الحديث يبقى وفيا للتقاليد (الكمية) للكلاسيك . اذا هو لا يعرف ، على حد تعبير الفريد مارشال الا (الوقائع القابلة للقياس)[٤] ومن ثم فهو يضحى بالمظاهر الكيفية التي يقوم بدراستها . ثم أن هذا التحليل يرى الوقائع الاقتصادية في جوهرها كوقائع تجد أساسها في أفراد تتملكهم **(الحاجات)** ، أى أفراد من قبيل الرجل الاقتصادى الذى تأخذه النظرية هو الآخر كشيء مسلم به . هذا التحليل يميل اذن الى ارجاع قيم المبادلة الى قيم استعمال وارجاع هذه الأخيرة الى حاجات الأفراد .

---

(١) انظر الفصل الثاني من الباب الثالث .

(٢) أنظر الفصلين الثاني والثالث من الباب الثاني

(٣) أميز ما يتميز به التحليل الحدى هو الترسانة من أدوات التحليل التي لا غنى عن معرفتها للقيام بالتحليل الاقتصادى وانما على أساس سليم من « القيمة والأثمان »

(٤) مبادىء الاقتصاد ، ص ١٢ وما بعدها

وعليه يرتكز الحقل المتجانس من الوقائع الاقتصادية القابلة للقياس على عالم من الأفراد تستحوذ عليهم الحاجات. هذه الحاجات تشبعها الأشياء الاستهلاكية التي يحصلون عليها من الأفراد المنتجين. وعلى هذا النحو يمثل الأفراد، كأفراد حاجات، الدعامة التي يستند عليها نشاط الأفراد كمنتجين لقيم استعمال. ومن ثم يؤسس حقل الظواهر الاقتصادية، في أصله وفي غايته، على مجموعة من الأفراد تحدد حاجاتهم صفتهم كأفراد اقتصاديين. فالطبيعة الاقتصادية للظواهر تحدد في نظرهم باعتبارها آثارا (مباشرة) لحاجات الأفراد[٥]. بمعنى آخر، في نظر المدرسة الحديثة، الحاجة (حاجة الفرد من قبيل الرجل الاقتصادى) هى التي تحدد (أو تعرف) ما هو اقتصادى[٦].

فاذا ما تشابه كل الأفراد كأفراد حاجات يمكن أن نعالج ما يترتب على سلوكهم من آثار بتجميعهم في اطار واحد دون أن يميز بينهم مكان أو زمان: وتكون آثار هذه الحاجات مطلقة. وهو ما يدفع النظرية الحديثة الى الادعاء بأنها تعالج الظواهر الاقتصادية معالجة مطلقة، صالحة لكل أشكال المجتمع الماضية والحاضرة والمستقبلة[٧].

على أساس هذا التصور لموضوع (الاقتصاد) تقوم المدرسة الحديثة بتحليلها الوحدى: وهو تحليل يهتم بسلوك الفرد الاقتصادى (كمستهلك أو كمنتج) للتوصل الى نظرية تفسر ثمن السوق (في تكوينه وتغيره) عن طريق الاهتمام بثمن سلعة واحدة. هذا التحليل ليس اذن تحليلا لأداء العملية الاقتصادية الرأسمالية. كما أنه ليس تحليلا بهذا الأداء في علاقته الديالكتيكية (الجدلية) بالهيكل الاقتصادى. هذا القول صحيح رغم ما يؤكده عادة أصحاب النظرية عندما يعلنون ان هدف التحليل هو شرح أداء (النظام) الاقتصادى. اذ ما يهدف اليه شيء وما يتحقق فعلا شيء آخر. هذا ونأمل أن يتضح قولنا هذا بدراستنا لهذا التحليل الوحدى، الذى سيكون موضوع اهتمامنا في باب من هذا الجزء الثاني.

ويأتي الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الحالى ليكون اختبارا تاريخيا للنظرية الحدية وتثبت النظرية عجزها كهادٍ لفهم واقع الاقتصاد الرأسمالى. ويبدو التناقض بين ما توصي به

(٥) وهو ما يجعل من الانسان، بالاضافة الى طبيعته كحيوان رشيد، وحيوان ناطق وحيوان ضاحك، وحيوان اجتماعى، وحيوان أخلاقي، وحيوان متدين، حيوان حاجات (رجل اقتصادى homo-oeconomicus).

(٦) هذا ويتعين أن نعي الفرق بين القول بأن الحاجات تمثل في الانسان أصل كل حركة أو ديناميزم ابتداء منه توجد الحركة الاجتماعية بما تحتويه من ظواهر اقتصادية (اجتماعية هى الأخرى) والقول بأن الطبيعة الاقتصادية للظواهر تحدد باعتبارها آثار مباشرة للحاجات.

(٧) هنا نصادف الميل نحو الأبدية الذى طبع الاقتصاد السياسي الكلاسيكى بطابعه تحت تأثير فكرة النظام الطبيعى المتوازنة من الفكر المدرسي. انظر ما سبق، الفصل الثاني من الباب الثاني

وما تقوم به الدولة الرأسمالية فعلا في واقع النشاط الاقتصادي بقصد الخروج بالاقتصاد من الكساد. وتمس الحاجة الى تحليل جمعي يهدف الى تفهم أداء الاقتصاد الرأسمالي أثناء الدورة الاقتصادية (وعلى الأخص في مرحلة الكساد) دون أن يخرج عن التصوير الأساسي للمدرسة الحدية لموضوع (الاقتصاد). فيكون التحليل الكينزي الذي يعتبره البعض ممثلا (الثورة) في الفكر الاقتصادي.

واذا ما أردنا أن نظل أوفياء لمنهجنا الناقد تعين أن تكون دراستنا لهذين التحليلين الوحدي والجمعي دراسة ناقدة.

ومع تطور التحليل الاقتصادي الخاص بالاقتصاد الرأسمالي (من تحليل حدي الى تحليل كينز الى غيرهما) تفرض الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية نفسها باصرار متزايد في واقع المجتمع الرأسمالي، وهي جوانب تبرز الطبيعة النسبية لدرجة الرشادة الاقتصادية التي تستطيع طريقة الانتاج الرأسمالية تحقيقها. سيكون من الضروري أن نتعرف على هذه الجوانب السلبية.

على هذا النحو يتعين أن تتمثل أية دراسة متوازنة للاقتصاد السياسي والرأسمالية في التعرف على:

- التحليل الوحدي.
- التحليل الجمعي.
- نقد النظرية الاقتصادية الحديثة.
- الجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالي.

وسنكتفي في اطار دراستنا هذه بالتعرف على التحليل ونقده وعلى الجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالي.

الباب الرابع

التحليل الوحدى (١)

رأينا أن الهدف النهائي للنشاط الاقتصادى هو اشباع الحاجات المحددة تاريخيا اذا ما تعلق الأمر بمجتمع معين. كما نعرف أن الهدف المباشر للنشاط الاقتصادى في الاقتصاد الرأسمالى هو تحقيق الكسب النقدى (الذى يتمثل في دخل نقدى). الذى يصبح وسيلة اشباع الحاجات. فلاشباع الحاجات يتعين أن يكون لدينا قوة شرائية اذ لا اعتداد الا بالحاجات القادرة بهذا المعنى.

هذه الحاجات القادرة تنعكس في طلب على السلع الاستهلاكية. هذا الطلب لا يتحدد فقط بحاجات المستهلكين وانما يتحدد كذلك بعامل حاسم (ان لم يكن الأكثر حسما) هو الدخل الذى يتحكمون فيه. وهو ما يتحدد بنمط توزيع الدخول بين الأفراد

(*) في اعتقادنا أن خير ما يسهم به من يؤلف كتابا يهدف الى أن يكون مقدمة في الاقتصاد السياسي بالنسبة لهذا الجزء من النظرية الاقتصادية الحديثة انما يتمثل في طريقة عرض الموضوع من حيث وضوحها وتسلسل الأفكار المكونة له. بناء على اعتقادنا هذا نحن لا ندعى على الاطلاق ان كل الأفكار التي يحتويها هذا الباب من عندياتنا. في بعض الأحيان نعتنق مباشرة الطريقة التي يتبعها مؤلف آخر في عرض نقطة أو غيرها من النقاط التي نحاول تغطيتها في هذا الباب. وهو ما يتم بطبيعة الحال في الحالات أن هذه الطريقة تمثل، على حد علمنا، أحسن الطرق.

أما تفرد المؤلف فيظهر في تماسك نظرته الشاملة لكل النظريات التي يحتويها الاقتصاد السياسي. هذا التماسك هو الذى يسمح لأفكاره بأن تدور حول محور واحد (أو خيط هاد) يظهر في الأجزاء المختلفة من مؤلفه.

على هذا الأساس فضلنا الا نعطى مراجع هذا الباب في الهوامش التي نضعها في أسفل الصفحات والاكتفاء باعطاء قائمة من المراجع المختارة في نهاية الكتاب.

(١) يتعين عدم الخلط بين التحليل الوحدى والتحليل الجزئي Partial Analysis: analyse partielle. انظر في تعريف التحليل الوحدى ما سبق أن قلناه (ص١٩٧).
أما عن التحليل الجزئي فيعد كذلك كل تحليل لا يأخذ في الاعتبار الا عامل أو أكثر (دون أن يأخذ الكل) من العوامل التي تتكاتف الاحداث نتيجة معينة. في هذه الحالة نفترض أن كل هذه العوامل فيما عدا واحد منها تبقى ثابتة ونحاول أن نرى أثر تغير هذا العامل على تلك النتيجة. مثال: اذا اعتبرنا أن طلب عائلة معينة على السلعة (أ) مثلا يتحدد بعوامل كثيرة هي: دخل العائلة ثمن السلعة (أ)، أثمان السلع الأخرى التي تشتريها العائلة، الى غير ذلك. فاذا افترضنا ان كل العوامل فيما عدا ثمن السلعة (أ) تبقى ثابتة محاولين التعرف على اثر التغير في ثمن السلعة (أ) على الكمية المطلوبة من هذه السلعة يكون تحليلنا جزئيا، لأنه لا يأخذ في الحسبان في نفس الوقت الا جزءا من الظاهرة المدروسة، على افتراض ان ما عدا هذا الجزء لا يكون نشطا على الأقل في هذه اللحظة من لحظات التحليل. أما اذا أخذنا في الاعتبار كل العوامل التي تحدد النتيجة دفعة واحدة، أي عموم الظاهرة، فان تحليلنا يكون من قبيل التحليل العام General analysis: analyse générale، بالتقابل مع التحليل الجزئي. هذا التحليل الجزئي أو العام حسب الأحوال، هو في مثلنا هذا تحليل وحدى كذلك اذ هو ينشغل بسلوك وحدة اقتصادية واحدة، هى العائلة كوحدة استهلاكية مأخوذة بمعزل عن بقية النظام الاقتصادى.

والطبقات الاجتماعية المختلفة (وهو ما يتوقف على نوع علاقات الانتاج السائدة).

لاشباع هذه الحاجات القادرة لابد من الانتاج. والانتاج يعني بالنسبة للوحدات الانتاجية، للمشروعات:

- اتخاذ قرارات خاصة بتشكيلة السلع التي تقوم بانتاجها، أي اتخاذ قرارات تجيب على التساؤل الآتي: ماذا تنتج؟ ومن ثم تحدد القرارات المتخذه النشاطات الانتاجية المختلفة التي تقوم بها المشروعات.

- كما أن الانتاج يعني بعد ذلك اتخاذ قرارات خاصة بالكمية التي تنتج من كل من هذه المنتجات. وهو ما يتضمن، اذا ما تحددت الفنون التي تستخدم في الانتاج، **تحديد الكميات من الموارد الاقتصادية (طبيعية ومادية) واعداد القوة العاملة التي تستخدم في كل فرع من فروع الانتاج**. الأمر الذى يعني توزيع الموارد الاقتصادية[٢] بين الاستخدامات المختلفة أو بين الفروع المختلفة للنشاط الانتاجي.

وعليه يتم توزيع الموارد الاقتصادية، في هذا النوع من الاقتصاد. بين الاستخدامات المختلفة، كنتيجة لآلاف القرارات المستقلة التي يتخذها الأفراد (المستهلكون والمنظمون) والهيئات العامة في سلوكهم في السوق.

الأمر يتعلق هنا بقرارات يتخذها مشترو السلع لاستعمالها في الاستهلاك النهائي، بقرارات لمن يشتروا السلع لاستعمالها في الاستهلاك المنتج (أى لاستعمالها في الانتاج)، وبقرارات يتخذها كل أنواع البائعين. هذه القرارات تتخذ على **أساس الأثمان النسبية**[٣] **للسلع** الاستهلاكية والسلع الانتاجية.

---

(٢) The Allocation of Ressources: L'allocation ou la repartition des ressources.

(٣) يتعين أن نعى التفرقة بين الأثمان المطلقة Absolute prices prix absolus والأثمان النسبية Relative prices, prix relatifs. الثمن المطلق، أو الثمن النقدى، و العلاقة بين وحدة السلعة والوحدات النقدية. ثمن وحدة السلعه (أ) مثلا هو ٣ وحدات نقدية (ثلاثة قروش مثلا). أما الثمن النسبي فهو علاقة بين ثمنين: ثمن السلعة (أ): ثمن السلعة (ب) أى ث أ ÷ ث ب فاذا قلنا ان ثمن (أ) هو ضعف ثمن (ب)، أى أن ث أ = ٢ ث ب، فانا نكون بصدد الثمن النسبي.
وعندما نقول أن توزيع الموارد الانتاجية بين فروع النشاط المختلفة على الأثمان فانا نعني ذلك الأثمان النسبية. وبهذا المعنى يقال النظرية الوحدية الحديثة تسعى الى شرح الأثمان النسبية. أما النظرية النقدية فتهتم بالمستوى العام للأثمان تحركات الهيكل الكلى للأثمان النسبية نحو الارتفاع أو الهبوط

فاذا كانت قرارات المستهلكين والمنظمين على أساس الأثمان ، وترتب على اتخاذ هذه القرارات توزيع معين للموارد الاقتصادية بين الفروع المختلفة للنشاط التي ينتج كل منها لاشباع حاجة معينة فان ذلك يعني توصل المجتمع الى استخدام معين للموارد الاقتصادية الموجودة تحت تصرفه لاشباع عدد معين من الحاجات كيفا وكما . وهو ما يعني توصل المجتمع الى حل معين للمشكلة الاقتصادية . فكان أداء الاقتصاد القومي الذى ينجم عن هذه القرارات يتم من خلال الاثمان ، أساس اتخاذ هذه القرارات . ذلك ما يعني عادة عندما يقال أن النظام يعمل من خلال ميكانزم الاثمان .

اذا ما كانت القرارات الاقتصادية تتخذ على أساس الاثمان ، فانه يتعين علينا أن نفهم كيفية تكون الاثمان اذا أردنا أن نفهم طريقة أداء النظام في مجموعه . من هنا جاءت ضرورة نظرية في الاثمان . وفي اطار التحليل الحدى ، ترتكز محاولتهم النظرية لشرح الاثمان على فكرتين : فكرة المنفعة وفكرة الندرة [٤] .

لفهم تكون الاثمان ينهج الحديون منهجا بمقتضاه تؤخذ سلعة واحدة تمثل ناتج نوع واحد من النشاط الاقتصادى يطلق عليه اسم (صناعة) ويبحث عن الكيفية التي يتكون بها ثمن هذه السلعة، على أساس فروض يمكن حصرها فيما يلي :

١ - نفترض أولا أن الاقتصاد الذى تنتج في داخله الصناعة محل الاعتبار اقتصاد مغلق ، أى اقتصاد لا تربطه ببقية أجزاء الاقتصاد العالمي علاقات اقتصادية بمعنى آخر يتم التجريد من العلاقات الاقتصادية الدولية :

٢ - في داخل هذا الاقتصاد ، يفترض أن الأفراد هم من قبيل الرجل الاقتصادى ذى السلوك الرشيد ، يبحثون عن تحقيق أقصى نتيجة ممكنة : أقصى أشباع (أو أقصى منفعة) بالنسبة للفرد المستهلك ، أقصى ربح بالنسبة للفرد المنظم أو أدنى خسارة بالنسبة للمشروع الذى يمر بفترة صعبة (انخفاض في الثمن الذى يبيع به السلعة المنتجة أو ارتفاع في نفقة انتاجه لسبب أو لآخر) والذى يقدر أنه من الرشد الاستمرار في فرع النشاط انتظارا لربح مستقبل .

٣ - هؤلاء الأفراد يسلكون في السوق الذى يتمثل في كل التقاء ، مادى أو معنوى ، لبائعي ومشترى سلعة ما . هذا السوق يفترض أنه حر لا تتدخل الدولة في أدائه بمعنى آخر ، يقوم التحليل الخاص بتحديد الأثمان ، على الأقل في مرحلة أولى ، على افتراض

---

(٤) أنظر فيما سبق تيار الفكر الحدى ، في الفصل الثالث من الباب الثاني

عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية . في مرحلة ثانية قد يناقش أثر تدخل الدولة على تكوين الأثمان .

٤ ـ في دراسة ظواهر سلوك هؤلاء الأفراد في سوق حر يفترض أنه لا يوجد بعد زمني لهذه الظواهر : أى يتم التجريد من عنصر الزمن . بمعني آخر ندرس الظواهر على افتراض أن السبب (تفاعل عناصر الظاهرة) والاثر (نتيجة هذا التفاعل) يحدثان في لحظة زمنية ، أى يحدثان سويا دون فارق زمني بين الحدث (ارتفاع الثمن مثلا) وأثره (نقصان الطلب على السلعة في مثلنا هذا) . هنا يتصور موضوع التحليل وكأنه في حالة ساكنة (تحليلية) ، ويكون تحليلنا بالتالى من قبيل التحليل الساكن (٥) .

٥ ـ يفترض أخيرا أن النقود تلعب دورا محايدا : التحليل يتم في صورة عينيه (٦) ، بمعني أن الظواهر الاقتصادية التي ندرسها يمكن أن نعبر عنها في صورة سلع وخدمات والقرارات التي تتخذ بشأنها . ولا تدخل النقود في التحليل الا لتلعب دورا متواضعا كوسيلة لتسهيل المعاملات ، الفرض أنها لا تؤثر على سلوك الوحدة التي نهتم بدراستها (المستهلك أو المنظم) . في هذا التحليل الذى يتم في صورة عينية تتمثل الأثمان في علاقات مبادلة ترجعها النقود الى أرقام مطلقة دون أن تؤثر عليها . فهى لا تقوم الا باعطائها مظهرا نقديا . ذلك هو ما تتضمنه فكرة حياد النقود .

على أساس هذه الفروض يدرس تكون الثمن بالنسبة للسلعة محل الاعتبار . هنا نبدأ من الملاحظة العامة التي مؤداها أن **ثمن السلعة يتحدد بتدخل نوعين من القوى : قوى الطلب (٧) على السلعة وقوى عرضها (٨) ، اللذان يتحددان في نفس الوقت بالثمن** . ومن ثم يتعين علينا ، لكى نتوصل الى تكون ثمن السلعة ، أن نرى :

ـ أولا كيف أن سلوك المستهلكين (بادئين من مستهلك واحد) يحدد الطلب على السلعة محل الاعتبار . هنا ندرس (نظرية سلوك المستهلك) (٩)

---

(٥) اذا ما توصلنا ، من خلال هذا التحليل ، الى شروط توازن الوحدة الاقتصادية التي ندرس سلوكها ، فان هذا التوازن يكون بدوره من قبيل التوازن الساكن .

Static equilibrium; équilibre statique

(٦) In real terms; en termes réels.

(٧) The demand; la demande.

(٨) The supply; l'offre.

(٩) Theory of consumer behaviour, théorie du comportement du consommateur

ثانيا كيف أن سلوك المشروعات (بادئين من مشروع واحد) يحدد عرض السلعة . هنا ندرس (نظرية سلوك المشروع)[١٠] .

- لنرى ثالثا كيف يتحدد الثمن بتفاعل قوى الطلب والعرض في ظل الأشكال المختلفة للسوق . هنا ندرس (نظرية ثمن السوق) .

- لنرى رابعا أن أثمان عناصر الانتاج (الارض والعمل والتنظيم ورأس المال) تتحدد ، كقاعدة عامة ، بنفس الطريقة التي تتحدد بها **أثمان السلع النهائية** ، على أساس أنها تعتبر هى الأخرى سلع تباع وتشترى في أسواقها . كل ما في الأمر أنها تختلف عن السلع النهائية في ناحيتين :

- فالطلب على عناصر الانتاج (بواسطة المشروع) طلب مشتق[١١] . فهى تطلب لانها تستخدم في انتاج السلع التي ينتجها المشروع بناء على الطلب المتوقع من جانب المستهلكين ، فهى تطلب لانها منتجة . ومن ثم تكون الانتاجية ، والانتاجية الحدية ، أساس تحليل أثمان عناصر الانتاج .

- أن ثمن عناصر الانتاج يحدد (مع الكمية المشتراة من هذه العناصر) الدخول النقدية التي يحصل عليها أصحاب هذه العناصر من بيعها للمشروعات : الأجور ، الفائدة ، الربح ، الريع . وعليه يؤدى تحديد أثمان هذه العناصر الى بيان كيفية توزيع الدخول بين الفئات المختلفة التي تمتلك هذه العناصر .

اختلاف عناصر الانتاج عن غيرها من السلع ، من هاتين الناحيتين ، يبرر أن يدرس تكون أثمانها دراسة خاصة تتم عادة تحت اسم (نظرية الانتاجية الحدية)[١٢] التي يعتبر بناؤها أساس دراسة توزيع الدخول بين الفئات صاحبة عناصر الانتاج .

تلك هى مكونات النظرية الحدية التي تمثل موضوع دراستنا في هذا الباب . وقد قدرنا أن البدء في دراسة هذه النظرية بتقديم نظرة عامة لنظرية ثمن السوق يسهل علينا فهم مكونات النظرية .

---

(١٠) Theory of firm behaviour: théorie du comportement de l'entreprise.

(١١) A derived demand: une demande induite.

(١٢) The marginal productivity theory: la théorie de la productivité marginale.

وسنقدم هذه النظرية في الفصول الخمسة الآتية :

- يعطى الفصل الأول نظرة عامة لنظرية ثمن السوق .
- ويقدم الفصل الثاني نظرية سلوك المستهلك .
- ويهتم الفصل الثالث بنظرية سلوك المشروع .
- ويبين الفصل الرابع كيفية الانتقال من توازن المشروع الى توازن الصناعة .
- ويكون الفصل الخامس في أثمان عناصر الانتاج .

الفصل الأول

نظرية ثمن السوق : نظرية عامة

يقال ان ثمن السوق[١] بالنسبة لسلعة ما (تنتجها صناعة معينة) يتأثر بطلب المستهلكين على هذه السلعة وبعرض المنظمين (أو المنتجين) لها . وعليه ، اذا أردنا أن نتوصل الى بناء نظرية شكلية لثمن السوق كان علينا :

- أن نتوصل أولا الى تحديد طلب المستهلكين ، أى طلب السوق.
- أن نتوصل ثانيا الى تحديد عرض المنظمين ، أى عرض السوق .
- أن ندمج ثالثا نظريتي الطلب والعرض في نظرية لتحديد ثمن السوق .
- أن نرى أخيرا فكرة تلعب دورا هاما في تحليل تكوين الأثمان (وغيره من أنواع التحليل) وهى فكرة المرونة ، مرونة الطلب ومرونة العرض .

قبل أن نتعرض لهذه الموضوعات الأربعة يلزمنا أن نبرز ملاحظتين منهجيتين تفرضان نفسيهما :

- الملاحظة الأولى تهدف الى أن تكون لغتنا المصطلحية منضبطة. اذ حين نتكلم عن الطلب والعرض انما نتكلم عن تدفقات[٢] . نحن لا نعني بمجرد عملية شراء (أو بيع) واحدة وانما

---

(١) Market-price: prix du marché

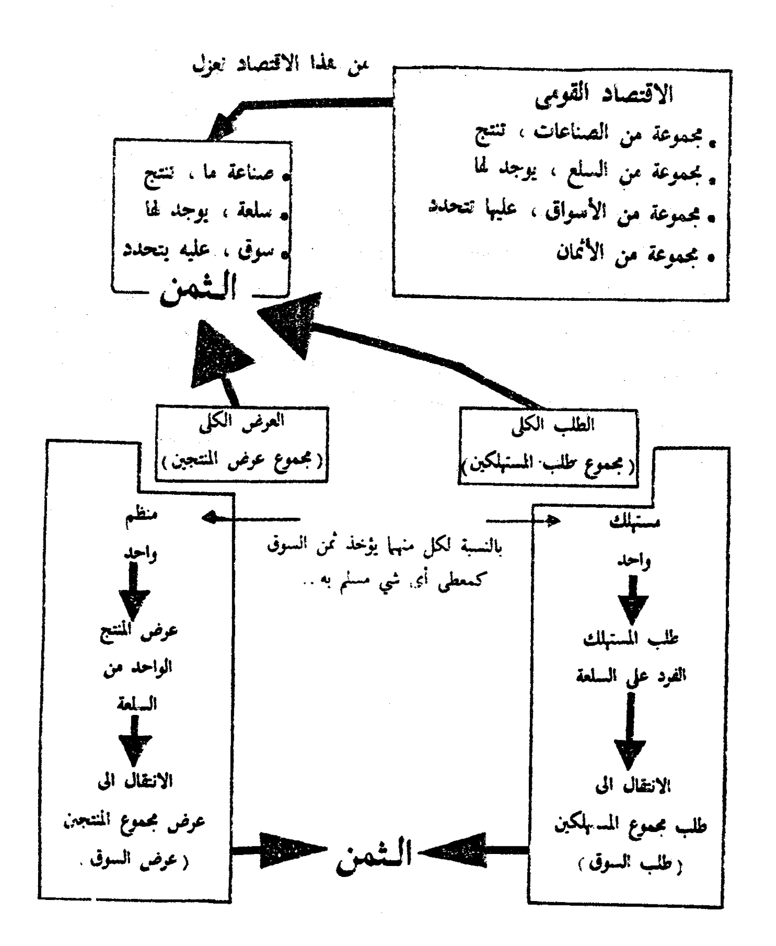
(٢) لايضاح الفرق بين التدفقات flows; flux والاحتياطى (أو المخزون) stock

نضرب المثال التالي : لدينا حوض سباحة مملوء بالماء حتى مستوى معين. لضمان صفاء الماء نحدث تيارا من الماء بين فتحتين متضادتين يدخل الماء من احداهما ويخرج من الأخرى . وهكذا يظل الحوض دائما مليئا حتى نفس المستوى . مستوى الماء هذا يحدد المخزون منه ويتمثل في كمية معينة يمكن التعبير عنها بعدد الجالونات الموجودة . أما كمية الماء التي تدخل الحوض والكمية التي تخرج فهى من قبيل التدفقات يمكن التعبير عنها بعدد من الجالونات في الدقيقة أو في الساعة . فالتدفق له بالحتم بعد زمني ، يعبر عنه بعدد من الجالونات في فترة من الزمن . أما المخزون فلا بعد زمني له . فهو مجرد كمية من الماء يعبر عنها بعدد من الجالونات .

فاذا ما أخذنا مشروعا ينتج الصلب : لكى يقوم بالانتاج يستخدم الحديد الخام كمادة أولية . ولكى يضمن المشروع انتظام الانتاج يحتفظ في مخازنه بكمية من الحديد الخام . ويستقبل في نفس الوقت كل يوم أو كل أسبوع (حسب شروط الاستلام) كمية معينة من هذه المادة تدخل في مخازنه . ويقوم المصنع كل يوم باستخدام كمية من الحديد في انتاج الصلب ، هذه الكمية تخرج من المخازن يوميا . الكميات التي تدخل وتخرج من المخازن يوميا تمثل التدفقات من الحديد الخام . أما الكمية التي توجد في المخزن فتمثل المخزون. وكذلك الأمر بالنسبة للصلب : فالكمية المنتجة منه يوميا تمثل التدفق الذى يدخل مخازن المشروع وكذلك الكمية التي تباع يوميا تمثل التدفق الذى يخرج نحو المشترين . أما الكمية التي توجد في المخازن في لحظة معينة فانها تمثل المخزون من الصلب .

بتدفق مستمر من عمليات الشراء (أو البيع) في خلال فترة محدودة . وعليه يتعين أن نعبر عن الطلب (أو العرض) بهذه الكمية أو تلك المتعلقة بفترة زمنية معينة ، وليكن مثلا رغيفا من الخبز في اليوم وسبعة أرغفة في الأسبوع . فالأمر يتعلق دائما بالكمية أو الكميات التي تطلب أو تعرض خلال فترة معينة . وهو ما يتعين أن نتذكره حتى ولو حدث وأغفلنا الكلام عن الفترة الزمنية .

ـ أما الملاحظة الثانية فتوضح الطريقة المتبعة : لتحديد ثمن السلعة في السوق يتعين أن يكون لدينا الطلب الكلى على السلعة في السوق ، أى طلب جميع من يستهلكون السلعة ، وكذلك العرض الكلى للسلعة في السوق ، أى عرض جميع من ينتجون السلعة . للتوصل الى الطلب الكلى (طلب السوق) نحاول أولا تحديد طلب المستهلك الفرد ثم ننتقل في مرحلة تالية من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق . وتتبع نفس الطريقة للتوصل الى العرض الكلى (عرض السوق) بالنسبة للسلعة محل الاعتبار . ويمكن التعبير عن هذه الطريقة على النحو التالى :



هذا الشكل يتضمن سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلعة

١ - الطلب

الهدف هو أن نتوصل الى كيفية تحديد طلب السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار . هذا الطلب يعتبر ، في نظر الحديين ، مجموع ما يطلبه الأفراد الذين يشترون السلعة . لتحقيق هذا الهدف نعرف أولا طلب المستهلك الفرد (الطلب الفردى) وطلب السوق ، ونرى ثانيا كيف يتحدد الطلب الفردى ، لننتقل أخيرا الى طلب السوق .

تعريف الطلب :

يقصد بالطلب الفردى الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلك الفرد على استعداد لشرائها عند الأثمان المختلفة في خلال فترة معينة .

وعلى نفس النحو يعرف **طلب السوق** بأنه مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلكون الأفراد على استعداد لشرائها عند الأثمان المختلفة في خلال فترة معينة .

فالأمر لا يتعلق بكمية واحدة تطلب عند ثمن معين وانما بعلاقة بين سلسلة من الكميات وسلسلة من الأثمان ، في خلال فترة معينة ، أى بتدفقات . والأمر لا يتعلق بالكميات التي تشترى فعلا عند الأثمان المختلفة ، وانما بالكميات التي يكون المستهلك أو المستهلكون على استعداد لشرائها ، فنحن بصدد التعبير عن **الامكانيات** المتصورة عند الأثمان المختلفة .

تحديد الطلب الفردى :

يتأثر هذا الطلب بعدد معين من العوامل . ويؤثر كل منها عليه في اتجاه معين وبكيفية معينة . لنوضح ذلك .

أهم العوامل التي تؤثر على الطلب الفردى على سلعة ما هي :

١ - **ثمن السلعة** : بما أن الأمر يتعلق بمستهلك فرد فان الكمية التي يشتريها من السلعة تكون أصغر من أن تؤثر في ثمن السلعة التي يشتريها ، وعليه يكون هذا الثمن معطى له ، أى يمثل أمرا مسلما به . في أغلب الأحوال نتوقع أن ينقص المستهلك من الكمية التي يطلبها اذا ما ارتفع الثمن . **والعكس صحيح** ، أى أنه يزيد من الكمية المطلوبة اذا ما انخفض الثمن .

٢ - **دخل المستهلك** : في الغالب من الحالات مع زيادة دخل المستهلك تزيد الكمية التي يطلبها من السلعة ، والعكس بالعكس .

٣ - أثمان السلع الأخرى : يقوم المستهلك بشراء سلع أخرى يستخدمها في اشباع حاجاته بالاضافة الى السلعة محل الدراسة ، وهو يوزع دخله بين هذه السلع جميعها . ومن ثم فقد يؤثر التغير في اثمان السلع الاخرى على الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة التي نبحث تحديد الطلب عليها. وللتعرف على أثر التغير في أثمان السلع الأخرى على الكمية المطلوبة من سلعتنا يتعين التفرقة بين ثلاث طوائف من السلع الأخرى :

- فقد تكون السلعة الأخرى مكملة للسلعة التي ندرس تحديد الطلب عليها ، ويقصد بمكلة أن تكون مكملة لها في الاستعمال ، أى أن اشباع الحاجة يستلزم استعمال الاثنين معا ، كما اذا كانت سلعتنا هي الشاى والسلعة الأخرى هي السكر (امثلة أخرى لسلع مكملة : القلم والورقة ، والسيارة والبنزين ، والموقد والوقود) ، في هذه الحالة ارتفاع ثمن السلعة المكلة (السكر مثلا) يؤدى الى نقص الكمية المشتراه من السلعة (ولتكن الشاى) . انخفاض ثمن السلعة المكلة يؤدى الى زيادة الطلب على سلعتنا .

- وقد تكون السلعة الأخرى بديلة لسلعتنا ، أى تحل محل سلعتنا في الاستعمال ، أى في اشباع حاجة المستهلك ، كما اذا كانت السلعة البديلة هي البن في حالة ما اذا كانت سلعتنا هي الشاى (امثلة أخرى للسلع البديلة : الزبد والمسلى الصناعى ، الكهرباء والغاز ، المواصلات العامة والمواصلات الخاصة ، السينما والمسرح) . فاذا ما ارتفع ثمن السلعة البديلة (البن) توقعنا أن يزيد الطلب على سلعتنا (الشاى) . وانخفاض ثمن السلعة البديلة يدفع الى نقص الطلب على سلعتنا .

- وقد تكون السلعة الأخرى غير ذى علاقة مباشرة بسلعتنا من ناحية الاستعمال (مثال ذلك القلم والخضروات) .

٤ - ذوق المستهلك وعاداته : فاذا ما كان المستهلك يتأثر بالمودة فانه يغير من الكمية المطلوبة من السلعة (عادة ما يكون على حساب السلع الأخرى) حتى لو بقي دخله وثمن السوق على حاله .

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأن طلب المستهلك على السلعة انما يتحدد (أى دالة) :

- بثمن السلعة محل الاعتبار .
- بأثمان السلع الأخرى التي يشتريها المستهلك .

- بدخل المستهلك .
- بذوقه وعاداته .

وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة الدالية[٣] التالية :

$$ط_{أ} = د\,(ث_{أ}\ ،\ ث_{1}\ ،\ \dots\ ،\ ث_{ن-1}\ ،\ د\ ،\ ق)$$

حيث :

$ط_{أ}$: الطلب على السلعة أ

$ث_{أ}$: ثمن السلعة أ

$ث_{1}$ ، ... ، $ث_{ن-1}$: أثمان السلع الاخرى (غير أ)

د : دخل المستهلك

ق : ذوق المستهلك (عاداته وتفضيله) .

هذه العلاقة تسمى **بدالة الاستهلاك الفردى**[٤] . وهى علاقة مركبة تبين لنا أن طلب المستهلك الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة . أى أنها تتكاتف لتحدد هذا الطلب . ومن ثم يقف التغير في الطلب على التغير في هذه العوامل كلها . عليه اذا ما أردنا تحديدا منضبطا لهذا الطلب كان من اللازم دراسة أثر كل هذه العوامل في نفس الوقت وهو مما يكاد يكون من المستحيل . للتغلب على هذه الصعوبة ، وفي سبيل الوصول الى تحديد طلب المستهلك ، نلجأ الى حيلة منهجية بمقتضاها ندرس العلاقة بين الطلب وبين كل من هذه العوامل مأخوذا على حده على افتراض أن العوامل الأخرى تبقى على حالها لا تتغير . فاذا ما انتهينا من دراسة هذه العلاقة نأخذ العلاقة بين الطلب اوالعامل مع افتراض أن بقية العوامل تبقى ثابتة ، وكذا في كل حالة لا نأخذ مجموع العوامل التي تحدد الطلب دفعة واحدة وانما نأخذ جزءا منها على فرض ثبات الآخرين . ومن هنا كانت تسمية هذه الطريقة **بطريقة التحليل الجزئي**[٥] . وهى طريقة تصطحب بافتراض شائع الاستعمال في التحليل الاقتصادى وهو فرض (بقاء الأشياء الأخرى على حالها) [٦] .

---

(٣) لدينا هنا علاقة بين متغيرات variables . والمتغيرات هى كميات يمكن أن يكون لها قيم مختلفة . أى قيم غير ثابتة . وتوجد العلاقة الدالية عندما تتوقف قيمة متغير على قيمة متغير آخر أو قيم متغيرات أخرى . فعندما يكون المتغير س دالة المتغير ص نستطيع أن نحصل على قيمة س اذا ما كانت لدينا قيمة ص . وتكون العلاقة الدالية عندما تتوقف قيمة متغير على قيمة متغير مستقل واحد . وصفة عامة يعبر عن هذه الدالة على النحو التالى : س = د (ص) . ونقرأ : س هى دالة ص . وفي كثير من الأحيان تتوقف قيمة متغير (تابع) على قيم أكثر من متغير (مستقل) . ويمكن التعبير عن هذا النوع من العلاقات الدالية على النحو التالى : س = د (و ، ص ، ن) ونقرأ : قيمة س تتوقف على قيم و ، ص ، ن :

(٤) Individual consumption function: la fonction de la consommation individuelle.

(٥) Partial analysis: l'analyse partielle.

انظر عالية ، هامش (١) ص ٢٨٥ .

(٦) "Other things being equal" toutes choses égales par ailleurs (ceteris paribus).

وفي هذا الشأن يقول الفريد مارشال « تحتم صعوبات الاستقصاء الاقتصادى ان يتقدم الانسان ، بقدراته المحدودة ، خطوة =

وعليه نستطيع أن نرى بشيء من التفصيل العلاقة بين الطلب وكل من هذه العوامل مأخوذة واحدا بعد الآخر ، وذلك للتعرف على أثر تغير كل منها على الطلب .

١ ـ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها : ط أ = د (ث أ)

على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، وبالنسبة لكل السلع تقريبا تزيد الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة اذا ما انخفض ثمنها . اذ مع انخفاض الثمن تصبح السلعة أرخص بالنسبة للسلع التي يمكن أن تحل محلها في الاستعمال ، فيميل المستهلك بصفة عامة الى أن يشترى كمية أكبر من هذه السلعة . فالمشترى لا يقوم دائما بشراء نفس التشكيلة من السلع ، وانما يحل بعضها محل البعض الآخر مع تغيرات الأثمان . مثال ذلك أن ينخفض ثمن نوع من الخضروات فيزيد المستهلك ما يشتريه منه ويقلل من الكمية التي يشتريها من الخضروات الأخرى التي أصبحت الأن اغلى نسبيا . والعكس اذا ما ارتفع ثمن السلعة ، يميل المستهلك الى انقاص الكمية التي يطلبها .

هذه العلاقة بين الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها عند الأثمان المختلفة يمكن التعبير عنها رقميا (بمجموعتين من الأرقام الافتراضية) في صورة جدول ، يسمى **جدول الطلب الفردى**[٧] ، على النحو التالى :

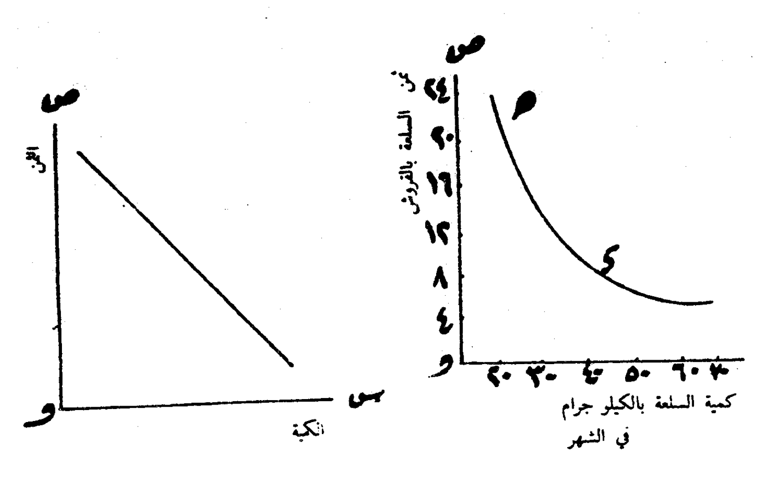
جدول ١ : الطلب الفردى

الثمن (ث) بوحدات النقود القروش مثلا	الكمية (ك) عدد من الوحدات في فترة معينة
٢٢	٢٠
٢٠	٢١
١٦	٢٤
١٢	٣٠
٨	٤٠

= بخطوة ، فيجزىء الموضوع المركب ويدرس جزءا واحدا في الوقت الواحد . ثم يوصل في النهاية حلوله الجزئية بعضها ببعض لتعطى حلا كاملا بالتقريب لكن الموضوع المدروس » . أصول الاقتصاد ، المرجع سابق الاشارة اليه ، ص ٣٠٤ ، وكذلك ص ٣٠ .

(٧) Individual Demand Schedule; le tableau de la demande individuelle.

هذا الجدول يمكن التعبير عنه بيانيا (انظر الشكل ١) عن طريق قياس الثمن (ث) على المحور الصادى، وقياس الكمية (ك) على المحور السيني. ويؤخذ جدول طلب المستهلك ليتم تمثيل كل ثمن وما يقابله من كمية بنقطة معينة، ثم توصل النقاط المختلفة. وتتمثل نتيجة توصيلها في منحني يعبر عن العلاقة بين الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لطلبها مع التغير في الثمن. هذا المنحني يسمى **منحني الطلب الفردى**[٨]. وعادة ما يعبر عنه بخط مستقيم وليس بمنحني (انظر شكل ٢). هذا المنحني نحصل عليه على افتراض أن دخل المستهلك وذوقه وعاداته وأثمان السلع الأخرى تبقى ثابتة.



(شكل ١) منحني الطلب الفردى

(شكل ٢) منحني الطلب الفردى

- هذا المنحني ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين.
- وهو يبين أن الطلب دالة متناقصة لثمن السلعة.
- للتسهيل عادة ما يعطى للمنحني شكل الخط المستقيم.

وتمثل كل نقطة على منحني الطلب ثمنا معينا وما يقابله من كمية. فالنقطة هـ على الشكل ١ مثلا تدل على أن المستهلك يكون على استعداد لشراء ٢٠ كيلو من السلعة في الشهر لو كان ثمنها مساويا ل ٢٢ قرشا. بينما تشير النقطة د الى أنه سيكون على استعداد لشراء ٤٠ كيلو في الشهر لو انخفض ثمن السلعة الى ثمانية قروش.

---

(٨) Individual demand curve: la courbe de la demande individuelle.

ويعكس كل منحني الطلب العلاقة الدالية الكاملة بين الكمية المطلوبة والثمن . وعندما نتكلم عن الطلب على سلعة معينة فانما نقصد بذلك كل المنحني (أى كل العلاقة الدالية) وليس فقط نقطة معينة على هذا المنحني . بمعني آخر ، يقصد بالطلب كل الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها عند ثمن معين . هذه العلاقة تسمى قانون الطلب (٩)

٢ ـ العلاقة بين الطلب على السلعة وأثمان السلع الأخرى التي يشتريها المستهلك :

$ط_{١} = د\,(ث_{١} ، \ldots ، ث_{ن-١}$

على فرض بقاء العوامل الأخرى ، بما فيها ثمن السلعة محل الاعتبار أى السلعة أ ، على حالها ، نريد أن نعرف أثر التغير في الطلب على السلعة كنتيجة لتتغير في ثمن سلعة أخرى ، ولتكن السلعة ب أو ج . هنا توجد ثلاثة علاقات ممكنة بين الطلب على سلعة وأثمان السلع الأخرى . فانخفاض ثمن السلعة ب مثلا يمكن أن يؤدى :

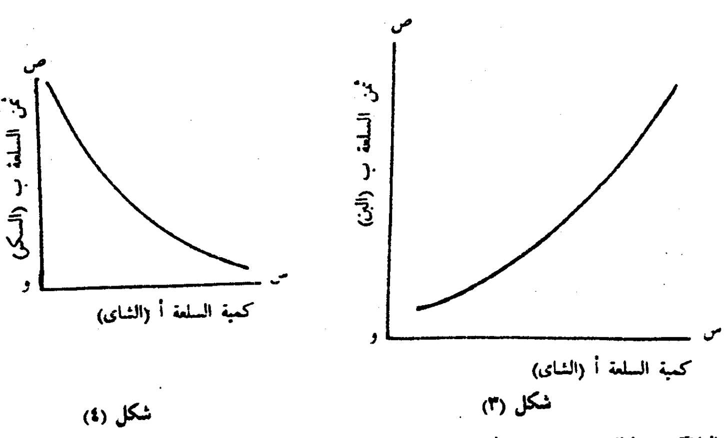
ـ اما الى انقاص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ . وهو ما حدث في حالة السلع البديلة (أو المتنافسة) . فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن البن يؤدى الى نقص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ (ولتكن الشاى) على فرض بقاء ثمن هذه الأخيرة على حالة . وذلك لأن السلعة ب يمكن أن تحل محل السلعة أ في اشباع الحاجة ويميل المستهلك الى احلالها محل أ فيقل ما يطلبه من هذه الأخيرة (أنظر شكل ٣) . بطبيعة الحال ، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة أ .

ـ اما الى زيادة الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ . وهو ما يحدث في حالة السلع المكملة . فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن السكر في هذه الحالة يؤدى الى زيادة الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ (ولتكن الشاى) على فرض بقاء ثمن هذه الأخيرة على حاله . وذلك لأن السلعة ب تكمل السلعة أ في الاستعمال وانخفاض ثمنها يشجع المستهلك على زيادة استهلاكه من السلعة أ (انظر شكل ٤) . بطبيعة الحال ، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدى الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة أ .

---

(٩) على القاعدة العامة في العلاقة بين الطلب والثمن يوجد استثناء نادر يتصل بما يسمى بسلع جفن Giffen (وهو اقتصادى انجليزى عاش في العصر الفيكتورى . أى في القرن الماضي) التي تزيد الكمية المطلوبة منها مع ارتفاع الثمن . قد لاحظ جفن أنه مع ارتفاع ثمن البطاطس أثناء المجاعة التي اجتاحت ايرلندا في ١٨٤٥ زادت الكميات المستهلكة . والواقع أن مرجع ذلك أنه مع ارتفاع الأثمان ترتفع أثمان السلع الأخرى (كاللحوم مثلا) على نحو يجعل من المستحيل على ذوى الدخول المحدودة شراءها ومن ثم تحل البطاطس محلها في التغذية فيزيد الطلب على البطاطس .

- واما أن يترك الكمية التي يشتريها المستهلك من السلعة أ دون تغيير . وهو ما يحدث في حالة ما اذا كانت السلعة التي تغير ثمنها لا ترتبط بالسلعة أ في الاستعمال ، كما اذا تغير ثمن المنسوجات مثلا وكانت السلعة أ هي الشاى .



شكل (٣)
العلاقة بين الطلب على السلعة وثمن سلعة بديلة

شكل (٤)
العلاقة بين الطلب على سلعة وثمن سلعة مكملة

٣ - العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك : $ط_{ا} = د (د)$

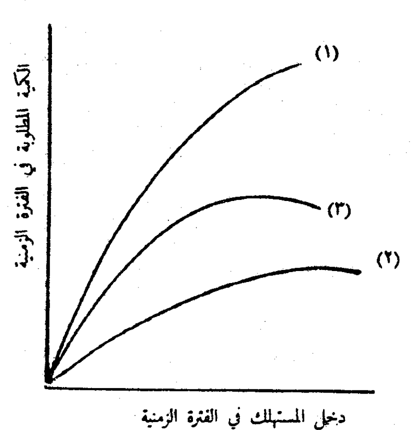
على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، يكون لزيادة دخل المستهلك ثلاثة أنواع من الأثار على الكمية المطلوبة من السلعة :

- في الحالة الأكثر شيوعا تؤدى زيادة الدخل الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (خلال الفترة الزمنية) وذلك بالنسبة لكل مستويات الدخل . هذه الحالة تجد تعبيرا عنها بالمنحني (١) على الشكل رقم (٥) .

- في حالة استثنائية أولى لا تؤثر الزيادة في الدخل على الكمية المطلوبة من السلعة . وهو ما يحدث في حالة السلع التي تشبع حاجة المستهلك بواسطتها كلية عندما يصل الى مستوى معين من الدخل ، وفيما وراء هذا المستوى لا تؤثر تغيرات الدخل في الكمية المطلوبة من السلعة . فعندما يكون دخل العائلة مرتفعا ، فانها تكون قد أشبعت كل حاجتها الى ملح الطعام مثلا بشراء كمية معينة منه . وعليه لا يتأثر طلبها على الملح بزيادة الدخل بعد ذلك .

وانما يتصور أن يتأثر اذا كان دخل العائلة من الانخفاض لدرجة لا يمكنها حتى من اشباع كل حاجتها من ملح الطعام . هذه الحالة يمثلها المنحني (٢) على الشكل (٥) .

ـ وفي حالة استثنائية ثانية قد تؤدى الزيادة في الدخل بعد مستوى معين الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة . وهو ما يحدث في حالة السلع التي تكون رخيصة نسبيا وتمثل بديلا فقيرا لسلع أخرى : كما هو الحال بالنسبة للمواد الغذائية الدنيا (كالبطاطس والخبز) التي يتم احلال أخرى بها (كاللحوم والألبان) عندما يزيد الدخل ليتعدى مستوى معينا . وتسمى السلع التي ينقص الطلب عليها مع زيادة الدخل (بالسلع الدنيا)[١٠] . والعلاقة بين الدخل والطلب عليها يمثلها المنحني (٣) على الشكل ٥ .



شكل رقم (٥)

العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك

- يبين المنحني (١) العلاقة بين الطلب والدخل في الحالة الأكثر شيوعا : يتغير الاثنان في نفس الاتجاه عند كل مستويات الدخل .
- ويبين المنحني (٢) العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلع التي لا يتغير الطلب عليها مع زيادة الدخل بعد وصوله الى مستوى معين .
- ويبين المنحني (٣) العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلع الدنيا : ابتداء من مستوى معين من الدخل تؤدى زيادة الدخل الى نقص الكمية المطلوبة .

---

(١٠) Inferior goods: biens inférieurs

٤ ـ الطلب على السلعة يتوقف على ذوق المستهلك وتفضيله:

ط١ = د (ق)

ويلخص ذوق المستهلك على نحو ما عاداته وتفضيله التي تحدد بصفة أساسية بعوامل اجتماعية تعتبر خارج اطار النشاط الاقتصادى ، وتخرج بالتالى ، في نظر الحديين ، من اطار التحليل الخاص بالطلب ، وذلك رغم أن أذواق المستهلكين تتأثر بنشاط الاعلان .

أيا كانت الطريقة التي تتحدد بها الأذواق فهى تتغير وتؤثر بتغيرها على الطلب ، على فرض بقاء الاشياء الأخرى على حالها . فاذا تغير ذوق المستهلك لصالح السلعة أدى ذلك الى زيادة الكمية التي يطلبها منها . أما اذا تغير ذوقه في غير صالحها نقصت الكمية التي يطلبها .

تلك هى العوامل التي تحدد طلب المستهلك الفرد . تحدده مجتمعة بما يحققه كل منها من أثر على الطلب في اتجاه يختلف من عامل الى آخر . فاذا ما تحدد الطلب الفردى أمكن الانتقال الى طلب السوق .

الانتقال من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق :

بما أننا نريد التوصل الى تكون ثمن السلعة في السوق يتعين أن يكون لدينا الطلب الكلى على هذه السلعة ، أى طلب مجموع المستهلكين . ولذا لا تعتبر دراستنا للطلب الفردى الا خطوة في سبيل تحديد هذا الطلب الكلى .

ويعتبر طلب السوق ، في نظر الحديين ، كمجموع طلب المستهلكين الأفراد ، وذلك لأنه يتحدد بنفس العوامل التي تؤثر على الطلب الفردى . وانما يزيد على ذلك أن طلب السوق يتحدد كذلك بعدد المشترين .

يترتب على ذلك أن طلب السوق يمكن أن يشتق من مجموع طلب المستهلكين الأفراد ، وللتوصل اليه يمكن اتباع احدى الطريقتين الآتيتين :

ـ وفقا للطريقة الأولى نبدأ من جداول طلب المستهلكين الأفراد ، ونقوم بجمع الكميات المختلفة التي يكون المستهلكون الأفراد على استعداد لشرائها عند كل ثمن ويمثل الناتج الكمية التي يطلبها السوق عند هذا الثمن . فلو فرضنا أن عدد المشترين للسلعة هو ٢ ، وكان لهما الجدولين الآتين نستطيع أن نصل الى جدول طلب السوق :

جدول طلب المستهلك (١)

ث	ك
١٠	٨
١٢	٦
١٥	٣
١٧	٢

جدول طلب المستهلك (٢)

ث	ك
١٠	١٢
١٢	١٠
١٥	٧
١٧	٤

جدول طلب السوق

ث	ك
١٠	٨+١٢ = ٢٠
١٢	٦+١٠ = ١٦
١٥	٣+٧ = ١٠
١٧	٢+٤ = ٦

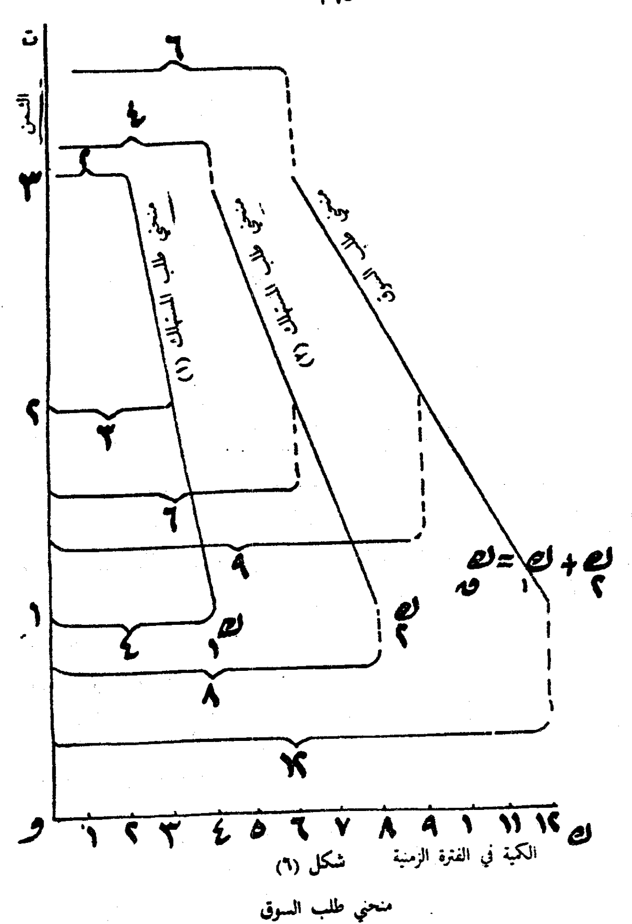
ويمكن أن نترجم جدول طلب السوق هذا الى رسم بياني يعطينا منحني طلب السوق .

ووفقا للطريقة الثانية نبدأ من منحنيات طلب المستهلكين الأفراد ، ثم نجمع هذه المنحنيات أفقيا لنتوصل الى منحني طلب السوق . وهو ما نبينه على الشكل ٦ على افتراض أن لدينا مستهلكين اثنين فقط .

وسواء اتبعنا الطريقة الأولى أو الطريقة الثانية فاننا نقوم بعملية ذهنية أى عملية تصور ذهني تسمح لنا باستنتاج طلب السوق . وذلك لأنه في واقع الحياة العملية قلما نتوصل الى معلومات تتعلق بمنحنيات طلب الأفراد وان كان يوجد عادة معلومات بالنسبة للشكل العام لطلب السوق .

فاذا ما انتقلنا من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق يتعين أن نضيف محددين آخرين الى قائمة العوامل التي تحدد الطلب . هذان المحددان هما :

- يتوقف الطلب على سلعة ما على حجم السكان ، فهو يزيد بزيادة السكان . ولكن ذلك لا يحدث بطبيعة الحال الا اذا كانت زيادة السكان مصحوبة بزيادة في القوة الشرائية ، لأن زيادة عدد المحتاجين لا يجعل السوق أكثر اتساعا . على أى الأحوال ، يعتبر هذا العامل عند القيام بتحليل الطلب من قبيل العوامل الخارجية .



شكل (٦)

منحني طلب السوق

- لنحصل على مجموع المشتريات الممكنة عند كل ثمن نجمع الكميات التي يطلبها المستهلكان عند هذا الثمن. مثلا، عندما يكون الثمن ٣ قروش يشترى المستهلك (١) وحدتين من السلعة ويشترى المستهلك (٢) أربع وحدات. ويكون طلب السوق عند هذا الثمن = ٢ + ٤ = ٦.
- كقاعدة عامة، عند كل ثمن ك ق (أى الكمية التي تطلب في السوق) = ك١ + ك٢ وفي حالة عدد كبير من المستهلكين: ك ق = ك١ + ... + ك ن.
- نلاحظ أن منحني طلب السوق له، بصفة عامة، نفس شكل منحني الطلب الفردى.
- عندما نتكلم عن ظروف الطلب في سوق ما نقصد كل العلاقة الدالية بين مجموع المشتريات المختلفة الممكنة والأثمان التي تقابلها هذه الكميات.

- كما يتوقف الطلب على سلعة ما على نمط توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة. فاذا كان هذا النمط يحابي الاغنياء زاد الطلب على بعض السلع التي يستهلكها الاغنياء. وكذلك اذا كان نمط توزيع الدخل يحابي المتزوجين على حساب العزاب أدى الطلب على السلع التي يستهلكها المتزوجون كالسلع التي يحتاج اليها الأطفال مثلا.

اذا ما رأينا كيف يتحدد منحني طلب السوق الذى يبين العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها من المهم أن نضيف أن هذا المنحني يكتسب أهمية خاصة. اذ ربما نكون قد لاحظنا أن العلاقة التي يمثلها هذا المنحني هى الأكثر بروزا من كل العلاقات الموجودة في دالة الطلب. ما السبب في ذلك؟ سبب ذلك لا يرجع الى أن الثمن هو أهم العوامل التي تشترك في تحديد الطلب (اذا كان لنا أن نختار أهم هذه العوامل كان ذلك هو الدخل بلا منازع). ولكن السبب يرجع الى أننا نشتغل في هذه اللحظة بنظرية تحديد ثمن السوق. وعليه يكون من الانسب أن يكون الثمن أحد المتغيرين الموجودين: الطلب والثمن.

لدينا الآن منحني طلب السوق. ونكرر أننا توصلنا اليه عن طريق منحنيات طلب المستهلكين الأفراد التي تعبر عن الكميات المختلفة. وقد توصلنا اليه بطبيعة الحال على أساس افتراض «بقاء الأشياء الأخرى على حالها». بعبارة أخرى، افترضنا أن العوامل الاخرى التي تحدد الطلب، أى دخل المستهلكين، وأثمان السلع الاخرى، وأذواق المستهلكين، تبقى ثابتة. الآن، لو فرض وتغير أحد هذه العوامل، ماذا سيكون أثر تغيره على منحني طلب السوق الذى توصلنا اليه؟ تثير التغييرات التي تصيب العوامل غير ثمن السلعة ما يسمى بانتقالات منحني طلب السوق. لنرى ما يقصد بذلك.

انتقالات منحني طلب السوق (١١)

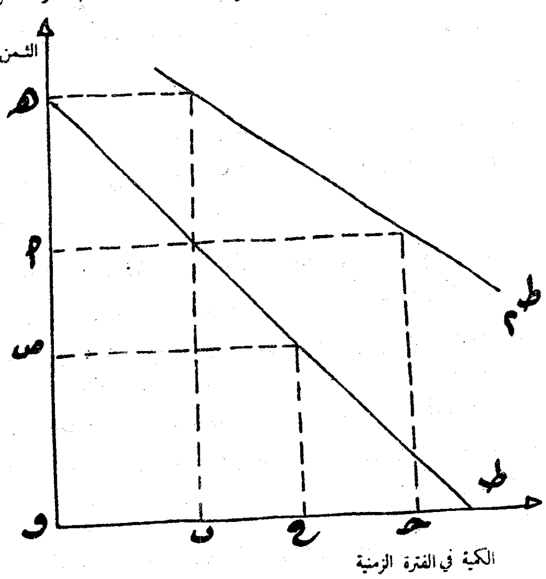
هذه الانتقالات يمكن أن تنشأ عن تغير دخل المستهلكين أو تغير أثمان السلع الأخرى أو تغير أذواق المستهلكين. لنرى أثر تغير كل من هذه العوامل على منحني طلب السوق على سلعتنا بافتراض ثبات ثمنها:

١ - أثر تغير الدخل على منحني طلب السوق: رأينا أن زيادة الدخل تؤدى كقاعدة عامة الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. يترتب على ذلك أنه عندما يزيد الدخل لابد وأن نتوقع أن تزيد الكمية المطلوبة من السلعة

---

(١١) Shifts of the market demand curve: les déplacements de la courbe de la demande du marché.

في السوق عما كانت عليه . وذلك عند كل ثمن ؛ وهو ما يعطينا علاقة جديدة بين نفس الثمن والكمية (الجديدة) . بيانا ، ينتقل كل منحني الطلب نحو اليمين (انظر شكل ٧)



شكل رقم (٧)
انتقال منحني طلب السوق

● يمثل ط١ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها ، على افتراض ان الدخل ثابت عند مستوى معين وليكن د١ ويمثل ط٢ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها على افتراض ان الدخل ثابت وانما عند مستوى اعلى وليكن د٢ .

● انتقال منحني الطلب ط١ الى ط٢ يدل على زيادة في المشتروات المرغوبة عند كل ثمن ممكن . فمثلا عند الثمن وأ تزيد الكمية المطلوبة من وب الى وحـ ، وذلك بفضل زيادة الدخل .

● ويمكن التعبير عن هذا الأثر لتغير الدخل بطريقة مختلفة ، وذلك بالقول بأنه بزيادة الدخل يكون المستهلكون على استعداد لشراء نفس الكمية عند ثمن أعلى . فالكمية وب مثلا يمكن ان تباع عند الثمن و أ عندما يكون منحني الطلب هو ط١ . ولكن الكمية ذاتها يمكن أن تباع عند ثمن أعلى وهو الثمن وهـ عندما يكون منحني الطلب هو ط٢ .

● لكى نتبين حركة على نفس المنحني نجد انه بالنسبة لمنحني واحد ، التنحني ط ١ ، تكون الكمية المطلوبة وب عندما يكون الثمن و أ ، وتزيد هذه الكمية الى وح عندما ينخفض الثمن الى و ز ، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

في حالة سلعة من السلع الدنيا ، تؤدى زيادة الدخل الى نقص الكمية التي يكون الأفراد على استعداد لشرائها عند كل ثمن من أثمان السوق ، وينتقل كل منحني الطلب نحو اليسار .

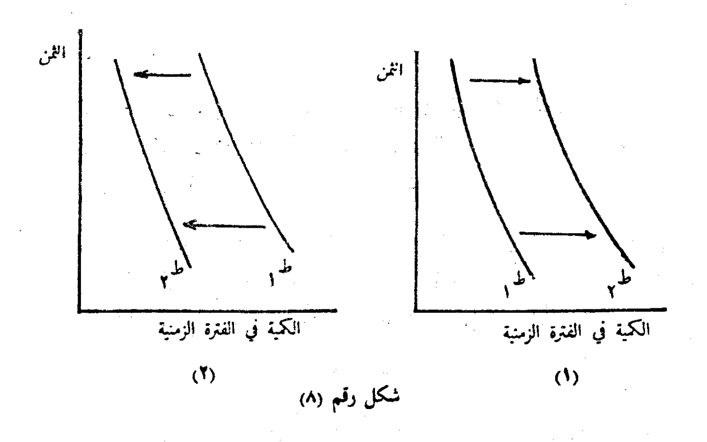
٢ ـ أثر تغير أثمان السلع الأخرى على منحني طلب السوق : يختلف هذا الأثر بحسب ما اذا كانت السلعة التي تغير ثمنها سلعة مكلة أو سلعة بديلة لسلعتنا (التي سيتأثر الطلب عليها) :

ـ فاذا كانت السلعة الأخرى مكلة لسلعتنا يؤدى ارتفاع ثمنها الى انتقال كل منحني الطلب على سلعتنا نحو اليسار دالا على أن الكمية المطلوبة تكون أقل عند كل ثمن عما كانت عليه من قبل (مثال : سلعتنا هي البنزين والسلعة المكلة التي يتغير ثمنها هي السيارة : فاذا ارتفع ثمن السيارات ينقص الطلب على السيارات ويقل بالتالى الطلب على البنزين عند المستويات المختلفة لأثمان السيارات . وعليه يثير ارتفاع أثمان السيارات انتقالا لمنحني الطلب على البنزين نحو اليسار ، دالا على أن الكمية المطلوبة من البنزين ستكون أقل عند كل ثمن) .

ـ واذا كانت السلعة الاخرى التي يتغير ثمنها سلعة بديلة (متنافسة) لسلعتنا أدى ارتفاع ثمن هذه السلعة البديلة الى انتقال منحني الطلب على سلعتنا نحو اليمين ، دالا على أنه عند كل ثمن لسلعتنا سيجرى شراء كمية أكبر من ذى قبل (مثال : سلعتنا هى البنزين والبديل هو المواصلات العامة . يدفع ارتفاع ثمن المواصلات العامة الأفراد الى استعمال عرباتهم الخاصة الأمر الذى يؤدى الى طلبهم لكمية أكبر من البنزين عند كل ثمن من أثمان البنزين . وينتقل منحني الطلب على البنزين نحو اليمين) .

٣ ـ أثر تغير الاذواق على منحني السوق : اذا ما تغيرت الأذواق لصالح السلعة فان ذلك يعني ان تزيد الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن ، وينتقل منحني طلب السوق عليها نحو اليمين . وينتقل المنحني نحو اليسار اذا ما تغيرت الاذواق في غير صالح السلعة .

هذا ويمكن أن نعبر بيانيا عن هذه الأفكار المتعلقة بأثر التغير في العوامل التي سبق وافترضنا بقاءها ثابتة (وهى دخل المستهلك وذوقه وأثمان السلع الأخرى) عند بناء منحني طلب السوق . وذلك على النحو التالى (شكل ٨) :



شكل رقم (٨)

(١) زيادة في الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية أكبر) يثيرها :
- زيادة في الدخل .
- ارتفاع ثمن سلعة بديلة .
- انخفاض ثمن سلعة مكملة .
- تغير الأذواق في صالح السلعة .

(٢) نقص في الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية أقل) يثيره :
- انخفاض الدخل .
- انخفاض ثمن سلعة بديلة .
- ارتفاع ثمن سلعة مكملة .
- تغير الأذواق في غير صالح السلعة .

● هذا يتعلق بمناقشة أثر التغيرات في العوامل غير ثمن السلعة على العلاقات بين الطلب والثمن . ونستطيع أن نقوم بنفس الشيء للتعرف على أثر تغيرات العوامل الأخرى على العلاقة بين الكمية وكل من الدخل وأثمان السلع الأخرى وأذواق المستهلكين آخذين كل من هذه الأخيرة على حدة .

على أساس معرفتنا لمنحني طلب السوق ، كتعبير عن العلاقة بين الثمن والكمية على فرض بقاء العوامل الاخرى على حالها ، ولحالات انتقال هذا المنحني نتيجة لتغير هذه العوامل . **نستطيع أن نميز بين الحركة على نفس منحني الطلب وانتقال كل المنحني نحو اليمين أو نحو اليسار :**

- فالحركة (الى أعلى أو الى أسفل) على نفس منحني الطلب تدل على تغير في الكمية لأن الثمن قد تغير .

- أما انتقال كل منحني الطلب (الى اليمين أو الى اليسار) فتدل على أن الكمية المطلوبة عند كل ثمن ممكن ستكون مختلفة (أى ستتغير) نتيجة لتغير عامل من العوامل الأخرى غير الثمن : أى الدخل أو أثمان السلع الأخرى أو أذواق المستهلكين .

للتمييز بين هذين النوعين من الحركة يتعين أن نتفق على اللغة التي نستخدمها في التعبير : فيمكن أن نعبر عن انتقال كل منحني الطلب بالكلام عن زيادة أو نقصان الطلب ونعبر عن الحركة على نفس منحني الطلب بالكلام عن تغير في الكمية المطلوبة .

٢ - العرض

كما فعلنا بالنسبة للطلب سنحاول أولا أن نعرف العرض الفردى وعرض السوق ، ثم نتوصل من خلال تحديد العرض الفردى الى عرض السوق .

تعريف العرض :

يقصد بالعرض الفردى ، أو عرض المنتج الفرد ، الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتج (أو المنظم أو المشروع) على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة خلال فترة معينة . وكما هو الشأن بالنسبة للطلب يعبر عن العرض في صورة تدفق وليس في صورة مخزون .

أما عرض السوق فيقصد به مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة خلال فترة معينة .

تحديد العرض الفردى :

يتحدد هذا العرض بعدد من العوامل تؤثر عليه مجتمعة ، ولكن كل منها يؤثر على العرض في اتجاه معين وبطريقة معينة . لنرى أهم هذه العوامل والعلاقة بين كل منها والعرض :

١ - هدف المشروع : تفترض النظرية الحديثة ، في اطار التحليل الوحدى ، أن المنظم يهدف الى تحقيق أقصى ربح . في هذه الحالة يتوقف العرض على العوامل التي تحدد الربح (الربح الاجمالى للمشروع) كفرق محاسبي بين اجمالى ايرادات المشروع واجمالى نفقات

المشروع . ولكن اذا حدث وسعى مشروع ما الى تحقيق هدف آخر ، وليكن تجنب المخاطر مثلا ، يكون لهذا الهدف اثر على الكميات المعروضة . وهو اثر يتحقق بعيدا عن الربح . على أى الاحوال ، سنفترض فيا يلى أن المشروع يسعى الى تحقيق أقصى ربح (أو أقل خسارة لفترة ما انتظار لربح مستقبل) . وعلى أساس هذا الفرض تؤثر كل العوامل التالية على عرض المشروع من خلال تأثيرها على ارباحية المشروع .

٢ ـ ثمن السلعة التي ينتجها المشروع : على فرض بقاء الاشياء الأخرى (بما فيها نفقة الانتاج على حالها ، يكون أكبر كلما ارتفع ثمن السلعة التي ينتجها ويبيعها المشروع . عليه يتعين أن نتوقع أنه مع ارتفاع الثمن تزيد الكمية المعروضة من السلعة .

٣ ـ أثمان السلع الأخرى (أى السلع التي تنتج في فروع الانتاج الاخرى) : اذا بقي ثمن السلعة التي ينتجها المشروع بدون تغيير في الوقت الذى ترتفع فيه أثمان السلع الاخرى فان ذلك يعني أن فروع النشاط المنتجة للسلع الأخرى تصبح أكثر ارباحية من الفرع الذى ينتج فيه المشروع . ويصبح انتاج السلعة في هذا الفرع أقل جاذبية ، الأمر الذى يؤدى الى نقصان عرض المشروع من هذه السلعة ، وذلك على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها .

٤ ـ أثمان عناصر الانتاج : لكى يقوم المشروع بالانتاج يشترى عناصر الانتاج المختلفة (من قوة عمل وأرض وآلات ومواد أولية وقوة محركة ، وغيرها) من أسواقها . وتحدد نفقة الانتاج بالكميات التي يشتريها من هذه العناصر وبأثمان هذه العناصر . فاذا ارتفع عنصر من عناصر الانتاج ، وليكن الارض مثلا ، أدى ذلك الى أرتفاع نفقة الانتاج في كل مجالات النشاط التي تستخدم هذا العنصر . وانما لا ترتفع النفقة في كل هذه المجالات بنفس النسبة لأن أهمية الدور الذى يلعبه العنصر تختلف من فرع الى آخر من فروع النشاط . فأهمية الدور الذى تلعبه الأرض (التي بني عليها المصنع) في صناعة الصلب أقل بكثير من أهمية الدور الذى تلعبه الأرض في زراعة القمح ، وبالتالى يكون نصيبها من النفقة أقل في الحالة الاولى منه في الحالة الثانية . فاذا ارتفع ثمنها أدى ذلك الى ارتفاع نفقة الانتاج بنسبة أكبر في انتاج القمح منها في انتاج الصلب . ومن ثم ينخفض أرباحية انتاج القمح بنسبة أكبر من نسبة انخفاض ارباحية الصلب (وذلك على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) فيقل عرض المنتج من القمح . يترتب على ذلك أن التغير في أثمان عناصر الانتاج يؤدى الى تغيير الارباحية النسبية لنشاطات الانتاج المختلفة ، مما يدفع بالمنتجين الى تغيير عرضهم من السلع المختلفة .

٥ ـ حالة التكنولوجيا : يحدد مستوى المعرفة العلمية والتكنولوجية الفنون (أو الطرق) التي يمكن استخدامها في انتاج السلع المختلفة ، الأمر الذى يحدد الكميات التي تستخدم من المدخلات المستعملة في انتاج السلعة ويحدد بالتالى نفقة الانتاج . مع تغير هذه المعرفة وادخال فنون انتاجية جديدة (كاستخدام نوع جديد من الطاقة أو مادة أولية صناعية (كخيط من الخيوط الصناعية ، الألياف) ... الى غير ذلك تتغير نفقة الانتاج ويتغير معها الربح (على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) وتتغير بالتالى الكميات المعروضة من السلع المختلفة .

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأنه على فرض أن المشروع يسعى الى تحقيق أقصى ربح ، يتحدد العرض :

- بثمن السلعة المعروضة .
- بأثمان السلع الأخرى .
- بأثمان عناصر الانتاج .
- وبحالة التكنولوجيا .

$$\text{ع}_{\text{أ}} = \text{د} \left(\text{ث}_{\text{أ}} ، \text{ث}_{1} ، \ldots ، \text{ث}_{\text{ن}-1} ، \text{ث}_{\text{ع}1} ، \ldots ، \text{ث}_{\text{عن}} ، \text{ت} \right)$$

حيث :

$\text{ع}_{\text{أ}}$: عرض السلعة أ

$\text{ث}_{\text{أ}}$: ثمن السلعة أ

$\text{ث}_{1} ، \ldots ، \text{ث}_{\text{ن}-1}$: أثمان السلع الاخرى (غير أ)

$\text{ث}_{1} ، \ldots ، \text{ث}_{\text{عن}}$: أثمان عناصر الانتاج

ت : حالة التكنولوجيا .

هذه العلاقة تسمى **بدالة العرض الفردى** (١٢) ، وهى علاقة مركبة تبين لنا أن عرض المنتج الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة ، أى أنها تتكاتف لتحديد هذا العرض. ومن ثم يتوقف التغير في العرض على هذه العوامل كلها . وعليه اذا ما أردنا تحديدا منضبطا لهذا العرض كان من اللازم دراسة أثر تغير كل هذه العوامل في نفس الوقت .

ولكن يكفينا ونحن بصدد نظرة عامة لنظرية (أولية) في ثمن السوق أن نتعرف على الكيفية التي يتغير بها عرض السلعة مع تغير ثمنها ، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على

---

(١٢) Individual supply function: la fonction de l'offre individuelle.

حالها . وهو ما يعني دراستنا للعلاقة :

ع أ = د (ث أ)

بالنسبة لهذه العلاقة سنقنع الآن بالقول بأن الكميات التي يكون المشروع على استعداد لانتاجها وعرضها تتغير بطريقة مباشرة مع ثمن السلعة : فهى تزيد ان أرتفع الثمن وتقل اذا انخفض ، وذلك على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها . فعلى أساس هذا الفرض ، كلما كان الثمن مرتفعا ، كلما كان الربح أكبر ، كلما زاد باعث المشروع على انتاج السلعة وعرضها . وهو ما نفترض صحته بصفة عامة ونحن بصدد هذه النظرية العامة لنظرية ثمن السوق تاركين لفرصة تالية (عند دراسة نظرية المشروع في الفصل الثالث من هذا الباب) دراسة الاستثناءات التي ترد على هذا القول وما تتضمنه هذه الاستثناءات .

هذه العلاقة بين الكميات المختلفة التي يكون المنتج الفرد على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة ، والتي مؤداها أن الكمية تزداد اذا ارتفع الثمن وتنقص اذا انخفض (على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) تسمى **بقانون العرض** . ويمكن التعبير عنها رقميا في صورة جدول ، يسمى **جدول العرض الفردى**(١٣) ، على النحو التالي .

جدول ٢ : العرض الفردى

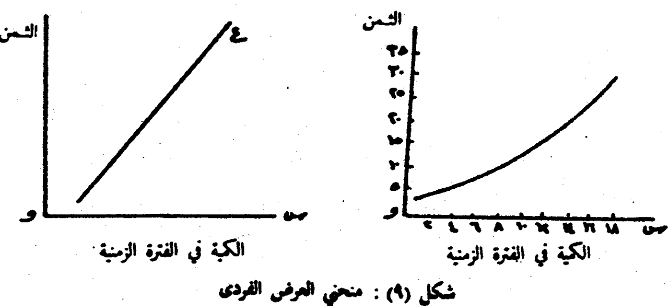
الثمن (ث) بوحدات النقود ، القروش مثلا	الكمية (ك) عدد من الوحدات في فترة معينة
٥	٤
١٠	٨
١٥	١١
٢٠	١٣
٢٥	٥

هذا الجدول يمكن التعبير عنه بيانيا ليعطينا **منحنى العرض الفردى**(١٤) الذى عادة ما يعبر عنه بخط مستقيم (انظر شكل ٩) .

---

(١٣) Individual supply schedule: le tableau de l'offre individuelle.

(١٤) Individual supply curve: la courbe de l'offre individuelle.



شكل (٩) : منحني العرض الفردى

- هذا المنحني يتحدر من أعلى الى أسفل نحو اليسار.
- وهو يبين أن العرض دالة متزايدة للثمن.
- للتسهيل، عادة ما يعطى للمنحني شكل الخط المستقيم.

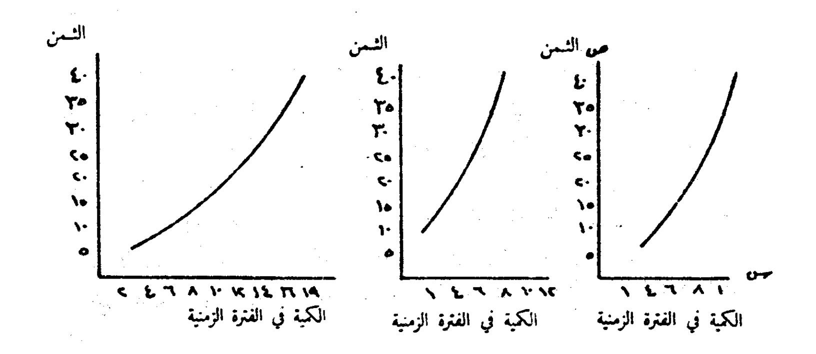
وقد توصلنا الى منحني العرض هذا على افتراض ثبات العوامل الأخرى (غير ثمن السلعة) التي تؤثر في عرض السلعة. هذا المنحني في مجموعه يمثل كل العلاقات الدالية بين عرض السلعة وثمنها، وهى العلاقة التي نقصدها بالكلام عن العرض. وتدل الحركة على هذا المنحني على تغير الكمية التي يكون المنتج الفرد على استعداد لعرضها مع تغير ثمن السلعة.

على هذا النحو يتحدد العرض الفردى. بما أننا نعني بتكون ثمن السوق فان تحديد العرض الفردى لا يكون الا خطوة في سبيل تحديد عرض السوق. فاذا ما تحدد الأول أمكن الانتقال الى الثاني.

تحديد عرض السوق :

يتم الانتقال في تصورنا الذهني من عرض المنتجين الأفراد الى عرض السوق بنفس الطريقة التي انتقلنا بها من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب عرض السوق.

ـ وأما رسم منحني عرض السوق عن طريق التجميع الأفقي لمنحنيات عرض المنتجين الأفراد. أنظر شكل ١٠.



منحني عرض المشروع (١)   منحني عرض المشروع (٢)   منحني عرض السوق

شكل رقم (١٠)

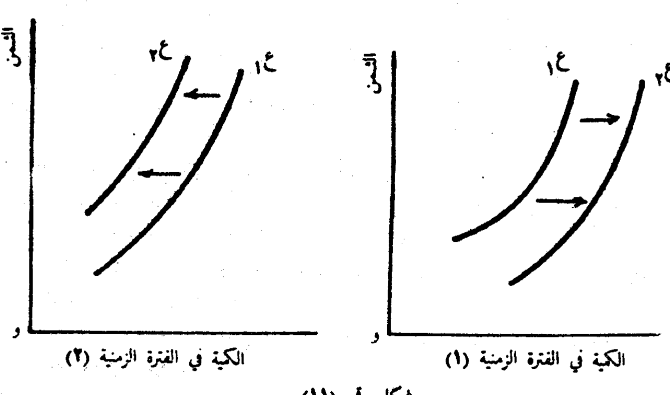
- للحصول على العرض الكلي عند كل ثمن نجمع الكميتين المعروضتين بواسطة المشروعين عند هذا الثمن :
  - عند الثمن ٥ يعرض المشروع (١) ثلاث وحدات من السلعة ، ولا يعرض المشروع (٢)شيئا ، وتكون الكمية المعروضة في السوق مساوية لثلاث وحدات .
  - عند الثمن ٣٠ ، يعرض المشروع (١) ٨ وحدات ويعرض المشروع ٢ ست وحدات ، وتكون الكمية المعروضة في السوق ١٤ وحدة .
  - عند الثمن ٤٠ ، يعرض المشروع (١) ١٠ وحدات والمشروع (٢) ٨ وحدات ، وتكون الكمية المعروضة في السوق ١٨ وحدة .
- كقاعدة عامة ، عند كل ثمن : ك ق (أى الكمية التي تعرض في السوق) = ك١ + ك٢ . وفي حالة عدد كبير من المنتجين : ك ق = ك١ + ك ٢+ ... +ك ن
- نلاحظ أن منحني عرض السوق له ، بصفة عامة ، نفس شكل منحني العرض الفردى .
- عندما نتكلم عن ظروف العرض في سوق ما نقصد كل العلاقة الدالية بين مجموع الكميات المختلفة الممكن عرضها والأثمان التي تقابلها هذه الكميات .

ذلك هو منحني عرض السوق الذى يبين العلاقة بين الكميات المختلفة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة (خلال فترة معينة) . وقد توصلنا لهذا المنحني على افتراض أن العوامل الأخرى التي تحدد عرض السلعة تبقى ثابتة . لا يبقى الا أن نتبين أثر تغير هذه العوامل على منحني عرض السوق ، وهو أثر ينعكس في انتقال هذا المنحني .

انتقالات منحني عرض السوق :

ينتج انتقال كل منحني عرض السوق عن تغير أحد العوامل (غير ثمن السلعة) التي تؤثر في العرض . ويدل هذا الانتقال على تغير في العرض (وليس في الكمية المعروضة) .

ومن المهم بمكان أن نفرق بين حركة على نفس منحني العرض (تدل على تغير في الكمية المعروضة ينتج عن تغير في ثمن السلعة محل الاعتبار) وانتقال كل المنحني (الذى يعكس تغير في العرض ينتج عن تغير أحد العوامل الأخرى التي تؤثر على عرض السلعة : أثمان السلع الاخرى ، أثمان عناصر الانتاج ، حالة التكنولوجيا) . فما هي التغييرات التي يمكن أن تثير انتقال منحني العرض ؟ امكانيات هذا الانتقال يمكن التعرف اليها باستقراء شكل ١١ .



شكل رقم (١١)

انتقال منحني عرض السوق

(١)زيادة العرض : تكون المشروعات على استعداد لانتاج كمية أكبر عند كل ثمن . وهو ما يمكن أن يرد الى :
- التحسن في فنون الانتاج .
- انخفاض أثمان السلع الأخرى .
- انخفاض أثمان عناصر الانتاج المستخدمة .

(٢) نقص العرض : تميل المشروعات الى انتاج كمية أقل عند كل ثمن . وهو ما يمكن ان يرد الى :
- تدهور المعرفة التكنولوجية (قليل الاحتمال)
- ارتفاع أثمان السلع الأخرى .
- ارتفاع أثمان عناصر الانتاج .

اذا ما تم لنا تحديد كل من طلب السوق وعرض السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار أمكننا أن ندفع بتحليلنا الى بعد جديد : تزويج النظريتين في نظرية لتحديد ثمن السوق الخاص بتلك السلعة .

٣ـ ثمن السوق

بوصولنا الى هذه المرحلة من التحليل يصبح من اللازم أن نبين بوضوح شكل السوق الذى يتحدد فيه ثمن السلعة . وذلك لأن أصول اللعبة تختلف فيما يتعلق بتكون الأثمان ، وفقا لدرجة المنافسة التي تسود السوق . وبما اننا ستعرف في مرحلة لاحقة على الاشكال المختلفة للسوق نقتصر الآن على تعريف ما يسمى بسوق المنافسة الكاملة(١٥) ، اذ يمثل نوع السوق الذى تلتقي فيه قوى الطلب والعرض لتحديد ثمن السلعة في اطار هذه النظرة العامة لنظرية تكون الأثمان . فاذا ما قدمنا هذا التعريف نرى كيفية تحدد الثمن في السوق لننتهى الى ملخص للنظرية الأولية للأثمان .

يتم رسم الصورة النظرية لسوق المنافسة الكاملة على أساس عدد من الفروض تمثل في الواقع الشروط الواجب توافرها لكى يعتبر السوق من قبيل سوق المنافسة الكاملة ، وهذه الشروط هى :

١ ـ أن يكون عدد المشترين والبائعين من الكبر بحيث تكون الكمية التي يشتريها أو يبيعها كل منهم أصغر من أن تؤثر تأثيرا ذا دلالة على ثمن السلعة .

٢ ـ أن يتمتع هؤلاء المشترين والبائعين بمعرفة تامة بأحوال السوق . أى بالكميات المعروضة والمطلوبة وكذلك بالثمن الذى يسود السوق .

٣ ـ أن تكون وحدات السلعة (والأمر هنا يتعلق بالوحدات المختلفة من السلعة الواحدة) متجانسة . بمعني أن تكون الوحدات التي ينتجها منتج معين بديلة كاملة للوحدات التي ينتجها منتج آخر للسلعة ، وذلك في نظر المستهلكين . بعبارة أخرى تكون وحدات السلعة متجانسة اذا كانت كلها سواء في نظر المستهلكين لا فرق عندهم بين وحدة وأخرى ، كما اذا تمثلت السلعة في نوع واحد من القمح يتمتع بنفس الرتبة من الجودة والنظافة .

---

(١٥) Perfect competition market: le marché de la concurrence parfaite.

- ألا يكون هناك تدخلا في العمل الحر لقوى السوق. وذلك بألا تتدخل الدولة في تحديد الأثمان ، وبألا يكون هناك أى اتفاق بين المشترين بعضهم البعض أو بين المنتجين. وفقا لهذا الشرط يلزم كذلك أن تسود حرية الدخول في السوق والخروج منه ، بمعنى أن يكون كل منظم حرا في الاقدام على الدخول في النشاط المنتج للسلعة وأن يستطيع ترك هذا النشاط اذا لم يجده مناسبا له.

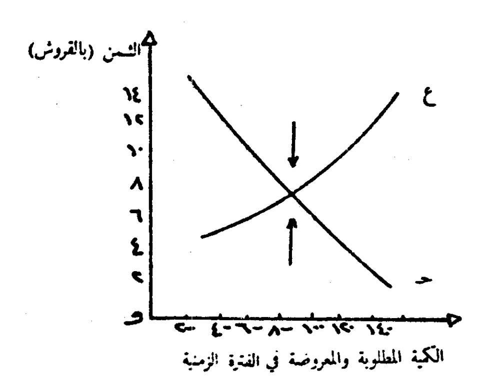
اذا توافرت هذه الشروط تضمن ذلك أن ثمن السلعة سيكون واحدا ، خلال فترة زمنية ، في كل ارجاء السوق ، أى في كافة الاجزاء التي يغطيها السوق ، سواء أكان محليا أو قوميا أو دوليا.

تحديد ثمن التوازن في سوق المنافسة الكاملة :

الأمر هنا يتعلق بثمن سلعة واحدة ، ولتكن السلعة أ. لبيان كيف يتحدد ثمنها في السوق سنبدأ من النتائج التي توصلنا اليها من تحليل الطلب والعرض ، أى أن نقطة البدء تتمثل في :

- منحنى طلب السوق الذى يبين الكمية من السلعة أ التي يكون المشترون على استعداد لشرائها عند كل ثمن من أثمان السوق ، على افتراض أن حجم السكان ، والدخول ، واذواق المستهلكين واثمان السلع الأخرى تبقى كلها دون تغيير. كما نفترض أن هذا المنحنى ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين : تتغير الكمية المطلوبة في عكس اتجاه تغير الثمن.
- ومنحنى عرض السوق الذى يبين الكمية من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند كل ثمن من أثمان السوق ، على افتراض أن أثمان عناصر الانتاج وأثمان السلع الاخرى ، وحالة التكنولوجيا تبقى كلها دون تغيير. كما نفترض أن هذا المنحنى ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليسار : تتغير الكمية المعروضة في نفس اتجاه تغير الثمن.

يتحدد ثمن السلعة أ بتفاعل طلب السوق وعرض السوق. لنرى كيف يتم هذا التفاعل ابتداء من الشكل ١٢ :



شكل (١٢)

تحديد ثمن التوازن والكمية في سوق المنافسة الكاملة

- تقابل نقطة التقاطع ثمن سوف يساوى سبعة قروش للوحدة الواحدة من السلعة .
- الكمية المطلوبة عند هذا الثمن يساوى ٩٠٠ وحدة من السلعة . وكذلك الكمية المعروضة تساوى ٩٠٠ وحدة .
- وعليه ، فعند الثمن ٧ تساوى الكمية من السلعة التي يكون المشترون على استعداد لشرائها مع الكمية من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لبيعها .
- هذا الثمن يبين الكمية المشتراة والمباعة فعلا في السوق . بينما تبين المنحنيات مكنونات الشراء والبيع عند الأثمان المختلفة .
- اذا ما ظل المنحنيان محتفظين بشكليهما يوجد ثمن واحد تكون عنده الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة .
- فاذا ما أخذنا ثمنا أعلى من الثمن ٧ . وليكن الثمن ١٠ . نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوى ٦٠٠ وحدة بينما تساوى الكمية المعروضة ١٢٥٠ وحدة . هنا تزيد الكمية المعروضة على الكمية المطلوبة . ويكون لدينا فائض في العرض[١٦] .
- واذا ما أخذنا ثمنا أدنى من الثمن ٧ . وبكن الثمن ٤ . نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوى ١٢٠٠ وحدة بينما الكمية المعروضة تساوى ٤٠٠ وحدة . فالكمية الأولى تفوق الكمية الثانية . ويكون لدينا فائض في الطلب[١٧] .

---

(١٦) Excess of supply: excès d offre

(١٧) Excess de demand: excès de demande

لنطور الآن الأفكار التي قدمناها شرحا للشكل ١٢ :

يتغير الثمن عندما لا يكون الطلب مساويا للعرض (في حالة وجود فائض في الطلب أو فائض في العرض) :

ـ لنأخذ أولا حالة وجود فائض في الطلب : في هده الحالة يقوم المستهلكون الذين لا يشبعون حاجاتهم اشباعا كاملا بعرض ثمن أعلى على أمل الحصول على كمية أكبر من السلعة ، كما يطلب المنتجون الذين يلاحظون أنهم يستطيعون تصريف كمية أكبر من الكمية التي أنتجوها ، ثمنا أعلى لهذه الكمية الاكبر. لسبب من هذين السببن ، أو للاثنين معا يرتفع الثمن ومن ثم يؤدى وجود فائض في الطلب الى ارتفاع الثمن (انظر في شكل ١٢ السهم الذى يمثل ضغطا على الثمن نحو الارتفاع عند كل الأثمان التي تقل عن سبعة قروش) .

ـ وفي حالة وجود فائض في العرض : يبدأ المنتجون ، الذين لا يتمكنون من تصريف كل الكمية المنتجة ، في طلب ثمن أدنى . كما يبدأ المستهلكون . وقد لاحظوا وجود كمية غير مباعة ، في تقديم ثمن أدنى . لأى من هذين السببين أو للاثنين معا ينخفض الثمن . ومن ثم يؤدى وجود الفائض في العرض الى انخفاض الثمن (انظر في شكل ١٢ السهم الذى يمثل ضغطا على الثمن نحو الانخفاض عند كل الأثمان التي تزيد على سبعة قروش) .

ثمن التوازن : يخلص من كل ما قلناه أنه :

ـ لكل الأثمان التي تزيد على الثمن ٧ ، يميل الثمن للانخفاض .

ـ لكل الأثمان التي تقل عن الثمن ٧ ، يميل الثمن للارتفاع .

ـ عند الثمن ٧ لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض .
وبما أن الكمية المطلوبة تساوى الكمية المعروضة فان الثمن لا يميل للتغير .

ـ الثمن ٧ حيث يتقاطع المنحنيان (هو الثمن الذى يسوى بين الطلب والعرض) هو الثمن الذى يتجه اليه السوق . وهو الثمن الوحيد الذى لا يوجد عنده لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض .

ـ هذا الثمن يسمى ثمن التوازن . واصطلاح التوازن يعني حالة ميزان (بين القوى المختلفة التي على النظام)[١٨] . وفقا لهذه النظرية يتحقق التوازن عندما يريد المستهلكون شراء الكمية

(١٨) انظر فكرة التوازن :

[18] Dowidar, Les Schémas ... pp. 52 – 54.

التي يرغب المنتجون في بيعها . وبما أنه لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض فان الثمن لن يميل للتغير . وعندما تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة يقال ان السوق في حالة توازن . واذا ما اختلفتا قيل ان السوق في حالة عدم توازن .

الآن نستطيع ان نلخص هذه النظرية الاولية لتحديد ثمن بالنسبة لسلعة معينة .

● **الفروض :**

- أن منحني طلب السوق ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين .
- أن منحني عرض السوق ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليسار .
- أن فائض الطلب يدفع الثمن الى الارتفاع ، وأن فائض العرض يدفعه الى الانخفاض .

● **هذه الفروض تتضمن :**

- انه لا يوجد إلا ثمن وحيد عنده تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة . في لغة النظرية الاقتصادية يقال أن التوازن وحيد .

- اذا انتقل أحد المنحنين (منحني الطلب أو منحني العرض) ، أي اذا تغيرت ظروف السوق ، تغير ثمن التوازن وتغيرت كمية التوازن .

● **انتقال منحنيات الطلب والعرض :**

ماذا يكون أثر هذا الانتقال على ثمن التوازن وعلى الكمية المطلوبة والمعروضة . للتعرف على هذا الأثر يجب علينا :

- أن نميز أولا انتقالات منحني الطلب من انتقالات منحني العرض .

- أن نصف ثانيا الطريقة المستخدمة للتوصل الى هذه الأثر .

هذه الطريقة تتلخص كما يلي :

● نبدأ من وضع توازن في السوق .

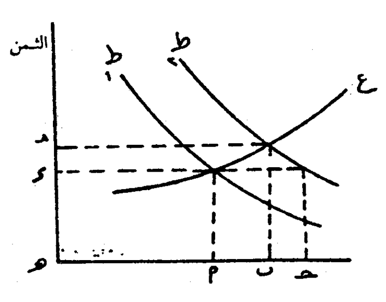
● ثم ندخل في الاعتبار انتقال أحد المنحنيات (أي ندخل العامل الذي ينتظر أن يحدث الأثر) .

● أن نبين وضع التوازن الجديد (توازن السوق) ، من وجهة نظر الثمن والكمية .

● أن نقارن أخيرا بين وضعى التوازن ، الجديد والقديم ، لنرى الأثر الذى تحقق على الثمن وعلى الكمية [١٩] .

ولننتقل الآن الى تطبيق هذه الطريقة .

انتقالات منحنى الطلب : يوضح الشكل ١٣ أثر هذه الانتقالات على ثمن وكمية التوازن :



شكل رقم (١٣)

- ط ١ ، ع هما المنحنيان الأصليان : للطلب والعرض .
- تمثل نقطة تقاطعهما نقطة التوازن الذى يمثل نقطة البدء ، عند هذه النقطة :
  - و د هو ثمن التوازن .
  - و أ هى الكمية المطلوبة والمعروضة .
- ينتقل منحنى الطلب الى ط ٢ نتيجة لزيادة دخول المستهلكين مثلا .
- يؤدى انتقال منحنى الطلب الى اليمين الى خلق فائض في الطلب . اذ عند الثمن و د تصبح الكمية المطلوبة مساوية و حـ بينما تبقى الكمية المعروضة عند و أ . فائض = أ ح
- نتيجة لفائض الطلب يميل الثمن للارتفاع فيحد من بعض طلب المستهلكين ويدعو المنتجين الى زيادة الكمية المعروضة . ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى و هـ . عند وضع توازن جديد .
- عند هذا الثمن تكون الكمية = الكمية المعروضة = و ب .
- هذه الكمية أقل من و ح وأكبر من و أ (كمية وضع التوازن القديم) .
- اذا ما تصورنا أن منحنى الطلب ط كان هذا المنحنى الأصلى الذى ينتقل نحو اليسار دالا على نقص في الطلب ، فان ثمن التوازن الجديد سيكون أقل من ثمن القديم وتكون الكمية أقل .

---

(١٩) يتعين استبقاء هذه الطريقة في الذهن اذ سيكثر استخدامها في دراستنا فيما يلى.

من هذا الشكل والافكار التي قدمناها شرحا له يمكن أن نستخلص النتيجتين التاليتين :

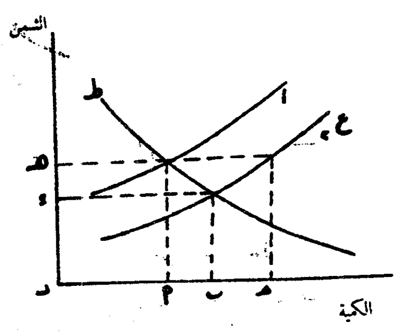
١- يترتب على زيادة الطلب على سلعة معينة (وهي زيادة يعبر عنها بانتقال منحني الطلب نحو اليمين) :

- ارتفاع ثمن التوازن .
- وزيادة الكمية المشتراة والمباعة عند التوازن الجديد .

٢- ويترتب على نقص الطلب على السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحني نحو اليسار) :

- انخفاض الثمن .
- ونقص الكمية المشتراة والمباعة عند وضع التوازن الجديد .

انتقالات منحني العرض : بتطبيق نفس الطريقة على هذه الانتقالات يكون أثرها على الثمن والكمية كما يوضحه الشكل ١٤ :



شكل رقم (١٤)

- ط و ع١ هما المنحنيان الأصليان : للطلب والعرض .
- تمثل نقطة تقاطعهما نقطة التوازن الأصلي ، عند هذه النقطة :
  - و هـ ثمن التوازن .
  - و أ هي الكمية المطلوبة والمعروضة .
- ينتقل منحني العرض الى ع٢ نتيجة لانخفاض نفقة الانتاج (لانخفاض أثمان عناصر الانتاج مثلا) .
- يؤدي انتقال منحني العرض الى اليمين الى خلق فائض في العرض . اذ عند الثمن و هـ تصبح الكمية المعروضة مساوية و حـ بينما تبقي الكمية المطلوبة و أ فائض العرض = أ حـ

- نتيجة لفائض العرض يميل الثمن للانخفاض فيحد من بعض عرض المنتجين ويشجع المستهلكين على زيادة الكمية المطلوبة ، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى و د ، عند وضع توازن جديد .
- عند هذا الثمن تكون الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة = و ب .
- هذه الكمية أقل من و حـ وأكبر من و أ (كمية وضع التوازن الأصلى) .
- اذا ما تصورنا ان منحني العرض ع ٢ كان هو المنحني الأصلى الذى ينتقل نحو اليسار دالا على نقص في العرض ، فان ثمن التوازن الجديد سيكون أعلى من ثمن التوازن وتكون الكمية أقل .

من هذا الشكل والأفكار التي قدمناها شرحا له يمكن أن تستخلص النتيجتين التاليتين :

١ - يترتب على زيادة عرض سلعة ما (وهى زيادة يعبر عنها بانتقال منحني العرض نحو اليمين) :

- انخفاض ثمن التوازن .

- وزيادة الكمية المشتراة والمباعة عند وضع التوازن الجديد .

٢ - يترتب على نقص عرض السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحني العرض نحو اليسار) :

- ارتفاع ثمن التوازن .
- ونقص كمية التوازن .

التحقق من صحة هذه النتائج الأربعة يسمح لنا ، في حالة ثبوت صحتها بالكلام عن « قوانين الطلب والعرض » .

* * *

على هذا النحو ننتهى من هذه النظرية الأولية في تحديد ثمن السوق . نقول أولية لأنها لا تعطى الا فكرة عامة ، عن الكيفية التي يتحدد بها الثمن في السوق . وفقا لتصوير المدرسة الحدية . فاذا ما أردنا لدراستنا أن تكون متعمقة تعين ألا نكتفي بما قلنا عن الطلب والعرض ولزم بطريقة أكثر تفصيلية تكوين كل من منحني الطلب ومنحني العرض وكذلك تكون الأثمان . وهو ما سنفعله ، وان وجهة نظر التحليل الوحدى الحديث (أى الحدى) . ولكن قبل أن ننشغل بذلك يتعين أن تألف فكرة مرتبطة تمام الارتباط بتحليل الأثمان ، تلك هى فكرة مرونة الطلب والعرض .

٤ ـ مرونة الطلب والعرض

بعد أن رأينا الكمية المطلوبة والكمية المعروضة تتغير مع تغير ثمن السوق نريد الآن أن نعرف مدى حساسية تغيرات الكميات هذه. ذلك لأن الطلب والعرض وان كانا يستجيبان للتغيرات في الثمن الا أن درجة الاستجابة تختلف بحسب السلع. فيثور التساؤل عن مدى (وسرعة) استجابة الطلب أو العرض لتغير معين في الثمن. درجة الاستجابة هذه هي المرونة[٢٠]. الأمر يتعلق هنا باصطلاح يشغل مكانا هاما في اللغة الاقتصادية المعاصرة لأنه يرتبط بأهم المسائل التي تعرض عند محاولة الاستفادة، في واقع الحياة الاقتصادية، من الأفكار الخاصة بالطلب والعرض.

ولكن رأينا أن الكمية لا تتغير فقط بتغير ثمن السلعة. وانما تتغير كذلك استجابة لتغير في دخل المستهلكين أو في اثمان السلع الاخرى. وعليه يتعين أن نعرق في دراستنا لفكرة المرونة بين:

مرونة الطلب، وفي اطارها نميز بين:

- مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة، أو المرونة المباشرة[٢١]
- مرونة الطلب بالنسبة للدخل[٢٢].
- ومرونة الطلب بالنسبة لأثمان السلع الاخرى. أو ما يسمى بمرونة التقاطع للثمن[٢٣].

ومرونة العرض.

---

(٢٠) elasticity: élasticité هذا الاصطلاح استعارة عريقة مأخوذة من علم الطبيعة (... ... الاقتصاد ... ص ٨٦ وما بعدها) وهو الذى ادخل الاصطلاح في التحليل الاقتصادى كما قدم ... طريقة قياس المرونة ... فكرة مرونة الطلب بالنسبة الى ثمن السلعة فترجع الى كورنو، انظر شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادى، ص ٨٣٩. ويقصد بالمرونة في علم الطبيعة خاصية الجسم أو المادة في أن تستعيد شكلها وابعادها الاصلية عند زوال القوى التي كانت قد اثرت عليه وغيرت من شكله وابعاده. اما في التحليل الاقتصادى فلا تمثل فكرة العودة الى الحالة الاولى جوهر الظاهرة التي يراد التعبير عنها وانما نكون بصدد التعبير عن مدى قدرة ظاهرة معينة على التغير كرد فعل لوقوعها تحت تأثير قوة خارجية. ... .

I. Romeuf, ed. Dictionnaire des Sciences économiques, tome. I, p. 472.

(٢١) Price-elasticity of demand, direct elasticity: l'élasticité de la demande par rapport au prix, l'élasticité directe.

(٢٢) Income-elasticity of demand: l'élasticité de la demande par rapport au revenu.

(٢٣) Cross-elasticity: élasticité croisée.

أولا - مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة محل الاعتبار :

تشير فكرة مرونة الطلب الى درجة استجابة الكمية المطلوبة عند ثمن معين لتغيرات هذا الثمن ، على فرض بقاء أثمان السلع الاخرى ودخول المستهلكين على حالها . هذه الفكرة تتوقف على النسبة المئوية للتغيرات وتعرف بأنها العلاقة بين نسبة التغير في الكمية ونسبة التغير في الثمن عند نقطة معينة على منحنى الطلب . ففكرة المرونة لا تكون منضبطة الا اذا اسندناها الى نقطة منحنى الطلب ، أى الى تغيرات متناهية الصغر في الثمن عند هذه النقطة . وذلك لأن المرونة تختلف (وعادة ما تختلف) من نقطة الى أخرى على نفس منحنى الطلب .

لتوضيح فكرة المرونة نضرب المثل التالى :

السلعة	التغير في الثمن (بالانخفاض) ٪	التغير في الكمية (بالزيادة) ٪	التغير في الكمية٪ ÷ التغير في الثمن٪
اللحوم	١٥	٧.٥	٠,٥
نوع من الملابس	٣	٣	١
أجهزة الراديو	٢٥,	١	٤

بمقارنة هذه السلع الثلاثة نرى أن نسبة التغير في الكمية المطلوبة من أجهزة الراديو هى أربعة أمثال نسبة التغير في الثمن الذى أثارها ، بينما تتساوى هاتان النسبتان في حالة الملابس ، وأخيرا تساوى نسبة التغير في الكمية المطلوبة من اللحوم نصف نسبة التغير في ثمنها ، وهو ما يسمح لنا بالقول بأن درجة استجابة الطلب على أجهزة الراديو للتغير في ثمنها أكبر من درجة استجابة الطلب على هذا النوع من الملابس للتغير في ثمنها . وهذه بدورها أكبر من درجة استجابة الطلب على اللحوم للتغير في ثمنها . وهو ما يعني أن مرونة الطلب بالنسبة للثمن تكون في حالة أجهزة الراديو أكبر منها في حالة هذا النوع من الملابس ، وتكون في هذه الحالة الاخيرة أكبر منها في حالة اللحوم .

ابتداء من هذا الجدول نستطيع أن نحدد قياس درجة استجابة الطلب بنسبة التغير في الكمية مقسومة على نسبة التغير في الثمن ، أو :

$$\frac{\Delta ك \%}{\Delta ث \%} = \text{مرونة الطلب}$$ [٢٤]

حيث ك : الكمية ، ث : الثمن ، Δ تمثل الحرف اليوناني (دلتا) الذى يرمز به للتغير .

وعادة ما يكون التعبير الرقمى عن المرونة مسبوقا بعلامة ناقص (-) التي تشير الى ان الثمن والكمية في اتجاهين متضادين . ولا تكون العلامة موجبة الا في الحالة الاستثنائية لسلعة جيفن حيث يؤدى ارتفاع ثمن السلعة الى ازدياد الكمية المطلوبة .

القياس الهندسي لمرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة :

يتعين أن نتذكر الآتي :

أن الأمر يتعلق بمرونة الطلب عند ثمن معين ، ومن ثم على نقطة معينة على منحني الطلب .

- واننا نفترض أن التغيرات في الثمن هى من قبيل التغيرات المتناهية في الصغر .

سنبدأ من موقف يكون فيه الثمن هو ن ب والكمية المطلوبة هى و ن (انظر شكل ١٥) . مع انخفاض الثمن من ن ب الى ق ب تكون الكمية المطلوبة عند الثمن الجديد و ن . والنقطة ب على منحني الطلب تمثل الموقف الأصلي. أما النقطة ب على هذا المنحني فتمثل الموقف الجديد .

نفترض أن التغير من الصغر لدرجة يمكن معها اعتبار المسافة ب ب ، على المنحني ط كخط مستقيم . وباستخدام الشكل ١٥ نقدم الاثبات الهندسي الخاص بقياس مرونة الطلب بالنسبة للثمن عن النقطة ب على النحو التالى :

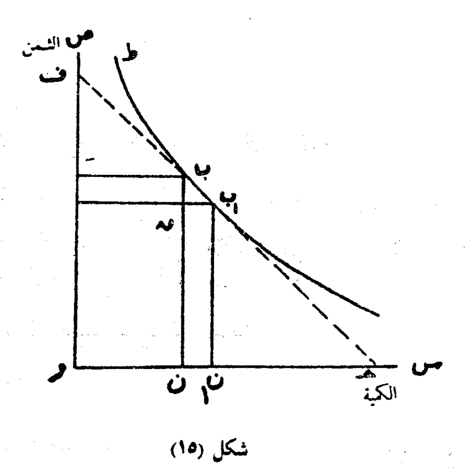
---

(٢٤) وهو ما يمكن التعبير عنه كالآتي :

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{الكمية}} \div \frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن}}$$

أو

$$\frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta ث}{ث}$$



شكل (١٥)

الاثبات الهندسي لمرونة الطلب

$$\text{مرونة الطلب عند النقطة ب} = \frac{\dfrac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الكمية}}}{\dfrac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك٪}}{\Delta \text{ث٪}} = \frac{\text{ب}_1\text{ق}}{\text{و ن}} \div \frac{\text{ب ق}}{\text{ب ن}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (١)$$

ولكن .

$$\frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الكمية}} \div \frac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}}$$

$$= \frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الانخفاض في الثمن}} \times \frac{\text{الثمن}}{\text{الكمية}}$$

$$\text{المرونة} = \frac{\text{ب}_1\text{ق}}{\text{ب ق}} \times \frac{\text{ن ب}}{\text{و ن}} \quad \ldots\ldots \quad (٢)$$

من خصائص المثلثين المتشابهين ، ب ق ب١ ، ب ن ح تساوى العلاقتين :

$$\frac{\text{ب}_1\text{ق}}{\text{ب ق}} = \frac{\text{ح ن}}{\text{ن ب}} \quad \cdots\cdots \quad (٣)$$

بالتعويض عن $\frac{\text{ب}_1\text{ق}}{\text{ب ق}}$ في العلاقة (٢) بقيمتها المحددة في (٣)

$$\therefore \text{المرونة} = \frac{\text{ح ن}}{\text{ن ب}} \times \frac{\text{ن ب}}{\text{و ن}} = \frac{\text{ن ح}}{\text{و ن}} \quad \cdots\cdots \quad (٤)$$

في المثلث ف و ح

$$\frac{\text{ب ح}}{\text{ب ف}} = \frac{\text{ن ح}}{\text{و ن}} \quad (\text{نظرية تاليس}) \quad \cdots\cdots \quad (٥)$$

بالتعويض عن $\frac{\text{ن ح}}{\text{و ن}}$ في (٤) بقيمتها المحددة في (٥) نحصل على

$$\text{المرونة} = \frac{\text{ح ب}}{\text{ب ف}}$$

ابتداء من هذا الاثبات نستطيع قياس مرونة الطلب (بالنسبة لثمن السلعة) عند نقطة معينة على المنحني برسم خط مماس على المنحني عند هذه النقطة . وتكون المرونة مساوية للعلاقة بين الجزء من المماس الذى تمثله المسافة بين هذه النقطة والمحور الصادى .

على أساس هذا القياس نجد أن قيمة مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة قد تكون بين الصفر واللانهاية :

ـ فتكون القيمة العددية للمرونة مساوية للصفر عندما لا تستجيب الكمية المطلوبة للتغيير في الثمن ، فتبقى على حالها . في هذه الحالة يوصف الطلب بأنه عديم المرونة[٢٥] .

---

(٢٥) Perfectly or incompletely inelastic parfaitement inélastique.

ـ وتكون قيمة المرونة أكبر من الصفر وأقل من الواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية أصغر من النسبة المئوية للتغير في الثمن .في هذه الحالة يقال ان الطلب غير مرن(٢٦) .

ـ وتكون قيمة المرونة مساوية للواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الثمن (التغير في الكمية يتناسب مع التغير في الثمن) . هنا يوصف الطلب بأنه متكافىء المرونة(٢٧) .

ـ وتكون قيمة المرونة أكبر من الواحد وأقل من اللالا نهاية عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية أكبر من النسبة المئوية للتغير في الثمن . هنا يقال أن الطلب مرن (٢٨) .

ـ أخيرا تكون قيمة المرونة مساوية للالا نهاية عندما تثير نسبة مئوية صغيرة من التغير في الثمن نسبة لا نهائية من التغير في الكمية .

هذه الحالات المختلفة لمرونة الطلب يمكن تقديمها في جدول يحتويها ويحتوى كذلك التغيرات التي تصيب مجموع ما ينفقه المستهلك على السلعة عندما يتغير ثمنها . انظر الجدول التالى :

---

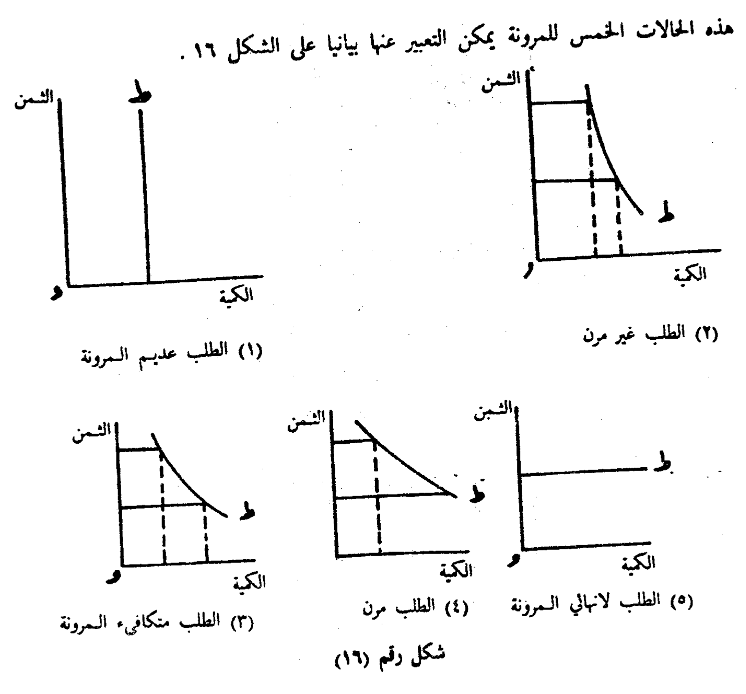
(٢٦) Inelastic or relatively inelastic: inélastique.

(٢٧) Unit elasticity: élasticité-unité.

(٢٨) Elastic or relatively elastic: élastique.

القيمة العددية	التعبير كلاما	الاصطلاح الفني	ما يحدث لمجموع انفاق المستهلك على السلعة: في حالة انخفاض الثمن	ما يحدث لمجموع انفاق المستهلك على السلعة: في حالة ارتفاع الثمن
صفر	الكمية لا تتغير	عديم المرونة	ينقص الانفاق	يزيد الانفاق
١ > المرونة > صفر	٪ Δ ك < ٪ Δ ث	غير مرن	ينقص الانفاق	يزيد الانفاق
١	٪ Δ ك = ٪ Δ ث	متكافيء المرونة	لا يتغير الانفاق	لا يتغير الانفاق
∞ > المرونة > ١	٪ Δ ك > ٪ Δ ث	مرن	يزيد الانفاق	ينقص الانفاق
∞	Δ ك لا نهائي الكبر	لا نهائي المرونة	يزيد الانفاق	ينقص الانفاق

هذه الحالات الخمس للمرونة يمكن التعبير عنها بيانيا على الشكل ١٦ .



شكل رقم (١٦)

بعد أن رأينا مفهوم مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة والكيفية التي يمكن قياسها بها وكذلك القيم العددية المختلفة التي تمثل الحالات المختلفة لهذه المرونة يثور التساؤل بالنسبة **للعوامل التي تحدد هذه المرونة**. ما هي تلك العوامل ؟ وكيف تؤثر على المرونة ؟

يعتبر مدى وجود بديل لصيق للسلعة من أهم محددات مرونة الطلب على هذه السلعة بالنسبة لثمنها . في حالة السلع البديلة ، يؤدى التغير في ثمن احداها (مع بقاء أثمان السلع الاخرى على حالها) الى قيام المستهلك باحلال السلع بعضها محل بعض . فاذا انخفض ثمن السلعة يزيد من طلبه عليها ، واذا ارتفع ثمنها يزيد ما يشتريه من السلع البديلة . وتتميز بعض السلع (كالملح والمسكن ، والخضروات في مجموعها) بعدم وجود بديل لها : هنا يؤدى ارتفاع أثمانها الى نقص بسيط في الكمية المطلوبة ، ويكون النقص أصغر منه في حالة ما اذا كان لهذه السلع بديل لصيق .

ـ في كثير من الاحيان يقال ان الطلب على السلع الكمالية مرن بينما يكون الطلب على السلع الضرورية غير مرن . هذا الفرض ، لو أنه متماسك منطقيا ، لا يصف الواقع . اذ تشير الدراسات التي تمت بالنسبة للطلب على سلع مختلفة أن هذه السلع لا تميل الى أن تنقسم الى مجموعتين : مجموعة تحتوى مرونات منخفضة جدا ومجموعة تحتوى على مرونات مرتفعة جدا ، بل توجد بالنسبة للسلع كافة حالات المرونة . فعدد محدود منها له مرونة منخفضة جدا ، وعدد آخر محدود له مرونه مرتفعة جدا ، والباقي يتمتع بمرونات متوسطة القيمة العددية .

ـ وتتوقف المرونة لحد كبير ، على **التعريف** (الضيق أو الواسع) **الذى نعطيه للسلعة** . فاذا كان من الصحيح أن نقول أن مرونة الطلب على المواد الغذائية (مأخوذة كلها ومعتبرة سلعة واحدة) ضعيفة ، فان ذلك لا يصدق على سلعة غذائية واحدة . كنوع من الخضار مثلا . اذ بينما لا يوجد للمواد الغذائية (مأخوذة كوحدة واحدة) بديل يوجد لنوع من الخضار (معتبر كسلعة) بديل . وعليه تكون مرونة الطلب على هذا الأخير في العادة أكبر من مرونة الطلب على المواد الغذائية جميعا .

والآن وقد تحددت لنا مرونة الطلب بالنسبة للسلعة لم يبق للانتباه منها الا **معرفة ما اذا كانت هذه المرونة تستبقي نفس قيمتها العددية عبر الزمن** :

بصفة عامة تزيد هذه المرونة على طول الفترة التي تستمر خلالها التغيرات في الثمن . فاذا ما انخفض ثمن سلعة بنسبة ١٪ فان هذا التغير قد يثير زيادة مباشرة في الكمية بنسبة ١٪ . ولكن مع مرور الوقت قد يترتب على هذا التغير في الثمن تغيرا في الكمية بنسبة ٢٪ أو حتى ٥٪ . هناك ثلاثة عوامل قد تسهم في تحقيق مثل هذه النتيجة .

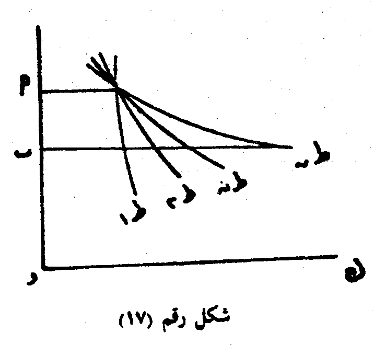
ـ العامل الأول ذو طابع تكنولوجى : اذا ما تغير الثمن لا يستطيع المستهلك أن يعدل من سلوكه تعديلا مباشرا وكاملا وذلك لاسباب فنية . فقد يكون من اللازم مثلا لزيادة استهلاكه من السلعة التي انخفض ثمنها أن يحصل على سلعة مكملة لا يستطيع شراؤها الآن : فاذا انخفض ثمن التيار الكهربائي ولم يكن تحت تصرف المستهلك الجهاز الكهربائي الذى يمكن استعماله لن يزد استهلاكه للتيار الكهربائي . ولكن مع مرور الوقت قد يستطيع المستهلك شراء الجهاز اللازم وهنا يترتب على التغير في الثمن تغيرا كبيرا في الكمية المطلوبة . ولكنه تغير استلزم لحدوثه فترة زمنية .

أما العامل الثاني فيظهر في الحالات التي **تغيب فيها شروط الكمال عن السوق** . أى في

الحالات التي يوجد فيها عوامل تبعد بالسوق عن شكل المنافسة الكاملة . فاذا لم يعلم كل المستهلكين مباشرة بالانخفاض الذى طرأ على الثمن مثلا فان أثر هذا الانخفاض لن يتحقق مباشرة . ولكن مع مرور الوقت ووصول هذا الانخفاض تدريجيا الى علم المستهلكين تزيد درجة استجابة الكمية لهذا التغير في الثمن .

- ويتمثل العامل الثالث في عادات المستهلك التي تستلزم في الظروف العادية بعض الوقت لتغييرها على نحو يحقق للتغير في الثمن كل أثره .

ويمكن توضيح زيادة مرونة الطلب مع مرور الوقت بالشكل التالى (شكل ١٧) :



شكل رقم (١٧)

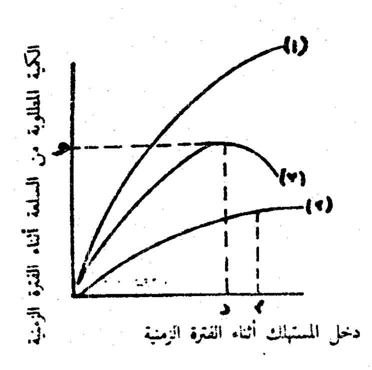
- و أ هو ثمن السلعة الذى استمر سائدا فترة طويلة . انخفض هذا الثمن فجأة . ولكن بصفة دائمة . ليصبح و ب .
- ط ١ يمثل منحنى الطلب في الفترة التالية على انخفاض الثمن وهو غير مرن .
- ط ٢ : منحنى الطلب لو استمر الثمن الجديد لمدة سنتين مثلا .
- ط ٣ : منحنى الطلب لو استمر هذا الثمن لمدة ثلاث سنوات .
- ط ن : منحنى الطلب لو استمر هذا الثمن الى الأبد .

ثانيا- مرونة الطلب بالنسبة للدخل :

تشير هذه المرونة الى درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في دخل المستهلك .

وتعرف اذن : $\frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$

وكما نعرف ، تثير زيادة الدخل ، بالنسبة لغالبية السلع ، زيادة في الكمية المطلوبة . أى أن الدخل والكمية يتغيران في نفس الاتجاه . وعليه تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة . وهى تكون زيادة الدخل بعد مستوى معين . فاذا ما رجعنا الى الشكل الذى يبين العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة (انظر شكل ١٨) وجدنا الآتي :



شكل رقم (١٨)

العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة

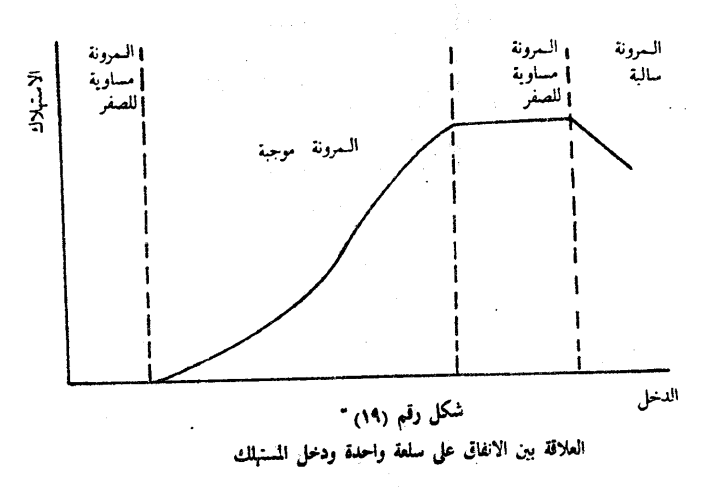
- تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة طالما كان المنحنى صاعدا . أى على الجزء الصاعد من المنحنيات(١) ، (٢) ، (٣) .

- تكون المرونة مساوية للصفر عندما لا تتأثر الكمية المطلوبة بالتغير في مستوى الدخل . كما هو الحال بالنسبة للجزء الاخير من المنحنى (٢) .

- وتكون المرونة سالبة على الجزء الهابط من المنحنى (٣) حيث تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل .

مؤدى هذا أن مرونة الطلب على سلعة معينة تتغير مع تغيرات الدخل . اذ تختلف درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل من مستوى الى آخر من مستويات الدخل . لنضرب المثل الآتي : اذا كان مستوى دخل المستهلك منخفض جدا فانه لا ينفق شيئا من دخله على شراء قمصان حريرية مثلا . عند هذا المستوى من الدخل تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل مساوية للصفر ، فيما يتعلق بالقمصان الحريرية . مع زيادة الدخل قد يصبح المستهلك من الغني لدرجة تسمح له بعدم استعمال قمصان من نسيج أردأ وشراء بعض القمصان

الحريرية . مع زيادة أخرى في الدخل تزيد الكمية التي يشتريها من هذه السلعة زيادة سريعة حتى يصل الى شراء كل العدد الذى يكفي لاشباع حاجته . وذلك عند مستوى معين من الدخل . بعد ذلك لو زاد الدخل فان ذلك لا يؤدى الى زيادة الكمية المشتراه وانما تبقى كما هى وهنا تعود مرونة الطلب بالنسبة للدخل لتصبح مساوية للصفر . واذا ما استمر دخله في الزيادة فقد يؤدى ذلك بالمستهلك الى الكف عن استهلاك القمصان الحريرية والاستعاضة عنها بنوع أرقي من القمصان ، هنا تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل وتصبح مرونة الطلب بالنسبة للدخل سالبة . (انظر شكل ١٩) .



شكل رقم (١٩)

العلاقة بين الانفاق على سلعة واحدة ودخل المستهلك

كل هذا يبين :

- ان الطلب يستجيب للتغير في دخل المستهلكين .
- ان درجة الاستجابة ليست واحدة بالنسبة لكل السلع ، عند زيادة معينة في الدخل :
  - فبينما تزيد الكمية المطلوبة من بعض السلع بسرعة وبدرجة كبيرة .
  - تزيد الكمية المطلوبة من البعض الآخر ببطء وبدرجة صغيرة .
  - أنه حتى بالنسبة لسلعة واحدة لا تكون درجة استجابة الكمية المطلوبة واحدة عند المستويات المختلفة من الدخل .

مرونة الطلب هى التي تقيس هذه الدرجات المختلفة من استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات في الدخل . ونجد في الجدول التالى القيم العددية المختلفة التي يمكن أن تأخذها

مرونة الطلب على سلعة معينة بالنسبة للدخل :

القيمة العددية	الوصف الكلامي
سالبة	تنقص الكمية مع زيادة الدخل
صفر	تبقى الكمية المطلوبة كما هى مع تغير الدخل
١ > المرونة > صفر	تزيد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل
الواحد	تزيد الكمية المطلوبة بالتناسب مع زيادة الدخل
المرونة > ١	تزيد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل

ويمثل هذا التغير في مدى استجابة الطلب للتغيرات في دخل المستهلك :

- أولا ، واحدا من الاسباب الرئيسية التي تكمن وراء اعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع النشاط المختلفة في الاقتصاد الرأسمالي . اذ تترك الموارد الاقتصادية فرع النشاط الذى تضعف مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها مع زيادة دخل المستهلكين . وتترك هذا الفرع للتوجه نحو الفروع التي تصبح فيها هذه المرونة أكبر .

- وهو يمثل . ثانيا ، واحدا من الاسباب الرئيسية لوجود صناعات في حالة انكماش وصناعات في حالة توسع .

- فاذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل منخفضة (أى أن الكمية تزيد ببطء مع زيادة الدخل) فان زيادة الطلب على السلعة تكون بطيئة وتعاني الصناعة المنتجة لهذه السلعة من الانكماش .

- أما اذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل كبيرة (أى أن الكمية تزيد كثيرا مع زيادة الدخل) فان زيادة الطلب على السلعة تكون سريعة وتكون الصناعة المنتجة لهذه السلعة في توسع .

ثالثا : مرونة الطلب بالنسبة لأثمان السلع الأخرى (مرونة التقاطع) :

على فرض ثبات ثمن السلعة ودخل المستهلك ، تستجيب الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات في أثمان السلع الأخرى . وتقيس مرونة التقاطع درجة استجابة الكمية المطلوبة من

السلعة للتغيرات في ثمن سلعة أخرى ، **فهى** اذن

يساوى $\dfrac{\text{التغير النسبي في ثمن السلعة ص}}{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة س}}$

لنرى العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة س والتغير في ثمن السلعة ص . هاتين السلعتين يمكن أن يكونا :

- **أما سلعا بديلة أو (متنافسة)** : هنا يؤدى الارتفاع في ثمن السلعة ص الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة س . وكذلك اذا انخفض ثمن السلعة ص نقصت الكمية المطلوبة من السلعة س . في حالة السلع البديلة تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة التقاطع موجبة . في الحالة القصوى (لمرونة تقاطع موجبة) تكون قيمتها مساوية + مالانهاية وهو ما يعني ان انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضا صغيرا يثير نقصا لا نهائي الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة س .

- **وأما سلعا متكاملة** (يكون الطلب على أحدهما متصلا بالطلب على الأخرى) : يثير انخفاص ثمن السلعة ص زيادة في الكمية المطلوبة من السلعة س ، والعكس صحيح . في حالة السلع المكملة هذه تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة التقاطع سالبة . في الحالة القصوى (لمرونة تقاطع سالبة) تكون قيمتها مساوية - ما لا نهاية وهو ما يعني أن انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضا صغيرا يثير زيادة الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة س .

- **أو لا توجد علاقة بين السلعتين في الاستعمال** (أو توجد بينهما علاقة ضعيفة جدا) : هنا لا يؤثر التغير في ثمن السلعة ص على الكمية المطلوبة من السلعة س . وتكون المرونة المتقاطعة مساوية للصفر . أو أن يكون لها أثر صغير . وتكون المرونة قريبة من الصفر .

وبصفة عامة نستطيع القول :

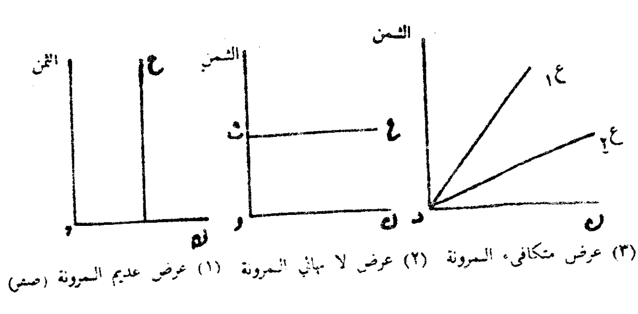
- أنه كلما كانت علاقة الاحلال أو التكامل وثيقة كلما كبر رد فعل الكمية لتغير معين في الثمن ، وتكون بالتالى القيمة العددية لمرونة التقاطع أكبر .

- اذا لم يكن للسلعتين الا علاقة ضعيفة أحدهما بالأخرى كانت مرونة التقاطع أقرب الى الصفر .

رابعا۔ مرونة العرض :

نستطيع أن نعرض لاستجابة عرض المنتجين للتغيرات في ثمن السلعة بنفس الطريقة التي درسنا بها رد فعل المستهلكين بالنسبة لتغيرات ثمن السلعة .

وتحدد مرونة العرض نقطة معينة من منحني العرض بنسبة التغير في الكمية المعروضة الى نسبة التغير في ثمن السلعة . وهى تقيس درجة استجابة الكمية المعروضة لتغيرات الثمن . ويبين شكل ٢٠ ثلاثة حالات لمرونة العرض :



(٣) عرض متكافىء المرونة (٢) عرض لا نهائي المرونة (١) عرض عديم المرونة (صفر)

شكل رقم (٢٠)

هذا الشكل يمكن قراءته على النحو التالى :

١ ـ الحالة الأولى حالة عرض لا يستجيب اطلاقا للتغيرات في الثمن . هنا تكون القيمة العددية للرونة مساوية للصفر. هذه الحالة توجد عندما يستمر المنتجون في انتاج نفس الكمية أيا كانت الايرادات التي يحصلون عليها .

٢ ـ في الحالة الثانية تكون مرونة العرض عند الثمن و ث لا نهائية . وهى تكون كذلك عند هذا الثمن لأن المنتجين لا ينتجون على الاطلاق عند ثمن أدنى (أنهم لا يحققون أية ربح عند هذا الثمن مثلا) ، ويكفي ارتفاع صغير في هذا الثمن لاثارة العرض ليصل الى كمية متناهية في لكبر .

٣ ـ أما الحالة الثالثة فهى حالة يكون فيها العرض متكافىء المرونة . في هذه الحالة يكون منحني العرض خطا مستقيما يخرج من نقطة الأصل ويكون المنحني متكافىء المرونة .

هذا ويلعب عنصر الزمن دورا هاما - وقد يكون أهم - بالنسبة لمرونة العرض كما هو الحال في شأن مرونة الطلب .

* * *

في دراستنا لهذه النظرية الأولية لثمن السوق رأينا كيف تتحدد القوتان اللتان يحددان في تفاعلها ، في نظر المدرسة الحديثة ، الثمن في سوق المنافسة الكاملة ، وذلك دون أن نعالج بالتفصيل العوامل التي توجد خلف تحديد كل من الطلب والعرض . ولم نعالج كذلك الكيفية التي نستطيع أن نتوصل بها ، من الناحية التحليلية ، لكل من منحني الطلب والعرض . سنحاول الآن أن نقوم بهذه الدراسة التفصيلية بادئين بسلوك المستهلك .

الفصل الثاني

نظرية سلوك المستهلك

(منحنى الطلب)

بالرغم من أن الطلب على السلع كان دائما محل أهتمام مفكرى المدرسة التقليدية ، إلا أنهم اتجهوا ، بصفة عامة ، إلى أخذ الطلب كمعطي من وجهة نظر الركائز التي يرتكز عليها . بمعني آخر ، لم يهتم مفكرو المدرسة التقليدية كثيرا بالبحث في الكيفية التي يتحدد بها الطلب على السلع . إذ كان انشغالهم الرئيسي منصبا ، في مرحلة التحول الرأسمالى ، على جانب عرض السلع ؛ أى على كيفية زيادة المعروض من السلع في السوق . اى على كيفية زيادة الأنتاج (تطوير قوى الانتاج) في ظل هذا الشكل الجديد من أشكال التنظيم الاجتماعى لعلمية الانتاج والتوزيع .

وقد حذا «كورنو»[١] حذو مفكرى المدرسة التقليدية في أخذ الطلب على السلع كمعطى . وذلك رغم أن نظريته في المنافسة (لتحديد الثمن) تبدأ من «قانون الطلب» الذى خصص له الباب الرابع من مؤلفه[٢] . وفيه يطرح بدقة ، واستخداما للشكل الرياضي ، مسألة العلاقة الدالية بين الطلب والثمن . فهو يقتصر على بيان هذه العلاقة والدور الذى تلعبه في تحديد الثمن دون أن يتعرض لتفاصيل الكيفية التي يتحدد بها الطلب على السلع . وقد ذهب كثير من الكتاب المحدثين مذهب كورنو في هذا الشأن[٣] .

وفي اطار المدرسة الحدية حاول آخرون تفسير الطلب على السلع . أى حاولوا تخطى ما هو ظاهر في السوق ويمكن للباحث أن يلاحظه ، متمثلا في وجود علاقة بين الطلب على سلعة ما وثمن هذه السلعة في السوق . ولشرح الطلب والكيفية التي يتحدد بها يطرح هؤلاء أسئلة خاصة بالأساس الذى يرتكز عليه الطلب على السلع : كيف نشتق منحني الطلب ؟

---

(١) كورنو فيلسوف فرنسي واقتصادى انشغل بالرياضيات وبنى مذهبه الفكرى على «حساب الاحتمالات» (١٨٠١ - ١٨٧٧) .

(٢) A. Cournot. Resherches Sun les principes mathematiques de la théorie des richesses. 1838.

انظر : — V.K. Dmitriev. Essais économiques. Ricardo. Cournot. Walras. CNRS. Pons. 1969. p 97 et sqq.

— J. Schumpeter. History of Economic Analysis. p 954 & sqq.

(٣) مثل جوستاف كاسيل G. Cassel د هـ .ل . مور H.L. Morre . انظر في مساهمة كل منها في نظرية الطلب ، شومبيتر . المرجع السابق ، ص ٨٧٦ (بالنسبة لمور) ، ص ١٠٦٦ (بالنسبة لكاسيل)

لماذا ينحدر منحني الطلب ، طلب المستهلك ، من أعلى لأسفل نحو اليمين؟ وللتعرف على كيفية تحديد الطلب على السلع يقوم هؤلاء بالنظر في هيكل رغبات المستهلك . أى يبدأ هؤلاء من رغبات المستهلكين ، ولكنها الرغبات المزودة بقوة شرائية تمكنها من أن تترجم نفسها إلى حاجات (بالمعني الأقتصادى للحاجة) . فهم يبحثون اذن في سلوك المستهلكين كأشخاص من قبيل « الرجل الاقتصادى » يسعون إلى تحقيق أقصى أشباع ممكن لحاجاتهم . وهنا يبدو لهؤلاء ، بصفة مباشرة ، وجود نوع من الصلة بين الطلب ومنفعة السلعة ، أى الأستفادة « الذاتية » **التي يحصل عليها المستهلك من حيازته للسلعة** . فوراء الطلب تكمن اذن ، بالنسبة لهؤلاء ، المنفعة .

في داخل هذه المجموعة من كتاب المدرسة الحدية يمكن التفرقة بين تيارين :

١ - **التيار الأول هو تيار أصحاب فكرة المنفعة القابلة للقياس** (٤) ، أى المنفعة كظاهرة يمكن قياسها كميا . فالمستهلك يستطيع أن يقيس كمية المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك عدد معين من وحدات السلعة التي يقدم على شرائها . في اطار هذا التيار الأول يمكن تمييز اتجاهين :

أ - اتجاه كارل منجر وبوم بافرك(٥) اللذين يعتبران المنفعة كحقيقة نفسانية مستقلة عن كل ملاحظة خارجية وككمية يمكن قياسها على نحو مباشر .

ب - واتجاه الفريدمارشال ، الذى يتكلم عن المنفعة ككمية يمكن قياسها ، دائما على نحو غير مباشر . ويمكن قياسها هنا عن طريق الآثار التي تحققها ويمكن ملاحظتها (فالمتعة مثلا يمكن أن تقاس بمبلغ النقود الذى يكون الفرد مستعدا للتخلى عنه في مقابل الحصول على هذه المتعة) .

٢ - **أما التيار الثاني فهو تيار أصحاب فكرة المنفعة القابلة للتفضيل** (٦) . هذا التيار يجد مصادره عند ابدجويرث وبارتو . وقد قبل بارتو في البداية فكرة المنفعة القابلة للقياس . ثم تحول ضدها حوالى عام ١٩٠٠ . فهو يرى ان المنفعة غير قابلة للقياس . ولكن الأفراد يستطيعون أن يضعوا الدرجات المختلفة من الأشباع المتوقع من حيازة توليفات مختلفة من السلع ، أن يضعوا هذه الدرجات في ترتيب (أى درجة أعلى أو أدني من الأخرى) وفقا لسلم تفضيل وحيد . ذلك هو ما يقصد بالحديث عن المنفعة كظاهرة قابلة للتفضيل ، أى يمكن التفضيل بين مستويات متفاوتة من المنفعة تعطى

---

(٤) Cardinal utility; utilité cardinale

(٥) انظر في التعريف بهذين الكاتبين ما سبق ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٦) Ordinal utility; utilité ordinale.

درجات متفاوتة من الأشباع (على افتراض أن الفرد يميل إلى تفضيل المستويات الأعلى في مقارنتها بالمستويات الأدنى . إذ هو يسعى دائما إلى تعظيم النتائج التي يحصل عليها) . ثم يعمل بارتو على تطوير فكرة المنفعة القابلة للتفضيل باستخدام أداة تحليل كان ايدجويرث قد استخدمها في مجال آخر ، هي أداة ما يسمى **بخريطة منحنيات السواء أو منحنيات عدم الاهتمام** [٨]. وقد عرفت الفكرة تطويرات أخرى على يد W.E. Johnson & E. Slutsky

ولكن نظرية المنفعة القابلة للتفضيل لم يكتمل تطورها إلا بالتحليل الذى قدمه ألن وهيكس [٩] .

وسنرى فيما يلي كيف يشرح أصحاب هذين التيارين (تيار المنفعة القابلة للقياس وتيار المنفعة القابلة للتفضيل) سلوك المستهلك ليصلان إلى تحديد منحنى الطلب . ولكن لنرى . قبل دراسة هذين التيارين ، **المنهجية العامة المشتركة** بين المجموعتين من الكتاب أصحاب هذين التيارين :

- بالنسبة للمجموعتين ، **الهدف من التحليل** هو شرح سلوك المستهلك ، وهو السلوك الذى يحدد ، في اعتقادهم ، شكل منحنى الطلب . أى خصائص هذا المنحنى بمعنى آخر . تسعى المجموعتان إلى توضيح ما يوجد خلف الطلب ويحدد الكمية التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها من كل من السلع التي تمثل التوليفة التي يشتريها المستهلك .
- بالنسبة للمجموعتين . يعتبر **الشخص الأقتصادى** . وهو المستهلك الذى نسعى إلى دراسة سلوكه ، من قبيل « الرجل الأقتصادى » . الذى يهدف إلى تحقيق أقصى أشباع لحاجاته . ويتمتع بمعرفة كاملة بظروف السوق التي يشترى منها .
بالنسبة للمجموعتين . تتمثل **الفكرة الأساسية** في أن المنفعة توجد خلف الطلب . أى أن المنفعة هى التي تحدد الطلب على السلع : فالأفراد يطلبون السلع لأنها نافعة لهم ؟ بمعنى أنها تشبع حاجاتهم .
- ترى المجموعتان أن **العوامل التي تحدد الكمية المطلوبة من السلعة هى** : ثمن السلعة . اثمان السلع الأخرى (التي يشتريها المستهلك) . دخل المستهلك . وذوقه وعاداته وتفضيلاته .
- يتبع اصحاب التيارين **منهج التحليل الجزئي** . بمعنى أنهم يرون أن هذه العوامل

---

(٧) Indifference curves wap: carte des courbes d'indifference

(٨) في مساهمة هؤلاء انظر شومبيتر . تاريخ التحليل الاقتصادى . ص ١٠٦٣ .

(٩) أنظر مقالهما بعنوان : A Reconsideration of the Theory of Value. Economica. Feb.. 1934

مجتمعة هى التي تحدد الكمية المطلوبة من السلعة . ولكنه لا يمكن دراسة أثر هذه العوامل على الكمية المطلوبة في ذات الوقت . ومن ثم يتم أولا دراسة أثر العامل الأول على الكمية المطلوبة على افتراض ثبات العوامل الأخرى أى عدم تغير أثرها على الكمية المطلوبة . ثم يؤخذ العامل الثاني لدراسة اثره على الكمية المطلوبة ، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ، وهكذا ، بالنسبة للعوامل المتبقية . فلا يدرس أثر مجمل العوامل التي تحدد النتيجة دفعة واحدة وانما يؤخذ جزء واحد من هذا العوامل ويدرس على حدة ، ثم يؤخذ جزء آخر ، فجزء ثالث ، وهكذا .

يتوصل أصحاب التيارين الى الهدف من التحليل عن طريق **البحث عن شروط توازن المستهلك** . وذلك على افتراض :

— وجود مستوى معين من الدخل النقدى تحت تصرف المستهلك .

— وأن المستهلك ينفق كل دخله على شراء عدد معين من السلع الأستهلاكية .

فالمستهلك يأخذ الظروف السائدة في سوق السلع الأستهلاكية التي يريد شرائها ، وخاصة اثمان هذه السلع السائدة في السوق ، يأخذ هذه الظروف كمعطى ، أى كظروف تحددها عوامل خارجة عن ارادته . في ظل هذه الظروف يحاول توزيع دخله على مجموعة السلع الاستهلاكية التي يرغب في شرائها . فإذا كان الافتراض أن المستهلك شخص رشيد (أى يسعى إلى الحصول على أكبر نتيجة بأقل مجهود) فهو يبحث عن التوزيع **الأمثل** لدخله ، أى التوزيع الذى يحقق له اقصي اشباع ممكن . بمعني آخر يسعى المستهلك إلى توزيع دخله الذى ينفقه بين مختلف السلع الاستهلاكية على نحو يحقق له أقصي اشباع اجمالى . في هذه الحالة يقال انه توصل الى التوزيع الأمثل لدخله بين السلع التي ينفق دخله على شرائها . ويتحقق التوزيع الأمثل عندما لا يؤدى التغير في نمط الانفاق (أى التغير في انصبة السلع المختلفة من انفاقه بزيادة ما ينفق على سلعة ما ، ولتكن السلعة أ ، أو انقاص ما ينفق على سلعة أخرى) إلى زيادة في **الأشباع الأجمالى للمستهلك** . إذا تحقق وضع التوزيع الأمثل للدخل بين السلع المختلفة ، محققا بذلك اقصي اشباع اجمالى ممكن للمستهلك ، يقال أن المستهلك قد وصل إلى **وضع التوازن** (١٠) .

ومن المهم أن نضيف أن هذا التوزيع (الأمثل) ، الذى يتحقق في ظل اثمان السلع المختلفة ، يبين **الكمية التي يطلبها المستهلك** من كل من السلع المكونة لتوليفة السلع التي يقوم باستهلاكها عند مستوى الاثمان السائد في السوق . **وهذا هو**

(١٠) Equilibrium: équilibre

السبب الذى يبحث من أجله أصحاب هذين التيارين عن وضع توازن المستهلك . إذ يمثل الوصول إلى هذا التوزيع الأمثل ، أى إلى توازن المستهلك . الوسيلة التي يتحقق بمقتضاها الهدف من التحليل أو الدراسة التي يقومون بها ، وهو هدف تحديد طلب المستهلك على السلع .

تلك هى المنهجية العامة المشتركة التي يتبعها أصحاب هذين التيارين (تيار المنفعة كظاهرة قابلة للقياس وتيار المنفعة كظاهرة غير قابلة إلا للتفضيل) اللذين يسعيان إلى دراسة سلوك المستهلك بقصد التوصل إلى نظرية في تحديد الطلب على السلع الاستهلاكية .

•

تجتمع النظريتان اذن على اعتناق هذه المنهجية العامة . ولكنهما يفترقان فيما وراء هذه المنهجية المشتركة . ولكنه افتراق يبدأ مقصودا من أصحاب النظرية الثانية ، الذين يرفضون القول بأن المنفعة ظاهرة قابلة للقياس ، وينتهى بالتقاء النظريتين بالنسبة للنتيجة التي يتوصل إليها كل منهما . اذ يجد أصحاب النظرية الثانية أنفسهم وقد انتهوا إلى نفس النتيجة التي أنتهى اليها أصحاب النظرية الأولى (وكأننا يا بدر لا رحنا ولا جئنا !) . في مرحلة افتراق النظريتين نجدهما يختلفان :

أولا : بالنسبة لطبيعة المنفعة :

— فالنظرية الأولى تقول بأن المنفعة ظاهرة قابلة للقياس .

— أما النظرية الثانية فتقول بأنها لا تقبل القياس لأنها ظاهرة باطنة لا يمكن قياسها ، وانما تقبل التفضيل بين مستويات مختلفة من المنفعة .

ثانيا : بالنسبة للأدوات الفكرية [11] المستخدمة :

— فالنظرية الأولى تستخدم فكرتي المنفعة الحدية [12] و « قانون » المنفعة الحدية المتناقصة [13] .

— أما النظرية الثانية فتستخدم فكرة خريطة منحنيات عدم الأهتمام (أو السواء) [14] وهى التي تعكس نمط تفضيل المستهلك بين المستويات المختلفة

(١١) كما أنه في نطاق النشاط المادى توجد أدوات تمكننا من القيام بنشاط معين بطريقة أفضل (كالمحراث في النشاط الزراعى والقلم في نشاط الكتابة) ، كذلك في مجال النشاط الفكرى - مجال استخلاص المعرفة - توجد أدوات تمكننا من التوصل إلى نتائج نظرية معينة ، تمكننا من القيام بالتحليل النظرى . ولكنها أدوات هى الأخرى فكرية . في كلا الحالتين الأداة المستخدمة من صنع الأنسان . ويلاحظ في هذا الصدد أن فروع المعرفة الأنسانية ليست مستقلة عن بعضها ، إذ كثيرا ما نستخدم في فرع من فروع المعرفة أدوات تحليل خلقت واستخدمت في فرع آخر .

(١٢) Marginal Utility: utilité marginale .

(١٣) Law of decreasing marginal utility: la loi de l'utilité marginale décroissaute

(١٤) Indifference curves map: la earte des conrloes d indifference

من المنفعة التي تعطيها له المجموعات المختلفة من السلع التي يشتريها .، وفكرة المعدل الحدى للاستبدال[١٥] .

لنرى الآن كيف يتوصل كل من هذين التيارين إلى تحقيق هدفهم من تحليل سلوك المستهلك .

١ ـ سلوك المستهلك وتحديد الطلب وفقا لنظرية المنفعة القابلة للقياس .

يتعلق الأمر ، كما قلنا من قبل ، بتحليل سلوك الوحدة الاستهلاكية بقصد التوصل إلى تحديد الطلب . هنا يفترض أن للمستهلك دخل نقدى معين (أى دخل يتمثل في مبلغ من النقود) . لنرمز لهذا الدخل بالحرف د . كما يفترض أن المستهلك ينفق هذا الدخل على شراء السلع الاستهلاكية . هذا المستهلك يواجه بالشروط السائدة في السوق التي تحدد اثمان تشكيلة السلع التي يريد الحصول عليها ، ولتكون هذه التشكيلة من السلع أ ، ب ، حـ ، .....ن . وعليه يمكن أن نرمز لأثمان هذه التشكيلة على النحو التالى ث$_{أ}$ ، ث$_{ب}$ ، ث$_{جـ}$ ، ... ث$_{ن}$ ، باعتبار أن الحرف ث يرمز لكلمة الثمن . وعلى افتراض أن المستهلك شخص رشيد يفترض أنه يريد انفاق كل دخله على نحو يعطيه أقصى اشباع ممكن . **ويعبر عن الكمية الذاتية التي يريد الفرد تعظيمها (أى جعلها أكبر ما يمكن) باصطلاح المنفعة** . هذه المنفعة يمكن قياسها بوحدات القياس الكمى ، أى يمكن الحديث عن وحدة أو أثنين أو ثلاثة ، أو... من المنفعة يحصل عليها المستهلك من استهلاك وحدة من وحدات سلعة معينة . (اى يمكن القول ، وفقا لهذا التصور للمنفعة أن استهلاك رغيف من الخبز مثلا يعطى لمستهلك معين ٣ وحدات من المنفعة أو أكثر أو أقل على حسب الأحوال) .

للوصول إلى تحديد طلب هذا المستهلك نستخدم بعض **الأفكار كأدوات للتحليل** . هذه الأفكار هى فكرة المنفعة الحدية وفكرة ما يسمونه « بقانون » المنفعة الحدية المتناقصة . لنرى هذه الأفكار عن قرب .

أولا : الأدوات الفكرية :

المنفعة الكلية والمنفعة الحدية : لنفترض أن مستهلك معين يستهلك الكمية التي نرمز لها بالحرف ك من السلعة أ خلال فترة زمنية معينة ولتكن اسبوعا . باستهلاكه لهذه الكمية من السلعة يحصل على كمية من المنفعة تمثل الاشباع الكلى الذى يتحقق له من هذه الكمية من

(١٥) Marginal rate of Substitution: le taux marginal de substitoz

السلعة . **هذه الكمية من المنفعة تسمى المنفعة الكلية** ، ولنرمز لها بالرمز م ج .

اذا تبين المستهلك أن الكمية ك التي اشتراها من السلعة لا تشبع حاجاته اشباعا كاملا ، وافترضنا أنه اشترى وحدة اضافية من السلعة أ ، فان الكمية الكلية التي اشتراها من السلعة تصبح مساوية لـ ك + ١ وتصبح المنفعة الكلية التي يحصل عليها أكبر من م ج. الاضافة الى المنفعة الكلية الناجمة عن استهلاك وحدة اضافية من السلعة تسمى المنفعة الحدية .

وبصفة عامة ، تتمثل المنفعة الحدية في المنفعة المضافة الى المنفعة الكلية بسبب زيادة الكمية المستهلكة بوحدة واحدة من السلعة . **المنفعة الحدية هي اذن منفعة الوحدة الأخيرة من الوحدات المستهلكة من السلعة ، هي منفعة الوحدة التي توجد على الحد بين الاستمرار في زيادة الكمية المستهلكة والتوقف عن هذا الاستمرار .**

افتراض تناقص المنفعة الحدية : باستهلاك وحدة أولى من السلعة يحصل المستهلك على كمية معينة من المنفعة . إذا قام المستهلك باستهلاك وحدة ثانية من السلعة تزيد المنفعة الكلية التي يحصل عليها. ماذا يحدث إذا ما قام المستهلك باستهلاك وحدة ثالثة ووحدة رابعة من نفس السلعة ؟ للاجابة على هذا السؤال يقدم اصحاب نظرية المنفعة القابلة للقياس الافتراض التالى الذى يطلقون عليه اسم قانون : **بالنسبة للمستهلك الفرد ، تتناقص المنفعة التي يحصل عليها من كل وحدة من وحدات السلعة التي يستهلكها على التوالى كلما زادت الكمية التي يستهلكها من هذه السلعة . وذلك على افتراض بقاء استهلاكه من كل السلع الأخرى على حاله** . ذلك هو الفرض الخاص بالمنفعة الحدية المتناقصة . ويمكن التعبير عن هذا الفرض بطريقة أخرى بالقول بأن المنفعة الكلية المستمدة من استهلاك السلعة تتزايد مع زيادة الكمية المستهلكة منها وانما هى تتزايد **بمعدل متناقص** . أى أن سرعة تزايد المنفعة الكلية تتناقص كلما زادت الكمية المستهلكة من السلعة : المنفعة الكلية تتزايد ولكن المنفعة الحدية تتناقص . فاذا رمزنا للمنفعة الحدية للسلعة أ بالرمز م ح . ورمزنا للزيادة في الكمية المستهلكة من هذه السلعة بالرمز Δ ك (وذلك لأن الحرف Δ من اللغة اليونانية يستخدم رياضيا للتعبير عن الزيادة في اية كمية) ، ورمزنا للزيادة في المنفعة الكلية للسلعة أ بالرمز Δ م ج، ، نصل إلى العلاقة التالية :

$$\text{م ح} = \frac{\Delta \text{ م ج}}{\Delta \text{ ك}}$$

اى أن المنفعة الحدية للسلعة أ تساوى الزيادة في المنفعة الكلية للسلعة أ مقسومة على الزيادة في الكمية المستهلكة منها . واليك المثال الآتي الذى يوضح الفكرة التي يريد التعبير عنها أصحاب فكرة تناقص المنفعة الحدية : إذا افترضنا شخصا جائعا ، وافترضنا أنه يشبع جوعه بتناول الخبز . ووجد أمامه عددا من الأرغفة . وبدأ بالتهام الرغيف الأول ثم الثاني . وبعد الرغيف الثاني بدأ يقلل من حدة التهامه للرغيف

الثالث . ثم انتهى بتباطىء واضح في اقتضام الرغيف الرابع . واخيرا نجده يكف عن أكل الخبز ، إذ أن الرغيف الخامس لم يعد فقط غير مجلب للمنفعة وانما قد يكون مصدرا لألم يصيب المعدة . فاذا تصورنا أن شدة الجوع تجعل للرغيف الأول منفعة كبيرة بالنسبة لهذا الشخص ، ولتكن ٥ وحدات من المنفعة ، كان للرغيف الثاني نفس القدر من المنفعة اذ لا يزال جوعه شديدا . ثم تبدأ منفعة الرغيف الثالث في التناقص بعد أن أشبع جوعه لدرجة ما ، ولتكن ٣ وحدات منفعة ، ويزداد تناقص وحدة الرغيف الرابع لتصل إلى وحدة واحدة من المنفعة . بعده يكف عن تناول المزيد من الأرغفة . وهكذا تتزايد المنفعة الكلية مع زيادة الكمية المستهلكة من الخبز (اذ تكون المنفعة الكلية مساوية لـ ٥ بعد التهام الرغيف الأول و١٠ بعد التهام الرغيف الثاني و١٣ بعد أكل الرغيف الثالث و١٤ بعد أكله للرغيف الرابع) ، إلا أن منفعة الوحدة الأخيرة تبدأ في التناقص ابتداء من الرغيف الثالث (فهى مساوية لـ ٥ إذا ما استهلك رغيفين ، و٣ عند استهلاك ثلاثة أرغفة و١ إذا ما استهلك أربعة أرغفة) . وبعد الرغيف الرابع تصبح المنفعة الحدية للخبز بالنسبة لهذا الشخص مساوية للصفر ، ويصبح الخبز بالتالى عديم « القيمة » بالنسبة لهذا الفرد ، ويكف عن استهلاكه (١٥) .

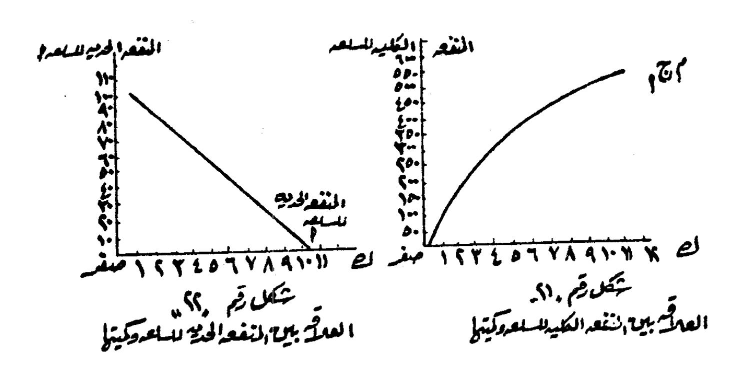
---

(١٥) ونلاحظ هنا أن هذا التحليل يجرد من عنصر الزمن . أى يتجاهل أن الرغيف الخامس الذى يكون عديم المنفعة لشخصنا الجائع بعد تناوله لأربعة أرغفة يظل مصدرا لمنفعة قد تكون كبيرة تظهر عندما يعاود الجوع نفس الشخص بعد مرور فترة من الوقت . ولهذا يقال أن مثل هذا التحليل يتجاهل عنصر الزمن ، هو تحليل ساكن أو استاتيكى . ومن ثم تكون صحة افتراض تناقص المنفعة الحدية محدودة بافتراض آخر ضمني ، هو افتراض غياب عنصر الزمن . كما نلاحظ أن هذا التحليل يتجاهل النظر إلى المنفعة من وجهة نظر المجتمع . إذ في الوقت الذى يصبح فيه الرغيف الخامس عديم المنفعة بالنسبة لشخصنا هذا يكون هذا الرغيف ذا نفع كبير لاشخاص آخرين يعانون الجوع طالما كان تركيب المجتمع يقوم على تجاور من أكلوا ومن لا يقدرون ، رغم ما يبذلون من جهد ، على اشباع حاجتهم للطعام . ولكن هذه مسألة أخرى ترتبط بقيام كل التحليل الحدى على تجاهل الفروق الكيفية بين فئات المجتمع والاقتصار على الفروق الكمية ، وهى مسألة سنعود اليها ، مع مسائل أخرى ، عند نقد النظرية الحدية .

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الكمية المستهلكة والمنفعة الكلية والمنفعة الحدية في شكل جدولى يعطى جداول المنفعة الكلية والمنفعة الحدية . كما يمكن ترجمة هذه الجداول إلى أشكال بيانية تبين هذه العلاقة.

جدول المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

الكمية (ك)	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
صفر	صفر	
١	١٠٠	١٠٠
٢	١٩٠	٩٠
٣	٧٢٠	٨٠
٤	٣٤٠	٧٠
٥	٤٠٠	٦٠
٦	٤٥٠	٥٠
٧	٤٩٠	٤٠
٨	٥٢٠	٣٠
٩	٥٤٠	٢٠
١٠	٥٥٠	١٠
١١	٥٥٠	صفر



شكل رقم «٢١»
العلاقة بين المنفعة الكلية للسلعة وكميتها

شكل رقم «٢٢»
العلاقة بين المنفعة الحدية للسلعة وكميتها

ثانيا : كيف يتم التوصل الى منحنى الطلب ؟ :

ابتداء من فكرتي المنفعة الحدية و « قانون » تناقص المنفعة الحدية يبدأ أصحاب نظرية المنفعة القابلة للقياس في محاولة التوصل إلى منحنى الطلب الذى يمثل العلاقة بين الكمية التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها وثمن السلعة ، وذلك على فرض ثبات العوامل الأخرى التي تشترك مع ثمن السلعة في تحديد الكمية (وهى دخل المستهلك وأثمان السلع الأخرى التي يشتريها وذوقه وعاداته) .

لنأخذ سلعة استهلاكية معينة ، ولتكن السلعة ا . ولنفترض أن ثمن الوحدة من هذه السلعة في السوق ٣ قروش . ولنفترض كذلك أن الوحدة الواحدة من النقود (القرش) لها في نظر المستهلك ، وحدة منفعة . ونفترض أخيرا أن منفعة وحدات النقود تظل ثابتة لا تتغير. لكى يحصل المستهلك على وحدة من وحدات السلعة لا بد أن يتخلى في مقابلها عن ٦ وحدات من منفعة النقود . كم وحدة من وحدات السلعة يشتريها المستهلك ؟ وفقا لافتراض تناقص المنفعة الحدية :

الوحدة الأولى من السلعة تعطيء ١٥ وحدة منفعةويتخلى في مقابلها عن ٦ وحدات منفعة نقود
~ الثانية ~ ~ ~ ١٢ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ٦ ~ ~ ~
~ الثالثة ~ ~ ~ ١٠ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ٦ ~ ~ ~
~ الرابعة ~ ~ ~ ٨ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ٦ ~ ~ ~
~ الخامسة ~ ~ ~ ٦ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ٦ وحدات منفعة نقود

عندما تتساوى منفعة الوحدة الأخيرة (الخامسة في مثلنا هذا) مع منفعة وحدات النقود التي يدفعها كثمن لوحدة السلعة يكف المستهلك عن الاستمرار في زيادة الكمية المشتراة . ويقف عند الوحدة الخامسة . وتتحدد الكمية التي يطلبها من السلعة : ٥ وحدات . وتكون المنفعة الكلية التي حصل عليها من استهلاك السلعة ٥١ وحدة منفعة ، ويكون قد تخلى في مقابلها عن ٣٠ وحدة منفعة نقود (٥ × ٣ × ٢) . [يسمى الفرق بين ما يحصل عليه المستهلك من وحدات منفعة وما يتخلى عنه من وحدات منفعة (نقود) بفائض المستهلك] .

وعليه تكون **القاعدة التي تحكم سلوك المستهلك** هى الآتية : على افتراض أن المستهلك شخص رشيد يستمر المستهلك في شراء وحدات اضافية من السلعة طالما كانت وحدات المنفعة المتحصل عليها من الوحدة الأخيرة من السلعة أكبر من وحدات المنفعة التي يضحى بها في شكل وحدات نقدية ويتوقف عن شراء

وحدات إضافية عندما تصبح المنفعة الحدية للسلعة مساوية لما يضحى به في صورة وحدات نقود .

الآن ، لنفترض أن ثمن السلعة قد أرتفع وأصبح ٤ قروش للوحدة الواحدة منها . وعلى افتراض أن منفعة وحدة النقود لم تتغير يضحى المستهلك بثماني وحدات منفعة نقود في مقابل كل وحدة من وحدات السلعة . كم وحدة من وحدات السلعة يشتريها المستهلك بعد ارتفاع الثمن ؟

الوحدة الأولى من السلعة تعطيه	١٥ وحدة منفعة	ويتخلى في مقابلها عن	٨ وحدات منفعة نقود
~ الثانية ~ ~ ~	١٢ ~ ~	~ ~ ~ ~	٨ ~ ~ ~ ~
~ الثالثة ~ ~ ~	١٠ ~ ~	~ ~ ~ ~	٨ ~ ~ ~
~ الرابعة ~ ~ ~	٨ ~ ~	~ ~ ~ ~	٨ ~ ~ ~

بعد ارتفاع الثمن تتساوى المنفعة الحدية للسلعة مع ما يضحى به من وحدات منفعة نقود عند الوحدة الرابعة . وعليه يتحدد طلب المستهلك بـ ٤ وحدات . وهو أقل من طلبه عندما كان ثمن الوحدة من السلعة ثلاثة قروش : مع ارتفاع الثمن قلت الكمية المطلوبة .

أخيرا ، نفترض أن ثمن الوحدة من السلعة انخفض إلى ٢ قرش . وعلى افتراض أن لوحدة النقود (القرش) ٢ وحدة منفعة يتخلى المستهلك عن ٤ وحدات منفعة نقود مقابل الحصول على وحدة من وحدات السلعة . كم وحدة من وحدات السلعة يشتريها المستهلك بعد انخفاض الثمن ؟

الوحدة الأولى من السلعة تعطيه	١٥ وحدة منفعة	ويتخلى في مقابلها عن	٤ وحدات منفعة نقود
~ الثانية ~ ~ ~	١٢ ~ ~	~ ~ ~ ~	٤ ~ ~ ~
~ الثالثة ~ ~ ~	١٠ ~ ~	~ ~ ~ ~	٤ ~ ~ ~
~ الرابعة ~ ~ ~	٨ ~ ~	~ ~ ~ ~	٤ ~ ~ ~
~ الخامسة ~ ~ ~	٦ ~ ~	~ ~ ~ ~	٤ ~ ~ ~
الوحدة السادسة من السلعة تعطيه	٤ وحدة منفعة	ويتخلى في مقابلها عن	٤ وحدات منفعة نقود

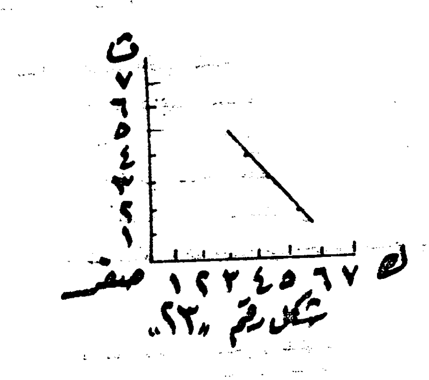
بعد انخفاض ثمن السلعة تتساوى المنفعة الحدية للسلعة مع ما يضحى به من وحدات منفعة نقود عند الوحدة السادسة من وحدات السلعة . وعليه يتحدد طلب المستهلك بـ ٦ وحدات . وهو أكبر من طلبه عندما كان ثمن الوحدة من السلعة ثلاثة قروش : مع انخفاض الثمن زادت الكمية المطلوبة .

عند الثمن ٣	يشترى المستهلك	٥ وحدات من السلعة
عند الثمن ٤	يشترى المستهلك	٤ وحدات من السلعة
عند الثمن ٢	يشترى المستهلك	٦ وحدات من السلعة

وهو ما يبين أن ارتفاع الثمن يؤدى إلى نقص الكمية التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها . ويؤدى انخفاض الثمن إلى زيادة هذه الكمية . وذلك على افتراض ثبات العوامل الأخرى التي تشترك في التأثير على الكمية . هذا القول يمكن التعبير عنه رقميا في جدول سبق أن تعرفنا عليه يسمى جدول الطلب الفردى :

الثمن	الكمية
٤	٤
٣	٥
٢	٦

وهو جدول يمكن ترجمته بيانيا في شكل منحنى الطلب الفردى :



منحنى طلب المستهلك الفرد .

وهكذا يسعى المستهلك ، عند انفاقه لدخله النقدى على شراء مجموعة من السلع الاستهلاكية ، إلى تعظيم المنفعة التي تعود عليه من شراء كل سلعة بالنسبة لما يضحى به من وحدات النقود ، معظما بالتالى المنفعة الكلية التي يحصل عليها من شراء كل السلع . ويكون ذلك بمساواة المنافع الحدية للسلع بالنسبة لوحدة النقود التي هى وحدة تكوين ثمن كل من السلع التي يشتريها . ويتحقق له ذلك في وضع توازن يتحدد شرطه الشكلى بتساوى نسب المنفعة الحدية لكل سلعة إلى ثمنها ، لكل السلع التي يشتريها ، مع نسبة المنفعة الحدية للنقود إلى ثمنها . هذا الشرط يمكن التعبير عنه على النحو التالى :

$$\frac{\text{م ح}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{أ}}} = \frac{\text{م ح}_{\text{ب}}}{\text{ث}_{\text{ب}}} = \ldots\ldots\ldots = \frac{\text{م ح}_{\text{ن}}}{\text{ث}_{\text{ن}}} = \frac{\text{م ح}_{\text{ق}}}{\text{ث}_{\text{ق}}}$$

حيث $\text{م ح}_{\text{أ}}$ ، $\text{م ح}_{\text{ب}}$ ، $\text{م ح}_{\text{ن}}$ ترمز للمنفعة الحدية للسلع أ ، ب . ن . وترمز $\text{ث}_{\text{أ}}$. $\text{ث}_{\text{ب}}$. $\text{ث}_{\text{ن}}$ لأثمان هذه السلع . وترمز $\text{م ح}_{\text{ق}}$ للمنفعة الحدية للنقود و $\text{ث}_{\text{ق}}$ ثمن النقود . وبما أن ثمن النقود هو الوحدة النقدية فان

$$\frac{\text{م ح}_{\text{ق}}}{\text{ث}_{\text{ق}}} = \frac{\text{م ح}_{\text{ق}}}{\text{١}} = \text{م ح}_{\text{ق}}$$

وعليه يصبح الشرط الشكلى لتوازن المستهلك وفقا لنظرية المنفعة القابلة للقياس هو الآتي :

$$\frac{\text{م ح}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{أ}}} = \frac{\text{م ح}_{\text{ب}}}{\text{ث}_{\text{ب}}} = \ldots\ldots\ldots = \frac{\text{م ح}_{\text{ن}}}{\text{ث}_{\text{ن}}} = \text{م ح}_{\text{ق}}$$

٢ ـ سلوك المستهلك وتحديد الطلب وفقا لنظرية المنفعة القابلة للتفضيل .

تطلب السلع بواسطة الأفراد لأستهلاكها لأن لها منفعة . فالمنفعة هي التي تدفع إلى الطلب . ولكن المنفعة لا يمكن قياسها . وانما يمكن التفضيل بين مستويات مختلفة من المنفعة . فالمستهلك يستطيع أن يقرر أنه يفضل المجموعة الأولى من السلعتين أ . ب (المكونة من خمس وحدات من السلعة أ و ٧ وحدات من السلعة ب . مثلا) عن المجموعة الثانية من نفس السلعتين (المكونة من ٣ وحدات من السلعة أ و ١٠ وحدات من السلعة أ) دون أن يحدد المنفعة المستمدة من كل من هاتين المجموعتين بقيمة رقمية . أى دون أن يحدد أن المجموعة الأولى أعطته ١٠ أو ١٢ وحدة من وحدات المنفعة ، مثلا .

وفي نظر أصحاب هذا التيار الثاني يوجد لكل مستهلك سلم للتفضيل بين السلع المختلفة (وينبع من عاداته الاستهلاكية وذوقه وغيرها من العوامل التي تحدد ميوله الاستهلاكية) . هذا السلم هو الذى يحدد كيفيا تشكيلة السلع التي يرغب في استهلاكها . إذا تحددت هذه التشكيلة كيفيا (أى إذا تحدد نوع السلع التي يرغب في استهلاكها) فكيف تتحدد الكمية التى تشترى من كل من هذه السلع ؟

للأجابة على هذا السؤال ، يبحث أصحاب نظرية المنفعة القابلة للتفضيل عن **توازن المستهلك** مستخدمين بعض **الأدوات الفكرية** . لنرى :

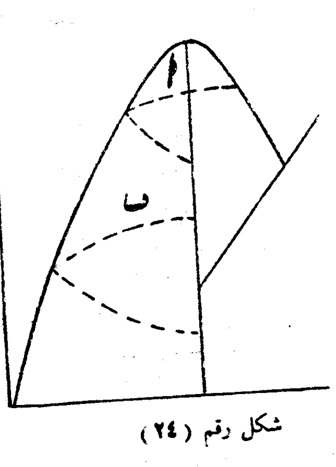
أولا ، هذه الأدوات الفكرية

وثانيا ، كيف يتم التوصل إلى توازن المستهلك .

أولا : الأدوات الفكرية :

تتمثل هذه الأدوات في خريطة منحنيات عدم الاهتمام وفكرة المعدل الحدى للاستبدال . لنرى هاتين الأداتين بشيء من التفصيل .

خريطة منحنيات عدم الاهتمام : الأمر يتعلق بأداة فكرية تم خلقها خارج نطاق علم الاقتصاد السياسي ، (في الجغرافيا والجيولوجيا) . وهي خطوط **المستويات**[١٦] التي تستخدم لقياس ارتفاع المسطحات المرتفعة (الجبال مثلا) بالنسبة لسطح البحر ، على أن يربط كل خط بين النقاط المختلفة التي توجد على نفس الارتفاع بالنسبة لسطح البحر .والشكل يبين هذه الفكرة بالنسبة لجبل مخروطى الشكل أخذنا منه مقطعا رأسيا لبيان النقاط المختلفة من الجبل التي لها نفس الأرتفاع من سطح البحر ومقارنتها بمجموعة أخرى من النقاط ذات ارتفاع مختلف عن المجموعة الأولى :



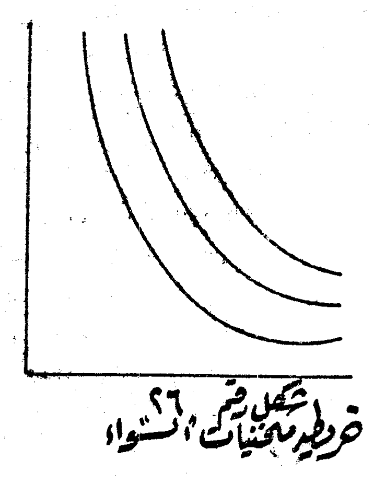
شكل رقم (٢٤)

فاذا ما تصورنا عددا كبيرا من المقاطع الأفقية بالنسبة لمستويات مختلفة من الارتفاع لجبل مخروطى الشكل حصلنا على عدد من الدوائر تمثل خطوط **المستويات** تعبر عن المستويات المختلفة من الارتفاع ، ويتكون كل خط دائرى من مجموعة من النقاط لها نفس الارتفاع بالنسبة لسطح البحر ، وتضيق الدائرة كلما ابتعدنا عن قاعدة الجبل اتجاها نحو قمته . فإذا ما نظرنا إلى هذه المقاطع من عل كان لدينا الشكل التالى :

(١٦) Contour lines: lignes de niveau

- كل النقاط على الخط أ لها نفس الارتفاع بالنسبة لسطح البحر.
- النقاط الموجودة على الخط أ على ارتفاع أكبر من تلك الموجودة على الخط ب ، بالنسبة لسطح البحر.

فاذا ما اقتصرنا على عدد محدود من هذه الخطوط الدائرية ، وليكن ثلاثة أو أربعة خطوط ، واقتصرنا في تقديمها بيانيا على الاجزاء منها الملاصقة للمحورين (الأفقي والرأسي) حصلنا على عدد من المنحنيات يمثل كل منها عددا من النقاط على نفس المستوى ، ويمثل كل منحني مستوى من الارتفاع أعلى من المستوى الذى يمثله المنحني الموجود على يساره . كما يظهر من الرسم التالي :

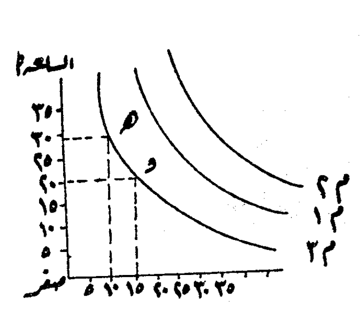


شكل رقم ٢٦
خريطة منحنيات السواء

وقد استعار أحد الكتاب الاقتصاديين الانجليز ، ويدعى ايدجويرث (في ١٨٨١) هذه الأداة لاستخدامها في تحليل خاص بالتجارة الخارجية (وايدجويرث كان ممن قبلوا فكرة المنفعة القابلة للقياس) . وأخذها باريتو ليعبر بها عن سلم تفضيل المستهلك ، أي عن المستويات المختلفة من الاشباع التي يحصل عليها من مجموعات مختلفة من السلع الاستهلاكية ، وانما بأخذ سلعتين بديلتين. لنرى كيف يكون هذا الاستخدام.

لنفترض أن الأمر يتعلق بسلعتين يستهلكها المستهلك ، وان كلا من هاتين السلعتين يمثل بديلا كاملا للسلعة الأخرى (وليكن الغاز والكهرباء بالنسبة للاستعمال المنزلي) ، وان كل من هاتين السلعتين قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة ، يمكننا أن نتوصل إلى مجموعات مختلفة من السلعتين تعطى للمستهلك نفس المستوى من الاشباع : المجموعة الأولى تتكون مثلا من ٣٠ وحدة من السلعة الأولى و ١٠ وحدة من السلعة الثانية ، وتتكون المجموعة الثانية من ٢٠ وحدة من السلعة الأولى ١٥ وحدة من السلعة الثانية . فاذا أعطته كل من المجموعتين نفس درجة الأشباع فيستوى عنده أن يحصل على المجموعة الأولى أو على المجموعة الثانية . فهو بين المجموعتين سواء . بعبارة أخرى هو لا يهتم إن حصل على المجموعة الأولى دون الثانية أو حصل على الثانية دون الأولى . من هنا جاءت تسمية المنحنيات الممثلة لهذه المجموعات باسم منحنيات السواء أو عدم الأهتمام .

هذا الوضع نجده ممثلا في الشكل على المنحني الأوسط ، م١ ، المجموعة الأولى تمثلها النقطة هـ ، وتتكون من ٣٠ وحدة من السلعة أ ، ١٠ وحدات من السلعة ب . والمجموعة الثانية تمثلها النقط و ، وتتكون من ٢٠ وحدة من السلعة أ ، ١٥ وحدة من السلعة ب . وهما يعطيانه نفس المستوى من الاشباع . وكذلك كل المجموعات الممثلة بنقاط تقع على نفس المنحني ، أى المنحني م١ .



شكل رقم (٢٧)

وبنفس الطريقة يمكن أن نرى منحناً ثانيا ، المنحني م٢ مثلا ، على يمين المنحني م١ ، يبين المجموعات البديلة من السلعتين التي تعطى للمستهلك مستوى أعلى من الاشباع . كما يمكن أن نرى منحنا ثالثا ، المنحني م٣ على يسار المنحني م١ ، يبين المجموعات البديلة من السلعتين التي تعطى للمستهلك مستوى أدني من الاشباع .

على هذا النحو يمكن التوصل إلى عدد من المنحنيات نرى منها :

إن النقاط المختلفة الموجودة على نفس المنحني (ممثلة لمجموعات مختلفة من السلعتين) تعطى نفس مستوى الاشباع ،

وان المنحني الأبعد عن نقطة الأصل (الصفر) يمثل مستوى من الاشباع أعلى من المستوى الذى يمثله المنحني الأقرب من نقطة الأصل .

ومن ثم يمكن أن نحظى بمجموعة من المنحنيات تعكس سلم تفضيل المستهلك بالنسبة لهاتين السلعتين . هذه المجموعة هى التي تسمى **بخريطة منحنيات عدم الاهتمام (أو السواء)** .

وتتميز **منحنيات عدم الاهتمام بعدد من الخصائص** لا يمكن فهمها إلا في ضوء ما قلناه بالنسبة للمصدر الذى استمدت منه هذه الأداة التحليلية . هذه الخصائص هى :

أ ـ أن هذه المنحنيات تنحدر من أعلى لأسفل نحو اليمين . فاذا لم تكن كذلك فانها ستكون :

- إما افقية ، وهو ما يعني أن المستهلك سيكون سواء بين المجموع (ود + وهـ) و المجموعة (ود + وز) . وهو ما ليس بالمنطقي لأنه يفضل المجموعة الثانية التي تحتوى على نفس الكمية من السلعة أ وكمية أكبر من السلعة ب .

(انظر شكل رقم ٢٨) .

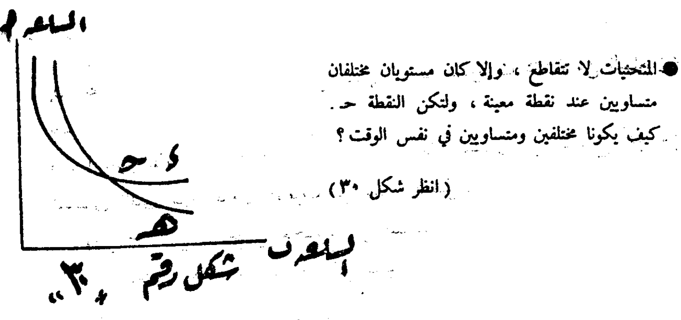
- أو صاعدة من اليسار نحو اليمين ، وهو ما يعني أن المستهلك يعتبر أن المجموعة (ود + وهـ) تعطى نفس مستوى الاشباع الذى تعطيه المجموعة (وح + وز) . وهو ما ليس بالصحيح كما يبدو على الشكل رقم ٢٩ .

شكل رقم ٢٨

شكل رقم ٢٩

ب ـ منحنيات عدم الاهتمام لا تتقاطع ، وإلا :

- مثلت النقطة التي توجد على منحني أبعد من نقطة الأصل (أبعد من و) ، وهى النقطة د ، مستوى اشباع أدني مما تعطيه المجموعة من السلعتين الممثلة بنقطة على منحني أدني من نقطة الأصل (النقطة هـ) .



شكل رقم «٣٠»

● المنحنيات لا تتقاطع ، وإلا كان مستويان مختلفان متساويين عند نقطة معينة ، ولتكن النقطة حـ . كيف يكونا مختلفين ومتساويين في نفس الوقت ؟

(انظر شكل ٣٠)

حـ - منحنيات عدم الاهتمام مقعرة بالنسبة لنقطة الأصل . هذا الشكل يتضمن أن الدلالة الحدية لسلعة معبرا عنها بوحدات من سلعة أخرى تتناقص تدريجيا مع زيادة عدد وحدات السلعة الأولى : نعرف أن المستهلك على استعداد للتخلي عن كمية من السلعة أ في مقابل الحصول على كمية من السلعة ب ، إذ الفرض أن السلعتين بديلتان في الاستعمال بصفة كاملة .

لكي يبقى على نفس منحنى عدم الاهتمام تنقص الكمية من السلعة أ التي يقبل المستهلك التخلي عنها في مقابل كمية اضافية من السلعة ب . وذلك مع تناقص ما تحت تصرفه من السلعة أ وتزايد ما تحت تصرفه من السلعة ب . ومن ثم تزيد الكمية من ب التي يكون المستهلك على استعداد لقبولها بدلا من وحدة واحدة من السلعة أ كلما اتجهنا على نفس المنحنى من أعلى إلى أسفل .

السلعة ب شكل رقم «٣١»

هذه الكمية من السلعة أ لازمة لتعويض المستهلك عن وحدة واحدة من السلعة ب تسمى **المعدل الحدي للاستبدال** من أ إلى ب . وهكذا نتوصل إلى الاداة التحليلية الثانية لاصحاب تيار المنفعة القابلة للتفضيل . هذا المعدل الحدي للاستبدال يمكن تعريفه بصفة عامة بأنه العدد من وحدات سلعة معينة الذي يكون المستهلك مستعدا للتخلي عنه في مقابل وحدة اضافية من سلعة أخرى في سبيل استبقاء نفس المستوى الذي يحصل عليه من استهلاك السلعتين . ويمكن التعبير عنه كما يلي :

المعدل الحدى لاستبدال السلعة أ بالسلعة ب = $\frac{\text{التغير في ب}}{\text{التغير في أ}}$ ، أو ما يمكن أن يرمز له بـ م ح س أب = $\frac{\Delta \text{ب}}{\Delta \text{أ}}$ [١٧]

تلك هى الأدوات التحليلية لأصحاب نظرية سلوك المستهلك على أساس أن المنفعة قابلة للتفضيل : خريطة منحنيات عدم الاهتمام وفكرة المعدل الحدى للاستبدال . استخداما لهاتين الأداتين يسعى أصحاب النظرية إلى تحديد طلب المستهلك من خلال التوصل إلى توازن المستهلك .

ثانيا : التوصل إلى توازن المستهلك :

للتوصل إلى توازن المستهلك الذى يتم عن طريقه التعرف على كيفية تحديد طلب المستهلك ، يبدأ أصحاب نظرية المنفعة القابلة للتفضيل من عدد من الفروض :

- نفترض أولا أننا بصدد مستهلك فرد لا يمثل طلبه على السلع التي يرغب في شرائها إلا جزءا صغيرا للغاية من اجمالى الطلب على هذه السلع .
- هذا المستهلك يحتكم على دخل نقدى معين وينفقه كله على الاستهلاك .
- نفترض ثالثا أن المستهلك له خريطة منحنيات عدم اهتمام تعكس تفضيله بعيدا عن شروط السوق وتحدد كيفيا السلع التي يرغب في استهلاكها .
- نفترض أخيرا أن وحدات السلع التي يرغب المستهلك في شرائها متجانسة وان كلا منها بديل للآخر وأنها قابلة للتجزأة .

على أساس هذه الفروض يسعى أصحاب النظرية إلى تحديد الكمية التي يشتريها المستهلك من السلعتين عن طريق التوصل إلى وضع توازن المستهلك . يتم ذلك على خطوتين :

الخطوة الأولى : تتمثل في مواجهة سلم تفضيل المستهلك (الذى تعبر عنه خريطة منحنيات عدم الاهتمام) بالشروط السائدة في السوق و المتمثلة في اثمان السلع ، وذلك على فرض وجود الدخل النقدى المعد للانفاق . تلاقي سلم تفضيل المستهلك مع الشروط الاقتصادية (المتمثلة في دخله النقدى واثمان السلع السائدة في السوق) يحدد للمستهلك المجال الذى يستطيع في اطاره أن يتصرف باختيار مجموعة من المجموعات المتاحة من السلعتين . بمعني

---

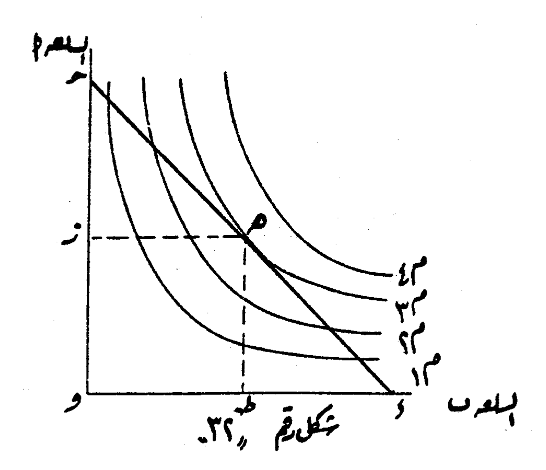
(١٧) هندسيا $\frac{\Delta \text{ب}}{\Delta \text{أ}}$ = ميل المنحني عند النقطة حـ (على افتراض أن التغير متناهى في الصغر يمكن اعتبار المنحني د حـ كخط مستقيم) . وبما أن ميل المنحني د حـ هو ميل المماس للنقطة حـ فان ميل المماس يمثل مقياس المعدل الحدى للاستبدال بين السلعتين عند النقطة حـ

آخر ، هذا التلاقي يحدد له حقل الامكانيات المتاحة أمامه متمثلة في عدد من مجموعات السلعتين يستطيع أن يختار من بينها . بمعنى ثالث ، إذا ترتب على سلم تفضيله تحديد نوع السلع التي يرغب في شرائها ، فابتداءً مما تحت تصرفه من دخل نقدى تحدد الأثمان السائدة في السوق أقصى ما يمكن أن يحصل عليه من السلعتين . وفي حدود هذا الحد الأقصى يمكن له أن يختار . حقل الامكانيات هذا يتحدد بما يسمى **بخط الثمن** أو **خط ميزانية المستهلك** أو **خط الامكانيات** . كما يظهر من الرسم رقم ٣٢

إذا ما تحدد حقل الامكانيات المكون من عدد كبير من المجموعات من السلعتين فأى مجموعة من هذه المجموعات يختار ؟ هذا ما تبينه الخطوة الثانية .

الخطوة الثانية : تتمثل في قيام المستهلك باختيار مجموعة من السلعتين من المجموعات التي تقع في داخل حقل امكانياته :

- فهو لا بد أن يختار مجموعة تدخل في داخل حقل امكانياته .
- وبما أنه شخص رشيد فلا بد أن يختار المجموعة التي تقع في داخل حقل امكانياته وتعطيه في نفس الوقت أقصى اشباع ممكن (أى أعلى مستوى من مستويات الاشباع)
- هذه المجموعة يمثلها بالضرورة النقطة التي تقع في نفس الوقت على خط الثمن وعلى المنحني الذى يمثل أعلى مستوى اشباع ممكن . كما يتضح من الشكل رقم ٣٢ .



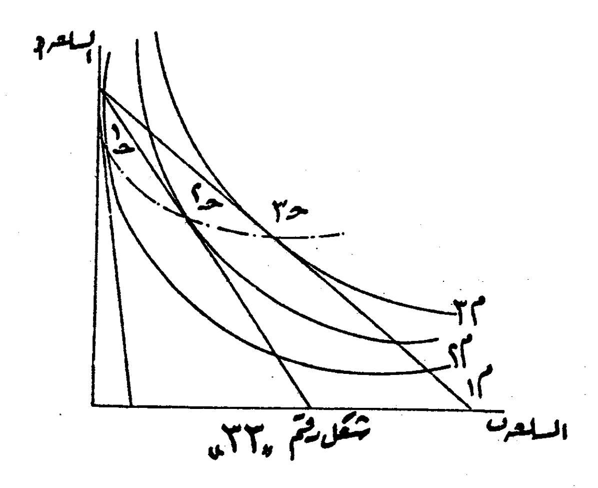
شكل رقم ٣٢

- خط الثمن يمثله المستقيم حـ د
- للتوصل إلى هذا الخط نفترض أولا أن المشترى ينفق كل دخله على شراء السلعة أ وثمن الوحدة منها هو ث . في هذا الفرض يشترى الكمية و حـ من السلعة أ . ولو افترضنا ثانيا أنه ينفق كل دخله على شراء السلعة ب ، وثمن الوحدة منها ث فإنه يستطيع أن يحصل على الكمية و د منها . وبناء عليه تتحدد الامكانيات المتاحة له بالخط الذى يوصل النقطتين حـ ، د .
- هذا الخط يحدد حقل المناورة للمستهلك (ممثلاً بالمساحة و د حـ المظللة على الرسم) . فهو يستطيع شراء أى مجموعة من السلعتين ممثلة بنقطة تقع على هذا الخط أو في داخل المنطقة و د حـ . ولكنه يختار المجموعة التي تعطى له أكبر اشباع ممكن ، أى تقع على أعلى منحني عدم اهتمام يقع في داخل حقل الامكانيات . هذه المجموعة يحددها وضع توازن المستهلك .
- هـ هى نقطة التوازن ، نقطة التقاء خط الامكانيات مع المنحني م٣ .
- المجموعة (و ز من السلعة أ + و ط من السلعة ب) هى التي تعطى المستهلك أقصي أشباع ابتداء من سلم تفضيله وفي ظل الشروط الاقتصادية المكونة من دخله النقدى وأثمان السلع . ويتمثل طلب المستهلك في الكمية وزمن السلعة أ والكمية و ط من السلعة ب .

الشرط الشكلي لتوازن المستهلك يتمثل في علاقة التساوى بين ميل خط الثمن (وهو يساوى ميل المنحني) والميل الحدى للاستبدال بين السلعتين ونسبة ثمنها ، أى :

ميل خط الثمن = الميل الحدى للاستبدال بين السلعتين أى $\frac{\Delta ب}{\Delta أ} = \frac{ث_{أ}}{ث_{ب}}$

ماذا يحدث لو تغير ثمن أحدى السلعتين ، وليكن ث ب ؟ على افتراض بقاء ثمن السلعة الأخرى . ث أ ، ودخل المستهلك على حالها يترتب . على إنخفاض ثمن السلعة ب انتقال خط الثمن على نحو يوسع من حقل الامكانيات ويجعل من الممكن أن يتحقق وضع توازن جديد يكون على منحني عدم إهتمام يمثل مستوى أعلى من الأشباع . كما يتضح من الرسم رقم ٣٣ .



شكل رقم «٣٣»

- ح$_{1}$ هى نقطة التوازن التي تمثل المجموعة من السلعتين أ ، ب عندما كان ثمن السلعة أ هو ث$_{أ}$ وثمن السلعة ب هو ث$_{ب1}$ (على فرض ثبات دخل المستهلك)
- ح$_{2}$ هى نقطة توازن جديدة على منحني عدم اهتمام ابعد من نقطة الأصل هو المنحني م$_{2}$. وهى تمثل مجموعة جديدة تشترى عندما ينخفض ثمن السلعة ب ويصبح ث$_{ب2}$ (مع بقاء ثمن السلعة أ ودخل المستهلك على حالها) .
- ح$_{3}$ نقطة توازن ثالثة على المنحني م$_{3}$ الذى يبعد أكثر عن نقطة الأصل (و) . وهى نقطة توجد مع انخفاض جديد في ثمن السلعة ب ليصبح ث$_{ب3}$.
- إذا ما وصلنا نقط التوازن المختلفة حصلنا على منحني يسمى منحني الثمن والأستهلاك . مع هذا المنحني يوجد لدينا المعلومات اللازمة لبناء منحني الطلب ، وذلك لأنه يبين لنا الكمية المطلوبة عند كل ثمن . يضاف إلى ذلك أن شكله (الأفقي أو المنحني) واتجاهه (في انحداره نحو اليمين أو في صعوده) يشير إلى درجة مرونة الطلب .

من البيانات الخاصة بتغير الكمية من السلعتين مع تغير ثمن السلعة ب يمكن ، مع افتراض احلال النقود محل السلعة أ ، التوصل إلى العلاقة بين الكمية التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها من السلعة ب وبين ثمن هذه السلعة . الأمر الذى يمكن معه التوصل الى جدول الطلب الفردى وترجمته بيانيا في شكل منحني الطلب الفردى .

على هذا النحو يبين أن خريطة منحنيات عدم الاهتمام استخدمت كاداة للتوصل إلى الأختيار الأمثل للمستهلك في ظل الظروف المعطاة المتعلقة بدخله النقدى وبالأثمان السائدة في السوق[١٨].

لم يبق، في اطار نظرية المنفعة القابلة للتفضيل، إلا التعرف بشيء من التفصيل على أثر تغير الدخل واثر تغير الثمن واثر الأحلال بين السلع على طلب المستهلك.

اثر الدخل[١٩]، اثر الاحلال[٢٠]، واثر الثمن[٢١]:

حتي الآن رأينا، في مرحلة أولى، كيف تتصور نظرية المنفعة القابلة للتفضيل تحديد الكميات التي يطلبها المستهلك على فرض ثبات الدخل وأثمان السلع. كما رأينا، في مرحلة ثانية، أن المستهلك يغير، عن طريق البحث عن وضع توازن جديد، الكمية المطلوبة مع تغير ثمن احدى السلعتين. نريد الآن أن نرى:

- ماذا يكون اثر التغير في دخل المستهلك
- ثم ماذا يكون أثر التغير في الأثمان، بشيء أكبر من التفصيل.

بعبارة أدق، سنفرق بين ثلاث حالات:

- الحالة التي يتغير فيها دخل المستهلك، مع بقاء أثمان السلع على حالها. هنا سيزيد اشباع المستهلك أو ينقص وفقا للاتجاه الذى يتغير فيه دخله النقدى. هدف التحليل هنا هو التعرف على ما يسمى **بأثر الدخل**.
- الحالة الثانية هى حالة تغير الأثمان النسبية للسلع في مجموعها في اتجاه معين ويتغير في ذات الوقت الدخل النقدى للمستهلك في اتجاه معاكس لاتجاه التغير في الأثمان، على نحو يمحو فيه اثر التغير في الدخل الاثر الناجم عن التغير في الأثمان. ومع ذلك، ونظرا لأن الأثمان تتغير بمعدلات مختلفة، قد يرى المستهلك انه من المفيد له أن يعيد النظر في مشترواته بزيادة كمية السلعة التي انخفض ثمنها وانقاص كمية السلعة التي أرتفع ثمنها (وذلك على افتراض انهما بديلتان). هنا يهدف التحليل إلى بيان ما يسمى **بأثر الاحلال**. ولتوضيح هذا الأثر نأخذ المثل التالى:

---

(١٨) هذه الخريطة يمكن استخدامها في كل موقف يكون من الضرورى فيه الاختيار بين بدائل:
- اختيار المستهلك بين بدائل من مجموعات السلع الاستهلاكية
- اختيار الفرد بين الفراغ والعمل.
- اختيار الفرد بين الانفاق الحال والأدخار
- اختيار صاحب المشروع بين توليفات من مدخلات الانتاج.

(١٩) Income eff ct: effet de revenu

(٢٠) Substitution effect: effet de substitution

(٢١) Price effect: effet de prix

لنفرض أن دخل المستهلك مقداره ١٠٠ وحدة نقود ، ينفقه كله على شراء :

- ٦ وحدات من السلعة ا × ١٠ (ثمن الوحدة) = ٦٠ وحدة نقدية
- ووحدتين من السلعة ب × ٢٠ (ثمن الوحدة) = $\frac{٤٠}{١٠٠}$ وحدة نقدية

لنفرض أن الدخل زاد إلى ١٢٠ وحدة نقدية ، وفي نفس الوقت ارتفع ثمن وحدة السلعة ب إلى ٣٠ . بالدخل الجديد كله يستطيع شراء :

- ٦ وحدات من السلعة ا × ١٠ = ٦٠
- ووحدتين من السلعة ب × ٣٠ = $\frac{٦٠}{١٢٠}$

الدخل الحقيقي (أى كمية السلع التي تشترى في الحالتين) لم تتغير . ما الذى تغير اذن ؟ الذى تغير هو ثمن السلعة ب ، بالنسبة لثمن السلعة أ ، إذ بعد أن كان المستهلك يستطيع أن يشترى وحدتين من أ بثمن وحدة من ب ، أصبح يستطيع أن يشترى ٣ وحدات من أ بثمن وحدة من ب بعد ارتفاع ثمن الأخيرة . فكأن أ أصبحت أرخص بالنسبة لـ ب . وبما أن الافتراض هو أن السلعتين بديلتان وأن المستهلك يتصرف تصرفا رشيدا (أى يسعى للحصول على أكبر منفعة مما ينفقه من النقود) فانه سيحصل من النقود اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة ب على عدد أكبر من وحدات السلعة أ مما كان عليه الحال قبل ارتفاع ثمن السلعة أ . ومن ثم فهو يقوم باستبدال السلعة أ بالسلعة ب ، أى أنه ينقص من استهلاكه للسلعة ب ويزيد من استهلاكه للسلعة أ . هذا هو ما يسمى **بأثر الأحلال أو الأستبدال** .

- الحالة الثالثة هى حالة التغير في أثمان السلع مع بقاء الدخل النقدى للمستهلك على حاله . ما معنى هذا التغير في الاثمان ؟ تغير الاثمان يمكن أن يحدث نوعين من الآثار :
- أولا ، تغير الاثمان مع بقاء دخل المستهلك النقدى على حاله يعني تغيرا في دخله الحقيقي . فبارتفاع أثمان السلع مثلا يحصل المستهلك بانفاقه لنفس الدخل على كمية أقل من السلع . وهذا ما يعني نقصا في دخله الحقيقي . وانخفاض الاثمان يمكنه من الحصول على كمية أكبر بنفس الدخل النقدى . ومن ثم ينتج عن التغير في الاثمان **اثر دخل** ، أى أن التغير في الاثمان يترجم نفسه كأثر ناجم عن تغير الدخل .
- وثانيا ، إذا ما تغيرت اثمان السلع التي يشتريها المستهلك بمعدلات مختلفة ، بأن ارتفع بعض الأثمان ولم يرتفع البعض الآخر ، أو ارتفع بعضها بمعدلات مختلفة عن معدلات ارتفاع البعض الآخر ،فان ذلك قد يدفع المستهلك لأن يغير في الكمية التي يشتريها من سلعة على حساب الكمية التي يشتريها من سلعة أخرى . فاذا ارتفع ثمن السلعة أ وبقي ثمن السلعة ب على حاله ، فان ذلك قد يدعو المشترى إلى زيادة الكمية التي يشتريها من السلعة ب وانقاص الكمية التي يشتريها من السلعة أ ، أى أنه

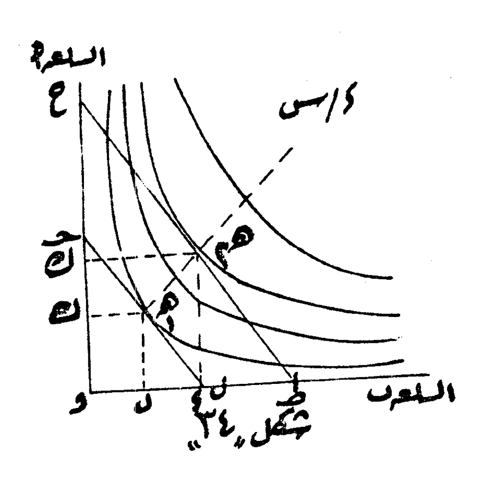
يحل السلعة أ محل السلعة ب . هنا ينتج عن التغير في الأثمان **اثر احلال** . أى أن تغيرات الأثمان تؤدى الى احلال بعض السلع محل البعض الآخر .

وبهذا المعنى يقال أن اثر الثمن يتحلل إلى اثر دخل واثر احلال .

لنرى **أولا اثر الدخل** : للتعرف على أثر تغير دخل المستهلك على طلبه على السلع الاستهلاكية يتبع اصحاب نظرية المنفعة القابلة للتفضيل الخطوات التالية :

- تتمثل نقطة البدء في وضع توازن للمستهلك عند مستوى معين للدخل . ولنرمز له بالدخل $د_١$.
- لنفترض ، ابتداءً من وضع التوازن هذا . أن دخل المستهلك قد زاد . وأصبح يتمثل في $د_٢$.
- ابتداءً من زيادة دخل المستهلك نرى وضع التوازن الجديد الذى يكون فيه المستهلك .
- في خطوة أخيرة نقارن بين وضعى التوازن لنرى الفرق بينهما . هذا الفرق هو الذى يبين أثر الدخل .

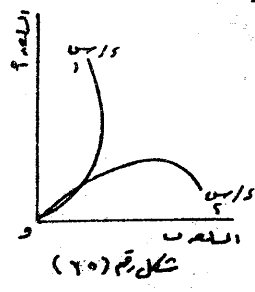
لنرى الآن كيف نتتبع هذه الخطوات على الرسم البياني التالى (شكل ٣٤) :



شكل «٣٤»

- تمثل هـ، نقطة التوازن في وضع التوازن الأولى الذى نبدأ منه .
- عند هذه النقطة يشترى المستهلك المجموعة من السلعتين الممثلة بـ و ك + و ل ، وذلك بانفاق كل دخله .
- مع زيادة دخل المستهلك (مع بقاء الأثمان على حالها) تزيد امكانيات المستهلك ويمتد خط الامكانيات إلى ح ط ممكنا بذلك المستهلك من وضع توازن جديد على منحني عدم اهتمام أعلى من منحني وضع التوازن السابق .
- هـ تمثل وضع التوازن الجديد ، وعنده يشترى المستهلك مجموعة من وحدات السلعتين ممثلة بـ و كَ + و لَ .
- من وضع التوازن هذا نرى أن الكميتين المشتريتين من السلعتين أكبر من الكميات المشتراة عند وضع التوازن الأولى .
- على فرض بقاء الاشياء الأخرى على حالها ، تؤدى الزيادة في دخل المستهلك إلى زيادة الكميات المشتراة . والعكس صحيح .

يبين من ذلك أن تغير دخل المستهلك ، بالزيادة في مثلنا هذا . يؤدى إلى تغير في الكميات التي يشتريها ، نحو الزيادة كذلك في مثلنا هذا . هذا يعبر عنه في الشكل السابق (رقم ٣٥) بالمنحني د / س (أى منحني الدخل/الاستهلاك) الذى يعكس **العلاقة بين الدخل والاستهلاك ، ويبين أن الأثنين يتغيران ، كقاعدة عامة في نفس الاتجاه** . عندما يكون لمنحني الدخل / الاستهلاك هذا الشكل يقال أن أثر الدخل ايجابي بالنسبة للسلعتين . ولكن ، من الممكن أن تؤدى الزيادة في دخل المستهلك الى زيادة في الكمية المشتراة من السلعتين حتى نقطة معينة تبدأ عندها الكمية المشتراة من احدى السلعتين في التناقص مع استمرار الدخل في التزايد . تلك هى حالة السلع الدنيا .

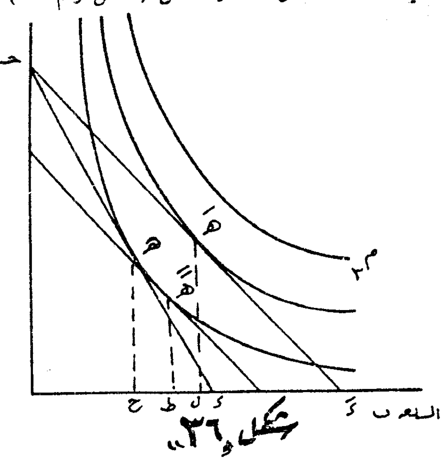


شكل رقم (٣٥)

ويمثل المنحني د / س على الشكل رقم (٣٥) منحني الدخل / الاستهلاك عندما تكون السلعة ب هى السلعة الدنيا . ويكون د / س هو منحني الدخل / الاستهلاك عندما تكون السلعة أ هى السلعة الدنيا . وفي حالة السلع الدنيا يقال أن **أثر الدخل سالب ابتداء من النقطة التي تبدأ عندها الكمية المطلوبة في التناقص مع استمرار الزيادة في الدخل** .

ولاستكمال الافكار المتعلقة بأثر الدخل يلزم أن نضيف أنه يوجد للمستهلك ، لكل نظام للاثمان النسبية ، منحني دخل / استهلاك . ويختلف المنحني باختلاف نظام الأثمان النسبية[٢٢] .

أثر الاحلال : يتحقق هذا الأثر ، كما نعلم ، عندما تتغير الأثمان النسبية للسلع التي يستهلكها المستهلك على نحو لا يؤثر على **الدخل الحقيقي** (*أي كمية السلع التي يحصل عليها بانفاق دخل نقدي معين عند أثمان معينة) لا بالزيادة ولا بالنقصان . وانما قد يدفع هذا التغير في الأثمان المستهلك الى اعادة ترتيب مشترواته من السلع وفقا لعلاقات الأثمان الجديدة فيما بين السلع . واليك بيان كيفية تحقق هذا الاثر ، اثر الاحلال ، متبعين نفس الخطوات التي اتبعناها للتوصل الى اثر الدخل (شكل رقم ٣٦)



شكل «٣٦»

● تمثل النقطة هـ على منحني عدم الاهتمام م١ وضع التوازن الأولى للمستهلك عند مستوى دخل معين وفي ظل أثمان معينة للسلعتين أ ، ب .

● عند هذه النقطة يشترى المستهلك كميتين من السلعتين تعطياه أكبر اشباع ممكن ، ويكون ثمن السلعة أ مقدرا بوحدات من السلعة ب مساويا لـ $\frac{و ب}{و أ}$.

---

(٢٢) يعلل ذلك رياضيا بأنه يوجد لكل مجموعة من الأثمان النسبية ميلا مختلفا لخط الثمن . الأمر الذى يترتب عليه أن تختلف نقط التماس على منحنيات عدم الاهتمام المتتالية .

● لنفترض أن ثمن السلعة ب انخفض (مع بقاء ثمن السلعة أ ودخل المستهلك دون تغير) . يؤدى هذا الانخفاض إلى انتقال خط الامكانيات (خط الثمن) نحو اليمين ليصبح ممثلا بالخط حـ ذ . وينتقل بذلك وضع توازن المستهلك من النقطة هـ١ على المنحني م١ إلى النقطة هـ٢ على المنحني م٢ . وهو منحني يمثل مستوى أعلى من مستويات الاشباع . هذا الانتقال ناجم عن التغير في ثمن السلعة ب (عند مرونة الطلب بالنسبة للثمن) .

● لنفترض . في تصور آخر . أنه في الوقت الذى ينخفض فيه ثمن السلعة ب ينقص الدخل النقدى للمستهلك بالقدر الذى يلغى اثر هذا الانخفاض في الثمن (أى يحيد أثرا النوعين من التغير أحدهما الآخر) . هنا يستمر المستهلك على المنحني الأصلى (م١) بنفس المستوى من الاشباع . ولكن نقطة توازنه على هذا المنحني الأصلي تتغير . لماذا ؟ لأن انخفاض ثمن السلعة ب مع بقاء ثمن السلعة أ دون تغيير يعني أن السلعة أ أصبحت أغلى إذا ما قيست بوحدات من السلعة ب . وعليه يقوم المستهلك **باحلال** كمية من السلعة ب (الارخص نسبيا) محل كمية من السلعة أ (الأغلى نسبيا) .

● لنبين على الرسم كيف يتم هذا « التكيف » نقوم بارجاع خط الامكانيات الجديد حـ ذ حتى يصبح مماسا للمنحني م١ عند النقطة هـَ :

- انتقال خط الامكانيات من حـ د إلى حـ ذَ يمثل انخفاض ثمن السلعة ب .

وارجاع الخط حـ ذَ حتى يصبح المماس للمنحني م١ يمثل **التغير التعويضي للدخل** .

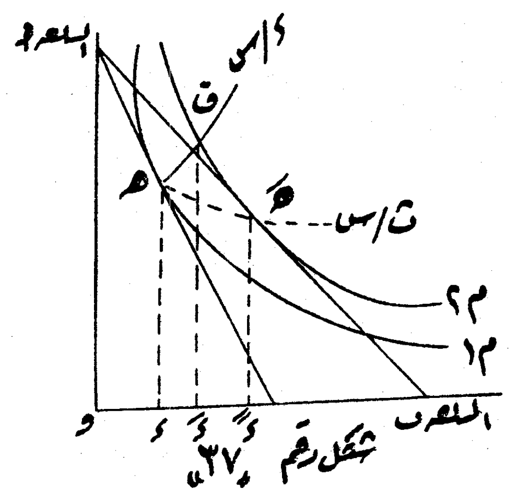
● وتكون المحصلة النهائية أن يبقى المستهلك على نفس منحني عدم **الاهتمام** ، المنحني م١ ، محققا نفس مستوى الاشباع وانما مع شراء كمية اكبر من السلعة ب (**التي انخفض ثمنها**) عوضا عن كمية من السلعة أ (التي لم يتغير ثمنها بصفة مطلقة وانما أصبحت أغلى بالنسبة للسلعة ب) .

● وباستخدام هذا الاسلوب نصل إلى ازالة اثر الدخل . **وتكون الزيادة في مشتروات المستهلك من** السلعة ب ممثلة بانتقال من النقطة هـ (وضع **التوازن الأولى**) إلى النقطة هـَ (وضع التوازن النهائي) على نفس المنحني م١ . هذا الانتقال **يترجم في زيادة في الكمية المشتراة من السلعة ب** بقدر ح ط . ويكون هذا القدر هو مقياس أثر الاحلال (وتمثل بقية المشتروات الممكنة من السلعة ب ، أى ط ل اثر الدخل) .

● وعليه نرى أن اثر الاحلال يمثل دائما بحركة على **نفس** منحني عدم الاهتمام .

اثر الثمن : وهو يتحلل إلى اثر دخل واثر احلال : رأينا عند مناقشة اثر تغير ثمن احدى السلع على توازن المستهلك (مع افتراض بقاء الدخل وأثمان بقية السلع على حالها) أن هذا التغير ، عندما يكون نحو انخفاض الثمن ، يدفع المستهلك نحو نقطة توازن جديدة توجد على منحني عدم اهتمام أعلى من المنحني الذى توجد عليه نقطة التوازن الأولى ، محققا بذلك للمستهلك مستوا أعلى من الاشباع . وقد اقتصرنا على رصد هذه الحركة (من نقطة التوازن الأولى على المنحني م١ إلى نقطة التوازن على المنحني الأعلى م٢) دون أن ندخل في تفاصيل كيفية تحقق هذه الحركة . لنرى الآن الأمر عن قرب للتعرف على العوامل التي تكمن

خلف هذه الحركة (شكل رقم ٣٧)



شكل رقم ٣٧

- نقطة البدء هي وضع توازن ممثلا بالنقطة هـ على المنحني م١ . ويمثل المنحني د/س العلاقة بين الدخل والاستهلاك ، والمنحني ث/س العلاقة بين الثمن والاستهلاك

- الآن ، لنفترض أن ثمن السلعة قد انخفض (على فرض بقاء الدخل النقدى للمستهلك وأثمان بقية السلع على حالها) سيكون للمستهلك وضع توازن جديد يتحدد عند نقطة تماس خط الامكانيات الجديد مع منحني عدم الاهتمام م٢ ، وهي النقطة هـَ.

- في الواقع تتحلل الحركة من وضع التوازن الأولى (هـ) إلى وضع التوازن الجديد (هـَ) إلى حركتين :

- أولا حركة على المنحني د/س من النقطة هـ إلى النقطة ف . هذه الحركة يمكن النظر اليها **كأثر للدخل** ،

- وحركة على نفس منحني عدم الأهتمام م٢ من النقطة ف إلى النقطة هـ . هذه الحركة يمكن النظر إليها **كأثر احلال** .

- لشرح ذلك يقال أن أثر الثمن هو في الواقع نتيجة لعاملين مختلفين يمكن رؤيتهما منعزلين :

- يوجد أولا أثر دخل يثير حركة على المنحني د/س من النقطة هـ إلى النقطة ف . هذا الأثر يجعل المشترى أكثر ثراءً . لأن انخفاض ثمن السلعة ب يعني زيادة في الدخل الحقيقي للمستهلك إذا ما بقي الدخل النقدى دون تغير . مع زيادة الدخل الحقيقي يتسع مجال امكانيات المستهلك وتزيد الكميات التي يطلبها .

- كما يوجد ، ثانيا ، اثر احلال يثير حركة على المنحنى م١ (نفس المنحنى) تشير إلى أن المستهلك سيشترى كمية أكبر من السلعة ب التي انخفض ثمنها . وذلك لأنه مع انخفاض ثمنها تصبح السلعة ب أرخص بالنسبة للسلعة أ (التي بقي ثمنها دون تغير) . وعليه يصبح من الأحسن له أن يحل وحدات من السلعة ب محل وحدات من السلعة أ حتى النقطة التي تصبح عندها الدلالة الحدية للسلعة ب معبرا عنها بوحدات من السلعة أ مساوية من جديد لثمن السلعة ب معبرا عنه بوحدات من السلعة أ . وهو ما يقوم به المستهلك بالتحرك على نفس منحنى عدم الاهتمام ، المنحنى م٢ . الذى هو أبعد من المنحنى الأول م١ . وهو ما يعبر عنه في الرسم بحركة من النقطة ف نحو النقطة هـَ .

- عليه يصبح من المعقول أن نرى اثر الثمن كناتج صاف لأثر دخل وأثر احلال . ويتضح ذلك على الرسم من تتبع التغير في الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة ب . فطلبه على السلعة ب يزيد من الكمية و د إلى الكمية و دَ بحركة على منحنى الثمن / الاستهلاك (ت / س) من النقطة هـ إلى النقطة هـَ . جزء من هذه الزيادة (مساويا لـ د دَ) هو نتيجة اثر الدخل ، والباقي (مساويا لـ دَ دً) نتيجة لاثر الاحلال .

يتضح اذن أن الزيادة في الكمية المطلوبة من سلعة ينخفض ثمنها (السلعة ب في مثلنا هذا) تتوقف على قوة واتجاه أثر الدخل من جانب وقوة واتجاه اثر الاحلال من جانب آخر : (وهو ما يعني أن مرونة الطلب بالنسبة للثمن تتوقف على قوة واتجاه اثرى الدخل والاحلال الذى يعتبر اثر الثمن ناتجا صافيا لهما) . وبصفة عامة (وباستثناء حالة السلع الدنيا) يكون اثر الدخل واثر الاحلال ايجابيين ، الأمر الذى ينتج عنه زيادة في الكمية التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها إذا ما انخفض ثمن السلعة ، والعكس .

* * *

وعليه نرى أن أصحاب فكرة المنفعة القابلة للتفضيل يبدأون من هذه الفكرة لدراسة سلوك المستهلك الذى يتمتع بخصائص الرجل الرشيد . وذلك بقصد التوصل إلى تحديد طلبه على السلع الاستهلاكية . وهم يحاولون تحقيق هذا الهدف من خلال فكرة توازن المستهلك الذى يمكن تحديد شروطه الشكلية استخداما لاداتين تحليليتين : خريطة منحنيات عدم الاهتمام التي تعكس سلم تفضيل المستهلك بعيدا عن الظروف الاقتصادية . والمعدل الحدى للاستبدال بين السلع . ووضع التوازن هذا هو الذى يبين كيفية توزيع المستهلك لدخله النقدى بين السلع التي يرغب في شرائها ويحدد بالتالى الكميات التي يكون على استعداد لشرائها عند الأثمان السائدة فى السوق . فاذا ما تم التوصل الى وضع توازن المستهلك هذا كان من الممكن تتبعه فى تغيره الى أوضاع توازن جديدة تحت تأثير التغيرات في الظروف الاقتصادية للمستهلك المتمثلة فى دخله النقدى واثمان

السلع التى يقدم على شرائها مع تمييز ثلاثة أنواع من الأثر : اثر الدخل ، اثر الاحلال واثر الثمن فى تحليل هذا الاخير الى الأثرين الأولين وهم ينتهون الى تحديد شكل عام لتوازن المستهلك يتمثل فى العلاقة التالية :

$$\frac{\text{م ح س}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{أ}}} = \frac{\text{م ح س}_{\text{ب}}}{\text{ث}_{\text{ب}}} = \ldots\ldots = \frac{\text{م ح س}_{\text{ن}}}{\text{ث}_{\text{ن}}} = \frac{\text{م ح س}_{\text{ق}}}{\text{ث}_{\text{ق}}} = \frac{\text{م ح س}_{\text{ق}}}{1} = \text{م ح س}_{\text{ق}}$$

حيث م ح $\text{س}_{\text{أ}}$ ترمز للمعدل الحدى لاستبدال السلعة أ . وترمز $\text{ث}_{\text{أ}}$ لثمن هذه السلعة ؛ م ح $\text{س}_{\text{ق}}$ ترمز للمعدل الحدى لاستبدال النقود ، وترمز $\text{ث}_{\text{ق}}$ لثمن النقود . وعليه يتمثل الشرط الشكلي العام لتوازن المستهلك في تساوى نسبة المعدل الحدى لاستبدال السلعة إلى ثمنها مع نفس النسبة لكل السلع التي يشتريها المستهلك مع نسبة المعدل الحدى لاستبدال النقود إلى ثمنها (باعتبار أنه يضحى بالنقود في سبيل الحصول على السلع) . وبما أن ثمن النقود هو وحدة النقد نفسها ينتهي التساوى إلى أن يكون مع المعدل الحدى لاستبدال النقود . وتحقق هذا الشرط الشكلي يعني ، في نظرهم ، أن المستهلك أصبح في وضع توازن ، أى الوضع الذى يحقق له أقصي منفعة ممكنة بحيث لا تكون له مصلحة في تغيير نمط توزيع دخله النقدى على مشترواته من السلع الاستهلاكية طالما أن الظروف التي يتصرف في ظلها تبقى دون تغيير .

وقبل أن ننتقل إلى مقارنة بين النتائج التي يتوصل إليها أصحاب كل من نظريتي المنفعة القابلة للقياس ونظرية المنفعة القابلة للتفضيل فيما يخص توازن المستهلك ، تبقى لنا ملاحظتان بالنسبة للنظرية الثانية :

- نلاحظ أولا أننا قدمنا تحليل أصحاب النظرية الثانية على افتراض وجود سلعتين فقط ، الأمر الذى يستلزم استخدام رسوم بيانية ثنائية الابعاد (أى ذات محورين فقط ، المحور السيني والمحور الصادى) . ولكن التحليل يمكن أن يتم على افتراض تعدد السلع التي يشتريها المستهلك ، وهو ما يستلزم رسوم بيانية متعددة الأبعاد (أى لها أكثر من محورين) . وبناء مثل هذه الرسوم البيانية على ورقة مسطحة يتم بجهد كبير ولا يحقق إلا فائدة قليلة .

- نلاحظ ثانيا ، ترديدا لفكرة سبق ذكرها ، أن خريطة منحنيات عدم الاهتمام تمثل أداة يمكن استخدامها في نظر أصحاب هذا الاتجاه في كل موقف يلزم فيه الاختيار بين بدائل مختلفة :

- الاختيار بين توليفات مختلفة من السلع الاستهلاكية (اختيار المستهلك)
- الاختيار بين توليفات من العمل والفراغ (اختيار الأفراد)
- الاختيار بين توليفات من الانفاق الحالى والادخار
- الاختيار بين توليفات مختلفة من عناصر الانتاج التي تستخدم في الانتاج (اختيار المنظم) .

٣- المقارنة بين نتائج النظريتين

- رأينا أن الشرط الشكلى لتوازن المستهلك وفقا لتحليل أصحاب فكرة المنفعة القابلة للتفضيل هو :

$$\frac{\text{م ح س}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{أ}}} = \frac{\text{م ح س}_{\text{ب}}}{\text{ث}_{\text{ب}}} = \ldots\ldots = \frac{\text{م ح س}_{\text{ن}}}{\text{ث}_{\text{ن}}} = \frac{\text{م ح س}_{\text{ق}}}{\text{ث}_{\text{ق}}} = \frac{\text{م ح س}_{\text{ق}}}{1}$$

$$= \text{م ح س ق}$$

إذا تعلق الأمر بسلعتين أ ، ب يكون شرط التوازن على النحو التالى :

$$\frac{\text{م ح س}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{أ}}} = \frac{\text{م ح س}_{\text{ب}}}{\text{ث}_{\text{ب}}}$$ ، حيث م ح س ترمز للمعدل الحدى

أو $$\frac{\text{م ح س}_{\text{أ}}}{\text{م ح س}_{\text{ب}}} = \frac{\text{ث}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{ب}}}$$ (من خصائص التناسب) ١

- كما رأينا أن الشرط الشكلى لتوازن المستهلك وفقا لتحليل أصحاب فكرة المنفعة القابلة للقياس هو :

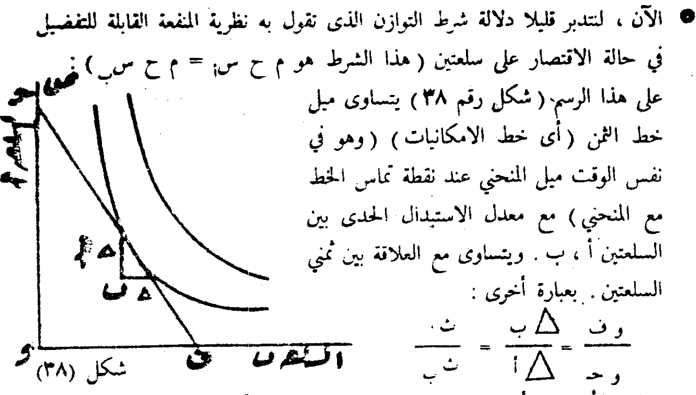
$$\frac{\text{م ح}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{أ}}} = \frac{\text{م ح}_{\text{ب}}}{\text{ث}_{\text{ب}}} = \ldots\ldots = \frac{\text{م ح}_{\text{ن}}}{\text{ث}_{\text{ن}}} \qquad \text{م ح}_{\text{ق}}$$

إذا تعلق الأمر بسلعتين أ ، ب يكون شرط التوازن على النحو التالى :

$$\frac{\text{م ح}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{أ}}} = \frac{\text{م ح}_{\text{ب}}}{\text{ث}_{\text{ب}}}$$ ، حيث م ح ترمز للمنفعة الحدية .

أو $$\frac{\text{م ح}_{\text{أ}}}{\text{م ح}_{\text{ب}}} = \frac{\text{ث}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{ب}}}$$ (من خصائص التناسب) ... ٢

● الآن ، لنتدبر قليلا دلالة شرط التوازن الذى تقول به نظرية المنفعة القابلة للتفضيل في حالة الاقتصار على سلعتين (هذا الشرط هو م ح سأ = م ح سب) على هذا الرسم (شكل رقم ٣٨) يتساوى ميل خط الثمن (أى خط الامكانيات) (وهو في نفس الوقت ميل المنحني عند نقطة تماس الخط مع المنحني) مع معدل الاستبدال الحدى بين السلعتين أ ، ب . ويتساوى مع العلاقة بين ثمني السلعتين . بعبارة أخرى :



شكل (٣٨)

$$\frac{\text{و ف}}{\text{و ح}} = \frac{\Delta\,\text{ب}}{\Delta\,\text{أ}} = \frac{\text{ث}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{ب}}}$$

وذلك لأنه على أفتراض مستوى معين للدخل ، وليكن د . النقدى للمستهلك ومستوى لثمني السلعتين و ح = $\frac{\text{د}}{\text{ث}_{\text{أ}}}$ ، وف = $\frac{\text{د}}{\text{ث}_{\text{ب}}}$

$$\therefore \quad \frac{\text{و ف}}{\text{و ح}} = \frac{\text{د}}{\text{ث}_{\text{ب}}} \times \frac{\text{ث}_{\text{أ}}}{\text{د}} = \frac{\text{ث}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{ب}}}$$

ابتداءا من دخل نقدى معين (د) وعلى أساس الأثمان المعطاة في السوق : يقوم المستهلك بتوزيع دخله (انفاقه) بين السلعتين بكيفية تتحدد بتساوى نسبة المعدل الحدى للاستبدال بينهما ($\frac{\Delta\,\text{س}}{\Delta\,\text{ص}}$) مع النسبة بين ثمنيهما ($\frac{\text{ث}_{\text{ص}}}{\text{ث}_{\text{س}}}$) .
وعليه يكون شرط التوازن :

$$\frac{\Delta\,\text{ب}}{\Delta\,\text{أ}} = \frac{\text{ث}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{ب}}} \qquad \text{.................. ٣}$$

● الآن ، يبين المعدل الحدى للاستبدال بين السلعتين أ ، ب الكمية الأضافية من ب اللازمة لتعويض المستهلك عن كمية محددة يفقدها من السلعة أ . بمعنى آخر يحدد المعدل الحدى للاستبدال كمية المنفعة الاضافية (التي تحققها كمية معينة من السلعة ب) التي تعوض المستهلك عن النقص في المنفعة الناجم عن النقص في كمية السلعة أ . فنقص المنفعة الناجم عن استهلاك عدد أقل من وحدات السلعة أ يعوض بالتعادل بالكسب المتحقق من استهلاك كمية أكبر من السلعة ب

وهو ما يعني أن Δب × م ح$_{\text{ب}}$ = Δأ × م ح$_{\text{أ}}$ حيث م ح ترمز للمنفعة الحدية

ومن هذه العلاقة $\frac{\Delta ب}{\Delta أ} = \frac{م ح أ}{م ح ب}$ ٤

وباستبدال $\frac{\Delta ب}{\Delta أ}$ بالقيمة المحددة لها في العلاقة (٣) :

$\frac{م ح أ}{م ح ب} = \frac{ث أ}{ث ب}$ ٥

وهكذا ينتهي بنا شرط التوازن عند النظرية الثانية بأنه يتضمن التعبير بوحدات **المنفعة الحدية** (أى المنفعة القابلة **للقياس**).

- ومقارنة العلاقة (١) التي ترجمت أخيرا بالعلاقة (٥) نرى أن شرط توازن المستهلك وفقا للنظرية الثانية هو نفس شرط التوازن الذى يقول به أصحاب النظرية الأولى المعبر عنه في العلاقة (٢).
- **وهكذا نلمح ، في نتائج نظرية المنفعة القابلة للتفضيل ، المنفعة الحدية وقابلية المنفعة للقياس .**

* * *

على هذا النحو ينتهى أصحاب التيار الثاني (فكرة المنفعة القابلة للتفضيل) إلى نفس النتائج التي توصل إليها أصحاب التيار الأول (فكرة المنفعة القابلة للقياس) بعد رحلة زمنية لا تقل عن اربعين عاما . تضمنت هذه الرحلة أولا نقد أفكار أصحاب التيار الأول ثم محاولة ايجاد البديل لهذا التيار ، ثم التوصل إلى نتيجة أعتقد أنها مختلفة ، ثم الوعى ، بعد بعض الجهد ، بأننا نعود إلى نقطة البدء . وهكذا يعاني تحليل المنفعة القابلة للتفضيل من المآخذ التي أخذها أصحابه على فكرة المنفعة القابلة للقياس . ويعكس ذلك حقيقة أن النظرية الحدية تدور في حلقة مفرغة ، تدور في هذه الحلقة حول نفسها بعيدا عن واقع الحياة الاجتماعية .

وازاء ذلك يحاول البعض الثالث كسر الحلقة المفرغة بمحاولة بناء ما يسمى بنظرية التفضيل المستبان[٢٣] . ولكننا نكتفي هنا بالأشارة إلى مراجعها[٢٤] إذ يكفينا ، مثلين من

(٢٣) The revealed preference theory

(٢٤) انظر في ذلك : P. Samuelson, Foundations of Economic Analysis, Harvard, Cambridge, Moss, 1947.

وكذلك مقاله بعنوان : Consumption Theorems in Terms of Overcompensation Rather Than Indifference Camparaisons, Economic, Vol. XX, Feb. 1953

أمثلة ما يقدم عادة كنظرية تشرح سلوك المستهلك بقصد تحديد طلبه على السلع الاستهلاكية . وهى في واقع الأمر من قبيل المضاربات الذهنية لأصحاب النظرية الحدية . وهى مضاربات تجسم تصور الحدين للظواهر الاقتصادية «كعلاقات» بين الأشخاص والاشياء (إذ يقتصر عالم سلوك المستهلك على حديثه مع نفسه في مواجهة السلع) وتعكس في ذات الوقت عقم «النظرية» . ولا تظهر أسباب عقم «النظرية» إلا بنقد لمجمل النظرية الحدية من الداخل ومن الخارج[٢٥] . ونقد مجمل النظرية يستلزم التعرف إلى بقية مكوناتها ، والمكون الثاني يتمثل في نظرته لسلوك المشروع .

(٢٥) انظر الباب الخامس فيما يلي .

الفصل الثالث

نظرية سلوك المشروع

تتمثل المشكلة التي ينشغل بها أصحاب النظرية في تحليل سلوك المشروع بقصد التوصل الى العوامل التي تحدد الكميات التي يعرضها في ظل الشروط السائدة في السوق، ولم توضع المشكلة على هذا النحو الا من خلال تطور الفكر المتعلق بها. وعليه يلزم للتوصل الى وضع المشكلة كما ينبغي (من وجهة نظر المدرسة الحدية) أن نتعرف على تاريخها، وهو ما سنفعله باختصار في مرحلة أولى.

وبعرضنا هذا التاريخ نستطيع أن نبين النقاط التي نتعرض لها في هذا الفصل.

١ - تاريخ المشكلة

يتمثل العرض، وفقا لتصور **الكلاسيك**، في كمية: في الكمية التي تطرح في السوق، تلك هي الكمية التي يتكلم عنها آدم سميث صراحة في دراسته «ثمن السوق» في تقابلها مع «الثمن الطبيعي»[١]، هذا الأخير هو الثمن الذى يسود في الزمن الطويل بفضل سيادة المنافسة وحوله يدور ثمن السوق. كما يتكلم ريكاردو هو الآخر عن كمية معينة من الأموال الموجودة في السوق. فالأمر يتعلق عند الكلاسيك اذن بالكمية المعروضة ولا يتعلق بدالة العرض. وبهذا المعنى يحدد العرض، مع الطلب، ثمن السوق.

وقد أولى **الحديون الأوائل** (السابقون على الفريد مارشال)، وهم من انشغلوا أساسا بالمنفعة، تحليل العرض القليل من العناية، ولا يعطونه الا أهمية محدودة جدا حتى بالنسبة لتحديد ثمن السوق. فاذا كانت توجد بين الثمن والطلب علاقة مباشرة فالعلاقة بين الثمن والعرض علاقة **غير مباشرة** باعتبار أن هذا الأخير، أى العرض، هو المنفعة: وذلك لأن الأفراد الذين يقدمون عناصر الانتاج، وهى التي تكمن خلف العرض، انما يتحملون (انعدام منفعة)[٢] عندما يضعون تحت تصرف المنظم (خدمات) هذه العناصر.

---

(١) Natural price; prix naturel

(٢) Disutility, disutilité.

ولم تلعب **فكرة دالة العرض** دورها كاملا الا في تحليل **الفريد مارشال**(٣) . وهو يفصل هذه الفكرة عن الكمية المعروضة التي يتكلم عنها الكلاسيك وعن عكس المنفعة الذى هو يرادف العرض عند الحديين الأوائل . فالفريد مارشال يسند دالة العرض الى نفقة الانتاج . ومن هنا كانت ضرورة التغلغل في مجال الانتاج لدراسة النفقات والكمية المنتجة التي تتحدد بسلوك المنظم صاحب المشروع في ظل الظروف السائدة في السوق . ومنذ أن قدم الفريد مارشال هذا التحليل يتم بناء منحنيات العرض كدالة للثمن .

رأينا في الفصل الأول(٤) من هذا الباب العرض الفردى كدالة كعوامل مختلفة :

ع. = د (ث$_{أ}$ ، ث$_{١}$ ، ....، ث$_{ن-أ}$ ، ث$_{ع١}$ ، .... ، ث$_{عن}$ ، ت)

كما رأينا العرض الفردى كدالة لثمن السلعة التي يقوم المنظم بطرحها في السوق :

ع$_{أ}$ = د (ث$_{أ}$)

وفي تحليله لسلوك المشروع يهتم مارشال كقاعدة عامة بسلوك ما يسميه بالوحدة الممثلة(٥) **في ظل المنافسة الكاملة** . الامر يتعلق بوحدة انتاجية متوسطة ، من حيث عمرها في مجال الانتاج هذا ، من حيث درجة نجاحها ، من حيث مستوى الادارة ، ومن حيث حجمها . هذه الوحدة المتوسطة تعمل في ظل المنافسة الكاملة (أى أنها تكون واحدة بين عدد كبير من الوحدات الانتاجية تنتج كلها وحدات متجانسة من السلعة) . وبما أن هذه الوحدة صغيرة بالنسبة لحجم السوق ، أى أن انتاجها أصغر من أن يؤثر وحده على ظروف السوق ، فانها تأخذ الثمن السائد في السوق كمعطى ، أى كظرف محدد في السوق تحديدا لا ارادة للمشروع فيه(٦) . ثم يحلل مارشال سلوك **المحتكر** وانما كحالة استثنائية . الأمر يتعلق هنا بسلوك وحدة تسيطر على انتاج سلعة معينة وتستطيع ، ابتداء من الطلب على هذه السلعة ، أن تحدد ثمن السوق . فهى صانعه للثمن(٧) .

---

(٣) أنظر مبادىء الاقتصاد . الكتاب الخامس .

(٤) أنظر ما سبق . ص ٣١٢ و ٣١٣ .

(٥) Representative firm; la firme représentative, Marshall Principles, p. 264 – 5.

(٦) A price-taker firm.

(٧) A price-maker firm.

ثم تأتي نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن الحالي . وتبين الجهود التحليلية لبيرو سرافا[٨] وجون روبنسون[٩] وادوارد تشمبرلن[١٠] أنه لم يعد من المستساغ ، ازاء التغيرات التي تمت في واقع الاقتصاد الرأسمالي واتجاهه نحو سيطرة الشكل الاحتكاري على الأسواق ، أن نفترض أن الشكل العام للمشروع يتمثل في المشروع الذى ينتج في ظل المنافسة الكاملة وأن الاحتكار لا يمثل الا حالة استثنائية . وانما يتجه الشكل العام نحو مشروع ينتج في سوق يوجد به عدد من المشروعات من الكبر بحيث يمكن القول بوجود المنافسة ، ولكنه ينتج وحدات من السلعة غير متجانسة مع وحدات السلعة التي تنتجها المشروعات الأخرى الموجودة في هذا الفرع من فروع الانتاج . وهذا ما يعبر عنه بالقول بأن المشروع يبدأ في تمييز وحدات سلعته تمييزا يعطيه نوعا من الاحتكار بالنسبة للوحدات التي ينتجها . (مثال ذلك الأنواع المختلفة من معجون الاسنان . نحن هنا بصدد سلعة واحدة تشبع حاجة واحدة ، ولكن وحدات السلعة غير متجانسة أى متميزة فيا بينها بالرائحة . باستخدام الكلورفيل أو عدم استخدامه . بطريقة تقديم السلعة .. الى غير ذلك) . هنا يتعلق الأمر بشكل من أشكال السوق يسمى **بسوق المنافسة الاحتكارية ، أو سوق المنافسة غير الكاملة** بصفة عامة .

وفي نهاية الثلاثينات يتركز الاهتمام ، في مجال دراسة سلوك المشروع . على المشروع الذى يعمل في ظل شكل آخر من اشكال السوق . يتم ذلك بفضل الدراسات التي قام بها بول سويزى[١١] .وهتش وهول[١٢] الأمر يتعلق هذه المرة بالمشروع الذى يعمل في ظل **منافسة القلة** ، وهو واحد ضمن مجموعة قليلة العدد تنتج كل (أو الجزء الأكبر) من الكمية المنتجة في فرع من فروع الانتاج .

وينتج عن كل هذا أن نتوصل الى الأشكال التالية للسوق التي يمكن في ظلها دراسة سلوك المشروع :

---

(٨) Piero Sraffa, The Laws of Returns Under Competitive Conditions The Economic Journal Vol. XXXVI, 1926. p. 532 – 550.

(٩) Joan Robinson, The Economics of Imperfect Competition, Macmillan and co., London, 1933.

(١٠) Edward Chamberlin, The Theory of Monopolistic Competition. Harvard University Press. Cambridge, Mass, 1933.

(١١) Paul Sweezy, Demand Under conditions of Oligopoly The Journal of Political Economy, Vol. XLVII. 1939, p. 568 – 573.

(١٢) Hitch & Hall, Price Theory and Business Behaviour. Oxford Economic Papers, No 2.

عدد المنتجين	نوع وحدات السلعة	شكل السوق
كبير	متجانسة (كل منها بديل كامل للوحدات الأخرى).	المنافسة الكاملة
كبير	غير متجانسة (كل منها بديل لصيق غير كامل للوحدات الأخرى)	المنافسة الاحتكارية(١٣) (أو غير الكاملة)
محدود (قليل)	متجانسة	منافسة القلة دون تمييز(١٤)
	غير متجانسة	منافسة القلة مع التمييز(١٥)
اثنان		الاحتكار الثنائي(١٦)
واحد		الاحتكار(١٧)

ويتمثل الفرق بين هذه الاشكال المختلفة للسوق، من وجهة نظر المشروع. **في اختلاف شروط الطلب على السلعة التي ينتجها**. بمعني آخر تختلف شروط الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع باختلاف شكل السوق الذى ينتج المشروع في ظله. الأمر الذى يؤثر على سلوك المشروع كوحدة تتجه في كل تصرفاتها نحو السوق.

(١٣) Monopolistic competition (imperfect competition), la concurrence monopolistique (imparfaite).

(١٤) Oligopoly without differenciation: l'oligopole sans differenciation.

(١٥) Oligopoly with differenciation: l'oligopole avec différenication.

(١٦) Duopoly: duopole.

(١٧) Monopoly: monopole.

ولكن ايا كان شكل السوق فالمشروع يسعى الى تحقيق أقصى ربح ممكن[١٨] . وهو ما يعني تحقيق أكبر ربح اجمالى أو الانتاج بأقل خسارة (في حالة ما اذا كان المشروع يمر بفترة تسودها الصعاب ويقدر المشروع انها عابرة وأنه سيحقق أرباحا في الفترة التالية) . وبما أن الربح الاجمالى . الذى من أجله يعيش المشروع في صراع دائم . يمثل الفرق بين مجموع ايراداته ومجموع نفقاته فان **سلوك المشروع ينعكس في مواجهة دائمة بين شروط الايراد الذى يحصل عليه وشروط نفقة الانتاج التي يتحملها** . هذه المواجهة هي التي تحدد الكمية المنتجة (أو المعروضة) بواسطة المشروع . وعليه اذ أردنا التوصل الى هذه الكمية تعين علينا أن نرى أولا شروط نفقة الانتاج . نرى بعد ذلك شروط الايراد .

وكلما يتم الانتاج يتخذ المشروع عددا من القرارات . فهناك **أولا القرار الخاص بالناتج** الذى يقدم المشروع على انتاجه . محددا بذلك نوع النشاط الذى يقوم به . وقد يقوم المشروع بانتاج عدة منتجات . وهذه هي الحالة الغالبة . **ولكننا سنفترض طوال دراستنا لتحليل سلوك المشروع أن الوحدة الانتاجية لا تنتج الا ناتجا واحدا** .

ولكى ينتج **يقوم المشروع بتجميع عناصر الانتاج** : رأس المال . الذى تمثله عينا وسائل الانتاج ، والعمل والأرض . التي يضاف اليها التنظيم[١٩] أى المقدرة التنظيمية لصاحب المشروع . فالمشروع يقوم بتجميع هذه المدخلات لانتاج كمية معينة من الناتج .

فاذا ما افترضنا أن المشروع يسعى الى الانتاج بأقل تكلفة . كما هو الحال في ظل شروط المنافسة الكاملة . تعين على المشروع الذى يجد أمامه امكانيات فنية متعددة تعكس طرقا متعددة لتجميع عناصر الانتاج . تعين **على هذا المشروع أن يتخذ قرارا بشأن اختيار الطريقة الفنية التي يتبعها في الانتاج** الأمر هنا يتعلق باختيار احدى الامكانيات التكنولوجية المتاحة للمشروع . بعبارة أخرى . قد يوجد ، من الناحية التكنولوجية . عدد من (التوليفات) الممكنة لعناصر الانتاج المختلفة (للمدخلات المختلفة) . في هذه الحالة يتعين على المشروع اختيار احداها . كما قد لا يوجد الا طريقة واحدة لتجميع المدخلات لانتاج الناتج . في هذه الحالة لا توجد أمام المشروع الا امكانية تكنولوجية واحدة ولا يكون له أى خيار . ويعبر عن هذه (التوليفات) التكنولوجية الممكنة بما يسمى **بدالة الانتاج**[٢٠] . التي تلخص

---

(١٨) قد يهدف المشروع الى جعل المخاطر أقل ما تكون (كما قد يسعى . على نحو مؤقت . الى تحقيق أهداف أخرى) . ولكنا نفترض أن المشروع يسعى . كقاعدة عامة ، الى تحقيق أقصى ربح ممكن .

(١٩) The entrepreneurship l'entrepreneurship.

(٢٠) The production function. la fonction de production

المعرفة التكنولوجية ، على اعتبار أنها تعبر عن الأفق التكنولوجي المتاح للمشروع عن طريق بيانها لأكبر كمية يمكن انتاجها استخداما لكمية معينة من المدخلات . نحن هنا بصدد علاقة فنية (بين المدخلات والناتج) يمكن التعبير عنها على النحو التالى :

$$س = د (ع_{١} ، ع_{٢} ، \dots ، ع_{ن}) .$$

حيث س ترمز للناتج ، $ع_{١}$ لعنصر الانتاج الأول ، $ع_{٢}$ لعنصر الانتاج الثاني ، ع ن للعنصر الأخير(٢١)

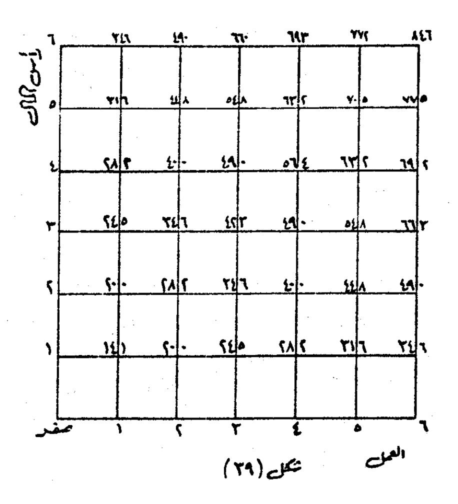
هذه العلاقة يمكن التعبير عنها بيانيا عن افتراض أن لدينا مدخلين يمثل كل منهما بديلا للآخر : العمل ورأس المال . وذلك على النحو المبين في الشكل (٢١) .

ولكى يكون قرار المشروع رشيدا يتعين أن يتمثل في اختيار الطريقة الانتاجية (أو الفن الانتاجى) أو التوليفة التي تجعل كميات المدخلات المستخدمة في انتاج كمية معينة من الناتج أقل ما يمكن . أى يتعين أن يؤدى هذا الاختيار الى أن تكون الكمية من كل مدخل (أى من كل عنصر) المستخدمة في انتاج وحدة واحدة من الناتج . الى أن تكون هذه الكمية أصغر ما يمكن . هذه الكمية من المدخل اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج يطلق عليها اصطلاح **المعامل الفني**(٢٢) (المعامل الفني للعمل في انتاج الصلب مثلا هو القدر من العمل اللازم لانتاج وحدة واحدة من الصلب . الطن مثلا) . وعليه يمكن القول أنه لكى يكون قرار المشروع رشيدا يتعين أن ينجم عنه تقليل المعاملات الفنية للانتاج بالنسبة للمدخلات المختلفة الى أقصى حد .

---

(٢١) يوجد في الاقتصاد القومى . حيث يتم انتاج آلاف السلع . عدد كبير من دالات الانتاج . كما انه يمكن تصور دالة الانتاج على مستوى عال جدا من التجميع تعبر عن الامكانيات الفنية بالنسبة للاقتصاد القومى في مجموعه .

(٢٢) Technical coefficients: les coefficients techniques.



شكل (٣٩)

دالة الانتاج

- دالة الانتاج هذه تلخص المعرفة التكنولوجية .
- هي تعبر عن العلاقة بين كمية الناتج والتوليفات المختلفة من المدخلين العمل ورأس المال .
- لانتاج كمية من الناتج مساوية لـ ٤٩٠ وحدة مثلا . توجد لدينا أربعة توليفات فنية ممكنة .
  - ـ٦ وحدات عمل + ٢ وحدة رأس المال .
  - ـ٤ وحدات عمل + ٣ وحدات من رأس المال .
  - ـ٣ وحدات عمل + ٤ وحدات من رأس المال .
  - ـ٢ وحدة عمل + ٦ وحدات من رأس المال .

اذا ما كان لدينا **أثمان عناصر الانتاج** (أى أثمان المدخلات) فان اختيار التوليفة التي تقلل من المعاملات الفنية لاستخدام هذه المدخلات الى أقصي حد يعني انقاص نفقة الانتاج وجعلها أقل ما يمكن .

يتضح أن نفقة الانتاج تتحدد . حتي الآن . بمحددين التوليفة التكنولوجية التي تحدد الكميات العينية من المدخلات اللازمة لانتاج وحدة من الناتج . وأثمان المدخلات (أى عناصر الانتاج) المستخدمة ولكن نفقة الانتاج لا تتحدد بهذين المحددين فقط . اذ يوجد محدد ثالث لها ذلك هو مستوى الانتاج

فالواقع أن نفقة الانتاج تتأثر كذلك بمستوى نشاط المشروع ، وهو مستوى يمكن تغييره :

- أما بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرف المشروع (أى مجموع اصوله الثابتة) ، أى باستخدام هذه الطاقة على نحو أكثر أو أقل حدة ، وهو ما يستطيع المشروع تحقيقه مباشرة .

- وأما بتغيير حجم المشروع نفسه ، ليصبح أكبر أو أصغر مما كان عليه حجمه من قبل (أى يصبح تحت تصرفه طاقه انتاجية أكبر أو أصغر مما كانت عليه من قبل) وهو ما لا يمكن القيام به الا بعد فترة معينة نقوم في خلالها باحداث التغيرات اللازمة .

واذا كان المشروع يقوم بالانتاج فانه يفعل ذلك من أجل الربح . فهو ينتظر دائما أن يحقق ايرادا . ويتحدد الايراد الكلى للمشروع بالكمية من السلعة التي ينجح في تسويقها وبالثمن الذى يبيع به الوحدة من هذه السلعة . ومن ثم يلزم أن نتعرف على شروط الطلب التي يواجهها المشروع في السوق ، وهي شروط تختلف باختلاف شكل السوق الذى ينتج في ظله

على أساس معرفة شروط الايراد هذه وشروط النفقة يمكن اتخاذ القرار الخاصّ بتحديد الكمية التي ينتجها المشروع (ويطرحها في السوق) . فاذا افترضنا أن المنظم يسلك سلوكا رشيدا تعين عليه أن يتخذ القرار الذى ينجم عنه انتاج الكمية التي تحقق له أقصى ربح ممكن (أو أقل خسارة ممكنة انتظارا لربح مستقبل) هذه الكمية تسمى بكمية التوازن

وعليه ، تكتمل لنا دراسة نظرية سلوك المشروع بالتعرف على :

- شروط نفقة الانتاج في داخل المشروع .
- الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع .
- توازن المشروع ، وهو ما يسمح لنا بالانتقال الى توازن الصناعة وتكون الثمن في السوق .

٢ ـ نفقة الانتاج [٢٣]

سنهتم فيما يلى ببيان خصائص ومحددات نفقة الانتاج . من هذه المحددات :
ـ نستبعد ما كان ذى طبيعة تكنولوجية ،
ـ نؤجل الكلام عن المحدد الاقتصادى (أثمان عناصر الانتاج) للفصل الرابع ،
ـ لنرى بشيء من التفصيل مستوى نشاط المشروع كمحدد لنفقة الانتاج .

وتتمثل نفقة انتاج ناتج معين في ثمن شراء (أو القيمة المقدرة للعناصر التي لا تشترى) كل عناصر الانتاج المستخدمة في انتاج هذا الناتج . هذه النفقة تساوى مجموع الانفاقات النقدية التي يتحملها المشروع تحقيقا لهذا الناتج . هنا نكون بصدد **النفقة النقدية** [٢٤] منظورا اليها من وجهة نظر المشروع . ومن ثم فهى **نفقة خاصة** [٢٥] . هذه النفقة الخاصة يتعين تمييزها عن **النفقة الاجتماعية** [٢٦] التي تمثل ما يتحمله المجتمع في سبيل انتاج هذا الناتج . في هذا الفصل نهتم فقط بالنفقة الخاصة .

وتتوقف نفقة الإنتاج ، كما ذكرنا من قبل ، على :

ـ الكميات العينية من المدخلات المستخدمة في الانتاج . في نشاط البناء مثلا تتوقف نفقة انتاج وحدة من الناتج ، ولتكن المتر المربع من البناء ، على كمية الطوب والصلب والاسمنت والخشب والعمل ... الى غير ذلك المستعملة في عملية بناء هذه الوحدة . هذه الكميات العينية تتوقف بدورها على الفن الانتاجى المستخدم وعلى درجة الكفاءة في استخدام المدخلات .

ـ أثمان المدخلات المختلفة المستعملة في الانتاج .

ـ ومستوى الانتاج ، أى الكمية المنتجة .

وعليه أن أردنا التوصل الى النفقة النقدية الكلية ، عند مستوى معين من الانتاج ، لزم علينا :

ـ أن نضرب أولا الكمية المستخدمة من كل من المدخلات في ثمن الوحدة الواحدة من

(٢٣) The production cost: le coût de production.
(٢٤) Monetary cost: coût monétaire.
(٢٥) Private cost: coût privé.
(٢٦) Social cost: coût social

هذا المدخل ، لنحصل على نفقة استخدام كل من هذه المدخلات .

- ثم نجمع نفقات استخدام كل المدخلات .

- وابتداء من هذه النفقة النقدية الكلية نستطيع ، على أساس معرفة الكمية المنتجه ، أى نحصل على النفقه النقدية للوحدة الواحدة من الناتج .

من هذا يتضح أن **مصادر التغير في النفقة النقدية للوحدة من الناتج ثلاثة** :

- **التغير في** النفقة الحقيقية(٢٧) **أى في الكميات العينية للمدخلات** المستخدمة . هذا المصدر لتغير النفقة النقدية لن يكون محلا لاهتمامنا في اطار هذه الدراسة باعتبار أنه يرتبط بالجانب التكنولوجى للانتاج .

٢ - التغير في أثمان المدخلات (عناصر الانتاج) المستخدمة . بالنسبة لهذا المصدر لتغير النفقة النقدية يمكننا :

- افتراض ان سلوك المشروع يؤثر على أثمان عناصر الانتاج .

- **واما أن نفترض أن المشروع الذى ندرس سلوكه يشترى عناصر الانتاج من أسواق تسودها المنافسة الكاملة ويبيع سلعته في سوق تسوده المنافسة الكاملة** . في هذه الحالة ستكون الكميات التي يشتريها المشروع من عناصر الانتاج أصغر من أن تؤثر ، عند تغيرها ، في الأثمان السائدة في أسواق هذه العناصر .

في تحليلنا لسلوك المشروع نفترض هذا الافتراض الأخير . هذا الافتراض الأخير . هذا الافتراض يتضمن استبعاد هذا المصدر الثاني للتغير في النفقة النقدية للوحدة من السلعة التي ينتجها المشروع (مع مراعاة أن أثمان عناصر الانتاج ستكون محلا للدراسة في الفصل الرابع من هذا الباب) .

٣ - التغير في مستوى الانتاج ، أى في مستوى نشاط المشروع ، لم يبق الا هذا المصدر للتغير في النفقة النقدية ليكون محلا لدراسة تفصيلية .

على هذا النحو تتبلور المشكلة التي نعالجها : الأمر يتعلق بمشروع ينتج في ظل شروط المنافسة الكاملة ناتجا واحدا اتباعا لفن انتاجى معين . هذا المشروع يشترى عناصر الانتاج من أسواق تسودها هى الأخرى المنافسة الكاملة . وعليه لا يؤثر سلوك هذا المشروع على

---

(٢٧) Real cost coût réel

الأثمان السائدة في أسواق عناصر الانتاج . بالنسبة لهذا المشروع ، يمكن التعبير عن المسألة التي يلزم فحصها على النحو التالي : ما الذى يحدث لنفقة انتاج الوحدة من السلعة اذا ما غير المشروع تدريجيا من مستوى نشاطه بزيادة الكمية التي ينتجها من السلعة ؟ بعبارة أخرى ، اذا ما تغير مستوى نشاط المشروع ، بأن زادت الكمية المنتجة مثلا هل يؤدى ذلك الى تغير نفقة انتاج الوحدة من السلعة التي ينتجها واذا كان الجواب بالايجاب ففي أى اتجاه تتغير النفقة ؟

للاجابة على هذا التساؤل يمكننا أن ننطلق من اقتراح توحى به الدراسة الأولية لهذه المسألة ، مؤدى هذا الاقتراح أن **الطريقة التي تستجيب بها نفقة المشروع للتغيرات في مستوى نشاطه تتوقف على الطريقة التي يتبعها المشروع لتغيير مستوى نشاطه** (بزيادة أو بانقاص الكمية المنتجة) . وبصفة عامة يستطيع المشروع أن يغير من مستوى نشاطه (أى من الكمية المنتجة) :

ـ **أما بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية**(٢٨) الثابتة (من مبان وآلات وملحقاتها) الموجودة تحت تصرفه ، وذلك بأن يستخدمها على نحو أكثر أو أقل حدة : بأن يستعملها مثلا لمدة ٢٤ ساعة في اليوم بدلا من ١٦ ساعة كما كان عليه الحال قبل تغيير معدل الاستعمال .

ـ **واما بتغيير حجم المشروع نفسه** بتغيير القدر من الطاقة الانتاجية بأن تصبح أكبر أو أصغر مما كانت عليه قبل التغيير ـ وهو ما يتم اما بالتوسع في المشروع (عن طريق بناء مبان اضافية وتثبيت عدد اضافي من الآلات .. الى غير ذلك) في حالة اذا ما أريد زيادة الكمية المنتجة . واما بالتخلص من جزء من الطاقة الانتاجية التي كانت موجودة تحت تصرف المشروع في حالة ما اذا أريد لنشاط المشروع أن ينكمش .

ـ واما باتباع السبيلين معا ، أى بتغيير حجم المشروع وتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية للمشروع .

لتبسيط عرضنا للمسألة سنقتصر على الحالتين الأولى والثانية فقط . ولو أن تغير مستوى الانتاج قد يؤثر على نفقة الوحدة من الناتج في هاتين الحالتين ، الا أن الأثر المتحقق في كل منهما قد يختلف اختلافا معتبرا . واختيار المشروع بين هاتين الامكانيتين (لتغيير مستوى انتاجه) يتحدد بصفة رئيسية **بطول الفترة التي يتعين تحقيق التغيير في خلالها** .

---

(٢٨) The productive capacity. la capacité productive.

ـ فاذا ما كانت الفترة أقصر من أن تمكن المشروع من تغيير حجمه في خلالها (بالتوسع أو الانكماش) لا يستطيع المشروع تغيير الكمية المنتجة الا بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية (الثابتة) الموجودة فعلا .

هنا يبقى على الأقل واحد من عناصر الانتاج دون تغيير ، أى يبقى ثابتا ، بينما تتغير العناصر الأخرى ، ونكون بصدد امكانية تغيير مستوى الانتاج في الزمن القصير (أو في الفترة القصيرة)[٢٩] .

ـ أما اذا كانت الفترة من الطول بحيث يمكن معها تغيير الطاقة الانتاجية نفسها ، استطاع المشروع أن يغير من مستوى نشاطه بتغيير حجمه ، هنا يسمح طول الفترة للمشروع بأن يغير من مستوى انتاجه بتغيير كميات **كل عناصر الانتاج** ، ونكون بصدد امكانية تغيير الكمية المنتجة في الزمن الطويل (أو في الفترة الطويلة)[٣٠]

هذا ومن المهم أن نذكر أننا بصدد فترات ترتبط بنوع عملية الانتاج ، اذ هى فترات لا تتحدد بطريقة تحكمية لكل المشروعات أيا كان فرع النشاط الانتاجى ، وانما تتوقف على طبيعة النشاط الذى يقوم به المشروع وعلى ظروف هذا المشروع . وفقا لهذه الطبيعة يختلف طول الفترة اللازمة لبناء طاقة انتاجية جديدة تضاف الى الطاقة الموجودة تحت تصرف المشروع (فاذا كان من الممكن احداث توسيعات في مشروع يقوم بانتاج المنسوجات في خلال عامين مثلا ، تستلزم زيادة الطاقة الانتاجية لمشروع ينتج الصلب فترة أطول)

وعليه يتعين أن ندرس العلاقة بين نفقة انتاج الوحدة من السلعة وبين مستوى الانتاج

ـ اولا ، في حالة قيام المشروع بتغيير معدل استخدامه للطاقة الانتاجية في الزمن القصير .

ـ وثانيا ، في حالة تغيير حجم المشروع في الزمن الطويل .

وبفضل دراستنا لهذين النوعين من التغير في مستوى الانتاج نستطيع أن نشتق منحنيات نفقة الانتاج بالنسبة للمشروع ، الأمر الذى يسمح لنا بأن ندرس

ـ ثالثا ، العلاقة بين منحنيات النفقة في الزمن القصير ومنحنياتها في الزمن الطويل .

ـ ورابعا ، حالات انتقال منحنيات نفقة الانتاج .

---

(٢٩) Short period (run term): la courte période (court terme)

(٣٠) Long period (run term) la longue période (long terme)

أولا : تغيرات نفقة الانتاج في الزمن القصير :

في الزمن القصير يوجد تحت تصرف المشروع :

● **عناصر انتاج ثابتة** (٣١) لا نستطيع تغيرها أثناء الفترة القصيرة ، وهى أساسا المباني والتجهيزات الثابتة .

● **وعناصر انتاج متغيرة** (٣٢) يمكن تغيير الكميات المستخدمة منها أثناء الفترة : كالعمل والمواد الاولية والقوة المحركة .

في خلال هذه الفترة يستطيع المشروع أن يزيد أو ينقص من الكمية المنتجة عن طريق تغيير الكميات المستخدمة من **العناصر المتغيرة** ، **وذلك مع** بقاء كميات العناصر الثابتة دون تغيير . بعبارة أخرى ، يستطيع المشروع أن يغير من مستوى انتاجه بتغييره **لنسبة استخدامه** لعناصر الانتاج ، وعلى الاخص نسبة استخدام العناصر المتغيرة مع العناصر الثابتة .

يترتب على ذلك أن نفقة انتاج المشروع تتكون في الزمن القصير من :

- **النفقات الثابتة** (٣٣) : وتتمثل في المصروفات التي يتحملها أيا كان مستوى الانتاج ، وهو يتحمل بهذه المصروفات حتي ولو كان مستوى الانتاج مساويا للصفر ، أى حتي ينتج على الاطلاق . هذه النفقات تمثل بصفة عامة نفقات العناصر الثابتة : استهلاك المباني والآلات ، الفائدة المدفوعة على رأس المال المقترض ، مرتبات المديرين ، مصاريف التأمين .. الى غير ذلك .

- **النفقات المتغيرة** (٣٤) : التي يتغير مقدارها مع تغير الكمية المنتجة . وتتمثل في المصروفات التي يجرى انفاقها عندما تزيد الكمية المنتجة عن الصفر . هذه هي بصفة عامة نفقات العناصر المتغيرة : أجور العمال ، مصروفات شراء المواد الأولية ، مصروفات الحصول على القوة المحركة ، الضريبة التي تدفع بمناسبة الانتاج .. الى غير ذلك (٣٥) .

---

(٣١) Fixed factors of production: les facteurs de production fixes.

(٣٢) Variable factors of production: les facteurs de production variables.

(٣٣) constant cost: coûts constants.

(٣٤) Variable costs: coûts variables.

(٣٥) لا يوجد بالضرورة تقابل تام بين العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة من جانب والنفقات الثابتة والنفقات المتغيرة من جانب آخر . اذ قد يحدث أن تكون نفقة أحد العناصر الثابتة متغيرة أو العكس . مثل الحالة الأخيرة ما يدفعه المشروع كأجر لنوع معين من العمل المتخصص الذي يكون عرضه في سوق العمل محدودا جدا . هنا يحرص المشروع على الابقاء على هذا النوع من عمل ويدفع له أجرا حتي ولو لم يقم بالانتاج خلال فترة يقدر أنها ذات طبيعة عابرة .

وباضافة هذين النوعين من النفقة نحصل على ما يسمى **باجمالى نفقة الانتاج**[٣٦] عند هذا المستوى للانتاج . ماذا يكون مصير هذه النفقة الاجمالية اذا ما تغير مستوى الانتاج في الزمن القصير ؟ . اذا أخذنا السلعة التي ينتجها المشروع والفن الانتاجى الذى يتبعه ودرجة الكفاءة في استخدامه لعناصر الانتاج وأثمان هذه العناصر كمعطيات يمكن تمثيل العلاقة بين اجمالى النفقة وبين مستوى الانتاج بجدول يبين التغيرات التي تطرأ على هذه النفقة كنتيجة للتغيرات في مستوى الانتاج أى في الكمية المنتجة . بمعنى آخر هذا الجدول يبين مدى استجابة نفقة الانتاج للتغيرات في مستوى الانتاج ، في الفترة الزمنية .

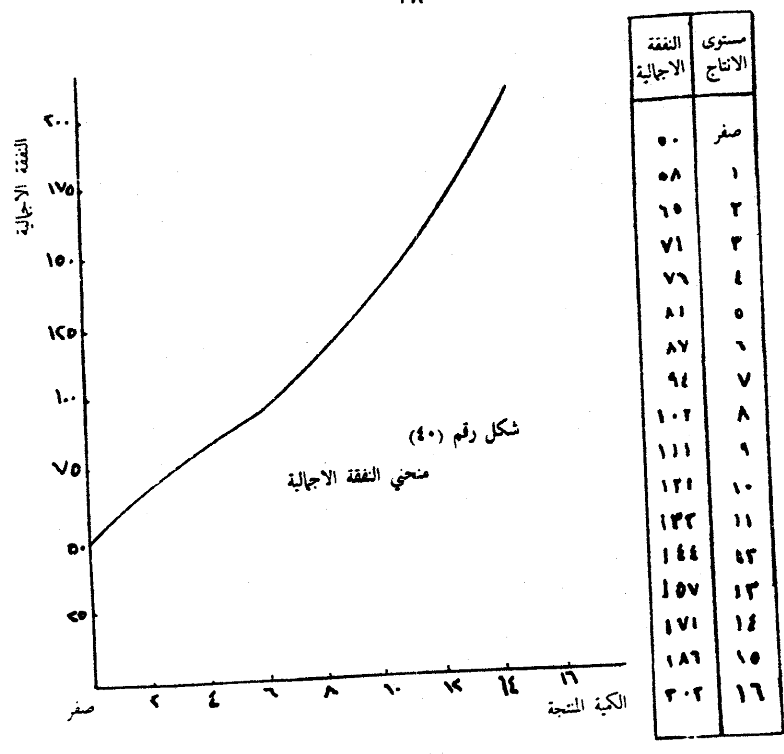
وتجدر الملاحظة الى أن هناك علاقة بين النفقة الاجمالية ومستوى الانتاج . هذه العلاقة يمكن التعبير عنها بجدول النفقة الاجمالية[٣٧] . وهو جدول يمكن ترجمته بيانيا نيعطينا منحنى النفقة الاجمالية[٣٨] . أنظر الشكل رقم (٤٠)

(٣٦) Total cost coût global

(٣٧) Total cost schedule, le tableau du coût global

(٣٨) Total cost curve, la courbe du coût global

مستوى الانتاج	النفقة الاجمالية
صفر	٥٠
١	٥٨
٢	٦٥
٣	٧١
٤	٧٦
٥	٨١
٦	٨٧
٧	٩٤
٨	١٠٢
٩	١١١
١٠	١٢١
١١	١٣٢
١٢	١٤٤
١٣	١٥٧
١٤	١٧١
١٥	١٨٦
١٦	٣٠٢



شكل رقم (٤٠)
منحني النفقة الاجمالية

- نلاحظ انه عند مستوى انتاج مساو للصفر توجد نفقة ثابتة موجبة.
- تزيد النفقة الاجمالية بزيادة الانتاج: المنحني يتجه الى أعلى نحو اليمين.
- تزيد النفقة الاجمالية بمعدلات مختلفة استجابة للتغيرات في مستوى الانتاج.

وتبين النقاط التوضيحية التي توجد تحت شكل ٤٠ خصائص منحني النفقة الاجمالية. أهم هذه الخصائص هى الخصيصة الثالثة فاذا كانت النفقة الاجمالية تزيد، مع زيادة الكمية المنتجة. أولا بمعدل متناقص ثم تزيد في مرحلة تالية بمعدل متزايد فان ذلك يتضمن :

- انا نكون بصدد تزايد مبدئي في الكفاءة في استعمال عناصر الانتاج. يعقبه تناقص في هذه الكفاءة.

- انه يوجد مستوى معين للانتاج في منطقة تكون عنده نفقة انتاج الوحدة من السلعة عند أدنى مستوى لها.

- أن نفقة انتاج الوحدة من السلعة تتناقص حتي نصل الى هذا المستوى من الانتاج ، ثم تبدأ في التزايد بعد أن نتعدى هذا المستوى ، وذلك مع زيادة الكمية المنتجة .

وبهذا نتوصل الى نمط التغيرات التي تطرأ على نفقة الانتاج استجابة لتغيرات مستوى الانتاج في الزمن القصير. لكى يزيد فهمنا لهذا النمط يتعين علينا أن نحلل التغير في النفقة الاجمالية على النحو التالى

١ الكمية المنتجة	٢ النفقة الاجمالية	٣ النفقة الثابتة الكلية	٤ النفقة المتغيرة الكلية	٥ متوسط النفقة الاجمالية	٦ متوسط النفقة الثابتة	٧ متوسط نفقة المتغيرة	٨ النفقة حدية
صفر	٥٠	٥٠	صفر				
١	٥٨	٥٠	٨	٥٨	٥٠	٨	٨
٢	٦٥	٥٠	١٥	٣٢.٥	٢٥	٧.٥	٧
٣	٧١	٥٠	٢١	٢٣.٦٧	١٦.٦٧	٧	٦
٤	٧٦	٥٠	٢٦	١٩	١٢.٥	٦.٥	٥
٥	٨١	٥٠	٣١	١٦.٢	١٠	٦.٢	٥
٦	٨٧	٥٠	٣٧	١٤.٥	٨.٣٣	٦.١٧	٦
٧	٩٤	٥٠	٤٤	١٣.٤٣	٧.١٤	٦.٢٩	٧
٨	١٠٢	٥٠	٥٢	١٢.٧٥	٧.٢٥	٦.٥	٨
٩	١١١	٥٠	٦١	١٢.٣٣	٥.٥٥	٦.٧٨	٩
١٠	١٢١	٥٠	٧١	١٢.١	٥	٧.١٠	١٠
١١	١٣٢	٥٠	٨٢	١٢	٤.٥٥	٧.٤٥	١١
١٢	١٤٤	٥٠	٩٤	١٢	٤.١٧	٧.٨٣	١٢
١٣	١٥٧	٥٠	١٠٧	١٢.٠٨	٣.٨٥	٨.٢٣	١٣
١٤	١٧١	٥٠	١٢١	١٢.٢١	٣.٥٧	٨.٦٤	١٤
١٥	١٨٦	٥٠	١٣٦	١٢ ٤	٣.٣٣	٩.٠٧	١٥
١٦	٢٠٢	٥٠	١٥٢	٢.٦٢	٣.١٣	٩.٥	١٦

من هذا الجدول يتبين :

١ - أن مقدار النفقة الثابتة الكلية واحد ، بالنسبة لكل مستويات الانتاج .

وان النفقة المتغيرة الكلية ، التي تساوى النفقة الاجمالية مطروحا منها النفقة الثابتة الكلية ، تحتوى كل التغييرات التي تصيب النفقة الاجمالية .

٢ - وفيما يتعلق بتغييرات النفقة المتوسطة[٣٩] :

يتناقص متوسط النفقة الثابتة ، وهو يساوى النفقة الثابتة الكلية مقسوما على عدد الوحدات المنتجة ، مع زيادة الانتاج .

كما يتناقص متوسط النفقة المتغيرة ، وهو يساوى النفقة المتغيرة مقسوما على عدد الوحدات المنتجة ، مع زيادة الانتاج حتى مستوى معين (عند المستوى الذى ينتج عنده المشروع ٦ وحدات من السلعة وفقا للمثل الذى يحتويه الجدول) ثم يبدأ متوسط النفقة المتغيرة في التزايد مع زيادة الانتاج فيما وراء هذا المستوى .

كما يتناقص متوسط النفقة الاجمالية في مرحلة أولى مع زيادة الانتاج (حتى المستوى الذى ينتج عنده المشروع ١٢ وحدة) ثم يبدأ في التزايد مع زيادة الانتاج فيما وراء هذا المستوى .

٣ - بالنسبة للنفقة الحدية[٤٠] :

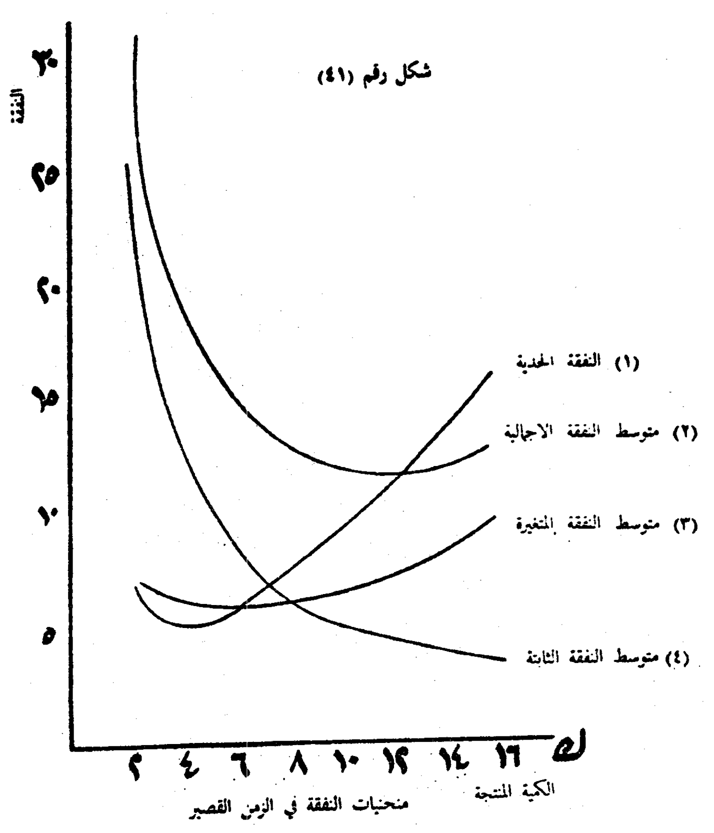
هذه النفقة ، سائرة في ذلك وراء متوسط النفقة المتغيرة . تتناقص في مرحلة أولى مع زيادة الكمية المنتجة (حتى تصل الى ٥ وحدات) ثم تبدأ بعد ذلك في التزايد مع زيادة الانتاج .

ومن المهم أن نلاحظ أن **النفقة الحدية** ، **التي هي نفقة انتاج وحدة اضافية من السلعة** ، **الوحدة الأخيرة (التي هي على الحد بين الاضافة أو الحذف)** . تكون بالضرورة أقل من متوسط النفقة المتغيرة عندما يكون هذا الأخير في مرحلة التناقص . وتكون أعلى منه من الوقت الذى يبدأ فيه متوسط النفقة المتغيرة في الزيادة . هذا القول يصدق على العلاقة بين النفقة الحدية وبين متوسط النفقة الاجمالية وذلك كما يتضح من شكل ٤١ .

---

(٣٩) Average cost coût moyen

(٤٠) Marginal cost coût marginal



منحنيات النفقة في الزمن القصير

● هذه المنحنيات تبين تغيرات نفقات المشروع تبعا لتغيرات مستوى الانتاج.

● مع زيادة الكمية المنتجة :

- يتناقص متوسط النفقة الثابتة وبمعدل متناقص

- يتناقص متوسط النفقة المتغيرة في مرحلة أولى ، ثم يبدأ في التزايد . عادة بمعدل متزايد .

- على أساس حركة هذين المتوسطين يتناقص متوسط النفقة الاجمالية في مرحلة اولى ثم يبدأ في التزايد .

- تتناقص النفقة الحدية في مرحلة أولى (وهنا تكون أقل من متوسط النفقة الاجمالية) ثم تتزايد بعد ذلك وتتعدى متوسط النفقة الاجمالية .

- يقطع منحني النفقة الحدية منحني متوسط النفقة الإجمالية في النقطة التي تمثل أدنى نفقة متوسطة (حيث تمثل الكمية المنتجة الحجم الأمثل للانتاج في الزمن القصير) .

● يلاحظ فيما يتعلق بالعلاقة بين المنحنيات (٢) ، (٣) ، (٤) أن متوسط النفقة الاجمالية يستمر في التناقص حتى بعد النقطة التي يبدأ عندها متوسط النفقة المتغيرة في التزايد ، لماذا ؟ لأن متوسط النفقة الثابتة يستمر في التناقص ولأن القيمة المطلقة المتناقصة تفوق مقدار تزايد متوسط النفقة المتغيرة .

على هذا النحو يتضح هيكل تغييرات نفقات الانتاج في الزمن القصير : فالمشروع يجد أن نفقاته تتغير استجابة للتغيرات في مستوى الانتاج . وبالنسبة لمتوسط النفقة الاجمالية ، يتناقص هذا الاخير مع زيادة الكمية المنتجة حتى مستوى معين من الانتاج حيث يكون هذا المتوسط أصغر ما يمكن ، ثم يبدأ هذا المتوسط في التزايد فيما وراء هذا المستوى للانتاج .

ويسمى مستوى الانتاج الذى يكون عنده مستوى النفقة الاجمالية أدنى ما يمكن في الزمن القصير بالانتاج الأمثل[٤١] بالنسبة للمشروع محل الاعتبار . عند هذا المستوى نكون بصدد المعدل الأمثل لاستعمال الطاقة الانتاجية الثابتة للمشروع (في الزمن القصير) . هذا المعدل لا يظهر الا عند مستوى واحد من مستويات الانتاج .

فاذا ما كانت اثمان عناصر الانتاج معطاة نستطيع أن نعبر عن تغيرات النفقة المتغيرة من الناحية العينية كما يلى : اذا كانت لدينا بعض العناصر الثابتة فان الكميات العينية من العناصر المتغيرة اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة تتناقص في مرحلة معينة ثم تبدأ في التزايد في مرحلة تالية :

هنا نكون بصدد ما يسمى (**بقانون تناقص متوسط النفقة الحقيقية والنفقة الحدية الحقيقية ثم تزايدها فيما بعد**)[٤٢] . وقد جرت العادة على التعبير عن هذا القانون بمقلوبه : فبدلا من الكلام عن تغير النفقة الحقيقية للوحدة الواحدة من الناتج ، وهو ما يعني المدخلات اللازمة لانتاج وحدة من الناتج (أى يكون الكلام عن العلاقة : مدخل - ناتج) يكون الكلام عن التغير في الانتاج (الكمية المنتجة) الذى ينجم عن التغير في وحدة من النفقة الحقيقية ، أى في وحدة من المدخل (عناصر الانتاج المتغير) . واتباعنا هذا السبيل

(٤١) Optimal output, output optimal

(٤٢) The law of successive decreasing and increasing of the average real cost and the marginal real cost

يسعى الى **تفسير** تغيرات النفقات **استجابة لتغيرات** مستوى الانتاج . لنرى كيف **يكون هذا التفسير** .

والواقع **أنه** يمكن التعبير عن العلاقة الأساسية بين المدخلات (النفقات الحقيقية) وبين المخرجات (الناتج) على النحو التالي :

لنفترض انه لانتاج ناتج معين تستخدم بعض عناصر الانتاج بكميات ثابتة بينما يستخدم البعض الآخر بكميات متغيرة ، بمعنى أنه مع الزيادة المتتالية لكمية (لعدد وحدات) العنصر المتغير تبقى العناصر الأخرى على حالها . ما الذى يحدث للناتج ؟ هنا يلزمنا التفرقة بين :

- **الناتج المتوسط**(٤٣) ، ونحصل عليه بقسمة الناتج الكلى على عدد وحدات العنصر المتغير ، وهو يتزايد في مرحلة أولى مع تزايد الكمية المستخدمة من العنصر المتغير ، ثم يبدأ في التناقص في مرحلة ثانية .

- **والناتج الحدى**(٤٤) ، ويتمثل في الاضافة الى الناتج الكلى الناجمة عن استعمال وحدة اضافية من العنصر المتغير ، وهو يتغير بالزيادة في مرحلة أولى ثم بالتناقص في مرحلة تالية .

هذا هو ما يسمى « بقانون » تناقص الغلة أو قانون النسب المتغيرة(٤٥) . والأمر هنا يتعلق بعلاقة بين كميات عينية : كميات المدخلات وكمية الناتج . وهو يفترض أنه من الممكن أن نقوم بالانتاج بتغيير نسب استخدام المدخلات : فبينما تزيد الكمية المستخدمة من مدخل معين تبقى الكميات المستخدمة من المدخلات الأخرى على حالها ، ولكن نسب العنصر المتغير للعناصر الثابتة تتغير . كما نفترض أن الوحدات الاضافية للعنصر المتغير تتمتع بنفس الدرجة من الكفاءة(٤٦) .

هذا (القانون) يرتكز على **فكرة أساسية** مؤداها أن الحصول على النتيجة القصوى ، اتباعا للفن الانتاجى المستخدم في انتاج ناتج معين ، رهين باستعمال المدخلات المختلفة بكميات تحترم **نسبة معينة لمزج هذه المدخلات** . فاذا ما بدأنا الانتاج بموقف لا تتوافر فيه شروط تحقيق هذه النسبة ، بمعنى أنه ما يزال يوجد كمية من المدخلات الثابتة يمكن

---

(٤٣) Average product; le produit moyen.

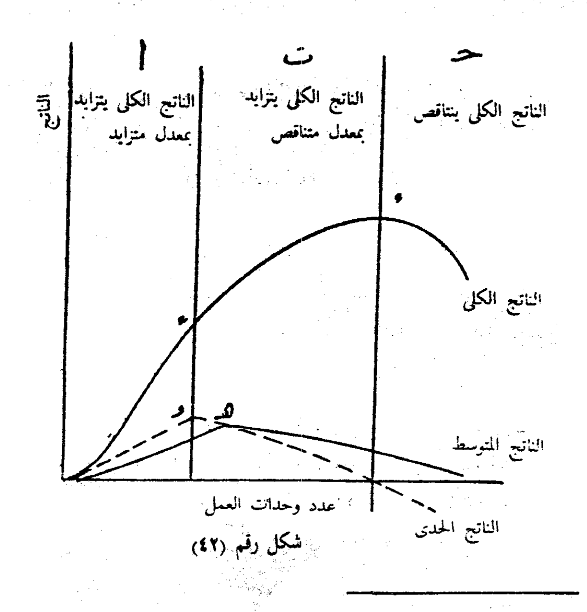
(٤٤) Marginal product; produit marginal

(٤٥) The law of diminishing returns (of variable proportions); la loi des rendements décroissants (des proportions variables).

(٤٦) Efficiency; efficacité

استخدامها مع وحدات اضافية من العنصر المتغير، لزم أن نتوقع أن اضافة وحدات من هذا العنصر تمثل خطوات متتابعة نحو الحصول على النتيجة القصوى ، أى نحو التزايد . فاذا ما توصلنا ، من خلال الاضافة التدريجية لوحدات جديدة من هذا العنصر المتغير، الى الموقف الذى تتوافر فيه شروط هذه النسبة نحصل على النتيجة القصوى ، وفيما وراء هذا الوضع تؤدى اضافة وحدات أخرى من العنصر المتغير الى الابتعاد عن النتيجة القصوى ، أى نحو التناقص .

كيف يمكن التعبير عن هذه الفكرة الأساسية ؟ يمكن التعبير عنها اما بعبارات الانتاجية[٤٧] . عندما يكون العمل هو العنصر المتغير : نقول ان الانتاجية تزيد حتي تصل الى نقطة معينة تبدأ بعدها في الانخفاض واما بعبارات الناتج ، وهنا يتعين التفرقة بين الناتج الكلى[٤٨] والناتج المتوسط والناتج الحدى . أنظر شكل ٤٢ .



شكل رقم (٤٢)

(٤٧) Productivity: la productivite.

(٤٨) Total product, produit total.

● على افتراض :

- أن ما يتغير هو وحدات العمل ، ولتكن نحو الزيادة .

- وأن الأرض ورأس المال والفن الانتاجي (والأمر يتعلق هنا ، بالفن الرئيسي المستخدم في النشاط الانتاجي) والظروف المناخية تبقى كلها دون تغيير .

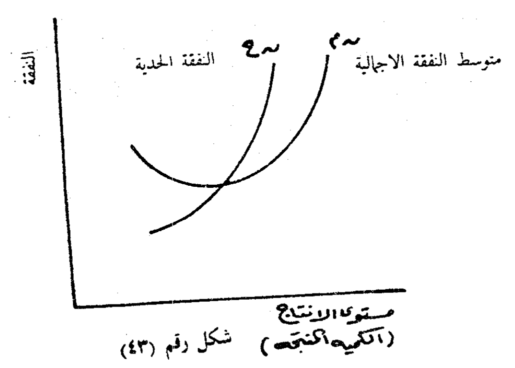
● لاحظ الفرق في تغيرات الأنواع الثلاثة من الناتج . للتوصل الى هذا الفرق يلزم تمييز ثلاثة مراحل :

- في خلال المرحلة الأولى أ التي تنتهى عند النقطة د ، يتزايد الناتج الكلى بمعدل متزايد . كما يتزايد الناتج المتوسط والناتج الحدى .

- في خلال المرحلة الثانية ب ، يتزايد الناتج الكلى بمعدل متناقص ، ويتزايد الناتج المتوسط حتى النقطة هـ ثم يبدأ في التناقص ، ويبدأ الناتج الحدى في التناقص .

- في خلال المرحلة الثالثة جـ ، يبدأ الناتج الكلى في التناقص ، ويستمر الناتج المتوسط في التناقص . ويبدأ الناتج الحدى في أن يصبح ذى قيمة سلبية .

تلك هى تغيرات الناتج التي يعكسها قانون تناقص الغلة . وبما أن النفقة هى عكس الناتج نتوصل ، بفضل هذا القانون ، الى معرفة السبب في وجود هذا النمط لتغيرات نفقة الانتاج بتغير أحد المدخلات (أحد عناصر الانتاج) مع بقاء المدخلات الأخرى على حالها . ونستطيع القول انه مع زيادة الكمية المنتجة تميل نفقة الانتاج (متوسط النفقة الاجمالية والنفقة الحدية) الى التناقص في مرحلة أولى (الى أن يصل مستوى الانتاج الى النقطة الممثلة للعلاقة الأمثل بين عناصر الانتاج) ، ثم تبدأ في التزايد في مرحلة تالية . وهو ما يعبر عنه بيانا على النحو المبين في شكل ٤٣ .



شكل رقم (٤٣)

كانت هذه هي التغييرات التي تطرأ على نفقة الانتاج بتغير مستوى الانتاج نتيجة لتغير أحد المدخلات المستخدمة مع بقاء المدخلات الأخرى على حالها . **لنرى الآن ما يحدث في حالة ما اذا تغير مدخلان (أي عنصران من عناصر الانتاج) مع بقاء المدخلات الأخرى على حالها . كيف يمكن اشتقاق منحني النفقة المتغيرة في هذه الحالة ؟**

على افتراض :

- ان كل عناصر الانتاج ، ما عدا اثنان ، تبقى ثابتة دون تغيير .

- أن كلا من هذين العنصرين يحل محل الآخر في الاستعمال لحد ما ،

- أنه يوجد تحت تصرف المنظم ، الذى يسعى الى تحقيق أكبر انتاج بأقل نفقة ، كمية معينة من رأس المال النقدى ينفقها على شراء هذين العنصرين المتغيرين .

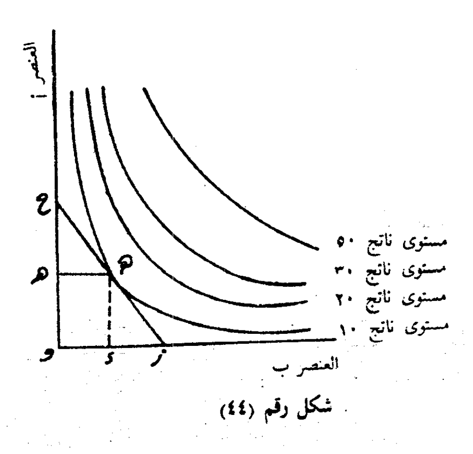
- ان ثمن كل من هذين العنصرين محدد في السوق وأنه معروف للمنظم

على افتراض كل هذا يهدف التحليل الى التوصل الى الكيفية التي ينفق به المنظم الكمية من رأس المال النقدى على شراء هذين العنصرين على نحو يمكنه من الحصول على أقصى انتاج أو ، وهو ما يعني نفس الشيء ، جعل نفقة انتاج الوحدة من الناتج أقل ما يمكن .

لتحقيق هذا الهدف تستخدم في التحليل أداة تتمثل في **خريطة منحنيات الناتج المتساو**(٤٩) . هذه الخريطة تبين من الناحية الفنية(التكنولوجية) « التوليفات » المختلفة من العنصرين التي يمكن استعمالها للتوصل الى مستويات مختلفة من الانتاج .

هنا نجدنا بصدد خريطة مشابهة تماما لخريطة منحنيات عدم الاهتمام التي تستخدم في تحليل سلوك المستهلك ، ولكن مع فارق : اذ انه لما كانت فكرة قابلية المنفعة للقياس فكرة ليست محلا لثقة أصحاب نظرية المنفعة القابلة للتفضيل . فلم يخطر على ذهن أى منهم أن يضع أرقاما الى جانب كل من منحنيات عدم الاهتمام ليبين مستوى الاشباع الذى يمثله كل منحني . هنا في مجال منحنيات الناتج المتساو **يكون لفكرة مستوى انتاج معين** دلالة كمية تسمح لنا بأن نضيف رقما الى جانب كل منحني من منحنيات الناتج المتساو ، رقما يبين مستوى الانتاج الذى يقابله المنحني . أنظر شكل ٤٤ .

(٤٩) The map of iso-product (or iso-quants) curves; la carte des courbes d'iso-produits (d'iso-quants).



شكل رقم (٤٤)

منحنيات الناتج المتساوى

- يمثل ح ز خط امكانيات المشروع ، وهو يتحدد كنتيجة لتقابل خريطة منحنيات الناتج المتساو (التي تعكس الشروط الفنية للانتاج) مع الشروط الاقتصادية (كمية رأس المال النقدى وأثمان المدخلات في أسواق عناصر الانتاج.
- تمثل هـ نقطة التوازن ، وتشير الى (التوليفة) من المدخلين (و حـ من العنصر أ + و د من العنصر ب) المستخدمة لانتاج كمية مساوية لعشر وحدات.

وفقا لهذا الشكل ، يستخدم المشروع التوليفة من العنصرين التي تعطى أقصي انتاج وهى التوليفة التي تشير اليها نقطة التوازن. ولكن قبل أن نصل الى هذا الوضع يستمر المشروع في تغيير نسبة استخدام هذين العنصرين الى أن يصل الى نقطة يتساوى عندها ما تعطيه آخر وحدة من العنصر أ مع ما تعطيه آخر وحدة من العنصر ب ، أى يتساوى عندها ما تضيفه الوحدة الأخيرة من العنصر أ الى الناتج ، أو ما نسميه **بالانتاجية الحدية** للعنصر أ ، مع ما تضيفه الوحدة الأخيرة من العنصر ب الى الناتج (وهو الانتاجية الحدية للعنصر ب). **وعليه يكون شرط التوازن** :

$$\triangle \text{أ} \times \text{ت ح أ} = \triangle \text{ب} \times \text{ت ح ب}$$

حيث : ت ح أ الانتاجية الحدية للعنصر أ

ت ح ب الانتاجية الحدية للعنصر ب

هذا الشرط يمكن التعبير عنه كذلك على النحو التالى

$$\frac{\Delta\ \text{ب}}{\Delta\ \text{أ}} = \frac{\text{ث أ}}{\text{ث ب}}$$

حيث : ث أ ثمن الوحدة من العنصر أ

ث ب ثمن الوحدة من العنصر ب .

هذا ويمكننا أن نستخدم هاتين الطريقتين للتعبير عن شرط التوازن للتوصل الى طريقة ثالثة للتعبير عن هذا الشرط(٥٠) :

$$\frac{\Delta\ \text{ب}}{\Delta\ \text{أ}} = \frac{\text{ت ح أ}}{\text{ت ح ب}} = \frac{\text{ث أ}}{\text{ث ب}} \quad \text{أو} \quad \frac{\text{ت ح أ}}{\text{ث أ}} = \frac{\text{ت ح ب}}{\text{ث ب}}$$

ومن الممكن تعميم شرط التوازن هذا ليغطى الحالات التي يوجد فيها أكثر من مدخلين (عنصرين) متغيرين (دون أن ننسي أننا نفترض أنه يوجد على الأقل عنصر واحد يبقى ثابتا) . ولكن نضطر في هذه الحالات أن نستخدم رسوما بيانية متعددة الأبعاد .

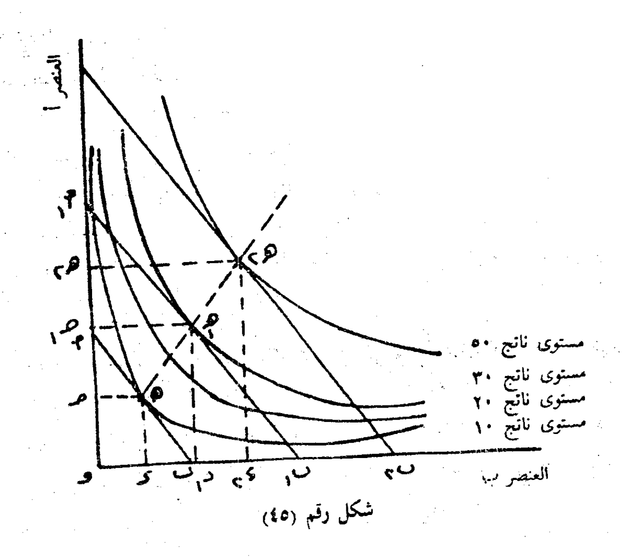
استخدام خريطة منحنيات الناتج المتساو في رسم منحني النفقة :

الأمر يتعلق بمشروع يزيد الكمية المنتجة باستخدام كميات اضافية من المدخلات المتغيرة . وللتوصل الى ذلك يلزمه أن ينفق كمية أكبر من رأس المال النقدى على شراء هذه المدخلات .

الآن ، نفترض أن مشروعنا هذا ينتج المنسوجات : في هذه الحالة يتمثل العنصران المتغيران في الخيوط والعمل ، ولتكن أ ، ب على التوالى . وقد يكون من الممكن تكنولوجيا استخدام هذين العنصرين بتوليفات فنية مختلفة تعطى كل منها مستوى معينا للانتاج . هذه التوليفات الفنية المختلفة تعكسها خريطة منحنيات الناتج المتساو . ونفترض أخيرا أن ثمن كل من هذين العنصرين يبقى ثابتا أيا كانت الكمية التي يشتريها المشروع من كل منهما .

---

(٥٠) قارن شرط التوازن هذا بشرط توازن المستهلك وفقا لنظرية المنفعة القابلة للقياس ونظرية المنفعة القابلة للتفضيل



شكل رقم (٤٥)

نفترض أن المنظم سيخصص في مرحلة أولى كمية من رأس المال النقدى قدرها ر ينفقها على شراء هذين العنصرين . في هذه الحالة يمثل المستقيم أ ب على الشكل ٤٥ خط امكانيات المنظم ، وتمثل هـ نقطة توازنه : عندها يقوم المنظم بانتاج ١٠ وحدات من الناتج مستخدما توليفة من عنصرى الانتاج المتغيرين : الكمية و جـ من العنصر أ ، والكمية و د من العنصر ب (زائد العناصر الثابتة بطبيعة الحال) .

فاذا ما زاد المنظم انفاقه على شراء وحدات اضافية من هذين العنصرين (على افتراض أن ثمنيهما لا يتغيران) وذلك بانفاق الكمية ر$_{٢}$ من رأس المال النقدى ، يصبح للمنظم خط امكانيات جديد هو أ$_{١}$ ب$_{١}$ ، ويكون وضع توازنه الجديد في هـ$_{١}$ ، حيث ينتج ٣٠ وحدة من الناتج باستخدام كمية أكبر من كل من العنصرين المتغيرين أى الكمية و جـ$_{١}$ من العنصر أ والكمية و د$_{١}$ من العنصر ب .

وبزيادة مشترواته من الخيوط وقوة العمل مرة أخرى يصل المشروع الى وضع توازن جديد هو الوضع الذى تمثله هـ$_{٢}$ حيث ينتج ٥٠ وحدة من الناتج مستخدما الكمية و جـ$_{٢}$ من العنصر أ والكمية و ب$_{٢}$ من العنصر ب (مع استمرار بقاء ثمني العنصرين دون تغيير) .

ويسمى الخط الذى ينتج من توصيل نقط توازن المشروع المتتالية **بخط توسع المشروع**[٥١] **وابتداء من هذا الخط يمكن رسم منحني متوسط النفقة المتغيرة للمشروع** (في الزمن القصير بطبيعة الحال)، وهو ما يتم بأن تحسب نصيب كل وحدة من الناتج، عند كل مستوى من مستويات الانتاج، من مجموع النفقة المتغيرة، أى من مجموع الانفاق على شراء العنصرين المتغيرين. فمثلا عند مستوى الانتاج ١٠ يستخدم المشروع الكمية و جـ من العنصر أ والكمية و د من العنصر ب. وعلى أساس ثمني هذين العنصرين تكون النفقة المتغيرة الكلية لهذه الكمية من الانتاج هى (و جـ × ث أ) + (و د × ث ب). فاذا ما قسمنا هذه النفقة الكلية على عدد الوحدات المنتجة (أى ١٠) نحصل على نصيب الوحدة من النفقة المتغيرة، أى متوسط النفقة المتغيرة.

وبحساب متوسط النفقة المتغيرة لكل مستوى من مستويات الانتاج نحصل على سلسلة من متوسطات النفقة المتغيرة ترتبط بسلسلة من مستويات الانتاج. التعبير البياني عن العلاقة بين هاتين السلسلتين يعطينا منحني متوسط النفقة المتغيرة باعتبار هذه الاخيرة دالة التغيرات في مستوى الانتاج (في الزمن القصير). وسيكون لهذا المنحني شكل منحني النفقة المتغيرة المعبر عنه بيانا في شكل ٢٥.

وبما انه توجد لدينا نفقة ثابتة كلية لا تتغير بتغيرات مستوى الانتاج نستطيع أن نحسب، لكل مستوى من مستويات الانتاج، النفقة الاجمالية (أى النفقة الثابتة الكلية + النفقة المتغيرة الكلية)، وبالتالى متوسط النفقة الاجمالية (وذلك بقسمة النفقة الاجمالية على عدد الوحدات المنتجة).

على هذا النحو ننتهى من التعرف على التغيرات التي تطرأ على نفقات الانتاج اذا ما تغير مستوى الانتاج في الزمن القصير. ويرد نمط هذه التغيرات في النفقات كما رأينا، الى التغير في نسبة عناصر الانتاج المتغيرة الى عناصر الانتاج التي تبقى في الزمن القصير دون تغير. على العكس من ذلك، في الزمن الطويل تكون كل عناصر الانتاج متغيرة.

ثانيا: تغيرات نفقة الانتاج في الزمن الطويل:

يقصد بالزمن الطويل أو الفترة الطويلة، الفترة التي تكون من الطول بحيث تمكن المشروع من أن يتواءم مع الظروف مواءمة تتضمن تغيير حجمه نحو التوسع أو الانكماش،

---

(٥١) The firm's line of expansion (the firm's scale line; la ligne de son échelle).

ويكون تغير الحجم بتغيير عناصر الانتاج . ففي الزمن الطويل ، الذى يتحدد وفقا لطبيعة ووظيفة كل مشروع ، لا يكون أى عنصر من عناصر الانتاج ثابتا : فكل العناصر متغيرة .

ونريد الآن أن ندرس تغيرات نفقة الانتاج كدالة لتغيرات مستوى الانتاج في الزمن الطويل (على افتراض أن أثمان عناصر الانتاج تبقى دون تغيير) . في هذه الحالة يعبر منحني النفقة في الزمن الطويل عن العلاقة بين تغير النفقة وتغير مستوى الانتاج بما يثيره هذا الاخير من تغير في كل المدخلات التي يستخدمها المشروع .

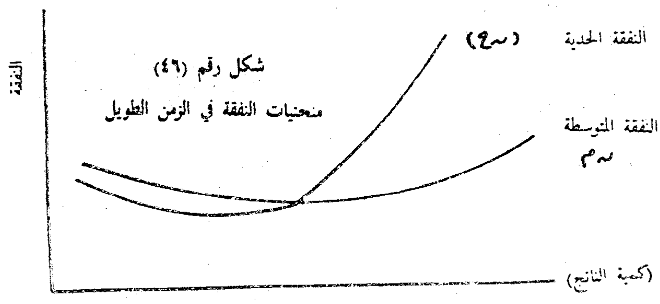
ويلجأ المشروع الى منحني النفقة في الزمن الطويل في مجال اتخاذ قرارات تحدد مستوى الانتاج بالنسبة لفترة :

- ستبدأ في المستقبل في تاريخ يبعد عن الوقت الحاضر بمسافة زمنية من الطول بحيث تسمح للمشروع باجراء التعديلات في الطاقة الانتاجية اللازمة للاستجابة لمتطلبات هذه الفترة .

- وستمتد بعد بدايتها امتدادا من الطول بحيث يسمح بالاستخدام الكامل لعناصر الانتاج المعمرة المزمع استخدامها أثناء هذه الفترة ويمكن من استهلاكها كلية وفقا لما خطط لها .

بعبارة أخرى ، يستخدم منحني النفقة في الزمن الطويل في اتخاذ قرارات تخص العلاقة بين حجم المشروع وما يتوقع أن يكون عليه في المتوسط الطلب على ما ينتجه المشروع في خلال فترة مستقبلة تدوم وقتا معتبرا .

منحني النفقة في الزمن الطويل : يبين هذا المنحني العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج (أو حجم الناتج) . وقد يمثل النفقة المتوسطة (أى متوسط النفقة الاجمالية) أو النفقة الحدية . انظر شكل ٤٦ .



شكل رقم (٤٦)
منحنيات النفقة في الزمن الطويل

- يلاحظ غياب التفرقة بين النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة.
- وأن المنحنيات لها نفس شكل منحنيات النفقة في الزمن القصير، مع فارق أن هذه أكثر تسطحا.
- هذه المنحنيات تبين انه مع التوسع في حجم المشروع (على افتراض أنه قد بدأ بحجم صغير) تناقص نفقات الانتاج (المتوسطة والحدية) حتى نقطة معينة بعدها تبدأ هذه النفقات في التزايد.
- تم اشتقاق هذه المنحنيات على افتراض التوفيق والتنسيق بين حجم المشروع ومعدل استخدام الطاقة الانتاجية (وهما يتغيران بحرية في الزمن الطويل) على نحو يمكن من انتاج أية كمية من الناتج بأقل تكلفة.

ابتداء من هذا الشكل نستطيع أن نبرز السؤال الذى يطرح نفسه: هل يوجد لمنحنى النفقة المتوسطة (في الزمن الطويل) هو الآخر شكل نمطى يمكن التعرف عليه بالنسبة لكل فروع النشاط؟ واذا كان الجواب بالايجاب، هل هذا الشكل النمطى هو الشكل الذى اتخذه منحنى النفقة المتوسطة المعبر عنه بيانيا في شكل ٤٦.

ويقول اصحاب النظرية الحدية في سلوك المشروع أن الدراسات الخاصة بنفقات الانتاج في الصناعات المختلفة تبين أن لمنحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل شكل نمطى، وانه على غرار الشكل المبين في شكل ٤٦. وبيان ذلك أنه بالنسبة لغالبية الصناعات يكون المشروع الصغير جدا غير كفء. ومع زيادة الحجم تزيد كفاءة المشروع تدريجيا الى أن يصل الى حجم تكون عنده نفقة انتاج الوحدة الواحدة من الناتج (النفقة المتوسطة) أدنى ما يمكن. فاذا ما استمر التوسع في المشروع الى حجم أكبر فان هذا التوسع يكون قليل الأثر على النفقة المتوسطة التي تبقى ثابتة مع الزيادة في الطاقة الانتاجية للمشروع. ولكن ذلك رهين بعدم التمادى في التوسع في حجم المشروع، اذ بعد نقطة معينة تبدأ النقطة المتوسطة في الارتفاع مع زيادة حجم المشروع.

ويفسر سلوك نفقة الانتاج تأثرا بالتغير في حجم المشروع بما يسمى **بوفورات الحجم الكبير**(٥٢) **والتحصيلات الناتج عن الحجم الكبير**(٥٣). فالنسبة للوفورات، تتحقق في غالبية

---

(٥٢) Economics of Scale, les économies de grande taille.

(٥٣) Dieconomies of scale; les diséconomies (pertes) d'une très grande taille.

أنظر الفريد مارشال، مبادىء الاقتصاد، ص ٢٠٠ - ٢٠٨، نفضل ادخال كلمة التحصيلات واستعمالها بدلا من «نقائض الوفورات» أو «انعدام الوفورات»، اذ المقصود أن توسع المشروع فيما وراء حجم معين يحمله زيادة في نفقته المتوسطة، واستخدام هذه الكلمة لتكتسب معنى مصطلحيا يكون أكثر اتفاقا مع منطق اللغة العربية التي لا تعرف مقابلا للمقطع الذى تعرفه اللغة الانجليزية ويسهل استخدامه، في هذه اللغة الأخيرة، في مقدمة الكلمة لتعديل معناها في اتجاهات مختلفة من ضمنها عكس المعنى الذى تأخذه الكلمة قبل اضافة هذا المقطع. وقد رجعنا، بعد أن ورد على خاطرنا ادخال هذه الكلمة، الى العمل القيم الذى قام به عالم اللغة العربية الشيخ عبد الله العلايلى، وتبلور في «المرجع» دار المعجم العربي، بيروت، ١٩٦٣ ووجدناه ينهج هذا النهج.

الصناعات وفورات اقتصادية تتمثل في انخفاض في نفقة الانتاج يظهر مع التوسع في حجم المشروع حتى نقطة معينة. هنا يتعين التفرقة بين الوفورات الحقيقة[٥٤] والوفورات النقدية[٥٥]

الوفورات الحقيقية هي الوفورات التي تكتسب:

- من تخصص أكبر وأكثر دقة للقوة العاملة: فمع زيادة حجم المشروع يكون من الممكن ادخال درجة أكبر من تقسيم العمل في داخله. والتخصص الأكثر دقة يعني أن تكون انتاجية العمل أكبر (وهو ما يعني انقاص الجزء من نفقة الانتاج الذى يغطى عنصر العمل).

- من استخدام اكفأ للمعدات التي تتميز فنيا بأنها غير قابلة للانقسام، بمعنى أن لها ابتداء حجما كبيرا لا يجعل استخدامها اقتصاديا الا عند مستوى مرتفع من الانتاج، ولا يمكن استخدامها جزئيا في انتاج كمية أصغر من الكمية التي تتناسب مع هذا الحجم الكبير. فمع اتساع حجم المشروع يمكن استغلال هذه المعدات على نحو اكفأ مما يقلل من النفقة المتوسطة.

- والوفورات التي تكتسب من الناحية التكنولوجية، كما اذا كانت هناك ورشة لصيانة الآلات والمعدات ملحقة بالوحدة الانتاجية، وكانت هذه الورشة مستغلة استغلالا لا يستنفذ كل طاقتها، فاذا ما كبر حجم المشروع كان من الممكن استغلال كل طاقة ورشة الصيانة ومن ثم تقل نصيب نفقة الصيانة في نفقة انتاج الوحدة الواحدة من الناتج، وذلك لأن عدد من يستخدمون في الصيانة يزيد بمعدل أقل من معدل زيادة الآلات والمعدات.

- كما تكتسب الوفورات الحقيقية باستعمال أكثر حدة لطاقة المديرين اذا ما كبر حجم المشروع.

أما **الوفورات النقدية** فتتمثل في كل انخفاض في نفقة الانتاج ناجم عن الحصول على المدخلات (عن طريق الشراء) بشروط أفضل، وكان التحسن في شروط الشراء ناتجا عن كبر حجم المشروع.

- فاذا ما كبر حجم المشروع فانه قد يستطيع أن يشترى كميات أكبر من المواد الأولية

---

(٥٤) Real economies: économies réelles.

(٥٥) Pecuniary economies: économies pécuniaires

بثمن أقل (اذا ما دفع كبر الكمية البائع الى أن يخصم له نسبة معينة من ثمن الشراء) .

- فاذا ما كبر حجم المشروع فقد يعطى مستخدميه وعماله احساسا بالأمان (من وجهة نظر استقرار عملهم) يدفعهم الى قبول العمل بالمشروع حتى ولو كان مستوى المرتبات والاجور أقل منه في المشروعات الأخرى ، مما يخفض من نفقة الانتاج في جزئها المتمثل في أجر قوة العمل .

- فاذا ما كبر حجم المشروع فانه يمثل ضمانا أكبر لمقرض النقود ويستطيع المشروع أن يحصل على الائتمان (أى أن يقترض النقود) بشروط أفضل (بسعر فائدة أقل مثلا) . وكذلك الحال بالنسبة للحصول على خدمات النقل والتأمين .. الى غير ذلك .

هذه الوفورات النقدية تنتج في الواقع من انخفاض أثمان عناصر الانتاج (المدخلات) وقد حرصنا على التعرف عليها وعلى صورها دون أن نأخذ أثر وجودها في الحسبان اذ أننا نجرد في دراستنا للعلاقة بين النفقة ومستوى الانتاج من أثر اثمان المدخلات .

في مرحلة أولى يستفيد المشروع نفسه بتوسعه من هذه الوفورات (التي تسمى بالوفورات الداخلية(٥٦) ، أى الوفورات الناتجة عن توسع المشروع نفسه ، عن تغييرات في داخله) . وطالما هو يحقق هذا يقال أنه يمر بمرحله تزايد الغلة (أو تناقص النفقة المتوسطة) : اذ يزيد الانتاج بنسبة أكبر من نسبة زيادة المدخلات .

ولكن تحقق هذا الوفورات الداخلية لا يستمر الى ما لا نهاية ، اذ ما تلبث أن تتناقص مع استمرار الزيادة في حجم المشروع حتى تصل الى نقطة معينة تبدأ منها مرحلة ثانية . في هذه المرحلة الثانية تتناسب الغلة مع الزيادة في حجم المشروع : فيزيد الانتاج بنفس نسبة تزايد المدخلات (أى أن النفقة المتوسطة تبقى على حالها مع التوسع في حجم المشروع خلال هذه المرحلة) .

وفي مرحلة ثالثة عندما يتخطى المشروع حجما معينا تبدأ التحميلات الداخلية(٥٧) في الظهور . هذه التحميلات تتمثل في الارتفاع في نفقة الانتاج ارتفاعا ينجم عن التناقص النسبي في كفاءة المشروع اذا ما استمر يكبر في الحجم . وهى ترد بصفة أساسية الى صعوبات الادارة والرقابة المتزايدة عندما يصبح حجم المشروع أكبر من أن يمكن من ادارته

---

(٥٦) The internal economies: les économies internes

(٥٧) The internal diseconomies: les déséconomies internes.

ادارة كفئة . هنا نكون في مرحلة تناقص الغلة : اذ يزيد الانتاج بنسبة أقل من نسبة تزايد المدخلات (أي أن النفقة المتوسطة تتزايد) .

ونستطيع أن نجمل فنقول أن القاعدة العامة أن تحقق المشروعات صغيرة الحجم وفورات داخلية في خلال مرحلة أولى من مراحل توسعها (أي الزيادة في حجمها) . هذه هي مرحلة الغلة المتزايدة ، وفيها تتناقص النفقة المتوسطة مع زيادة الانتاج . في مرحلة ثانية تكف الوفورات الداخلية عن التحقق ، وتكون الغلة متناسبة مع التوسع الاضافي في حجم المشروع . هنا لا يتغير قدر النفقة المتوسطة في ظل هذا التوسع . وفي مرحلة ثالثة تبدأ التحميلات الداخلية في الظهور ، تكون الغلة في تناقص ، وهو ما يعني أن النفقة المتوسطة بدأت في التزايد مع الاستقرار في التوسع في حجم المشروع .

ذلك هو النمط العام لتغير نفقة الانتاج المتوسطة (ومن ثم النفقة الحدية) مع حجم المشروع في الزمن الطويل . **وهو يفسر في التحليل الأخير بظاهرة انعدام قابلية المدخلات للانقسام من الناحية الفنية**[٥٨] . ولتوضيح هذه الظاهرة نفرق بين ما اذا كنا نتصور المدخلات في صورة قيمية أو في صورة عينية :

- فاذا ما تصورناها في صورة قيمية كانت كل المدخلات قابلة للانقسام . بمعنى أنه لو عبرنا عنها بوحدات نقدية فانه يمكن أن يمثل المدخل من المدخلات بوحدات صغيرة تزيد أو تقل بحسب حجمه الكلي ، فاذا ما تمثلت آلة كبيرة في ٢٠٠٠٠ جنيه مثلا ، أمكن تقسيمها قيميا الى أجزاء قيمة كل منها جنيه واحد وقيل مثلا أن هذه الآلة قد استخدمت في خلال فترة ما بما يعادل ١٠٪ من قيمتها أي ٢٠٠٠ جنيه .

- أما اذا تصورنا المدخلات في صورتها العينية (أي صورتها الحقيقية) فلا نجدها كلها قابلة للانقسام . اذ أن بعض المدخلات لا يوجد الا في صورة وحدات ذات حجم كبير . أي لا تكون وحداته صغيرة وعلى الأخص عندما تتمتع بدرجة كبيرة من التخصص . في هذه الحالة يقال ان وحدات المدخل غير قابلة للانقسام . فمدير المشروع أو الخبير الاحصائي مثلا لا يمكن تجزئة أي منهما لينتج كل جزء عددا من وحدات السلعة المنتجة . كما اننا لا نستطيع أن نثبت نصف فرن لصهر الحديد أو نصف قاطرة لصهر الكمية المستعملة أو لنقطع نصف المسافة . بل ان هناك اتجاه لأن تصبح المدخلات المادية (وخاصة الآلات والأجهزة) كبيرة الكتلة مع زيادة درجة تخصصها .

---

(٥٨) Technical indivisibility of inputs: l'indivisibilité technique des inputs.

ينتج عن ذلك أن الاستعمال الأكفأ لهذه المدخلات غير القابلة للانقسام لا يتحقق الا عندما يكون حجم المشروع من الكبر (أى عندما يكون مستوى الانتاج من الارتفاع) بحيث يمكن ضمان النسب الأوفق في مزج هذه المدخلات بالمدخلات الأخرى . وبزيادة حجم الانتاج اتجاها نحو هذه النسب الاوفق تتزايد الغلة .

فالوفورات الداخلية المرتبطة بحجم المشروع هى نتيجة اذن لعدم قابلية عناصر الانتاج للانقسام في اطار الانماط الفنية المستخدمة في عملية الانتاج . وهذا هو الذى يدفعنا الى القول بأن النمط العام للعلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج في الزمن الطويل انما تفسر ، في التحليل الأخير (أى في نهاية الأمر) ، بانعدام قابلية هذه العناصر للانقسام من الناحية الفنية .

ومن المهم أن نضيف أنه يوجد ، في اطار هذا النمط العام الذى قد يكون صحيحا في مجموعه ، اختلافا قد يكبر أو يصغر بين الصناعات المختلفة وهو ما يمكن التعبير عنه بالقول بأنه بالرغم من أن الشكل العام لمنحني النفقة يكون على شكل ‿ فانه قد يختلف من صناعة الى أخرى . ‿ ‿ ‿

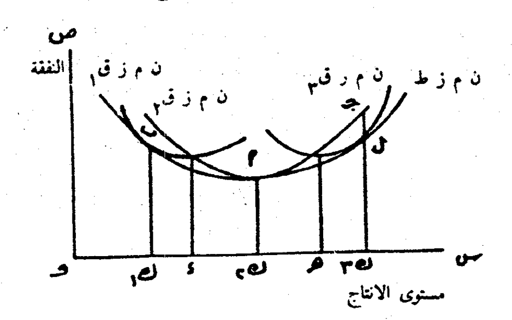
هذا المنحني يعكس للمشروع شروط النفقة في الزمن الطويل في علاقتها بمستوى الانتاج . ابتداء منها يستطيع المشروع ، في ضوء شروط الطلب على السلعة التي ينتجها (حسب توقعاته لها في الزمن الطويل) ، أن يحدد حجم عملياته في الزمن الطويل . والقول بأنه يستطيع أن يقوم بذلك لا يعني أنه سيتوصل حتما الى تحديد الحجم الأمثل لعملياته (حيث تكون النفقة أدنى ما يمكن) ، اذ يتوقف ذلك على شروط الطلب على سلعته من جانب ، وعلى وضع المشروع في السوق (محتكر أو غير محتكر) ، من جانب آخر .

على هذا النحو نتوصل الى بيان العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج في الزمن الطويل ، وهو الزمن الذى يتغير فيه مستوى الانتاج كدالة للتغير في حجم المشروع ، أى للتغير في كل المدخلات المستخدمة في الانتاج ، وقد رأينا أن لمنحني النفقة في الزمن الطويل نفس شكل منحني النفقة في الزمن القصير ، الا أن الأول أكثر تسطحا ، فما هى طبيعة العلاقة بينهما ؟

ثالثا : العلاقة بين منحنيات النفقة في الزمن القصير ومنحني النفقة في الزمن الطويل :

نعرف أن منحنيات النفقة في الزمن القصير تبين العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج على أساس أن المشروع **لا يستطيع أن يغير الا من نسب استخدام العناصر المتغيرة**

مع العناصر الثابتة . كما نعرف أن منحنيات النفقة في الزمن الطويل تبين العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج على أساس أن المشروع يستطيع أن يغير من حجمه (أى من جميع العناصر التي يستخدمها) وكذلك من معدل استخدام الطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرفه . فاذا كان المشروع يتقيد في الزمن القصير بما تحت تصرفه من عناصر ثابتة فانه يتحرر من هذا القيد في الزمن الطويل بادخال التعديلات اللازمة التي تمكنه من الانتاج بأقل نفقة متوسطة ممكنة . ويمكننا أن نتصور أن المشروع يمر ، في خطواته المتتالية نحو الوصول الى أقل نفقة انتاج في الزمن الطويل ، بفترات قصيرة مختلفة يكون للمشروع في كل منها حجما مختلفا يستخدم فيها عناصر الانتاج بنسب مختلفة ، أى يستخدم في كل من هذه الفترات (توليفة) من المدخلات تختلف عن غيرها من التوليفات . وبما أن للمدخلات المختلفة درجات مختلفة من انعدام القابلية للانقسام من الناحية الفنية ، فان بعض توليفات المدخلات تعطى نفقة متوسطة أقل من النفقة التي تعطيها التوليفات الأخرى . وهو ما يعني بالنسبة للمشروع أن يكون لمنحنيات النفقة المتوسطة المختلفة الخاصة بالفترات القصيرة المختلفة نقطا دنيا تختلف قربا أو بعدا عن المحور السيني بعبارة أخرى تختلف النفقة المتوسطة الأدنى بالنسبة للمشروع الواحد من فترة قصيرة الى أخرى كما يتضح من شكل ٤٧ .



شكل رقم (٤٧)

العلاقة بين منحنيات النفقة المتوسطة في الزمن القصير ومنحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل

- ن م ز ق١ هو منحني النقطة المتوسطة في الزمن القصير الأول ، ن م ز ق٢ هو المنحني الخاص بالزمن القصير الثاني ، وهكذا
- ن م ر ط هو منحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل ، وهو يمر بالنقاط التي تمثل أدنى نفقة متوسطة على منحنيات الأزمنة القصيرة .

فعلى الشكل ٤٧ نجد ، على سبيل المثال ، أن لمنحنى النفقة المتوسطة في الزمن القصير ن م ز ق٢ نقطة دنيا تمثل نفقة متوسطة أقل من النفقة لمنحنى النفقة المتوسطة في الزمن القصير ن م ز ن١ . والنفقة المتوسطة الادنى للمنحنى ن م ز ق٢ تمثل أقل نفقة متوسطة في مقارنتها بالنفقة المتوسطة على المنحنيات الأخرى الخاصة بالفترات القصيرة . وتمثل الكمية و ك٢ الانتاج الأمثل الذى نحصل عليه بأدنى نفقة متوسطة للمنحنى ن م ز ق٢ . ويكون المنحنى ن م ز ط هو منحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل وهو يمس كل منحنيات النفقة المتوسطة في الأزمنة القصيرة المختلفة . وله كما نرى الشكل ◡ ولكنه أقل انحناء من منحنيات الأزمنة القصيرة . ويسمى هذا المنحنى **بالمنحنى المحتوى**(٥٩) لأنه يحتوى كل منحنيات الزمن القصير . وتقع كل نقطة من نقاط منحنى الزمن الطويل على واحد من منحنيات الأزمنة القصيرة التي يحتويها .

ويبين هذا الشكل أن النفقة المتوسطة في الزمن الطويل لا يمكن أن تكون ، بالنسبة لمستوى معين من مستويات الانتاج ، أعلى من النفقة المتوسطة في الزمن القصير . وذلك لأن كل تغيير من شأنه تخفيض نفقة الانتاج ويكون من الممكن ادخاله في الزمن القصير يمكن كذلك تحقيقه في الزمن الطويل . من ناحية أخرى ، ليس من الممكن دائما أن ننتج كمية معينة من الانتاج في الزمن القصير بأقل نفقة . اذ لا يمكن أن نغير كل المدخلات اذا ما تغير مستوى الانتاج في الزمن القصير ، وذلك في الوقت الذى يمكن تغييرها في الزمن الطويل . ويتمثل ذلك بيانا في أن منحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل لا يتقاطع اطلاقا مع منحنى النفقة المتوسطة في الزمن القصير . المنحنيان قد يتماسا ولكنهما لا يتقاطعان .

ومن الممكن أن يقع منحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل تحت احد منحنيات النفقة المتوسطة في الزمن القصير وذلك بالنسبة لمستويات عديدة من مستويات الانتاج ، ولكن بالنسبة **لمستوى واحد من مستويات الانتاج** لابد لمنحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل أن يكون مماسا لمنحنى النفقة المتوسطة في الزمن القصير على احدى نقاطه . وهو يمس منحنى النفقة المتوسطة في الزمن القصير المتعلق بالحجم الذى ينتج به هذا المستوى من الانتاج بأقل نفقة . لتوضيح ذلك نفترض أن المشروع كان ينتج منذ وقت طويل الكمية و ك٢ (شكل ٤٧) . وهى تتميز ، من بين كل الكميات الممكن انتاجها على منحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل ، بأنها الكمية التي تنتج عن أدنى نفقة متوسطة (تساوى أ ك٢) . وهى تتميز كذلك ، في علاقتها بالكميات الأخرى التي يمكن انتاجها على منحنى النفقة المتوسطة في الزمن القصير الثاني ، المنحنى ن م ز ق٢ ، بأنها الكمية التي تنتج بأقل نفقة متوسطة ،

---

(٥٩) The envelope curve; la courbe enveloppe.

ولانتاج هذه الكمية بأقل نفقة ممكنة قام المشروع بالتعديل في حجمه ليصل الى الحجم الذى يتضمنه المنحني ن م ز ق$_{٢}$. الآن اذا أراد المشروع أن يتوسع في الكمية المتنجة لينتج و ك$_{٣}$ لزم عليه أن يتوسع على المنحني ن م ز ق$_{٢}$. وتساوى النفقة المتوسطة التي ينتج بها هذه الكمية في الزمن القصير حـ ك$_{٣}$ قرشا . ولكن المشروع يستطيع أن ينتج هذه الكمية و ك$_{٣}$ في الزمن الطويل بنفقة متوسطة قدرها ل ك$_{٣}$ ، وهى أقل من ح ك$_{٣}$. ولكى يتمكن من ذلك عليه أن يغير من حجمه على نحو يصبح من المستطاع معه انتاج الكمية و ك$_{٣}$ على أكفأ وجه ممكن ، ويتحقق ذلك إذا ما قام المشروع ببناء الحجم الذى يكون له في الزمن القصير المنحني ن م ز ق$_{٣}$ ، وهو الحجم الذى يستطيع أن ينتج الكمية و ك$_{٣}$ باستخدامه . ويكف المنحني ن م ز ق$_{٢}$ عن أن يكون المنحني الذى يمكن استخدامه لتحديد نفقة المشروع ، واذا ما أراد المشروع توسعا آخرا في مستوى انتاجه لا يتحقق له ذلك في الزمن القصير الا بحركة على المنحني ن م ز ق$_{٣}$.

عليه يتضح أنه اذا كنا بصدد لحظة معينة لا يستطيع المشروع أن ينتج الا **بالحركة على منحني واحد للنفقة المتوسطة وذلك لأن حجم ما تحت تصرفه من آلات ومعدات ثابت . أما في الزمن الطويل فانه يستطيع أن يختار انسب نقطة على أنسب منحني بين منحنيات النفقة في الأزمنة القصيرة ، وهى نقطة تكون كذلك ممثلة بنقطة على منحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل . ومرد استطاعته هذه أنه يستطيع أن يغير من كل عناصر الانتاج مغيرا بذلك حجمه ، وما يرتبط به من معدل لاستخدام الطاقة الانتاجية .**

والمهم أن نضيف أن منحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل لا يمس أى من منحنيات النفقة في الأزمنة القصيرة عند النقطة الممثلة لأدني نفقة متوسطة (في الزمن القصير) الا باستثناء منحني النفقة المتوسطة في الزمن القصير الذى يمس منحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل عند النقطة الأدني لهذا الأخير . وهو ما يحدث على شكل ٤٧ بالنسبة للكمية و ك$_{٢}$ حيث يمس المنحني ن م ز ق$_{٢}$ (وهو منحني الزمن القصير) المنحني ن م ط (وهو منحني الزمن الطويل) في النقطة أ التي تمثل أدني نقطة لهذا المنحني الأخير . هذا الشكل يبين انه بالنسبة لكل مستويات الانتاج التي تقل عن الكمية و ك$_{٢}$ تقع أدني نفقة متوسطة في الزمن الطويل على الجزء الهابط من منحنيات النفقة المتوسط في الأزمنة القصيرة . فلو أخذنا الكمية و ك$_{١}$ كمثل نجد أن أحسن ظروف انتاجها في الزمن الطويل تكون ممثلة بالنقطة ب على منحني الزمن القصير ن م ز ق$_{١}$. ولكن هذه الكمية تقل عن الانتاج الأمثل لمشروع له هذا الحجم ، أى عن الكمية و د (الممثلة للانتاج الأمثل) . في الزمن الطويل يكون من الأرخص انتاج أى كمية من الناتج تقل عن الكمية و ك$_{٢}$ ببناء طاقة انتاجية ذات انتاج أمثل معين واستخدامها في الانتاج

عند مستوى أقل من مستوى الانتاج الأمثل . وكذلك يكون من الأرخص انتاج أية كمية تفوق و ك$_{٢}$ باستخدام طاقة انتاجية صغيرة في انتاج ما يزيد على الانتاج الأمثل (في الزمن القصير) .

ركزنا اهتمامنا حتى الآن على تحديد منحنيات نفقة الانتاج ، في الزمن القصير والزمن الطويل ، التي تعبر عن تغيرات النفقة كدالة للتغيرات في مستوى الانتاج . ولكننا نعرف أن نفقة الانتاج تتأثر بعوامل أخرى غير مستوى الانتاج . ماذا يحدث لمنحنيات النفقة لو تغيرت هذه العوامل الأخرى ، أحدها أو جميعها ؟

سنحاول فيما يلي اعطاء اجابة سريعة على هذا السؤال :

رابعا ـ انتقالات منحنيات النفقة :

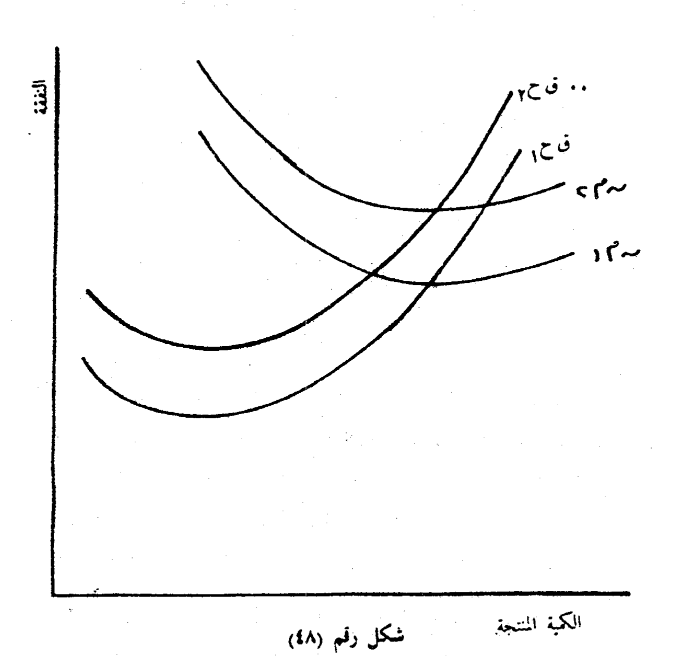
باستبعاد التغيرات في مستوى الانتاج تنعكس التغيرات في أحد العوامل الأخرى التي تؤثر في نفقة الانتاج في انتقال منحنيات النفقة . هذه الانتقالات ترد اذن :

ـ **الى تغير في اثمان عناصر الانتاج** : فاذا ما ارتفعت اثمان كل هذه العناصر تنتقل منحنيات النفقة مبتعدة عن المحور السيني . كما أنها تنتقل نحو المحور السيني اذا ما انخفضت اثمان هذه العناصر .

ـ **الى تغير في الفن الانتاجي المتبع** تغيرا يؤدى الى الاقتصاد في الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج لانتاج نفس الكمية من الناتج . في هذه الحالة تنتقل منحنيات النفقة لأسفل مقتربة من المحور السيني .

ـ **الى تغير في كيف أو نوع الناتج** تغيرا يؤدى الى استخدام كميات مختلفة من المدخلات ويثير بالتالى انتقال منحنيات النفقة لأعلى مثلا .

أنظر شكل ٤٨ .



شكل رقم (٤٨)

انتقال منحنيات النفقة (المتوسطة والحدية) الى أعلى (بعيدا عن المحور السيني) انتقالا نتج عن زيادة الأجور مثلا

تلك هي **شروط** نفقة الانتاج . عن طريق مواجهتها مع شروط الايراد يستطيع المشروع أن يتوصل الى تحديد الكمية من الانتاج التي تحقق له أقصي ربح (اجمالى) . هذا الايراد يتوقف على الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع كما يظهر في السوق الذى يتوجه اليه المشروع كبائع . فاذا أردنا أن نصل في النهاية الى تحديد الكمية ، أو الكميات ، التي يكون المشروع على استعداد لطرحها في السوق لزم علينا ، بعد أن تعرفنا على شروط أو ظروف النفقة . أن نتعرف على شروط الايراد بدراسة الطلب على سلعة المشروع .

٣ - الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع(٦٠)

ينتج المشروع ليبيع ، ليبيع في السوق ، ليحصل على ايرادات نقدية ، وذلك لأن الربح ، الذى يسعى المشروع الى تحقيق أكبر قدر منه ،ليس (محاسبيا) الا الفرق بين مجموع النفقات ومجموع الايرادات . وتتحدد ايرادات المشروع الكلية بالكمية التي يطلبها المشترون من سلعته وبثمن بيع الوحدة من السلعة ، ومن ثم تتوقف هذه الايرادات على شروط الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع ، وهى شروط تتوقف بدورها على نوع السوق . للتعرف على هذه الشروط يتعين علينا اذن أن نفرق بين الأشكال المختلفة للسوق .

قبل أن نتعرض لدراسة شروط الطلب هذه نقوم بتعريف بعض **الأفكار التي تستخدم كأدوات** في هذا التحليل ، بما أننا ما نزال في اطار نظرية أصحاب الاستدلال الحدى . نفرق فيما يتعلق بايرادات المشروع بين **الايراد المتوسط**(٦١) ، وهو عبارة عن ناتج قسمة الايراد الكلى على عدد الوحدات المباعة من السلعة (وهو في الواقع ثمن الوحدة المباعة من السلعة) ، **والايراد الحدى**(٦٢) وهو الاضافة على الايراد الكلى الناتجة عن انتاج وبيع وحدة اضافية من السلعة .

في سوق المنافسة الكاملة لا يمثل الناتج الكلى للمشروع الا نسبة صغيرة جدا من مجموع عرض السلعة في السوق ، الأمر الذى لا يمكنه من التأثير على ثمن السلعة في السوق أيا كان قدر الكمية التي يقوم بتسويقها . وعليه يقال أن المشروع يأخذ ثمن السلعة التي ينتجها كمعطى ، أى كشىء محدد في السوق بعيدا عن ارادة المنظم صاحب المشروع . ولكن بما أنه ينتج سلعة تعتبر وحداتها بديلة كامله للوحدات التي تنتجها المشروعات الأخرى التي تنتج لنفس السوق فان انخفاضا صغيرا في ثمن السلعة التي ينتجها المشروع تؤدى الى زيادة كبيرة في الطلب عليها . وذلك لأن المشترين ، والنظرية تفترض فيهم العلم الكامل بكل ما يجرى في السوق (اذ هم من قبيل « الرجل الاقتصادى ») سيتوجهون بأعداد كبيرة نحو سلعته . وكذلك الحال اذا ما جازف المشروع برفع ثمن سلعته ارتفاعا صغيرا ، فقد يجد مبيعاته وقد نقصت الى ما يقارب الصفر . وعليه

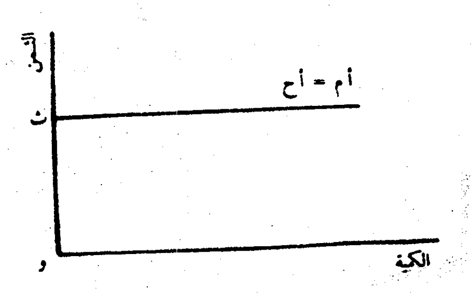
---

(٦٠) هنا يفترض أن الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع يتحدد استقلالا عن نفقات انتاجه . وهو افتراض لا يتفق مع واقع الاقتصاد الرأسمالى حيث يتوصل المشروع الى أن يشكل الى حد كبير طلب المستهلكين عن طريق الانفاق على الاعلان والوسائل الأخرى التي تدفعهم الى شراء سلعته .

(٦١) Average revenue: la recette moyenne.

(٦٢) Marginal revenue; la recette marginale.

يكون المشروع أمام منحني طلب (على سلعته) لانهائي المرونة : فهو يستطيع أن يبيع عند كل ثمن سائد في السوق أية كمية مما ينتجه ، وبما أن القرارات التي يتخذها المشروع في شأن البيع لا تؤثر في ثمن السلعة فان الاضافة الى ايراده الكلى الناتجة عن بيع وحدة اضافية للسلعة تكون دائما مساوية لايراد المتوسط ، أى أن الايراد الحدى يكون دائما مساويا لايراده المتوسط ، الذى هو ثمن الوحدة من السلعة . يمثل منحني الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع في سوق المنافسة الكاملة على النحو الوارد في شكل ٤٩ .



شكل (٤٩)

منحني الطلب على سلعة المشروع في سوق المنافسة الكاملة

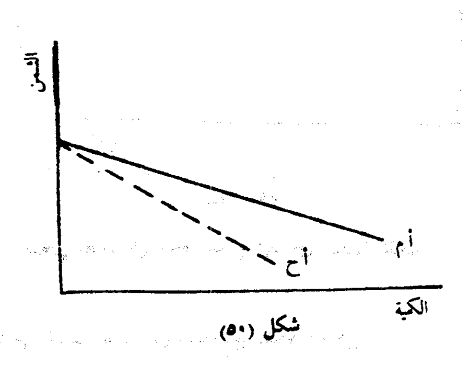
- يعكس المنحني شروط الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع .
- عند كل مستويات الثمن يتساوى الايراد المتوسط (أ م) مع الايراد الحدى (أ ح)

وتختلف شروط الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع (ومن ثم شروط الايراد) في حالة الاحتكار ، أى حالة وجود منتج واحد في فرع النشاط الذى لا يمكن لوحدات أخرى دخوله : فالمحتكر ينتج سلعة لا تعتبر بديلا لصيقا لسلعة أخرى . وتكون مرونة التقاطع للطلب[٦٣] ضعيفة . بعبارة أخرى ، لا يؤثر التغير في أثمان السلع الأخرى على الكمية المطلوبة من السلعة التي ينتجها المحتكر الا تأثيرا ضئيلا وعلى هذا النحو نعرف الاحتكار في هذا المجال .

---

(٦٣) أنظر ص ٣٤٠ ، ٣٤١ فيما سبق.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الكميات المختلفة المطلوبة من السلعة التي ينتجها المحتكر والأثمان المختلفة المقابلة بمنحني يسمى منحني الطلب على السلعة التي تنتجها الصناعة (أو منحني طلب السوق)، على أساس أن المنتج المحتكر يمثل الصناعة بأكملها. هذا المنحني ينحدر الى أسفل نحو اليمين. اذ لابد من خفض ثمن كل الوحدات المباعة اذا ما أريد زيادة المبيعات بوحدة اضافية. ومن ثم يكون الايراد الحدى أقل من الايراد المتوسط. وبما أن الثمن يطابق الايراد المتوسط فان منحني الطلب يربط الايراد المتوسط هو الآخر بالكمية المنتجة. يزيد على ذلك أن منحني الايراد الحدى يكون موجودا دائما بين منحني الايراد المتوسط ونقطة الأصل، كما يتبين من شكل ٥٠.



شكل (٥٠)

منحني الطلب على سلعة المحتكر

- تعكس المنحنيات شروط الطلب على سلعة المحتكر.
- الايراد المتوسط أعلى دائما من الايراد الحدى.

كما يختلف الموقف عندما ينتج المشروع في ظل شروط **المنافسة الاحتكارية**، اذ نكون بصدد شكل للسوق يوجد فيه عدد كبير من المشروعات تنتج سلعة لا تتجانس وحداتها وانما يميز كل مشروع الوحدات التي ينتجها من السلعة. ويمكن التعبير عن نفس الفكرة بالقول بأننا بصدد مشروعات تنتج سلعا تكون كل منها بديلا لصيقا للأخرى. مثال ذلك صناعة الصابون، صناعة السجائر، صناعة معجون الأسنان، الى غير ذلك فبينما كل أنواع السجائر تشبع حاجة واحدة يتميز ما ينتجه مشروع عن الآخر بنوع الطباق المستخدم، بنوع الورق المستخدم، بما اذا كانت بفلتر (مرشح) أو بغير فلتر، بكيفية تقديمها، الى غير

ذلك من وسائل تتميز الوحدات من السلعة التي ينتجها مشروع من المشروعات الموجودة في السوق. في ظل هذا الشكل من أشكال السوق كيف تكون خصائص منحني الطلب على سلعة المشروع ؟.

في هذا النوع من السوق نجد أن عدد المشروعات من الكبر وأن حجم كل منها من الصغر بحيث لا يستطيع أحدها أن يسيطر على نسبة ذات وزن من مجموع ما ينتج من السلعة في السوق. وعليه لا يثير أى من المشروعات بسلوكه الخاص أى تغير في سلوك المشروعات الأخرى، ومن ثم لا يؤثر بسلوكه وحده على ثمن السوق.

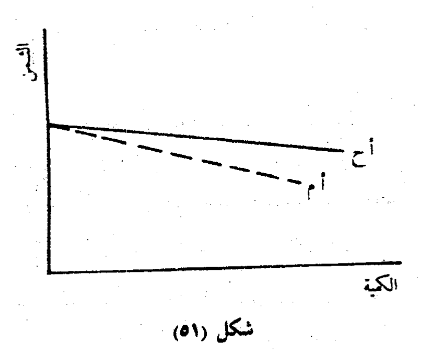
ولكن كل من هذه المشروعات ينتج بدلا لصيقا لمنتجات الآخرين، الأمر الذى يجعل الطلب على سلعته أكثر حساسية منه في حالة الاحتكار (حيث المحتكر ينتج سلعة لا تجد لها بديلا في السوق).

في هذه الحالة يكون الطلب على سلعة المشروع الذى ينتج في سوق المنافسة الاحتكارية طلبا كبير المرونة، ولكنه ليس لانهائي المرونة كالطلب في سوق المنافسة الكاملة: فاذا ما خفض المشروع ثمن البيع تخفيضا صغيرا أدى ذلك الى زيادة مبيعاته زيادة كبيرة باجتذاب عدد من مشترى سلعة منافسيه ولكن دون اجتذاب كل المشترين (اذ يحرص بعض المشترين على الاستمرار في شراء سلعة نظرا لما تتميز به خصائص حتى ولو كان ثمنها أعلى من ثمن البدائل اللصيقة لهذه السلعة). وكذلك يؤدى رفع ثمن السلعة ولو بقدر ضئيل الى فقدان عدد كبير من مشترى السلعة الذين يتحولون الى منتجات المشروعات الأخرى، ولكنه لا يؤدى الى فقدان كل المشترين. وعليه فان الطلب على سلعة المشروع:

- يكون كبير المرونة، ولكنه ليس لانهائي المرونة.
- يكون دائما أكثر مرونة من الطلب على السلعة التي ينتجها المحتكر.

- وتتوقف المرونة على درجة القابلية للاحلال التي تتمتع بها سلعته في علاقتها بمنتجات المشروعات الأخرى التي توجد في نفس السوق. وتتوقف درجة القابلية للاحلال هذه بدورها على مدى تمييز سلعته عن منتجات المشروعات الأخرى، فكلما زادت درجة التميز هذه كلما بعدنا عن شروط المنافسة الكاملة وقربنا من شروط الاحتكار.

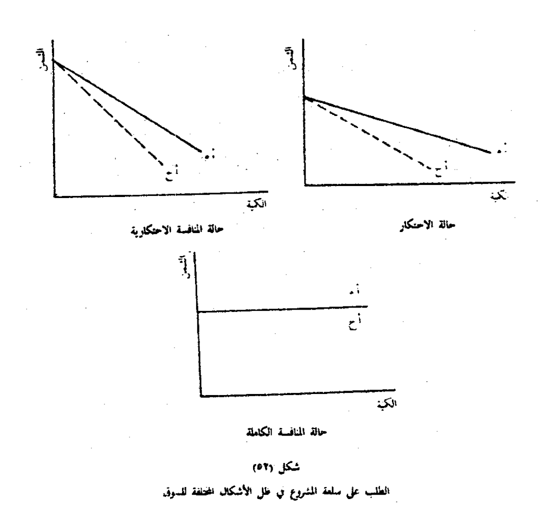
وكما هو الحال في ظل المنافسة الكاملة يتمثل منحني الطلب على سلعة المشروع في ظل المنافسة الاحتكارية في خط مستقيم، وذلك عند مستوى الثمن السائد في السوق الا أن هذا الخط لن يكون خطاً أفقيا (اذ الطلب ليس لانهائي المرونة) وانما سيكون هابطا بميل قليل نحو اليمين، كما يتضح من شكل ٥١.



شكل (٥١)

منحني الطلب على سلعة المشروع في سوق المنافسة الاحتكارية

الآن نستطيع المقارنة بين شروط الطلب على سلعة المشروع في ظل الأشكال المختلفة للسوق : سوق المنافسة الكاملة ، سوق المنافسة الاحتكارية وسوق الاحتكار . أنظر شكل ٥٢ .



شكل (٥٢)

الطلب على سلعة المشروع في ظل الأشكال المختلفة للسوق

- بالنسبة للمشروع في سوق المنافسة الكاملة (وحدات السلعة بديل كامل احداها للأخرى) يكون الطلب لانهائي المرونة. الايراد المتوسط = الايراد الحدى = الثمن.

- بالنسبة للمشروع في سوق المنافسة الاحتكارية (وحدات السلعة بديل لصيق احداها للأخرى)، يكون الطلب كبير المرونة. الايراد المتوسط أكبر من الايراد الحدى.

- بالنسبة للمشروع في سوق الاحتكار (السلعة ليست بديلة للسلع الأخرى)، يكون الطلب أقل مرونة. الايراد المتوسط أكبر من الايراد الحدى.

- بالنسبة للمشروع في ظل المنافسة الاحتكارية وفي ظل الاحتكار يوجد منحنى الايراد الحدى دائما تحت منحنى الايراد المتوسط. وذلك لأنه يلزم انقاص ثمن كل الوحدات المباعة أن أردنا بيع وحدة اضافية، أي أن الايراد المتوسط أكبر من الايراد الحدى.

على هذا النحو نكون قد تعرفنا على شروط الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع في ظل ثلاثة من أشكال السوق. على أساس شروط الطلب هذه وشروط النفقة نستطيع أن نرى كيف تتحدد الكمية التي ينتجها المشروع عند ثمن معين. وهو ما نتوصل اليه عن طريق البحث عن توازن المشروع[٦٤]، على أن **نقتصر في ذلك على توازنه في الزمن القصير**.

٤ ـ توازن المشروع

وضع التوازن هو ذلك الوضع الذى ينتج فيه المشروع كمية من الناتج تحقق له في الزمن القصير اما أقصى ربح اجمالى، أو أقل خسارة (توقعا لتحقيق الربح في وقت لاحق)، أو لا خسارة ولا ربحا. وذلك في ظل الشروط التي يوجد فيها المشروع (من وجهتي نظر النفقة والايراد). كيف نتوصل الى وضع التوازن هذا؟.

نتوصل الى وضع التوازن هذا بتطبيق **قاعدة السلوك** التالية: يستمر المنظم في زيادة الكمية التي ينتجها طالما أن الاضافة الى الايراد الكلى الناجمة عن بيع وحدة اضافية تفوق الاضافة الى النفقة الاجمالية (أى الانفاقات الكليه) التي يثيرها انتاج هذه الوحدة الاضافية، اذ يزداد بذلك ربحه الاجمالى. وعندما تحقق الوحدة الاضافية من بيعها ايرادا اضافيا (أى ايرادا حديا) مساو للنفقة الاضافية (أى النفقة الحدية) التي يسببها انتاج هذه الوحدة لا تكون هناك اضافة الى الربح الاجمالى ويكف المشروع عن زيادة الكمية المنتجة،

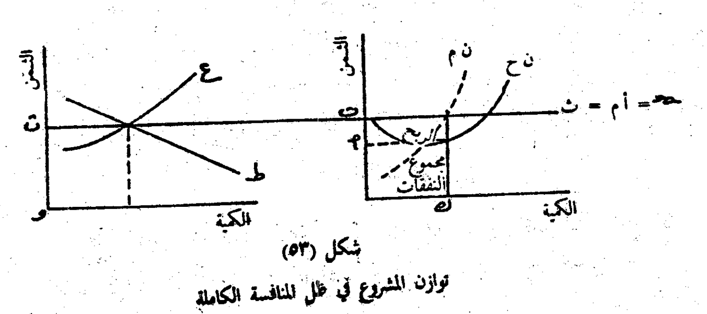
---

(٦٤) The equilibrium of the firm: l'équilibre de l'entreprise

وهنا تتحدد الكمية التي ينتجها . وعندها يحقق المشروع أقصى ربح أو أقل خسارة ، ويكون في وضع توازن . وعليه يكون الشرط الشكلي للتوازن هو أن يتساوى الايراد الحدى مع النفقة الحدية . ويكون للنفقة المتوسطة دورها في بيان ما اذا كان المشروع يحقق ربحا أم لا مع الكمية المنتجة وبالثمن السائد ، ومن ثم ما اذا كان يستمر أو لا يستمر في مزاولته للنشاط الانتاجي . قاعدة السلوك هذه تطبق أيا كان شكل السوق الذى ينتج المشروع في ظله وأيا كان الزمن محل الاعتبار[٦٥] (قصير كان ام طويل) .

سنرى كيف يمكن التوصل الى وضع التوازن بالنسبة للمشروع ، أولا في ظل المنافسة الكاملة ، وثانيا في ظل المنافسة الاحتكارية وأخيرا في ظل الاحتكار .

فبالنسبة للمشروع الذى ينتج في ظل المنافسة الكاملة يحدد تقابل شروط النفقة مع شروط الايراد وضع توازن المشروع ومن ثم الكمية التي ينتجها عند الثمن السائد في السوق ، وذلك على النحو المبين في شكل ٥٣ .



شكل (٥٣)

توازن المشروع في ظل المنافسة الكاملة

- شرط التوازن للمشروع هو تساوى الايراد الحدى مع النفقة الحدية (حـ هى نقطة التوازن .)
- عند ثمن السوق و ث ينتج المشروع الكمية و ك .
- وهو يحقق ربحا غير عادى ممثلا على الرسم بمساحة المستطيل أ ب حـ ث

وبنفس الطريقة نحصل على أوضاع توازن أخرى مع تغير ثمن السوق ويكون لنفس مشروعنا ، عند الأثمان المختلفة والممكنة التي تحدد للسلعة في السوق ، وفي ظل نفس شروط نفقة الانتاج السائدة في داخل المشروع ، أوضاع توازن مختلفة تتحدد دائما بتساوى الايراد الحدى مع النفقة الحدية . ويتحدد في كل وضع من أوضاع التوازن الكمية التي ينتجها

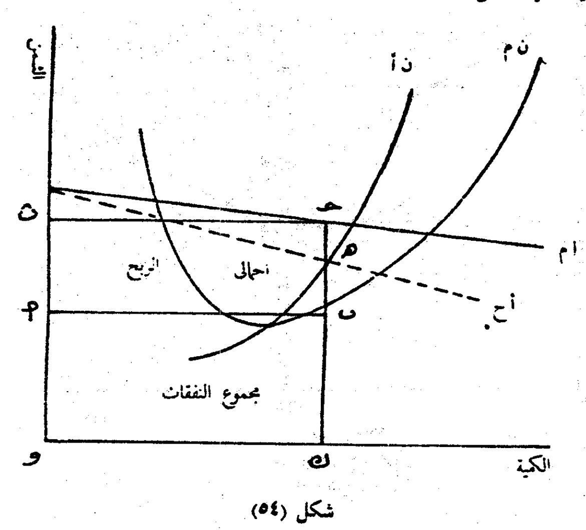
---

(٦٥) في وضع التوازن في الزمن القصير يستطيع المشروع وفقا لظروف نفقة انتاجه أن يحقق ربحا غير عادى أو ربحا عاديا أو خسارة . أنظر الفصل التالى من هذا الباب .

المشروع ، ونحصل في النهاية على الكميات المختلفة التي يعرضها عند الأثمان المختلفة بالنسبة لفترة زمنية معينة .

ومن هذا نحصل على سلسلة من الكميات التي تتوافق مع الأثمان المختلفة . وهو ما يسمح لنا ببناء جدول عرض المشروع الذى يمكن ترجمته بيانيا في منحنى عرض المنتج الفردى[٦٦] .

أما بالنسبة للمشروع الذى ينتج في ظل المنافسة الاحتكارية فالشرط الشكلى للتوازن واحد لا يتغير : تساوى الايراد الحدى مع النفقة الحدية . وتتحدد الكمية التي تنتج وتعرض ، عند الثمن السائد في السوق ، بتقابل منحنيي الايراد الحدى والنفقة الحدية ، على النحو الوارد في شكل ٥٤ .



شكل (٥٤)

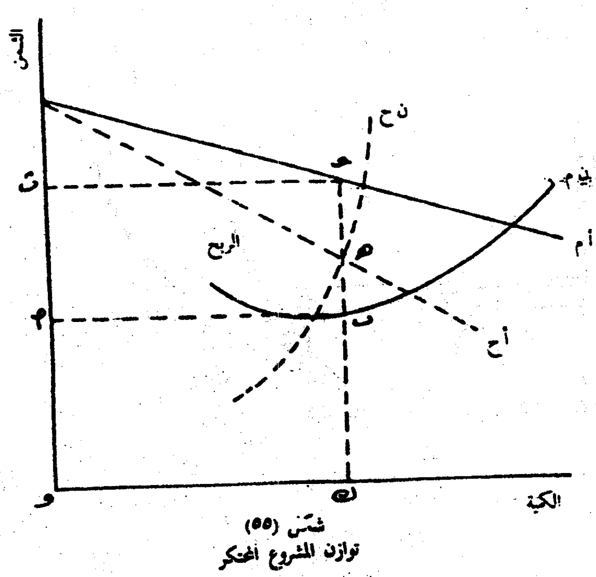
توازن المشروع في ظل المنافسة الاحتكارية

* هـ هى نقطة توازن المشروع

(٦٦) وابتداء من منحنيات عرض المنتجين الأفراد نستطيع الانتقال الى منحنى عرض السوق (سوق المنافسة الكاملة أو السوق الاحتكارية ، حسب الأحوال .) أنظر ص ٣١٥ - ٣١٧ فيما سبق .

وبنفس الطريقة يمكن التوصل الى أوضاع التوازن الأخرى التي يكون فيها المشروع اذا ما تغير ثمن السلعة المحدد في السوق . ومن أوضاع التوازن المختلفة نصل الى الكميات المختلفة التي يكون المشروع على استعداد لطرحها في السوق عند هذه الأثمان المختلفة . وهكذا نصل الى جدول العرض الفردى الذى يعطينا التعبير البياني عنه منحنى العرض الفردى[٦٧] .

وفي حالة المشروع المحتكر ، الذى يمثل في نفس الوقت الصناعة كلها ، يتحدد وضع التوازن بنفس الطريقة . عند كل ثمن تبين نقطة التوازن الكمية التي تحقق للمحتكر أقصي ربح ، كما يتضح من شكل ٥٥ .



شكل (٥٥)
توازن المشروع المحتكر

- هـ هى نقطة التوازن .
- عند الثمن و ث ينتج المحتكر الكمية و ك .
- تمثل المساحة أ ب حـ ث ربح المحتكر ، وهو يساوى الفرق بين الايراد المتوسط والنفقة المتوسطة مضروبا في عدد وحدات الناتج

---

(٦٧) أنظر هامش (٦٤) .

ويوجد بالتقابل مع الأثمان المختلفة أوضاع توازن مختلفة تنتج فيها كميات مختلفة من السلعة .. ويبين جدول العرض الفردى العلاقة بين الكميات المختلفة والأثمان المختلفة . وهو في نفس الوقت جدول عرض الصناعة أو السوق ، ومنه نصل الى منحني عرض السوق .

وهكذا نصل الى النتيجة التي كنا نبحث عنها بتحليل سلوك المشروع : وضع توازنه الذى يبين الكمية التي ينتجها المشروع في ظل ظروف النفقة والايراد المعطاة ،ومن ثم منحني عرض المشروع .

فاذا ما كان لدينا كذلك نتيجة تحليل سلوك المستهلك التي تنعكس في نهاية الأمر . في تحديد طلب المستهلكين على السلعة التي تنتجها الصناعة محل الاعتبار (طلب السوق) . نستطيع الانتقال من توازن المشروع الى توازن الصناعة (أى السوق . وذلك في أبسط الاطارات التحليلية . اطار المنافسة الكاملة .

الفصل الرابع

من توازن المشروع إلى توازن الصناعة

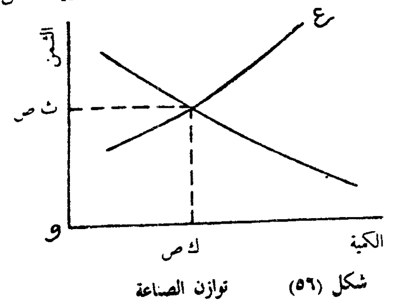
سنحاول في هذا الفصل أن نرى كيف يمكن في مرحلة أولى الانتقال من توازن المشروع الى توازن الصناعة في الزمن القصير : صناعة تسودها شروط المنافسة الكاملة . لنرى بعد ذلك توازن هذه الصناعة في الزمن الطويل . وننتهى بدراسة مشكلة لها أهميتها الخاصة وهى مشكلة تكيف العرض عبر الزمن للتغيرات التي تحدث في طلب السوق .

١ - توازن الصناعة في الزمن القصير

حصلنا في تحليلنا في الفصل السابق على منحني عرض المشروع على افتراض أنه ينتج في ظل شروط المنافسة الكاملة . واذا افترضنا أن الصناعة مكونة من عدد كبير من المشروعات أمكن الانتقال من منحنيات العرض الفردية الى منحني عرض الصناعة على النحو الذى وصفناه في الفصل الأول من هذا الباب الرابع [1] .

بالنسبة لهذه الصناعة ، يحدد تقاطع منحني طلب السوق ومنحني عرض الصناعة ثمن التوازن والكمية التي تنتج في وضع التوازن هذا (أنظر شكل ٣٨) . هذا الثمن يمثل العامل الاقتصادى الذى يتوقف عليه تحديد توازن كل من المشروعات المكونة للصناعة . **وتكون الصناعة في حالة توازن** ، عندما :

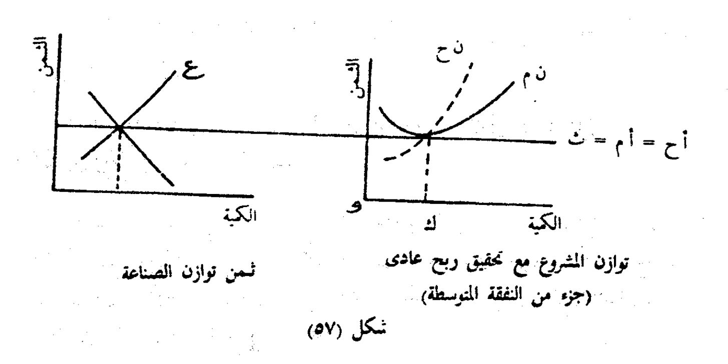
- يكون الطلب الكلى على السلعة التي تنتجها مساويا للعرض الكلى .
- وتكون النفقة الحدية لكل مشروع من مشروعاتها مساوية للثمن .



شكل (٥٦) **توازن الصناعة**

(١) أنظر ص ٣١٥ - ٣١٧ فيما سبق .

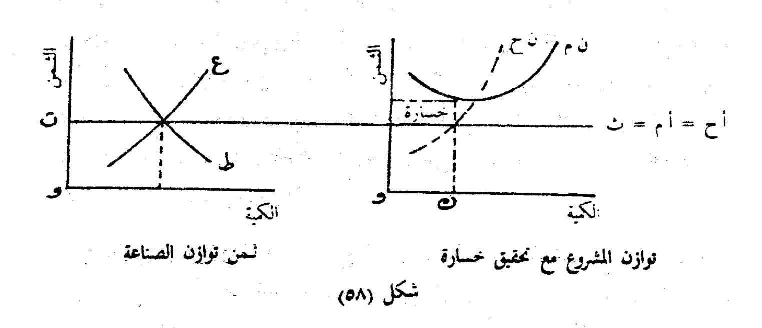
ويمكن أن يتحقق وضع التوازن هذا ، وهو توازن الزمن القصير ، وأمام المشروعات امكانيات مختلفة فيما يتعلق باجمالى الربح الذى يتحقق . اذ يمكن للمشروع أن يحقق أما ربحا غير عادي (يفوق متوسط الربح الذى تحققه المشروعات المكونة للصناعة) أو ربحا عاديا أو خسارة ، كما يبين من الأشكال ٥٧ ، ٥٨ .



ثمن توازن الصناعة

توازن المشروع مع تحقيق ربح عادى
(جزء من النفقة المتوسطة)

شكل (٥٧)



ثمن توازن الصناعة

توازن المشروع مع تحقيق خسارة

شكل (٥٨)

من دراستنا لقاعدة سلوك المشروع رأينا أنه يكون في وضع توازن عندما يكون الايراد الحدى مساويا للنفقة الحدية . لأن ذلك هو شرط تحقيق أقصي ربح ، بمعني أنه يحدد الكمية التي تحقق للمشروع أقصي ربح (دون أن ننسي أننا نقصد بأقصي ربح اما تحقيق أكبر ربح أو تحمل أقل خسارة) .

قاعدة السلوك هذه تبين أن المشروع يعمل ما في وسعه ولكنها لا تبين القدر من الربح الذى يحققه أو القدر من الخسارة التي يتحملها ، اذ أن ذلك يتوقف على ظروف الانتاج التي تحدد نفقة انتاج المشروع ، وتحدد بالتالى مقدار الربح أو الخسارة في ظل شروط الطلب على سلعة المشروع السائدة في السوق ، ظروف الانتاج هذه هى التي تضع المشروع في أحد الأوضاع الثلاثة المبينة على الأشكال ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٨ .

في هذه الحالات الثلاث ، يحاول المشروع تحقيق أقصي ربح ، وينتج الكية و ك . أما فيما يتعلق بالربح :

- نجد أن المشروع الذى يوجد في الوضع الأولى (شكل ٥٣) يحقق ربحا غير عادى ، ربحا يتحقق بعد تغطية كل النفقات .

- ويتوصل المشروع الذى يوجد في الوضع الثاني (شكل ٥٧) إلى تغطية نفقاته بالكاد ، مع مراعاة أن النفقة تحتوى ، بين عناصر أخرى ، الفائدة التي تدفع على رأس المال النقدى الذى يقترضه المشروع والربح الذى يعتبره الحديون مكافأة لتحمل مخاطر المشروع . هنا يحقق المشروع ربحا عاديا .

- أما المشروع الذى يوجد في الوضع الثالث (شكل ٥٨َ) فانه يحقق خسارة (أقل خسارة) . ولكنه يغطى مع ذلك نفقاته المتغيرة (وجزء من نفقاته الثابتة) ، وهو ما يدفعه الى الاستمرار في الانتاج في الزمن القصير . ولكنه يستمر في الانتاج في أسوأ الظروف . ويسعى في الزمن الطويل الى تغيير هذه الظروف لتصبح مواتية ، فان لم ينجح في سعيه فانه يترك هذا الفرع من فروع النشاط . ويسمى المشروع الذى يعمل في الزمن القصير في ظل أسوأ الظروف بالمشروع الحدى(٢) .

هذه الحالات الثلاثة تمثل أوضاع التوازن الممكنة بالنسبة للمشروع الذى يسعى الى تحقيق أقصي ربح في ظل المنافسة الكاملة . وهى كلها ممكنة في الزمن القصير . أما في الزمن الطويل فلا يمكن أن يستمر منها الا وضع واحد . أى هذه الأوضاع يبقي في الزمن الطويل ؟

---

(٢) The marginal firm. l'entreprise marginale

٢ ـ توازن المشروع وتوازن الصناعة في الزمن الطويل

في الزمن الطويل يستمر المشروع في تكييف نفسه بالنسبة للثمن السائد في السوق وذلك بانتاج الكمية التي يكون عندها الثمن مساويا لنفقته الحدية (فشرط توازن المشروع واحد بالنسبة للزمنين . القصير والطويل) .

فاذا ما انخفض الثمن عن النفقة المتوسطة واستمر هكذا يتجه المشروع الى اخراج الموارد الموجودة تحت تصرفه من هذه الصناعة ، أى أنه يترك هذا الفرع من فروع النشاط لانتاج . وذلك لأن النفقة المتوسطة تقل عن الايراد المتوسط ، فهو يتحمل خسارة . وعليه يترك المشروع الصناعة عندما تحين الفرصة . وهى تحين عندما يستهلك العناصر الثابتة . وبدلا من أن يستبدل بها عناصر ثابتة جديدة (وهو ما كان ليفعله لو كان يحقق ربحا) يخرج المشروع من الصناعة .

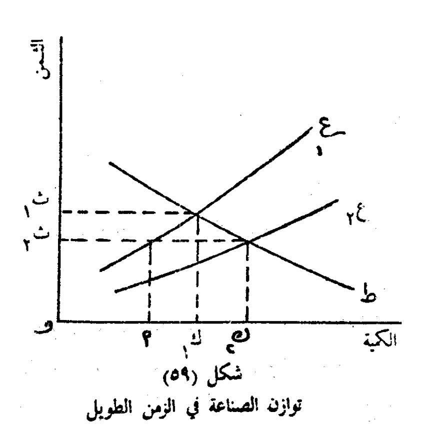
وعليه لا يبقى المشروع في فرع النشاط في الزمن الطويل الا اذا كان ثمن الوحدة المباعة مساويا على الأقل لمتوسط النفقة الاجمالية (أى للنفقة المتوسطة) . ويكون ذلك هو شرط وجود المشروع في الزمن الطويل. الأمر الذى يترتب عليه خروج المشروعات الحدية من الصناعة في الزمن الطويل ، وذلك اذا استمر الثمن أقل من نفقتها المتوسطة .

ومع خروج عدد من المشروعات من الصناعة ينتقل منحني عرض الصناعة نحو اليسار ويرتفع ثمن السوق . ومع استمرار خروج بعض المشروعات يستمر الثمن في الارتفاع الى أن يصبح كافيا لتغطية كل النفقة (المتوسطة) بالنسبة للمشروعات التي تبقى في الصناعة . بمعنى آخر تكون هذه المشروعات في الوضع المبين في شكل ٥٧ .

الآن نفترض أن المشروعات تجد نفسها ، وهى متوازنة في الزمن القصير . في الوضع المبين في شكل ٥٣ . أى أنها تحقق أرباحا تفوق الأرباح التي تحقق في فروع النشاط الأخرى . تحقيق هذه الأرباح غير العادية يجذب استثمارات جديدة في الصناعة تظهر في شكل انشاء مشروعات جديدة والتوسع في المشروعات القائمة عن طريق زيادة حجمها .

في الزمن الطويل ليكبر اذن حجم الصناعة (بزيادة عدد المشروعات وكبر حجم المشروعات التي كانت قائمة فعلا) ، وينتقل منحني العرض ع$_1$ الى ع$_2$ (شكل ٥٩) هذا الانتقال يعني أن ث$_1$ لم يعد ثمن التوازن اذ ينخفض الثمن من ث$_1$ الى ث$_2$. وتعين على المشروعات ، الجديد منها والقديم ، أن تعدل من انتاجها وفقا لهذا الثمن الجديد . وفي الوضع الجديد يكون و ث$_2$ هو الثمن ، و ك$_2$ هى الكمية التي تنتجها المشروعات . عند هذا

الثمن ، و ث٢ ، تمثل و أ الكمية التي كانت تنتج قبل أن تتوسع الصناعة (في الزمن الطويل) ، وتمثل الكمية أ ك٢ الاضافة الى الناتج الى تحققها الطاقة الانتاجية الجديدة في الصناعة (أى ما ينتجه المشروعات الجديدة والطاقة الانتاجية الجديدة التي خلقت بفضل التوسع في المشروعات القائمة) .



شكل (٥٩)
توازن الصناعة في الزمن الطويل

ونكون ، بعد توسع الصناعة التي تنعكس نتيجته في انخفاض الثمن من و ث١ الى و ث٢ ، بصدد ثلاثة امكانيات :

- **الامكانيات الأولى** : أن تستمر المشروعات في تحقيق ربح غير عادى عند الثمن و ث٢ . وجود هذا الربح غيرالعادى يدفع الى توسع جديد في الصناعة (دخول مشروعات جديدة في السوق) . ومن ثم لزم أن نتوقع زيادات جديدة في العرض وانخفاضات جديدة في الثمن .

- **الامكانية الثانية** : أن تتحمل المشروعات خسارة عند الثمن و ث٢ . في هذه الحالة لن يحدث أى توسع جديد . وتحجم بعض المشروعات عن استبدال آلاتها ومعداتها اذا ما استهلكت في الاستعمال ونشهد ، في نهاية الأمر ، خروج هذه المشروعات من الصناعة ، وينتقل منحنى عرض الصناعة نحو اليسار (ويرتفع الثمن) .

- **الامكانية الثالثة** : أن يكون الربح غير العادى مساويا للصفر . هنا يكون الثمن و ث٢ مساويا النفقة المتوسطة (لنتذكر مرة أخرى أن النفقة الاجمالية تحتوى الفائدة التي تدفع

مقابل اقتراض رأس المال النقدى و « مكافأة » تحمل المخاطر ومرتبات المديرين والمدفوعات لأصحاب الوارد المستخدمة . غياب الربح غير العادى يتضمن أن المشروع لا يصادف صعوبات في نشاطه الانتاجى) . في هذه الحالة لا يكون لدى المشروعات أى دافع لا للخروج من هذه الصناعة ولا للدخول فيها .

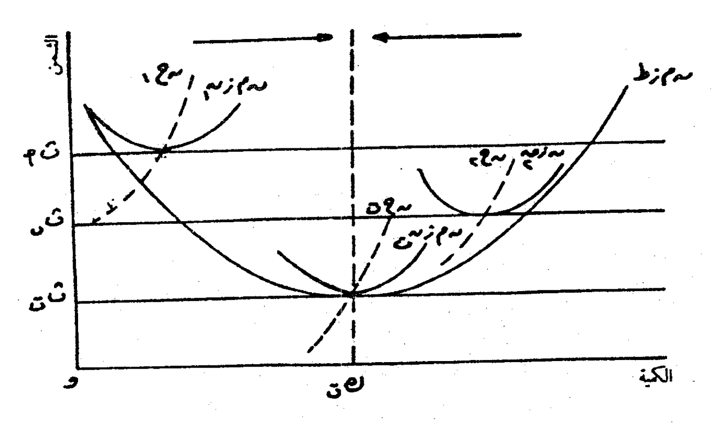
على هذا النحو نتوصل الى أحد سمات **توازن الصناعة في الزمن الطويل ، ويتمثل في غياب أى اتجاه نحو التوسع أو نحو الانكماش في ظل ظروف الطلب السائدة في السوق .** هذه السمة لا توجد الا في حالة الامكانية الثالثة المذكورة عاليه . ويخلص من ذلك أنه اذا ما كانت حرية الدخول في الصناعة والخروج منها مكفولة يتعين أن تجد المشروعات المتوازنة نفسها في وضع يكون فيه الثمن مساويا لمتوسط النفقة الاجمالية .

وعليه ، لكى تكون الصناعة في وضع توازن يلزم أن يتمكن كل مشروع من تغطية نفقاته الكلية (لا أكثر ولا أقل) باستخدامه للطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرفه أحسن استخدام .

ولكن ذلك لا يكفي . فاذا كانت المشروعات في وضع يمكنها من جني ثمار وفورات الحجم الكبير فانها تستطيع أن تخفض من نفقاتها المتوسطة ببناء طاقة انتاجية جديدة . وربما أن هذه المشروعات تفترض أنها تستطيع أن تبيع كل ما ترغب في بيعه بالثمن السائد في السوق (حيث أنها تنتج في ظل ظروف المنافسة الكاملة) فأنها ترى في زيادة حجم عملياتها اضافة حتمية لأرباحها . وذلك لأن الثمن (الايراد المتوسط) لا ينخفض بينما تتناقص النفقة المتوسطة) .

وعليه توسع المشروعات من حجم عملياتها طالما :
- أنها تنتج في ظل المنافسة الكاملة .
- وتخضع لقانون النفقة في الزمن الطويل .

يترتب على ذلك أنه في وضع **توازن الزمن الطويل يتعين على كل مشروع أن يجد نفسه عند النقطة التي لا يوجد عندها أية امكانية لتحقيق وفورات أضافية من وفورات الحجم الكبير (أى عند النقطة التي تكون عندها النفقة أقل ما يمكن)** . وهو ما يتضح من شكل ٦٠ .



شكل (٦٠) .

● هذا الشكل بين ثلاث امكانيات مختلفة لمنحنيات النفقة في الأزمنة القصيرة التي يحتويها منحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل ، ن م ز ط . في كل مجموعة من مجموعات منحنيات الأزمنة القصيرة يوجد منحني النفقة المتوسطة ومنحني النفقة الحدية .

● فاذا كانت منحنيات النفقة كذلك المثلة بالمنحنيات ن م ز ق $_1$ ، ن ح $_1$ (حيث النفقة في الزمن الطويل تكون في مرحلة التناقص) فمن الواضح أن الصناعة لن تكون في حالة توازن الزمن الطويل حتي ولو كان الثمن مساويا لـ و ث أ . وذلك لأن المشروعات تستطيع أن تضيف الى أرباحها ببناء طاقة انتاجية جديدة مخفضة بذلك نفقة الانتاج (فهى توجد في مرحل الغلة المتزايدة بفضل تحقيق وفورات الحجم الكبير) .

● واذا كانت منحنيات النفقة كتلك المثلة بالمنحنيات ن م ز ق $_2$ ، ن ح $_2$ (حيث النفقة في الزمن الطويل تكون في مرحلة التزايد) . من الواضح أن الصناعة لن تكون في حالة توازن الزمن الطويل حتي ولو كان الثمن مساويا لـ و ث ب . وذلك لأن المشروعات تستطيع أن تضيف الى أرباحها بتصغير حجمها مخفضة بذلك نفقة الانتاج (فهى توجد في رحلة الغلة المتناقصة نتيجة لظهور تحميلات الحجم الكبير جدا) .

● فقط في الوضع الذى يكون فيه الثمن مساويا لـ و ث ت ، والانتاج و ك ت ، وتنتج فيه المشروعات بمنحنيات النفقة ن م ر ق ت ، ن ح ت ، في هذا الوضع فقط لن يكون بمقدور أى مشروع زيادة أرباحه لا بزيادة الكمية المنتجة ولا بزيادة حجمه .

● الثمن و ث ت والكمية و ك ت يمثلان وضع توازن الطويل بالنسبة لصناعة تعمل في ظل المنافسة الكاملة .

● يلاحظ أن عند نقطة التوازن هذه تحقق المساواة التالية بالنسبة لكل مشروع :
النفقة الحدية = النفقة المتوسطة في الزمن القصير ت = النفقة المتوسطة في الزمن الطويل = الثمن .

وعليه نتوصل الى شروط توازن الزمن الطويل للصناعة التي تعمل في ظل المنافسة الكاملة ، على افتراض أن كل مشروع من مشروعاتها يأخذ ثمن السوق كمسلم به وافتراض وجود حرية الدخول والخروج من الصناعة ، تتمثل هذه الشروط فيما يلي :

١ ـ ينتج كل مشروع الكمية من الناتج التي يكون الثمن عندها (الايراد المتوسط = الايراد الحدى للمشروع) مساويا للنفقة الحدية .

٢ ـ ينتج كل مشروع عند مستوى الانتاج الذى يكون الثمن عنده مساويا لمتوسط النفقة الاجمالية في الزمن القصير .

٣ ـ ينتج كل مشروع عند مستوى الانتاج الذى يكون الثمن عنده مساويا لمتوسط النفقة الاجمالية في الزمن الطويل .

هذه الشروط الثلاثة مستوفاة عند النقطة التي تمثل أدني نفقة في الزمن الطويل في شكل ٤٢ . وينتج الشرط الأول من توصل المشروعات الى تحقيق أقصي ربح عند ثمن معين . كما ينتج الشرطان الثاني والثالث من البواعث التي تدفع الموارد الجديدة الى الدخول في الصناعة (أو الموارد الموجودة الى الخروج منها) اذا لم تكن راضية عن الأرباح التي تحققها حتى حركتها (بالدخول أو الخروج) .

٣ ـ تكيف العرض لتغيرات الطلب عبر الزمن

اذا ما كان لدينا منحني الطلب على ناتج معين ومنحني عرض هذا الناتج وكانا قد تحددا في ظل شروط المنافسة الكاملة وبالنسبة لنفس الفترة الزمنية نستطيع أن ندرس نتيجة التأثير المتبادل لهاتين القوتين .

رأينا عند تقديم النظرة العامة لنظرية ثمن السوق[٣] ، كيف أن ثمن التوازن وكمية التوازن يتحددان بتقاطع هذين المنحنيين . وقد لاحظنا هناك أن التوازن يتضمن حالة راحة ، أي غياب التغيرات خلال فترة من الزمن . فاذا لم تتغير شروط الطلب أو شروط العرض بقي السوق في حالة توازن . فاذا تغيرت شروط الطلب أو شروط العرض (تغيرا ينعكس في انتقال منحني الطلب أو منحني العرض)[٤] تغير وضع التوازن . الأمر الذى يتضمن تغير ثمن وكمية التوازن .

ونضيف هنا أنه يوجد نوع آخر من التغير في الطلب وفي العرض يتمتع من الأهمية بما يبرر دراسته على انفراد . ذلك **هو التغير في أحدهما استجابة للتغير في الآخر تغيرا ينعكس في أثر على الثمن . الأمر هنا يتعلق بمشكلة التكيف بين العرض والطلب تكيفا يتضمن بعدا زمنيا** . فزيادة الطلب مثلا (دون تغير العرض في البداية) تؤدى الى ارتفاع الثمن ، الأمر الذى يدفع المنظمين الى زيادة العرض . وزيادة العرض (دون تغير الطلب في البداية) تؤدى الى انخفاض الثمن ، الأمر الذى يدفع المستهلكين الى زيادة استهلاكهم من السلعة . هذا التغير في أحدهما الذى يعقبه رد فعل من جانب الآخر يستلزم فترة من الوقت . فعنصر الزمن يؤثر على الطريقة التي يستجيب بها أحدهما للتغير في الآخر . ولكن الأثر يختلف في حالة رد فعل العرض لتغير في الطلب عنه في حالة رد فعل الطلب لتغير في العرض : فيجب أن نتوقع ، في ضوء ما رأيناه عند دراسة شروط النفقة ، أن استجابة العرض لارتفاع في الثمن (نشأ عن زيادة الطلب) تكون أكبر في الزمن الطويل ، اذ أن الطاقة الانتاجية تحت تصرف المشروع تكون أكبر . ويتم التوسع في الانتاج بحركة على منحني للنفقة أكثر تسطحا أما بالنسبة للطلب . فليس هناك ما يحتم أن يختلف منحني الطلب في الزمن الطويل عنه في الزمن القصير ، أيا كان نوع منحني العرض .

---

(٣) أنظر الفصل الأول من هذا الباب الرابع : ص ٢٩١ وما بعدها .

(٤) هذا يعني أن تغير الطلب أو العرض انما ينجم عن تغير في أحد العوامل التي تحدد كل منهما . ذلك هو نوع التغير الذى كنا نهتم به في الفصل الأول من هذا الباب الرابع . أما هنا فنهتم بتغير أحدهما استجابة لتغير في الآخر . استجابة تتحقق من خلال التغير في الثمن .

هذا الاختلاف بين العرض والطلب فيما يتعلق بتكيف أحدهما لتغيرات الآخر هو الذى دفع أصحاب النظرية الحديثة الى دراسة المشكلة على النحو التالى :

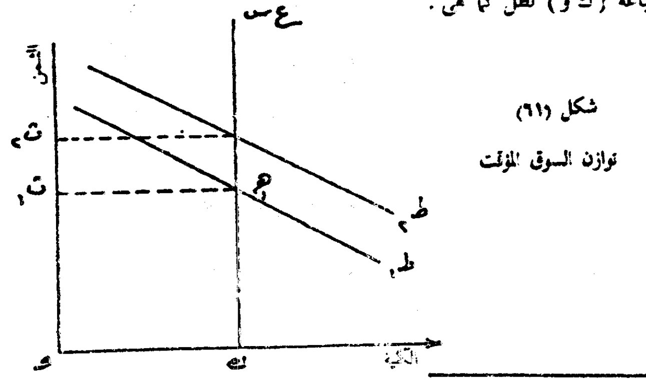
- على افتراض حدوث تغير ما في شروط **الطلب** ، وأن هذا التغير يحدث مرة واحدة فقط ثم يبقى الحال بعد ذلك على ما هو عليه .

- ندرس الكيفية التي يستجيب بها **العرض** (ولأى مدى) لهذا التغير معيدا بذلك تحقيق التوازن في السوق .

هذه الدراسة تتم ، وفقا لألفريد مارشال[*] ، مع التمييز بين : فترة السوق[6] (أو الفترة القصيرة جدا) والفترة القصيرة والفترة الطويلة .

● **وفترة السوق** هى فترة قصيرة جدا تستغرق يوما أو بضعة أيام . أثناء هذه الفترة يكون عرض السلعة محدودا بالكمية منها التي توجد في المخزون . وعليه يلزم أن نفرق بين السلع القابلة للتخزين والسلع غير القابلة للتخزين . **وبصفة عامة يكون عرض السلعة في هذه الفترة القصيرة جدا غير مرن .**

فاذا ما افترضنا أن الطلب تغير نحو الزيادة ، فانه يثير بذلك ارتفاعا في الثمن ، ولكن عرض السوق (ع س) يبقى على حاله . وينشأ في السوق توازن مؤقت[7] عند النقطة $هـ_2$ (شكل ٦١) . وعندها يكون الثمن أكثر ارتفاعا مما كان عليه . ولكن الكمية المشتراه والمباعة (ك و) تظل كما هى .



شكل (٦١)

توازن السوق المؤقت

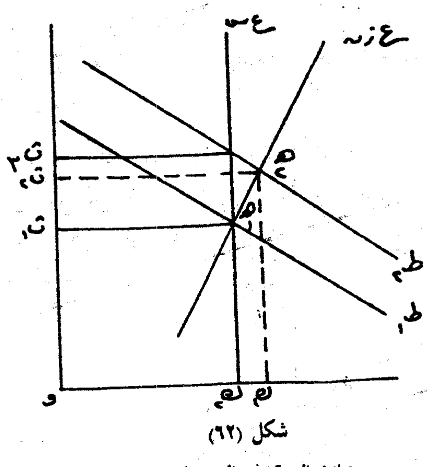
(*) أنظر مبادىء الاقتصاد ، الكتاب الخامس .

(٦) The market period, la période du marché.

(٧) Temporary market equilibrium, l'équilibre temporaire du marché.

● **والفترة القصيرة** هى ، كما نعرف ، الفترة التي لا يمكن تغير العرض خلالها الا بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية الموجودة . خلال هذه الفترة يمكن للعرض أن يستجيب بعض الشيء للتغير في الطلب . وبعد أن كان العرض غير مرن تخف حدة صفته هذه[٨] . فزيادة الطلب تؤدى الى ارتفاع الثمن الذى يثير بدوره زيادة في العرض . وينتقل منحني عرض السوق (ع س) نحو اليمين ليصبح ع ز ق (أى عرض الزمن القصير) وذلك كما هو موضح في شكل ٦٢ .

وينشأ في السوق **توازن الزمن القصير**[٩] عند النقطة هـ ٢ . وعند هذه النقطة يكون ثمن التوازن ، و ث ٢ ، أقل ارتفاعا من ثمن التوازن المؤقت و ث ٣ ، وتكون كمية التوازن (و ك ٢) أكبر من كمية التوازن المؤقت (و ك ١) .



شكل (٦٢)

توازن السوق في الزمن القصير

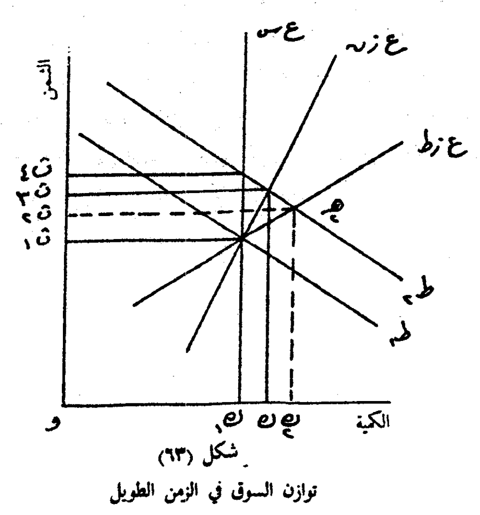
● أما في **الفترة الطويلة** ، فيستطيع العرض أن يستجيب استجابة كبيرة لتغيرات الثمن التي يثيرها التغير في الطلب ، اذ من الممكن زيادة حجم المشروع . **ومن ثم يصبح العرض أكبر مرونة** .

---

(٨) The supply curve becomes less inelastic; la courbe de l'offre devient moins inélastique.

(٩) The short-run market equilibrium; l'équilibre du marché à court terme.

يؤدى تغير الطلب في البدء الى ارتفاع الثمن ، ارتفاعا يستجيب اليه العرض بالازدياد . ومن ثم ينتقل منحني عرض الزمن القصير (ع ز ق) الى اليمين ، ليصبح ع ز ط (منحني عرض الزمن الطويل) شكل ٦٣ . **وينشأ توازن الزمن الطويل**(١٠) عند النقطة هـ$_{٢}$. عند هذه النقطة يكون الثمن و ث$_{٢}$ أقل ارتفاعا من الزمن القصير (و ث$_{٣}$) وأقل بكثير من ثم التوازن المؤقت و ث$_{٤}$) . وتكون كمية توازن الزمن الطويل (و ك$_{٢}$) أكبر من كمية توازن الزمن القصير (و ك) وأكبر بكثير من كمية التوازن المؤقت للسوق (و ك$_{١}$)(١١)



شكل (٦٣)

توازن السوق في الزمن الطويل

على هذا النحو نتعرف على الكيفية التي يتحدد بها ثمن السوق وفقا للنظرية الحدية(١٢) ، على أن نتذكر أن الأمر يتعلق بثمن سلعة واحدة . وللتوصل الى ذلك كان

---

(١٠) The long-run market equilibrium: l'équilibre du marché à long terme.

(١١) حرصنا على أن نبين على شكل ٦٣ أوضاع توازن السوق الثلاثة : التوازن المؤقت . توازن الزمن القصير وتوازن الزمن الطويل .وذلك لتسهيل المقارنة بينها من حيث الثمن والكمية المشتراة والمباعة في السوق .

(١٢) ولو أن دراستنا اقتصرت على سوق المنافسة الكاملة الا أنها تفتح الطريق ، دون صعوبات كبيرة ، الى دراسة تكون الثمن في سوق المنافسة غير الكاملة وسوق الاحتكار . وذلك لان الخطوات التي تتبع واحدة من الناحية المنهجية . ومع ذلك فقد تثور صعوبة حقيقية عند دراسة تكون الثمن في ظل هذا الشكل من أشكال السوق تخرج من نطاق مقدمة في الاقتصاد السياسي . على أى الأحوال يستطيع القارىء الذى يهتم بهذه الموضوعات بصفة خاصة أن يرجع الى المراجع التي سبق ذكرها في الهوامش ٨ ـ ١٢ في بداية الفصل الثالث من هذا الباب وكذلك الى الباب السادس من كتاب :

Jean Bain. Pricing, Distribution and Employment. Holt Rinehart and Winston, New York. 1960. p. 267 – 349.

سبيلنا هو البحث عن شروط توازن الوحدة الاقتصادية (الاستهلاكية والانتاجية) ومنه الى توازن السوق في الأزمنة المختلفة.

وفقا لهذه النظرية يوجد للانتاج أربعة عناصر مستقلة[١٣] (الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم). وتعتبرها سلعا تتحدد أثمانها، كقاعدة عامة، بنفس الطريقة التي تتحدد بها أثمان السلع النهائية. على أن هذه السلع تتميز بالحقيقة التي مؤداها أن الطلب على هذه السلع (عناصر الانتاج) طلب مثار، اذ يثيره الطلب على السلع النهائية، وأن أثمانها تمثل أحد المحددات لنصيب كل من الطبقات الاجتماعية التي تمتلك هذه العناصر في الدخل القومي. هذا التمييز يستتبع بعض المعالجة الخاصة لتحدد أثمان عناصر الانتاج، الأمر الذى يلزم معه أن نخصص الفصل الأخير من هذا الباب الرابع الى ما هو خاص بتحديد أثمان عناصر الانتاج اتباعا لمنطق النظرية الحدية الذى يعتبر كلا من هذه العناصر كما لو كان ناتجا «صناعة» تعامل على قدم المساواة مع الصناعات الأخرى.

---

(١٣) انظر في [illegible] فكرة عناصر الانتاج كفكرة [illegible]، المقدمة النظرية لكتاب المؤلف بعنوان «الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري» ١٩٢٠ – ١٩٨٠، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨٢.

الفصل الخامس

أثمان عناصر الإنتاج(1)

وفقا للنظرية الحدية ، توزع النتيجة الصافية لعملية الانتاج (في مظهرها النقدى وهو ما يسمى بالدخل) بين أصحاب عناصر الانتاج . في شأن **توزيع الدخل** هذا يمكن أن نميز بين :

- **التوزيع الوظيفي** : ويمثل في حصول أصحاب عناصر الانتاج المختلفة على دخول نقدية مختلفة نظرا لما يقومون به من وظائف اقتصادية في عملية الانتاج . فمالك الأرض يقوم بوظيفة وضعها تحت تصرف المشروع مثلا ، والعامل يقوم بتقديم المجهود اللازم لعمليات الانتاج ، وهكذا .

- **والتوزيع الشخصي** : وهو التوزيع الذى ينتج عنه في النهاية تحديد دخل كل فرد من الأفراد : والفرد قد يحصل على أنواع مختلفة من الدخل : دخل من العمل ، ودخل من الملكية العقارية ، ودخل من رأس المال المستثمر ، وذلك اذا ما جمع الفرد الواحد بين أكثر من وظيفة اقتصادية .

هنا نهتم بالتوزيع الوظيفي فقط .

وترى النظرية الحدية أن عناصر الانتاج هى رأس المال والعمل والأرض والتنظيم ، ويحصل أصحاب كل منها على دخل نقدى يمكنهم في النهاية من السيطرة على جزء من الناتج الاجتماعى . هذا الدخل يتوقف :

- **على الثمن الذى يدفع لكل وحدة من وحدات العنصر .**
- **وعلى الكمية المستخدمة من هذا العنصر .**

وعليه يلزمنا لبناء **نظرية في توزيع الدخول أن نتوصل أولا الى نظرية لأثمان عناصر الانتاج ، وأن نحدد ثانيا الكميات التي تستخدم من هذه العناصر في عملية الانتاج .**

---

(1) The prices of the factors of production. les prix des facteurs de production.

وسنقصر اهتمامنا في هذا المجال على نظرية أثمان عناصر الانتاج . وهى نظرية تمثل ، كما رأينا ، حالة خاصة من نظرية ثمن السوق ولا تثير الا عددا محدودا من الأفكار التي لم نألفها حتي الآن . وما دمنا قد درسنا النظرية الحدية لثمن السوق بصفة عامة يكون من الطبيعى أن نقتصر هنا على ما ينفرد به أثمان عناصر الانتاج . وسنحاول بيان هذه المظاهر الخاصة :

- أولا ، بالكلام عما يتميز به الطلب على عناصر الانتاج .
- وثانيا ، بالتعرف على عرض هذه العناصر .
- وثالثا ، بعرض سريع للنظريات المختلفة في تحديد أثمان ما يدخل في عملية الانتاج

عرضنا يهدف الى تسهيل التوصل الى وضع مشكلة تحديد أثمان عناصر الانتاج وضعا سليما . وذلك لأننا نقدر أن الكيفية التي تضع بها المدرسة الحدية المشكلة لا تسعفنا في فهمها .

١ - الطلب على عناصر الانتاج

تطلب عناصر الانتاج بواسطة المشروعات التي تستخدم هذه العناصر كمدخلات في عملية الانتاج . ويتميز الطلب على هذه العناصر بخصيصتين :

(أ) فهو أولا طلب مشتق من طلب المستهلكين على السلع النهائية . لنأخذ مثلا آلة لا يمكن استعمالها الا في صناعة المنسوجات . فاذا لم يوجد من جانب المستهلكين طلب على المنسوجات فلن يكون هناك طلب من جانب المنظم على الآلة . واذا كان الطلب على المنسوجات كبيرا كان الطلب على الآلة هو الآخر كبيرا . واذا ما ادى ارتفاع ثمن المنسوجات الى أن يكون الطلب عليها ضعيفا ضعف الطلب على الآلة المستعملة في انتاج هذه المنسوجات .

يضاف الى ذلك أن الطلبات المشتقة تمر بمراحل يتحدد عددها بعدد المراحل التي توجد بين الانتاج الأولى والمستهلك النهائي (بين انتاج القطن مثلا ومستهلك المنسوجات القطنية : فنجد طلبا مشتقا على القطن المحلوج من جانب المنظم الذى يتولى عملية الحلج ، وطلبا مشتقا على القطن المحلج من جانب المنظم الذى يتولى عملية الغزل ، وطلبا مشتقا على الغزل من جانب المنظم الذى يتولى عملية النسيج ، وطلبا مشتقا على النسيج من جانب المنظم الذى يتولى عملية تفصيل الملابس ، وذلك حتي نصل الى المستهلك النهائي) .

(ب) أما الخصيصة الثانية فتتمثل في أن الطلب على عناصر الانتاج طلب

متداخل[٢] ، فعناصر الانتاج تستخدم مع بعضها ، بمعني :

ـ أن الطلب على أحدها يدفع الى الطلب على العناصر الأخرى ، فالطلب على نوع معين من الآلات مثلا يثير طلبا على عمل من يستطيعون تشغيل هذه الآلات ، هذا من ناحية.

ـ من ناحية أخرى . هذه العناصر تمثل بديلات في الاستعمال ، اذ يمكن أن يحل أحدها محل الآخر في الاستعمال . فالآلة مثلا يمكن أن تحل محل العمل بمعني أنه يمكن الزيادة في الآلات وانقاص عدد العمال لانتاج نفس الكمية من الناتج .

يترتب على ذلك أن استعمال عنصر من عناصر الانتاج يتوقف ليس فقط على ثمنه هو وانما كذلك على أثمان العناصر الأخرى أما لأنها تستعمل معه (فاستعمال آلة معينة لا يتوقف فقط على ثمنها وانما كذلك على أجر القوة العاملة التي تستطيع تشغيلها) وأما لأنها قد تكون بديلة للعنصر (فالطلب على القوة العاملة التي تستخدم في عملية البناء مثلا يتوقف ليس فقط على أجر هذا النوع من العمل وانما كذلك على ثمن الآلات التي يمكن أن تستخدم في عمليات البناء ، كخلط مواد البناء أو رفعها الى أعلى المبني) .

فالطلب على كل من عناصر الانتاج يتوقف اذن على اثمان كل عناصر الانتاج وليس فقط على ثمن هذا العنصر وحده . وعليه لا تقل مرونة التقاطع ، في مجال الطلب على عناصر الانتاج ، أهمية عن المرونة المباشرة[٣]

وعليه يمكن القول أن الطلب على أحد عناصر الانتاج يتوقف بصفة عامة :

ـ على الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع استخداما لهذا العنصر (اذ الطلب على هذا الأخير مشتق من الطلب على السلعة) .

ـ على الشروط الفنية لعملية الانتاج في داخل المشروع . اذ تؤثر على الكمية التي تطلب من كل عنصر .

ـ وعلى ثمن هذا العنصر وأثمان العناصر الأخرى .

وسندرس فيما يلي طلب المشروع . ثم طلب الصناعة . على أحد عناصر الانتاج ، وليكن العمل ، وذلك على افتراض أن الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع محدد وأن

---

(٢) Jointly interdependant demand: une demande conjointement interdépendante.

(٣) أنظر مفهوم هذين النوعين من المرونة والفرق بينهما ص ٣٢٧ ـ ٣٤٢ ما سبق.

أثمان عناصر الانتاج الأخرى، محددة هي الأخرى ، أي أننا نأخذها كمعطيات .

أولا : طلب المشروع على عنصر العمل :

يوجد المشروع بين نوعين من السوق :

- سوق المنتجات ، حيث يظهر المشروع كبائع للسلعة التي ينتجها .

- وسوق عناصر الانتاج ، حيث يظهر المشروع كمشتر للمدخلات التي يستخدمها في عملية الانتاج :

في النوع الثاني من السوق يطلب المشروع عناصر الانتاج ليستخدمها . فهذه العناصر تطلب لأنها منتجة . فالذى يهم هو انتاجيتها ، أى ما تضيفه الى الناتج الكلى . ومن هنا كان التعبير عن الطلب على هذه العناصر بوحدات الانتاجية أو الناتج . فكيف يتحدد طلب المشروع على عنصر الانتاج ؟ .

سنحاول فيما يلي الاجابة على هذا السؤال مبتدئين بابراز الفروض التي يرتكز عليها التحليل ، وهي تتمثل في :

- نفترض أولا سيادة المنافسة الكاملة في سوق الناتج (السلعة التي ينتجها المشروع) وفي سوق عنصر الانتاج .

- نفترض ثانيا أن الأمر يتعلق بالطلب على عنصر للانتاج يمثل العنصر الوحيد المتغير ، أي أننا نفترض أن العناصر الأخرى تبقى دون تغيير ، وهو ما يعني افتراض عمل قانون تناقص الغلة .

- نفترض أخيرا أن وحدات عنصر الانتاج الذى تسعى الى تحديد الطلب عليه متجانسة ، أى أنها تتمتع كلها بنفس الدرجة من الكفاءة .

سننشغل اذن بطلب المشروع (الذى ينتج في ظل المنافسة الكاملة) على العمل كعنصر للانتاج . وقد رأينا أن المشروع يطلب العنصر لأنه منتج ، أى يحقق له ناتجا . فالمشروع لا يهتم الا بانتاجيته أى بما يضيفه العنصر الى الناتج الكلى ، أى بما يسمى بالناتج الحدى للعنصر[٤] .

ويقصد بالناتج الحدى للعنصر الاضافة الى الناتج الكلى الناجمة عن استعمال وحدة

---

(٤) The marginal product of the factor; le produit marginal du facteur.

اضافية من العنصر على فرض بقاء عناصر الانتاج الأخرى على حالها. فالناتج الحدى للعمل مثلا يمثل يتمثل في التغير في الناتج الكلى (في كمية المنسوجات المنتجة ، مثلا) الناجم عن استخدام وحدة اضافية من العمل (ولتكن عامل مستجد) ، على افتراض أن المدخلات الأخرى تبقى **دون تغيير**.

ويسمى هذا الناتج الحدى **بالناتج الحدى العيني**[٥] عندما يتم التعبير عنه بوحدات القياس العيني . ولكن المشروع الذى يسعى الى تحقيق أقصي ربح نقدى ، يوجه اهتمامه الى ما تضيفه الوحدة الاضافية من عنصر الانتاج الى ايراداته . وهو ما يستلزم التعبير عن الناتج الحدى بوحدات قيمية . ويسمى الناتج الحدى معبرا عنه بوحدات قيمية **بايراد الناتج الحدى**[٦] لعنصر الانتاج ويمثل ايراد الناتج الحدى هذا الاضافة الى الايرادات الكلية للمشروع الناتجة عن استخدام وحدة اضافية من عنصر الانتاج مع بقاء المدخلات الأخرى دون تغيير.

في الواقع لكى يطلب الشروع هذه الوحدة الاضافية من العنصر يقارن الاضافة الى ايراداته الكلية الناتجة عن استعمال هذه الوحدة بنفقة الحصول عليها . بمعني آخر ، يقارن المشروع ايراد الناتج الحدى للعنصر بالنفقة الحدية . فاذا ما كانت الأولى أكبر من الثانية قام المشروع بطلب الوحدة الاضافية من العنصر. **ويكف المشروع عن شراء وحدات اضافية من العنصر عندما يتساوى ايراد الناتج الحدى (أ ن ح) مع النفقة الحدية للعنصر. علاقة التساوى هذه تمثل شرط تحقيق أقصي ربح**.

وعليه يلزمنا للتوصل الى طلب المشروع على عنصر العمل أن نرى .

- أولا : الناتج الحدى العيني .
- وثانيا : ايراد الناتج الحدى .

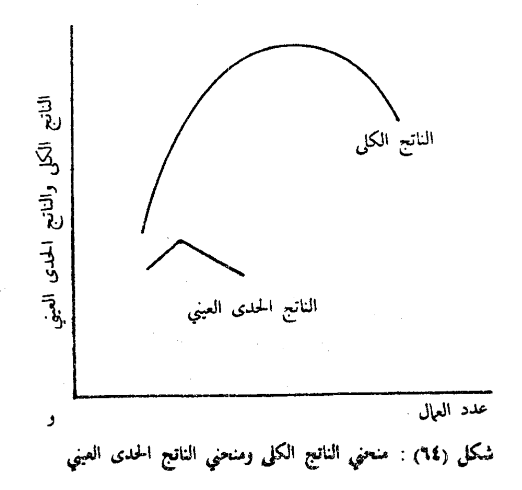
الناتج الحدى العيني : يعطينا الاستخدام التدريجي لوحدات اضافية من عنصر العمل علاقة سبق لنا التعرف عليها ولكنا سنعبر عنها في هذا المجال بعبارات مختلفة . على فرض بقاء عوامل الانتاج الأخرى على حالها ، يزيد الناتج الكلى معبرا عنه بوحدات القياس العيني ومعه الناتج الحدى العيني بزيادة عدد العمال المستخدمين . ويستمر ذلك حتى نقطة معينة يبدأ عندها الناتج الحدى العيني في التناقص . ويمكن التعبير عن هذه العلاقة رقميا (بسلسلتين من الأرقام الافتراضية) في جدول يمكن التعبير عنه بيانيا (شكل ٦٤) .

(٥) The physical marginal product, le produit marginal physique.

(٦) The marginal revenue-product, le revenu-produit marginal

جدول الناتج الكلى والناتج الحدى العيني

عدد العمال	الناتج الكلى مقيسا بوحدات القياس العيني	الناتج الحدى العيني مقيسا بوحدات القياس العيني
١	٦	٦
٢	١٣	٧
٣	٢٥	١٢
٤	٤٥	٢٠
٥	٧٠	٢٥
٦	١٠٠	٣٠
٧	١٢٧	٢٧
٨	١٥٢	٢٥
٩	١٧٠	٨
١٠	١٨٠	١٠

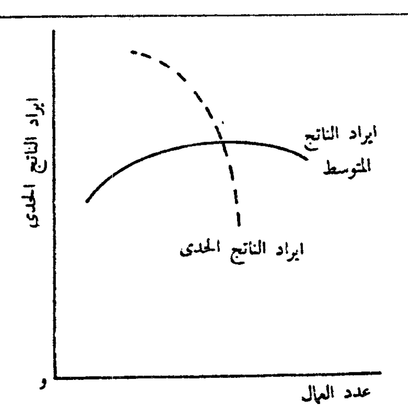


شكل (٦٤) : منحنى الناتج الكلى ومنحنى الناتج الحدى العيني

ابتداء من منحني الناتج الحدى العيني وعلى أساس أن ثمن الناتج محدد ومعطى نستطيع أن نتوصل الى **منحني ايراد الناتج الحدى (أ ن ح)** (شكل ٦٥) من خلال جدول ايراد الناتج الحدى .

جدول ايراد الناتج الحدى

عدد العمال	الناتج الحدى العيني	ايراد الناتج الحدى (الناتج الحدى العيني × ثمن الوحدة وليكن ٥ قروش)
١	٦	٣٠ قرشا
٢	٧	٣٥
٣	١٢	٦٠
٤	٢٠	١٠٠
٥	٢٥	١٢٥
٦	٣٠	١٥٠
٧	٢٧	١٣٥
٨	٢٥	١٢٥
٩	١٨	٩٠
١٠	١٠	٥٠



شكل (٦٥) : منحني ايراد الناتج الحدى

ولكن جزء من الاضافة الى الايرادات الكلية ، الناجمة عن استخدام وحدات اضافية من العمل ، انما يرجع الى « انتاجية » عناصر الانتاج الأخرى المستخدمة مع العمل (رأس المال ، الأرض ... الخ) . وعليه يتعين علينا ، للتوصل الى مساهمة العمل ، أن نفرق بين :

ـ الايراد الاجمالي للناتج المتوسط [٧] ، وهو يساوى الايرادات الكلية المتحصل عليها عند مستوى معين من العمالة مقسومة على عدد العمال المستخدمين .

ـ والايراد الصافي للناتج المتوسط [٨] ، وهو يساوى الايرادات الكلية التي تحصلت من مساهمة العمل مقسومة على عدد العمال المستخدمين .

لبناء نظرية ثمن عنصر من عناصر الانتاج ما يلزمنا هو منحني الايراد الصافي للناتج المتوسط ومنحني الايراد الصافي للناتج الحدى [٩] . ولرسم هذين المنحنيين توجد طريقتان :

ـ اما أن نعتبر مساهمة المدخلات الأخرى (غير العمل) من الصغر بحيث يمكن تجاهلها .

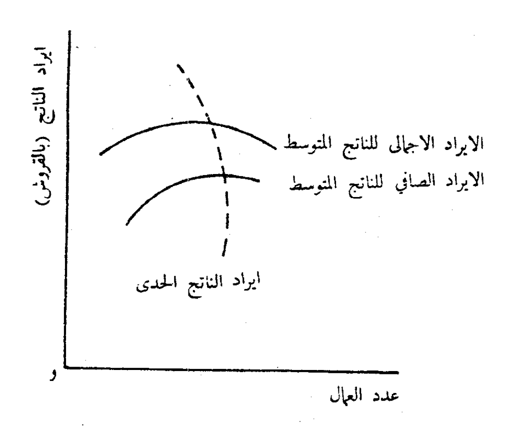
ـ واما أن نعتبر هذه المساهمة مساوية لما تحصل عليه العناصر الأخرى من مكافآت . ومن ثم للتوصل الى الايراد الصافي لناتج العمل عند كل مستوى من مستويات العمالة نخصم من اجمالي الايرادات الكلية ما يدفع كمكافآت لعناصر الانتاج الأخرى (غير العمل) .

وباتباع الطريقة الثانية نستطيع أن نرسم منحني الايراد الاجمالي للناتج المتوسط ومنحني الايراد الصافي للناتج المتوسط بالنسبة للعمل . عند كل مستوى من مستويات العمالة ، بقسمة اجمالي الايرادات الكلية وصافي الايرادات الكلية على عدد العمال المستخدمين . أنظر شكل ٦٦ .

(٧) Average gross revenue–product: le revenu–produit brut moyen.

(٨) Average net revenue–product: le revenu–produit net moyen

(٩) Marginal net revenue–product: le revenu–produit net marginal.



شكل (٦٦)

منحنيات الايراد الاجمالى والصافي للناتج (المتوسط والحدى)

وعندما نكون بصدد عنصر واحد متغير ، مع بقاء عناصر الانتاج الأخرى على حالها ، يكون الايراد الاجمالى للناتج الحدى مساويا للايراد الصافي لناتج الحدى . وذلك لأنه عندما تكون كميات العناصر الأخرى (غير العمل مثلا) واحدة أيا كان مستوى الانتاج فان ايرادات المشروع لا تتغير الا بتغير كمية العنصر المتغير (العمل) فقط(١٠) .

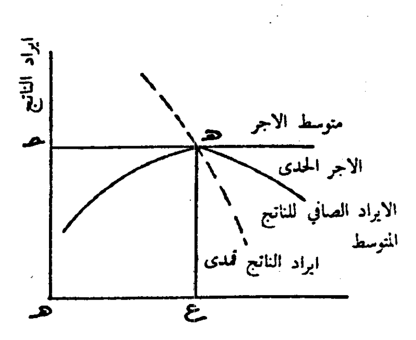
على هذا النحو تمتلك الأدوات التي تستخدم لاستخلاص طلب المشروع على عنصر الانتاج . عنصر العمل في حالتنا هذه .

والواقع أن منحني ايراد الناتج الحدى يمثل منحني طلب المشروع على عنصر العمل . وذلك أن المشروع يطلب الوحدة الاضافية من الثمن لما تضيفه الى ايراداته الكلية .

وربما أننا نفترض سيادة المنافسة الكاملة في سوق العمل فان المشروع يستطيع أن يشترى أية كمية من وحدات العمل دون أن يؤثر في الثمن السائد في هذا السوق ، أى في الأجر . وذلك لأن الكمية التي تشترى تكون ، مهما كان قدرها ، أصغر من أن يكون لها وزن كبير في

(١٠) كما هو الحال بالنسبة لنفقة الانتاج في الزمن القصير : النفقة الحدية هى الاضافة الى النفقات المتغيرة .

الطلب الكلى على عنصر العمل نظرا لوجود عدد كبير من المشروعات يطلب وحدات العمل ، وعليه يتوجه المشروع الى عرض للعمل لانهائي المرونة يمثل منحناه خطا مستقيما أفقيا (موازيا للمحور السيني) . أنظر شكل ٦٧ .



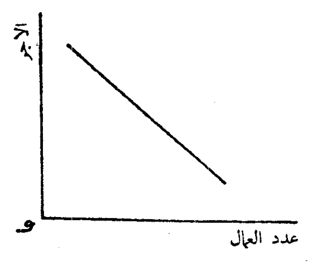
شكل (٦٧) : توازن المشروع كمشتر في سوق العمل

في هذا الشكل ، يمثل و حـ متوسط الأجر الذى يساوى في نفس الوقت الأجر الحدى .

ويستمر المشروع في شراء وحدات اضافية من العمل طالما أنها تضيف الى ايراداته الكلية ما يفوق نفقة الحصول عليها . ويكون المشروع في حالة توازن (محققا أقصي ربح أو أدني خسارة) عندما يكون ايراد الناتج الحدى للعمل = النفقة الحدية لعنصر العمل (أى الأجر الحدى الذى يساوى في نفس الوقت الأجر المتوسط)[١١]

ويمثل وضع التوازن بالنقطة هـ التي تدلنا على أن طلب المشروع على عنصر العمل يكون مساويا للكمية و ع من وحدات العمل عندما يكون أجر وحدة العمل مساويا لـ و حـ . ومع تغير الأجر نحصل على أوضاع توازن مختلفة وكميات جديدة يكون المشروع على استعداد لشرائها عند الأجور المختلفة . ويمكن أن نعبر عن العلاقة بين سلسلة الكميات التي يكون المشروع على استعداد لشرائها وسلسلة مستويات الأجر ، يمكن التعبير عن هذه العلاقة بيانيا . ومن ثم يمثل منحني ايراد الناتج منحني طلب المشروع على عنصر الانتاج ، على العمل (شكل ٦٨) .

(١١) بصفة عامة يكون المشروع في حالة توازن عندما يكون ايراد الناتج الحدى بالنسبة لكل عنصر مساويا للنفقة الحدية للعنصر.



شكل (٦٨)
منحني طلب المشروع على عنصر العمل

ثانيا : طلب الصناعة على العمل :

اذا ما كان لدينا نقط توازن المشروع المختلفة بالنسبة لطلبه على عنصر الانتاج ـ العمل ـ يصبح في امكاننا الانتقال الى نقط توازن الصناعة المختلفة ، ومن ثم التوصل الى طلب الصناعة على العمل . هذا الانتقال يمكن تحقيقه ، من الناحية المنهجية ، بنفس الطريق التي استخدمت وسبق بيانها بالنسبة للانتقال من توازن المشروع الى توازن الصناعة فيما يتعلق بالكمية التي تنتجها المشروعات وتكون على استعداد لعرضها في السوق[١٢] . ويكون منحني طلب الصناعة الذى نحصل عليه منحدرا نحو اليمين .

واختصارا يمكن القول أن العوامل التي تحدد الطلب على عنصر من عناصر الانتاج هي :

ـ الطلب على السلعة التي يستخدم العنصر في انتاجها : فكلما كان هذا الطلب أكثر مرونة كلما كان الطلب على العناصر المستخدمة في انتاج السلعة أكثر مرونة .
ـ الشروط الفنية للانتاج التي تحدد الانتاجية الحدية للعنصر .
ـ أهمية نفقة هذا العنصر في نفقة الانتاج الاجمالية .
ـ امكانية استبدال عناصر أخرى بهذا العنصر .

* * *

على هذا النحو يتحدد طلب الصناعة على نوع العمل الذى تستخدمه . ويظهر عرض

---

(١٢) أنظر الفصل السابق من هذا الباب .

هذا النوع من العمل في سوق العمل في شكل عدد من العمال مستعدين للعمل طوال عدد من الساعات يوميا ويتوفر في حقهم التكوين الفني اللازم لهذا النوع من العمل. هذا العدد من العمال يمثل الجزء من القوة العاملة الموجه الى هذه الصناعة.

٢ - عرض عناصر الانتاج

يتعين أن نفرق فيما يتعلق بعرض عنصر من عناصر الانتاج بين مسألتين:
- الأولى تتعلق بعرض العنصر في الاقتصاد القومى في مجموعه.
- والثانية تخص عرض العنصر بالنسبة لفرع معين من فروع النشاط الانتاجى، أى لصناعة معينة.

فبالنسبة لعرض عنصر في الاقتصاد القومى في مجموعه يثور كثير من القضايا: ما هى العوامل المحدودة للعرض الكلى لهذا العنصر؟ هل هذا العرض ثابت أم متغير؟ واذا كان متغيرا، فما هى الأسباب التي تكمن وراء هذا التغير؟ وما هى الكيفية التي يتم بها؟

وتستلزم الاجابة على كل هذه الأسئلة دراسة تفصيلية لكل عنصر من عناصر الانتاج ليس هنا مجال تقديمها. ولكنا نكتفي بكلمة سريعة عن عرض كل عنصر من العناصر.

يقصد بالعرض الكلى للعمل مجموع عدد ساعات العمل التي يكون مجموع السكان على استعداد لتقديمها. ويكون عرض المجهود دالة لحجم السكان بصفة عامة. ولحجم السكان العاملين (أى في سن العمل)، ولعدد الجزء من السكان العاملين المستعد للعمل، ولعدد ساعات العمل التي يكون الفرد على استعداد للقيام بها يوميا. تلك هى العوامل التي تحدد عرض العمل الكلى في مجموع الاقتصاد القومى. ويتحدد كل من هذه العوامل، بدوره، بعدد من المحددات: فالقوة العاملة مثلا تتحدد بالتركيب الهرمى للسكان وفقا للسن (الذى يبين عدد من يكونون في سن العمل)، كما تتحدد بالطلب على العمل وبتفضيل الأفراد بين العمل والفراغ.

ويقصد باصطلاح الأرض في مجال الكلام عن عناصر الانتاج ليس فقط الأرض بالمعنى الضيق للكلمة وانما كذلك الموارد الطبيعية الأخرى التي يمكن استخدامها في عملية الانتاج.

وفيما يتعلق بالأرض الزراعية لا يكون عرضها منعدم المرونة. فالتربة تهلك اذا لم نحافظ عليها، وفي هذه الحالة ينقص العرض. كما أنه يمكن استصلاح أراض جديدة، وهنا يزيد العرض.

أما فيما يتعلق بفكرة الموارد الطبيعية بصفة عامة نلاحظ أن هذه الفكرة لا تكتسب معنى الا بالنسبة لمستوى معين لتطور المعرفة العلمية والمعرفة التكنولوجية (الخاصة بمدى امكان استخدام المعرفة العلمية في حل مشكلات الحياة المادية) التي تمكن الانسان من سيطرة معينة على الطبيعة . فما يمكن اعتباره في لحظة معينة من قبيل المورد الطبيعي يتوقف على المعرفة التي اكتسبها الانسان فيما يخص هذا العنصر بالنسبة لخصائصه واستخداماته . فالفحم مثلا لم يكن يعتبر موردا طبيعيا قبل أن يتعرف الانسان على طبيعته وخصائصه والاستخدامات المختلفة له . ويظل موردا طبيعيا الى أن يكتشف الانسان مصدرا آخر أكثر فعالية للطاقة المحركة . هنا قد يكف الانسان عن استخدام الفحم في النشاط الاقتصادى ، ويكف الفحم بالتالى عن أن يكون موردا طبيعيا اقتصاديا .

أما **رأس المال** فيتمثل ، في رأى الحديين ، في وسائل الانتاج . وهو بهذا المعنى عنصر من صنع الانسان . ويتكون عرضه من مجموع ما يوجد Stock من آلات ومعدات وأبنية وطرق وكبارى وقناطر ... الخ . هذا العرض ينقص بقدر ما يهلك سنويا من رأس المال عن طريق الاستعمال ، وهو ما يسمى **باستهلاك رأس المال**(١٣) . ويزيد العرض بفضل انتاج سلع انتاجية جديدة . ويسمى الانفاق على خلق طاقة انتاجية جديدة **بالاستثمار** . وهو يتمثل من الناحية العينية في استخدام جزء من القوة العاملة مستخدمة لجزء من وسائل الانتاج ليس في انتاج سلع استهلاكية وانما في انتاج سلع انتاجية تخصص في فترة قادمة لانتاج سلع أخرى . هنا نكون بصدد انتاج سلع انتاجية سيجرى استخدامها في عملية الانتاج . أى بصدد توسع في الطاقة الانتاجية . **واذا نظرنا الى الأمر من الناحية النقدية لا يتم الاستثمار الا اذا سبقه احتجاز جزء من الدخل النقدى بعيدا عن الاستهلاك . أى ادخار لكى يمكن استخدامه في مرحلة تالية في الانفاق على شراء قوة العمل والمواد اللازمة لبناء الطاقة الانتاجية الجديدة . وعليه فالاستثمار يفترض سبق الادخار** ، من الناحية النقدية .

ونلاحظ أخيرا أن عرض رأس المال ، بصفة عامة ، في تزايد مستمر من خلال عملية **الاستثمار**(١٤) ، **أو ما يسمى بعملية تراكم رأس المال** .

---

(١٣) depreciation وتسمى العملية المالية التي يتم بمقتضاها تسجيل الهلاك الذى يصيب راس المال خلال فترة الانتاج بعملية خلق مخصص للاستهلاك amortisation: l'amortissement وتتمثل في أن يوضع جانبا مبلغ من النقود يمثل النسبة المستهلكة من قيمة رأس المال في كل فترة انتاجية ، على نحو يسمح باستبدال رأس المال عند انتهاء حياته الانتاجية .

(١٤) يفرق بين اجمالى الاستثمار ، أو الاستثمار الكلى ، وهو عبارة عن كل وسائل الانتاج المستحدثة أثناء الفترة ، والاستثمار الصافي ، وهو عبارة عن الاضافة الجديدة الى الطاقة الانتاجية ، ويمثل الاستثمار الكلى مطروحا منه الاستهلاكات .

أما عرض عنصر الانتاج بالنسبة لفرع من فروع الانتاج فتيوقف على الثمن الذى يدفعه هذا الفرع لعنصر. واذا ما كان من الممكن استخدام بعض عناصر الانتاج في أكثر من فرع من فروع الانتاج فان أصحاب هذه العناصر يبحثون عن فرع النشاط الذى يحصلون فيه على أعلى مكافأة لما يبيعونه من عناصر. وهو ما يعطى لعنصر الانتاج قدرة معينة على الحركة(١٥) تحدد مرونة عرضها. وهذه القدرة على الحركة تتحدد :

- أولا بما للعنصر من حساسية بالنسبة للمكافآت المالية. كما تتحدد هذه القدرة بعوامل أخرى منها مدى ارتباط العامل بالأسرة أو بمدينة معينة ارتباطا يمنعه من ترك العمل الذى يوجد بقرب الأسرة (أو في المدينة) لعمل آخر حتي ولو كان الأجر النقدى أعلى في هذا العمل الأخير(١٦).

- كما تتحدد ثانيا بوجود أو غياب العوامل التي تقلل من درجة المنافسة في السوق(١٧). اذ تصل قدرة عناصر الانتاج على الحركة الى منتهاها عندما تسود شروط المنافسة الكاملة في السوق. وتقل هذه القدرة بقدر ما يتخلف من شروط المنافسة الكاملة. فالاحتكار مثلا يمنع دخول رؤوس أموال جديدة في فرع الانتاج، أى أن حركة رأس المال تنعدم في ظل هذا الشكل من أشكال السوق. كما أن عدم وجود وسائل الاعلام يترك الأفراد دون معرفة بفرص التشغيل الجديد التي وجدت حديثا في منطقة أخرى من مناطق الاقتصاد القومى مثلا (بما تتضمنه هذه الفرص من شروط عمل أفضل). انعدام العلم هذا يحول دون الأفراد والحركة، للانتقال الى المنطقة التي توجد فيها شروط أحسن للعمل.

وبفضل قدرة عناصر الانتاج على الحركة تميل مكافآت العنصر الواحد الى أن تتساوى، في ظل المنافسة الكاملة، في كافة فروع النشاط التي يستخدم فيها العنصر. فاذا كانت الحركة ممكنة انتقل أصحاب العنصر من فرع النشاط حيث يكون ثمن العنصر منخفضا (فيقل عرض العنصر، ويرتفع ثمنه في مرحلة تالية على فرض ثبات الطلب عليه) الى فرع النشاط حيث يكون ثمن العنصر مرتفعا (فيزيد عرض العنصر، وينخفض ثمنه في مرحلة تالية على فرض ثبات الطلب عليه) وتستمر الحركة حتي تتساوى مكافأة العنصر في كل الفروع المستخدمة له.

---

(١٥) The mobility; la mobilité

(١٦) وقدرة العمل على الحركة أكبر في الزمن الطويل منها في الزمن القصير. وفي الزمن القصير، تكون قدرته على الحركة أكبر بين فرص التشغيل التي توجد في نفس المنطقة وكذلك بين فرص التشغيل في نفس الفرع من فروع النشاط (أى في داخل المهنة الواحدة) منها بين المناطق المختلفة وبين المهن المختلفة :

(١٧) The imperfections of the market: les imperfections du marché.

على هذا النحو يتضح أن أثمان عناصر الانتاج تتحدد ، في نظر المدرسة الحدية ، كقاعدة عامة ، بتلاقي قوى الطلب على عناصر الانتاج بواسطة المشروعات وقوى عرض هذه العناصر من جانب أصحابها . خلف الطلب عليها توجد انتاجية العناصر وخاصة الانتاجية الحدية بالنسبة لمن يقومون بالاستدلال على الحد (ومن هنا جاءت تسميتها بنظرية الانتاجية الحدية) . وخلف العرض ، يوجد الألم (أو انعدام المنفعة) الذى يتحمله أصحاب هذه العناصر . وقد رأينا مع ذلك أنه توجد عوامل موضوعية تحدد عرض العنصر من عناصر الانتاج في الاقتصاد القومى في مجموعه وبالنسبة لفرع من فروع النشاط الاقتصادى .

هذا الموقف الخاص للنظرية الحدية لا يتضح الا بمقارنتها مقارنة سريعة بالنظريات الأخرى التي تكونت خلال تاريخ الاقتصاد السياسي فيما يتعلق بأثمان عناصر الانتاج ، أى بالأجور والفائدة والربح والريع .

٣ـ النظريات المختلفة في تحديد أثمان مدخلات الانتاج

لا نهدف هنا لا الى كتابة تاريخ هذه النظريات ولا حتي الى تقديم عرض متوازن لكل منها . كل ما نهدف اليه هو بيان الفكرة الأساسية لكل نظرية لمواجهتها بالفكرة الأساسية للنظرية الحدية على نحو يمكننا في النهاية من وضع المسألة في وضعها الصحيح .

أولا : الأجور .

الأجر هو ثمن القدرة على العمل ، أى الثمن الذى يدفع في مقابل شراء قوة العمل . وتعتبر نظرية حد الكفاف[١٨] من أقدم النظريات في شرح ظاهرة الأجور . هذه النظرية وجدت في شكلها الأولى عند ويليام بتي ، وريتشارد كانتيون وفرنسوا كينيه . ولكنها تطورت في كتابات ريكاردو ومالتس . ووفقا لهذه النظرية يتوقف من العمل (فالنظرية لا تفرق بين العمل وقوة العمل « أى القدرة على العمل ») أى الأجر على مستوى الكفاف بالنسبة للعامل . **فالأجر يساوى ما يلزم للحصول على كمية السلع اللازمة لاعاشة العامل وعائلته .** هذه السلع تمثل بالنسبة للمجتمع النفقة التي « تسمح للعمال بالبقاء على قيد الحياة وبضمان استمرار جنسهم »[١٩] . ويتحدد ما هو « لازم » أو ضرورى للاعاشة بالعادات والتقاليد . وعليه يدخل في مستوى حد الكفاف مستوى معين من الضرورات المتعرف عليها في المجتمع .

---

(١٨) The theory of subsistence: la théorie de subsistence

(١٩) ريكاردو ، مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب ، ص ٥٢ .

واذا ما تغيرت أثمان السلع الضرورية للعمال لزم أن يتبعها تغير في الأجور.

أما بالنسبة لكارل ماركس فان ثمن السوق لقوة العمل لا يمكن أن يبتعد لفترة طويلة عن قيمتها. وتتحدد قيمة قوة العمل (باعتبارها سلعة) بنفس الكيفية التي تتحدد بها قيم السلع الأخرى: فهى تتحدد بكمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلع الضرورية لحياة العامل وعائلته.

الا أن قوة العمل تختلف عن السلع الأخرى بأنه يدخل في تحديد قيمتها عنصر اجتماعي، أي تاريخي. اذ تتحدد هذه القيمة ليس فقط بما هو لازم لاستمرار الوجود الجثماني للعامل وعائلته وانما كذلك «بمستوى الحياة المتعارف عليه» في كل مجتمع.

أما نظرية صندوق الأجور[٢٠]، التي قال بها جون ستيوارت ميل وناسو سنيور Nassau Senior (١٧٩٠ - ١٨٦٨)، فتركز على الطلب على قوة العمل. فهى تعتبر رأس المال كمبلغ من النقود يخصص لدفع أجور العمال قبل أن يتم الانتاج ويتحقق بيع الناتج: وعليه يتحدد الطلب على العمل بكمية رأس المال الموجود stock of capital وهذه الكمية تتغير بطريقة مباشرة مع تراكم رأس المال. ابتداء من كمية رأس المال المخصصة لدفع أجور العمال يمكن التوصل الى مستوى الأجور بعملية قسمة: قسمة كمية رأس المال التي يكون الرأسماليون مستعدون لدفعها مقدما، أي مخصص الأجور، على عدد العمال الذين يبحثون عن عمل في السوق.

وتأتي في النهاية نظرية الانتاجية الحدية التي تعرفنا على فكرتها الأساسية عند دراسة الطلب على عناصر الانتاج، وفكرة مارشال التي ترتبط بهذه النظرية والتي مؤداها أن الأجور، شأنها في ذلك شأن أثمان السلع الأخرى، تتحدد بالعمل المتلازم لقوى العرض والطلب[٢١].

ثانيا: الربح والفائدة:

لا تنفصل، في نظر الكلاسيك وفي نظر ماركس كذلك، نظرية الربح والفائدة عن نظرية القيمة (ونظرية الأجور).

---

(٢٠) The wage fund; le fonds des salaires

(٢١) من المهم أن نذكر أنه يوجد الآن نوع من فروع الدراسات الاقتصادية يسمى «اقتصاديات العمل» Economics of Labour، ويشتغل بكل المشكلات المتعلقة بالعمل: توزيعها بين المهن المختلفة وبين فروع النشاط المختلفة وبين المناطق المختلفة، مشكلات البطالة، تنظيم العمل وتحديد شروط العمالة (مستوى الأجور، الشروط المادية للعمل، العقود الجماعية ... الى غير ذلك).

فبالنسبة لماركس ، اذا كان فائض القيمة يمثل مقولة نظرية نتوصل اليها عند مستوى مرتفع من التجريد النظرى فانه يتحلل ، عند مستوى أدنى من التجريد ، الى عناصر ثلاثة : الربح والفائدة والريع . الربح يحصل عليه الرأسمالى مالك المشروع ، والفائدة يحصل عليها الرأسمالى مقرض رأس المال النقدى ، والريع يحصل عليه مالك الأرض .

فالرأسمالى « النشط » actif يتوصل بفضل شرائه لقوة العمل واستعمالها مع وسائل الانتاج التي يملكها ، الى تجميع الشروط التي ينتج العمل في ظلها فائض القيمه . هذا الرأسمالى يكون مضطرا للتخلى عن جزء من فائض القيمة للرأسمالى الذى أقرضه رأس المال في شكله النقدى ، أو ما يسمى برأس المال النقدى . ويمثل ما يتبقى للرأسمالى « النشط » الربح . فالواقع أن رأس المال الاجتماعى لا يتأثر على الاطلاق بما اذا كان جزء من رأس المال النقدى . كل ما في فائض القيمة يوزع ، بعد دفع الريع ، بين الاثنين : جزء يمثل الفائدة والآخر يمثل الربح . فالفائدة هى اذن ما يدفع في مقابل استعمال رأس المال النقدى .

ولكن ، كيف يتحدد سعر الفائدة[٢٢] ؟ لا توجد اجابة بسيطة لهذا السؤال . من الواضح أنه في الأوقات العادية للنشاط الاقتصادى الرأسمالى يتعين أن يكون سعر الفائدة أقل من معدل الربح ، ذا ما استعملنا هذا الأخير كمترادف لمعدل فائض القيمة ، والا لم يجد الرأسمالى « النشط » دافعا لاقتراض رأس المال النقدى .

ويمكن القول بصفة عامة أنه يتعين أن يكون لسعر الفائدة علاقة ما مع متوسط معدل الربح ، وأن هذه العلاقة تتوقف على طلب الرأسماليين « النشطين » على رأس المال النقدى وعرض هذا الأخير بواسطة الرأسماليين الذين يمتلكون رأس المال ولا يرغبون في أن يستخدموه بأنفسهم في انتاج فائض القيمة[٢٣] .

ومن المهم أن نضيف أن سعر الفائدة الذى قد يدفعه مقترض بذاته قد يختلف عن سعر الفائدة العام وفقا لمدة القرض والضمانات التي يقدمها المقترض ودرجة المخاطر التي يتعرض لها في نوع النشاط الاقتصادى الذى يقوم به ، الى غير ذلك .

أما النظرية الاقتصادية الحديثة (في اطار الفكر النيوكلاسيكى) فتضع المشكلة بطريقة

---

(٢٢) Rate of interest: le taux d'intérêt

(٢٣) في اقتصاد رأسمالى متقدم ، يأتي عرض رأس المال النقدى أساسا من البنوك التي تستطيع أن تسيطر الى حد كبير على النقود التي توضع تحت تصرف المشروعات للاقتراض منها . ويتأثر سعر الفائدة كذلك بتصرفات الحكومة المباشرة في مجال النشاط المالى وبما تصدره من قروض جديدة وبتراكم الدين العام .

مختلفة : اذ يتحدد وفقا لها وبصفة عامة ، على النحو الذى رأيناه ، نصيب كل عنصر من عناصر الانتاج « بشروط » عرض هذا العنصر والطلب عليه . فكما يحصل العمل على الأجور ، يحصل رأس المال على « الفائدة » لمساهمته في الانتاج . ويكون الربح شكلا خاصا من أشكال الفائدة .

فالفائدة هي في نظر النظرية الحديثة اذن مكافأة رأس المال كعنصر من عناصر الانتاج . ولكن **لماذا تدفع الفائدة ؟** لأن الرأسمالى الفرد يتمنع عن انفاق دخله (أو جزء منه) على شراء السلع الاستهلاكية في الحاضر امتناعا يؤدى الى وجود مدخرات يمكن استخدامها في توسيع الطاقة الانتاجية . **وتكون الفائدة هى ثمن « الانتظار »**[٢٤] **(وهو ما يفترض أن دخل الرأسمالى أصغر من أن يسمح له بزيادة الاستهلاك والادخار في نفس الوقت ، وهو فرض أبعد ما يكون عن الواقع) . والربح ؟ هو مكافأة تحمل بعض مخاطر الانتاج التي لا يمكن التأمين ضدها .**

وابتداء من هذه الفكرة يوجد ، في داخل النظرية الحدية ، عدة نظريات فيما يتعلق بتحديد سعر الفائدة . لنرى هذه النظريات دون اطالة ، لننتهى بكلمة عن تحدد الربح .

تسمى النظرية **الأولى** ، التي قال بها **الفريد مارشال** ، **بالنظرية البحتة للفائدة**[٢٥] . وهي تعتبر رأس المال كعنصر يسهم مع عناصر الانتاج الأخرى في عملية الانتاج . ويتحدد سعر الفائدة ، باعتبارها المكافأة التي يحصل عليها هذا العنصر ، في الزمن الطويل بالقوتين اللتين تحددان كل الأثمان : الطلب والعرض ، الطلب على رأس المال وعرض رأس المال . وانما منظورا اليه من وجهة النظر العينية ، أى كوحدات مادية لوسائل الانتاج .

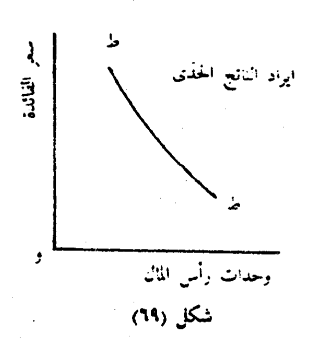
ويميل سعر الفائدة الى مستوى التوازن الذى يكون عنده طلب السوق على رأس المال مساويا لمجموع رأس المال المتاح في السوق .

وخلف الطلب على رأس المال توجد انتاجيته ، ويتم الاستدلال باستخدام الوحدات الحدية . ومن ثم كان الاهتمام بالانتاجية الحدية لرأس المال . ويتمثل الطلب الكلى على رأس المال في الاستثمار الكلى (شكل ٦٩) .

---

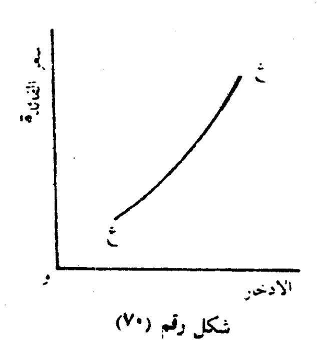
(٢٤) Waiting: l'attente

(٢٥) The pure theory of interest: la théorie pure du l'intérêt.



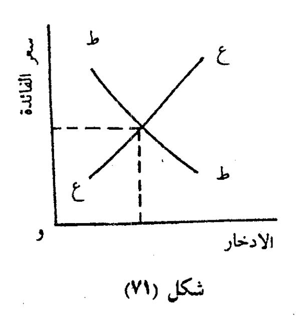
شكل (٦٩)

أما خلف عرض رأس المال فتوجد نفقة انتاج الأصول الرأسمالية . هذا العرض يجد مصدره الأخير . في التحليل الأخير . في الادخار الاجمالى الناتج عن « الانتظار » . هذا الادخار هو بدوره دالة سعر الفائدة . (أنظر شكل ٧٠) .



شكل رقم (٧٠)

ويتحدث سعر فائدة وضع التوازن بتقاطع منحنى الطلب على رأس المال (أى الاستثمار) ومنحنى العرض (الأدخار) . وفي الزمن الطويل يكون التوازن حيث يسوى سعر الفائدة المحدد بين الاستثمار والادخار . (أنظر شكل ٧١) .



شكل (٧١)

وهناك ثانيا **نظرية المدرسة السويدية** (ك . فيكسل K. Wicksell (١٨٥١ - ١٩٢٦) ، ج . ميردال G. Myrdal وآخرين) **والاقتصادى الانجليزى د . روبروتسن** Robertson . وتعتبر الفائدة ظاهرة نقدية تتعلق في المقام الأول بالأصول السائلة المعدة للاقراض لأغراض استثمارية . ومن هنا اكتسبت النظرية اسمها : **نظرية الأصول المعدة للاقراض**(٢٦) .

ويقول أصحاب هذه النظرية بعدم وجود سوق للادخار ، فاذا لم يكن هذا السوق أنعدم وجود ثمن للادخار ، وعليه لا يمكن أن يتحدد سعر الفائدة ابتداء من الطلب على الادخار وعرض المدخرات . وعوضا عن ذلك يوجد سوق للائتمان (أى التخلى عن منفعة النقود لفترة معينة في مقابل فائدة يحصل عليها من يقرض النقود) وفيه نجد طلبا على الأصول السائلة المعدة للاقراض (لأغراض الاستثمار) وعرضا لهذه الأصول السائلة . ويتحدد ثمن الائتمان ، أى سعر الفائدة ، بتقابل الطلب على هذه الأصول السائلة وعرضها .

وهناك ثالثا **النظرية الكينزية** والتي تعتبر سعر الفائدة كظاهرة نقدية بحتة ، اذ يتحدد بالطلب على النقود (أى بتفضيل السيولة) وعرض النقود(٢٧) .

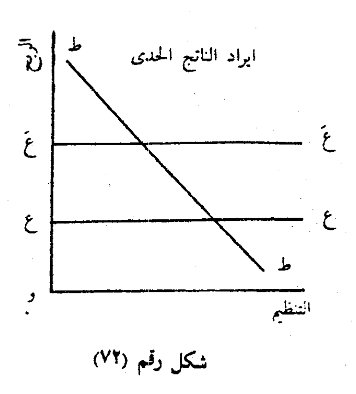
أما الربح ، ويعتبره أنصار المدرسة الحديثة مكافأة عنصر التنظيم ، فيتحدد بالطلب على هذا العنصر وبعرضه ، والتنظيم يتمثل في اتخاذ قرارات الانتاج والائتمان ، وتعتبره هذه النظرية عنصرا كعناصر الانتاج الأخرى . ومع ذلك فيوجد فرق بينه وبين العناصر الأخرى : العناصر الأخرى يمكن تأجيرها أو شراؤها ، أما التنظيم فيستثني من ذلك .

---

(٢٦) The theory of loanable funds; la théorie des fonds disponibles au prêt

(٢٧) ستكون هذه النظرية محلا لدراسة تفصيلية في مؤلف آخر .

فاذا ما اعتبر التنظيم على هذا النحو يكون له هو الآخر ايراد الناتج الحدى الذى يحدد الطلب على هذا العنصر، بالنسبة للاقتصاد القومى في مجموعه. ويتحدد العرض بالكمية الموجودة من هذا العنصر، ويتسم بأنه يكاد يكون عديم المرونة. ويتحددثمن عنصر التنظيم، وهو الربح، بتقاطع منحني الطلب ومنحني العرض. شكل ٧٢.



شكل رقم (٧٢)

ثالثا ـ الريع :

كان الريع : وهو ما يحصل عليه مالك الأرض، محلا لنقاش دام قرنين من تاريخ الاقتصاد السياسي : من ويليام بتي الى ماركس وجون ستيوارت ميل[٢٨]

في هذه المناقشات كان (**الريع الاقتصادى) يمثل جزءا من الفائض الاقتصادى : دخل سيد الأرض (أو مالكها) الذى يحصل عليه بسبب ملكيته لها دون أن يبذل أى جهد من جانبه**. وفي هذا المعنى يقول آدم سميث ان ملاك الأراضي (يحبون أن يحصدوا حيث لم يبذروا)[٢٩].

ولكن لماذا يدفع الريع ؟

رأينا أن **ويليام بتي** قد حاول أن يجيب على هذا السؤال[٣٠] بأن قدم ـ بالاضافة الى

(٢٨) أنظر الباب الثاني فيما سبق، كذلك .

D.H. Buchanan. The Historical Approach to Rend and Price Theory. in, Readings in the Theory of Income Distribution. American Economic Association, Allen & Unwin, London. 1954, p. 599 - 637

(٢٩) آدم سميث . ثروة الأمم . الباب السادس

(٣٠) أنظر فيما سبق الفصل الثاني من الباب الثاني

الريع المطلق - فكرة الريع الفرقي ، الناتج عن الفرق اما في خصوبة التربة واما في موقع الأرض المزروعة بعدا أو قربا من السوق .

ويعاود رييكاردو مناقشة الموضوع في بداية القرن التاسع عشر في فترة أدى فيها الضغط السكاني ، الذى أثارته عملية تراكم رأس المال ، وحروب نابليون الى ارتفاع أسعار المواد الزراعية (وخاصة القمح) وزيادة الريع العقارى .

بالنسبة لريكاردو ، الريع هو (ذلك الجزء من ناتج الأرض الذى يدفع لمالكها لكى يكون لنا الحق في استغلال القدرات المنتجة الأصلية للتربة ، وهى قدرات غير قابلة للفناء)[٣١] . وريكاردو **يفرق بين الريع المطلق**[٣٢] والريع الفرقي . فالأول هو الدخل المرتبط باستغلال الأرض ، ويدفع للمالك لأن « الأرض ليست غير محدودة المساحة » ، أى لأن عرض الأرض ثابت[٣٣] . أما الريع الفرقي فهو الفرق بين الدخل (دخل مالك الأرض) المرتبط باستغلال أرض ما والدخل المرتبط باستغلال أرض أخرى أقل انتاجية من الأرض الأولى (اما لأن تربة الثانية أقل خصوبة أو لأنها أبعد عن السوق)[٣٤] وانما يلزم استغلالها لاشباع الطلب على المنتجات الزراعية .

أما بالنسبة لكارل ماركس ، **فالريع يمثل جزءا من فائض القيمة المنتج في الزراعة التي تسودها ، أو تسيطر عليها** ، **علاقات الانتاج الرأسمالية** هو جزء من فائض القيمة يحصل عليه مالك الأرض ويكون دخلا له ، ولكنه دخل غير مكتسب . فمالك الأرض لا يسهم في عملية العمل الاجتماعى ولا يبيع قوة عمله . هو يحصل على الريع بوصفه المالك القانوني للأرض التي تستخدم في اطار الانتاج الرأسمالى استخداما ينتج عنه فائض القيمة .

فالريع اذن ، في نظر ماركس ، هو جزء من فائض القيمة الذى ينتج في الزراعة ، يزيد على ذلك أنه ، **أى الريع** ، **يمثل شيئا فوق متوسط معدل فائض القيمة الذى يتوقع المزارع الرأسمالى** ، **شأنه في ذلك شأن أى رأسمالى آخر** . **الحصول عليه من استخدامه لرأس ماله** . وذلك لأنه اذا كانت المنافسة تؤدى الى مساواة معدل فائض القيمة في فروع الانتاج المختلفة التي تستخدم كميات متساوية من رأس المال (اذ تسمح المنافسة بانتقال رأس المال من الفروع ذات المعدل المنخفض لفائض القيمة الى الفروع ذات المعدل المرتفع لفائض القيمة ، وذلك حتي يتم التساوى) فان **الملكية الخاصة للارض** (التي توجد ، أى

---

(٣١) Richarde. The Principles .... p. 33.

(٣٢) Absolute rent: la rente absolue.

(٣٣) ريكاردو ، نفس المرجع ، ص ٣٥ .

(٣٤) ريكاردو ، نفس المرجع ، ص ٣٥ وما بعدها .

الأرض ، طبيعيا بكميات محدودة) تحول دون التدفق الحر لرأس المال في الزراعة ودون الانتقال الحر لفائض القيمة من الزراعة الى النشاطات الأخرى . فوجود الأرض بكمية محدودة وشروط تأجيرها للزراع تجعل من الصعب تدفق رؤوس الأموال في الزراعة . ينتج عن ذلك أن معدل فائض القيمة المنتج في الزراعة يفوق معدل فائض القيمة المنتج في فروع النشاط الأخرى .

ولكن هذا لا يعني أن الزيادة في فائض القيمة المنتج في الزراعة (بالنسبة لفائض القيمة المنتج في فروع النشاط الأخرى ، غير الزراعية) تذهب الى المزارع الرأسمالى (الذى يستأجر الأرض من مالكها ويستخدم العمل الأجير في زراعتها بقصد تحقيق الربح النقدى) وانما تذهب الى مالك الأرض بما لملاك الأرض من احتكار (ملكية) يمكنهم من الحصول عليها في شكل ريع . وهو احتكار يمكنهم كذلك من رفع الريع كلما زاد فائض القيمة المنتج في الزراعة (وهو ما يعني تناقص الجزء من فائض القيمة الذى يبقى للمزراع الرأسمالى في صورة ربح ، ومن هنا جاء التناقض بين طبقة ملاك الأراضي والطبقة الرأسمالية في الزراعة) .

اذا كانت هذه طبيعة الريع في نظر ماركس **فكيف يتحدد هذا الريع** ؟ بصرف النظر عن الفروق التي توجد بين الأراضي المختلفة من حيث خصوبة التربة أو من حيث بعد الأرض أو قربها من السوق ، تحصل كل الأراضي ، بما في ذلك أسوأها ، مادامت محلا للملكية الخاصة ، على حد أدنى من الريع ، اذ بمجرد وجود طبقة مالكة للأرض يتضمن أن أفراد هذه الطبقة ، أى الملاك ، يستطيعون أن يحددوا كيف تستخدم الأرض وأنهم لن يتخلوا عن استعمالها لفترة معينة دون مقابل . هذا الحد الأدنى الأساسي الذى يلزم دفعه كريع **بالنسبة لكل الاراضي يسمى الريع المطلق ، ينتج عن احتكار ملكية الأرض . ويتوقف القدر الذى يدفع كريع مطلق على مدى توفر الأرض الزراعية والطلب على السلع الزراعية** ، ففي البلدان المكتظه بالسكان والتي لا يوجد فيها أراضي جديدة يمكن استخدامها دون جهد كبير يقوى المركز الاحتكارى للطبقة المالكة للارض ويرتفع الريع .

هذا الريع المطلق يحصل عليه كل مالك للأرض بصرف النظر عن درجة خصوبة تربتها . ومالك أسوأ أنواع الأرض لا يحصل الا على هذا الريع . أما مالك الأرض الأكثر خصوبة أو الاقرب للسوق فيحصل على ريع اضافي يسمى بالريع الفرقي ينتج **عن احتكار استعمال** أرض تفوق أرض أخرى في الخصوبة أو تقرب عنها من السوق . ذلك هو **احتكار المشروع الرأسمالى** الذى يوجد على الأرض للزراعية .

أما في نظر المدرسة النيوكلاسيكية (أى الحدية) فتمتد فكرة الريع لتغطى كل ما يدفع لعناصر الانتاج التي يكون عرضها منعدم المرونة ، أهم مثال لهذه العناصر يوجد في حالة

الأرض . اذ يدفع الريع لندرة الأرض التي توجد بعرض يكاد يكون منعدم المرونة ، وهو يدفع حتي في الحالة التي تكون فيها قطع الأرض متجانسة (من حيث خصوبة التربة ، أو من حيث موقعها من السوق) . فالفرق بين قطع الأرض لا يفسر الريع وانما يثير فروقا في الريع الذى يدفع للأراضي التي تختلف فيا بينها (في الخصوبة أو في الموقع من السوق) .

فاذا ما قيل أن الريع العقارى هو ما يدفع لعنصر الانتاج (الأرض) ذى العرض منعدم المرونة كف الريع ، في نظر المدرسة الحدية ، عن أن يكون ظاهرة تنتمى الى المجال الزراعى فقط . وأصبح الريع العقارى مجرد مثل يوضح ، مع غيره من الأمثلة وجود أنواع من الريع الاقتصادى[٣٥] تدفع لكل عناصر الانتاج (اذا ما كان عرضها منعدم المرونة) .

وعليه يصبح الريع ظاهرة ترد الى انعدام مرونة عرض عنصر من عناصر الانتاج بالنسبة لثمنه : انعدام المرونة هذا يظهر في شكل يرجع الى أن بعض العناصر لا يتجدد انتاجها[٣٦] على الاطلاق أو لا يتجدد انتاجها الا في حدود ضيقة .

وابتداء من هذا التصوير للريع يقدم الفريد مارشال فكرة شبه الريع[٣٧] . ويقصد به الريع الذى يرد الى انعدام مرونة عنصر الانتاج بالنسبة لثمنه عندما ينتج انعدام المرونة هذا عن عدم استجابة العرض في الزمن القصير (على افتراض أن العرض يستجيب في الزمن الطويل للتغير في ثمن العنصر ويصبح مرنا) . ويعد كذلك شبه الريع الذى يحصل عليه عامل يتمتع بتأهيل فني يندر وجوده في سوق العمل (باعتبار أن هذا التأهيل الفني يستلزم لتحقيقه فترة زمنية طويلة) ، وكذلك شبه الريع الذى يحصل عليه من ينتج آلات يشتد عليها الطلب في الزمن القصير ، وهكذا .

* * *

بانتهائنا من مقابلة الفكرة الأساسية للنظرية الحدية فيا يتعلق بأثمان عناصر الانتاج بالفكرة الأساسية للنظريات الأخرى (وعلى الأخص عند الكلاسيك وعند كارل ماركس) ننتهى من تحديد اثمان عناصر الانتاج الذى تعتبره المدرسة الحدية حالة خاصة من نظريتها في تحديد ثمن السوق التي درسناها في الفصول المتتابعة لهذا الباب الرابع .

---

(٣٥) The economic rent; la rente économique

(٣٦) Irreproducable; irreproductible

(٣٧) Quasi-rent; la quasi-rente

وبذلك نستطيع أن نرى الخط العام الذى تتبعه النظرية الحدية في تحديد ثمن السوق بالنسبة لسلعة ما :

- على أساس تصويرها الخاص لموضوع ومنهج (الاقتصاد) يهدف التحليل الى تحديد ثمن السوق بالنسبة لسلعة ما من السلع النهائية ينتجها فرع من فروع النشاط الاقتصادى يسمى الصناعة .
- يبدأ التحليل من ملاحظة ظاهرية مؤداها أن ثمن السلعة يتحدد بقوى الطلب والعرض التي تتقابل في سوق السلعة . من هنا كان البحث عن توازن هذه القوى في السوق .
- للتوصل الى هذا التوازن ، الذى يتحدد عنده الثمن ، لزم التعرف على طلب المستهلكين على السلعة من ناحية ، وعلى عرض المنتجين للسلعة ، من ناحية أخرى .

للتوصل الى مجموع طلب المستهلكين على السلعة يقوم أصحاب النظرية ، على افتراض أن هذا الطلب يمثل مجموع ما يطلبه المستهلكون الأفراد الذين يسلكون نفس السلوك اذا ما وجدوا في نفس الظروف الاقتصادية ، بتحليل سلوك المستهلك الفرد بقصد التعرف على العوامل التي تؤثر على طلبه على السلعة والكيفية التي يتصرف بها اذا ما تغيرت هذه العوامل ، تحليلا يهدف في النهاية الى الوصول الى منحنى طلب المستهلك الفرد . ولكن لكى يمكن الوصول الى هذا المنحنى لا تملك النظرية الا أن تعتبر ثمن السلعة في السوق وهو ما تهدف في النهاية الى تحديده . كمعطى يتحدد خارج دائرة سلوك المستهلك الذى تقوم بتحليله . وعليه يتم تحليل سلوك المستهلك الفرد على أساس أن ثمن السلعة قد تحدد في السوق .

تحليل سلوك المستهلك يهدف بدوره الى التوصل الى توازن المستهلك ذلك الرجل الاقتصادى الذى يهدف الى تحقيق أقصى اشباع ممكن ، أى الى الحالة التي يوزع عندها دخله على شراء السلع المختلفة (بأثمانها المحددة في السوق) على نحو يحقق اقصى اشباع محددا بذلك الكميات التي يطلبها من السلع المختلفة . واذا كانت المنفعة تمثل الانطلاق في التحليل الذى يهدف الى التوصل الى شروط توازن المستهلك (ومن ثم الى منحنى طلبه على السلع المختلفة) وكانت هذه الفكرة أساس النظرية الحدية ، فان أصحاب هذه النظرية يختلفون فيما بينهم بالنسبة لطبيعة هذه المنفعة وفيما اذا كانت قابلة للقياس (cardinal utility) أو للتفضيل (Ordinal Utility) . أيا ما كان الأمر فتحليل توازن المستهلك يوصلنا الى طلب المستهلك الفرد . ومن طلب المستهلكين الأفراد نتوصل الى طلب السوق ، ونكون قد توصلنا الى احدى القوتين التي تحدد ثمن السوق ، وانما على افتراض ، ولنتذكر ذلك جيدا ، أن الثمن كان معطى ومحددا للمستهلك الفرد .

-وللتوصل الى مجموع عرض المنتجين للسلعة يقوم أصحاب هذه النظرية ، على افتراض أن هذا العرض يمثل مجموع عرض المنتجين الذين يسلكون نفس السلوك اذا ما وجدوا في نفس الظروف الاقتصادية ، بتحليل سلوك المنتج الفرد ، أى المشروع ، بقصد التعرف على العوامل التي تؤثر على الكمية التي ينتجها والكيفية التي يتصرف بها اذا ما تغيرت هذه العوامل . والأمر يتعلق بتحليل سلوك المنظم في السوق ، كمشتر لعناصر الانتاج في سوق العناصر ، وكبائع للسلعة التي ينشغل بانتاجها في سوق المنتجات ، تحليلا يهدف في النهاية الى الوصول الى منحنى عرض المنتج الفرد . ولكن لكى يمكن الوصول الى هذا المنحنى لا تملك النظرية الا أن تعتبر ثمن السلعة في السوق ، وهو ما تهدف في النهاية الى تحديده ، كمعطى يتحدد خارج دائرة سلوك المنظم الذى تقوم بتحليله (مع تحفظ خاص بحالة الاحتكار وحالة منافسة القلة) . وعليه يتم تحليل سلوك المنتج الفرد على أساس أن ثمن السلعة قد تحدد في السوق .

تحليل سلوك المشروع يهدف بدوره الى التوصل الى توازن المشروع ، باعتبار أن صاحبه هو المنظم ، ذلك الرجل الاقتصادى الذى يسعى الى تحقيق أقصى ربح (أو أقل خسارة انتظارا لربح مقبل) ، أى الى الحالة التي ينتج فيها الكمية التي يحقق عندها أقصى ربح . هذه الكمية تتحدد بمواجهة شروط النفقة التي يتحملها المنظم (كشخص يشترى عناصر الانتاج) بشروط الايراد الذى يحصل عليه (كشخص يبيع السلعة الناتجة من استخدام هذه العناصر) . ومن ثم لزمت دراسة العوامل التي تؤثر على نفقة الانتاج والكيفية التي تحدد بها مع تفرقة بين الزمن القصير (الذى لا تتغير فيه كل عناصر الانتاج) والزمن الطويل (الذى يستطيع المنظم فيه أن يغير كل عناصر الانتاج بتغيير حجم مشروعه) . ولزمت كذلك دراسة شروط الايراد الذى يتوقع المشروع الحصول عليه ، وهى شروط تختلف باختلاف درجة سيطرة المشروع على السوق أى باختلاف شكل السوق . وبدراسة شروط النفقة وشروط الايراد في ظل الاشكال المختلفة للسوق يمكن للتوصل الى وضع توازن المشروع في ظل الاشكال المختلفة للسوق ومن ثم الى عرض المشروع في ظل هذه الاشكال . ومن منحنى عرض المشروعات (أو المشروع الواحد في حالة الاحتكار) نتوصل الى عرض السوق ، ونكون قد توصلنا الى القوة الثانية التي تحدد ثمن السوق ، وانما على افتراض ، ولنتذكر ذلك جيدا ، أن الثمن كان معطى ومحددا للمشروع الفرد .

-وابتداء من منحنى طلب السوق ومنحنى عرض السوق يمكن دراسة توازن السوق (بأشكاله المختلفة) للتوصل الى تحديد ثمن السلعة في السوق وما يحدث لهذا الثمن اذا ما تغيرت ظروف العرض أو ظروف الطلب . ويكون التحليل قد توصل الى هدفه : تحديد ثمن

السلعة في السوق ، وانما باستخدام استدلال دائرى : اذ لكى نصل الى ثمن السوق كان من اللازم معرفة طلب السوق وعرض السوق . ولمعرفة طلب السوق بدأنا بطلب المستهلك الفرد الذى توصلنا اليه وانما على افتراض أن الثمن محدد للمستهلك ولمعرفة عرض السوق بدأنا بعرض المنظم الفرد الذى توصلنا اليه وانما على افتراض أن الثمن محدد للمنتج الفرد . وعليه كان افتراض أن الثمن محدد (بالنسبة للمستهلك الفرد والمنتج الفرد) نقطة انطلاق التحلل الذى يهدف الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق عن طريق تلاقي قوى الطلب والعرض . أى أن التحليل لا يتوصل الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق الا على أساس دراسة لسلوك الأفراد (كمشترين وبائعين) تفترض أن الثمن محدد . أى أنه يفترض محددا ما يريد بيان تحديده .

فكل البناء النظرى الذى يهدف الى شرح تحديد الثمن يقوم على افتراض أن الثمن محدد في السوق . ومن هنا **كانت الطبيعة الدائرية للاستدلال الحدى في نظرية الأثمان**(٣٨) . هذه الطبيعة الدائرية يتعين استبقاؤها في الذهن عند الدراسة الناقدة للنظرية الحدية .

* * *

على هذا النحو ننتهى من دراسة التحليل للنظرية الحدية . وهى دراسة لا تغطى من هذا التحليل الا ما يعتبر أساس فهم منطق المدرسة الحدية في اطار دراسة مبادىء الاقتصاد في هذه المرحلة . ولكننا نلاحظ أن هذا التحليل ، الذى ينشغل بسلوك الوحدة الاقتصادية ، المستهلك والمشروع ، **ومن قبيل التحليل الجزئي** ، اذ أنه لا يأخذ ، عند محاولة التعرف على كيفية حدوث نتيجة ما ، كل العوامل التي تتكايف في نفس الوقت في احداث هذه النتيجة ، وانما يأخذها عاملا بعد آخر على افتراض أن بقية العوامل تبقى أثناء دراسة أثر عامل معين دون تغير .

بالاضافة الى هذا التحليل الوحدى الجزئي يوجد **التحليل الوحدى العام**(٣٩) الذى ينشغل بسلوك الوحدات الاقتصادية بقصد التوصل الى تحديد ثمن السلعة وانما بأن يأخذ في

(٣٨) ادخال التحليل الخاص بكيفية تحديد أثمان عناصر الانتاج لا يخلص الاستدلال الحدى من هذه الطبيعة الدائرة . وانما يجعله أكثر دائرية . فتحديد أثمان هذه العناصر يمثل حالة خاصة من نظرية الثمن . وتحليل شروط النفقة هو مناسبة ادخال أثمان عناصر الانتاج في التحليل ، هذه الأثمان تتحدد بالطلب على عناصر الانتاج ، الذى يتحدد بانتاجيتها في داخل المشروع ومن وجهة نظره . وهى انتاجية تتحدد بنوع عناصر الانتاج المستخدمه وبكيفية توليف هذه العناصر (وهى كيفية تحدد ، بين عوامل أخرى ، بأثمان هذه العناصر) . كما يتوقف تحديد أثمان عناصر الانتاج على عرضها الذى يتحدد كقاعدة عامة بما خلف العرض من « انعدام منفعة » أو ألم يتحمله أصحاب هذه العناصر .

(٣٩) General micro-analysis: l'analyse micro-économique générale

الاعتبار في نفس الوقت كل العوامل التي تتكاتف على تحقيق الأثر . ذلك هو تحليل التوازن العام لليون فالراس .

بجانب هذين النوعين من التحليل الوحدى يوجد التحليل الذى يهدف الى دراسة شروط التوازن بالنسبة للاقتصاد القومى في مجموعه ، شروط تحدى مستوى النشاط الاقتصادى أو مستوى الانتاج وما يتضمنه من عمالة للقوة العاملة ووسائل الانتاج الموجودة تحت تصرف الجماعة ، وانما في مجتمع تسوده طريقة الانتاج الرأسمالية . هذا التحليل ، **الذى يسمى تحليل التوازن الكلى**[٤٠] ، **هو التحليل الجمعى**[٤١] الذى قدمه كينز .

الدراسة المتوازنة للنظرية الحدية (أى النظرية النيوكلاسيكية) كانت تستلزم تقديم النوعين الأخيرين من التحليل : تحليل التوازن العام لفلراس وتحليل التوازن الكلى لكينز . ولكن دراستها تخرج من اطار دراستنا في هذه المرحلة ، الأمر الذى يدفعنا الى الانتقال مباشرة الى دراسة نقد المدرسة الحدية مقتصرين في ذلك على نقد أساسها المنهجى والتحليل الوحدى الجزئي الذى تقدمه .

(٤٠) The analysis of global equilibrium: l'analyse de l'équilibre global

(٤١) Macro-analysis: l'analyse macro-économique.

الباب الخامس

في نقد النظرية الحدية في تحديد الأثمان

ليس هنا مجال الدراسة التفصيلية للانتقادات التي يمكن توجيهها للنظرية الحدية الخاصة بتكون الأثمان التي تؤدى في النهاية الى الشك في الطبيعة العلمية لهذه النظرية ؛ وهو ما يعني اذا كانت هذه الانتقادات سليمة استبعاد هذه النظرية من نطاق علم الاقتصاد السياسي. ولذا سنكتفي ببيان الاتجاهات التي يمكن أن ينقد فيها التحليل الوحدى للمدرسة الحدية، أى ذلك الخاص بتحليل سلوك المستهلكين والمنظمين بقصد التوصل الى الكيفية التي تتحدد بها الأثمان باعتبارها أساس اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ولبيان هذه الاتجاهات الناقدة نفرق بين:

- نقد داخلي يوجه الى النظرية، نتاج التحليل - على فرض التسليم بفروضها الأساسية.

- ونقد خارجي ينصب على هذه الافتراضات الأساسية للنظرية.

بعض هذه الانتقادات سبق التنويه عنه في أماكن متفرقة ونحاول هنا جمعها مع غيرها في فصلين.

الفصل الأول

النقد الداخلي للنظرية الحدية في تحديد الأثمان

قام الحديون ، ابتداء من تصورهم لموضوع (الاقتصاد) ومنهجه ، ببناء نظرية للأثمان تهدف في النهاية الى شرح طريقة أداء الاقتصاد الرأسمالي باعتبار أن هذا الأداء يتحقق من خلال اتخاذ القرارات الفردية للانتاج والاستهلاك ، وأن هذه القرارات تتخذ على أساس الأثمان التي توجد في سوق السلع الاستهلاكية والسلع التي تستخدم في الانتاج[١] .

ومع التسليم بالفروض الأساسية لتحليل المدرسة الحدية[٢] يمكن أن يوجه الى نظريتها في الأثمان نقدان أساسيان[٣] . الأول يتعلق بالمنطق الداخلي للاستدلال الذى يتبعه أنصار النظرية ، وهو ما عبرنا عنه بدائرية الاستدلال ، والثاني يتعلق بمدى قدرة النظرية على شرح السلوك الفعلي للمشروع في واقع الأقتصاد الرأسمالي .

أولاً ـ الطبيعة الدائرية للاستدلال الحدى في نظرية الأثمان :

وقد سبق أن بينا ، في نهاية الباب السابق[٤] ، المقصود بهذه الطبيعة الدائرية للاستدلال الحدى . ونوجز هنا ونقول أن التحليل يصل الى هدفه وهو تحديد ثمن السلعة في السوق ، على أساس معرفة طلب السوق وعرض السوق ، ولمعرفة طلب السوق بدأ بطلب المستهلك الفرد وتوصل اليه وانما على أساس أن الثمن محدد للمستهلك الفرد . ولمعرفة عرض السوق بدأ التحليل بعرض المنظم الفرد وتوصل اليه وانما على افتراض أن الثمن محدد بالنسبة لهذا المنظم الفرد . وعليه كان افتراض أن الثمن محدد (بالنسبة للمستهلك الفرد وللمشروع الفرد) نقطة انطلاق التحليل الذى يهدف الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق عن طريق تلاقي قوى الطلب والعرض ، أي أن التحليل لا يتوصل الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق الا على أساس دراسة لسلوك الأفراد (كمشترين وبائعين) تفترض أن الثمن محدد . أي أنه يفترض محددا ما يريد تحديده . فكأن كل البناء النظرى الذى يهدف الى شرح الثمن يقوم على

---

(١) أنظر ص ٢٨٥ وما بعدها .
(٢) أنظر ما سبق ، ص ١٨٩ وما بعدها .
(٣) هذا لا يستبعد انتقادات أخرى يمكن توجيهها ، وتم توجيهها فعلا من جانب المفكرين الحديين الى الأجزاء المختلفة من نظرية سلوك المستهلك ونظرية سلوك المشروع ونظرية الانتاجية الحدية . الى غيرها من أجزاء البناء النظرى الحديين .
(٤) أنظر ما سبق ، ص ٤٣٢ وما بعدها .

افتراض أن الثمن محدد في السوق . من هنا كانت الطبيعة الدائرية للاستدلال الحدى في نظرية الأثمان .

ثانيا - النظرية الحدية وسلوك المشروع في واقع الاقتصاد الرأسمالي :-

يفترض التحليل الوحدى أن الأفراد (مستهلكين ومنظمين) يسلكون سلوكا رشيدا ، أى يسعون الى تحقيق أقصى نتيجة بأقل مجهود : أقصى اشباع ان كان مستهلكا ، وأقصى ربح ان كان منظما .

وتحقيق أقصى ربح انما يتم اذا ما انتج المنظم الكمية التي تتساوى عندها النفقة الحدية مع الايراد الحدى . **ومن هنا كان انشغال المنظم وفقا للنظرية ، بالقرار الخاص بتحديد الكمية التي ينتجها** ، وهو يحددها اتباعا لقاعدة التساوى هذه : في ظل المنافسة الكاملة ، حيث الايراد الحدى يساوى الثمن ، تعني هذه القاعدة مساواة ثمن السلعة السائد في السوق بالنفقة الحدية للمشروع . وفي ظل الاحتكار يتساوى الايراد الحدى مع النفقة الحدية عند نقطة يزيد عندها الثمن عن النفقة الحدية بمقدار يتوقف على مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها المحتكر ، وفي المنافسة الاحتكارية يتم تساوى الايراد الحدى مع النفقة الحدية عند النقطة (مستوى من الانتاج) يكون عندها الايراد المتوسط مساويا للنفقة المتوسطة .

ولكى يتمكن المنظم من السلوك على هذا النحو في واقع الحياة ، لابد أن يكون له :

١ - منحنيات طلب ونفقة **محددة** . وبما أن التحليل يفترض أن نفقة المشروع الفردى تتغير مع تغير مستوى الانتاج ، وأن نمط هذا التغير يكون واحدا بالنسبة لمختلف المشروعات أيا كانت شروط المنافسة السائدة في سوق السلعة التي تنتجها ، كان الفرق بين منحنيات الطلب على سلعة المشروعات الفردية الذى ينتج عن اختلاف أشكال السوق التي تنتج هذه المشروعات في ظلها ، كان لهذا الفرق أهمية محورية تجعله في الواقع محور النظرية ، نظرية تحديد ثمن السوق .

٢ - كما أنه يلزم ، لكى يتمكن المنظم من السلوك على النحو الذى تقول به النظرية ، أن يقوم ثانيا بمساواة الايراد الحدى المحسوب مع النفقة الحدية المحسوبة .

ولكن لكى يكون منحنى النفقة محددا بالنسبة للمشروع يتعين أن تكون أثمان عناصر الانتاج معروفة . وهنا يفترض التحليل الحدى أن المنظم يشترى من وحدات كل عنصر الكمية التي يتساوى عندها الناتج الحدى للعنصر مع ثمنه ، أى التي يتساوى عندها الايراد الحدى للعنصر (وهو يتوقف على مرونة الطلب على السلعة التي يدخل في انتاجها) مع

النفقة الحدية للحصول على العنصر (وهذه تتوقف على مرونة العرض ، عرض العنصر) . هل في مقدور المشروع أن يحسب نفقة انتاجه هذه على نحو منضبط ؟ **واذا افترضنا أنه** يستطيع ذلك **فمن أى منحنى** للنفقة المتوسطة **يشتق المنظم منحنى النفقة الحدية ، من منحنى الزمن القصير** أو منحنى الزمن الطويل ؟ هنا يقال أن المنظم يرجع الى منحنيات النفقة في الزمن القصير ليتخذ القرار الخاص بكمية الانتاج التي ينتجها اذا ما كان تحت تصرفه قدر معين من وسائل الانتاج ، وأنه يرجع الى منحنيات النفقة في الزمن الطويل ليرى ما اذا كان من المستحب التوسع في حجم مشروعه أو تصغيره . **ولكن الواضح أن التحليل الحدى ، وان كان يبدأ من نفقة المشروع في الزمن القصير ، انما يركز على نفقته في الزمن الطويل لتحليل سلوك المشروع وتحديد الأثمان .**

ولكى يكون منحنى الطلب (على السلعة التي ينتجها المشروع) **محددا يتعين أن يضمن المشروع درجة معتبرة من التيقن ، أى يتعين أن يكون على علم كبير بظروف انتاج السلعة وبظروف تسويقها** . وبمعنى آخر ، لكى يحصل المشروع على منحنى الطلب على سلعته يتعين عليه أن يكون على علم بالعوامل الآتية وأن يفحصها :

- تفضيل المستهلكين بين السلع ، وامكان وجود تفضيلات غير رشيدة تدفع بهم الى السلوك غير الرشيد الذى يصعب التنبؤ به .

- نمط سلوك الوحدات الانتاجية الأخرى التي تطلب السلعة التي ينتجها المشروع كمدخل ، أى لاستعمالها في الانتاج (وهو شق من الطلب تهمله النظرية الحدية رغم أهميته القصوى في واقع الحياة) .

- مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها ، سواء تعلق الأمر بالمرونة المباشرة (بالنسبة لثمن السلعة) أو بالمرونة المتقاطعة (بالنسبة لأثمان البدائل المختلفة لسلعته) .

- عدد وحجم المشروعات التي تعمل في نفس مجال الانتاج .

- ردود فعل المشروعات الأخرى للتغيرات التي يمكن أن يحدثها المشروع في الثمن الذى يبيع به .

- أثر الانفاق الذى توجهه المشروعات الى زيادة المبيعات (الدعاية وما نحوها) على موضع وميل منحنى الطلب على سلعة المشروع .

- أثر سياسات المشروع الأخرى الخاصة بزيادة المبيعات والاعلان على منحنى الطلب على سلعة المشروع .

تدخل كل هذه العوامل في دائرة معرفة المشروع (خاصة اذا تذكرنا ، بالنسبة لعلاقته بالمشروعات الأخرى ، أن القاعدة التي تحكم نشاط المشروع الرأسمالى هى قاعدة سرية الأعمال (٥).

واذا فرضنا أن الجواب بالايجاب ، هل يكون مساواة الايراد الحدى بالنفقة الحدية على أساس منحني الطلب على سلعة المشروع في الزمن القصير أم في الزمن الطويل ؟ هل تبقى ظروف الطلب على ما هى عليه عبر الزمن ؟ جرت العادة في التحليل الحدى على أن يفترض أن شروط الطلب تبقي على ماهى عليه عبر الزمن . اذ ينقل التحليل هيكل تفضيل المستهلكين المعتنق في تحليل الطلب على السلع الاستهلاكية (في الزمن القصير) الى منحني الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع . أى أن التحليل الحدى يركز ، في دراسته لتكون الاثمان ، على منحني الطلب على السلعة في الزمن القصير.

وحتي لو قبلنا افتراض ثبات شروط الطلب ، هل المنحني الذى نحصل عليه هو منحني حقيقي ، بمعني أنه يبين ما يحدث فعلا اذا ما تغير الثمن ؟ أم أنه منحني طلب مارشالى يقوم على بعض الافتراضات الخاصة بسلوك المشروعات الأخرى ؟

كل هذه الأسئلة تبين أنه لا يمكن التوصل الى منحني محدد للطلب على سلعة المشروع . وعليه تصبح مساواة النفقة الحدية مع الايراد الحدى هدفا يكاد يكون من المستحيل تحقيقه .

مواجها بكل هذا ، هل يسلك المنظم في واقع الحياة الاقتصادية على نحو يطابق ما تقول به النظرية الحدية التي يتحدد وفقا لها مستوى الانتاج ، والأثمان بالتالى ، عن طريق النفقة الحدية والايراد الحدى ؟ هل يركز المنظم ، كما تقول النظرية الحدية ، على قرار تحديد كمية الانتاج والمبيعات أم هو ينشغل بمسائل أخرى كتلك المتعلقة بالثمن والنفقات ؟

في محاولة للاجابة على هذه الأسئلة قدم البعض نظرية النفقة الكاملة The Full cost theory (٦) . وقد بنيت على دراسة قامت على التعرف على السلوك

---

(٥)

(٦) أنظر في ذلك :

— R. Hall and C.J. Hitch, Price Theory and Business Behaviour, in, Oxford studies in the Price Mechanism, edited by T. Wilson & P.W.S. Andrews Oxford University Press, London, 1952, p. 107 – 138 — D.C. Hague, The Theory of Business Behaviour, Review of Economic Studies, Vol XVI, 1949 – 1950, p 144 — J. Dean. The secret of business économique et pratique des affaires, Dunod, Paris — P. Baran & P. Sweezy, Monopoly Capital, Monthly Review Press, New York, 1966, p. 14 – 15

ترجم هذا الكتاب الأخير الى العربية ونشرته في مصر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر في ١٩٧١ ، تحت اسم : رأس المال الاحتكارى ، ترجمة حسين فهمى مصطفي.

الفعلى لقائمة من المشروعات التي تعمل في الصناعة البريطانية ، البعض منها يمثل احتكارات ، والبعض الآخر يعمل في ظل منافسة القلة ، والبعض الثالث في ظل نوع من المنافسة الاحتكارية .

جوهر هذه النظرية أن رجال الأعمال ، في سعيهم لتحقيق أقصى ربح ، لا يسلكون على النحو الذى تقول به النظرية الحدية . **فبالنسبة لهم لا تعتبر مشكلة تحديد مستوى الانتاج المشكلة الأساسية . فالقرار الذى يتخذ لا يتعلق بالكمية المنتجة ولا بتساوى الايراد الحدى مع النفقة الحدية ، وانما هم ينشغلون أساسا بالثمن والنفقات في الزمن الطويل . فكيف يسلكون وكيف يتحدد الثمن ؟**

كقاعدة عامة يأخذ رجال الأعمال **الطلب في الزمن الطويل** ويبدأون من **النفقة الموجودة فعلا في الزمن القصير** للتوصل الى البيع بثمن يغطى **كامل النفقة المتوسطة يضاف اليه حد متعارف عليه من الربح الصافي .**

ويكون حساب النفقة المتوسطة اما بأخذ النفقة الثابتة كأساس واضافة نسبة مئوية لتغطى النفقة المتغيرة ، وهذه النسبة الأخيرة تحتوى بالاضافة الى نفقة المواد الاولية والطاقة المحركة والاجور ، نفقات التسويق وسعر الفائدة (والا احتسبا في الربح) . كما يمكن حساب النفقة المتوسطة بحساب كل النفقات ثابتة ومتغيرة . وفي كل الأحوال ، أظهر البحث أن رجال الأعمال يأخذون النفقة من واقع حساباتهم . وتحسب النفقة المتوسطة باضافة « النفقات الفنية » (أى كل ما هو غير نفقات ادارة المشروع) و « النفقات الادارية » . وليس من الصحيح افتراض حتمية النقص المستمر في الكفاية الادارية مع تزايد حجم المشروع في الزمن الطويل (وهو فرض يقوم عليه التحليل الحدى للنفقة في الزمن الطويل) ، وذلك لامكانية التوصل الى فنون ادارية جديدة تتناسب مع الاحجام المختلفة للمشروع[٧] . وعليه يكون من المتوقع أن تزداد القدرة الادارية لرجال الأعمال مع نمو المشروع . فاذا ما أخذت « النفقات الفنية » مع « النفقات الادارية » يمكن أن نتوقع أن تتناقص النفقة المتوسطة تناقصا كبير في بداية توسع المشروع . ثم تبدأ في مرحلة تالية تتناقص بمعدل أبطأ . وتميل الى أن تكون ثابتة عند الحجم الكبير جدا للمشروع . (وعليه يكون نمط سلوك متوسط النفقة نفسه مختلفا عن النمط الذى تقول به النظرية الحدية) .

فالقاعدة اذن ان يضاف الى هذه النفقة المتوسطة حد للربح لكى يتحدد الثمن . هنا يفرق بين حالة المشروع الجديد الذى يدخل في فرع من فروع الانتاج ، و . الة المشروعات

---

(٧) أنظر فيما سبق الفصل الثاني من الباب الثالث في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية .

القائمة فعلا بالنشاط الانتاجي . فبالنسبة للمشروع الذى يدخل جديدا في صناعة قائمة يوجد فيها ثمن متعارف عليه ثبت أنه مقبول من المستهلكين فان المشروع الجديد يأخذه كمعطى ويكيف من صنف الناتج الذى ينتجه حتي تتساوى النفقة المتوسطة (والربح) مع هذا الثمن .

أما بالنسبة للصناعة القائمة فيؤثر شكل السوق على مستوى الثمن الذى تبيع به الوحدات المنتجة الموجودة ، عن طريق تأثيره على حد الربح الذى تستطيع هذه الوحدات اضافته الى النفقة المتوسطة . فسيادة المنافسة ووجود خطر دخول جديدة في السوق يدفعان بالوحدات الموجودة الى أن تقنع بمعدل من الربح الصافي منخفض نسبيا والى تعديل معدلات الربح على نحو يجعل الثمن واحدا بالتقريب للمنتجات المتشابهة التي تنتجها وحدات المجموعة المتنافسة .

وفي حالة وجود منافسة القلة oligopoly (وهو الشكل الذى يسود في الصناعات التحويلية) نجد أحد مواقف ثلاثة :

- أما سيادة عدم التيقن ، الأمر الذى يدفع كل مشروع الى أن يأخذ في الاعتبار ، عند تحديد الثمن الذى يبيع به سلعته ، ردود فعل المشروعات الأخرى بالنسبة للتغيرات التي يحدثها في الثمن .

- أو وجود اتفاق ضمني (في غياب الاتفاق الصريح) بمقتضاه تسعى كل الوحدات ، على أساس النفقة الكاملة ، الى التوصل الى نفس النتيجة ، أى الى البيع بنفس الثمن . وذلك في حالة ما اذا كان الاتفاق الضمني خاصا بالثمن ، اذ قد يكون خاصا بتوزيع السوق بين الوحدات المنتجة بحيث تختص كل منها بجزء من السوق تبيع فيه بثمن تحدده (على أساس النفقة المتوسطة) .

- أو تميز السوق بوجود مشروع كبير قوى تقبله المشروعات الأخرى كقائد في السوق ، يقوم هو بتحديد الثمن (على أساس نفقته الكاملة) وتتبعه الوحدات الأخرى الموجودة في السوق[٨] .

على هذا النحو يتحدد الثمن . فاذا ما تحدد الثمن في ميله للالتصاق بمستوى نفقة الانتاج الكاملة ، فانه يميل الى الاستقرار . أى أنه لا يتغير استجابة لتغيرات مؤقتة في الطلب على

(٨) Price leadership

السلعة . كما لا يحاول رجال الأعمال رفعه عن طريق الانفاق (الا في حالة وجود موجة تضخمية) . وذلك .

أولا ، لأن اتجاه متوسط النفقة هو نحو الثبات في الزمن الطويل مع وجود حجم كبير جدا للمشروع .

ـ وثانيا ، لأن المشروعات ترى أن رفع الأثمان استجابة لتغير مؤقت أو معتدل في الطلب على السلعة وان كان مفيدا في الزمن القصير ، يؤدى في الزمن الطويل الى اجتذاب منافسين الى فرع الانتاج .

ـ وثالثا ، لأن التغير في الثمن يضايق المسئولين عن التسويق في المشروع ولا يكون مرحبا به من جانب التجار والمستهلكين .

فاتجاه الثمن هو اذن نحو الاستقرار . ولكن الاستقرار لا يعني عدم تغييره . فيتغير الثمن اذا ماتغيرت لدى رجال الأعمال فكرة الثمن المعقول ، وهذه تتغير اذا ما تغيرت النفقة . هذا التغير لا يخل باستقرار الثمن . الا أن هناك تغييرات تخل بهذا الاستقرار ، كالتغييرات التي تحدث في أوقات التقلبات الاقتصادية أو في حالة ما اذا اعتقد أحد المشروعات أن الثمن المربح له يختلف كثيرا عن الثمن السائد في السوق ، أو اذا أراد أن يسيطر على أسواق جديدة . في هاتين الحالتين الأخيرتين قد تنشب حرب الأثمان بين المشروعات المتصارعة .

هل يعني هذا القول أن المشروع لا يحركه ـ في واقع النشاط الرأسمالي ـ دافع الربح ؟ لا . في واقع النشاط الرأسمالي الربح هو دافع اتخاذ القرارات الانتاجية (بالاضافة الى دوافع أخرى قد تلعب دورا ثانويا أو مؤقتا لفترة ما في حياة المشروع) . وتهدف المشروعات ، كقاعدة عامة ، الى تحقيق أقصى ربح . كل ما في الأمر أنها ترى أن سبيلها الى ذلك ، في واقع الحياة ، هو أن تسلك ، في نظر أصحاب نظرية النفقة الكاملة ، على النحو الذى تبينه هذه النظرية ، وليس عن طريق القيام بحساب حدى لاتخاذ قرار خاص بكمية الانتاج عن طريق مساواة النفقة الحدية والايراد الحدى .

خلاصة القول أنه ، وفقا لنظرية النفقة الكاملة ، ينشغل المشروع أساسا ، في واقع الحياة ، باتخاذ القرار الخاص بالثمن وليس بالقرار الخاص بالكمية التي ينتجها ، وهو يتخذ هذا القرار على أساس توقعاته الخاصة بالطلب على سلعته في الزمن الطويل وواقع نفقاته في الزمن القصير . والأمر هنا يتعلق بالنفقة المتوسطة الى يحسبها من واقع حساباته . الى هذه النفقة يضيف المشروع حدا للربح يتوقف على مكانه في فرع النشاط وعلى شكل السوق

الذى ينتج فيه . فاذا ما تحدد الثمن مال الى الاستقرار استقرارا لا يحول دون تغيره مع تغير النفقة وظروف الانتاج .

واضح أن ذلك يختلف مع نمط السلوك الذى تقول به النظرية الحدية حيث ينشغل المشروع ، وفقا لها ، أساسا باتخاذ القرار الخاص بتحديد الكمية من الناتج التي تحقق له أقصي ربح ، وذلك بمساواة النفقة الحدية مع الايراد الحدى . وذلك على أساس منحني الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع الذى تتصوره في الزمن القصير (ومن وجهة نظر الاستهلاك النهائي فقط مهملة بذلك الاستهلاك الوسيط) وترتكز عليه في التحليل . وكذلك على أساس منحني النفقة في الزمن الطويل ، على افتراض أن هذه النفقة تميل الى التناقص مع التوسع في حجم المشروع ثم تكون ثابتة ، ثم تتجه ، في مرحلة أخيرة ، الى التزايد عندما يصبح المشروع كبيرا جدا .

* * *

هذا فيما يتعلق بالانتقادين الأساسيين اللذين يمكن توجيههما الى النظرية الحدية في تحديد الأثمان مع التسليم بالافتراضات الأساسية للنظرية . الا أن هذه الافتراضات الأساسية ترتبط بتصور المدرسة الحدية لموضوع علم الاقتصاد السياسي تصورا ينجم من منهج يجرد العلاقات الاقتصادية من جوهرها كعلاقات اجتماعية ، تاريخية . وعليه تتزعزع هذ الافتراضات الأساسية اذا ما اتضح أن تصوير المدرسة الحدية لهذا الموضوع غير سليم وهو ما يتوصل اليه بالنقد الخارجي .

الفصل الثاني

النقد الخارجي للنظرية الحدية

نعلم أن المدرسة الحدية تركز في تصورها لموضوع « الاقتصاد » على دائرة التبادل ، والتبادل ابتداء من حاجات الأفراد الاقتصاديين . فهي ترى الوقائع الاقتصادية في جوهرها كوقائع تجد أساسها في أفراد تتملكهم الحاجات ، أي أفراد من قبيل الرجل الاقتصادي الذي تأخذه المدرسة هو الآخر كشيء مسلم به . في اطار التبادل يصبح موضوع الاقتصاد متعلقا بسلوك هؤلاء الأفراد سلوكا مجردا عن اطاره الهيكلي فيما يتعلق بنوع المجتمع ونوع علاقات الانتاج السائدة فيه . فالأمر يتعلق بسلوك أفراد يسعون ، في مجال النشاط الاقتصادي ، الى تحقيق أقصى استمتاع أو أقل ألم ، أفراد تستحوذ عليهم الحاجات . هذه الحاجات يتم اشباعها بالأشياء المادية ، وهي أشياء نادرة . هذه الندرة ، منظورا اليها من وجهة نظر الفرد الاقتصادي ، تتضمن المنفعة والحد من الكمية ، أي وجود الشيء بكمية محدودة بالنسبة للحاجات التي يمكن اشباعها .

وعليه ينعكس سلوك هؤلاء الأفراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادي في علاقات بين هؤلاء الأفراد وبين الأشياء النادرة التي تصلح لاشباع حاجاتهم . فالمستهلك ، ذو الحاجات غير المحدودة ، يهدف الى تحقيق أقصى أشباع استخداما لموارده المحدودة بالحصول على السلع (فالأمر يتعلق بعلاقة بينه وبين السلع الاستهلاكية) . والمنظم (صاحب المشروع) ، ينظر اليه في سلوكه كمتبادل ، أي كشخص يظهر في سوقين : سوق (أو أسواق) يشترى منها عناصر الأنتاج محاولا الحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة ، والأمر هنا ينحصر في علاقة بينه وبين هذه الأشياء . كما أنه يظهر في سوق آخر هو سوق السلعة التي يبيعها ، يحاول أن يسوقها بتحصيل أكبر ايراد ممكن . والأمر يتعلق هنا كذلك بعلاقة بينه وبين السلعة . هذه العلاقات (بين الانسان والأشياء ، منظورا اليها من جانبها الكمي فقط ، هي التي تمثل بالنسبة للحديين موضوع الاقتصاد . وعليه تعتبر العلاقات الاقتصادية علاقات بين الأفراد والأشياء النادرة وليس كعلاقات بين الأفراد والأفراد بوساطة الأشياء المادية . ويصبح الاقتصاد بالتالي « علم » الندرة .

وقد تعرض هذا التصوير لموضوع « الاقتصاد » ـ وهو تصوير يعكس المنهج العام لمفكرى المدرسة الحدية ـ لانتقادات تصيبه في فروضه الأساسية وتهدف الى ابراز الطابع اللاعلمي للبناء النظرى لهذه المدرسة . ويمكننا أن نقدم أهم هذه الانتقادات باختصار على النحو التالي :

١ - تركز المدرسة الحدية على التبادل ، وانما التبادل ابتداء من الاستهلاك . ويرتكز تحليلها على دراسة سلوك الفرد في دائرة الاستهلاك . دراسة تمثل في الواقع اساس كل البناء النظرى للمدرسة . فنقطة الانطلاق في التحليل تتمثل اذن في الاستهلاك . والواقع أن الاستهلاك الفعلى للمنتجات انما ينتمى الى أنواع من النشاط الاجتماعى للانسان غير النشاط الاقتصادى . فهو يستهلك المواد الغذائية مثلا في اطار نشاط يقصد به الحفاظ على كيانه الجسماني ، ويستهلك الأدوات اللازمة للتعلم في نطاق نشاط ثقافي ، ويستهلك الأدوات المستخدمة في المسرح في اطار نشاط فني تثقيفي أو ترفيهى . وهكذا فالاشباع الفعلى للحاجات بالاهلاك الفعلى للأشياء أنما يتم خارج النشاط الاقتصادى الذى ينشغل بانتاج هذه الاشياء وتوزيعها على الأفراد والفئات والطبقات المختلفة في المجتمع . يتحدد لكل منهم نصيبه في الناتج الاجتماعى على أساس علاقات الانتاج السائدة . ثم يحصل على السلع والخدمات المعينة التي تستقر نهائيا عنده عن طريق التبادل ، وذلك في الاقتصاد الرأسمالى .

هذا في الوقت الذى تقوم فيه المدرسة الحدية بدراسة ظاهرة المشروع الرأسمالى ؛ وهو الوحدة الانتاجية في ظل طريقة الانتاج هذه ، كظاهرة تخص سلوك المنظم ، كشخص يشترى في سوق عناصر الانتاج ويبيع في سوق المنتجات . وعليه لا تقوم بدراسة ظاهرة الانتاج ، لا تقوم بدراسة الوحدة الانتاجية كوحدة قوامها مجموعة من أفراد المجتمع تجمعهم شروط معينة لعملية الانتاج في فرع من فروع النشاط ممثلة بذلك خلية اقتصادية هى جزء من كل عضوى تسوده علاقات الانتاج الرأسمالية ، وعلى الأخص العلاقة بين رأس المال والعمل .

وعليه تكون المدرسة الحدية قد استبعدت الانتاج (وهو من جوهر النشاط الاقتصادى) وركزت على الاستهلاك ، وهو ما يخرج عن دائرة النشاط الاقتصادى ، ثم تصف بناءها النظرى بعد ذلك بأنه الممثل لعلم « الاقتصاد » .

هذا والقول بأن الاستهلاك لا يدخل في دائرة النشاط الاقتصادى لا يعني عدم وجود علاقة بينه وبين الانتاج . بل توجد بينهما علاقة عضوية ، علاقة تأثير متبادل :

- فالاستهلاك هو في نهاية الأمر هدف الانتاج :

(أ) اذ هو ، باعتباره الاشباع الفعلى للحاجة ، المحرك لانتاج جديد ، اذ بدون الحاجة لا انتاج ، كما أن الاستهلاك يجدد انتاج الحاجة .

(ب) والناتج لا يصبح ناتجا فعلا الا في الأستهلاك ، فالمنزل الذى يتم بناؤه لا يكون منزلا الا اذا سكن فعلا .

- والانتاج ينتج في نفس الوقت الاستهلاك :

(أ) فهو يزوده بالمواد الضرورية له .

(ب) وهو يحدد الكيفية التي يتم بها (الكيفية التي يتم بها اشباع الحاجة الى الطعام تختلف من مجتمع الى آخر بحسب ما يوجد تحت تصرف المستهلك من مواد تمكنه من تحضير وتناول الطعام على نحو مختلف) .

(جـ) كما أن الانتاج يولد لدى المستهلك الحاجة التي يضعها أمامه في شكل أشياء يمكن أن تكون موضوعا للاستهلاك .

كما أنه يمكن النظر الى الانتاج على أنه نوع من الاستهلاك (يتمثل في استعمال القوة العاملة ووسائل الانتاج استعمالا منتجا) ، والنظر الى الاستهلاك على أنه نوع من الانتاج ، اذ بفضله يتجدد انتاج الشرط الأساسي لعملية الانتاج ، وهو القوة العاملة ذات التكوين الثقافي والفني المعين .

الا أن وجود هذه العلاقة العضوية بين الانتاج والاستهلاك شيء والقول بانتمائهما الى نفس الدائرة من دوائر النشاط الاجتماعي ، أي النشاط الاقتصادي ، شيء آخر . اذ بين كل أنواع النشاط الاجتماعي علاقات عضوية ، فهي كلها أجزاء في كل عضوي في حركته المستمرة . ولكن ذلك لا يدفعنا الى اعتبارها كلها في اطار نوع واحد من أنواع النشاطات الاجتماعية .

٢ - ان الأفراد الذين تقوم المدرسة الحدية بتحليل سلوكهم هم من قبيل **(الرجل الاقتصادى)** . هذا الرجل الاقتصادى يعبر في نظرهم عن الطبيعة الانسانية في جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادى وهي طبيعة لا تتغير عبر التاريخ . وهو يتصف بسعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ، لتحقيق أقصى استمتاع بأقل ألم . وهو في سبيل ذلك يقوم بحساب رشيد للمقارنة بين النتيجة التي يمكن أن يتحصل عليها والجهد الذى يبذله في سبيلها . وقيامه بهذا الحساب الرشيد يستلزم معرفته لكل الظروف المحيطة به معرفة تامة . ابتداء من حاجة هذا الرجل الاقتصادى يتحدد ما هو اقتصادى .

والواقع أن اعتبارا بعض خصائص الفرد (كخصيصة الأنانية وحب الذات) في المجتمع الذى انتج مفكرى المدرسة الحدية من قبيل الطبيعة الانسانية ينطوى على خطأ منهجي كبير . اذ هو يأخذ بعض خصائص الفرد في ظل نوع من التنظيم الاجتماعي ويجعلها من (طبيعة الانسان) كما لو كانت هذه الطبيعة نتاجا طبيعيا وليست نتاجا اجتماعيا . فطبيعة الانسان لا تحدد مرة واحدة في كل تاريخ الانسان ، وانما تكتسب خصائص ومميزات تجعلها تختلف باختلاف المجتمعات . فاذا كان الانسان اجتماعيا بطبعه فانه لن يطور طبيعته الحقيقية الا في المجتمع .

ويجد هذا الخطأ المنهجي مصدره في أن الجزء الأكبر من تاريخ الانسان تغطيه مجتمعات طبقية تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج بما يرتبط بها من أنانية وحب الذات .وطول الفترة التي وجدت فيها هذه المجتمعات هو الذى يدفع بمفكرى المدرسة الحدية (وغيرهم) الى الاعتقاد بأن بعض خصائص الفرد الموجود في هذه المجتمعات هى من طبيعة الانسان . والواقع أن الفرد لا يكون ضحية الأنانية وحب الذات الا في مجتمع أنقسم الى مجموعات يقف بعضها مواجها للآخر .

وابتداء من هذا الخطأ المنهجي تعرف المدرسة الحدية القوانين الاقتصادية ، باعتبارها نتاج خصيصة محددة للحالة النفسية للانسان (بصفة عامة) عندما يمارس نشاطه الاقتصادى . وهو ما يجعل هذا التعريف محلا للنقد . فالقوانين الاقتصادية هى نتاج الروابط الاقتصادية بين الأفراد (وهى روابط اجتماعية) التي تنشأ على نحو ملموس في المجتمع . بمعني آخر ، تؤسس فكرة « الرجل الاقتصادى » الصفة الاقتصادية للظواهر على الانسان المجرد ككائن له حاجات . وهو ما يتعين رفضه ، على أساس أن الظواهر تستمد صفتها الاقتصادية من أنها علاقات اجتماعية تنشأ بين أفراد المجتمع ، ومجتمع محدد بالذات . فما هو اقتصادى يتحدد اجتماعيا وليس لخصيصة نفسانية مجردة ترد الى الانسان بصفة عامة . وبهذا النقد يرتبط النقد التالى ارتباطا وثيقا .

٣- ان اعتبار المشكلة الاقتصادية للفرد كمحور « لعلم » الاقتصاد واعتبار هذه المشكلة مشكلة نادرة ، وهو ما تفعله المدرسة الحدية ، يعني خلطا بين المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة والمشكلة الاقتصادية لمجتمع محدد تاريخيا (في المكان والزمان) والمشكلة الاقتصادية للفرد في المجتمع :

- فبالنسبة للمجتمع الانساني يتمثل الصراع مع الطبيعة في محاولة للسيطرة عليها لتمكين الانسان من أن يحقق نفسه من خلال القضاء* على الضرورة necessity ، أى اذا ما استخدمنا لغة اقتصادية ، القضاء على ندرة الموارد بالنسبة للحاجات . ولكن الصراع يتم على نحو جماعى ، لأن الانسان لا يعيشه بمفرده ، كما أنه يأخذ أشكالا اجتماعية مختلفة في المراحل المختلفة لتطور المجتمع الانساني .

- وبالنسبة لمجتمع معين ، تتحدد المشكلة الاقتصادية بهذا الصراع وانما في اطار تاريخي يتمثل في المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع المعين . وهى مرحلة تشهد بدورها مستوى معينا لتطور قوى الانتاج في المجتمع وطريقة معينة للقيام بالنشاط الاقتصادى في هذا المجتمع . بمعني آخر ، هذه المرحلة تبين الشكل الاجتماعى لعملية الانتاج ومستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع أى نوع طريقة الانتاج السائدة ، ومن ثم الشوط الذى قطعه هذا

المجتمع في سبيل حل المشكلة الاقتصادية كما تعرض للمجتمع الانساني بصفة عامة .

ـ أما بالنسبة للفرد . والأمر لا يتعلق بالفرد المجرد وانما بالفرد الاجتماعي الذى يمثل جزءاً من كل اجتماعي يرتكز على التعاون والتقسيم الاجتماعي للعمل . فلا يمكن أن تتحدد مشكلته الاقتصادية الا في اطار علاقات الانتاج التي تسود في المجتمع المحدد تاريخيا (في المكان والزمان) الذى يعيش فيه هذا الفرد . وهي علاقات تبين وضعه الطبقي وهو وضع يجعل المشكلة الاقتصادية مختلفة بالنسبة لكل طبقة من طبقات المجتمع . وذلك اذا تعلق الأمر بمجتمع طبقي . في المجتمع الرأسمالي مثلا . لا يمكن تحديد المشكلة الاقتصادية للفرد بمعزل عن موقفه تجاه الآخرين فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج . والا انتهى بنا الأمر الى القول بأن المشكلة الاقتصادية للفرد العامل الأجير الذى ينتمى الى طبقة لا تملك وسائل الانتاج ويتحدد نصيبها في الدخل بما تحصل عليه من بيعها لقوة عملها . هي كالمشكلة الاقتصادية للفرد الرأسمالي الذى ينتمى الى طبقة تتملك وسائل الانتاج وتحصل بالتالى على الجزء الأكبر (بالنسبة لعددها) من الدخل القومي .

محاولة تصوير المشكلة الاقتصادية للفرد كمشكلة تطابق المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة ، أى كمشكلة ندرة ، تعني في الواقع :

ـ **أولا . تجاهل أن الذى يعيش الصراع ضد الندرة هو المجتمع (وليس الفرد بمفرده)** . وهو ما يعني تجاهل أن العلاقات الاجتماعية للانتاج انما تنشأ بين الأجزاء (أجزاء المجتمع) وبين الأفراد في المجتمع . كما تعني بناء على هذا التجاهل **أفراغ العلاقات الاقتصادية** من **محتواها الأجتماعي** ـ أى تشيىء للعلاقات الاجتماعية ـ اذ لا يرى في هذه العلاقات الا علاقة بين الفرد والشيء متجاهلين بذلك الطرف الآخر في العلاقة . فاذا ما فرغت الظواهر **الاقتصادية** من محتواها الاجتماعي أصبح من الطبيعي أن تتصور كظواهر أبدية .

ـ كما تعني ثانيا ، **تجاهل أن الندرة النسبية (أو الوفرة النسبية) انما هى ظاهرة اجتماعية . أى من نتاج المجتمع** . فالواقع أن الكمية من السلع المنتجة (والتي يمكن تحديد انتاجها بواسطة العمل الانساني) ، ومن ثم الندرة النسبية أو الوفرة النسبية لهذه المنتجات ، انما تتوقف على ارادة الانسان وتتحدد بالكمية من اجمالي العمل الاجتماعي التي تخصص لانتاجها . ولا يمكننا أن نفهم لا الزيادة الكبيرة في انتاج هذه السلع ولا النقص الكبير الذى قد يصيب انتاجها الا اذا اعتبرنا ليس منفعتها المطلقة الخالدة (التي هي ميتافيزيقية) وانما منفعتها الاقتصادية كما يحددها من يقومون بانتاجها ومن يقومون باستهلاكها ، أى اذا اعتبرنا الهيكل الاجتماعي التي تنتج هذه السلع في اطاره . والا فكيف نفسر الوفرة النسبية للملابس القطنية والبطاطس والخمور في المجتمعات الرأسمالية في غرب أوربا ؟ هل لأن

توجد في الطبيعة بكثرة أم لأن المجتمع . والمجتمع الرأسمالي (وعلى الصعيد العالمي في حالة القطن) قد خصص جزءا كبيرا من العمل الاجتماعي لانتاجها . أي لايجادها كسلعة ؟ وكيف نفسر الندرة النسبية في سلع أخرى . كالمسكن ذى الشروط الصحية مثلا ؟ وكيف نفسر الندرة النسبية التي تظهر في اسوق . لسلع تنتج بوفرة نسبية في أثناء الأزمات الاقتصادية ان لم يكن بالممارسة الاجتماعية في الاقتصاد الرأسمالي التي بمقتضاها يتم اتلاف بعض الكمية المنتجة (باحراقها أو باغراقها في البحر أو باتلافها بالمواد الكيماوية . ولا تزال هذه الظاهرة تتكرر بالنسبة للمنتجات الزراعية في كاليفورنيا) حتى تقل كميتها وتندر في السوق ؟

واضح أنه ليست الوفرة الطبيعية النسبية للقطن وللبطاطس وللخمور . ولا الندرة الطبيعية النسبية لمنتجات أخرى هي التي صنعت المجتمع الرأسمالي . ولكن المجتمع الرأسمالي . هو الذى يخلق الندرة النسبية أو الوفرة النسبية . وعليه تكون الندرة (أو الوفرة) النسبية ظاهرة اجتماعية . أي من نتاج المجتمع .

فاذا كانت هي (أي الندرة النسبية) كذلك بصفة عامة . تكون الندرة النسبية للفرد هي الأخرى . ومن باب أولى . ظاهرة اجتماعية . أي نتاج لنوع المجتمع الذى يعيش فيه . وهي لا توجد بالحتم لكل أفراد المجتمع . اذ يتوقف الأمر على نمط توزيع الدخل الذى يتحدد بدوره بنوع روابط الانتاج السائدة .

٤ - أخيرا . يتعلق موضوع « الاقتصاد » عند الحديين بسلوك الأفراد من قبيل الرجل الاقتصادى . هذا السلوك يبدأ بالفرد الاقتصادى كمستهلك . بحاجاته التي يسعى الى أشباعها بالحصول على منافع السلع . **هذه المنفعة في نظرهم ظاهرة ذاتية** . أي ذات طبيعة شخصية تختلف من شخص الى آخر . **وعليه يرتكز بناؤهم النظرى على فكرة المنفعة كظاهرة ذاتية . هل هي حقيقة كذلك ؟** اذا اتفقنا على أن المنفعة هي صلاحية الشيء (السلعة) لاشباع حاجة معينة . بقي أن نعرف من أين تستمد السلعة هذه الصلاحية . أهي لأن الشخص يعتبرها كذلك ؟ أم أنها تستمد هذه الصلاحية . من خصائص موضوعية في ذات السلعة ؟ واذا أردنا أن نطرح السؤال على نحو مختلف قلنا ما الذى يجعل نوعا من الملابس مثلا صالحا لاشباع حاجة معينة . واذا أردنا أن نطرح السؤال على نحو مختلف قلنا ما الذى يجعل نوعا من الملابس مثلا صالحا لاشباع حاجة معينة ، هي الحاجة الى الملبس . وليس حاجة أخرى . كالحاجة الى الطعام مثلا ؟ الواقع أن الذى يجعله كذلك هو ما به من خصائص تجعله صالحا لاشباع الحاجة الأولى دون غيرها . هذه الخصائص انما يستمدها . كما رأينا من قبل . من الخصائص الطبيعية للمواد التي تنتج منها السلعة . الغزل والنسيج في

مثلنا هذا . وهى خصائص تعطى الملابس الصفات التي تمكنها من حماية الجسم . كما أن خصائص هذا النوع من الملابس تستمد من خصائص العمل الفردى ، العمل الملموس ، عمل صانع الملابس الذى أعطاها شكلا يمكنها من حماية الجسم أى من أن تكون صالحة لاشباع الحاجة الى الملبس . وعليه يكون مرد صلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ، أى منفعتها ، هو ما بها من خصائص تمكنها من أشباع هذه الحاجة دون غيرها . وليس اعتبار الشخص المستهلك لها . **أى أن المنفعة تكون ظاهرة موضوعية لا ذاتية .**

٥ ـ فاذا ما خلصنا من أهم الانتقادات النظرية التي توجه الى الافتراضات الأساسية للنظرية الحدية وانتقلنا الى مواجهة هذه **النظرية بالواقع التاريخى للتحقق من صحتها** وجدنا أن التاريخ المعاصر يسجل موقفين أظهرت النظرية الحدية فيهما عجزها عن شرح الواقع وعجزها بالتالى عن أن تكون هاديا لمحاولات تغييره :

ـ **فقد أتى الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الحالى** ليكون اختبارا تاريخيا للنظرية الحدية . وتثبت النظرية عجزها كهاد لفهم واقع الاقتصاد الرأسمالى . ويبدو التناقض بين ما توصي به وما تقوم به الدولة الرأسمالية فعلا في واقع النشاط الاقتصادى بقصد الخروج بالاقتصاد الرأسمالى من الكساد .

وقد كان من اللازم أن يحدث كساد باتساع وعمق كساد ١٩٢٩ حتى يدرك الاقتصاديون الحديون أن المشكلة الأساسية هى تلك الخاصة بأداء الأقتصاد القومى في مجموعة في ظل اطار هيكلى محدد وليست هى مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية (من قبيل الرجل الاقتصادى) معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومى (هذا لا يعني بطبيعة الحال أن نهمل هذا السلوك . وانما نعني به في صورته الاجتماعية وفي اطار الهيكل الاقتصادى في مجموعه) . ومست الحاجة الى تحليل جمعى يهدف الى تفهم أداء الاقتصاد الرأسمالى أثناء الدورة الاقتصادية . ويظهر تحليل كينز . ولكن هذه قصة أخرى .

ـ وتسفر الحرب العالمية الثانية وحروب التحرر الوطني عن محاولات المجتمعات المتخلفة الخروج من عملية التخلف . ويحاول البعض الاهتداء بالنظرية الحدية في هذا المجال ، ولكنها تثبت عجزها . **يثبت هذا العجز أولا في تفسير ظاهرة التخلف** . وهو أمر لا يمكن أن يتحقق الا اذا فهمنا العملية التاريخية لتطور الاقتصاد الرأسمالى ابتداء من حاجات المجتمعات الرأسمالية في أوربا الغربية وفي أمريكا ، وفهمنا كيف تم ، من خلال التطور ، ادماج المجتمعات السابقة على الرأسمالية من خلال علاقات السوق في هذا الاقتصاد العالمى ، ادماجا مكن الاقتصاديات الأم من تعبئة الفائض الذى يتحقق في الاقتصاديات المستعمرة نحو الاقتصاد الأم رافعا بذلك من معدل تراكم رأس المال في المجتمع الأم ومؤديا الى ظهور

التخلف في المجتمع المستعمر . هل كان من الممكن فهم هذه العملية التاريخية وقوانين الحركة فيها في الزمن الطويل ابتداء من سلوك المستهلك القائم على أساس المنفعة القابلة للقياس أو غير القابلة للقياس ؟ ويثبت عجز النظرية الحدية ثانيا عندما نكون بصدد البحث عن السياسة الاقتصادية التي تخرج بالمجتمعات المتخلفة من عملية التخلف ، عند البحث عن سياسة لتطوير هذه المجتمعات . ويظهر هذا العجز عندما يبين أنه يلزم لتطوير الاقتصاد احداث تغييرات هيكلية تغير من كيف الهيكل الاقتصادى في الزمن الطويل وليس احداث تغييرات حدية متناهية في الصغر كما تفترض النظرية الحدية .

وأمام هذا العجز التاريخي للنظرية الحدية يكون من الطبيعي أن يقتصر مجال سيادتها على الصعيد الأكاديمى (وفي كثير من الحالات كالفكر الاقتصادى الرسمى) تاركة مجال واقع العمل الاجتماعى ، السياسي والنقابي ، ليسود فيه فكر آخر ، يغلب عليه طابع النظرية الاقتصادية الاشتراكية بصفة عامة والنظرية الاقتصادية الماركسية بصفة خاصة .

* * *

تلك هى اتجاهات النقد الخارجي التي يمكن توجيهها الى الافتراضات الأساسية للنظرية الحدية . اضافة النقد الداخلى الى النقد الخارجي توحى بأن النظرية الحدية ليس لديها الكثير من المعرفة العلمية التي يمكن أن تكون جزءا من علم الاقتصاد السياسي . فما الذى تصلح له هذه النظرية اذن ؟ يمكن القول بأنها تصلح أولا بالنسبة لما تتضمنه من أدوات تحليل ، أى أدوات فنية يمكن استخدامها في التحليل الاقتصادى ، نقول أدوات تحليل ولا نقول مقولات نظرية ، أدوات يمكن استخدامها بشرط أن يتم ذلك على أساس سليم فيما يتعلق بنظرية القيمة والأثمان ونظرية التطور الاقتصادى . هذا الأساس السليم لا تقدمه النظرية الحدية بأية حال من الأحوال . وتصلح النظرية الحدية ثانيا في تبيان ما ليس من قبيل علم الاقتصاد السياسي . فبالتعرف على نظرياتها المختلفة ندرس أمثلة لما يكون عليه الفكر الذى يقوم على أساس أيدولوجى ، حينما يتعلق الأمر بايديولوجية طبقة صاحبة مصلحة في الابقاء على الوضع الاجتماعى القائم وضد التغيير ، ومن ثم ضد اكتشاف المعرفة في مجال الظواهر الاجتماعية الا بالقدر الذى يمكنها من الحفاظ على هذا الوضع .

* * *

ذلك هو التحليل الوحدى للمدرسة الحدية والانتقادات التي يمكن أن توجه اليه . والتحليل الوحدى ليس الا جزءا من النظرية الحدية بما تحتويه ، بالاضافة الى التحليل الوحدى الجزئي ، من تحليل وحدى للتوازن العام (تحليل فالراس) وتحليل جمعى ينشغل

بمستوى النشاط الاقتصادى في مجموعة الدراسة المتوازنة للنظرية الحديثة كانت تقتضي اذن دراسة تحليل فالراس والتحليل الجمعى على الأقل لكينز. ولكنا نكتفي بهذا القدر في اطار برنامج هذا الكتاب.

ومع تطور التحليل الاقتصادى الخاص بالاقتصاد الرأسمالى (من تحليل حدى الى تحليل كينز، الى غيرهما) تفرض الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية نفسها باصرار متزايد في واقع المجتمع الرأسمالى، وهى جوانب تبرز الطبيعة النسبية لدرجة الرشادة الاقتصادية التي تستطيع طريقة الانتاج الرأسمالية تحقيقها. من الضرورى الآن أن نتعرف، ولو سريعا، على هذه الجوانب السلبية، وهو ما سنفعله في الباب التالى.

الباب السادس

الجوانب السلبية للعملية الإنتاجية الرأسمالية

يراعى أننا نتحدث عن الجوانب السلبية ولا نقول العيوب ، اذ تعداد هذه الجوانب يقصد به ادانة الاقتصاد الرأسمالى وانما هو تبيان لما ليس في استطاعة التكوين الاجتماعى الرأسمالى تحقيقه اذ هو يتعدى دوره التاريخى . فالادانة تفترض اتخاذ موقف ضد النظام الرأسمالى ، ونحن لا نتصور الانسان الواعى واقفا موقف كره من أى حضارة من الحضارات . والتحليل العلمى يلزمنا أن نقدر كل حضارة ودورها تقديرا موضوعيا خاليا بقدر الامكان من أهواء الايدولوجية . كل ما في الأمر أن وعى هذا الانسان يمكنه من أن يرى في العملية التاريخية عملية تشمل البشرية في تطورها الماضى والحاضر والمستقبل . ووعيه هو معرفته للقوانين الموضوعية التي تحكم هذا التطور ، وهو وعى لا بد وأن يتبلور في عمل على تغيير الواقع : استبدال تكوين اجتماعى أرقى بتكوين اجتماعى استنفد تاريخيا . نقول هذا اذ جرت العادة على اعتبار الجوانب السلبية عيوبا في النظام الرأسمالى تؤخذ عليه أحيانا ويرجى اصلاحها أحيانا أخرى . ولكن تاريخ التطور الرأسمالى أثبت أنها من طبيعة النظام ، قد تنجح السياسة الواعية في التخفيف من حدتها ولكنها لا تختفى الا بأختفائه . فما هى الجوانب السلبية ؟ نقتصر هنا على المهم منها أى : سوء استخدام الموارد الانتاجية . نمط توزيع الدخل الذى يتحدد بطبيعة الانتاج الرأسمالى ، ثم التطور غير المتوازن .

١ ـ سوء استخدام الموارد الانتاجية

لا تعنينا هنا الدراسة النظرية لفكرة التوزيع الأمثل للموارد الانتاجية بين النشاطات الاقتصادية المختلفة[١] وشروط تحقيق هذا التوزيع في ظل الانتاج الرأسمالى ، ولا تلك المتعلقة بماهية وشروط تحقيق التشغيل الكامل للموارد الانتاجية[٢] في مثل هذا الانتاج .

---

(١) Optimum Allocation of Resources
هذه الدراسة النظرية تستلزم التعرض لماهية التوزيع الأمثل وما يثيره من أفكار متعلقة بالمصلحة الفردية :Private Interest Intérêt prive والمصلحة الاجتماعية Social Interest: intérêt social الأمر الذى يستلزم التفرقة بين النفقة الحدية الفردية Private marginal Cost والناتج الحدى الفردى من جانب . والنفقةالحدية الاجتماعية Social marginal cost والناتج الحدى الاجتماعى من جانب آخر . وكذلك شروط تحقيق هذا التوزيع الأمثل وخاصة توفر شروط المنافسة الكاملة (أى غياب الاحتكار الأمر الذى يعد بواقع الانتاج الرأسمالى في المرحلة المعاصرة عن تحقيق هذا التوزيع الأمثل للموارد الانتاجية نظرا لتركيز رأس المال وسيطرة الشكل الاحتكارى في تملك وسائل الانتاج في الجماعة) وقدرة عناصر الانتاج على الحركة .. الخ .

(٢) Theory of Full Employment: Théorie de plein emploi.

فالواقع أن الشروط التي تتوصل اليها هاتان النظريتان للتوزيع الأمثل وللتشغيل الكامل لا تتحقق في العمل ، الأمر الذى يعني سوء استخدام الموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة في وقت معين . كل ما يهمنا هنا هو المظاهر المختلفة لسوء استخدام الموارد الانتاجية كما تنعكس في واقع الانتاج الرأسمالى .

نعرف أن نمط استخدام الموارد الانتاجية يتحدد بالهدف من الانتاج ـ وهو تحقيق الربح ـ وبعمل قوى السوق . في محاولتهم لتحقيق هذا الهدف وفي ضوء ظروف السوق (سوق الموارد الانتاجية وسوق السلع المنتجة) يتخذ العديد من المنتجين قرارات متضاربة تتعلق بنوع الانتاج والكميات التي تنتج والكميات التي تستخدم من كل عنصر ، الى غير ذلك من قرارات .

هذه الكيفية لاستخدام الموارد الانتاجية وتوزيعها بين النشاطات المختلفة تؤدى الى سوء استخدام هذه الموارد وتفوت على المجتمع زيادة في الانتاج من الممكن تحقيقها عن طريق استخدام أكثر ترشيدا لنفس الموارد وفي ظل نفس الظروف من التقدم والخبرة الفنيين . سوء استخدام الموارد هذا يأخذ صورا كثيرة .

فهو يأخذ أولا صورة التعطل التام لقدر من الموارد الانتاجية للجماعة من قوة عاملة ومن وسائل انتاج . ولا نقصد هنا التعطل الناشيء عن الأزمة الاقتصادية وانما التعطل المزمن الذى يوجد في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية .

ففيما يتعلق **بالقوة العاملة** يعرف الاقتصاد الرأسمالى نوعا من **البطالة المزمنة** [٣] تفوت على الجماعة نتاج عمل نسبة من القوة العاملة التي تكون متعطلة كلية أو جزئيا ، على وجه الدوام لفترة معينة أو على فترات متقطعة . في بريطانيا مثلا بلغ المتوسط السنوى لنسبة المتعطلين في أثناء السنوات العشرين الأولى من القرن الحالى ١٢ ٪ من مجموع عدد العمال الذين يخضعون لنظام التأمين الاجتماعى (في ذلك الحين لم يكن العمال الزراعيون ولا عمال المنازل يخضعون لذلك النظام [٤] . وفي الولايات المتحدة الأمريكية تدور نسبة المتعطلين في فترة ما بعد الحرب ، خاصة ابتداء من عام ١٩٤٨ وباستثناء سنوات الحرب الكورية ، حول ٤،٥ ٪ من القوة العاملة [٥] . فاذا ما أخذنا في الاعتبار أن الاقتصاديين يقدرون نسبة البطالة الاحتكاكية (وسنتعرف على ماهيتها بعد لحظات) بما بين ٢ ، ٢.٥ ٪ من القوة العاملة يبين أن ما يقرب من ٢,٥ ٪ من القوة العاملة يكون في حالة بطالة مستمرة . وفي ابطاليا تدلنا

---

(٣) Chronical unemployment Chômage Chronique

(٤) M. DOBB. Studies in the Development of Capitalism. p 326

(٥) S. ROSEN National Income p 226 - 227

الأرقام الرسمية على أن نسبة العمال المتعطلين المسجلين في مكاتب العمالة تقع بين ٩،١١ ٪ من القوة العاملة ابتداء من عام ١٩٥٠ . أى أن ما بين ١,٧ ، ٢ مليون من السكان العاملين وعددهم ٢٠ مليونا يوجدون في حالة بطالة دائمة[٦] . وقد بدأ اقتصاد المانيا الغربية يعرف هذا النوع من البطالة منذ النصف الثاني من الستينات .

السبب في هذا النوع من البطالة هو عدم كفاية الطلب الفعال ، عدم كفاية القدرة الشرائية للجماهير المستهلكة من جانب ، وهو أمر ناتج عن التناقض بين الربح والأنسبة الأخرى في الدخل القومى وخاصة الأجور اذ زيادة أحداها تعني نقصان الأخرى ، وعن عدم كفاية الطلب على السلع الانتاجية من جانب آخر ، وما وراء ذلك من أسباب تكمن وراء انخفاض معدل الربح أو ما يسمى في نظرية كينز بالكفاية الحدية لرأس المال .

يضاف الى ذلك أن هناك نوعا آخر من البطالة يسمى **بالبطالة الاحتكاكية**[٧] ناتجة عن عدم تنسيق القوى الانتاجية . وهى بطالة تنتج من انتقال العمال من عمل الى آخر أما لتغير في مكونات طلب السوق (نقص الطلب على سلعة معينة وزيادته على أخرى) أو لاستخدام طرق انتاج موفرة لعنصر العمل ومصحوبة بالاستغناء عن بعض الآلات التي كانت مستخدمة من قبل . ولو أنه من الممكن إعادة استخدام هؤلاء العمال وادماجهم في العملية الانتاجية الا أن ذلك يأخذ ـ في ظل الانتاج الرأسمالى ـ بعض الوقت الأمر الذى يترتب عليه بقاؤهم في حالة بطالة مؤقتة .

يزيد على ذلك أن ادخال طرق فنية جديدة في الانتاج ، الأمر الذى يؤدى الى تسهيل العمل ، قد يولد البطالة عندما يكون من شأن الطريقة المستحدثة التوفير من عنصر العمل . هذا النوع من البطالة يسمى **بالبطالة الفنية أو التكنولوجية**[٨] .

ففي صناعة تكرير البترول في الولايات المتحدة الامريكية مثلا بينما زاد الانتاج من سنة ١٩٤٨ الى ١٩٥٤ بنسبة ٢٢ ٪ انخفض حجم العمالة من ١٤٧ ألف الى ١٣٧ ألف عامل[٩] . في حالات التوسع السريع في النشاط الاقتصادى تختفي البطالة الفنية بعد أن

---

(٦) International Labour Office. Why Labour Leaves the Land. Geneva. 1960. p 69.

انظر كذلك : I.L.O.. Les Objectifs d'emploi dans le developpement économique. Genève. 1961. p. 201.

(٧) Frictional Unemployment: Chômage frictionnel.

(٨) Technological Unemployment: Chômage technologique

كلامنا على البطالة لا يغطى كافة أنواع التعطل المزمن . أهمها هو التعطل الجزئي underemployment: sous-emploi ويوجد عندما يعمل الفرد بصفة مستمرة وانما لفترة يومية تقل عن المعدل السائد في الصناعة التي يتناسب العمل بها مع استعداده وتكوينه الفني والتي لا يستطيع العمل بها لعدم وجود فرص العمل .

(٩) H. BARTOLI. Cours de Systémes et Structures économiques p. 62.

تكون قد حققت أثرها على مستوى الأجور (بدفعه نحو الانخفاض كما حدث في المراحل الأولى من تطور الاقتصاد الرأسمالي) ، ولكنها قد تضيف الى رصيد البطالة المزمنة في حالات النمو البطيء أو الركود الاقتصادى ، الأمر الذى يدفع بالبعض الى معارضة استخدام أدوات الانتاج الأوتوماتيكية على نطاق واسع .

أما فيما يتعلق **بوسائل الانتاج** فالتعطل ينعكس فيما يعرف بظاهرة **الطاقة الانتاجية الزائدة**[١٠] . أى ابقاء جزء من الطاقة الانتاجية دون تشغيل حتى مع توافر القوة العاملة والمواد الأولية اللازمة لتشغيلها وحتى في فترات التوسع الاقتصادى في كل الصناعات التي تكون في حالة انقراض والصناعات الحديثة المتوسعة . ففي الولايات المتحدة الامريكية قدرت الطاقة الانتاجية المتعطلة في القطاع الصناعى بما يساوى ٢٠ ٪ في السنوات من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٩ وهى سنوات توسع النشاط الاقتصادى[١١] . وتقدر بنفس النسبة في سنوات ما بعد الحرب ، ابتداء من ١٩٤٧ ، وان كانت قد وصلت الى ٢٥ ٪ من الطاقة الانتاجية الكلية في صيف عام ١٩٥٤[١٢] . وتختلف نسبة الطاقة الانتاجية المعطلة من صناعة الى أخرى كما يبين من الجدول التالى الخاص بنسب التعطيل في بعض الصناعات الامريكية في عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ وهما من أعوام توسع النشاط الاقتصادى[١٣] .

	أوائل ١٩٥٥	ربيع ١٩٥٦
صناعة السيارات	٢٨ ٪	٢٨ ٪
صناعة الحديد	١٥ ٪	
صناعة القطن	٣٠ ٪	
صناعة أجهزة التليفزيون	٢٤ ٪	٤٠ ٪
صناعة الثلاجات	٤٦ ٪	
صناعة المكانس الكهربائية		
صناعة الأثاث	١١ ٪	٥ ٪

(١٠) Excess Capacity

(١١) The Brookings Institution. America's Capacity to Produce and American's Capacity to Consume. Washington. 1934, p. 31.

مشار اليه في

J. Steindl. Maturity & Stagnation in American Capitalism. Blackwell. Oxford. 1952. p. 4 – 5

(١٢) Fortune. Sep. 1954, p. 214.

(١٣) U.S. News and Reports. 11. 3. 1955 & 25. 5. 1956.

ويرد وجود الطاقة الانتاجية المعطلة الى عدم توافر الطلب الفعال ، الأمر الذى يدفع الى الحد من الانتاج على النحو الذى يمكن المشروعات من تحقيق الربح ، هدف الانتاج . وهو أمر تستطيع المشروعات أن تفعله نتيجة لسيطرة الشكل الاحتكارى في النواحي المختلفة للانتاج .

أما الزراعة فينعكس تخلف الطلب الفعال على منتجاتها في سوء استخدام للموارد الانتاجية يتمثل - الى جانب اتباع طرق انتاجية ليست بأكفأ الطرق الممكنة وتبديد التربة عن طريق عدم العناية بتجديدها في حالة وجود متسع من الأراضي الزراعية(١٤) - **في الحد من الانتاج الزراعي** ، وهي سياسة تتبع في الاقتصاد الامريكي نظرا لزيادة الانتاج بالنسبة للطلب القائم(١٥) ، والطلب لا يمثل - كما عرفنا - الا الحاجة التي يصاحبها قدرة شرائية تمكن صاحبها من الحصول على السلعة . وسنرى بعد لحظات - عند دراسة نمط توزيع الدخل الذى هو من طبيعة الانتاج الرأسمالي - ان وجود زيادة نسبية في الانتاج لا يعني اشباع الحاجات الاجتماعية والفردية ، وانما يعني زيادة في الانتاج بالنسبة للقدرة الشرائية القائمة ، الأمر الذى قد يدفع بالمنتجين أحيانا الى القضاء على بعض المواد المنتجة وذلك للابقاء على مستوى معين من الربح عن طريق الحد من عرض هذه المواد في السوق .

صورة ثانية من صور سوء استخدام الموارد الانتاجية في ظل الاقتصاد الرأسمالي نشهدها عندما نرى **الموارد الانتاجية وقد وجهت لانتاج سلع ضارة من الناحية الاجتماعية ولكنها تدر ربحا فرديا ، بينما بعض الخدمات الاجتماعية في حاجة الى مثل تلك الموارد التي لا تتجه الى انتاجها نظرا لغياب أو لقلة الربح في مجال هذه الخدمات** . مثال ذلك صناعة المشروبات الكحولية في فرنسا . البنجر يمكن استخدامه أما مباشرة كنوع من الخضروات أو في صناعة السكر أو في صناعة المشروبات الكحولية . وبينما نجد نقصا نسبيا في عرض البنجر والسكر نجد زيادة نسبية في عرض المشروبات الكحولية تزيد حتى عن قدرة السوق على الامتصاص (يمكن اسناد ذلك الى أن الحاجة التي تشبع باستعمال البنجر كخضار أو باستعمال السكر أكثر قابلية للاشباع من الحاجة التي تشبع باستعمال المشروبات الكحولية خاصة بعد مرحلة معينة من مراحل التعود على هذه المشروبات للأثر الذى تحدثه على الجسم خالقة حالة

---

(١٤) A.R. Oxenfeldt, Economic Systems in Action. Holt, Rinhart and Winston. New York, 1957, p. 18 – 19.

(١٥) المرجع السابق ص ٤٥ . انظر كذلك :

D.G. JOHNSON, Economics of Agriculture, in Survey of Contemporary Economics. B. Haley (ed) Vol. II, R. Irwin, Illinois.

J. BERNAL, World Without war, Routledge & K. Paul, London 1961, p. 296.

الادمان ، ومن ثم فان جعل هذه السلعة متوفرة نسبيا يؤدى الى خلق طلب أكثر اتساعا) . زيادة عرض المشروبات الكحولية بدفع الدولة الى شراء الفائض وبيعه بخسارة في السوق العالمى أو اجبار اصحاب العربات على استخدام البنزين مخلوطا بالكحول رغم أنه من الأحسن فنيا استخدام البنزين خالصا . النتيجة العامة : خسارة للجماعة في كافة النواحى : الكميات المعروضة من البنجر والسكر أقل مما كان يمكن أن تكون عليه وبالتالى أثمانها أعلى مما كان يمكن أن تكون ومن ثم قدر من الحاجات يبقي غير مشبع . انتشار الأمراض الناشئة عن المشروبات الكحولية[١٦] . أى أن جزءا من الموارد الانتاجية يستخدم على نحو ضار بالجماعة يؤدى في النهاية الى القضاء على قدر من الامكانيات البشرية للجماعة . ورغم ذلك فالوضع يستمر لأنه نشاط يدر ربحا فرديا[١٧] . هذا في الوقت الذى تعاني فيه معظم الاقتصاديات الرأسمالية من النقص النسبي للخدمات العامة (التعليم ، خدمات الصحة ، المواصلات .. الخ) رغم ضرورتها الاجتماعية الظاهرة[١٨] .

صورة ثالثة من صور سوء استخدام الموارد الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالى تتكشف عندما **تخصص الوحدات التي تسيطر على هذه الموارد جزءا منها لا لزيادة القدرة الانتاجية للمجتمع وانما لزيادة الطلب الكلى حتي تتمكن من تسويق ما انتجته** . في فترة ما بعد الحرب نجد أن نسبة من رأس المال ـ وهى في تزايد مستمر ـ تخصص لانشاء بيوت مالية مهمتها الاقراض بفائدة بقصد تمويل عمليات الشراء بالتقسيط . هذا الجزء من رأس مال الجماعة تصبح وظيفته خلق الطلب اللازم عن طريق تمكين المستهلكين من انفاق جزء من دخلهم المستقبل في الوقت الحاضر مقابل دفع فائدة معينة[١٩] .

---

(١٦) في عام ١٩٥٢ كان معدل الوفيات الناشئة عن ادمان المشروبات الكحولية ٦.٧ من كل ١٠٠ ألف مواطن ، ١٤ في عام ١٩٥٦ . كما كان معدل الوفيات الناشئة عن تليف الكبد ٢٢.٨ من كل ١٠٠ ألف مواطن ، ٣٣ في عام ١٩٥٦ . في ذلك العام كان عدد من توفي نتيجة لهذه الأمراض مساويا لـ ٦١٠٣ شخصا . هذا الى جانب حالات المرض التي تسبب عجزا تاما أو كليا عن ممارسة أى نشاط انتاجي . الاحصاء الرسمى لهذه الحالات يدل على أنها بلغت ١٤٨٧٠ حاله . كل هذه الحقائق تتعلق بالمجتمع الفرنسي انظر H. BARTOLI المرجع السابق ص ٥١ .

(١٧) أنظر J. MARCHAL. Cours d'economie politique. Genin. 1961. p. 387

(١٨) انظر على سبيل المثال ما كتبه جلبرت عن الخدمات الاجتماعية في المجتمع الامريكى .

J.K. GALBRAITH. The Affluent Society. H. Miffin. Boston. 1958.

(١٩) انظر S. TSURU (ed). Has Capitalism Changed. Shoten. Tokyo 1961. p. 197 – 199.

الواقع أن الشراء بالتقسيط يؤدى الى زيادة الميل الى الاستهلاك في الزمن القصير.. أنظر في تحليل هذه الظاهرة وآثارها :

J. Steindl. On Maturity in Capitalist Economies. in. Problems. of Economic Dynamics & Planning. Essays in honour of Michal Kalecki. PWN. Warszawa. 1964. p. 423.

Neil H. Bordon. The Economic Effect of Advertising. Irwin. Chicago. 1942. p. 48. P. Baran. Reflections on Under Consumption. in S. Tsuru (ed.). Has Capitalism Changed? op. cit.. p. 47 ff.

صورة رابعة من صور سوء استخدام الموارد الانتاجية تتمثل في تخصيص جزء من امكانيات الجماعة ، البشرية وغير البشرية ، للقيام بالاعلان عن المنتجات التي تنتجها المشروعات المتنافسة . فكأن جزءا من موارد الجماعة قد تحول عن انتاج مزيد من الناتج وخصص لتسويق ما تنتجه المشروعات الفردية (في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا وصلت نفقات الاعلان ١,١٢ بليون دولار، أي ١,٢٧ ٪ من الدخل القومي في عام ١٩٢٩ . ووصلت هذه النفقات في عام ١٩٥٧ الى ١٠,٥ بليون دولار أي ما يساوى ٣،١٤ ٪ من الدخل القومي . فاذا ما أضفنا الى هذا الرقم الأخير ما ينفق على العلاقات العامة والأبحاث الخاصة بالتسويق لبلغ مجموع النفقات الخاصة بالتسويق ١٥ بليون دولار أي ما يزيد على ٤ ٪ من الدخل القومي بالنسبة لعام ١٩٥٧)[٢٠] .

على هذا النحو نكون قد تعرفنا على أهم صور سوء استخدام الموارد الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالي . ومن ثم نستطيع أن ننتقل الى جانب آخر من الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية .

٢ ـ توزيع الدخل في ظل الرأسمالية .

كقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل القومي ـ في صورته النقدية كصافي ما تنتجه الجماعة في أثناء فترة معينة عادة ما تكون السنة ـ بطبيعة عملية الانتاج . وقد عرفنا أن الانتاج الرأسمالي يقوم على الملكية الفردية لوسائل الانتاج وعلى العمل المأجور ، وأن وحدة الانتاج وهي المشروع الفردي يقوم بالانتاج للسوق وتختلف قوته ـ أي قوة المشروع ـ وفقا لمدى سيطرته على السوق ، أي وفقا لدرجة احتكاره لانتاج سلعة من السلع . من هذه الطبيعة لعملية الانتاج يمكن أن نستخلص العوامل التي يوزع على أساسها الناتج الصافي لهذه العملية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة . تلك العوامل هي :

١ ـ العمل وانتاجيته ، وهذه الأخيرة تتحدد ـ الى جانب عوامل أخرى ـ بالفرص التي تسنح للفرد لصقل وتطوير امكانياته الانتاجية عن طريق التعليم العام والفني والظروف المعيشية الأخرى .

٢ ـ مقدار ما يتملكه الفرد من وسائل انتاج تمكنه من أن يختص بجزء من الناتج الصافي للجماعة . وزيادة ما تحت سيطرة فرد أو مجموعة من الأفراد من وسائل انتاج عن حد معين

---

(٢٠) في عام ١٩٦٠ كان الانفاق المخصص لزيادة المبيعات أكبر من الانفاق على التعليم الحكومي والخاص . أنظر في
P. BARAN & P.M. SWEEZY, Economics of Two Worlds, in, on Political Economy and Economics. Essays in Honour of Oskar Lange. PWN, Warszawa, 1964, p. 23.

تعطيهم قوة اقتصادية اضافية تمكنهم من الحصول على جزء أكبر من الناتج الصافي بالنسبة للانصبة التي تحصل عليها الطبقات أو الفئات الاجتماعية الأخرى .

٣ ـ النفوذ الشخصي أو السياسي الذى يسمح لبعض الفئات بالحصول على نصيب من الدخل أكبر مما يتناسب مع عملهم أو مع ما تحت سيطرتهم من وسائل الانتاج .

٤ ـ السياسة المالية للدولة وما تؤدى اليه من اعادة توزيع الدخل أما من ناحية السياسة الايرادية أو عن طريق السياسة الانفاقية .

أهم عاملين من هذه العوامل هما ملكية أدوات الانتاج والعمل ، وبما أن ملكية وسائل الانتاج خاصة في ظل الانتاج الرأسمالى فان تملك البعض يعني استبعاد البعض الآخر . فاذا ما أضفنا الى ذلك التركيز في الملكية أمكننا تفهم انعدام التساوى في توزيع الناتج الصافي للعملية الانتاجية بين الطبقات الاجتماعية انعداما يكون في صالح الطبقة المتملكة لوسائل الانتاج وعلى حساب الطبقات غير المتملكة . في بريطانيا مثلا في سنة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ كان نصف رأس المال الاجتماعى مملوكا لعدد من الأشخاص (فوق سن الخامسة والعشرين) يمثلون ما يزيد بقليل عن ١ ٪ من السكان ، وكان ٨٠ ٪ من رأس المال الاجتماعى هذا مملوكا لاشخاص يمثلون ١٠ ٪ من السكان ، على تفصيل أكثر من الجدول الآتي (خاص بانجلترا وويلز)[٢١] :

المجموعات المتملكة لرأس المال وفقا لحجم ما يملكونه	كنسبة من السكان (أكبر من ٢٥ سنة) ٪	ما يملكونه كنسبة من رأس المال الكلى ٪
أقل من ١٠٠ جنيه استرليني	٦٠.٦٢	٤.١٦
١٠٠ ـ ١٠٠٠	٢٧.٧٩	١٠.٩٩
١٠٠٠ ـ ٥٠٠٠	٨.٨٧	٢١,٥٩
٥٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠	١.٣٨	١١.٣٥
١٠٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠	ـ.٩	١٦.٤٣
٢٥٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠٠	ـ.٣٨	١٩.١٨
أعلى من ١٠٠٠٠٠	ـ.٠٦	١٦.٣

بناء على ذلك أختص ١ ٪ من السكان بما يقرب من ٢٠ ٪ من الدخل ، بينما حصل

(٢١) Kathlen Langley. Bulletin of the Oxford University Institute of Statistics. Dec. 1950, p. 353 & Feb. 1951. p. 44. Quoted in. M Dobb.. Capitalism Yesterday and Today. Lawrence and Wisshart. London. 1961 p. 17.

النصف الأدنى من ذوى الدخول على ٢٥ ٪ من الدخل الكلى ، وذلك بالنسبة لعام ١٩٤٧ [٢٢] .

هذا ويراعى أن اتجاه التغير في نمط توزيع الدخل القومى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو نحو التخفيف من حدة انعدام التساوى في توزيعه . ولكنه اتجاه يخفف من الحدة ولا يلغى طبيعة هذا النمط المرتبطة بطبيعة عملية الانتاج الرأسمالى . الجدول التالى يؤكد هذا القول فيما يتعلق بتوزيع الدخل في الولايات المتحدة الامريكية في عامى ١٩٣٥/١٩٣٦ و ١٩٥٥ [٢٣] .

ترتيب الوحدة الانفاقية (العائلة أو الفرد) وفقا للدخل الذى تحصل عليه	النسبة المئوية من الدخل الصافي التي تحصل عليها كل مجموعة	
	١٩٣٥ - ١٩٣٦	١٩٥٥
أدنى خمس	٤	٤
الخمس الثاني	٩	١١
الخمس الثالث	١٤	١٧
الخمس الرابع	٢٠	٢٣
أعلى خمس	٤٣	٤٥
المجمـــوع	١٠٠	١٠٠

وفي عام ١٩٥٧ حين قدر الدخل اللازم لتغطية الحاجات الضرورية لأسرة واحدة (بمتوسط عدد أفراد ٣,٦٥) في ظل الظروف الاجتماعية ومستويات الأسعار في المجتمع الأمريكى بأربعة آلاف دولار كدخل سنوى (بعد دفع الضريبة) نجد أن ٣٦,٣ ٪ من العائلات الامريكية لا تحصل على هذا القدر وفقا لاحصائيات توزيع الدخل القومى . وأن ٢٤,٥ ٪ من العائلات يحصل على دخل سنوى (قبل الضريبة) مساويا لمبلغ ٣٠٠٠ دولار [٢٤] . ومن ثم فرغم الشوط الذى قطع نحو انقاص الدخول الكبيرة جدا فان مشكلة

(٢٢) نفس المرجع ص ١٣ .

(٢٣) A. Oxenfeldt المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٢ . هذه الأرقام تعطينا نمط توزيع الدخل الشخصي (أى أنها تستبعد دخل الشركات) قبل دفع ضريبة الايراد .

(٢٤) Leo Huberman. The Distribution of Income. Monthly Review. Vol. II, No. 324, July — August 1959. p. 97.

انعدام التساوى في توزيع الدخل مازالت قائمة ، ولو أن حدتها قد قلت . كما أن مشكلة الفقر الشديد لا تزال مشكلة خطيرة)[٢٥] .

يترتب على انعدام التساوى في توزيع الناتج الصافي لعملية الانتاج انعدام التساوى في المستويات المعيشية : في الغذاء ، في الملبس ، في الصحة ، في التعليم والثقافة ، الخ .

هذه الصورة لانعدام التساوى أمام توزيع الدخل القومى تزداد حدة اذا ما تخطينا العلاقة بين مختلف الطبقات الاجتماعية في داخل الاقتصاد الواحد ووسعنا في اطار الصورة حتى تشمل المجتمعات المتخلفة اقتصاديا التي كانت ـ وما زال الجزء الأكبر منها ـ تلعب دور الاقتصاد التابع للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في وقت كانت طريقة الانتاج الرأسمالية تسود فيه العالم أجمع . فكلنا ـ ونحن أبناء أحد هذه المجتمعات ـ نعرف المستوى المعيشي لغالبية أفراد هذه المجتمعات .

٣ ـ التطور غير المتوازن

يتميز تطور الاقتصاد الرأسمالى بأنه تطور غير متوازن سواء من الناحية الزمنية أو من الناحية المكانية :

من الناحية الزمنية : من طبيعة الاقتصاد الرأسمالى أن يتطور من خلال الأزمات ، من خلال انقطاع دورى للسير العادى لعملية الانتاج واعادة الانتاج ، انقطاع يتمثل في انكماش في القوى الانتاجية المستخدمة الأمر الذى يؤدى الى نقص في الاستهلاك النهائي وفي الاستهلاك المنتج أى في استخدام الموارد الانتاجية في انتاج السلع والخدمات ، هذا في الوقت التي توجد فيه حاجات اجتماعية وفردية غير مشبعة . النتيجة أن يبدأ الانتاج في الفترة التالية عند مستوى أقل انخفاضا من أعلى مستوى بلغه في الفترة السابقة . هذا الانقطاع يحدث بطريقة دورية تكسب تطور الاقتصاد الرأسمالى صفة التطور من خلال التقلبات ، من خلال المرور بفترات توسع اقتصادى يعقبها فترة توقف وانكماش يعود بعدها الاقتصاد الى التوسع المصحوب في كثير من الاحيان بالتضخم .. وهكذا ، الأمر الذى يمكننا من أن نرى تطور الاقتصاد الرأسمالى كتعاقب مستمر للدورات الاقتصادية[٢٦] . بل وقد شهدت الحقبة

(٢٥) A. Oxenfeldt المرجع السابق الاشارة اليه ص ٣٦ .

(٢٦) يمر النشاط الاقتصادى بأربع مراحل تكون الدورة الاقتصادية :

- مرحلة الأزمة — Crise: criese
- مرحلة الانكماش أو الكساد — depression: depression
- مرحلة الانتعاش — recovery: reprise

الأخيرة تعايش الاتجاه التضخمي مع البطالة وتعطل الموارد المادية . خاصة في الاقتصاد الامريكي .

يترتب على هذا التطور من خلال الأزمات تبديد للموارد الانتاجية للمجتمع تبديدا يتمثل في تعطيل جزء كبير من الأيدى العاملة ، والقضاء على جزء من أدوات الانتاج وتعطل جزء آخر ، والتخلص من بعض المنتجات التي لا سوق لها . ففي أثناء الكساد الكبير - وهو أقسي كساد شهده الاقتصاد الرأسمالي - بلغت نسبة المتعطلين في السنوات من ١٩٢٩ - ١٩٣٢ ٢٢ ٪ من القوة العاملة المسجلة في بريطانيا[٢٧] . و٢٧ ٪ في الولايات المتحدة الامريكية (١٣ مليون شخص[٢٨] من قوة عاملة تعدادها ٤٧,٥ مليون تقريبا)[٢٩] . كما بلغت نسبة الطاقة الانتاجية المتعطلة في الصناعة الامريكية ٥٠ ٪ ، وتقدر نفس النسبة فيما يخص الصناعة البريطانية[٣٠] . أما في فترة ما بعد الحرب فقد بلغت نسبة القوة العاملة المتعطلة في الاقتصاد الامريكي في اثناء أزمة عام ١٩٤٩ ما يزيد على ٧ ٪ من القوة العاملة[٣١] وما يقرب من ٧ ٪ في أثناء أزمة ١٩٥٨[٣٢] . وكانت النسبة المماثلة للاقتصاد الدانمركى مثلا ٩,٦ ٪[٣٣] . في نفس الوقت زادت نسبة الطاقة الانتاجية المتعطلة حتي وصلت الى ٤٧ ٪ في بعض الصناعات كصناعة الحديد الأمريكية[٣٤] .

أما من الناحية المكانية : فيمكن القول بأن تطور الاقتصاد الرأسمالي غير متوازن بأكثر من معني :

= - مرحلة التوسع boom: expansion

يمكننا أن نميز الدورات التالية في تطور الاقتصاد الرأسمالي : دورة ١٨١٦ - ١٨٢٥ دورة ١٨٢٥ - ١٨٣٦ . دورة ١٨٣٦ - ١٨٤٧ ، دورة ١٨٤٧ - ١٨٥٧ ، دورة ١٨٥٧ - ١٨٦٦ دورة ١٨٦٦ - ١٨٧٣ ، دورة ١٨٧٣ - ١٨٨٢ . دورة ١٨٨٢ - ١٨٩١ ، دورة ١٨٩١ - ١٩٠٠ ، دورة ١٩٠٠ - ١٩٠٧ ، دورة ١٩٠٧ - ١٩١٣ ، دورة ١٩١٣ - ١٩٢١ . دورة ١٩٢١ - ١٩٢٩ ، = دورة ١٩٢٩ - ١٩٣٧ ، دورة ١٩٣٧ - ١٩٤٩ ، دورة ١٩٤٩ - ١٩٥٣ ، دورة ١٩٥٣ - ١٩٥٨ . هذا ويلاحظ أن حدة الأزمات كانت في ازدياد مستمر الى أن بلغت أقصاها في الكساد الكبير عام ١٩٢٩ ؛ كما يلاحظ بالنسبة للدورات فترة ما بعد الحرب الثانية قصر مدة الدورة وخفة حدتها نسبيا . أنظر فيما يتعلق بالاقتصاد الأمريكي :

J. Marczwski. La conjoncture e conomique des Etats 1950 – 1960. Cahier des L'I.S.E. A. Serie AC. No 1 Sept. 1961.

(٢٧) D. Dillard. The Economics of J.M. Keynes. Lockwoods and son. London. 1956. p. 22.

(٢٨) M. Dobb. Studies in the Development of Capitalism, p. 326 – 328.

(٢٩) I.L.O. Why Labour Leaves the Land p. 23.

(٣٠) S. ROSEN المرجع السابق الاشارة اليه ص ٣٢٦ .

(٣١) M. DOBB المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٥٣ .

(٣٢) M. Crouzet. L'Epoque Contemporaine P.U.F. Paris. 1961. p. 412.

(٣٣) U.N. World Economic Survey. 1958: New York. 1959. p. 193.

(٣٤) M. Crouzet المرجع السابق الاشارة اليه ص ٤١٢

ـ من زاوية العلاقة بين النشاطات الاقتصادية المختلفة فان تطور الاقتصاد الرأسمالي يتميز بأن بعض قطاعات النشاط الاقتصادى تكون متخلفة بالنسبة للبعض الآخر. المثل التقليدى في هذا الشأن هو تخلف الزراعة في الاقتصاديات الرأسمالية بالنسبة للصناعة

ـ من زاوية العلاقة بين المناطق المختلفة في داخل الاقتصاد الرأسمالى تبين دراسة الاقتصاديات المختلفة أن في غالبيتها توجد مناطق متأخرة بالنسبة للمناطق الأخرى في داخل الاقتصاد الواحد. مثال ذلك جنوب الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لشمالها. اسكتلانده ويلز بالنسبة لانجلترا في المملكة المتحدة. جنوب فرنسا بالنسبة لشمالها، شرق المانيا (فيما قبل الحرب العالمية الثانية) بالنسبة لغربها، جنوب ايطاليا بالنسبة لشمالها، وهكذا.

ـ من زاوية العلاقة بين البلدان المختلفة في داخل السوق العالمى عندما كانت تسيطر عليه طريقة الانتاج الرأسمالى أدى التطور الرأسمالى الى وجود نوعين من الاقتصاديات: اقتصاديات الدول الرأسمالية ،وكانت تلعب دور الاقتصاد المتبوع واقتصاديات الدول الأخرى التي كانت تلعب دور الاقتصاد التابع. طبيعة العلاقة بين النوعين من الاقتصاد تمخضت عن ظاهرة التخلف الاقتصادى في العصر الحديث، تخلف المجتمعات التي كانت اقتصادياتها تلعب دور الاقتصاد التابع.

* * *

على هذا النحو تكون قد انتهينا من الكلام عن الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية، وهى جوانب تمثل ما لا يقدر التكوين الاجتماعى الرأسمالى على تحقيقه، وتنعكس في حقيقة مؤداها أن معدل النمو الاقتصادى في البلدان الرأسمالية يعاني من اتجاه هبوطى في الزمن الطويل جدا[٣٥]. فمتوسط النمو السنوى للانتاج الصناعى في الدول الرأسمالية المتقدمة في الفترة من ١٨٦٠ـ١٩١٣ (وهو ٢٫١٪ في بريطانيا، ٢٫٨٪ في فرنسا، ٤٫١٪ في ألمانيا و٤٫٦٪ في الولايات المتحدة الأمريكية) أعلى منه في الفترة من ١٩١٣ـ١٩٥٨ (وهو ٢٫٢٪ في بريطانيا، ١٫٩٪ في فرنسا، ٢٫٤٪ في ألمانيا، ٣٫٣٪

---

(٣٥) A declining Secular Trend

في الولايات المتحدة الأمريكية)[٣٦] . تلك الجوانب السلبية تفسر النتيجة التي وصل اليها البعض من أن (مجموع ما تنتجه الولايات المتحدة الامريكيه من دخل في ظل ظروف التوسع الاقتصادى لا يهيء للافراد ما يعتبره غالبية الأمريكيين مستوى معيشيا معقولا حتي لوكان الدخل موزعا توزيعا عادلا)[٣٧] . بمعني آخر لا يمثل النمط الحالى لاستخدام الموارد الانتاجية في الاقتصاديات الرأسمالية أرشد استخدام لهذه الموارد . اعادة تنظيم المجتمع على أسس اشتراكية تمثل في الواقع - من وجهة النظر الاقتصادية - محاولة المجتمع تحقيق استخدام أرشد للموارد الانتاجية ، وهو ما يتم في اطار طريقة الانتاج الاشتراكي .

---

(٣٦) SJ. Patel. Rates of Industrial Growth in the Last Century 1860–1958 Economic Development and Cultural Change. Vol. IX No. 3 April 1961 p. 317.

في الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٦٠ كان متوسط معدل الزيادة السنوية للناتج القومى الكلى Gross National product للولايات المتحدة الأمريكية ٢ ٪ . فاذا أخذنا في الاعتبار أن المعدل السنوى لزيادة السكان في هذه الفترة هو ١.٦ ٪ تبين أن متوسط معدل زيادة دخل الفرد في السنة هو ٠.٤ ٪ . انظر : J. Marczavski. p. 10

(٣٧) A. Oxenfeldt المرجع السابق الاشارة اليه ص ٣٤ .

محـتويات الكـتاب

الباب الثانى
تاريخ الاقتصاد السياسى ٤٧

الباب الثالث

الجزء الثانى

الاقتصاد السياسى والرأسمالية

الباب الخامس

الباب السادس